



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

المقوبة
والتدابير الاحترازية

(عدد خامس)



المجلد الحادي عشر المارس ١٩٦٨ العدد الأول

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

السيد / حسين الشافعي

نائب رئيس الجمهورية ووزير الأوقاف والشئون الاجتماعية

اعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ حسين عوض بريق
اللواء عباس قطب العايش ، الأستاذ عبد الفتاح محمود حسن ، الأستاذ لطفى
على أحمد ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ محمد فتحي
اللواء محمود عبد الرحيم ، الأستاذ عبد المنعم المغربي ، الدكتور مختار حمزة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير : دكتور مختار حمزة

مساعد رئيس التحرير : دكتور محمد إبراهيم زيد

سكرتير التحرير : عصام اللبجي - محمد نور فرحات

بلد النشر : الناشر ، الطبع ، سنة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات . اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) .
السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال (اسم الموسوعة) . تاريخ النشر .

وتنبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين
وتتوزع الاحالات إلى المصار في التن
في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم
المسلسل للمصدر الوارد في نهاية
المقال ، الصفحات) .

أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من
اصل وصورتين على ورق فولكلاب .
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين
ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته
ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت
فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمفكرة ، وعرض
موجز للدراسات السابقة .

- خطة البحث أو الدراسة .

- عرض البيانات التي توافرت من
البحث

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالي :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)

خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان السدد

عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة	
١	١ — التدابير الاحترازية وأثرها على جهازنا التنفيذي المقابى السيد اللواء عباس قطب القايش ٥
٢	٢ — العقوبة والتدابير الاحترازية د. رمسيس بهنام ١٢
٣	٣ — آراء حول التدابير الاحترازية في مشروع العقوبات والاجراءات الجنائية د. حسن صادق للرصاوى
٤	٤ — التدابير الاحترازية ومشروع قانون العقوبات د. محمود نجيب حنى
٥	٥ — سلطات الإدارة في التدابير الاحترازية اللواء د. نيازى حتاته
٦	٦ — رقابة القاضى بالنسبة للعقوبة والتدابير الاحترازية المستشار محمد الصادق المهدي ٨٧
٧	٧ — حول المادة ٥٧ من مشروع قانون العقوبات المصرى د. عبد الفتاح الصيغى ٩٤
٨	٨ — نحو نظام موحد للجزاءات الجنائية د حسن علام ١٠٦
٩	٩ — العقوبات والتدابير الاحترازية الأستاذ محمود المهنرى ١٢٢
١٠	١٠ — التدابير الاحترازية ما بين الشريعة الإسلامية والقانون المقارن ومشروع قانون العقوبات الأستاذ محمد إبراهيم الدسوقي ١٢٦
١١	١١ — التدابير الاحترازية والسياسة الجنائية د. مأمون سلامة ١٤٢
١٢	١٢ — دعوى التدابير الاحترازية د. محمد إبراهيم زيد ١٥٧
١٣	١٣ — السلطة التقديرية للقاضى في تحديد العقوبة بين القانون الإطالى والقانون المصرى د. سمير الجنزورى ١٧٠
١٤	١٤ — طبيعة حالة المحطورة وآثارها الجزائية في مشروع قانون العقوبات د. عادل عاذر ١٨٦

ندوة العقوبة والتدابير الاحترازية

التي عقدت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

في يوم ١١ مايو سنة ١٩٦٧

أخذت التدابير الاحترازية مكانا ملحوظا في الفقه القانوني ، وانعكست تلك الدراسات على كثير من التشريعات بسبب ما تهدف إليه المجتمعات من السعي إلى مكافحة الإجرام ومحاولة العودة بمن تنكب الطريق السوي إلى حظيرة المجتمع أفراد صالحين به . ولم تكن الجمهورية العربية المتحدة لتختلف عن مسيرة التطور العلمي فأخذت في التعديل الشامل لتشريعاتها بما تراه يتناسب مع الظروف الخاصة بمجتمعها المتطور وأدجت في مشروع قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية النصوص الخاصة بهذا الموضوع .

ونظراً لما يلتمس به هذا الموضوع من حداثة لدينا ، ولما له من أهمية في التطبيق العملي ، فقد رأت وحدة العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن تعقد ندوة تضم المتخصصين والباحثين في ميدان مكافحة الجريمة ، حتى تبلور الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع ويكون جهدا في تناول كل من يحاول الاستفادة منها وتعرف الرأي في شأنها لا سيما عند مناقشة مشروع قانون العقوبات الجديد أمام مجلس الأمة لإقراره .

ولقد رأينا أنه من الواجب علينا إبراز الاتجاهات العامة التي وضحت من التقارير التي قدمت للندوة ومن المناقشات التي دارت بالضرورة لانها تركز الضوء على ما يجب الالتفات إليه في موضوع التدابير الاحترازية حين وضع مشروع قانون العقوبات في صورته النهائية .

١ - اتجهت غالبية الآراء إلى أن العقوبة بوصفها الجزاء على خروج الفرد على أوامر المشرع ونواهيه لا يمكن الاستغناء عنها وأنها بالأوضاع الراهنة لا تحقق أهدافها في مكافحة الاجرام . على أنه إلى جوار العقوبات توجد التدابير الاحترازية وهي بدورها تهدف إلى مكافحة الاجرام وأصبحت من المسلم بها في التشريعات الحديثة .

٢ — وأله وإن سلم بضرورة وجود التدابير الاحترازية إلى جوار العقوبات إلا أن الرأي قد اختلف في تحديد النطاق الذى تطبق فيه تلك التدابير . وكانت أبرز النقاط هى ما يتعلق بإمكان أعمال تلك التدابير كما هو الشأن فى الحالة التى يقع فيها من الشخص بعض الأفعال التى لا تشكل جرمته خطورة على المجتمع ، أو يوجد فى حالة تجعل منه شخصاً ذا خطورة على المجتمع . وبدى الاتجاه غالباً فى قصر التدابير الاحترازية بالنسبة إلى الأشخاص الذين أسند إليهم ارتكاب ما يعد جرائم فى القانون . على أن رأياً آخر ذهب إلى إمكان أعمال بعض التدابير المناسبة لإزاء أشخاص يثبت خطورتهم وأن لم تنطوى أفعالهم تحت نصوص التجريم .

٣ — وكاد الاجماع يكون منعقداً على وجوب احترام قاعدة الشرعية بالنسبة إلى التدابير الاحترازية بمعنى أن تحدد سلفاً الشروط التى يستطيع فيها القاضى التطق بالتدبير الاحترازى كما تحدد التدابير التى يستطيع القاضى أن يتخير من بينها ما يراه مناسباً . والهدف من هذا هو رعاية الحريات الفردية من أى مساس غير مشروع بها أو تعسف يوجه إليها وقد استلج هذا ضرورة توافر الرقابة القضائية على تنفيذ التدابير الاحترازية بعد الحكم فيها حتى يطمئن إلى تحقيقها الغاية منها .

٤ — وقد أبدى كثير من الأعضاء ملاحظات خاصة تتعلق بنصوص المواد التى تضمنها مشروع قانون العقوبات سواء فيما يتعلق بالمصطلحات المستخدمة منها وعدم انسجامها مع المفهوم المتعارف عليه أو عدم انضباطها بما قد يؤدي بها عند التفسير إلى المساس بالحريات . هذا فضلاً عن التداخل بين بعض تلك النصوص الأمر الذى يوجب معاودة النظر فى نصوص المشروع ومراجعتها من جديد .

• — وأخيراً رأى الأعضاء وجوب عقد حلقة دراسية تتسع لدراسة مستفيضة للتدابير الاحترازية .

التدابير الاحترازية وأثرها على جهازنا التنفيذي العقابي

اللواء عباس قطب

مدير مصلحة السجون

مقدمة :

استقر الفكر العقابي الحديث على أن الهدف الأساسي من العقوبات السالبة للحرية هو علاج الخطورة الإجرامية التي تنطوي عليها شخصية المجرم ، ووقاية المجتمع بذلك شر عودته للجريمة .

ويتحقق علاج الخطورة الإجرامية عن طريق تهذيب شخصية المقات واستئصال ما فيها من نوازع إجرامية وقيم فاسدة وعادات سيئة ثم محاولة خلق مجموعة من القيم الاجتماعية الصالحة لتسيطر على هذه الشخصية وتوجه صاحبها إلى إدراك قيمة الحياة في المجتمع والتزام السلوك المطابق للقانون .

وبين من ذلك أن الردع الخاص يفترض حسن استغلال مدة العقوبة السالبة للحرية وإخضاعها لقواعد دقيقة يكون من شأنها بث روح الفضيلة والسلوك القويم في نفوس المسجونين والتأني بهم عن المعاصي ، وحمايتهم من المفاسد وتأهيلهم مهنيا وثقافيا ليعودوا إلى المجتمع أعضاء صالحين .

وقد استلزم تطبيق تلك المفاهيم المستحدثة تطوير في نظم السجون وطرق معاملة المودعين فيها ، كما دعا الأمر إلى بناء مؤسسات جديدة ومتنوعة لتيسر من تنفيذ مبدأ فردية المعاملة وطرق العلاج تحت إشراف فئات وظيفية متخصصة لم تكن تعمل في مثل هذا المجال من قبل .

ومع ظهور مبدأ تفريد المعاملة إصطلحت المؤسسات العقابية بوجود فئة لا تليح قصر مدة أحكامها من تطبيق برامج الرعاية والتوجيه عليها ، بل إن وجودها مفرق لفاعلية رسالة هذه المؤسسات . وظهرت نتائج عكسية ومساوية نتيجة اختلاط تلك الفئة بباقي فئات المحكوم عليهم وتأثرها بالناصر الإجرامية الأشد خطورة .

فكان أن اتجهت الدول المتقدمة إلى التفكير في عقوبات بديلة للأحكام قصيرة المدة ، و انتهى الأمر بها إلى أن في الأخذ بالتدابير الاحترازية حلا تواجه به ما تثيره مثل هذه الأحكام من مشاكل اجتماعية واقتصادية .

التدابير الاحترازية ونحن على أبواب الأخذ بها في تشريعنا الجنائي .

تعتبر ثورة ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ نقطة تحول في تاريخ شعب الجمهورية العربية المتحدة ، بل إن هذه الثورة كانت نقطة البداية لانطلاقات أخرى خلاقة ومتطورة شملت شتى نواحي الحياة ، كان لها من الأبعاد والآثار على مجتمعنا حين حورته ليصبح مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الإنتاج والخدمات ، مجتمع الرخاء والسلام .

وكان لزاما ومجتمعا يعيش ثورته ، نحو حياة أفضل ترفرف عليها أعلام الحرية والكرامة أن تبدل النظرة إلى فئة المواطنين الخارجين على القانون خاصة وأن تشريعاتنا الجنائية قد وضعت في ظل ظروف لا تخفل بالجنائي إلا بوصفه خلا للسلوية الجنائية ، وبصدور الحكم عليه بمقوية سالبة للحرية تنتهي مهمة القضاء لتبدأ مهمة السجن .

إلا أن مجتمع الثورة بادر إلى تغيير هذه النظرة المختلفة أيماناً منه بأهمية الفرد . وانتهت دراسات رجال القانون إلى وضع مشروع تشريع جديد ليكون أداة تنفق وواقنا وتحل مشاكله ذات الصبغة الجنائية عن طريق الأخذ بأساليب اجتماعية تهدف أول ما تهدف إلى علاج المنحرف وتعمل على إعادته إلى المجتمع الحر عضواً صالحاً نافعا .

ولذا كانت هذه هي ركائز مشروع قانون العقوبات والإجراءات الجنائية الجديدين فإن صدق هذين المشروعين على العاملين في مجال تنفيذ العقوبات السالبة كان ذو أثر عميق . خاصة وقد استحدث مشروع قانون العقوبات صورة جديدة من صور رد الفعل الاجتماعي نحو الجريمة ، تقوم على الأخذ بالتدابير الاحترازية كوسيلة يعالج بها المجتمع مقترفي الجريمة وفق ظروفهم الشخصية الإجرامية ودرجة خطورتهم بدلا من الحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية لمدة

قصيرة توصلهم مدى حياتهم بسابقة دخولهم السجون وما قد يترتب عليها من خلق أبواب الرزق أمامهم عقب الإفراج عنهم .

للمشاكل التي تعاني منها السجون نتيجة تنفيذ العقوبات السالبة للحرية
قصيرة المدة :

أنشئت غالبية مؤسساتنا العقابية منذ أكثر من نصف قرن في وقت كان طابع العقوبة فيه الزجر والردع .

ونظام كهذا كان لا يكفل أمن الجماعة إلا لفترة تقضى بتنفيذ المجرم لعقوبته . ليعاود من جديد ارتكاب جرائمه ، ليس جبا في أقرانها ولكن في سبيل لقمة العيش التي كان يضيق بها مجتمعه عليه خوفا منه ودرء لشروره .

وبصدور القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون الذي تضمنت أحكامه الاعتراف بأهمية السجين وحقه في معاملة إنسانية هدفها إصلاح شأنه وتدعيم خلقه وتقويم مبادئه ، فضلا عما احتواه من تحقيق مبدأ إحترام شخصية المحكوم عليه والبتد به عن الشعور بالمدلة ، وشغل وقته أثناء سجنه بما يعود عليه وعلى المجتمع بالنفع ، وكذلك محاولة جعل تنفيذ العقوبة ملائما لحالة كل سجين وظروفه الشخصية تطبيقا للنظريات الحديثة في تهذيب العقاب وكذا التدرج بالمحكوم عليه بعقوبة طويلة الأجل قبل الإفراج عنه بحيث تقل القيود المفروضة عليه تدريجيا كلما انتقل من مرحلة إلى أخرى حتى إذا خرج إلى الحياة الحرة . استطاع مواجهتها في ثقة واطمئنان .

وقد واجه المسئولون عن إدارة السجون عند تطبيق هذه السياسة الكثير من العقبات والمشاكل نتيجة ضخامة عدد المحكوم عليهم بأحكام قصيرة المدة فلخصها في الآتي :

١ - إزدحام السجون بفئات لا تنجح أحكامها القصيرة من تطبيق برامج الإصلاح والتأهيل والتثقيف عليها .

٢ - عدم إمكان الفصل التام بين المسجونين من هذه الفئة وبين المسجونين من ذوي الأحكام الطويلة دراء لمساوئ اختلاطهم .

٢ - أصبح التنفيذ على هذه الفئة معرقلا لفاعلية الخدمات الإصلاحية الواجب إتاحتها لفئات الأخرى من ذوى الأحكام الطويلة .

ولعل فى عرض البيانات الإحصائية التالية بعدد الواردين للسجون من ذوى الأحكام القصيرة المدة ونسبة عديم إلى إجمالى عدد الواردين للسجون ، ينهض دليلا عمليا بين أبعاد هذه المشكلة .

السنة	جملة تعداد المحكوم عليهم الواردين للسجون	تعداد المحكوم عليهم بسنة فأقل	نسبتهم المئوية
١٩٦٢	٥٧٠٧٠	٥٢٢١١	٩١,٥٪
١٩٦٣	٤٦١١٧	٤١١٩٣	٨٩,٣٪
١٩٦٤	٢٩٦٩٢	٢٥٩٣٩	٩٠,٥٪
١٩٦٥	٢٥٨٦٥	٢٢٤٣٩	٩٠,٤٪
١٩٦٦	٢٠٥١٤	٢٧٠٠٠	٨٨,٥٪

ونود أن نشير إلى أن تعداد المحكوم عليهم بسنة فأقل لا يمثل حقيقة جملة عديم إذ أن غالبية أحكام الثلاث شهور فأقل يتم التنفيذ على أصحابها بالسجون المركزية البالغ عددها ١٠٦ سجنا مركزيا تقريبا ، وخاضعة فى إدارتها والإشراف عليها لمأ موى المراكز والأقسام .

ضخامة الأموال التى تنفقها الدولة سنويا نظير إعاشة المسجونين المحكوم عليهم بسنة فأقل المنفذ عليهم بالسجون العمومية .

بعد أن ألمحنا فى اختصار إلى ما تشهده الأحكام السالبة قصيرة المدة من مشاكل وعقبات أمام الأجهزة التنفيذية العقابية ، وعديم جدوى لإدماج أصحابها بالسجون من الناحية الإصلاحية ، نرى أن نعرض البيانات التالية بجملة تنفقة الدولة سنويا من أموال نظير إعاشة أفراد تلك الفئة من غذاء وكساء وفراش فقط

ولذلك حصر متوسط التعداد اليومي للمحكوم عليهم من هذه الفئة الموجودين بالسجون رأينا أن نأخذ متوسط جملة عدد يوم ٣١ ديسمبر من أعوام ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦ طبقا للآتي :

في ٣١ ديسمبر من عام ١٩٦٢ بلغ عدد المحكوم عليهم بسنة فأقل المنفذ عليهم بالسجون ٥٦٨٨ مسجوناً

•	٤٨٨٩	وفي ٣١ ديسمبر من عام ١٩٦٣ بلغ عددهم
•	٤٥٥٢	وفي ٣١ ديسمبر من عام ١٩٦٤ بلغ عددهم
•	٣٦٦٦	وفي ٣١ ديسمبر من عام ١٩٦٥ بلغ عددهم
•	٤٠٠٢	وفي ٣١ ديسمبر من عام ١٩٦٦ بلغ عددهم
•	الجملة	
•	٣٢٧٩٧	

وباستخلاص متوسط العدد اليومي للمحكوم عليهم من هذه الفئة نجد أنه يبلغ ٤٥٥٩ مسجوناً تقريباً .

فإذا كان جملة ما يتكلفه المسجون الواحد يومياً نظير غذائه وكسائه وفراشه هو مبلغ ٧٠ ملياً نجد أن جملة ما تنفقه الدولة على هذه الفئة يومياً هو مبلغ .

$$\begin{array}{l} \text{ملياً جنية} \\ ٧٠ \times ٤٥٥٩ = ٣١٩٠١٣٠ \end{array}$$

$$\begin{array}{l} \text{ملياً جنية} \\ ٣٦٥ \times ٣١٩٠١٣٠ = ١١٦٤٨٢٠٤٥٠ \end{array}$$

أنواع التدابير التي وردت بمشروع قانون العقوبات :

حرص مشروع قانون العقوبات الجديد على توزيع ردود الفعل الاجتماعية فلم يكثف بالعقوبات بمقتضاها التقليدي ، وإنما استحدث التدابير الجنائية والاجتماعية التي تتفق وتدابير الدفاع الاجتماعي والتي تنقل الاهتمام إلى المجرم بدلاً من الجريمة ، ومن ثم لا يقتصر اهتمام قانون العقوبات على المسؤولين جنائية بل يمتد إلى من لا تتوافر فيهم هذه المسؤولية ، بل وإلى من لم يقع منه فعل مادي يقع تحت طائلة العقاب ، ما دام يقوم في كل هؤلاء حالة خطورة اجتماعية تقضي أن يواجهها المجتمع بالدفاع .

وتقوم التدابير الجنائية في منطقة وسط بين العقوبة من جهة وتدابير الدفاع الاجتماعي من جهة أخرى وهي تلعب مزيجاً من حرية حركة القاضي وتمكنه من تفريد الجزاء تبعاً لحالة الجاني. وتتميز التدابير الجنائية عن العقوبات سواء كانت أصلية أو فرعية في أنها تضع المجرم في اعتبارها في المحل الأول، وتتميز عن العقوبة الفرعية بوجه خاص في أنها يقضى بها وحدها دون القضاء بأية عقوبة أصلية، وفي أنها لا تقبل وقف التنفيذ، وفي أنها تمنح للقاضي فرصة أكبر لتفريد ومتابعة الجاني في مرحلة التنفيذ بحيث يمكن التعديل في نطاقها أو إنهائها أو إطالة مدتها. ومن جهة أخرى فإنها تختلف عن تدابير الدفاع الاجتماعية في أنها لا يقضى بها إلا بمناسبة جريمة تقع من المحكوم عليهم وفي أنها قد يقضى بها مع عقوبة، كما تختلف عنها في أنها يقضى بها لمدة محددة دائماً.

وتأخذ التدابير الجنائية صوراً مختلفة. فقد تكون مقيدة الحرية مثل الاختبار القضائي والإلزام بالعمل ومنع الإقامة في مكان معين والمراقبة وحظر ارتياد الحانات والابعاد. وقد تكون سالبة للحقوق أسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الغائب، وحظر ممارسة عمل، وسحب ترخيص القيادة. وقد تكون تدابير مالية مثل المصادرة وتدمير أغلاق المحل.

أما التدابير الاجتماعية فتتميز في طبيعتها وأحكامها وأحوال القضاء بها عن العقوبات من جهة وعن التدابير الجنائية من جهة أخرى. فهي تختلف عن العقوبات في أنها لا تستهدف الردع العام أو الخاص، وإنما تهدف لعلاج المحكوم عليه حيث لا تنجس العقوبة - ولذلك فهي قد يقضى بها على شخص لم يرتكب جريمة ولا يرد عليها وقف التنفيذ - كما أنها تختلف عن التدابير الجنائية في أنها لا يقضى بها أبداً بعقوبة، كما قد يقضى بها لمدة غير محددة في الحكم، كما تختلف عنها في أنها تطبق على كل الأفعال التي لم يقضى في شأنها بحكم بات ولو كانت قد وقعت قبل نفاذ القانون المقرر لها.

وصور الحكم بالتدبير الاجتماعي قد يكون بالإيداع في مأوى علاجي أو الإيداع في أحسدى مؤسسات العمل أو المراقبة أو الإلزام بالإقامة في الوطن الأصلي.

مزايا اتخاذ التدابير الاحترازية في تشريعنا الجنائي من وجهة النظر
التنفيذية العقابية :

١ - تخفيف حدة إزدحام السجون بفئات لا تتيح قصر مدة أحكامها من تطبيق برامج الإصلاح والتأهيل والتوجيه عليها .

٢ - تركيز الخدمات التي تقدمها السجون على المحكوم عليهم بأحكام طويلة المدة .

٣ - القضاء على المضار التي تنشأ عن إختلاط فئة المحكوم عليهم بأحكام قصيرة بالمحكوم عليهم من ذوى الأحكام الطويلة .

٤ - تحقيق وفر مالي كبير ينفق في إعاشة المسجونين من ذوى الأحكام القصيرة وإمكان توجيهه في مشروعات اجتماعية ترتبط بالتدابير الاحترازية كالاختبار القضائي مثلا .

٥ - إتاحة الفرصة أمام المحكوم عليهم بالتدبير لبيدوا حياة اجتماعية جديدة غير موصومين بمذلة سابقة دخولهم السجن .

٦ - القضاء على المشاكل التي يواجهها المحكوم عليهم بعقوبة قصيرة المدة من حرمانهم من العمل الذي كان يؤدونه وصعوبة عودتهم إليه أو الحصول على عمل جديد بعد دخولهم السجن والإفراج عنهم .

٧ - عدم تأثر أسر المحكوم عليهم بالتدبير من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يسعنا أزاء إتاحة الفرصة لنا للإسهام في هذه التدوة العلية إلا أن نقدم الشكر للسادة القائمين على أمرها راجين لها النجاح والوصول إلى تحقيق المهدف منها .

العقوبة والتدابير الاحترازية

الدكتور رمسيس بهنام — أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي
جامعة الإسكندرية

العقوبة والتدابير الاحترازية

١ — إن الوقوف على معنى اصطلاح ما ، لا يتأتى بدون رجوع إلى المصدر التاريخي لهذا الاصطلاح والظروف التي نشأت فيها الحاجة إلى استخدامه وإلى الاستفادة من الفكرة المعبر عنها فيه .

وإذا كانت العقوبة قديمة قدم الإنسانية ، فإن التدبير الاحترازي حديث العهد بالميلاد ولا يزال في الطريق إلى اكتمال النمو .

ذلك لأن مقابلة الأذى بمنزله أو بأشد منه ، ميل فطري نشأ بنشأة الإنسان ، وكانت العقوبة صورته العملية ، حتى أنها كانت تصيب أى مصدر للأذى إنساناً كان أو حيواناً أو مجاداً .

ولقد ظلت العقوبة على مدى الأجيال تلعب دور الانتقام من الجاني ، حتى أنها بلغت في القرن الثامن عشر درجة قصوى من القسوة والشراسة جعلت أئمة الفكر في عصر النور ينبهون لمهاجمتها والكفاح ضد فظاعتها .

فكانت الأشغال الشاقة تنفذ في لومبارديا بإيطاليا في صورة الإلقاء بالمحكوم عليهم في مراكب جمهورية البندقية وكانوا يلقون حتفهم في قاع المراكب دون أن يعلم أحد سرهم .

وكان الإعدام ينفذ في فرنسا بطريق الحرق أو تكسير الضلوع على عجلة دائرة ، وعرف الفرنسيون عقوبة اتقدها مونتسكيو في كتابه عن روح القوانين . كانت تنفذ بايقاف المحكوم عليه مثبت الجسم على عامود ، بينما تطبق حول رقبته حلقة متصلة بالعامود ذاته ، في سبيل تعريضه لسخرية وأنظار الجمهور .

وبرجع الفضل في إعلان الحرب على وحشية العقوبات ، إلى الاستاذ الإيطالى بيكرى وإلى الكتاب الذى أصدره في سنة ١٧٦٤ بعنوان « الجرائم والعقوبات » .

فقد كان هذا الكتاب صيحة مدوية في التاريخ استجابت لها كافة الشعوب والقوانين ، ونورد فيما يلي بعض عباراته .

فقد جاء في البند ١٥ من الكتاب ما يأتي:

« ليس الهدف من العقوبات التثيل والتكيل بكائن حساس ، ولا أن تزال الجريمة وقد صارت أمراً واقعاً يمكن لصرخات شق أن تميد إلى الدهن صورة أفعان سبق اقترافها في زمن مضى ولا يمكن أن يعود ؟ » .

إنما الهدف هو منع المجرم من أحداث أضرار جديدة بمواطنيه والمباعدة بين الآخرين وبين أحداث مثل هذه الأضرار ومن ذا الذي يقرأ أحداث التاريخ دون أن يستبشع التعذيبات البربرية المقيمة التي ابتدعها ونفذها رجال يقال عنهم لهم أهل علم ؟ :

يكتفي لسكى يكون العقوبة أثرها ، أن يكون الأذى السكامن في العقوبة متجاوزاً النفع الناتج من الجريمة وأن يكون هذا القدر من التجاوز ، حين يحسب حسابه ، دافعاً إلى استحالة قبول العقوبة ، والرضاء بدلا منها بفقدان النفع الذي كان من شأن الجريمة أن تفتحه وكل ما يزيد في العقوبة على ذلك ، يعتبر من التوافل ويعد بالتالي من قبيل الاستبداد

وكما زادت التعذيبات شراسة ، فإن النفوس البشرية ، وهي تشبه السوائل في بلوغها دائماً مستوى الأشياء المحيطة بها ، تألف تلك التعذيبات وتعتاد عليها ، وأن ما للمواطن من قوة مشبوبة دائماً ، يؤدي بعد مائة عام من تعذيبات شرسة إلى كون عجلة التعذيب لا تثير من الذعر أكثر مما كان يثيره قبلها أسر السجن

وهناك نتيجتان أخريان وخيمتان تفتشأن من شراسة العقوبات المتعارضة مع الهدف المنشود ، وهو بالذات الوقاية من الجرائم النتيجة الأولى أنه ليس من السهولة بمكان حفظ تناسب الجوهرى بين الجريمة وبين العقوبة ، ذلك لأنه كان التفنن في الشراسة قد تخلص عن أنواع كثيرة من العقوبات : ألا أن هذه الأنواع لا يمكن أن تعدى القوة القصوى التي تقف عندها التشكيلات والإمكانات البشرية . وبلوغ هذا الحد الأقصى ، لا تنطبق بعدئذ للجرائم إلا أكثر إضراراً

وفتكا ، عقوبة على درجة أشد من الجسامة ، تواجه هذه الجرائم في سبيل الوقاية منها .

والنتيجة الأخرى أن فظاظة العقوبات ينتج منها انعدام القوة الرادعة للعقوبة ذلك لأن الناس محصورون بين قيود معينة سواء في الخير أو في الشر ، وأن منظرا غاية في الفظاظة بالنسبة البشرية لا يمكن إلا أن يكون نزوة هياج عارضة ، ولن يكون بحال ما نظاما مستقرا من قبيل ذلك الذى يجب أن تكون عليه القوانين ، وأن القوانين الشرسة حقا ما لها هو اما أن تعدل ، وأما أن ينتج منها حتما فقدان كل قوة رادعة .

تلك هى عبارات الاستاذ بكاريا ، وهى على وضوح لا حاجة بعدة إلى مزيد من الإيضاح .

ويستخلص من تلك العبارات ، أن اشتغال العقوبة بالتكفير عن جرم مضى ، بصرفها عن الغاية المنشودة منها وهى التوق من جرم مستقبل .

وكانت هذه الفكرة بمثابة ومضة فكرية تحولت إلى ضوء وهاج في المذهب الواقعى الذى صاغته المدرسة الوضعية الإيطالية برعامة الاستاذ اريكوفرى .

فبعد أن أصبح بيكاريا عن تلك الفكرة بشأن الغاية من العقوبة ، ووجهة النظر كذلك إلى أن الوقاية من الجرائم خير من العقاب عليها (البند ٦١ من الكتاب) وإلى أن العقوبة على جريمة ما ، لا يمكن وصفها بأنها عادلة (أى ضرورية) إلا بعد أن يكون القانون قد استخدم أفضل وسيلة ممكنة بحسب ظروف الشعب في سبيل الوقاية من هذه الجريمة (البند ٣٦ من الكتاب) جاء اريكوفرى وبلور كل ذلك في نظريته الشهيرة حول جبرية السلوك الاجرامى ، والمهدف الواجب أن يتجه إليه الجزاء على هذا السلوك .

فقد نادى اريكوفرى بأن المجرم مسير غير غير ، وبأن الجريمة فعل كان من المحتم أن يقع مثله من شخص يمثل طباع فاعله وفي مثل ظروف هذا الفاعل كونه كانت هذه الظروف أم اجتماعية . فالجريمة في نظره وليدة التفاعل بين عوامل ثلاثة أحدها عامل عضوى هو طباع ذاتية لدى المجرم لم يكن له يد في إيجادها بنفسه ، والآخران عامل كونى مادى وعامل اجتماعى روحى ، تفاعل

معهما عامل الطبع ، فكان أن نتجت الجريمة من هذا التفاعل لكونها ثمرة-
الطبيعية الحتمية ، ولأن الإرادة ليست فحسب مقدمة لتأثير ، وإنما هي في ذاتها
نتيجة لمقدمات .

وبذا طرح انريكوفرى من بين أهداف العقوبة هدف التكفير عن ذنب ،
إذ قال بأن الجريمة لا ذنب فيها للجرم وإنما الذنب فيها راجع إلى طابع لم يكن
للجرم يد في إيجادها بنفسه ، وإلى ظروف لم يكن له يد في تهيئةها بالمحيط
للؤثر عليه : ماديا كان هذا المحيط أم روحانيا .

وأحل انريكوفرى محل التكفير كهدف للعقوبة ، هدفا آخر هو دفاع المجتمع
عن نفسه ضد خطر تكرار الجريمة مستقبلا سواء من ذات فاعلها أم من شخص
آخر غيره .

وليس الجزء الجنائي في رأيه أداة لمسئولية اديبة ووسيلة لاقامة العدالة بين
الجاني والجنى عليه ، بقدر ما هو أداة مسئولية قانونية ووسيلة لتحقيق الدفاع
الاجتماعى ضد الاجرامى .

وكان طبيعيا في منطق تغيير الهدف من العقوبة وجعله الدفاع ضد جريمة
ستحدث بدلا من التكفير عن جريمة حدثت ، ان يقترح انريكوفرى في سبيل
الهدف الدفاعى أساليب جديدة للتوقى من الجريمة المستقبلية ، تضاف إلى الأساليب
التقليدية المعروفة من قديم باسم العقوبات وهذه الأساليب الجديدة سميت
« بالتدابير الواقية » ، لكون مناسبة اقترحها هي المتأداة بأن الهدف من العقاب
هو التوقى ضد جرم مستقبل لا التكفير عن جرم ماضى . ويستوى في ترجمة
الاصل الايطالى للتعبير أن تستخدم عبارة التدابير الواقية ، أو أن تستخدم
عبارة التدابير الاحترازية (وهى عبارة القانون السورى) ، لأن التوقى
احتراز ، ولأن الاحتراز توق .

ومن قبيل التدابير الواقية التى نادى بها المدرسة الوضعية الايداع في مستشفى .
أو مصحة علاجية بالنسبة للجانين والمدمنين ، أو في مستعمرة زراعية أو مؤسسة
للعمل بالنسبة للمجرمين المعتادين أو المحترفين ، أو في دار التشغيل بالنسبة
للتشردين والمسولين أو في اصلاحية بالنسبة لصغار المجرمين . الخ . . .

وعلى أثر ظهور كتاب انريكوفرى فى علم الاجتماع الجنائى سنة ١٨٨١ مضمنا تلك الافكار سارعت بلاد العالم الى إصدار قوانين خاصه ومشروعات بقوانين تنص على التدابير الوقائية الواجب اتخاذها مع طوائف خاصة من المجرمين .

ولقد عهد الى الاستاذ انريكوفرى بوضع مشروع قانون جديد للعقوبات فى ايطاليا فوضع الكتاب الاول من هذا المشروع سنة ١٩٢١ مضمنا اياه الاحكام العامة لقانون العقوبات وترتب على قيام الحكم القاضى فى ايطاليا أن تعدل اكمال هذا المشروع ولم يقدر له أن يصبح قانونا .

ويسترعى النظر فى ذلك المشروع أنه أخذ بمذهب المدرسة الوضعية فى أن الهدف من العقوبة ليس التكفير عن خطيئة أدبية للجرم — وقد نفتها هذه المدرسة كما تقدم القول — وإنما الدفاع عن المجتمع ضد تكرار الجريمة وتفتش موجهها مستقبلا .

وعبر المشروع عن هذا المعنى صراحة فى الصفحة ١٤ من مذكرته الإيضاحية بل ذهب المشروع إلى أبعد من ذلك حين خلط بين العقوبات التقليدية وبين التدابير الوقائية الجديدة فلم يميز بين هذه وتلك وإنما أدرجها كلها سوياً تحت عنوان مشترك هو « الجزاءات » تاركاً للقاضى أن يختار لكل مجرم الجزاء المناسب له من بينها على هدى ما كان مزماً تقديره فى القسم الخاص . وجاء فى الصحيفة ١٥ ، ١٦ من المذكرة الإيضاحية للمشروع أنه ما دامت جبرية السلوك الإجرامى تنفى كل خطيئة أدبية لدى صاحب هذا السلوك ، فإن العقوبة تفقد معنى التكفير لتهدف إلى غاية جديدة هى التوقى من جرم جديد ، وبذلك يختلط الأمر بينا وبين التدبير الوقائى فى مجال هذه الناية المشتركة ولا يبقى ثمّة داع للتمييز بينهما . وجاء فى الصحيفة ٨٦ من المذكرة ذاتها ، أن لفظ الجزاء خير من لفظ العقاب ، لأنه يعبر عن مجرد رد فعل تقابل به الدولة فعل المجرم .

على أن قانون العقوبات الحالى فى إيطاليا وقد صدر سنة ١٩٣٠ ، استبقى التفرقة بين العقوبة والتدبير الوقائى مخالفاً بذلك مشروع فرى ، وأفرغ للتدابير الوقائية الباب الثامن من الكتاب الاول وقسمها إلى تدابير شخصية مقيدة للحرية هى التسليم إلى مستعمرة زراعية أو منشأة للعمل والإيداع فى مصحة والإيداع

في مستشفى الأمراض العقلية الإجرامية ، والإيداع في إصلاحية ، وإلى تدابير شخصية غير مقيدة للحرية هي الرقابة على الحرية وحظر الإقامة وحظر ارتداد الخانات وإبعاد الأجنبي ، وإلى تدابير عينية هي كفالة حسن السلوك والمصادرة . أما العقوبات فهي الشغل الشاق والسجن والفرامة (والحجز في المخالفات) .

ولقد جاء في التقرير الذي رفع به القانون إلى رئيس الدولة أن الغرض من القانون هو دفاع المجتمع عن نفسه ضد الإجرام كظاهرة هدامة لكيانه وبقائه ، وهو ما حددته المدرسة الوضعية كهدف للجاء ، إلا أنه ورد في التقرير ذاته أن مشكلة الخيار أو الجبرية في السلوك الإنساني من المشاكل الفلسفية غير القابلة للحل والواجب أن تظل بمنأى عن القانون الجنائي .

وأن ما نادى به المدرسة الوضعية من الاتجاه بالجزاء الجنائي إلى الدفاع الاجتماعي ضد الإجرام ، قد صار أمراً مستقراً في مفهوم هذا الجزء على النطاق العالمي ، حتى أن الأمم المتحدة أطلقت شعار الدفاع الاجتماعي على قسمها المخصص بمكافحة الجريمة .

ونشأت منذ سنة ١٩٤٥ مدرسة إيطالية جديدة يتزعمها الأستاذ جراماتيكا ويسمىها هي الأخرى بمذهب الدفاع الاجتماعي . غير أن هذه المدرسة في سبيل توجيه الانتباه إلى شخص الفاعل ، تنادي بإلغاء الإصطلاحات التقليدية الراجعة إلى انحصار القانون الجنائي في مادة الفعل ، وهي اصطلاحات الجريمة والعقاب والمجرم ، وترى الاستعاضة عن لفظ الجريمة بعبارة العصيان الاجتماعي وعن لفظ العقوبات بعبارة تدابير الدفاع الاجتماعي ، وعن لفظ المجرم بعبارة العاصي لنظام الاجتماعي ، وعن تسمية القانون الجنائي نفسه باسم آخر هو قانون الدفاع الاجتماعي .

ومع التسليم بأن الهدف من الجزء الجنائي هو الدفاع الاجتماعي ضد تكرار الجريمة من ذات فاعلها ، وذلك بأسلوب كفيل بإصلاح هذا الفاعل ومنج في الوقت ذاته وفي المكان الثاني أترأ زاجراً للآخرين ، فإننا لا نرى داعياً للذهاب إلى مدى أبعد ، وإلغاء اصطلاحات القانون الجنائي والجريمة والمجرم والعقاب ، لأن هذا الإلغاء ليس بالضرورة لازماً في سبيل أن يبلغ الجزء

الجنائي المهدف المنشود منه وهو العناية بشخص الجنائي في سبيل اصلاحه بالاسلوب الناجح والمناسب له .

ولما كان الفعل المتخصص على جزائه في قانون العقوبات يبلغ من الجسامه المادية حد يدمغه بطابع خاص يميزه عن الافعال التي تعالجها القوانين الاخرى والتي لا يمسأ بها هذا القانون ، وكان هذا القدر الأشد من الجسامه السكاسه فيه يقابله قدر أكبر من الاستهجان الجنائي والتمارضى مع نظام المجتمع ، فانه في سبيل الإفصاح عن ذلك ودعماً في الفعل ذاته من مغزى خاص وجرده من أى اعتبار اجتماعى ، لا يوجد بد من وصف الفعل بأنه جريمه ، دمغت فاعله بأنه مجرم .

والذى يعنينا في هذا المقام ، هو التمييز بين العقوبة والتدبير الوقائى . ذلك لأن التمييز بينهما له ضروريته حتى إذا اندمجا سوياً تحت عنوان مشترك هو عنوان الجزاءات أو التدابير .

وكل ما يمكن استخلاصه في صدد التفرقة بينهما ، هو أن نقطة البداية التاريخية لسكل منهما لم تكن واحدة . فقد كانت نقطة البداية في العقوبة هى التكفير عن جرم حدث ، فى حين أن نقطة البداية فى التدبير الوقائى كانت منذ نشأته التوقى من جرم محتمل أن يحدث مستقبلاً .

ورغم اختلاف الجزاءين فى نقطة البداية تاريخياً أصبح يوجد بينهما اتفاق فى النهاية التى وصلنا إليها عسرياً ، إذ صار يجمعهما هدف مشترك هو الحيلولة دون وقوع اجرام جديد من ذات الشخص الذى أجرم .

وفوق ذلك ، يشترط لتوقيع كل منهما ذات الشرط وهو الخطورة الإجرامية الجنائي ، بحيث إذا اتفقت هذه الخطورة يستغنى عن المقاب ويتقرر وقف التنفيذ أو العفو القضائى ، كما يفض النظر عن التدبير الوقائى فى صورة الرقابة على الحرية مثلاً .

ومضى اتضح اشتراك العقوبة والتدبير الوقائى من حيث المهدف ، ومن حيث كون الخطورة الإجرامية شرطاً لتوقيع كل منهما ، لا يبقى ثمة سبيل للتفرقة بينهما غير التأمل فى الطبيعة الذاتية لكل منهما وفى الاسلوب الذى يجرى عليه تنفيذ كليهما ، حتى يظهر الفرق بينهما ويمكن على ضوء هذا الفرق تبيان ما يترتب عليه .

من آثار تبدو في الأحكام القانونية المنظمة لها .
والفرقة لازمة لا بين التدبير الوقائي وبين العقوبة عموماً بحسب ، وإنما بينه
وبين العقوبة الفرعية كذلك وعلى وجه خاص .
كما أنه يتعين التمييز أيضاً بين التدبير الوقائي وبين التدبير البوليسي والجزاء
التنفيذي عموماً .

وفيما يلي نبين اجتهادنا في هذه المشكلة المتشعبة .
(٢) ان التعريف بالعقوبة أو بالتدبير الوقائي لا يوجد عملاً في نص خاص
ولا يضع القانون عادة مثل هذا التعريف ، وإنما الطبعي أن يتركه إلى الاجتهاد
الفقهي .

ومن يستعرض محتاتف العقوبة والتدبير الاحترازية ، ويعمل النظر في
أسلوب تنفيذ كل منها عملاً ، يلبس بين هذين النوعين من الجزاءات فرقاً واضحاً
هو الذي يمكن الاستناد إليه في سبيل إيضاح جوهر كل منهما واستنباط الأحكام
التي تناسب مع طبيعة كلهما .

ولا مرية في أن كلا من العقوبة والتدبير الوقائي انتقاص من حقوق المحكوم
عليه ، يهبط بمنزلة في تقدير القانون والمجتمع عن تلك التي يحتلها المواطن العادي
ويرجع إلى كونه قد أثبت بالجريمة التي اقترفها ، إنه على خلاف هذا المواطن ،
قد أساء العمل بذلك الحقوق فصار غير جدير بالاستخدام الكامل لها . ومن قبيل
ذلك الانتقاص قبيد حق المحكوم عليه في حرية الحركة والتنقل .

وما دام الانتقاص من حق المحكوم عليه خصيصة مشتركة بين العقوبة وبين
التدبير الوقائي فلا يبق في سبيل التمييز بينهما على أساس أسلوب تنفيذ كل منهما .
سوى القول بأنه بينما ذلك الانتقاص يتمثل في العقوبة على صورة إدغال الالم
على نفسية المحكوم عليه ، فانه في التدبير الوقائي يتخذ على العكس صورة إخضاع
المحكوم عليه لعلاج طبي أو نفسي أو لقيد تحفظي .

العقوبة إذن جزاء جنائي يتميز أسلوب تنفيذه بادخال الالم على نفسية
المحكوم عليه في حين أن التدبير الوقائي جزاء جنائي يجري تطبيقه عملاً بإخضاع
المحكوم عليه لطبيب جنائي أو نفساني أو لمحض لإجراء تحفظي .

وكلا الجزاءين - كما قلنا - يهدف إن التوق من جرم مستقبل - غير أن هذا التوق يكون في العقوبة بادخال الالم على نفسية المحكوم عليه ، لكون هذا الالم يحمله على أن يخلو إلى نفسه ويراجعها ويخطمها فلا تسول له مثل جريمة مرة أخرى حتى لا يتعرض بسببه للالم ذاته من جديد . وكثيرة هي النفوس القابلة للانصلاح بالالم .

أما التدبير الوقائي ، فطريقته في التوق من الجرم المستقبل ، هي إخضاع المحكوم عليه لطب جبنائي أو نفساني أو لتحفظ في سبيل الحيلولة دون عوده من جديد إلى الجريمة

وبينما الالم النفسى هو المسحة الغالبة على العقوبة ، فإن الرفق العلاجي هو المسحة الغالبة على التدبير الوقائي .

ولا يخلو الجزاءان من ألم نفسى مرتبط فى القليل بما يحتمل أن يكون فى كليهما من تقييد الحرية . فالألم النفسى المصاحب للإبداع فى السجن ، وهو عقوبة ، يوجد له مثل ولو بقدر أقل ، فى إبداع المدمن بمسحة علاجية ، وهو تدبير وقائي .

كما لا يخلو الجزاءان من رفق علاجي . فعلاج السجين بدناً ونفساً عنصر قائم بل ضرورى فى العقوبة ، وليس وقفا على التدبير الوقائي .

ولذلك فإن فيصل التفرقة بين الجزائين هو فى نسبة الالم النفسى بالقياس إلى نسبة الرفق العلاجي أو الحظر التحفظي . بحيث تكون نسبة هذا الالم طاغية باعتبار الجزاء عقوبة وحيث لا تظفى هذه النسبة ، اعتبر الجزاء تدبيراً وقائياً .

ولا أدل على طغيان نسبة الالم النفسى فى العقوبة ، من أن المحكوم عليه بالسجن أو بالحبس مثلاً ، يخضع لمعاملة صارمة ، وإن كانت مجردة من الوحشية بفضل ما نادى به بيكاريا وتبدو هذه الصرامة فى الحبس الانفرادى مثلاً أو فى العزل ، كجزاء تأديبي على عصيان قيود الحياة فى السجن . ولا نظير لثل هذه المعاملة فى التدبير الوقائي مهما كان سلوك المحكوم عليه بهذا التدبير .

وطفيان نسبة الايلام ، أمر يميز العقوبة عموماً أصلية كانت أم فرعية . فكما يتدرج الإعدام والتشغل للشاق والسجن والحبس والغرامة في عداد العقوبات ، وذلك بوصف العقوبات الأصلية ، يدخل كذلك في نطاق العقوبات الحرمان من الحقوق والمزايا والعزل ، والحرمان من مزاولة المهنة ، وسحب الترخيص وذلك بوصف العقوبات الفرعية . والواقع أنه إذا كان العزل فصلاً من مهنة عامة فإن الحرمان من مزاولة المهنة أو سحب الترخيص يعد فصلاً من مهنة خاصة . وفي كل هذه العقوبات الفرعية يبدو واضحاً كذلك أن نسبة الألم النفسى طاعية في طبيعة الجزاء على نسبة أى عنصر آخر (١) .

وأن القول بطفيان نسبة الألم في جزاء ما ليست العبارة فيه بالتصور الشخصى للحكم عليه بالجزاء وإنما بالحقيقة الموضوعية أى بتقدير القانون والرجل العادى .

وحيث لا يكون عنصر الألم النفسى طاعياً في طبيعة الجزاء وجوهه ، لا يوصف الجزاء بأنه عقوبة ، ولا يمكن أن يصدق عليه حتى وصف العقوبة الفرعية ، وإنما ينطبق عليه وصف التدبير الوقائى .

وينبئ على ذلك أنه يعتبر من التدابير الوقائية ، لا من العقوبات أصلية كانت أم فرعية ، الإبعاد فى مأوى علاجى أو فى مستعمرة زراعية أو فى إصلاحية وحظر الإقامة ، وإبعاد الأجنبى ، وإسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة وإغلاق المحل ، والمصادرة ، وتعطيل الجريدة ، والمراقبة ، والاختبار . القضاى وحظر ارتياد الحانات ، ورعاية المخرج عنه من السجن ، وكفالة حسن السلوك (وقد سماها مشروع اللجنة الأصلية لإصلاح قانون العقوبات بالكفالة الاحتياطية) .

على أنه مع التسليم بأن كل تلك الجزاءات تدابير واقية لا عقوبات . لكون

(١) أما نعر الحكم فتارة يكون عقوبة تبعية إذا كان القصد منه إيلام نفسية المحكوم عليه تأديباً لها ، كما إذا قضى به فى جريمة اقتصادية ، وتارة يكون تعويضاً عن الألم النفسى الذى أصاب المجنى عليه فى الجريمة أى جزاءاً مدنياً مقضياً به فى الحكم الجنائى بالتبعية للجزاء الجنائى ، كما فى جريمة كالفنف أو السب العلنى بوسيلة من وسائل النشر .

نسبة الألم النفسى فيها غير طاعية ، ولكون ما يطلب عليها هو نسبة الطب العلاجى أو نسبة الحذر التحفظى ، إلا أنه بأعمال النظر فيها ، يتبين أنها ليست متطابقة فيما بينها من ناحية قدر ما فيها من الألم النفسى ، وإن لم يكن هذا الألم فى طبيعتها غالباً .

فدبير كالإيداع فى مأوى علاجى أو مستعمرة زراعية أو مؤسسة للعمل أو إصلاحية وكالاختبار القضائى ليس فيه من الألم النفسى مثل ما يوجد على العكس فى حظر الإقامة وإبعاد الأجنبى ، وإسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة ، والإغلاق ، والمصادرة وتعطيل الجريدة ، والمراقبة ، وحظر ارتياد المحانات وكفالة حسن السلوك ، ورعاية المفرج عنه .

ولذلك فإنه تلزم التفرقة فى نطاق التدابير الواقية ذاتها وبين نوع تغطى فيه نسبة العلاج أو التحفظ على نسبة الألم ، وبين نوع آخر تغلب فيه بدرجة أقل نسبة العلاج أو التحفظ بسبب كون نسبة الألم تكاد تتساوى معها وإن كانت على كل حال لا تغطى عليها .

ونرى تسمية النوع الأول بالتدبير الوقى العلاجى (والغالب أن يكون مقيداً الحرية) ، ووصف النوع الثانى بالتدبير الوقى التحفظى .

وستظهر الأهمية العملية لهذه التفرقة والآثار القانونية التى يمكن أن تترتب عليها .

بقى أن نفرق بين التدبير الوقائى وبين التدبير البوليسى كنوع من الجزاء التنفيذى . فالتدبير الوقائى كجزاء جزائى ، ينتمى إلى ذلك النوع من الجزاء المسمى بالجزاء التأديبى ، شأنه فى ذلك شأن العقوبة ، بمعنى أنه يتخذ لذاته من النفسية وجهة ومقصداً ، كى يصقلها ويقومها أو بعبارة أخرى ليؤديها ، حائلاً بذلك دون أن تكون مصدراً لجرم جديد .

أما التدبير البوليسى ، فإنه كجزاء إدارى ينتمى إلى ذلك النوع من الجزاء المسمى بالجزاء التنفيذى ، شأنه فى ذلك شأن الجزاء المدنى ، بمعنى أنه يتخذ لذاته من الوضع المادى الكونى للأمور وجهة ومقصداً ، كى يعيد هذا الوضع إلى

حا كان عليه ، أو إلى مثل ما كان عليه ، قبل صدور السلوك المخالف للقاعدة القانونية كالم لو كان ذلك السلوك لم يتخذ ، وكما لو كانت هذه المخالفة لم ترتكب ، فيرد بذلك على صاحب السلوك غية ويفوت عليه غرضه .

ويختلف التدبير البوليسى كجزاء إدارى عن الجزاء الإدارى التأديبى (مثل الإنذار أو الخصم من المرتب أو الغرامة الإدارية) ، من ناحية كونه - كما قلنا - جزءاً تنفيذياً - لا جزءاً تأديبياً .

فهو محض تنفيذ لمقتضى القاعدة الإدارية القانونية المعروفة بالقاعدة البوليسية والقاضية على المواطن بالآلا ينشئ سلوكه أى خطر منذر بالضرر ، أيا كان الزمان أو المكان أو المجال الذى يباشر فيه نشاط حياته وأيا كانت صورة هذا النشاط .

وإذا ما خولفت تلك القاعدة البوليسية ، بأن أنشأ المواطن خطراً ، تدخل التدبير البوليسى لإزالة هذا الخطر منعاً من تحوله إلى ضرر ، ولإعادة الأمور إلى ما كانت عليه مجردة من الخطر .

ومتى خولفت القاعدة ذاتها بأن أحدث المواطن بالفعل ضرراً ، يتدخل التدبير البوليسى لمواجهة هذا الضرر من حيث كونه خطراً منذراً بتجدد فى الضرر ذاته واستطالته فى الزمن فيضع للضرر حداً قاضياً بذلك على خطر امتداده واستمراره .

وواضح أن هذا ليس تأديباً متجهاً إلى النفسية ، وإنما هو تنفيذ جبرى لقاعدة قانونية بوليسية تمل على المواطن واجب العمل على ألا يكون سلوكه الشخصى مصدر خطر منذر بالضرر .

وبينا التدبير البوليسى تنفيذ جبرى لقاعدة قانونية بوليسية تفرض عدم التسبب فى إيجاد الخطر ، فإن الجزاء المدنى تنفيذ جبرى لقاعدة قانونية مدنية تفرض عدم التسبب فى إيجاد الضرر . فبحدوث الضرر ، يتدخل الجزاء المدنى لإزالته تنفيذاً لمقتضى القاعدة القانونية فيعيد مادة الأمور إلى ما كانت أو إلى مثل ما كانت عليه قبل أن يقع الضرر .

فكل من التدبير البوليسى والجزاء المدنى ليس جزاءً تأديبياً مثل التدبير الوقائى أو العقوبة ، لأنهما لا يحملان من نفسية الفاعل وجهة لها وأن كانت هذه النفسية عملاً متأثر بهما ، وإنما يتجهان إلى الوضع المادى للأمور لإزالة ما حدث فيه مخالفاً للقانون ، بأن يزيل التدبير البوليسى ما قام من خطر ، ويرفع الجزاء المدنى ما حدث من ضرر .

أما الجزاء الإدارى التأديبى الذى سلفت الإشارة إليه ، فإنه يتجه إلى النفسية لا إلى واقع الأمر المادى . وأن كان يختلف عن التدبير البوليسى فى أنه جزاء تأديبى وليس تنفيذياً ، إلا أنه يتفق مع هذا التدبير ، من ناحية أنه عمل إدارى ، أى إجراء تقترحه وتطبقه فى آن واحد السلطة الإدارية .

وليس الأمر كذلك فى التدبير الوقائى أو العقوبة ، لأن ما تملكه السلطة الإدارية فى صددهما هو مجرد الاقتراح ، وأما التطبيق أو التوقيع ، فهو من شئون القضاء الجنائى وحده .

فى التدبير البوليسى وفى الجزاء الإدارى التأديبى ، تكون السلطة الإدارية خصماً وحكماً فى الوقت ذاته ، أما فى التدبير الوقائى أو فى العقوبة وكلاهما جزاء تأديبى جنائى ، فتكون السلطة الإدارية خصماً فحسب ، وأما الحكم فبكون للقاضى الجنائى .

وليس يلزم فى التدبير البوليسى كجزاء تنفيذى ، يعمل القاعدة البوليسية . القاضية بعدم إيجاد حالة خطر ، أن تتخذ سلطة البوليس وحدها أى أحد رجال أو ضباط الشرطة كهيئة نظاميه عسكرية . فقد يؤدى وظيفه البوليس من هو من غير رجال البوليس ، وذلك فى نطاق محدود لا يتعدى المجال الخاص بوظيفه . كما تصنع هيئة المحكمة حين تحبس أو تفرم من يشوش على نظام الجلسة ، وتزيل بذلك حالة خطر أو جدتها حدث التشويش ، وهو خطر المساس بهيبة القضاء وعرقلة حسن سير العدالة . فهنا النوع من الحبس أو الغرامة لا يعتبر جزاءً جنائياً وإنما هو تدبير بوليسى تتخذه المحكمة نفسها وتباشر به اختصاصها الإدارى . باختصاصها القضائى وتكون فيه خصماً وحكماً فى آن واحد .

ويستوى في التدبير البوليسى ان يكون الخطر انتهى بزيده هذا التدبير منذرا بضرر اجتماعى بحت أو بضرر اجتماعى لإجرائى . وبعبارة أخرى سيان في الخطر الذى يرفهه التدبير البوليسى ، أن يكون الضرر الخوف منه أذى اجتماعيا صرفا أو جريمة بالمعنى المفهوم في قانون العقوبات . ففي الحالة الاولى يقال إن التدبير البوليسى أزال خطورة اجتماعية (كما في اتخاذ اللازم للحيولة دون غرق أو لإطفاء حريق أو لمنع انتشار وباء أو القبض على أسد هارب من حديقة الحيوان) ، وفى الحالة الثانية يقال أن التدبير البوليسى أزال خطورة إجرامية (كما في تبديد هياج أو قنعة أو فض تجمعهم خطر على الأمن العام ، أو القيام بدوريات تحول دون وقوع سرقات أو جرائم ، أو تفريق المشاجرات والمشادات أو لإجراء المصالحات أو الرقابة على المشبهين والمقتربين الخ) .

على أن علاج التدبير البوليسى لا يكتمل بدون إيضاح للصور التى يتخذها هذا التدبير عملا .

فهناك صور مألوفة للتدبير "بوليسى لا يختلط بالتدبير الوقائى مثل الاتجار ومنع المرور ووضع الحواجز واستعمال الهصى وخراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع والسلاح . الخ) .

فهذه الصور كإساليب لإزالة حالة الخطر قبل أن تتحول إلى ضرر ، لا تتداخل مع التدابير الوقائية ، لأن هذه تتخذ بعد أن تكون الجريمة قد وقعت وذلك تأديبا لنفسية فاعلها ، فى حين أن تلك تطبق فى سبيل منع الجريمة من الوقوع ، ولأنه بالتأمل فى تلك الأساليب البوليسية لا يوجد من بينها أسلوب يمثل عملا فى شكل من أشكال التدابير الوقائية كما سبق لنا أن حددناها .

ولكن هناك صورا من التدابير البوليسية تتفق فى صورتها العملية مع بعض من التدابير الوقائية رغم أن الهدف من نوعى التدابير ليس واحداً .

فمحدد الإقامة والاعتقال وأبعاد الأجنبي ، صور من التدابير البوليسية التى تتخذ لإزالة حالة الخطر ومنع الجريمة ما قبل أن تقع ، وهى بعينها أيضا صور من التدابير الوقائية التى تتخذ بعد أن تكون جريمة ما قد وقعت بالفعل وتناديا لتكرار وقوعها .

يصدق ذلك أيضاً على الإبداع في مستشفى الأمراض العقلية . فهذا التدير يكون بوليسيا إذا كان المجنون موضوع التدير لم يرتكب جريمة بعد وإن كان يخشى منه ارتكابها ، ويكون على العكس تديراً وقائياً إذا كان المجنون المتخذ معه هذا التدير قد وقعت منه بالفعل جريمة ويراد العمل على تحاشي ارتكابه مثلها منه مرة أخرى .

والإبداع في مؤسسة للعمل تدير بوليسى في صدد التسول أو التشرد باعتبار أن حالتها خطيرة وأنه تلزم إزالتها قبل أن تتمخض عن جريمة ، في حين أن التدير ذاته يمكن أن يكون وقائياً حين يتخذ مع من وقعت بالفعل جريمة منه ، وذلك تضادياً لوقوعه في مثلها مرة أخرى .

والمرافعة لها ذات الشأن ، بمعنى أنها تارة تكون تديراً بوليسيا وذلك حين تطبق على من لم يثبت بعد ارتكابه لاية جريمة ، وإن كان يخشى منه الإجرام مثل المشبوه وتارة تكون تديراً وقائياً حين تباشر مع محكوم عليه في جريمة ، بغية التخطئ والعمل على عدم وقوعه من جديد في مثلها (كما هو الحال في إتلاف المزروعات أو قتل الحيوانات ليلاً ، أو تزييف المسكوكات) .

ومنى كان الأمر كذلك ، وكان التدير البوليسى في تلك الصور متفقاً مع التدير الوقائى من ناحية الجسامه وأسلوب التنفيذ ، فإنه يتعين العمل على وضعه الموضع المناسب وعلى عدم أساءة استخدامه . ولا يتيسر تحقيق هذه الغاية في رأينا إلا بمراعاة ما يأتى : -

أولاً : أن التدابير البوليسية المشار إليها تلزم إحاطتها بما يكفل عدم التعسف فيها ، وذلك بتحديد الحالة الخطرة الجائر أن تكون أساساً لتطبيقها ، ضماناً للحريات المواطنين . ومن الطبيعي أن يكون هذا التحديد بنص في القانون الإدارى على اعتبار أن التدابير الوقائية الشبيهة بها والتي تتخذ مع من ارتكب جريمة بالفعل يتكفل القانون الجنائى بمحصـر حالات توقيـعها .

والواقع أن الحالة الخطرة ليست بطبيعتها قابلة للسقوط بذات القدر الذى ثبت به جريمة وقعت بالفعل ، الأمر الذى يستلزم ضبط معاملها بما لا يتيح لأحد القول بوجودها حيث تكون في الحقيقة متفية . ويدهى أن الرقابة

على الإدارة في مجال التدابير البوليسية عموماً ، تدخل في صميم الاختصاصات للمصوب بها إلى مجلس الثورة .

ثانياً : أنه من المستحسن جعل الحالات الخطرة المبررة للتدابير البوليسية المذكورة من اختصاص القضاء الجنائي المبادئ ، والنص عليها في مواد تلحق بنصوص القانون الجنائي ، حتى يكون تطبيقها ثمرة لفحص وتدقيق لا يتاح مثلها في غير مجال الدعوى الجنائية .

وإذا كان القانون الحالي ، بالنسبة للمجنون الخطر الذي لم تقع منه جريمة بعد ، قد جعل البت في جنونه من عدمه وفي مناسبة إيداعه مستشفى الأمراض العقلية ، من اختصاص سلطة الإدارة ، إلا أنه اتبع نهجاً آخر مع المتسولين والمتشردين والمشبوهين إذ جعل البت في شأن التدبير الذي يتخذ معهم من شئون القضاء الجنائي .

والواجب أن يعمم هذا النهج على كل الحالات الخطرة قدر المستطاع ، ومنها حالة الجنون .

ثالثاً : أنه من البديهي في التدابير المتخذة لمواجهة الحالات الخطرة ، بقاؤها على وصفها كتدابير بوليسية ، حتى حين يهدف باختصاص توقيعها إلى القضاء الجنائي ذلك لأن المفروض فيها أن تواجه حالة خطرة تنذر بالجريمة ، وإن لم تكن الجريمة قد تولدت منها بعد . وللتنبؤ بالجريمة على أساس تلك الحالة ينبغي على الاحتمال وعلى مجرد حكم تقديري ، ولا يقوم — والحال كذلك — مقام وضع تكون الجريمة فيه أمراً وثيقاً . فالتدبير الذي يتخذ عندئذ ، لا يمكن أن تثبت له تلك الصبغة الجنائية القائمة فيما يتخذ من التدابير عقب جريمة حدثت . وكرد فعل تقابل به هذه الجريمة أى لا يمكن أن يدخل في إعداد التدابير الوقائية الجنائية . فهو إذن يظل تدبيراً بوليسياً ، والنطق به من القضاء الجنائي لا يغير من طبيعته ولا يتعدى أى يكون مجرد ضمان .

وليس من الشذوذ في شيء أن يتعلق القضاء الجنائي بتدبير بوليسي أو بجزء غير جنائي . فسكنا أن هذا القضاء لا يتناقض مع طبيعته المحكم بجزاء مدني كالنقض المستحق عن الجريمة المقررة ، يمكن كذلك أن ينطق بجزاء غير جنائي من نوع

آخر غير الجزاء المدني ، ويقصد به التدابير البوليسية كجزاء إداري لا يرد على جريمة وقعت وإنما يزيل حالة خطرة .

رابعا : أنه من غير المستحب في مجال السياسة الجنائية ، جعل الحالة الخطرة التي تندر بالجريمة ، في مقام جريمة فعلية ، من ناحية نوع الجزاء الذي يتقرر لها ما لم تكن تلك الحالة على جسامه خاصة تبرر أن يوصف من تسبب في وجوده بوصف المجرم وأن يوقع عليه جزاء جنائي . وهذا لا يتحقق إلا نادرا ، كما في حالة الاتفاق الجنائي أو تأليف العصابات . الخ . . . ولا يسوغ أن يلحق بذلك الحالات الجسيمة محض الوجود على حالة تسول أو تشدد أو إشتباه .

(٣) عرضنا فيما تقدم اجتهادنا في حل مشكلة التمييز بين التدابير الواقية وبين العقوبة أصلية كانت أم فرعية ، وبينها وبين التدابير البوليسية . ونرى أن نبدي في شأن القانون الحالي بعض ملاحظات تتعلق بتلك المشكلة :

فكانون العقوبات الحالي يدخل مراقبة البوليس والمصادرة في عداد العقوبات .
التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٤ منه ، مع أنها في حقيقة الامر من التدابير الوقائية .

ذلك لأن مراقبة البوليس ، تدبير تغلب فيه نسبة التحفظ على نسبة الإلزام . ويجوز تقريرها كما رأينا بدون أن تكون جرمه ما قد ثبت وقوعها في حق المراقب ، كما هو الحال بالنسبة للمشبه ، الامر الذي يقطع بطبيعتها التحفظية . وينفي صفتها العقابية .

فالمراقبة إذن تدبير بوليس ، ما لم توقع في أعقاب جريمة حدثت ، فتكون تدبيراً جنائياً واقياً ، وأما اعتبارها عقوبة فأمر في غير محله .

والمصادرة هي الأخرى ، تدبير وقائي لا عقوبة ، لأن نسبة الحذر التحفظي فيها غالبية على نسبة الالام النفسى ، باعتبار أن ترك جسم الجريمة أو نتائجها في يد فاعلها عامل أغراء له بمعاودة اقترافها أو مصدر تذكير بمتبتها .

(٤) وأن إلقاء الضوء على طبيعة كل من العقوبة والتدبير الوقائي ، لا تقف أهمية عند فحص التعريف بكل منهما ، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك ، لكون الأحكام القانونية الخاصة بكلية ، يتوقف تحديدها على تلك الطبيعة .

فن ناحية أولى ، يمتد إلى التدبير الوقائي بوصفه جزءاً جزائياً مثل العقوبة ذات المبدأ السارى في صددتها ، أى مبدأ أنه لا تدبير وقائي بغير نص ، فلا يقع مثل هذا التدبير على مرتكب جريمة ما إلا إذا كان هناك نص جنائي يقرره لهذه الجريمة وذلك حفاظاً على ذات الضمانات التي يحققها لحريات المواطنين مبدأ ألا عقوبة بغير نص

وسبق أن قلنا أن من التدابير الواقعية الجنائية ما يتفق في أسلوب تنفيذه مع بعض التدابير البوليسية . ومن النتائج المنطبقة لذلك ما أوصينا به من ضرورة مراعاة مبدأ الشرعية حتى في شأن التدابير الأخيرة وما حذناه من مناسبة النص عليها في نفاذ القانون الجنائي وأحاطتها بضمانات القضاء الجنائي .

(٥) ومن ناحية ثانية فإن تطبيق التدبير الوقائي لا بد فيه من توافر شرط أولى لا غناء عنه ، وهو الخطورة الإجرامية أى احتمال عود الجاني إلى الإجرام مرة أخرى في المستقبل .

والواقع أن إنقضاء هذا الاحتمال يستتبع كنتيجة منطقية لاستبعاد التدبير الذي يفترض فيه أنه في معظم حالات تقريره جوازي وليس وجوبياً .

فتدبير الإيداع في مصحة ليس بلازم اتخاذه مع كل مجرم كان وقت جريمته في حالة سكر ، وإنما مع أولئك الذين تتوافر فيهم من بين سكارى المجرمين ، حالة الخطورة الإجرامية ، أى احتمال العود إلى الإجرام لو تركت آفة السكر لديهم بغير علاج .

ومراقبة البوليس لا يتعين توقيفها دائماً على كل فاعل للجريمة نص القانون فيها على جواز الحكم بالمراقبة . فقد يكون الجاني من النوع الذي تنتفي خطورته الإجرامية بغير حاجة إلى تلك المراقبة ، فيكون الإصرار على تطبيقها عندئذ في

غير عمله وقد يعوق الطريق الموصل إلى انسجام المحكوم عليه مع نظام المجتمع .
فالمثال الأول ، وهو خاص بتدبير وقائي علاجي ، والمثال الثاني وهو خاص
بتدبير وقائي تحفظي ، يظهران وجه المناسبة في تطلب الخطورة الإجرامية دائماً
كشرط جوهري لا بد من تحققه في سبيل القضاء بالتدبير الوقائي .

وليس لإشتراط الخطورة الإجرامية في توقيع التدبير الوقائي سوى تجاوب مع
إشتراطها كذلك في توقيع العقوبة . فالجاني الذي تتفق خطورته الإجرامية بفعل
التحقيق والمحاكمة وحدهما ، لا يكون هناك محل للأصرار معه على تنفيذ العقوبة
فيحكم عليه بها مع وقف تنفيذها .

والخطورة الإجرامية كشرط للتدبير الوقائي ، يلزم توافرها سواء أكان هذا
التدبير جنائياً أى مما يتخذ مع شخص أجرم بالفعل تقادياً لتكرار الجريمة منه
أو كان بوليسياً أى مما يتخذ مع شخص لم يجرم بعد أو لم يثبت أنه أجرم ، وذلك
تحاشياً لوقوعه في الجريمة .

ففي الحالتين يتعين فيمن يتخذ معه التدبير أن يكون على خطورة إجرامية
وسبق أن قلنا بأن التدبير البوليسى المانع من جريمة شخص لم يجرم بعد . وكثيراً
ما يختلط في صورته العملية مع التدبير الوقائي المانع من جريمة شخص أجرم بالفعل
ويراد الحيلولة دون وقوعه في الجريمة مرة أخرى .

فسواء أكان التدبير البوليسى من النوع الذى يختلط في أسلوب تنفيذه مع
التدبير الوقائي الجنائي ، أو لم يكن من هذا النوع ، فإنه ما دام يهدف إلى منع
الجريمة من شخص لم يرتكبها بعد ، يلزم لتطبيقه أن يثبت وجود هذا الشخص
على خطورة إجرامية أى لإحتال إقترافه لجريمة

وكثيراً ما يفترض القانون هذه الخطورة افتراضاً كما في التسول والتشرد
والاشتباه وإنما لا يعنى ذلك حرمان الشخص من إثبات أن الحقيقة هي عكس
هذا الافتراض .

فالتسول يمكنه أن يثبت أن تسوله كان عرضياً ووليداً لضرورة بالمعنى

الصحيح والمتشدد له أن يثبت عجزه عن العثور على عمل رغم أنه صاحب حرفة أو صناعة . والمشتبه فيه له أن يرخص ما حام حوله من الشبهات .

على أن الخطورة الإجرامية سواء أكانت أساساً لتدبير وقائي جنائي أو لتدبير بوليسي يمكن تعريفها بأنها حالة يوجد عليها شخص ما يجعل من المحتمل وقوع جريمة سواء من هذا الشخص ضد غيره أو العبر ضده .

لخطر إقامه الجاني في المكان الذي ارتكب فيه جريمة تدبير وقائي جنائي يقوم على ما يوجد فيه الجاني من حالة تنذر بوقوع جريمة جديدة سواء منه على غيره أو من غيره عليه .

وإذا كانت الخطورة الإجرامية أساس التدبير البوليسي تهدف إلى منع جريمة من الوقوع ، فإن الخطورة الاجتماعية الصرفة هي أساس هذا التدبير حين يتجه إلى منع ضرر اجتماعي غير إجرامي من الحدوث ، وهنا كذلك يستوى في سبيل تقاضى مثل هذا الضرر ، أن يتخذ التدبير مع من يخشى حدوث الضرر منه (المصاب بمرض معد مثلاً) ، أو مع من يحتمل أن يقع الضرر عليه .

ويلاحظ أن نموذج الخطورة الإجرامية البربر للتدبير الوقائي الجنائي ، هو أكثر نماذج هذه الخطورة تحديداً ووضوحاً ، لكون أحد عناصره يتمثل في جريمة وقعت بالفعل حسب أوصافها المبينة في نص جنائي ، ولأن عناصره الأخرى مفروضة فهمها كذلك أنها مبنية في قاعدة جنائية مخصصة لهذا البيان .

وبصدق على هذا النموذج أنه يمثل خطورة إجرامية ذات شكل محدد .

وسبق أن قلنا بأنه يلزم أن يكون على هذا الوضوح والتحديد كذلك ، نموذج الخطورة الإجرامية البربر للتدبير البوليسي المانع من الجريمة قبل أن تقع ، وهذا في القليل ، بالنسبة للصور الجسمية التي يتفق فيها هذا التدبير عملاً من حيث أسلوب التنفيذ ، مع بعض صور التدبير الوقائي الجنائي (وذلك كما في التسول والتشرد والاشتباه والمجنون) .

وفي غير نطاق هذه الصورة المسيسة ، أى بالنسبة للتدابير البوليسية العادية فإنه سواء أكانت هذه للتدابير تهدف إلى منع جريمة ، أو كانت تنبئ إلى منع ضرر اجتماعي صرف ، فإن نموذج الخطورة الإجرامية في الحالة الأولى ، ونموذج الخطورة الاجتماعية في الحالة الثانية ، لا يمكن تحديدهما بذات الحصر والبيان المميزين لغيرهما . ذلك لأن الحالات الخطورة المنذرة بجريمة أو بضرر لا تنحصر ولا تعد ، ولا يمكن أن يشملها كلها نص يسودها على سبيل الحصر . فلا يوجد بد من الأمر كذلك من أن يستخدم النص عبارات عامة تندرج تحتها تفاصيل الصور المختلفة مثل عبارة الأفعال الخطورة على الأمن العام أو الخلط بالسكنة أو بالصحة أو بالنظام .

ويقع على عاتق البوليس في تدخله بالتدبير البوليسى أن يحسن استخدام هذا التدبير ، وأن يضعه في موضعه ، ولا يلجأ إليه إلا حين يتيقن الطرب المادى الندرج تحت نص القانون والمبرر لاتخاذ ، ويذهب أن تقدير البوليس في هذا الشأن ، خاضع لرقابة القضاء الإدارى .

ويقال في هذا المجال ، أن نموذج الخطورة الاجرامية أو الاجتماعية يمثل خطورة ذات شكل حر ، وإن كانت خاضعة من حيث البت فيها وجودا وعدما لرقابة قضائية إدارية .

ومن جهة أخرى ، فإن الخطورة الإجرامية المبررة للتدبير الوقائى الجنائى والمستتاة من جريمة وقعت ، وتلك التى يقوم عليها التدبير البوليسى المانع من جريمة ستقع والمتفق فى الصورة مع التدبير الوقائى الجنائى ، يمكن وصفهما بأنهما خطر منبعث من إنسان ، وإن كان يمثل مادياً فى وضع أو حالة ما .

أما الخطورة الإجرامية المبررة للتدبير البوليسى فى صورته العامة ، والخطورة الاجتماعية التى يستخدم لمواجهتها ذات التدبير ، فإنه يمكن وصفها بأنها خطر منبعث من حالة أو وضع مادى ، ولو كان الإنسان ما دخل فى إيجاد تلك الحالة أو هذا الوضع : وبينما خطورة الانسان ، يوجه القاضى فى تقديرها نظرة إلى المستقبل . فإن خطورة الحالة أو الوضع ، يبت القاضى فيها وجودا وعدما يوجهه نظرة إلى الماضى لحسب .

وإذا كانت الحالة الخطرة الراجعة إلى فعل إنسان ، ينبعث فيها الخطر من هذا الإنسان ، أثناء قيامها ، وطيلة الوقت الذى تمتد فيه ، فإنه ليس بلازم بعد إلتفاتنا وزوالها وحتى بعد تحولها إلى ضرر فعلى ، أن يظل الخطر منبعثا من كان مصدراً لها وذلك بالنسبة للمستقبل .

وإذا كانت الخطورة الإجرامية عموما ، حالة خطرة وإنسانا خطراً ، فإن منها خطورة مبررة للتدبير البوليسى في صورته العامة ، يكفى أن يكون خطر الإنسان فيها عرضيا ، ومنها خطورة تواجهها بالتدبير الوقائى الجنائى (بعد الجريمة) أو بالتدبير البوليسى التشبيهي به (قبل الجريمة) تميز بأن خطر الإنسان فيها لا بد من أن يكون قابلا للدوام أى الامتداد فى المستقبل إلى حد ما ، قريب أو بعيد ، وعلى قدر هذا الحد تستطيل مدة التدبير .

(٦) على أن البت فى الخطورة الإجرامية وجوداً وعدما مسألة تحتاج إلى بعض الإيضاح لا سيما فيما يتعلق بقاعدة الإثبات القاضية بأن الشك يفسر لمصلحة المتهم ومدى العمل بهذه القاعدة فى صدد تلك الخطورة .

ولا بد لعلاج هذه المسألة من القول بأدى ذى بدء بأن إسناد الجريمة إلى المتهم شئ ونسبة الخطورة الإجرامية إليه شئ آخر .

والأمر الأول وهو إسناد الجريمة ، أولى بالنسبة للأمر الثانى وهو نسبة الخطورة إذ لا محل للكلام على خطورة متهم ما من قبل أن تثبت له صفة الجنائى المرتكب للجريمة .

يجب أن يثبت أولاً إتصال المتهم بالجريمة وإلا فإنه لا يكون هناك محل للبحث حول خطورة الإجرامية .

ونعنى فى هذا المجال الخطورة الإجرامية لإنسان إقترف بالفعل جريمة .

وما هو جدير بالملاحظة أن ثبوت الجريمة على المتهم لا يتأتى حيث يوجد شك جدى حول إتصاله بها ، فى حين أن ثبوت الخطورة فى حق متهم ثبتت عليه الجريمة ، لا ينال منه كون هذه الخطورة محل شك جدى .

وبينا التبرئة من الجريمة لازمة في الحالة الأولى ، فإن التبرئة من الخطورة في الحالة الثانية غير لازمة .

ذلك لأن الجريمة أمر وقع ، فاما أن يكون للتهم دخل فيه وأما ألا يكون ، حيث يقوم شك جدى حول صلة التهم بهذا الأمر ، يفسر الشك لمصلحته ، فيعتبر منقطع الصلة بالجريمة المقررة عملاً بمبدأ أن الشك يفسر في صالح المتهم .

أما الخطورة الإجرامية لتهم ثبتت صلتها بالجريمة ، فأمر يختلف عن الجريمة ذاتها . ووجه إختلافها أنه بينما الجريمة المرتكبة يقين أكيد ، فإن الجريمة التي تنذر بها الخطورة أمر مستقبل غير يقين ، ولا يخلو من شك يجعله غير أكيد ، وعلى الرغم من ذلك ، ومن قيام الشك في ألا تقع الجريمة المستقبلية المنتظر حدوثها ، لا يبنى هذا الشك ، وأن كان جدياً ، ثبوت الخطورة في حق الجاني .

ذلك لأن معنى الخطورة أو الخطر ، هو إحتمال حدوث الضرر ، ولو كان هذا الاحتمال ضعيفاً . فالاحتمال على درجات أقصاها هو اليقين تتلوه درجة قوة الاحتمال ثم درجة محض الاحتمال ، وأخيراً ، وهذه أدنى الدرجات ، درجة الاحتمال الضعيف .

أما اليقين فعناه أن كل العوامل متضافرة بأسرها في سبيل إنتاج الضرر وقوة الاحتمال معناها أن العوامل الميسرة للضرر طاغية على العوامل الحائلة دونه ومحض الاحتمال معناه أن العوامل الميسرة متعادلة مع العوامل المانعة . وأما الاحتمال الضعيف فهو أن تكون العوامل المانعة من الضرر طاغية على العوامل الميسرة له . ورغم هذا الطغيان يوجد قدر ذويال من عوامل تيسير الضرر . وبدون هذا القدر لا يوجد الخطر إذ يموذه أساسه وهو توقع الضرر ولو بدرجة الاحتمال الضعيف .

غير أنه حين لا يكون من المحتمل حدوث الضرر ولو بدرجة إحتمال ضعيف لا يبقى ثمة وجود للخطر أو الخطورة .

يكفى إذن لإحتمال الضرر ، ولو بدرجة ضعيفة ، في سبيل التسليم بوجود الخطورة دون أن يكون الشك الجدى حولها نافياً لوجودها .

وبذا تختلف الخطورة من حيث نسبتها إلى اتهم ، عن الجريمة من حيث إسنادها إليه .

ويصدق ذلك حتى في صدد الخطورة الإجرامية لمتهم لم يرتكب جريمة بعد وإن كان يخشى منه الإجرام . فهذا كذلك ، يكفي للقول بوجود الخطورة أن تكون الجريمة محتملة ولو بدرجة الاحتمال الضعيف .

والأمر كذلك أيضاً بالنسبة الخطورة الاجتماعية للنذرة بضرر غير إجرامى وذلك من ناحية الاكتفاء بأن يكون هذا للضرر محتملاً ولو بدرجة ضعيفة .

ودون الاحتمال الضعيف ، يوجد محض الامكان ، وهو لا يرقى إلى خطر أو خطورة .

(٧) وأن التفرقة بين العقوبة والتدبير الوقائى ، تبدو أهميتها العملية كذلك من ناحية عدم الرجعية إلى الماضى .

فالعقوبة المقررة بقاعدة جنائية جديدة ، لا تسرى على الماضى ، سواء أ كانت عقاباً مستحدثاً لسلوك كان من قبل مباحاً ، أو عقاباً أشد السلوك كان من قبل معاقباً عليه .

أما إذا كانت العقوبة الجديدة أخف من سابقتها المقررة للسلوك ذاته ، فإنها تسرى حتى في شأن الوقائع الماضية لكونها أصلح للتهم .

وعنى كان هذا وضع العقوبة من مبدأ عدم الرجعية إلى الماضى ، يحق التساؤل عما إذا كان للتدبير الوقائى ذات الوضع .

والرأى أن التدبير الوقائى الجديد يتحدد بحسب طبيعته مدى سريانه في شأن الوقائع الماضية . فان كان تدبيراً علاجياً كالإيداع في مأوى علاجى أو مستعمرة زراعية أو اصلاحية أو مؤسسة للعمل وكالاختبار القضائى ، فالأصل أنه يسرى على الماضى لكونه تدبيراً في صالح المتهم .

أما التدبير الوقائي التحفظي ، فلأن نسبة الألم النفسى فيه أكبر منها فى التدبير العلاجى فانه يدنو من العقوبة الفرعية وإن كان لا يحتل بها كما بينا ولذلك فانه لا يسرى على الماضى شأنه فى ذلك شأن العقوبة ، ولأن حق الدولة فى إنزال الجزاء مقيد بما أنذرت للواطن به فى لحظة لإقدامه على سلوكه . على أنه يوجد من بين تلك التدابير ما هو شديد الشبه بالتدبير العلاجى ويعتبر تطبيقه بالتالى أصلح المتهم ، فيسرى استثناء على الماضى ، مثل إسقاط الولاية والوصاية أو القوامة أو الوكالة (ويمكن اعتباره جزاءا مدنيا كذلك) ومثل خطر إرتياد الحانات وحظر الإقامة ورعاية المخرج عنه .

وما عدا هذه التدابير لا يسوغ تطبيقه على من لم يسبق توجيه الإنذار إليه بهذا التطبيق عندما أقدم على سلوكه ، عملا بالاصول الاولى فى السياسة الجنائية وفى كسالة حريات المواطنين وصون انطلاقها من أن تدى اليه خشية المفاجآت للبيئة .

(٨) وما ظهر فيه أهمية التفرقة بين العقوبة والتدبير الوقائى ، البت فى حجية الحكم الجنائى الاجنبى فيما يقضى به منهما .

فن المعلوم أنه باستثناء عقوبه الفرامة ، لا تعتبر العقوبة الصادر بها حكم أجنبى قابلة للتنفيذ عملا خارج اقليم الدولة التى أصدرت هذا الحكم ، بسبب كون أنظمة السجون والمؤسسات الجزائية تختلف فيما بينها باختلاف الدول .

وليس الامر كذلك فى صدد التدبير الوقائى الذى تغلب على طبيعته صفة الطب العلاجى أو الحذر التحفظى : فالمفهوم أن يكون هذا التدبير قابلا للتنفيذ خارج الدولة التى صدر من قضائها الحكم به ، على شرط أن يكون التدبير ذاته مقررأ فى شأن الجريمة ذاتها موضوع الحكم ، حسب قانون الدولة الذى يراد فيها تنفيذ التدبير ، وبشرط أن يعذر تعليم المحكوم عليه .

ويسوغ تطبيق ذات المبدأ فى صدد العقوبات النوعية أيضاً .

(٩) ومن المشاكل الجديدة بالنظر ، مشكلة مدى الجمع بين العقوبة والتدبير الوقائي مع المجرم الواحد في جريمة واحدة ، وتحديد الحالات التي يكتفى فيها بالتدبير الوقائي كجزاء جنائي وحيد عن الجريمة المرتكبة .

ولقد أوصى المؤتمر الدولي السابع لقانون العقوبات الذي انعقد في روما سنة ١٩٥٢ بعدم جواز الجمع بين العقوبة والتدبير الوقائي .

وهذه التوصية وأن كانت في محلها ، لا يمكن الأخذ بها على إطلاقها في صدد مجموع التدابير الوقائية .

ورأينا أن التدبير الوقائي الذي لا يجوز الجمع بينه وبين العقوبة هو التدبير العلاجي ذلك لأنه متى ثبت أن المجرم ليس قابلاً للإصلاح بوسيلة الألم النفسي ، يكون من غير المجدي الإصرار على معاقبته ، ويصير لازماً في سبيل إصلاحه اتباع أسلوب يفلح عليه العلاج .

وهذا ما يجب التزامه مع أنواع معينة من المجرمين هي بالإضافة إلى المجنون ، نصف المجنون ، والأصم الأبكم ، والصغير ، والمجرم المعتاد أو المخترف .

أما المنسول وعلى الأخص غير صحيح البنية ، والمشترد ، والمشتبه فيه ، فيتخذ معهم كما بينا تدبير بوليبي ، شبيه ببعض التدابير الوقائية الجنائية ، وإن كان لا يندرج في عداد هذه التدابير قانوناً ، أنه يواجه حالة خطيرة لم تتمخض بعد عن جريمة . ويلحق بأرثك أيضاً المجنون الذي تخشى منه الجريمة وأن كانت لم تقس بعد .

وعلى العكس فإن المجرم المطبوع ، تطبق عليه العقوبة وإنما يراعى أن تنفذ عليه بأساليب خاصة تتدخل حياته في السجن وتعالج تكوينه الإجرامي ، وكذلك الحال بالنسبة لمن يرتكب الجريمة في حالة سكر أو تخدير ، إذ توقع عليه العقوبة وتنفذ بطريقة خاصة تعالج آفة الإدمان .

فالخلاصة أن التدبير الوقائي العلاجي لا يجوز الجمع بينه وبين العقوبة مع

المجرم الواحد ، فيقضى مدة في تنفيذ العقوبة ومدة أخرى في تنفيذ التدبير ، لأن الجزأين يختلفان في طبيعتهما إلى حد لا يسمح بالجمع بينهما ، ولأن في هذا الجمع تعويضا للثمة التي ترجى من وراء الجزاء ، فإذا بدىء بالإيلام النفس قد يشق العلاج فيما بعد ، كما أنه إذا بدىء بالعلاج قد يفسده فيما بعد إنزال الألم النفسى . (ويكاد لا يختلف رأينا عما يقول به الأستاذ فاسالى أستاذ القانون الجنائى بجامعة روما من عدم جواز الجمع بين العقوبة المقيدة للحرية والتدبير الوقائى المقيد لها . باعتبار أن معظم التدابير الوقائية العلاجية مقيدة للحرية) .

وإذا كانت القاعدة في التدبير الوقائى العلاجى هى عدم جواز الجمع بينه وبين العقوبة ، فإن الامر يختلف بالنسبة للتدبير الوقائى التحفظى ، إذ يجوز الجمع بينه وبين العقوبة بالنسبة للمجرم الواحد في الجريمة الواحدة ، لكونه يدنو في طبيعته من العقوبة الفرعية وأن كان لا يخطئ بها ، وبالتالي يمكن القضاء به مثل هذه ، كعقوبة لعقوبة أصلية ، وسبق أن ضربنا الأمثلة للتدبير التحفظى بمحظر الإقامة وأبعاد الاجنبى وإسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة ، والمراقبة ، والاغلاق ، والمصادرة ، وتعطيل الجريدة ، وحظر إرتياد الحانات ، وكفالة حسن السلوك ، ورعاية المفرج عنه .

وأن الحالات السالف ذكرها والتي يلزم الاكتفاء فيها بالتدبير الوقائى العلاجى كجزاء جنائى وحيد ، يلاحظ فيها أنها تراعى طبيعة المجرم أيا كانت الجريمة ، وأنها بالتالى تدخل من ناحية التوبىب العلى ، نطاق النظرية العامة للمجرم .

على أن هناك حالات أخرى ، يلزم الاكتفاء فيها بالتدبير الوقائى عموما كجزاء وحيد ، وذلك بالنظر إلى طبيعة الجريمة ، ويكون المكان المناسب لهذه الحالات ، لا في نطاق النظرية العامة للمجرم ، وإنما في مجال النظرية العامة للجزاء . ويساوى في التدبير الذى يكتفى به عندئذ أن يكون علاجيا أو أن يكون تحفظيا .

فن قيل الجرائم التي يكتفى فيها بالتدبير الوقائى العلاجى كجزاء جنائى وحيد ، جريمة الإدمان على تعاطى المخدرات ، إذ يكتفى فيها كجزاء وحيد بالإيداع

في مصحة علاجية (وهذا ماقرره المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠) وجريمة الاعتياد على ممارسة الفجور والدعارة .

ومن قبيل المجرثم التي يكنى فيها كجزاء جنائى وحيد ، تدبير وقائى تحفظى كالمراقبة أو كفالة حسن السلوك أو المصادرة أو الغلق ، الاتفاق الجنائى ، والجريمة المستحيلة ، والتعريض على جريمة إن لم يفتج أثرأ ، والجرائم الاقتصادية مثل البيع بدون رخصة أو بأكثر من السعر الجبرى .

(ويجوز فى الجريمة الأخيرة الاكتفاء بسحب الترخيص كمقوبة وحيدة فى حالة العود) .

(١٠) ومن البدببى وقد نشأت التدابير الوقائية بدافع حاجة عملية إليها هى الوصول إلى وسائل على الدوام أفضل فى مكافحة الإجرام . أن يجد القاضى بين يديه أساليب عديدة يتعين عليه أن يختار أنسبها لاصلاح المجرم المائل أمامه ، نزولا على مقتضيات التفريد فى معاملة الجناة كل حسب حالة .

ويتوقف حسن أداء القضاء لرسالة فى هذا العدد ، على تحقق عدة أمور مثالية يسعى إلى بلوغها نظام العدالة الجنائية .

فيلزم أولا أن يتحقق التخصص فى القضاء الجنائى ، لان الدراسة الواقية لاشخاص المجرمين وتخير أنجح الوسائل لمعالجهم ، من الامور الشاقة التى يتطلب النهوض بها على أكل وجه انقطاعا وتخصصا .

وفى الوقت ذاته ، لما كان علاج الجريمة متوقفا على اكتشاف أسبابها الخاصة الشخصية والبيئية ، الامر الذى يتطلب فحصا طبيا شاملا للمجرم جسما ونفسا وتحريبا اجتماعيا عنه ، على الأقل فى الحالات الجسيمة الخطيرة ، فانه من البدببى ألا يتولى القاضى بنفسه ذلك الفحص أو التحرى ، ومن ثم يلزم أن يعهد بهما إلى الإخصائين فى علم الاجرام والبحث الاجتماعى ، الامر الذى لا بد فيه من تنظيم خيرة فى المسائل الجنائية تعاون القاضى الجنائى فى مهمته وتمده إلى جانب

الملف التقليدي الخاص بالفعل ، يلف آخر يخص الفاعل . وصلت فرنسا بهذه الضرورة منذ تعديل قانون الإجراءات الجنائية ٢٢ مارس سنة ١٩٥٩ (تراجع المادة ٨١ من القانون) ، وذلك أسوة بما هو متبع في إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة ، ونزولا على ما نادى به من قديم آئمة العلوم الجنائية في إيطاليا .

ويعتبر المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية نواة صالحة لاعداد مثل أولئك الخبراء في مصر .

ويلاحظ أن الخبرة في المسائل الجنائية ، يسلم قانون الإجراءات الجنائية الحالي في مصر بضرورتها في قضاء الاحداث (المادة ٣٤٧ لإجراءات) .

والمأمول التسليم بضرورتها كذلك في صدد المجرمين الكبار .

هذا والخبرة لازمة لا في سبيل إصدار الحكم الجنائي لحسب ، وإنما أثناء تنفيذه كذلك .

ولما كان الأنضل أن يشرف على تنفيذ الحكم قاضى غير الذى أصدره ، فانه من المستحب تخصيص قاضى لهذا الإشراف يسمى بقاضى الإشراف على التنفيذ ، وهذا ما يجرى عليه بالفعل القانون الإيطالى .

والاستعانة بالخبرة لازمة لقاضى الإشراف على التنفيذ لزوما لقاضى الحكم .

والواقع أنه إذا كان من خصائص العقوبة أن الحكم البات بها يحوز قوة الشيء المقضى فيه ولا يبقى ثمة سبيل إلى المساس به أو تعديله ، فان التدبير الوقائى له في هذا المجال شأن آخر بالنظر إلى طبيعته الخاصة .

فقد قلنا أن نسبة الطب العلاجى أو الحذر التحفظى غالبية في التدبير الوقائى على نسبة الآلم النفسى .

ولما كانت النفسية البشرية عموماً والإجرامية على وجه خاص ، لغز الألغاز ، فان التوصل إلى العلاج الناجع لها غير ميسور ، وكثيراً ما يتبين أن التدبير الذى اتخذ في صدها أما علاجاً وأما تحفظاً غير موفق ، وأنه يلزم بالتالى تعديله .

فقد يتضح مثلا أن الأنسب للمجرم الصغير تسليمه إلى إصلاحية بدلا من تركه مع والديه ، أو أن الأوفق لمجرم معتاد تسليمه إلى مستعمرة زراعية لكونه فلاحا بدلا من تركه في مؤسسة العمل لا يأنس في نفسه إستعداداً لان يكون عاملا فيها ، وقد يظهر قبل أو أثناء تنفيذ المراقبة أنها غير لازمة بل تمرقل لإنسجام المحكوم عليه مع نظام المجتمع ، فيفرض النظر عنها ، أو تبدل بتدبير آخر .

هذه بعض أمثلة تبين أن التدبير الوقائي علاجيا كان أم تحفظيا ، قابل بطبيعته لان يعدل ، كلما إقتضت حالة المحكوم عليه إجراء هذا التعديل .

وحتى بالنسبة للإيداع في مستشفى الامراض العقلية أو في مصحة علاجية ، يلزم في بعض الاحيان تعديل لاسلوب العلاج ، أو تغيير لمدة الإيداع زيادة أو نقصا .

ولا شك في أن هذا كله يدخل في إختصاص قاضي الإشراف على التنفيذ ، وقد قلنا أن هذا القاضي لا بد له من أن يستعين هو الآخر بالخبراء .

ومفاد ما تقدم ، أنه يتناهى في صدد العقوبة بصفة مطلقة مبدأ قوة الشيء المقضى فيه الحكم الجنائي البات ، أن التدبير الوقائي له شأن آخر ولا يمكن العمل فيه بهذا المبدأ .

وغنى عن البيان أن التدبير الوقائي ، مثل العقوبة ، يخضع الحكم الصادر به لكافة الطرق المرسومة للطقن في أى حكم جنائى . ويصدق هذا حتى إذا كان موضوع الحكم الجنائى تدبيراً بوليسياً .

فاذا صار الحكم باتا ، فقد قلنا أنه يجوز بالنسبة للعقوبة قوة الشيء المقضى فيه ، وإنما ليس من المناسب أن تثبت له هذه القوة بالنسبة للتدبير الوقائي أو البوليسى .

ولا شك في أن قاضى الإشراف على التنفيذ يشمل إختصاصه كلا من العقوبة والتدبير الوقائي أو البوليسى ، ولو أن سلطته بالنسبة لهذا التدبير أوسع منها

بالنسبة للمقوبة التي يعتبر أهم دور له فيها النظر في الافراج منها تحت شرط ، وتنظيم العمل في الهواء الطلق والحياة في جو حر أو نصف حر .

ويمكن أن ينحصر للإشراف على التنفيذ قاضي في دائرة كل محكمة ابتدائية تعرض عليه مشاكل التنفيذ المتعلقة بما يوجد في الاختصاص المكاني لهذه المحكمة من مؤسسات جزائية .

ويباشر قاضي الإشراف على التنفيذ سلطته بإصدار أوامر وقرارات . والقاعدة في الأوامر أنها لا تقبل الطعن فيها ، وإنما يجوز تجديد الطلب الذي رفضه الأمر بعد مضي مدة معينة على هذا الرفض

أما القرارات فالمفروض أنها تصدر في شأن تعديل نظام التدبير الوقائي أو البوليسي (كواجبات الخاضع للمراقبة) ، أو لإحلال تدبير آخر محله ، أو لإنقاص أو إطالة مدة التدبير ، أو لإلغاء التدبير . فتل هذه القرارات يمكن إستئنافه أمام محكمة الاستئناف الواقعة في دائرتها المحكمة الابتدائية التابع لها القاضي مصدر القرار ، منقطة في هيئة غرفة مشورة .

(١١) أوضنا فيما تقدم الخطوط العامة للمقوبة والتدابير الوقائية ، وأن أن نتناول أسس التنظيم الموضوعي والإجرائي لهذه التدابير ، باعتبار أنها حاليا أحوج من المقوبة إلى هذا التنظيم .

وأول ما يتبادر إلى الذهن في هذا الخصوص هو مدة التدبير .

فالتدابير الوقائية — باستثناء المصادرة وإسقاط الولاية أو الوصاية أو الوكالة أو القوامة والإبعاد — تثير التساؤل حول المدة التي يظل ممتداً فيها ما يتضمنه كل تدبير من تقييد للحرية ، سواء أكان هذا التدبير علاجياً كالإيداع في مستشفى الأمراض العقلية أو مصحة علاجية أو مستعمرة زراعية أو مؤسسة العمل أو إصلاحية وكالاختبار القضائي ، أم كان تحفظياً مثل حظر الإقامة والأغلاق وتعطيل الجريدة والمراقبة وحظر إرتياد الحانات وكفالة حسن السلوك ، ورعاية الفرع عنه .

وليس يلزم في هذا الصدد التسليم بما قاله البعض من ترك مدة العقوبة أو التدبير الوقائي بدون تحديد ، لأن هذا يفسح بدون حدد طريق التحكم سواء سلطة التنفيذ أو القاضى المشرف عليه .

فتحديد مدة دنيا وقصى فى نص القانون ، ضمانه لاغناء عنها فى سبيل الحفاظ قدر المستطاع على حقوق الافراد، وهو أنه لا يوجد من الناحية التشريعية ما يمنع من تجاوز الحد الاقصى للمدة فى حالات خاصة وبشروط معينة .

وبصدق هذا حتى على الإبداء فى مستشقى الامراض العقلية أو فى مصحة علاجية .

ومن جهة أخرى ليس من الضرورى أن يظل المحكوم عليه خاضعا للتدبير طيلة المدة التى حددها الحكم . فالطريقة المثلى فى التنفيذ أنه بعد أن يتقضى الحد الاذن لمدة التدبير كما هو مبين فى نص القانون ، يفحص قاضى الإشراف على التنفيذ حالة المحكوم عليه ، فان رأى أن خطورته الإجرامية قد زالت ، قرر الإفراج عنه ، وإلا فانه يحدد موعداً لاحقاً لإعادة النظر فى الموضوع . وإذا ما تبين على أية حال زوال الخطورة فى أى وقت ولو قبل الموعد المحدد ، يطرح الامر عليه لإصدار القرار بالإفراج أو بوقف العمل بالتدبير .

ومن جهة ثالثة ، ليس من المحتم أبطال العمل بالتدبير فور حلول المدة التى حددها الحكم . فقد يتبين لقاضى الإشراف على التنفيذ أن حالة المحكوم عليه تتطلب مزيداً من العلاج أو التفظ ، فيقرر إطالة مدة التدبير .

وأما عن تجاوز الحد الاقصى المقرر قانونا للتدبير ، فانه يلزم أن يحاط بقيود وشروط تكفل عدم تقريره فى غير موضعه ، كأن يضاعف عدد الخبراء اللازم أن يستعين بهم قاضى الإشراف على التنفيذ ، وأن يباح فوق الطعن بالاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية منعقدة فى غرفة مشورة ، الطعن كذلك بطريق التماس إعادة النظر أمام محكمة النقض منعقدة فى غرفة مشورة ومزودة بسلطة التصدى للموضوع .

والواقع أن الحاجة إلى تجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً للتدبير ، لا تنشأ عملاً إلا في حالات نادرة وبالنسبة لبعض التدابير دون البعض الآخر ، كالإبداع في مستشفى الأمراض العقلية أو في مصحة علاجية ، وكأى تدبير تكون مدته القصوى وجيزة نسبياً .

ومما يشور بحثه بهذه المناسبة ، هو تحديد المعاملة التى يخص بها المحكوم عليه بالتدبير حين بطلت من تنفيذه . والامر هنا يتطلب شيئاً من التفصيل .

فبالنسبة للإبداع في مستشفى الأمراض العقلية أو في مصحة علاجية أو مستعمرة زراعية أو مؤسسة للعمل أو إصلاحية ، يلزم إذا كانت قد انقضت مدة معينة يحدها القانون ، ألا ينفذ التدبير إلا بعد إختبار جديد للمحكوم عليه ينتج منه أن هذا لا يزال على خطورته الإجرامية وأنها لم تنقضى بعد . فإذا كان المحكوم عليه صغيراً قضى بإبداعه الإصلاحية ، وكان قد بلغ إحدى عشرة سنة عند ضبطه ، فلا يعاد إلى الإصلاحية بعد هذه السن ، وإنما يجوز عند ثبوت بقاءه على خطورته الإجرامية وضعه تحت المراقبة أو إبداعه في مستعمرة زراعية أو مؤسسة للعمل .

وأما تدبير الإختبار القضائى ، فانه إذا أقلت منه المحكوم عليه وضبط قبل انقضاء مدة تقادم الجزاء الجنائى ، تعاد المحاكمة ليقضى فى شأنه بالجزاء المناسب .

والواقع أن تدابير الإبداع فى مستشفى الأمراض العقلية أو فى مصحة علاجية أو مستعمرة زراعية أو مؤسسة للعمل أو إصلاحية (إلى سن الواحدة والعشرين) ، لا يتلائم مع طبيعتها أن تنقضى بمجرد عامل الزمن وبغير أن يكون الغرض العلاجى المرجو منها قد تحقق . فلا يسوغ انقضاؤها بالتقادم المجرد وبدون إجراء إختبار يثبت به زوال الخطورة الإجرامية . وبالتالي فانه متى تحقق أن هذه الخطورة لا تزال قائمة رغم انقضاء مدة التقادم ، يتعين إخضاع المحكوم عليه للتدبير ويكون على قاضى الإشراف على التنفيذ دائماً أن يحدد الوقت الملائم للإفراج .

أما بالنسبة للتدابير الوقائية التحفظية ، فانها تقبل بطبيعتها السقوط بالتقادم .

أى بمامل الزمن وحده ، باستثناء المصادرة لأنها نافذة دائما ، ولا يتصور الحكم بها دون أن يكون الشيء المكون لموضوعها مضبوط .

وفضلا عن ظاهرة الافلات من تنفيذ التدبير ، قد تتحقق ظاهرة أخرى هي مخالفة نظام التدبير من جانب الخاضع له ، الامر الذى قد يتوافر بالنسبة للتدابير الوقائية التحفظية وهي حظر الإقامة وإبعاد الاجنبى وإسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة والمراقبة ، والاغلاق ، وتعطيل الجريدة ، وحظر ارتياد الحانات ، وكفالة حسن السلوك ، ورعاية المفرج عنه .

ولا صعوبة بالنسبة للابعاد ، لأنه يمكن إذا كان هناك مقتضى الإصرار عليه قبل سقوطه بالتقادم ، أن ينفذ جبراً .

ولا صعوبة بالنسبة لاسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة ، لأنه يوجد دائما جزاء البطلان في حالة اتخاذ تصرف يتعارض مع ذلك الاسقاط .

وبالنسبة إلى كفالة حسن السلوك ، يترتب على مخالفة نظامها أن يصادر مبلغها التقدي . فإن لم يودع هذا المبلغ أصلا ، يجوز لقاضى الاشراف على التنفيذ أن يبدل الكفالة بتدبير آخر كالمراقبة .

أما بالنسبة إلى حظر الإقامة والمراقبة والاغلاق وتعطيل الجريدة وحظر ارتياد الحانات ورعاية المفرج عنه ، فإن الجزاء الطبيعى لمخالفة نظام هذه التدابير ، ألا تحتسب المدة السابق انقضاؤها من التدبير قبل مخالفته ، وتبدأ في السريان من جديد مدة التدبير إلى أن تنقضى أو إلى أن يقرر قاضى الاشراف على التنفيذ لإبطال العمل بالتدبير . ويجوز كذلك لهذا القاضى أن يعدل التدبير المحكوم به إلى تدبير آخر .

(١٢) لم يبق بعد ما تقدم سوى الحديث عن أسباب انقضاء التدبير الوقائى ومدى تعدد هذا التدبير بتعدد الجرائم .

وسبق أن قلنا أن التدبير الوقائى العلاجى (ما عدا الاختبار القضائى) لا يسقط بالتقادم ، في حين أن التدبير الوقائى التحفظى قابل لهذا السقوط (باستثناء المصادرة) .

وبدئى أن تقادم التدبير الوقائى التحفظى ، تسرى فى صدده قواعد وقف التقادم وانقطاعه .

ولكن من أى وقت تسرى مدة تقادم هذا التدبير ؟

لا صعوبة فى الأمر حين يكون التدبير محكوما به منفرداً ، إذ يبدأ سريان مدة تقادمه من اليوم الذى ظل فيه دون نفاذ رغم وجوب تنفيذه .

إما إن كان محكوما به بالإضافة إلى عقوبة أصلية ، فإنه إما أن يفلت المحكوم عليه من تنفيذه عقب خضوعه للعقوبة ، وإما أن يفلت سواء من تنفيذ العقوبة أو من تنفيذ التدبير .

ففى الفرض الأول يكون النفاذ قد شمل العقوبة دون التدبير ، وفى الفرض الثانى يكون تصيب كليهما هو عدم النفاذ .

فاذا كانت مدة التقادم خمس سنوات مثلاً لكون التدبير جزاءاً جزائياً للجنة ، فن أى وقت تحتسب هذه المدة فى الفرضين .

المفروض أن المدة يبدأ سريانها من اليوم الذى كان يجب تنفيذ التدبير فيه وظل مع ذلك دون نفاذ ، وهذا اليوم عند الحكم بالتدبير مضافاً إلى عقوبة مقيدة للحرية ، يحل منذ الإفراج عن المحكوم عليه بهذه العقوبة .

فاذا كان المحكوم عليه قد هرب من تنفيذ تلك العقوبة ، فيلزم حتى فى هذه الحالة ، ألا يبدأ سريان مدة تقادم التدبير إلا من اليوم الذى كان لينتهى فيه تنفيذ العقوبة لو أنها نفذت ، لأنه فى ذلك اليوم فقط كان يحل موعد تنفيذ التدبير .

والقول بأن التدبير يتقادم بتقادم العقوبة ، مؤداه أن يصير المهرب من تنفيذ العقوبة أحسن مصيراً ممن خضع لها ، فيتخلص من عبء الجزاءين معاً فى مدة أقصر من تلك التى يقضيها هذا الأخير لبلوغ ذات النتيجة .

فلو أن شخصين حكم عليهما بالحبس ثلاث سنوات والمراقبة ، فرأى أحدهما حتى أنقضت على فراره مدة التقادم المسقط لعقوبة اللجنة وهى خمس سنوات ، ونخضع

الثاني لعقوبة الحبس حتى نفذت ثم فر من المراقبة ، فان القول بأن التدبير يتقدم بتقدم العقوبة ، معناه أن الأول وقد هرب من الحبس ، يتخلص سواء من الحبس أو من المراقبة بمضى خمس سنوات ، في حين أن الثاني الذي خضع للحبس ثلاث سنوات وهرب من المراقبة ، تلزم له للخلاص من هذه مدة خمس سنوات ، أى عبء الجزاءين معا ثمانى سنوات ، فيكون أفضل منه مصيراً الهارب من الحبس ، وهذا غير سائق .

فتفاديا لمثل هذه النتيجة الشاذة ، يتعين أن تحتسب مدة تقدم التدبير دائما ، من الوقت الذى كان يجب أن ينفذ فيه للتدبير ، بصرف النظر عن العقوبة التى حكم به مضافا إليها .

ولكن ما هى مدة تقدم التدبير ؟

لا شك في أنه إذا كان التدبير محكوما به مضافا إلى عقوبة جنائية ، فتكون مدة سقوطه بالتقدم هى مدة تقدم عقوبة الجنائية . وأن كان محكوما به مضافا إلى عقوبة جنحة ، فتكون مدة تقدمه هى مدة تقدم عقوبة الجنحة .

أما إن كان التدبير محكوما به منفرداً ، فان الاكتفاء به كجزاء جنائى وحيد ، يدل على عدم جسامته الجريمة التى تقرر كجزاء لها ، فيكون مدة سقوطه بالتقدم هى مدة تقدم عقوبة الجنحة ، وتعتبر الجريمة التى نص فيها على التدبير ذاته جنحة لا جنائية .

ذلك عن مضى المدة كسبب لانقضاء التدبير .

ولكن هل ينقضى التدبير كذلك بطريقة الجب ؟

إذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة تجب بمقدار مدتها ما عداها من العقوبات المقيدة الحرية ، فهل يمكن أن تحدث هذا الأثر في تدبير وقائى ميد الحرية ؟

يبدو أن طبيعة الأمور تأبى ذلك . فالتدبير الوقائى ليس متفقا في الطبيعة مع الأشغال الشاقة حتى يعتبر عقوبة مثلها ، وحتى يقال أن الأشغال الشاقة

كمقوية أشد تنفي بمقدار مدتها عنه كمقوية أخف . فهو جزاء تغلب عليه نسبة الطلب العلاجي أو الحذر التحفظي وله دور قد لا توقع في أدائه عقوبة الاشغال الشاقة ، وبالتالي فلا يمكن أن يكون فيها غناء عنه .

فلو أن جانيا ارتكب قتلًا وسرقة في وقتين مختلفين حالة كونه عائدًا عوداً متكرراً في السرقات ، وحكم عليه بالاشغال الشاقة عن القتل ، وبالايداع في مستعمرة زراعية أو مؤسسة للعمل عن السرقة ، فإن الاشغال الشاقة لا يمكن أن تجب بمقدار مدتها تدبير الايداع ، وبالتالي ينفذ هذا التدبير بدون أن يتقص من مدته بمقدار مدة الاشغال الشاقة ، وطيلة الوقت اللازم في سبيل إزالة الخطورة الإجرامية للجاني .

ولكن هل يجوز الحكم بالتدبير الوقائي مع وقف التنفيذ ؟

إن وقف التنفيذ يقوم على اعتقاد القاضي بأن الخطورة الإجرامية للجاني ، زالت بفعل إجراءات التحقيق والمحاكمة على نحو لا حاجة بعده إلى تنفيذ العقاب . ومن ثم يوقف القاضي هذا التنفيذ فترة معينة على سبيل الاختيار كي يتأكد بالفعل زوال تلك الخطورة طبقاً لمقيدة القاضي ، فإن تبين خلال تلك الفترة أن الخطورة لا تزال قائمة خلافاً لما كان معتقداً في الجاني ، ألغى الوقف ونفذت العقوبة الموقوفة .

فهل لوقف التنفيذ محل في العقوبة تحسب ، أم أن له محلاً في التدبير الوقائي كذلك ؟

هنا نلزم التفرقة كذلك بين التدبير الوقائي العلاجي وبين التدبير الوقائي التحفظي .

فالتدبير الوقائي العلاجي كالإيداع في مستشفى الأمراض العقلية أو في مصحة علاجية أو في مستعمرة زراعية أو مؤسسة للعمل أو إصلاحية ، لا يعقل أن تكون الخطورة الإجرامية المستوجبة له من النوع الذي تكفي لازالته إجراءات التحقيق والمحاكمة ، وبالتالي فإن وقف تنفيذ ذلك التدبير غير جائز .

أما التدبير الوقائي التحفظي ، فإن كان محكوما به منفرداً وكجزاء وحيد ، فإنه يجوز وقف تنفيذه لاحتمال أن تكون إجراءات التحقيق والمحاكمة قد قضت وحدها على خطورة الجاني .

فإذا كان محكوما به مضافاً إلى عقوبة ، يمتنع التمييز بين ما إذا كانت هذه الإضافة وجبرية بنص القانون أم جوازية .

فإن كانت وجوبية ، يدل هذا الوجوب على أن الخطورة الإجرامية الجاني من حيث درجتها في تقدير القانون ، من أن تمكن القضاء عليها إجراءات التحقيق والمحاكمة ، بالتالي لا يجوز وقف التنفيذ عموماً بالنسبة للعقوبة والتدبير المضاف إليها على حد سواء .

أما إن كانت إضافة التدبير إلى العقوبة جوازية ، ورأى القاضي هذه الإضافة على سبيل التحوط ، فلا يوجد ثمة مانع من أن يوقف تنفيذ العقوبة والتدبير معاً ، كما أن وقف تنفيذ العقوبة في هذه الحالة يستتبع وقف تنفيذ التدبير أيضاً دون حاجة إلى ذكر صريح لذلك ، ما دام المفهوم ضمناً في هذا الوقف ، أن إجراءات التحقيق والمحاكمة كانت بمفردها كافية للقضاء على خطورة الجاني .

وما حكم الحبس الاحتياطي ؟

من المعلوم أن مدته تستنزل من العقوبة . فهل يراعى إستنزائها أيضاً من التدبير الوقائي ؟

الواقع أن الحبس الاحتياطي وأن لم يكن عقوبة ، يشبه العقوبة من حيث كونه قيداً للحرية ، ومن ناحية أن نسبة الآلم النفس فيه طاعية .

وهذه هي الحكمة من كون الحبس الاحتياطي تستنزل مدته من عبء العقوبة الأصلية .

فهل يصرى ذلك أيضاً في صدد التدبير الوقائي ؟

الجواب على ذلك يتوقف على طبيعة التدبير الوقائي وقد قلنا أنه يغلب عليها العلاج أو التحفظ ، وبالتالي فلا يسوغ كقاعدة إستنزال مدة الحبس الاحتياطي

من مدة التدبير ، سواء أكان التدبير علاجياً كالإيداع في مستشفى الأمراض العقلية . أو في مصحة علاجية أو مستعمرة زراعية أو مؤسسة للعمل أو إصلاحية أم كان تحفظياً مثل حظر الإقامة ، الإغلاق وتعطيل الجريدة والمراقبة وحظر إرتياد الحانات ورعاية المفرج عنه ، وذلك حتى يجرى العلاج أو التحفظ المدة اللازمة لهما والتي تتوقف عملاً على مدى بقاء الخطورة الإجرامية ، ويتوقف تحديدّها على تقدير قاضى الإشراف على التنفيذ .

والمفروض أنه حتى إذا خصمت مدة الحبس الاحتياطى ، فإنه يمكن عملاً أن يضيع كل أثر لهذا الخصم ، إذا قدر قاضى الإشراف على التنفيذ إطالة مدة التدبير بسبب عدم كفاية مدته الماضية القضاء على الخطورة الاجرامية .

وما تأثير العفو الشامل والعفو عن العقوبة في التدبير الوقائى ؟

لا شك في أنه ما دام العفو الشامل يزيل وصف الجريمة في السلوك المنسوب إلى المحكوم عليه ، ينهار الحكم بكل ما قضى به من جزاء جنائى عقوبة كان هذا الجزاء أم تديبيراً وقائياً ، ما لم ينص قانون العفو الشامل على خلاف ذلك (١) . أما العفو عن العقوبة فإنه لا يستتبع كذلك العفو من التدبير الوقائى المضاف إليها ، ما لم ينص أمر العفو على خلاف ذلك .

ومن المنصور صدور أمر بالعفو من تدبير وقائى محكوم به منفرداً .

وتسرى على التدبير الوقائى ذات أحكام رد الاعتبار المقررة بالنسبة للعقوبة . أما عن ترتيب التنفيذ في حالة الحكم بعقوبة وتديبير وقائى تحفظى مضاف إليها ، فإنه باستبعاد المصادرة والإغلاق وتعطيل الجريدة وأسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة ، وهذه كلها تدابير تنفذ مع العقوبة في ذات الوقت ، يطبق التدبير فور الفراغ من تنفيذ العقوبة إن كانت مقيدة للحرية ، أو معها على واحد إن كانت عقوبة مالية .

(١) باستثناء العفو الشامل — هو يعطل نس التجريم في فترة معينة وينبى عليه فيما عدا هذه الفترة — فإنه من البديهي بالنسبة للأسباب الأخرى التى تقضى على الجريمة كصدور قانون يحولها إلى سلوك مباح ، أن ينقضى الجزاء الجنائى بالنسبة لانقضاء الجريمة ، عقوبة كان هذا الجزاء أم تديبيراً وقائياً .

وأخيراً يلزم الكلام على مشكلة تعدد الجريمة وتأثيره في التدبير الوقائي .

وهنا يتعين التمييز بين التمدد الذي يحكم فيه بمقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد ، وذلك الذي تتمدد فيه العقوبة بتعدد الجريمة .

فإذا كان الواجب هو الحكم بمقوبة واحدة رغم التمدد ، فإنه يقضى بجزاء الجريمة الأشد كاملاً أى بمقوبتها وبالتدبير الوقائي إن كان هذا التدبير مقررأ قانوناً بالإضافة إلى العقوبة . وإذا كانت الجريمة الأخف مقررأ لها هي الأخرى تدبير وقائي ، فإنه إما أن يكون هذا التدبير من ذات نوع التدبير المقرر للجريمة الأشد فلا يكون هناك داع للحكم به ، وإما أن يكون من نوع مختلف ، وفي هذه الحالة يقدر القاضي ما إذا كانت حالة الجاني تتطلب القضاء به هو الآخر ، أم أن تدبير الجريمة الأشد يغني عنه .

وإذا كان الجزاء يتعدد بقدر تعدد الجرائم ، فإن القاضي يحكم بجزاءات الجرائم موضوع المحاكمة كلها . فإن كانت من بين هذه الجزاءات تدابير وقائية متعددة ، يراعى قاضي التنفيذ عند إتحادها في النوع ، ألا يتجاوز مجموع عددها القدر اللازم لازالة الخطورة الاجرامية للجاني ، ويحدد عند اختلافها في النوع ما يلزم تنفيذه من بينها في سبيل القضاء على هذه الخطورة .

والواقع أن نظام قاضي الاشراف على التنفيذ فيه ما يكفل الوفاء بمقتضيات تفريد الجزاء والموائمة بينه وبين مطالب إصلاح الجاني دون إفراط أو تفريط .

عرضنا فيما تقدم لإجتهادنا في مشكلة التمييز والتنسيق بين العقوبة والتدبير الوقائي ، ففسى أن يكون النجاح قد حالفنا فيما إقترحناه لهذه المشكلة من حلول ، واقعاً ولى التوفيق .

آراء حول التدابير الاحترازية في مشروع العقوبات والإجراءات الجنائية

دكتور حسن صادق المصفاوي

أستاذ قانون الإجراءات الجنائية — كلية الحقوق جامعة الاسكندرية

يقضى المنطق والمعقول أن يتحمل الإنسان نتائج تصرفاته الضارة ، سواء ما يتعلق منها بمعاملاته أو بما يحرمه القانون ويوصف بأنه جريمة . ومن قديم الزمان تناول الفلاسفة والفقهاء دراسة الأساس الذي تبنى عليه مسؤولية الفرد جنائيا وأنقسموا إلى فريقين :

الاول : يرى أن الإنسان متى أكتملت مداركه الفعلية أصبح حراً في تصرفاته يوجه إرادته حيث يشاء ويكون مسئولاً عن كل أفعاله، فأمامه طريق الخير والشر، وحسبما يوجه إرادته يتحمل مسؤولية تصرفه . وعلى هذا الأساس تكون الجريمة وليدة إرادة الفرد الحرة ، وحيث ندعم الاختيار والإرادة فننتج مسؤوليته . أى أن أساس المسؤولية الجنائية هي المسؤولية الأدبية .

أما الفريق الآخر فقد نظر إلى المسألة من وجهة مغايرة ، مقررًا أن تصرفات الإنسان مقدرة عليه ليس لإرادته فيها دخل كبير ، وإنما هي نتيجة لعوامل وظروف مختلفة طبيعية وشخصية وعائلية تضافرت جميعاً دفعت به إلى طريق الجريمة ، ومن ثم فلم يكن له قبلها أية قوة أو مقاومة .

وكان من نتيجة الرأي الاول أن أصبحت العقوبة جزاء لتصرفات الشخص عند المجتمع ، ويتوافر لها معنى تحقيق العدالة بين أفرادها . أما الرأي الآخر — ويعتبر الجريمة لا إرادة للفرد فيها — فإن أساس العقوبة عنده دفاع المجتمع عن نفسه قبل الأفعال الضارة التي تؤثر في كيانه .

ولما بدىء في تقنين التشريعات الحديثة في أعقاب العصور الوسطى سادت النظرية الأولى وأصبح أساس للمسئولية الجنائية هو المسئولية الادبية أى توافر الإدراك والإرادة ، فكل شخص عاوى متى بلغ سنامية تتوافر له ملكة التمييز بين الخير والشر وإرادة يوجهها للقيام بالعمل أو الامتناع عنه ، وهذا الشخص هو الذى يوجه للشرع إليه أوامره ونواهيه ، فإن خالفها عما وقع منه جريمة واستوجبت مسئولية جنائيا . وكان من نتيجة هذا المذهب تحديد الجرائم — أى أوامر للشرع ونواهيه — ومن ثم تفيد سلطة القاضى فى خلقها وتوقيع العقاب على أفعال لا يعلم الأفراد شيئا عن أباحتها أو تحريمها ، وهو الكسب الذى تحقق للجماعة فى تلك الاوقات . فكان أساس القوانين التى وضعت فى القرن التاسع عشر فكرة موضوعية عن الجزاء الذى يرتبط بمخطورة الفعل المرتكب على المجتمع لا بشخص القاعل . ولكن التطبيق العملى للأحكام المقررة فى التشريعات التى أخذت بالقواعد التقليدية كشفت عن عيوب عديدة .

وفى تلك الآونة ظهرت المدرسة الوضعية فى المسئولية الجنائية التى تؤسها على مختلف الظروف والاسباب المحيطة بالجائى ، وأصبحت تناقض المذهب التقليدى الذى يجعل المسئولية الادبية أساساً للمسئولية الجنائية ، وكان ذلك بفعل الدراسات التى أجراها علماء الإجرام ، ثم زادت قوة المدرسة الوضعية بالتقدم العلمى فى دراسة الإنسان وطبائمه مما أدى إلى زعزعة النظرية التقليدية سواء فى التشريعات الأوروبية أو فى إنجلترا وأمريكا .

وبفضل الجهود المشتركة بين رجال الطب العقلى ورجال القانون رؤى أن يطبق بالنسبة إلى فريق من المجرمين — هم المجرمون الشواذ — لإجراءات تتمثل فى نظم تؤدي إلى علاجهم وتعمل معنى العقوبة ، وذلك توفيقا بين ما يتطلبه الدفاع الاجتماعى وما توجبه قواعد العدالة . وكان القاضى حينئذ يثبت لديه جنون المتهم وقت ارتكابه للفعل يقتصر على النطق بالبراءة وتقطع صلته به . ثم تطور الامر وأصبح على القاضى أن يأمر بإيداع المتهم فى مصحة إلى حين شفائه ، وهو ما أخذ به القانون الإيطالى الصادر سنة ١٨٨٩ . ولكن هذا الإجراء بمثابة رد فعل من جانب المجتمع قبل الشخص الخطر عليه . ومن ههنا بدأت فكرة الدفاع الاجتماعى .

ومنذ نهاية القرن الماضي أصبحت التشريعات إلى الاهتمام بتدابير الأمن قبل المجرمين ذوى الحالة الخطرة ، وبدا هذا أكثر وضوحا فى القرن الحالى وفى تشريعات ما بين الحربين . ومن أشهر تلك القوانين الترويجى الصادر سنة ١٩٠٢ ، الذى عنى بأجراءات الأمن التى تطبق بالنسبة إلى الشواذ والمجرمين العائدين ، والقانون البلجيكي الخاص بالدفاع الاجتماعى بالنسبة إلى الشواذ والمجرمين العائدين الصادر فى ٩ من إبريل سنة ١٩٣٠ وقد كان لنجاح تطبيق القانون الأخير والنتائج التى أوصل إليها أن نشطت حركة الدفاع الاجتماعى، ووضعت لها نصوص خاصة فى بعض القوانين الأوروبية .

* * *

ومع الأيام أخذت التدابير الاحترازية مكانا ملحوظا بين الانجازات الفقهية والتشريعات الحديثة ، وعنى كثير من المؤتمرات بدراستها ومناقشة أصولها وتطبيقاتها واتخذت فيها عدة توصيات ، وكان من الطبعى أن تسير بلادنا هذا التطور الحديث فى العلم فأدبجت بعض القواعد الخاصة بالتدابير الاحترازية بين نصوص مشروعى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية .

ونحن نقول ما تضمنه المشروعان من قواعد وأحكام فى هذه الصورة على أن الأمر يقضىنا لإبداء أن نحدد ما نراه من وجهة نظرنا تعبيراً حقيقيا عن الهدف من تلك التدابير ، إذ أنه متى أضع الهدف أمكن فى يسر رسم سبيل الوصول إليه . هذه المسألة بدورها تقفنا إلى بحث ما إذا كانت التدابير الاحترازية تعتبر بدلا عن العقوبة ، أم أنها إجراءات من نوع خاص لا إرتباط بينها وبين فكرة العقاب . فإذا اعتبرنا التدابير قد حلت محل العقاب إقتضى هذا أن تنسب بضمانات الجزاء ، بمعنى أن يكون لها من الضوابط ما يبعداها عن إحتمال المساس بالحريات ، أما إذا كانت إجراءات خاصة فانها تنظم وفقا لهو اواعد معينة تتحقق بها الغاية منها .

وليس المجال هنا للكلام على تاريخ العقوبة ، بيد أن الحال يقتضى الإشارة إليه لما بينه وبين التدابير الاحترازية من ارتباط . فالعقوبة كانت وما تزال جزاء يلحق الجانى نتيجة لما وقع منه من أفعال أضرت بحق الفرد أو المجتمع ،

واتسمت في مبدأ أمرها بالقسوة والعنف ، إذ كانت تمثل رد الفعل الغريزي أزاء ما وقع من الجاني ، وكثيراً ما تجاوز قدرها الضرر الذي حاق بالجاني عليه .

يبد أنه بمرور الأيام وتقدم المدنية وبروز الجوانب الإنسانية في نطاق القانون الجنائي ، اختلفت النظرة إلى العقوبة ، ولم تعد قاصرة على الارتباط بخطورة الفعل ، بل أخذت شخصية المتهم دوراً تزايدت أهميته مع التطور العلمي الحديث . ولم تغل فكرة العقوبة مطلقاً ، ولكنها هدفت بجوار ذلك إلى العمل على إصلاح الجاني والعودة به إنساناً صالحاً في المجتمع ، فأدخل على العقوبات من الأنظمة ما يوصل إلى تلك الغاية واستبعد ما لا جدوى منه . ومع هذا التطور أخذت فكرة التدابير الاحترازية تزداد أهمية . وتزايد معالمها وضوحاً وبرزاً ، وتمشى مع نفس الاتجاهات في العمل على إصلاح الجاني وبجانبه المجتمع من كل شريعته منه . ومن هذه العجالة يبدو مدى الارتباط في الفكر بين التدابير الاحترازية والعقوبات .

وعلى هذا إذا بحثت العقوبات والتدابير الاحترازية في نطاق القانون الجنائي فأنما يكون هذا على اعتبار أنها بديلة للعقوبة أو مكملة لها ، الأمر الذي يقتضى بالضرورة وقوع ما يعد جريمة من الشخص الذي تباشر قبله تلك الإجراءات . فبما دامت هذه التدابير يجرى البحث بشأنها في صدد القانون الجنائي فيلزم بالضرورة أن ترتبط بالجريمة ، ومعنى هذا أنه لو تمثلت خطورة على المجتمع من شخص معين دون أن يصدر منه ما يمكن أن يعد جريمة ، فلن نكون في صدد تدابير احترازية بالمعنى الدقيق ، وأن كان ليس ثمة ما يمنع من أن تتخذ بعض الإجراءات التي تحمي المجتمع من خطورة ذلك الشخص ، وهي تقسم بالطابع الاجتماعي الصرف الذي لا يتصل بالقانون بوجه عام ، والقانون الجنائي على وجه الخصوص .

وفي ضوء هذه الفكرة نستعرض ما جاء في مشروع العقوبات والإجراءات الجنائية لثرى مدى لتساقهما مع هذا النظر .

أورد مشروع قانون العقوبات تحت عنوان الدفاع الاجتماعي في الباب الثالث من القسم الأول ، الشواذ وضمنهم الفصل الأول (المادتان ٥٠ و ٥١) ، واعتبار الاجرام ونص عليه في الفصل الثاني (المواد ٥٢ إلى ٥٦) . والخطورة الاجتماعية في الفصل الثالث (المادة ٥٧) وشمل الباب الرابع العقوبات والتدابير وتناول الفصل الأول العقوبات الأصلية (المواد ٥٨ إلى ٦٧) وشمل الفصل الثاني العقوبات الفرعية (المواد ٧٦ إلى ١٠٢) . وتناول الفصل الرابع تدابير الدفاع الاجتماعي (المواد ١٠٣ إلى ١١٣) .

وبين من مراجعة نصوص مشروع قانون العقوبات أنه يتفق المبادئ الحديثة في الدفاع الاجتماعي ، وقد أُرْزَ أهميتها بما خصصه لها من أحكام وسعى إلى وضع قواعد تحدد مجال تطبيقها . فقام المشروع - على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - نوعان من المسؤولية ، مسؤولية اجتماعية قوامها الخطر قبل الخطأ ، ووسيلة مواجهتها هي تدابير الدفاع الاجتماعي ، ومسؤولية جنائية قوامها الخطأ قبل الخطر ووسيلة مواجهتها هي العقوبة والتدابير الجنائية التي إستحدثها المشروع في الفصل الثالث من الباب الرابع من القسم العام ، وهي تفرق عن تدابير الدفاع الاجتماعي أساسا في أنها لا توقع إلا بمناسبة جريمة تقع عن تنخذ قبله في حين أن الأخيرة قد تنخذ قبل شخص لم يرتكب أية جريمة ، ومن أنها قد توقع مع عقوبة أصلية أو بديلا عنها بما يجعلها أدنى إلى العقوبات الفرعية ، في حين أن تدابير الدفاع الاجتماعي لا يجتمع أبداً مع عقوبة .

وقد تجنب مشروع قانون العقوبات سواء في نصوص مواده أو في المذكرة الإيضاحية استخدام عبارتي تدابير الأمن أو التدابير الاحترازية ولكنه في الباب الرابع الخاص بالعقوبات والتدابير استخدم عبارة التدابير الجنائية وتدابير الدفاع الاجتماعي . وليست هناك أهمية خاصة لاختيار اصطلاح معين دون آخر ، ما دام الاصطلاح المستخدم يكشف في وضوح عن المراد منه . . فإذا كان المشروع قد جعل عنوان الباب الثالث من القسم العام « الدفاع الاجتماعي » فإن استخدام عبارة تدابير الدفاع الاجتماعي تكون متمشية معه . على أن للمشروع

في تقسيمه للتدابير إلى تدابير جنائية وتدابير الدفاع الإجتماعى قد جاء متداخلا، إذ هناك من التدابير ما يعتبر مشتركا بين الصورتين ، فالمراقبة منصوص عليها بالنسبة لإلهما ، والإلزام بالعمل كتدبير جنائى شبيه بالإيداع فى إحدى مؤسسات العمل كتدبير لدفاع اجتماعى ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الإقامة فى مكان معين والإلزام بالإقامة فى الوطن الاصلى . ولو استعرضنا التدابير الجنائية سواء منها المقيدة للحرية أو السالبة للحقوق أو التدابير الجنائية المادية لوجدنا أنها فى طبيعة تطبيقها من شأنها أن تهدف إلى حماية المجتمع من التصرفات الضارة التى قد تصدر من الجانى .

° ° °

ويستلفت النظر فى مشروع القانون أنه تناول الكلام مرتين على المجانين المصابين باختلال أو ضعف عقلى أو نفسى جسم يفقد القدرة على التحكم فى تصرفاتهم ، الأولى حالة ارتكاب أى منهم لجريمة (المادة ٥٠ تحت عنوان الثواذ) والأخرى حالة عدم ارتكاب أية جريمة (المادة ٥٧ / ١ تحت عنوان الخطورة الاجتماعية) وفى الصورة الأولى نص على إيداع الشخص بحكم من القاضى فى مأوى علاجى ، وفى الثانية يقرر أن يودع المصاب مأوى علاجيا وفقا للاوضاع التى ينظمها القانون . وأنه إذا كان من المقبول أن ترد الصورة الأولى والحكم فى شأنها بين نصوص قانون العقوبات لأنها تتعرض لارتكاب الشخص لجريمة ، وقانون العقوبات هو الذى يختص أساسا بكل ما يعد جريمة . إذا كان هذا مقبولا فإن الصورة الأخرى غير متسقة مع طابع قانون العقوبات ، بل هى لا تنسجم أبداً مع الحالة الثانية التى وردت بذات النص (٥٧ م / ٢) ، وهى الخاصة بالمشردين والمشتبه فيهم وذوى السلوك المنحرف ذلك لأن هؤلاء أفراد لا يشكلون خطورة اجتماعية فقط ، بل خطورة إجرامية كذلك ، ويستشف هذا من أن المشروع نص على أن يحكم القاضى فى هذه الحالة أما بإيداع الشخص لإحدى مؤسسات العمل ، وأما بوضعه تحت المراقبة وإما

بإلزامه الإقامة في الوطن الأصلي ، وهذه جميعاً من صور التدابير الجنائية (المادة ٧٧ من المشروع) . .

وفضلاً من هذا فإن المشروع قد جاء قاصراً بالنسبة إلى من اعتبره ذا خطورة اجتماعية من المجانين ومن في حكمهم ، ذلك لأنه كما سبق القول نص في نهاية الفقرة الأولى من المادة ٧٥ على أنه في هذه الحالة يودع المصاب مأوى علاجياً وفقاً للأوضاع التي يتطلبها القانون ، وإذا راجعنا مشروع العقوبات والإجراءات الجنائية لا نجد تنظيماً لهذه الحالة ، أي الإجراء الذي يتخذ لإبداع المصاب المأوى العلاجي ، والقرص في هذه الحالة أنه لم يرتكب أية جريمة ، وأشد ما يستلفت النظر أن المشروع قد أورد في مذكرته الإيضاحية عن الباب الثالث الخاص بالدفاع الاجتماعي ما يأتي :

« لم يعد جائزاً ادخال أحد — دون ارتكابه جريمة — مستثنى الأمراض العقلية لحجزه بها اعتماداً على شهادة طبية ، بل أصبح الحجز مسألة قضائية واضحة القاضي هو المختص باصدار الامر بدخول المستثنى والحجز به بمذخض الموضوع بالاجراءات القضائية المعتادة من مشاهدة واستجواب وتحقيق ما نسب إلى الشخص من أقوال وأفعال ولخص ظروفه الاجتماعية والعائلية وسماع شهوده مع الاستئناس بالشهادة الطبية بدلا من الاقتصار عليها وحدها في ذلك . وهو ما يمثل ضمناً هاماً للحفاظ على الحريات وعدم المساس بها والحيلولة دون اتخاذ الحجز وسيلة لتقييد حرية العقلاء بما قد يؤدي إلى إتلاف عقول بعضهم نتيجة حشرهم بين المرضى المهيجين بمستشفى الأمراض العقلية وإساءة معاملتهم بواسطة المرضى والمرضى أو اتخاذ تكأة لتحقيق المآرب الشخصية والوافع الذاتية من اغتيال ثروة أو شفاء ضغن ، على أن تدخل القاضي يوقى المجتمع من ناحية أخرى أضرار من يراد إفلاته من الحجز رغم مرضه وخطره المتندر . وكل ذلك لا يبنى ما يترتب على تدخل القاضي هنا من زحمة عمل لازمها تأخر الفصل في حالات عاجلة بطبيعتها ، ومن هنا كانت صياغة النصوص بحيث لا تمنع تشكيل لجان مختلفة إن روى الاقتداء في ذلك بقانون الدفاع الاجتماعي البلجيكي الصادر في ١٩٦٤/٧/١ . أما ما نص عليه قانون حجز المصابين بأمراض عقلية رقم

١٤٤١ لسنة ١٩٤٤ من معاقبة الطبيب إذا أثبت عبدا وبسوء قصد في شهادته الطبية ما يخالف الواقع بقصد حيز مريض أو الإفراج عنه فلا يعدو أن يكون ضمناً وهماً ، بمراعاة صعوبة الاثبات واحتمال ما قد يدفع به الطبيب من أن حالة المريض وقت طرح القضية . قد تحسنت نتيجة حيزه في المستشفى ، وقد يستشهد في ذلك بأقارب المريض وغيرهم ممن سموا إلى حيزه لاغتياث ثروته أو الاساءة إلى سمعته . .

ويلاحظ على ما سبق عدة أمور . أولها أن المذكرة الايضاحية أشارت إلى أن الحيز مسألة قضائية أضحي القاضى مختصاً بها . في حين أنه لا يوجد بين نصوص المشروع ما يشير إلى اختصاص القاضى في هذه الحالة وثانيها أنها أشارت إلى اجراءات كلها خاصة بتحقيق الجرائم كالمشاهدة والاستجواب وتحقيق الأقوال والافعال . مع أن الفرض عدم ارتكاب هذا الشخص لجريمة .. وثالثها أنه يكاد يفقد الثقة بالشهادة الطبية فأشار إلى إمكان الاستئناس بها ، الامر الذى يجعلها أقل مرتبة من شهادة الشهود ، مع أن الوضع الطبيعى للأمر هو الاطمئنان إلى الخبر أكثر من الشهود . ورابعاً ما بال المشروع يضع في ذهنه أن غالبية المودعين في مستشفى الامراض العقلية هم من العقلاء الذين اتخذ الحيز وسيلة لتقيد حريتهم وهذا أمر لا يمكن تصور قيام تشريع على أساسه فلو سلمنا جديلاً بأن هناك حالات أسمى فيها استعمال هذا الحق ، فانه لا ينبغي أن يجعل أساساً لحكم عام . والاصل أن توضع القواعد للأمر الغالبة لا للصور المستثناة . وأخيراً فإن المشروع يشير إلى أن عقاب الطبيب بموجب قانون حيز المصابين بأمراض عقلية إذا أثبت عبداً وبسوء قصد في شهادته الطبية ما يخالف الواقع بقصد حيز مريض أو الإفراج عنه لا يعدو أن يكون ضمناً وهماً ، ويؤخذ على هذا أنه وضع حكماً عاماً على أساس حالات مستثناة . ثم الا يبنى القاضى قراره في الغالب من الحالات على تقرير الخبر ، لا سيما في المسائل الفنية ، أليس هذا هو الواقع العلمى الذى لا يمكن إنكاره . .

نخلص من هذا إلى أن الوضع الطبيعى بالنسبة إلى المجانين ومن في حكمهم إذا ارتكبوا أية جريمة يكون خارجاً عن نطاق قانون العقوبات . ولا يعنى هذا

إطلاقاً أن يتخلى المجتمع عن واجبه نحوهم وإنما يكون تنظيم شأنهم بتشريع خاص. يصدر بالنسبة إليهم . فإذا كانت هناك بعض الصور التي تحتاج إلى ضمانات أوفى فليس ثمة ما يمنع من اكمال النص التشريعي في القانون الخاص بها .

* * *

وقد أفرد المشروع فصلاً مستقلاً عن اعتياد الإجرام في الباب الثالث الخاص بالدفاع الاجتماعي السابقة الإشارة إليه في المواد من ٥٢ إلى ٥٦ . وفي هذا الصدد نقول المذكورة الإيضاحية أنه انساقاً مع نظرة المشروع الاجتماعية ابتعد في علاجه لمشكلة المجرمين المعتادين عن التوسل بالقمع والردع . فاستبدت توقيع عقوبة عليهم لعدم جدواها .. واستبدل بها أحد تدابير الدفاع الاجتماعي التي استحدثها وهو تدبير الابداع في إحدى مؤسسات العمل بتقدير أن فيما يحكمه من نظم وقواعد وإشراف وفيما يمكنه في نفس المحكوم عليه من إحساسه بتحكمه في مصير نفسه ما يكفل انتزاع داء الإجرام من نفس المحكوم عليه .

وأضافت المذكورة الإيضاحية أن المشروع اقام الاعتياد على الاجرام على فكرة التخصص واستدل على التخصص بالعود المتكرر، الا أنه وقف في الاعتداد بالتخصص عند جرائم بذاتها قسمها الى ثلاثة أقسام : اعتبر كل قسم منها وحدة مستقلة متماثلة فيما بينها . ثم رأى من ناحية أخرى أن يضيف الى الاعتداد بالتخصص حالة اجتماع الجرائم مع العود ، لما ارتآه فيها من دلالة على خطورة اجتماعية فالحقها من ثم بحالات الاعتياد على الاجرام . .

وأخيراً ذكرت المذكورة الإيضاحية أنه يتمين بالنسبة إلى الحالات جميعها حتى يعتبر الشخص معتاد الإجرام أن تتوفر فيه في جميع الأحوال شروط المادة ٥٦ . وتنص هذه المادة على أنه : لا يعد المجرم معتاد الإجرام إلا إذا تبين من ظروف الجريمة وبواعثها ومن أحوال المجرم وماضية وأخلاقه أن هناك احتمالاً جدياً لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة .

وبمبدأ اعتبار الشخص معتاد الاجرام وإيداعه إحدى مؤسسات العمل ليس بأمر غريب على تشريعنا ، فقد كانت المادة ٥٢ من قانون العقوبات تتضمن حكماً مماثلاً قبل إلغائها بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ على ما أشارت إليه المذكورة الإيضاحية لمشروع القانون . وليس ثمة اعتراض على مجموعات الجرائم التي أخذ

بها المشروع الى تنفيء عن التخصيص . وأن كانت الحالة المنصوص عليها في المادة ٥٥ تحتاج الى مزيد من البحث . وإلى هنا يكون الامر مقبولا ، إذ يكون الكشف عن اعتياد الاجرام قد بني على أساس من سوابق المتهم ، وإلى هنا أشارت صراحة المذكرة الإيضاحية في قولها أن مشكلة الطوائف الأخرى من معتادى الاجرام الذين تشهد سوابقهم وتكرار عودتهم إلى الاجرام بميل أو نزعة إجرامية متأصلة في نفوسهم ما زالت في حاجة إلى عناية خاصة ، وهو ما لا يجدى فيه مجرد تشديد العقاب عليهم . . . على أن المشروع قد أضاف إلى هذا مقياساً آخر بموجب الحكم الذي أورده في المادة ٥٦ السالفة الإشارة إليها . .

ولتعمقنا في كيفية تطبيق المادة ٥٦ من المشروع من الناحية العملية فإنها تصل بنا إلى حل من اثنين لا ثالث لهما . وأول الحلين أن يعتد القاضي بالسوابق وحدها ويتخذ منها دلالة على اعتياد الاجرام ، أى تأخذ بالمقياس الذى كانت تشير به المادة ٥٢ للمادة من قانون العقوبات الراهن ، أى سبق صدور عدة أحكام ضد المتهم بالنسبة إلى نوع معين من الجرائم . والحل الآخر أن تدخل في نطاق التقدير الذى يختلف فيه وجهة نظر قاض عن آخر ويوصل بنا إلى احتمال أن لا يطبق بالنسبة إلى شخص اجراء الابداع في مؤسسات العمل في حين أن اصلاحه يدعو إلى اتخاذ هذا الاجراء ، الأمر الذى قد تختلف فيه مصائر المتهمين ، ولعل المشروع يحس بهذا ، إذ بينا يذكّر في صدر المذكرة الإيضاحية عند الكلام على اعتياد الاجرام أن السوابق وتكرار العود إلى الاجرام يشهدان بالميل إلى النزعة الاجرامية المتأصلة في نفوس المجرمين ، إذ بها تشتط توافر شروط للمادة ٥٦ دون تعليق عليها وبيان علتها وكيفية تطبيقها . . .

وينتهي بنا هذا إلى القول بأن التقيد أو الشرط الذى أورده المشروع في المادة ٥٦ منه لا محل له ، ولن يؤدي إلى نتيجة عملية مرضية ومن الأفضل الاستغناء عنه . . .

* * *

وقد اعتبرت المادة ٥٧ من المشروع الشخص ذا خطورة اجتماعية إذا كان متشرداً أو مشتبهاً فيه أو ذاسلوك منحرف وفقاً للشروط والأوضاع التى يحددها

القانون ، ويشترط أن تنفي حالة عن خطورة على أمن المجتمع أو النظام العام : أو الآداب .

وجاء هذا النص على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية في مجال أعمال تدابير الدفاع الاجتماعي . وإذا كان لنا أن نشمئ مع التنظيمات الحديثة في الدفاع الاجتماعي ، إلا أنه ينبغي علينا أن لا نفسي إطلاقا وجودنا في نطاق قانون العقوبات ، أي التشريع الذي يحدد مختلف أوجه النشاط التي تعد جريمة ويقرر عن أجلها اجراءا معينا سواء تمثل في عقوبة أو تدبير من تدابير الدفاع الاجتماعي ومعنى هذا أن أى اجراء يطبق بالنسبة إلى فرد معين إنما يمس حريته الأمر الذي يقتضى أن نغني عناية خاصة ابتداء بالاحوال التي تستوجب اتخاذ تلك الاجراءات عملا بقاعدة أن لا جريمة ألا بنص ، ويمكن أن نقول الآن أن القاعدة تقضى بالأاجريمة ولا عقوبة أو تدبير إلا بنص . .

فاذا أردنا أن نحدد حالة الخطورة التي تعد جريمة ويباشر بصدها تدبيراً اجتماعيا لوجدنا أن المشروع في المادة ٥٧ يشير إلى التشرد والاشتباء والسلوك المنحرف وفقا لشروط التي يحددها القانون وإذا كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن التشرد ، والرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ في شأن الاشتباء حددا حالات التشرد والاشتباء ووضعت الأحكام القضائية ضوابطها فن المقبول القول بإمكان تجديد القانون للصورة التي يعتبر فيها الشخص ذا سلوك منحرف . . .

على أن خطورة النص تتمثل في القيد الذي ورد بنهايته من وجوب أن تنفي حالة الشخص عن خطورة على أمن المجتمع أو النظام العام أو الآداب ذلك لأنه من المعروف بين رجال القانون صعوبة تحديد المراد من اصطلاح أمن المجتمع والنظام العام والآداب ، الأمر الذي وصل إلى توسعة أو تضيق في التفسير وفقا لمختلف الاحتمالات ، بما قد يمثل خطورة على الحريات . فضلا عن هذا فإن فكرة الخطورة في حد ذاتها غير منضبطة تحتمل بدورها التوسع أو التضيق في التفسير ، وإذا كنا في مجال التجريم فليس من المقبول إطلاقا استخدام مثل تلك

العبارات وبهذا ينبغي استبعاد الشرط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من المشروع . .

* * *

ولذا كانت إجراءات الدفاع الاجتماعي تباشر بالنسبة إلى شخص يستند إليه ارتكاب جريمة معينة فإن الأمر باتخاذها وإجراءات مباشرتها يجب أن يوكل إلى جهة قضائية باعتبارها الحامي التقليدي للحريات الفردية في أية مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية فلا يبعد إلى جهة الإدارة ، لأن مباشرة إجراءات الدفاع الاجتماعي تتضمن فضلا عن العمل على إصلاح الفرد وإعادةه إلى المجتمع صفة الجزاء أى صفة قضائية . . .

وقد أثير بحث تحديد أو عدم تحديد مدة تطبيق إجراءات الدفاع الاجتماعي فهل يتعين تحديد مدتها على أساس أن الاجراء يتضمن صفة الجزاء ، وأعمالا لقاعدة أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، أن تترك بغير تحديد ما دام الهدف منها إصلاح الشخص وإعادةه إلى حظيرة المجتمع منسجما مع باقى أفراده . ذهب رأى إلى وجوب وضع حدين أدنى وأقصى لمدة تطبيق الاجراء ، في حين أتمج رأى آخر إلى وجوب عدم تحديد حد أقصى ، الأمر الذى كان مثارا لنقد الفقهاء لأنها تخول سلطات خطيرة على الحريات . والرأى الثانى يعتبر منطبقا من ناحية الدفاع الاجتماعي حيث تغلب الناحية الاجتماعية على الناحية القانونية ، أى أنه نظر مقبول إذا أخذنا فى الاعتبار الناحية العملية ، لأن فكرة العقوبة قد أُلغيت جزئيا ، وأن بقاء الشخص تحت الإجراء وهين بتحقيق الغاية منه ، على أنه بالرغم من هذا كله فإن منح القاضى حق أبقاء المتهم إلى أجل غير محدد للجريمة بسيطة يمثل خطورة على الحرية الفردية مما يؤدى إلى إساءة تفسيره من ناحية الرأى العام ، ويتمين وجود تناسب بين الفعل ومدة الإجراء والانتزاع القانون الجنائى جانباً .

وحتى لا يبقى الفرد مقيد الحرية بخضوعه لإجراء الدفاع الاجتماعي إلى أجل غير معين تعين إيجاد إشراف ورقابة على تنفيذ ذلك الإجراء ، وعلى تطور حالة

المحكوم عليه ، حتى إذا تحققت الغاية منه أفرج عنه فوراً . وهذا ما يشير تحديد
الجهة التي يمسد إليها تلك المهمة . ولما كان إجراء الدفاع الاجتماعى يتضمن فكرة
الجزاء . وقد صدر من هيئة قضائية فانه يجب أن يمسد بالاشراف والرقابة على
تنفيذه إلى جهة لها صفة قضائية وهى أما أن تكون فنية يخول لها الاختصاص
القضائى أو إحدى جهات السلطة القضائية العادية .

وقد أخذ مشروعاً قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية بنظام قاضى
التنفيذ ، وهو نظام جميل فى ذاته ، ولكنه يوجب على القاضى أن يلم بجميع المسائل
الفنية والتطور العلمى لها وخبرة اجتماعية واسعة . وبمضى الوقت سوف نجد
القاضى يجمع بين رجل القانون ورجل علم النفس وعلم الاجتماع . على أنه من
الناحية العملية سوف نجد فى حالات كثيرة أن المسألة سوف تخرج عن معلومات
القاضى وتضع الحخير أو من يستعان به فى الطريق ويصبح مشاركا فعلا لرأى
القاضى وليس بصاحب رأى استشارى فقط ، أى أن الحكم فعلا هو للخبير .

على أن نجاح أى مشروع أو تنظيم يكون رهنا بمدى ملائمة البيئة التى يطبق
فيها بأن ينبع من احتياجاتها أو يتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية فيها ،
فقط لنظام طبق فى أفليم وثبت نجاحه لا يعنى الوصول إلى ذات النتيجة فى مكان
آخر لاختلاف الظروف الخاصة بكل منها .

وفى رأينا أن وضع أنظمة للتدابير الاحترازية أو تدابير الدفاع الاجتماعى
موضع التطبيق فى التشريع المصرى مسألة سابقة لأوانها ، إذ لم توجد لدينا بعد
الأجهزة المعدة أعداداً علمياً وفنياً ولها إمكانيات قوية تستطيع أن تطبق هذا
النظام وتعمل به إلى الغاية المرجوة منه .

التدابير الاحترازية ومشروع قانون العقوبات

للدكتور محمود نجيب منسى

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

١ - تمهيد : استقر نظام التدابير الاحترازية في الفقه الجنائي الحديث ونبتت أغلب التشريعات الجنائية الحديثة ، وقد كانت ثمرة ذلك أن استخلصت مجموعة من المبادئ العامة التي تحدد معالم هذا النظام وأصول تطبيقه ، والجانب الغالب من هذه المبادئ مستمد من الأفكار الأساسية متى اعتمد عليها هذا النظام والوظيفة المنوطة به في المجتمع ، ومن ثم كانت لها أهمية جوهرية ، وكان متعينا أن توضع موضع الاعتبار في كل تنظيم تشريعى يتناول بالتحديد أحكام التدابير الاحترازية .

وقد أثبتت الدراسات الفقهية والتجارب التشريعية أن نظام التدابير الاحترازية لا غنى عنه في أى تشريع جنائي حديث . ويفسر هذه الأهمية قصور العقوبة وحدها عن مكافحة الاجرام : ففي مواضع لا يجوز توقيعها كحالة المجرم المنحون ، وفي مواضع أخرى تبدو غير كافية لمواجهة الخطورة الاجرامية كحالاتي الشواذ المجرمين والمعتادين على الاجرام ، فلما اكتفى بها الشارع وحدها لعجز عن مكافحة الاجرام ، ومن ثم كان التبرير الحقيقي للتدابير الاحترازية هو سد مواضع الثغرات والقصور في نظام العقوبات . ويبرر نظام التدابير الاحترازية بعد ذلك الحرص على حماية الحريات العامة : فأغلب هذه التدابير لا مفر للمجتمع من اتخاذها لأنها الوسيلة المتبعة لوقيته خطورة لا شك فيها ، مثال ذلك اعتقال المجرم المنحون والمجرم المعتاد على الاجرام ، فاذا رفضنا الاعتراف بها كنظام جنائي يخضع لقاعدة الشرعية وتحوط به ضمانات التدخل القضائي ، فنحن نرده بذلك إلى أصوله الأولى حيث كان نظاما إداريا يخشى معه العسف والاستبداد .

والاعتراف بهذه الأهمية لنظام التدابير الاحترازية يقودنا إلى تقدير الخطأ التي أتتهجها مشروع قانون العقوبات حين أقر لهذا النظام دوره في مكافحة الاجرام فسد بذلك نقصا ملحوساً في القانون الحالي واجتهد في أن يدفع عن التشريع العربي اتهاماً بالتخلف لجهله هذا النظام . ولكن التساؤل الذي تميم الاجابة عليه هو تحديد ما إذا كان المشروع قد استطاع وضع تنظيم سليم للتدابير الاحترازية ماير فيه المبادئ الأساسية التي أرساها الفقه الحديث في هذا الشأن وتجنب مواضع الدال التي قد يتعرض لها التشريع . تقتضى الاجابة على هذا التساؤل عرض المبادئ العامة التي استقرت في شأن التدابير الاحترازية ثم استظهار الاحكام التي أقرها المشروع وتبين مدى انساقها أو خروجها على هذه المبادئ .

الفصل الأول

المبادئ العامة المستقرة في نظرية التدابير الاحترازية

٢ - تقسيم : تتضمن دراسة هذه المبادئ إستخلاص الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها نظام التدابير الاحترازية واستظهار أغراضها والشروط المطلوبة لتوقيعها ثم استعراض الأحكام الموضوعية والاجرائية التي تخضع لها .

٣ - الفكرة الأساسية في التدابير الاحترازية : التدبير الاحترازي مجموعة من الاجراءات تواجه خطورة إجرامية كامنة في شخصية مرتكب جريمة لتدراها عن المجتمع .

ويستمد نظام التدابير الاحترازية معالنه الأساسية من فكرة الخطورة الاجرامية وتعني هذه الخطورة ، احتمال إقدام مرتكب جريمة على ارتكاب جريمة تالية ، ، فالوظيفة القانونية للتدبير الاحترازي هي مواجهة هذه الخطورة للقضاء عليها ، ولا عمل لإنتخاذ التدبير إلا إذا ثبت توافر الخطورة الاجرامية ، ويتمين أن ينقضى التدبير بزوالها ويلزم أن يرد عليه - من حيث نوعه ومدته وأسلوب تنفيذه - من التعديلات ما يجعله ملتصقاً مع التطور الذي يعرض للخطورة الإجرامية .

وتترتب على انجاء التدابير إلى مواجهة الخطورة الاجرامية مجموعة من النتائج وهي جميعاً تبرز بها الفروق بين التدبير والعقوبة : فالتدبير الاحترازي يتجه إلى المستقبل ليواجه احتمالاً قد ينطوي عليه ، ويعني ذلك أنه لا يتجه إلى الماضي ، فليس من أغراضه أن يكون حساباً للجاني من أجل سلوك إجرامي صدر عنه وليس من شأنه أن يكون جزاء عن جريمة ارتكبت فعلاً ، وهو في ذلك كله يختلف عن العقوبة التي تتمثل فيها معاني الحساب والجزاء عن سلوك مضى . وتؤدي صفة الجزاء عن التدبير إلى إستبعاد « قصد الايلام » منه : فاذا ارتبط بالتدبير إيلام فهو غير مقصود كالوضع في العقوبة ، وإنما يرتبط ارتباطاً

لازماً لا باعتبار أن تنفيذه غير متصور على نحو يتجدد فيه من الإيلاء تماماً —
ويوضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة للتدابير السالبة للحرية والمقيدة لها . وتترتب
على الإلتصاف من نصيب الإيلاء في النظرية العامة للتدبير نتيجتان : الأولى ،
هي حصر الإيلاء المرتبط بالتدبير في أضيق نطاق والتدفع في تنفيذه بكل وسيلة
يستعملها الإيلاء الذي يزيد على القدر الأول الضروري لتحقيق أغراضه .
والثانية هي التأي بالمحكوم عليه عن كل انجاء إلى تحصيله ، إذ لا وجه للتخفيف
حين لا يكون للمحل .

٤ — أغراض التدابير الاحترازية . تتركز أغراض التدابير الاحترازية
في مواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخصية المجرم القضاء عليها . والوسيلة
التي يتدفع بها التدبير لإدراك هذا الغرض هي مجموعة من الأساليب العلاجية
والتهذيبية تقود إلى « تأهيل المجرم بالقضاء على مصادر الخطورة في شخصيته بما
يتيح له بعد انقضاء التدبير أن يسلك في المجتمع السلوك المطابق للقانون » .

ويوضح بهذا التحديد لأغراض التدابير الاحترازية أن ثمة تقارباً ملموساً من
هذه الناحية بينه وبين العقوبة وفقاً للآراء الحديثة السائدة في علم العقاب « تأهيل
المجرم » ، قد ترتب على ذلك أن أصبحت المعاملة العقابية الحديثة مجموعة من
النظم التأهيلية التي تتجه إلى إعداد المحكوم عليه ليكون بعد الإفراج عنه مواطناً
صالحاً يسلك في المجتمع السلوك المتطابق للقانون .

ولكن الفرق بين العقوبة والتدبير الاحترازي من حيث أغراضهما يتضح
بعد ذلك في أن أغراض العقوبة لا تقتصر على « التأهيل » ، وإنما تتجه كذلك إلى
إرضاء العدالة التي أخلت بها الجريمة وإلى تحقيق « الردع العام » ، بانذار الناس
كافة بالمعاقبة السيئة للأجرام . أما التدبير الاحترازي فلا مجال بين أغراضه
لتحقيق العدالة أو الردع العام ، ويفسر ذلك بتجرده من الفعوى الأخلاقية
كما يباعد بينه وبين إستهداف العدالة ثم عدم وضوح الصلة بينه وبين الجريمة
سما ينفي عنه اعتباره في تقدير الرأي العام عاملاً منفراً من الأجرام . ولكن لا يجوز
الطالبة في هذا القول فإ ينطوى عليه تنفيذ التدبير من إيلاء غير مقصود يحقق

قدراً محدوداً من الارضاء العادلة ويميز الرأى العام أمراً سيئاً للأجرام من شأنه أن يرغب عنه .

٥ — شروط إنزال التدبير الاحترازى : على الرغم من أن تنوع التدابير الاحترازية وانحاء كل تدبير الى مواجهة صور معينة من الخطورة الاجرامية ، فإن ثمة شرطين يتطلبان عند توقيع أى تدبير احترازى ، اذ أن طبيعة التدابير الاحترازية تفرضهما . وقد استقر الفقه الحديث وأجمت التشريعات المعاصرة على تطلبهما ، هذان الشرطان هما : ارتكاب جريمة سابقة وتحقق الخطورة الاجرامية .

٦ — الجريمة السابقة : يعد تطلب ارتكاب جريمة سابقة كشرط لانزال التدبير الاحترازى رفضاً لفكرة « المحرم بالطبيعة » التى قال بها لومبروز وذهب بها الى جواز إنزال التدبير بمن لم يقدم على جريمة . ويبرر هذا الشرط الحرص على حماية الحريات العامة ، اذ السماح بتوقيع التدبير الاحترازى — وقد يكون ثقيل الوطأ لانهوائه على سلب الحرية غير محدود المدة — على شخص لم يرتكب جريمة لمجرد احتمال أن يرتكب فى المستقبل جريمة هو عدوان خطير على الحريات العامة ، وبالإضافة الى ذلك فإن هذا الاشتراط يدعم خضوع التدابير الاحترازية وحالات توقيعها لمبدأ « الشروع » ، ثم هو يبرز للحكوم عليه عاقبة سلوك محدود فيحمل ذلك على تجنبه تجنباً لهذه العاقبة .

٧ — الخطورة الاجرامية : الخطورة الاجرامية هى احتمال ارتكاب المجرم جريمة تالية . ويتضح من هذا التعريف أن الخطورة الاجرامية مجرد احتمال وإنها بهذا الوصف نوع من التوقع منصرف الى المستقبل — وموضوع هذا التوقع هو جريمة تصدر عن نفس الشخص الذى ارتكب جريمة سابقة .

ولنظرية الخطورة الاجرامية سند علمى : ففى تفترض التسليم بأن الجريمة أسبابها التى تنهض اليها ، سواء أكانت أسباباً داخلية تتعلق بالتكوين البدنى أو العقلى أو النفسى للمجرم أم كانت أسباباً خارجية ترجع الى بيئته الاجتماعية .

ويقوم الاحتمال باعتباره جوهر الخطورة الإجرامية — على دراسة هذه الأسباب بالنسبة لمجرم معين والتساؤل عما إذا كان من شأنها أن تقضى إلى جريمة ترتكب في المستقبل ، أى التساؤل عما إذا كانت تصلح بداية لتسلسل سببي ينتهى بجريمة . ويتضح على هذا النحو أن مهمة القاضى الجنائى حين يهد إليه التحقق من الخطورة الاجرامية تقتضى فحص شخصية المتهم واستظهار الظروف التى عاصرت جريمته والتساؤل عما إذا كانت العوامل التى تحدّد معالم شخصيته وظروف جريمته من شأنها أن تقوده إلى جريمة أخرى يرتكبها في المستقبل ، فإن كانت الاجابة على هذا التساؤل إيجاباً كان يؤدى ذلك اعتبار الخطورة الإجرامية متوافرة أما أن كانت نفيًا فعنى ذلك أن الخطورة الاجرامية غير متحققة .

٨ — الاحكام الموضوعية التى يخضع لها التدبير الاحترازى : يخضع التدبير الاحترازى لمبدأ « الشرعية » ، ويعنى ذلك وجوب أن يحدد الشارع الجريمة التى يجوز لىزال التدبير من أجلها ، ووجوب أن يحدد كذلك التدابير التى يجوز للقاضى أن يختار من بينها ما يوقمه على المتهم .

ويتميز التدبير بعدم تحديد مدته باعتباره يواجه خطورة اجرامية لا يعرف على وجه اليقين — وقت النطق بالتدبير — يوم انقضائها . ويتضح من هذه الوجهة الفارق الاساسى بين العقوبة والتدبير الاحترازى : فالاصل فى العقوبة أنها محددة المدة باعتبارها تمثل الجزاء عن فعل ارتكب وخطيئة صاحبه ، وهما ما يبع القاضى العلم بهما والاستناد إليهما فى تحديد نوع العقوبة ومقدارها ، وعلى الخلاف من ذلك فإن التدبير الاحترازى بطبيعته غير محدد المدة باعتباره يواجه احتمالاً مستقبلاً .

ويخضع التدبير لقانون المعمول به وقت النطق به ولو لم يكن نافذاً لحظة ارتكاب الفعل الذى اتخذه لىزاله .

ويجوز الاستناد فى إتخاذ التدبير الاحترازى أو تفيذه إلى ما قضى به حكم اجنبى .

ولا يجوز التدرع بطررف عتفة لعدم النطق بالتدبير الاحترازى ، ويمعل ذلك بوجوب توقيع كل التدبير الذى تقتضيه الخطوة الإجرامية .

ولا عل لإيقاف تنفيذ التدبير الاحترازى ، ويمعل ذلك بأنه طالما كانت الخطوة ثابتة إلى الحد الذى إستجوب النطق بالتدبير فلا وجه لعدم تنفيذه .

ولا يمد الحكم بالتدبير الاحترازى سابقة فى العود ، ويمعل ذلك بأن التدبير الاحترازى لا ينطوى على إيلام مقصود حتى يقال بأن المحكوم عليه لم يرتدع فأصبح متعمناً الزيادة من هذا الإيلام .

٩ - الاحكام الإجرامية التى ينضع لها التدبير الاحترازى : ينضع التدبير الاحترازى لمبدأ التدخل القضائى ، فلا ينطق به إلا القضاء ، ويمعل ذلك بالحرص على احاطة الحريات الفردية بالضمانات المرتبطة بحيدة القاضى واستقلاله .

ويتعين أن تتضمن إجراءات التحقيق والمحاكمة السابقة على النطق بالتدبير الاحترازى فصلاً دقيقاً لشخصية المحكوم عليه كى يستبين القاضى نوع درجة الخطوة الإجرامية فيتخير التدبير الملائم لها .

ويتعين أن تكون استماعة المتهم الذى يتعرض لاحتمال ائزال التدبير الاحترازى به بمدافع جبرية ، إذ يعجز المتهم وحده عن امداد القاضى بالمعلومات التى تتبع له تقدير الخطوة الإجرامية وانتقاء التدبير الملائم لها .

ويتعين الحد من علانية المحاكمة حين يثور البحث فى علل المتهم وأوجه الخلل فى شخصيته كى لا يعرقل ذلك فيما بعد تأهيله ، بل أنه من السائغ أن يستبعد المتهم نفسه من الجلسة حين يثور البحث فيما يتخى أن يكون عليه به معقداً نفسه وموقلاً تبعاً لذلك تأهيله .

وتقتصر قوة المحكمة على شطره المثبت ارتكاب الفعل ونسبته إلى المتهم ، أما الشطر المحدد للتدبير فيجوز أن يعرض له من التعديل ما يكفل ملائمة لتطور الذى قد يرد على الخطوة الإجرامية .

وتنفذ الأحكام الصادرة بالتدابير الاحترازية تنفيذا فوريا ، أى أن الطعن في الحكم لا يجوز أن يكون موقفاً لتنفيذه ، ذلك أن مصلحة المجتمع تأبي التراخي في أعمال تدبير تفضيه خطورة حاله ، بل تتطلبه مصلحة المهتم نفسه .

ولا ينة معنى التدبير الاحترازي بالتقدم ، إذ أن مجرد مضي مدة من الزمن لا يعنى حتماً زوال الخطورة ، ولكن مضي هذه المدة دون أن ينفذ التدبير خلالها يستدعى إعادة فحص شخصية المحكوم عليه لإستظهار التطور الذى طرأ على خطورته والتحقق مما إذا كان ثمة محل لادخال تعديل على هذا التدبير .

ولا نطبق قاعدة خصم مدة الحبس الاحتياطي على التدابير الإحترازية ويمثل ذلك بأنه لا محل لفكرة الإيلام المقصود في التدبير حتى يقال بالتعادل بين هذه الإيلام وإيلام الحبس الاحتياطي .

الفصل الثاني

مدى إتساق نصوص المشروع مع المبادئ المستقرة في نظرية التدابير الاحترازية

١٠ - تمهيد : على الرغم مما تشهد به نصوص المشروع من إطلاع واضعيها على الأفكار الحديثة التي يرتكز إليها تحديد معالم النظرية العامة للتدابير الاحترازية واستظهار أحكامها وحرصهم إلى جانب ذلك على أن يرتفع المشروع إلى مستوى التشريعات الجنائية الحديثة ، فإن عيوبها قد شابته الأحكام التي قررتها هذه النصوص ، ومن المتعين تكشف هذه العيوب وإصلاحها كي يتجنب للمشروع أوجها من النقد قد يتعرض لها في هذا الشأن .

١١ - المصطلح الذي استعمل للتعبير عن نظام التدابير الاحترازية : إستعمل المشروع للدلالة على هذا النظام تعبير « التدابير الجنائية » . وهذا التعبير محل نظر ، فهو جامع غير مانع ، إذ هو يتسع للعقوبات إلى جانب شموله التدابير الاحترازية ، فالعقوبة بدورها لا تخرج عن أن تكون تدبيراً جنائياً ، باعتبارها مجموعة من الأساليب يقررها الشارع الجنائي من أجل الجريمة . وهذا الخلط بين العقوبات والتدابير الاحترازية معيب بالنظر إلى الفروق الواضحة التي تفضل بينهما وبالإضافة إلى ذلك فإن تعبير « التدابير الجنائية » لا يقابل بدقة المصطلح الذي يستعمله الفقه والتشريعات المقارنة للدلالة على هذا النظام فالفقه الفرنسي يستعمل تعبير *Mesures de sûreté* والقانون الإيطالي *Misure di sicurezza* وهما تعبيران يرادفان تعبير « التدابير الاحترازية » . ويعدان عن دلالة تعبير « التدابير الجنائية » . وتستعمل التشريعات الجنائية في لبنان وسوريا عبارة « التدابير الاحترازية » ، مما يجعل من المصلحة إقرار الفقه العربي على مصطلح موحد يتصف بالدقة بدلاً من المصطلح المعيب الذي استعمله المشروع .

١٢ — الفرقة بين التدابير الاحترازية وتدابير الدفاع الاجتماعي : أقر المشروع تفرقة أساسية بين التدابير الاحترازية وتدابير الدفاع الاجتماعي لخصص لكل منهما موقعا على حدة وميز بينهما في الأحكام على نحو واضح . وهذه التفرقة غير ذات سند من المنطق القانوني : فالتطبيقات التي يذكرها المشروع لتدابير الدفاع الاجتماعي ، هي : الإيداع في مأوى علاجي والإيداع في إحدى مؤسسات العمل والمراقبة والالزام بالإقامة في الوطن الأصلي ، (المادة ١٠٤) لا تعدو غير أن تكون أمثلة واضحة لتدابير الاحترازية ، والفقه المقارن يردد هذه التطبيقات كأمثلة لتدابير الاحترازية . وتعمر نصوص المشروع عن إبراز معيار التفرقة بين النوعين من التدابير اللذين نص عليهما ، وليس للمشروع في هذا الشأن نظير من التشريعات الجنائية الحديثة ، وليس للفرقة التي يقرها سند من الآراء السائدة في الفقه المقارن .

١٣ — إغفال الخطورة الإجرامية من بين شروط إنزال التدابير الاحترازية : خلت نصوص المشروع من الإشارة إلى اشتراط توافر الخطورة الإجرامية لانزال التدابير الاحترازية . وهذا الإغفال يخالف الاتجاه الذي اتفق الاجتماع عليه في الفقه والتشريع المقارن . وهو بالإضافة إلى ذلك يجرد التدابير الاحترازية من لحواها التقى ، بل أنه يجرده من وظيفته القانونية وتجعله تبعا لذلك نظاما غير ذي وظيفة يتجه إلى تحقيقها : فالتدبير الاحترازي يتجه إلى مواجهة خطورة إجرامية وجميع أحكامه مستمدة من وجوب ملائمة لنوع ومقدار الخطورة التي يتجه إلى مكافئها .

١٤ — الخطورة الاجتماعية كشرط لبعض تدابير الدفاع الاجتماعي : لم يتكرر للمشروع فكرة « الخطورة الاجتماعية » واعتباها شرطا لتوقيع بعض تدابير الدفاع الاجتماعي (المادة ٥٧) وتضم هذه الفكرة حالات متعددة ، فهي تضم حالات الجنون الذي يخشى منه على سلامة المصاب به أو الغير والتشرد والاشتباه وكون الشخص ذا سلوك منحرف وفقا للشروط والأوضاع التي يحسدها القانون وبشرط أن تنفي حاله عن خطورة على أمن المجتمع أو النظام العام أو الآداب .

وهذه الفكرة تقسم بالفوض ، وذلك على خلاف فكرة « الخطورة الإجرامية » التي تصف بالوضوح والتحديد باعتبارها تقوم « بإحتال لإرتكاب جريمة » ، وفكرة الجريمة بطبيعتها محددة باعتبارها ثمرة نصوص التجريم التي يتضمنها القانون . ويتضح غموض « الخطورة الاجتماعية » ، يكونها تقوم بالسلوك المنحرف والخطورة على أمن المجتمع والنظام العام والآداب ، وكل هذه مصطلحات غير محددة ، وهي تضع القاضي في مواجهة صعوبات لا سبيل له إلى التغلب عليها ، إذ ما الضوابط التي يستطيع بها تحديد إنحراف السلوك أو خطورته على أمن المجتمع ، وإذا قيل بأن الشارع هو الذي يقدم إليه هذه الضوابط ، فإذى ذلك أن تقوم بهذه الضوابط التشريعية نصوص تجريم ، وهو ما يعنى العودة إلى فكرة « الخطورة الإجرامية » ، وإن كان وضع المشروع يظل مع ذلك معيبا باعتبار أن اشتراط هذه الخطورة مقتصر على فئة من التدابير دون سائرهما . ولا يخفى أن استعمال تعبيرات غامضة كذلك التي جنح إليها المشروع في تعريفه « الخطورة الاجتماعية » ، يفسح المجال لتحكم القضاء وبمعصف بأهم الضمانات الموضوعية للحريات الفردية ويكاد في النهاية يقضى على مبدأ المشروعية في التدابير الاحترازية .

١٥ — عدم جواز إزال تدبير احترازي بقوة القانون : القاعدة المقررة في الفقه الحديث أن التدبير الاحترازي يواجه خطورة إجرامية حقيقية ، ويواجهها على النحو الذي يكون من شأنه القضاء عليها . ويؤدي ذلك إلى الاعتراف للفضله بدور أساسي في توقيها : فهو الذي يخصص شخصية المتهم وظروفه ويحدد نوع ومقدار الخطورة الصادرة عنه ثم ينطق بالتدبير الذي يكون من شأنه إزالة هذه الخطورة . ويعنى ذلك أنه لا محل لوجود تدابير توقع بقوة القانون ، إذ يخشى ألا تقابلها خطورة حقيقية أو أن تكون في غير الصورة التي تواجه هذه الخطورة ، ولكن المشروع ينص على حالات توقع فيها التدابير بقوة القانون (على سبيل المثال : للمادتان ٨٢ و ٨٥) . وهذا الاتجاه بالاضافة إلى إصطدامه بالأفكار الأساسية في نظرية التدابير الاحترازية — ينطوى على خطأ بين هذه التدابير والعقوبات التبعية .

١٦ — الازدواج بين دورى الاختبار القضائى والمراقبة : أقر المشروع نظام الاختبار القضائى (المادة ٧٨) ، ويعد ذلك استجابة للاتجاهات الحديثة فى السياسة الجنائية وبقر المشروع بالاضافة الى ذلك المراقبة (المادة ٨٤) ، وبمحمل وجود هذين النظامين جنباً الى جنب على التساؤل عما اذا أن الاختبار القضائى يفتى عن المراقبة ؟ لا شك فى أن الاختبار القضائى — باعتباره مجموعة من الإلتزامات تفرض على المتهم لمواجهة خطورته الاجرامية — يمكن أن يفتى عن المراقبة التى لا تعدو بدورها غير أن تكون مجموعة من هذه الإلتزامات ، بل أن الاختبار القضائى يتسع فى نطاقه للمراقبة بحيث يمكن القول بأنها صورة من الاختبار القضائى .

ومن بين الإلتزامات التى تنطوى عليها المراقبة ، إلزام المحكوم عليه بالآ يرح مسكنه ليلاً إلا بإذن من السلطة الادارية المختصة ، ، وهذا الإلتزام من شأنه عرقلة تأهيل المحكوم عليه ، إذ أنه يعوق سعيه للحصول على عمل ، ولذلك كان من المصلحة إستبعاده من بين القيود التى يجوز فرضها كتدبير إحترازى .

١٧ — انقضاء التدبير الاحترازى بالتقادم : أجاز المشروع إنقضاء التدبير الاحترازى بالتقادم سواء حكم به وحده أم حكم به إلى جانب عقوبة (المادة ١٠١) ، ويناقض هذا الحكم ما استقر فى الفقه الحديث من أن التدابير الاحترازية لا تنقضى بالتقادم ، وإنما يقتصر تأثير معنى المدة على إخضاع المحكوم عليه لنقص جديد لتحقيق مما إذا كانت خطورته على ما هي عليه — وعندئذ ينفى الإصرار على تنفيذ التدبير — أم أنه قد طرأ عليها تعديل يقتضى غرض النظر عن تنفيذ التدبير أو تعديله .

١٨ — الاحكام الخاصة بنقص الادراك : أورد المشروع الاحكام الخاصة بنقص الادراك فى المادة ٣٤ التى تنص على انه : « إذا كان الشخص وقت إرتكابه الجريمة ناقص الإدراك أو الاختيار بسبب حالة مرضية حكم عليه بعقوبة مخففة طبقاً لاحكام اللادتين ١٢٠ و ١٢٢ أو بإيداعه مأوى علاجية » . وبمحد لهذه النص بأنه إستبعد من الجزاءات المقررة لنقص الادراك إجتماع العقوبة المخففة

والتدبير الاحترازي ، إذ أن هذا الاجتماع معيب باعتباره يحول دون أن يعامل المجرم معاملة متحدة الهدف متسقة العناصر ذات مدة تكفي لتوفير العلاج والتهذيب اللذين يقتضيهما حاله .

ولكن هذا النص قد شابه عيوب ملبوسة : فقد ورد تحت عنوان « مواقع المسؤولية » في حين أن مسؤوليته ناقص الإدراك لا تمتع ، وإنما تخفف أو تعدل أحكامها بما يتفق مع القصد الذي عرض لاهليته المسؤولية . ومن ناحية ثانية فقد استعمل المشروع تعبير « الشواذ » للدلالة على المجرمين المجانين (المادتان ٥٠ و ٥١) . في حين أن العرف الفقهي قد جرى على استخدام هذا المصطلح للدلالة على المجرمين ناقصي الإدراك أو الاختيار . وقد جعل المشروع التدبير الذي يتخذ لإزاء ناقص الإدراك أو الاختيار هو الإيداع في مأوى علاجي ، ويوحى ظاهر النص بأن هذا التدبير هو ما قرره المشروع للمجرمين المجانين (المادة ٥٠) ، وهذه الوحدة في المعاملة في غير محلها ، إذ أن التدبير الذي يلائم أنصاف المجانين يختلف عن التدبير الذي يلائم المجانين بالنظر إلى اختلاف مقتضيات العلاج والمعاملة في الحالتين . وفي النهاية يؤخذ على التنظيم الذي قرره المشروع أنه لم يفسح المجال لتوقيع تدبير احترازي مقيد الحرية لحسب (أي غير سالب الحرية) على مثال الاختبار القضائي إذا ثبت أن العلاج لا يقتضي سلب الحرية وكانت الجريمة من حيث جسامتها تجعل ذلك سائغا ، وهذا المنحى قد إتجهت إلى إقراره التشريعات الحديثة .

ونحن بذلك نختم هذا التقرير الذي استخلصنا فيه المبادئ الأساسية التي تهيمن على النظرية الحديثة لتدابير الاحترازية ، وتبيننا في ضوءها الاتجاهات التي أقرها مشروع قانون العقوبات في تنظيمه التدابير الاحترازية ، وهي اتجاهات جديدة مجموعها بالتأييد وأن شأنتها بعض العيوب التي يتعين تداركها تنجها للمشروع عنها ، وارتفاعه بمستواه التشريعي .

سلطة الإدارة في التدابير الاحترازية

لواء دكتور نبلى منانة

وكيل مصلحة الأمن العام - وزارة الداخلية

نقد العقوبة :

استندت فكرة « الدفاع الاجتماعى » ، فيما استندت إلى سبين رئيسين هما :
أولهما : أن الجريمة ظاهرة إجتماعية لا يجوز مواجهتها بمجرد العقاب القائم
على فكرة الأثم من جانب ، وفكرة الجزاء المقابل للأثم من جانب آخر .

وعلى ذلك فأحكام قانون العقوبات بوضعها التقليدى لم تعد تسعف فى مكافحة
الإجرام لقيامها على فكرة الأثم والجزاء ، لأنها بذلك تقوم على مجرد معادلة
حسابية ، أحد طرفيها هو الضرر الناتج عن الجريمة مقرونا بالمسؤولية الجنائية
عنها ، وطرفها الثانى هو الجزاء مقدراً بمقدار الضرر والمسؤولية .

وثانيهما : أن الخطورة على مجتمع أو أفراد لا تحقق فقط من جانب
الجاني المسئول باختياره وإدراكه عن فعله ، إنما تحقق أيضاً من الجاني غير
المسئول بل ومن الشخص الذى لم يصبح جانيا بعد ، إذا كانت حالته تتبىء كثيراً
أو قليلاً أنه سيكون جانياً فى المستقبل .

وعلى هذا الأساس حل الشخص « الاجتماعى » فى نظر «الدفاع الاجتماعى»
محل « المسئول جنائياً عن الضرر » ، فى نظر قانون العقوبات .

ومن المؤكد أن قوانين العقوبات الحديثة قد تأثرت - بقدر يزيد أو يقل -
بفكرة الدفاع الاجتماعى ، وكان مدى هذا التأثير محكوماً بمدى قدرة رجال
الاجتماع على التأثير على رجال القانون ، فرجال الاجتماع يرون أن المجتمع فى
- حاجة إلى الدفاع عن نفسه ، وأن علوم النفس وعلوم الإجرام وعلوم الاجتماع

يجب أن تسهم بمبادئها الحديثة في رسم هذا الدفاع . وأن العدالة هي في تقدير حماية المجتمع بقدر الخطر الواقع عليه أو المعرض له بصرف النظر عن مدى المسؤولية الجنائية عنه ، إذ أن المجتمع مفضل على الفرد .

ويرى رجال القانون أن المسؤولية الجنائية وهي وحدها محور كل الإجراءات الممكنة إتخاذها ضد الفرد لحماية المجتمع من خطره عليه ، وأن فرض أية تدابير على حساب حرية الفرد أو حقوقه لحساب المجتمع على أى أساس آخر هو عدوان على الأفراد ، وبجانبه لمطلق العدل .

وعلى الرغم مما تأثرت به التشريعات الحديثة من فكرة الدفاع الاجتماعي فإن النظام القانوني أو القضائي القائم أصلاً على مبدأ العقاب كوسيلة لمكافأة الجريمة لم يزل هو النظام السائد في كل الدول التي عرفته من قبل ، وبالتالي خضعت التدابير الاحترازية أو تدابير الأمن المثبقة عن هذه الفكرة بلروح ومقتضيات القانون الجنائي التقليدي في كثير من نواحيها .

حتى التشريعات التي جعلت التدابير الاحترازية نطاقاً مستقلاً وأخضعتها لنظام خاص أو أبعدها عن مواد القانون الجنائي لم تستطع أن تحقق هذا الاستقلال بصورة مطلقة أو شبه مطلقة وظلت تلك التدابير أسيرة القيود التي خلقتها فكرة العقوبة في نطاق القانون .

ومقتضى هذا أن التدابير الاحترازية لم تستطع أن تنشأ حتى الآن إلا في أحضان أحكام القانون الجنائي ، على الرغم من اختلاف هدفها تماماً عن هدف هذا القانون .

وكان من شأن هذا أن إختلطت التدابير الاحترازية بالمقوبات ، أو هي بدت مختلطة ، فظل نظر الناس ، بل ونظر القضاء ، إلى هذه التدابير متعملاً بالطابع التقليدي الذي خلقتة فكرة العقوبة ، الأمر الذي يكشف — مع الأسف — أن الجهاز القضائي ذاته — ولأهم منه النظام القانوني الذي عاش فيه وأمن به — لم يزل في كثير من الأحوال بعيداً عن فكرة وفلسفة التدابير الاحترازية .

شرعية التدابير الاحترازية :

ربما كان على الخلاف بين رجال القانون وأصحاب فكرة الدفاع الاجتماعى نحو حريات وحقوق الأفراد ، غير أن هذه النقطة قد حسمت بأقرار مبدأ الشرعية بالنسبة للتدابير والأحوال التى تفرض فيها ، كما هو الشأن بالنسبة للعقوبة والجرائم التى تطبق عليها .

فأصبح من المسلم به أن القانون وحده هو الذى يمين حالات الخطورة وهو الذى ينص على التدابير الملازمة لمواجهتها .

غير أنه يرد على مبدأ الشرعية بالنسبة للتدابير بعض القيود التى لا ترد على مبدأ الشرعية بالنسبة للجريمة والعقوبة ، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة التدابير والهدف منها يختلفان عن طبيعة العقوبة وهدفها .

فالعقوبة جزاء يقدر بقدر الفعل الموثم ، ولذلك ينبغى أن يحدد القضاء مدتها إذا كانت سالبة الحرية أو مقيدة لها ، أما التدبير فترتبط مدته بمدى ما تحقق من إصلاح فى شأن الشخص محل هذا التدبير ، ولذلك لا يجوز مقدما تقدير هذه المدة ، الأمر الذى يقتضى أن يأمر القاضى بالتدبير تاركا لسلطات التنفيذ تقدير مدة تنفيذه حسبما يتضح لها من دواعى ونتائج الإصلاح

والمفهوم أنه يتفرع على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات عدم جواز سريان القانون على الماضى ، ولكن هذه القاعدة لا تخدم دائما الهدف من تدابير الأمن ، لأن التدبير ليس جزاء على فعل مجرم تقتضى المدافاة لإنذار الناس مقدما بوزر إرتكابه ، إنما هو علاج لحالة خطيرة تهدد أمن المجتمع ، ويستوى إذن أن يكون تشوؤها سابقا أولا حقا لتاريخ صدور القانون المحدد للحالة الخطورة والمقرر للتدبير الملازم لها .

والصلة ذاتها لا يجوز سقوط تدابير الأمن بالنفاد كسقوط العقوبة إذ أن إنقضاء الدعوى العمومية ، فإن التقادم أسبابا خارجة عن شخص الجانى لا تلمح عنه وصف الخطورة .

وعلى ذات الأساس لا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ التدبير لأنه لا يوقع كجزاء ينتد به المحكوم عليه ، إنما هو مواجهة لحالة خطيرة قائمة أو محتملة لا يجوز السكوت عليها بإيقاف تنفيذ التدبير .

وإذا كان هذا هو شأن مبدأ الشرعية في شأن التدابير الاحترازية وما يرد عليه من إستثناءات إقتضتها طبيعة وأهداف هذه التدابير ، فإن مجرد تعيين التدابير الاحترازية وتحديد الأحوال التي تطبق فيها بواسطة القانون هو بذاته كاف لضمان الحريات وحقوق الأفراد ، بل أن صدور الأمر بالتدبير من جهة القضاء بعد تحقيق صحة حالة الخطورة بمعرفته يعتبر ضمانا كافيا لحماية مبدأ الشرعية في شأن هذه التدابير .

وعلى ذلك فترك تنفيذ التدابير للأمور بها للإدارة لا يعد خروجاً على مبدأ الشرعية ولا خوف منه على حقوق وحريات الفرد .

مدى سلطة الإدارة في الأمر بالتدابير :

إذا كان الأصل في شأن العقوبات هو أن القضاء هو المختص بالأمر بها ، لأن وظيفة القاضي الجنائي هو التحقق من وقوع الجريمة وفرض العقوبة الملائمة على مرتكبها ، ولا يجوز لغير القضاء الأمر بالعقوبة ، فإن الأمر يختلف بالنسبة للتدابير الاحترازية إذا كانت الحالة لمعرضة لا تتصل بجريمة ، إنما هي حالة شخصية تنبئ بخطورة محتملة في المستقبل .

إن هذه الحالة الأخيرة لا تخرج في تقديرنا عن حالة شخص مريض بمرض معد أو مرض خطير على حياته أو حياة غيره ، ويقتضي الأمر المبادرة بوقايته أو علاجه بإيقاف الخطر الحال أو لدرء الخطر المحتمل :

إن القانون لم يجعل القاضي في حالة المرض هو المختص بإصدار قرار تقييد حرية المريض أو ذويه بالبقاء في مكان معين أو بالانتقال إلى مكان معين ، أو بإصدار قرار دخول المسكن الخاص لتطهيره أو تطهير الأثاث الموجود به ، أو بإصدار قرار لإعدام الأدوات أو الملابس أو غيرها من الأشياء الملوثة بالميكروبات النافذة العدوى .

إن القانون قد جعل السلطة الإدارية وحدها في مثل هذه الحالة الأمر بالتدابير اللازمة .

وعلى هذا الأساس إقترح الكثيرون أن تعطى الإدارة سلطة فرض تدابير الأمن في غير أحوال الجريمة ، مع النص على الضمانات التي تكفل الحرية الفردية ومنها الاتجاه إلى القضاء للعلمن في القرارات الإدارية ، وبهذا يحترم مبدأ الفصل بين السلطين القضائية والتنفيذية ، أى بين السلطة المسؤولة هنا عن تحقيق الجرائم والحكم بالعقوبة والساطة المسؤولة عن حماية الأمن العام وحماية المجتمع عموماً مما يهدده من أخطار .

وهكذا فالسلطات الإدارية هي التي تأمر بحجز المجانين وعلاجهم في الجمهورية العربية المتحدة طبقاً للقانون ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بقوالم العقلية إذا كان من شأن المرض العقلي الإخلال بالأمن أو النظام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير .

وتأمر السلطات الإدارية بتدبير مائلى في الترويج طبقاً للقانون الصادر في ١٧ أغسطس ١٩٤٨ .

وذهب التشريع الفرنسي إلى إعطاء سلطة الأمر بإيداع المجرم المجنون الصادر بشأنه قرار من القضاء بالأوجه لإقامة الدعوى عليه — في إحدى دور العلاج إلى السلطة الإدارية وذلك طبقاً للقانون الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٣٨ .

ويسمى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب للإدارة حق مراقبة هؤلاء وأبمادهم أو منع دخولهم ، وتجرى تشريعات كثيرة على هذه الوثيرة .

وتكاد تجمع التشريعات المحلية الصادرة في المقاطعات السورية على حق الإدارة — مع ضمانات معينة — في الحجز الإدارى بالنسبة للخطرين على أمن المجتمع .

وكذلك تستطيع الإدارة حجز المتشردين والخطرين في الأرجنتين وفلنדה والدانمرك وتشيكوسلوفاكيا مع اختلاف فيما بينهما على كيفية التنفيذ .

وصدر في الجمهورية العربية المتحدة القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وهو القانون الذي يمين للإدارة اعتقال بعض العناصر الخطرة على المجتمع أو فرض الحراسة على أموالهم .

بل ذهبت بعض القوانين إلى أكثر من ذلك حينما جعلت للإدارة سلطة الخصاء والتعقيم مع حق الأفراد في الرجوع إلى القضاء ، كما هو الشأن في القانون الفنلندي الصادر في ١٣ يونيو ١٩٣٥ .

والملاحظ أن ازدياد تدخل الدولة في العصر الحديث في شئون الأفراد — ولا سيما في الدول الاشتراكية — قد أدى إلى اتساع سلطة الإدارة في فرض كثير من تدابير الأمن .

وزاد من هذه السلطة انتشار المذاهب الاقتصادية الاشتراكية في كثير من الدول ، وما اقتضاه ذلك من تدخل للدولة في شئون الأفراد تدخلًا لم يكن معروفًا من قبل ، وخصوصًا في مجال الملكية والتجارة والتعد والتموين والزراعة والصناعة والسكان .

واجتازت حريات الناس خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها مراحل مختلفة ، تعرضت فيها لقيود كثيرة ، كنع وتحديد الإقامة والاعتقال الإداري والإبعاد والتقي ، وكان أهم ما دعا إلى مثل هذه الإجراءات الرغبة في حماية الدول الناشئة والأنظمة السياسية الجديدة وخصوصًا من التجسس والحيانة والتخابر مع الأعداء .

وتطورت وازدادت إجراءات المصادرة والحرمان من مباشرة الكثير من الحقوق نتيجة لاتساع نطاق سياسة التموين ومكافحة السوق السوداء .

وكان من مقتضى ذلك — في معظم الدول — أن أضحت الدولة ممثلة في الإدارة دور كبير في إقرار النظام وحماية المجتمع عن طريق القرارات الإدارية وحدها ، بل أن الأوامر أو القرارات الصادرة من سلطات القضاء كان للإدارة دور كبير في كيفية تنفيذها وفي تطويرها للأهداف المقصودة منها .

ومن المؤكد أن اتساع سلطة الإدارة في هذا الشأن كان راجعا إلى اعتبارين أساسيين ، أولهما : سرعة التطور السياسى والاجتماعى في بعض المجتمعات بصورة تجاوزت قدرة القضاء على مواجهة الأمور بالسرعة المطلوبة ، وثانيهما إطلاق يد الإدارة وعدم غلبها بالقيود القانونية والقضائية المفروضة أصلا لحالات الاستقرار السياسى والاجتماعى .

ولم تستطع كل الجهود المبذولة حتى الآن — ولا سيما في المجتمعات الاشتراكية أن تلائم ملائمة تامة بين الحاجة للتطور السريع وبين التطور القضائى الذى ينصف عادة بالهدوء والاعتدال ، مما جعل هناك ثغرة تتيح للإدارة دائما المطالبة بمزيد من السلطات لتحقيق الأهداف القومية أو الاجتماعية .

مدى سلطة الإدارة في تنفيذ التدابير :

إذا رجعنا إلى القانون المصرى — شأنه في ذلك شأن الكثير من القوانين الأخرى نرى أنه جعل للإدارة سلطات واسعة في تنفيذ التدابير الاحترازية .

وإذا تكلمت هنا عن التدابير الاحترازية فإما أنكلم عن التدابير التى وردت في القانون ، ودلت طبيعتها على أنها كذلك ، بصرف النظر عن المسميات أو الأوصاف التى أطلقها عليها القانون .

فالمادة ٢٥ من قانون العقوبات تجعل من العقوبات التبعية حرمان المحكوم عليه من بعض الأعمال والوظائف والمهن والتحلل بالرتب والنياشين .

وتجيز كثير من أحكام القانون — أو توجب حسب الأحوال — الحكم بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة .

وتضمن الباب العاشر من قانون العقوبات التدابير الجائز الحكم بها في شأن الأحداث المجرمين ، كما تضمن القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن الأحداث المشردين التدابير الجائز الأمر بها في شأن هؤلاء .

وجاء المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن سلب الولاية على النفس بدابير مختلفة لوقاية القصر .

ونصت المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة على تدبير إصلاحى فى شأن محترقى البغاء .

ونصت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن تحريم التسول على تدبير إصلاحى أو وقائى فى شأن المسولين .

ولست كل الإجراءات أو التدابير المنصوص عليها فى القانون ١٤١ لسنة ١٩٤١ بشأن حجر المسايين بقوام العقيلة والقانون ٦٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم الا تدابير احترازية مستكثة العناصر .

ثم أن هناك بعد ذلك القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن التدابير الخاصة بأمن الدولة ، والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافحة المخدرات (المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦) . لاذ تميز أحكامه أيداع المدمنين على تعاملات المخدرات إحدى المصحات كما تميز الحكم فى شأن من سبق الحكم عليهم أو إلتامهم بناء على هذا القانون أكثر من مرة بالإيداع فى مؤسسات عمل أو بتحديد الإقامة أو منع الإقامة أو بالاعادة الى الوطن الأصل أو بحظر التردد على أماكن أو محال معينة أو بالحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

يضاف الى ذلك مجموعة القوانين التى تميز الحرمان من المهنة أو المصادرة أو الغلق كالقانون ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن ممارسة مهنة الصيدلة ، والقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة ، والقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهى والقانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة الجائلين . . . الخ .

والذى ينبغى الإشارة اليه فى شأن هذه التدابير أن الادارة قد منحت سلطات واسعة فى تنفيذ الكثير من أحكامه .

فالإدارة هى التى تقرر الإفراج عن المودعين فى المؤسسات الإصلاحية المدة للمسولين أو محترقى البغاء أو الأحداث المجرمين أو المشردين إذا مارأت الاكتفاء بما انقضى من مدة الإيداع .

والادارة هي التي تملك الحق في تعيين محل مراقبة الموضوع تحت مراقبة الشرطة ، ونقل هذا المحل ، والاعفاء من المراقبة فيه ، والاعفاء من بعض شروط المراقبة ، وإيقاف المراقبة ، بل لها الحق في تعيين منطقة معينة لمراقبة المحكوم عليه فيها ، والإدارة على هذه الصورة تملك ما يشبه تماماً الحق في تحديد أو منع الإقامة .

والادارة تملك في شأن المحال العامة والملاهي والمحال الضارة بالصحة أو الخطرة ومحال الخدمين والاندية الخاصة وماشاها حق النقل الاداري وسحب الترخيس في حدود القواعد المقررة .

والإدارة هي التي تقرر الإفراج عن المسجونين — في حدود القانون — وتقدر مبررات الامن التي قد تحول دون هذا الإفراج . . . إلخ .

ولم يثبت حتى الآن أن الإدارة قد أضرت بالمصلحة العامة في استخدامها لهذه الحقوق أو أن استخدامها لها كان افتئات على القضاء أو تقليلاً من شأنه .

إن الادارة هي المسؤولة عن حماية الامن العام ومكافحة الجريمة وحماية المجتمع ، ولا بد أن تترك لها سلطة واسعة لتحقيق هذا الهدف عن طريق تصرفها المعقول في كيفية تنفيذ التدابير الوقائية أو الإصلاحية .

ينبغي أن يتاح للإدارة حق إنهاء مدة التدبير أو تفصيل مدته ، أو إيقاف تنفيذ التدبير أو إعادة تنفيذه ، وذلك كله في نطاق ما تراه من دواعي الزجر أو الردع أو التشجيع أو الترغيب أو الوعيد أو الإصلاح .

وينبغي أن يكون للإدارة الحق في أن تختار من بين مجموعة التدابير الماثلة المقررة قانوناً والمحكوم بها ما تراه ملائماً لحالة الشخص محل التدبير دون حاجة إلى الرجوع إلى القضاء في هذا الاختيار ، طالما أن التأمل في التدابير قد قرره القانون ، فلم يصبح أحدها أكثر من الآخر خطراً أو مساساً بحريات وحقوق الناس .

ولذلك جاء في مشروع تدابير الأمن الذى قدمته وزارة الداخلية إلى وزارة العدل عام ١٩٦٥ ما يجيز للقاضى أن يحكم (بتقييد الحرية) فى شأن الشخص الخطر، على أن يكون للإدارة بعد ذلك أن تختار أحد الإجراءات التى اعتبرها القانون مقيدة للحرية وساوى بينها فى الخطورة والأهمية وهى :

- (١) تحديد الإقامة .
- (٢) منع الإقامة .
- (٣) تحريم التردد على محال معينة .
- (٤) تحريم الاختلاط بفئات معينة من فئات الناس .
- (٥) عدم مبارحة السكن فى أوقات معينة ليلاً .

إن الإدارة إذا أعطيت حق الاختيار بين هذه القيود المتشابهة بعد حكم القضاء بها ، فإن ذلك لا يعتبر منها إفتئاتاً على الحريات أو خروجاً على سلطة القضاء ، إنما هو مجرد وسيلة مقيدة لتنفيذ حكم القضاء ، تستند فيها الإدارة إلى العوامل الشخصية والاجتماعية المتعلقة بالمحكوم عليه ، وإلى مدى ما يطرأ على هذه العوامل من تغيير أثناء التنفيذ ، وإلى مدى ما يصل إليه المحكوم عليه من إستجابة لدواعى الإصلاح .

إن الإدارة حين تنسج سلطتها فى التنفيذ ، تستثمر المسئولية ولا تتوارى وراء مسئولية السلطة القضائية .

إنها أقدر على دراسة الشخص أثناء التنفيذ ، وأقدر على استيعاب كل الظروف المحيطة به ، وأقدر على وزن ما حققه التدبير فى شأنه ، فهى أقدر على تطويع التدبير لتحقيق أغراضه .

إنها — بذلك — ترفع عن كاهل القضاء عبئاً كبيراً متعللاً ، يظل على عاتق القاضى سنوات طويلة إذا كان القانون قد خصه وحده بالحق بالامر فى كيفية التنفيذ .

إن الواقع يحتم أن يضرغ القضاء لتحقيق الحالة الخطرة والأمر بالتدبير الملائم
ثم مراقبة التنفيذ من بعد ، بحيث لا يتدخل إلا عندما تسيء الإدارة —
استخدامها الحق أو تخرج على مقتضى القانون .

ولذلك فنحن نتهيب ما نص عليه مشروع قانون الاجراءات الجنائية عليه
من وجود قاضٍ للتنفيذ يشرف — فيما يشرف — على تنفيذ التدابير ، ونخشى
أن يتدخل قاضى التنفيذ في تفصيلات التنفيذ الدقيقة فيتعرق نشاط الإدارة
ويتراخى شعورها بالمسئولية .

ينبغي للشرع أن ينظر إلى الواقع وإلى الامكانيات المتاحة إقتصاديا واجتماعيا
قبل الالتجاء إلى توسيع سلطات القضاء في التنفيذ على حساب السلطات التي كانت
مقررة أصلا للإدارة ، وذلك حتى لا ترى سلطة القضاء نفسها في النهاية عاجزة عن
أداء واجبها ، الأمر الذي قد ينعكس على تحقيق العدالة وإقرار الحقوق .

بفـ

الخلاصة :

خلاصة هذا الذى أوجزنا التعبير عنه هو ما يأتى :

أولا : أن مبدأ شرعية التدابير الاحترازية يجب أن ترد عليه كل الاستثناءات.
المنبثقة عن طبيعة هذه التدابير والغرض منها ، بما يجعل لها نظاما خاصا مستقلا
عن نظام العقوبات ، ويجب أن يشار إلى ذلك صراحة في نصوص قانون
الاجراءات الجنائية الجارى إعداده .

ثانياً : إذا كان الواقع يشير إلى ضرورة تدخل الإدارة في حق الأمر بالتدابير .
فإن هذا الأمر ينبغي معالجته بحكمة ، وذلك عن طريق توسيع سلطة
الإدارة في تنفيذ التدابير ومنحها سلطة واسعة في اختيار الإجراء الملائم وتطويله
لغرض المقصود .

وهذه الصورة وحدها تحول دون الافتئات على سلطة القضاء ، ونخص القضاء
وحده بالحق في الأمر بالتدابير ، ونجعل القانون وحده هو مصدر
سلطة الإدارة .

رقابة القاضى بالنسبة للعقوبة والتدابير الاحترازية

المستشار محمد الصادق المهرى

رئيس محكمة أمن الدولة العليا

تمهيد

١ - لعل هناك خواطر كثيرة تتردد وتتجاوب في أذهان هؤلاء الذين يمارسون القضاء الجنائي وأنا منهم يريدون أن ينقلوها إلى الأذهان الكادحة المفكرة - الباحثة في علم الإجرام وعلم العقاب كي - يجدوا لها في أبحاثهم منفذا تريح ضمير القاضى عند حكمه وتطمئنه على عدالة تنفيذ هذا الحكم - فإذا ما نقلت اليوم بعض تلك الخواطر فلا أخالكم تنظرون إليها نظرة بحث قانونى أو فقهى بل مجرد رأى قضائى .

٢ - وجوب الحزم في مواجهة الجريمة حرما لا يخل بمبادئ الإنسانية :

- ولعل من الأمور التي لا يمكن غض الطرف عنها أن نظرية العقاب قد تطورت في العهد الأخير تطورا محسوسا ملموسا خصوصا في جمهوريتنا الناهضة وبصد تشريعاتها الاقتصادية والاشتراكية ، فبعد أن كانت فكرة العقاب وحكمته تتركز في تعذيب المحكوم عليه وإشماره ببشاعة جرمه عن طريق صرامة الجزاء - دخلت في الاعتبار عوامل الإنسانية والعطف الاجتماعى ومبناها ضرورة النظر بحوار الايلام إلى علاج المجرم - بل هناك أفكار أحدث سارت شوطا بعيدا إلى حد الندادة بإلغاء قانون العقوبات والاستعاضة عنه بوسائل الأمن والاحتراز ووسائل الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة - ومهما يكن من أمر تلك الأفكار فانه من الاعتبارات التي ستظل أبدية بالنسبة للجريمة أن تقوم تدابير الأمن والاحتراز جنبا إلى جنب مع العقوبة .

ولست مع هؤلاء الذين يقولون إن الصراع ضد الجريمة يجب أن يقتصر على الردع والزجر والعقاب ، ولا مع هؤلاء الذين يقولون أن غايته علاج الجاني وتهذيبه وتقويمه فحسب ولكن أرى رأى الغالبية من أن الكفاح ضد ظاهرة الإجرام سواء قبل وقوع الجريمة أو بعد وقوعها هو الهدف والغاية وأن قانون العقوبات هو إحدى وسائل الكفاح والصراع بل أهمها وأن مناهضة الجريمة يجب أن تكون خليطا من الإيلاام والعلاج . فالى جانب دراسة نفسية المجرم وإصلاحها وعلاجه وتقويمه يجب أيضاً دراسة كافة الظروف التى أحاطت بالجريمة . بحيث يمكن مكافحتها لدى جميع الناس كافة ومنع ارتكاب جريمة أخرى مماثلة . يجب أن ننظر إلى شعور المجنى عليه إن كان حيا أو شعور ذوية إن مات بسبب الجريمة فالمجنى عليه الذى أضرت به الجريمة ينظر بمقد شديد إلى الجاني بل يتجه حقه إلى المجتمع ذاته فإذا لم يجد فيه مواسيا ومدافعا فانه سيرتكب جريمة جديدة ضد الجاني أو أحد ذويه أخذاً بالثأر . إن كثيرا من المجنى عليهم وأقاربهم فى جرائم القتل كما لاحظنا فى عديد من القضايا التى عرضت علينا يرفضون أن يدلوا بمعلومات عن الجناة رغبة منهم فى القصاص بأيديهم مقتصدین ضالة العقوبات الجنائية — وعدوى الإجرام تستشري وتنتشر بين الناس إذا حصل الاستخفاف بالجريمة وبظفر المجتمع وعطفه على مرتكبها . هذا ما لاحظناه فى العدل ونوجه النظر اليه وهو فى عبارة موجزة وجوب الحزم فى مواجهة الجريمة ومرتكبها حزما لا يخل بمبادئ الانسانية وعلاج المريض .

٣ — الوسائل الاحترازية متنوعة بعضها قضائية وبعضها إدارية :

ولقد أصبحت التدابير الاحترازية لإجراء أساسيا فى التشريعات الجنائية الحديثة ولا غنى عنها وأصبحت التشريعات تخصص لها قسما مستقلا منها وقد حذا مشروع قانون العقوبات عندها هذا الخذو فأفرد بابا كاملا للتدابير الاحترازية تناولته المواد من ١٠٥ إلى ١٤٥ فقسمها إلى تدابير سالبة الحرية ومقيدة لها أو سالبة للنصومة أو مادية وأورد ضمن النوع الاول الحجر فى مأوى علاجي أو فى مستعمرة زراعية أو فى منشأة للعمل — كذلك نص على منع الإقامة فى

أما كن معينة كحل ارتكاب الجريمة ونص على غلق المحل إن كانت إدارته هي سبب ارتكاب الجريمة ونص على خطر ممارسة مهنة أو حرفة معينة وغير ذلك من النصوص ولكن الذى يهمنى من ذلك أن جميع تلك التدابير تصدر بحكم من القاضى .

والذى نريد أن نقسامه عنه الآن — هل جميع التدابير الاحترازية تصدر بحكم من القاضى وبعد رفع الدعوى العمومية على المتهم ؟؟ أليست هناك تدابير أخرى غاية فى الخطورة قد تكون أو توصف بأنها مؤقتة وتستلزم بدورها رقابة للقاضى ؟ لقد رأينا فى الأعوام الأخيرة قرارات صدرت من الجهات المسؤولة عن الأمن والتموين بإغلاق محل عمومى أو ملهى ليل أو محل لبيع سلعة استهلاكية سواء لتجاوز السعر المقرر أو لانتهاك حرمة الآداب العامة . نعم لقد كانت تلك بوصفها المؤقت ناجحة فعالة فى مقاومة الميث والانحراف — ولكن فى نظرى لتلك الإجراءات خطورتها فى التعرض لحق الفرد فى العمل وفى العيش ويجب تنظيم هذا التدبير الذى لا أستطيع أن أحصيه إلا بأنه تدبير احترازى يجعل مآلهم من معنى التدبير الاحترازى من إيلام للجاني وعلاج لمرضه قلنا أن تلك التدابير قد استهدفت مصلحة عامة ونجحت فى علاجها ولكن البعض وصفها بالخروج على القانون وعدم استنادها إلى نص يؤيدها فتادوا بطلانها . والواقع أن المدقق فى البحث وبدون استفاضة فى مجالنا الحال نرى تلك التدابير مستندة إلى القانون ولا ينقصها إلا تنظيمها بإخضاعها لرقابة الفعالة للقاضى .

وهناك نوع من الإجراءات أدخل أيضاً ضمن التدابير الاحترازية لما فيه من مساس بحرية الأفراد وحقوقهم فى العمل ، أقصد الجزاءات الإدارية الصادرة من الهيئات التأديبية والتقابلات ضد الموظفين وأعضاء تلك للتقابات . أليس الفصل حرمان من حق العمل ؟ أليس الشطب من جدول نقابة المحامين أو الصحفيين حرمان للشطوب إسمه من ممارسة المهنة ذاتها ؟ إن تلك الإجراءات لها خطورتها فى التعرض لحق الشخص فى ممارسة عمله . نعم إن من يصدر تلك الجزاءات

لجانا تضم بعض العناصر القضائية . ولكن بحكم رئاستنا لبعض تلك اللجان . وجدنا أن العنصر القضائي أقل بالنسبة لأعضاء تلك اللجان من التقابيين يمثل التقابيات بما يمكنهم من القضاء على خصومهم بحكم أغليتهم في تلك اللجان والتعديل المطلوب أن تكون الرقابة القضائية فعالة في اتخاذ تلك الاجراءات تحقيقا للمعدل المطلق .

٤ - ليس الحكم الجنائي نهاية البحث بل مكافحة الإجرام :

وقبل الوصول للخاتمة كان يعترينا كثير من القلق بعد إصدار الحكم بالعقوبات على كيفية تنفيذ تلك العقوبات . هل سيصلح الحكم بالعقوبة من شأن المحكوم عليه ؟ وهل يرجى منه توبة أو ندم على ما بدر منه ؟ وهل في الإمكان أو في الاستطاعة إعادة النظر في تلك العقوبة ؟ وهل لإعادة النظر هذه من صالح المجتمع وتمنع ارتكاب جريمة جديدة من عدمه ؟ تلك هي بواعث القلق التي دعنا إلى المطالبة بتكليف القاضي - القاضي الذي حكم في الدعوى ودرس ظروفها إلى مراقبة تنفيذها .

٥ - رقابة القاضي على تنفيذ العقوبات ووسائل الاحتراز :

بسطنا ما سميناه بالتدابير الاحترازية التي تنقسم أحيانا بأنها لإدارة وأحيانا بأنها قضائية وبيننا قلنا يعترينا على مستقبل الجاني بل على مستقبل الصراع ضد الجريمة بعد إصدار الأحكام بما يستتبع ضرورة مطالبة القاضي بالتدخل والرقابة في تنفيذ العقوبات وتدابير الأمن على النحو الآتي :

أ - بالنسبة للتدابير الإدارية التي سبق أن أفردنا صورا منها كخلق المحلات أو المنع من ممارسة المهنة - فغالبا ما تكون تلك الإجراءات بمتناسبة جريمة ارتكبت أو نصوص قانونية خوفت . ومع إقرارنا بمشروعية تلك الإجراءات فيجب ألا نباعد بين من اتخذ الإجراء ضده وبين القاضي فينتظر أياما وشهورا حتى تنظر الدعوى الجنائية ضده ويبت في أمره . بل يجب بالنسبة لتلك الأنواع من التدابير أن ينص على القانون . وفي صدد المشروع الحال الخاص بالتدابير الاحترازية . على علاج هذه الحال بمرض الأمر وجوبا على القاضي في نفس القرار المؤقت الصادر بالعلق أو بالخطر وفي أجل عاجل وأيام معدودات .

(ب) وبالنسبة للتدابير التي تتخذها لجان التأديب التأنيب أن ينص القانون على أن تكون الأغلبية للعناصر القضائية حتى يكون القرار متسماً بالعدل المطلق .

(ج) وبالنسبة للأحكام القضائية الصادرة بالمقبوبات السالبة للحرية أو المقيدة لها — فيجب ألا نقف دور القاضي على النطق بالحكم — إن للقاضي الذي قضى في الدعوى قد درس ظروفها وأحاط بموقف المتهم والمجنى عليه والبيئة التي ارتكبت فيها الجريمة وأصدر حكماً مراعيًا جميع تلك الاعتبارات . فيجب أن نضع نصباً عاماً مثلاً هو متبع في جرائم الأحداث يقضى بتقديم تقارير من الاختصاصيين الاجتماعيين سنوية أو دورية عن المحكوم عليهم بمقبوبات طويلة إلى القاضي الذي حكم في الدعوى بحيث يكون من سلطته حتى إستبدال العقوبة المقيدة للحرية وهي الاشغال الشاقة مثلاً ، بتدبير إسترازي بالنظر إلى مسلك المحكوم عليه وسلوكه بعد مضي فترة من تنفيذ العقوبة عليه فلا مصلحة للمجتمع أو المجنى عليه في أن يحشد الآلاف بين أربعة جدران تسمى الليانات أو السجون وفي الوقت الذي لا يفيدون أحداً يكونون مصدر خطر على الأمن وبؤرة للفساد والإجرام . أليس من الأوفق أن من يسلك منهم سلوكاً مستقيماً دالاً على زوال الخطورة الكامنة في نفسه أن يخرج من هذا المعتقل ليعمل في مستعمرة زراعية أو محل عمل ويكسب قوته بيده تحت إشراف جهاز إداري وتحت رقابة القاضي نفسه ؟ أكثر من ذلك فاني أرى أن يعطى القاضي والقاضي وحده سلطات أكثر جراً مما سبق فيكون له بموجب قرارات الاختصاصيين عن المحكوم عليه أن يلغى ما يبق من عقوبة ويستبدلها بتدابير إسترازية مخفضة جداً بالإفراج عن المحكوم عليه وقصر الإحتراز على منعه من الإقامة في الجهة التي ارتكب فيها جريمته حتى لا يثير حفظ وشعور المقيمين بتلك الجهة من أقارب المجنى عليه أو المواطنين ؟؟

فلمكم نظرة عملية مؤقته وعاجله قد لا يكون لها في القانون نص مباشر ولكن يجب أن نقرها في نصوص صريحة في قانون متمشين في ذلك مع تطور الدفاع الاجتماعي العادل ضد الجريمة .

حول المادة ٥٧ من مشروع قانون العقوبات المصري

الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصبغى

أستاذ مساعد - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

١ - أقام مشروع قانون العقوبات المصري «المسئولية الاجتماعية» ، إلى جانب «المسئولية الجنائية» . وقد عرفت المذكرة الإيضاحية للمشروع المسئولية الاجتماعية بأنها نوع من المسئولية يواجه من تقوم فيهم حالة خطورة إجتماعية تهدد أمن المجتمع وسلامته ولو لم يقع منهم ما يستأهل العقاب ، وذلك لوقاية المجتمع من خطورتهم مع مد يد العون الإيجابي إليهم لإنقاذهم من وهدتهم . وهؤلاء ما بين متآب على العقوبة لصر أو جنون ، ومتحصن منها لضعف عقل أو نفسى أو لقصر أو مرض كإدمان السكر أو المخدر ، ومجرم لم تعد تجدى معه العقوبة لإعتياده الإجرام ، ومنحرف يكاد أن يستمع إلى وسوسة نفسه لنشرد أو إشتباه .

وفى صدد التفرقة بين المسئولية الجنائية والمسئولية الاجتماعية وإيضاح الجزاء المترتب على كل منهما ، تعلن المذكرة الإيضاحية أن المشروع قد توسل فى مواجهة المسئولية الاجتماعية بتدابير الدفاع الإجتماعى وجعل مناط إتخاذها قيام خطورة إجتماعية فيمن تتخذ قبله دون إعتداد بالخطورة الإجرامية التى يتحدد بمجال الإعتداد بها فى المسئولية الجنائية التى لا تتصل إلا بمجرم مسئول . وهكذا قام فى المشروع نوعان من المسئولية : مسئولية إجتماعية قوامها الخطر ، وسيلة مواجهتها تدابير الدفاع الاجتماعى ، ومسئولية جنائية قوامها الخطأ لا الخطر ، وسيلة مواجهتها هى العقوبة والتدابير الجنائية التى إستحدثها المشروع . فالتدابير الجنائية لا توقع إلا بمناسبة جريمة تقع ممن تتخذ قبله ، إلى جانب أنها قد توضع مع عقوبة أصلية أو بديلا عنها ، مما يجعلها أدنى إلى العقوبات ، فى حين أن تدابير الدفاع الاجتماعى قد تتخذ قبل شخص لم يرتكب أية جريمة ، إلى جانب أنها لا تجمع أبدا مع عقوبة .

وفي موطن آخر تعلن المذكرة الإيضاحية أن فكرة التدابير الاجتماعية أو الوقائية تستند إلى نظرية الدفاع الاجتماعي وقوامها أن المجتمع إنما يدافع عن نفسه ضد الجريمة لاصد المجرم ، وإنما يبدأ الدفاع عن المجتمع من خلته الأولى وهي الإنسان ، ومن هنا أتم الدفاع الاجتماعي — على خلاف المذهب الوضعي — بالإيجابية عن طريق إتخاذ التدابير التي ترمي إلى تأهيل المجرم اجتماعياً وإستعادته إلى المجتمع بمختلف الوسائل العلاجية والتقويمية وركزتها الهامة العمل المنتج .

وعلى هذا الأساس أفرد المشروع للباب الثالث من القسم العام لمعالجة الدفاع الاجتماعي ، فخصص الفصل الأول من هذا الباب للشواذ (المادتان ٥٠ ، ٥١) والفصل الثاني لإعتياد الاجرام (المواد من ٥٢ حتى ٥٦) ، والفصل الثالث لخطورة الاجتماعية (المادة ٥٧) . أما الباب الرابع فقد أفردته للعقوبات والتدابير ، فخصص الفصل الأول منه للعقوبات الأصلية (المواد من ٥٨ إلى ٦٧) والفصل الثاني للعقوبات الفرعية (المواد من ٦٨ حتى ٧٥) ، والفصل الثالث لتدابير الجنائية (المواد من ٧٦ حتى ١٠٢) ، والفصل الرابع لتدابير الدفاع الاجتماعي (المواد من ١٠٣ حتى ١١٦) الخ .

ونحننا — في مقام تقريرنا هذا — المادة ٥٧ من المشروع ، وهي التي تسكفل بتحديد حالات الخطورة الاجتماعية ، ويجرى نصها على هذا النحو : يعد الشخص ذا خطورة اجتماعية في الحالتين الآتيتين : ١ — أن يكون مصاباً بخنق أو بإختلال أو ضعف عقلي أو نفسى جسم وأثبتت الملاحظة وفقاً للإجراءات المبينة في القانون أنه فاقد تماماً للقدرة على التحكم في تصرفاته بحيث يخنق منه على سلامته شخصياً أو على سلامة الغير . وفي هذه الحالة يودع المصاب مأوى علاجياً وفقاً للأوضاع التي يعينها القانون . ٢ — أن يكون متشرداً أو مشتبهاً فيه أو ذا سلوك منحرف وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها القانون ، وبشرط أن تبيـه حالته عن خطورة على أمن المجتمع أو النظام العام أو الآداب . وبحكم القاضي في هذه الحالة أما بإيداع الشخص لإحدى مؤسسات العمل ، وإما بوضعه تحت المراقبة ، وإما بالزامه بالإقامة في الوطن الأصلي . . هذا ويلاحظ أن الإبداع في مؤسسات العمل يجب ألا يزيد عن ثلاث سنين ، مالم ينص القانون على خلاف ذلك

٠ (المادة ١٠٨/٢ من المشروع) وأن المراقبة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنين (المادة ١٠٩) ، وأن الإقامة في الوطن الأصلي لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنين (المادة ١١٠) .

ولا تثير الحالة الأولى خلافاً فقهاً يستأهل أن نقف لديه في تقريرنا هذا وربما أثار مستقبلاً الجدل حول طبيعة التدابير التي تتخذ قبل من يخضعون لها من الأشخاص ، هل هي تدابير جنائية أم إدارية ولقد وفق المشروع في أنه لم يحدد في نص المادة ١٠٧/١ حداً أقصى لإبداع المصائب في مأوى علاجي ، أكفأ منه بالإحالة إلى الأوضاع التي يعينها القانون ، وهو نفس السلك الذي سلكه إزاء المجرمين الشواذ في المادة ٥١ منه .

أما الحالة الثانية - وهي جوهر تقريرنا هذا - فتتضمن ثلاث صور هي

(١) التشرد . (٢) الاشتباه . (٣) السلوك المنحرف ، يتولى القانون تحديد الشروط والأوضاع التي بها يدخل الشخص مجال إحدى هذه الصور الثلاث ، وذلك إلى جانب شرط عام تكفلت الفقرة الثانية من المادة ٥٧ التي نحن بصددتها بتحديد ، ومؤداه أن تبيّن حالته (أى حالة التشرد أو المشتبه فيه أو ذى السلوك المنحرف) عن خطورة على أمن المجتمع أو النظام العام أو الآداب .

ومن هذا يتضح لنا أن شروط إعتبار الشخص مشرداً أو ذا سلوك منحرف موزعة بين أكثر من قانون : شرط عام حدده المادة ٥٧ من المشروع ومؤداه أن تبيّن حالته عن خطورة على أمن المجتمع أو النظام العام أو الآداب ، وشروط أخرى خاصة بكل صورة من الصور الثلاثة الخاصة بالحالة الثانية يتولى قانون آخر أو أكثر تحديدها . وهذا المسلك التشريعي يعطى المادة ٥٧ مرونة أكثر في مواجهة شروط التشرد والاشتباه والسلوك المنحرف ، فهذه تغير بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، وكلما تغيرت على نحو يعتد به المشرع كان عليه أن يعتمد إلى القوانين الأخرى فيعدل منها دبر أن يمس بالتعديل المادة ٥٧ .

٢ - وفي ظل القوانين السارية المفعول الآن يعالج التشريع تشرد الكبار والمشتبه فيهم بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٥ معدلا بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩، كما يعالج تشرد الصغار بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ معدلا بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ ويعالج التسول بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ .

ويعرّج القانون الأول المتشرد بأنه من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة، كما عرف القانون الثاني الصغير المتشرد - وهو من تقل سنه عن ١٨ سنة - بأنه من يوجد مقسولا، أو يمارس جمع أعقاب السجائر، أو يقوم بأعمال تتصل بالدعارة، أو يخاطب المتشردين، أو يكون سيء السلوك أو مارقاً من سلطة أبويه، أو لم يكن له محل إقامة مستقر، أو لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش . أما القانون الثالث فقد عرف التسول بأنه شخص صحيح البنية يبلغ عمره ١٥ سنة أو أكثر وجد مقسولا في الطريق العام . . الخ .

وقد جرم المشرع تشرد الكبار (حيث رتب له جزاء جنائيا هو الانذار ، أو مراقبة البوليس ، أو الحبس في حالة العود) ، كما جرم التسول (حيث رتب له جزاء جنائيا هو الحبس والابداع في ملجأ) ورتب لتشرد الصغار جزاء يتمثل في إنذار متولي وفي الغرامة في حالة العود وفي الحكم بتسليم الصغير .

وينتقد الفقه المصري تحريم التشرد والاشتباه مستنداً في ذلك إلى الحجتين الأساسيتين الآتيتين : (١) أن تجريم التشرد في وضعه الراهن لا يبدو أن يكون تجريماً لمجرد الحالة الخطرة للتشرد ، وفي هذا خلط بين الركن المادي للجريمة والعلة من التجريم . فالركن المادي للتشرد هو الامتناع عن إيجاد وسيلة مشروعة للعيش ، بينما علة التجريم هي ما ينطوي عليه هذا الامتناع من توافر الخطورة لدى صاحبه مما يهدد بارتكاب الجريمة مستقبلا . ويخلص هذا الاتجاه الفقهي إلى أنه ينبغي قصر تجريم التشرد على الحالة التي فيها يتمثل التشرد في التعطل - والتعطل مسألة إرادية - دون البطالة ، لأن البطالة حالة لا إرادية من جانب الشخص . (٢) كما أن تجريم الاشتباه في وضعه الحالي ينطوي على مساس بالحريات الفردية ، ويفسخ المجال لاساءة ممارسة الإدارة لسلطانها ضد

أشخاص لم يسبق لهم أن أجمعوا . فإذا كان الاشتباه يؤسس على حصة خلقية .
تقوم بنفس الموصوف يستظهرها القاضى مما وقع فى الماضى من أمور تدل عليها .
ولا يؤسس بالتالى على حالة فعلية ظاهرة ، فإنه من غير المتصور أن يسأل .
الشخص عن ماضية لدرجة يعتبر معها هذا الماضى فى ذاته جريمة فى الحاضر .
هذا فضلا عما ينطوى عليه إثبات خطورة المشرّد الاجتماعية من صعوبة تؤول .
بالقاضى إلى أن يؤسس حكمه على مجرد الظن والشبهة لا على الجزم واليقين .

ولقد حاول المشروع التغلب على أهم إعتراض يوجه إلى التشرد والاشتباه .
فى وضعهما من التشريع الراهن فاشتراط فى المادة ٥٧ منه فى المشرّد والمشتبه فيه
وذوى السلوك المخرف « أن تنبئ حاله عن خطورة على أمن المجتمع أو النظام
العام والآداب » . ويرى بعض الفقهاء أن هذا الشرط يتسم بالغموض ، فضلا
عن أن مصطلح النظام العام والآداب غير محدد لدرجة يصعب على القاضى التغلب
عليها ، وينتهى به الأمر إلى التحكم ، الأمر الذى يعصف بأهم الضمانات الموضوعة
للحريات العامة ويكاد فى النهاية يقضى على مبدأ المشروعية فى التدابير الاحترازية .
ويقترح البعض الآخر على المشروع أن يعتبر التشرد جريمة يحدد لسلوكها أنموذجا
قانونيا تطبيقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، فإذا ما إقترنت هذه الجريمة
باحتمال ارتكاب المذنّب جرائم مستقبلية إعتبر هذا الاحتمال حالة من حالات
الخطورة الإجرامية .

٣ - وعلى ضوء هذه المقدمة نتقل إلى معالجة مصادر الخطورة أيا كانت على
ضوء المادة ٥٧ من المشروع ، وسنردها إلى ثلاث هى : الجريمة ، وظل الجريمة ،
والأفعال غير الاجتماعية . فالأولى مصدر الخطورة الإجرامية ، والثالثة مصدر
للخطورة الاجتماعية أما الثانية فتشغل مركزاً وسطاً بينهما وأن كانت أقرب إلى
الأولى منها إلى الثالثة على نحو ما سنوضحه بعد قليل .

٤ - يؤسس المشروع التفرقة بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الجنائية .
على التفرقة بين الخطورة الاجتماعية والخطورة الجنائية ، حيث يكشف الشخص

عن الخطورة الأولى فيسأل اجتماعياً ، بينما يسأل جنائياً إذا كشف عن الخطورة الجنائية ، فما هو التعريف بكل من الخطورتين إذن ؟ وهل توجد كل منهما إلى جانب الأخرى كحقيقة متميزة أم أن كلا منهما حقيقة واحدة ؟ .

يختلف الفقه المقارن حول تكييف الخطورة . فن الفقهاء من يعتبرها حالة نفسية ، ومنهم من يعتبرها ميزة أو يعتبرها أهلية أو يعتبرها ميلا ، وهي تعريفات ترد الخطورة إلى شخصية الشخص الخطر أو في عبارة أخرى ترجعها إلى ذاته . ومن الفقهاء من يعتبر الخطورة مجموعة من الظروف الشخصية والموضوعية . على أن الخلاف الفقهي يقل حدته بالنسبة لتحديد ماهية الخطورة ، فهي « احتمال » من جانب الشخص الخطر لأن يكون مصدراً لفاعل غير اجتماعي (بالنسبة للخطورة الاجتماعية) أو لجريمة مستقبلية (بالنسبة للخطورة الإجرامية) ، هذا الاحتمال يطلقه البعض من الفقهاء بينما يصفه البعض الآخر بأنه احتمال أكثر وضوحاً ، ويصفه غيرهما بأنه احتمال مؤقت أو دائم .

ومن وجهة أخرى يختلف الفقه المقارن بالنسبة لما إذا كانت الخطورة الجنائية تختلف عن الخطورة الاجتماعية أم أن الالتمتين حقيقة واحدة . فن الفقهاء الإيطاليين من يعتبرهما حقيقة واحدة على أساس أن خطرو وقوع جريمة ما مستقبلاً لا يعدو أن يكون خطراً اجتماعياً ، ويخلص إلى أن الخطورة الجنائية نوع من جنس هو الخطورة الاجتماعية . ومنهم من يفرق بين النوعين من الخطورة . وفي سبيل التفرقة بينهما نجد من الفقهاء من يعول على معيار زمني فيعتبر الخطورة السابقة على ارتكاب الجريمة خطورة اجتماعية ، بينما تكون الخطورة جنائية متى كانت تالية على الجريمة ، بينما يعول البعض الآخر على محل الخطورة فيعتبرها اجتماعية إذا كانت سبباً محتملاً لارتكاب الشخص أفعال غير إجتماعية ، بينما يعتبرها جنائية إذا كانت سبباً محتملاً لاحتمال ارتكابه جريمة من الجرائم . وهذا المعيار الأخير أكثرها توفيقاً في نظرنا وبه ينادى بعض الفقهاء المصريين .

وحسبنا القول أن الخطورة — أيأ كانت — هي « احتمال » ارتكاب شخص

لفعل غير إجتماعى (بالنسبة لخطورة الاجتماعية) أو مكون لجريمة
(بالنسبة لخطوره الجنائية) .

هـ - ولما كانت الخطورة - أياً كانت - إحتيالا ، والإحتيال بطبيعته
ينصرف إلى المستقبل ، فكيف يتسنى لنا فى لحظة من لحظاتها الحاضرة القول
بتوافر الخطورة فى حق شخص من الأشخاص ؟ وفى عبارة أخرى كيف نستطيع
أن نثبت فى حاضرتنا أن هناك إحتيالا - والإحتيال أمر مستقبلى غير ثابت
على وجه يقينى - بأن شخصاً ما سيرتكب فعلاً غير إجتماعى أو فعلاً مكوناً
لجريمة ؟ نحتم علينا طبيعة الخطورة أياً كانت أن ننظر إلى الماضى لتقييم الحاضر
وتتكهن بالمستقبل . وفى مجال الظواهر الاجتماعية يتمذر علينا - إن لم يستحل -
التيقن سلفاً من تحقق المسببات . لهذا لا مفر والحالة هذه من الاعتماد على
« الشواهد » ، أو « الإمارات » ، نستخلصها من الماضى لتجلى لنا المستقبل جلاء
تفاوت درجة وضوحه من حالة إلى أخرى وإن كانت لا تبلغ عادة درجة
الوضوح الكامل . فها هى شواهد الخطورة إذن ؟ وما هى درجة جلائها
لاحتيال وقوع فعل ما مستقبلاً ؟ وهل يقتصر أمرها على الجريمة وحدها أم يمتد
إلى الأفعال غير الاجتماعية كذلك ؟

(١) لا صعوبة إذا تعلق الأمر بخطورة إجرامية . فالجريمة التى يرتكبها
شخص ما تعتبر من أهم الإمارات التى تكشف عن خطورته الإجرامية . ويعمل
جانب من الفقهاء ذلك - ولاسيما فقهاء المدرسة الوضعية بمحتجين ، وتحصل
أولاهما فى أن المجرم ما كان ليحرم لولم يكن لديه إستعداد للجريمة ، وهذا
الاستعداد ليس سوى الخطورة الإجرامية . وينطص هذا الانجاء الفقهى إلى
القول بأن الجريمة إذا وقعت فإنها لا تفقد دلالتها على النطور الإجرامية إلا فى
حالات إستثنائية تتميز بأن الجريمة الواقعة فيها طفيفة من جهة وبأن خطورة
التفاعل فيها قد طرأ عليها الزوال من جهة أخرى قبل التعلق بالحكم . ولهذا أهميته
فى وقت تنفيذ العقوبة وفى العفو القضائى . وتحصل الحجة الثانية فى أن الجريمة هى
الإمارة الأكيدة الموثوق من توافرها ، إذ الإمارات الأخرى الدالة على وجود
الخطورة قد يكون من المتعذر للوقوف عليها مثل الحياة الماضية للجرم لاسيما

إذا كان أجنبياً . وقد يكون من غير اللازم البحث عنها إذا كانت الجريمة المرتكبة هيئة لا تستدعي استقصاء عن حياة فاعلها في الماضي ولا دراسة مباشرة لشخصيته . ويخلص هذا الاتجاه الفقهي إلى القول بأنه لا مناص من التسليم بأنه بينما الجريمة تحتل من بين الإمارات الكاشفة عن الخطورة الإجرامية المكان الأول ، تحتل سائر الإمارات المكان الثاني . على أننا لا نلبث أن نبين أن هناك حالات لا توجد فيها « جريمة » ولكن يوجد « ظل جريمة » ومع ذلك فإن دلالتها على توفر الخطورة الإجرامية لدى مرتكبها ليست أقل وضوحاً من الحالات التي توجد فيها « جريمة » .

وإذا استقرأنا التشريعات المقارنة وجدناها تنفل - في مقامنا هذا - ترتيب التدابير الاحترازية لفئة من الحالات تتحقق فيها الجريمة ومع ذلك يقوم مانع قانوني دون توقيع العقوبة على مرتكبها . في هذه الحالات يدخل الجاني مجال اللامشروعية الجنائية فيرتكب جريمة تكشف عن خطورته الإجرامية ، ومع هذا يفلت حتى من مجرد الخضوع لتدبير احترازي . هذه الحالات هي :-

١ - حالة ما إذا كان عدم توقيع العقوبة راجعاً إلى توفر مانع من موانع العقاب . ولا نريد تميم الحكم في هذه الحالة بحيث ينسحب على كل تطبيقاتها ، وذلك لأن هناك حالات تتطلب فيها السياسة العقابية عدم إخضاع الجاني لأي جزاء جنائي كما هو الشأن بالنسبة لإعفاء الزوجة التي تخفى زوجها الفار من وجه العدالة من العقاب . على أن هناك حالات نرى أن من الأوفق فيها إخضاع الفاعل لتدبير احترازي ملائم بعد أن تعذر إخضاعه للعقوبة . ومن هذه الحالات نذكر سرقة الفروع من أحد أصوله ، أو أحد الزوجين من الآخر .

٢ - حالة ما إذا كان عدم توقيع العقوبة منحة من المشرع كن يبلغ عن جريمة أسهم في ارتكابها ، كما هو الشأن بالنسبة للجرائم الماسة بأمن الدولة ، وجرائم الرشوة والاتفاق الجنائي .

٣ - حالة ما إذا كان عدم توقيع العقوبة راجعاً إلى صفح الجاني عليه عن الجريمة كما هو الشأن بالنسبة لصفح الجاني عليه في جريمة الزنا .

٤ - حالة ما إذا صدر عفو خاص حال دون خضوع مرتكب الجريمة للعقوبة .

في هذه الحالات الأربع يلاحظ أن « جريمة » ما قد ارتكبتها « الجاني » ، وأن عدم خضوعه العقوبة إنما يرجع لعامل لا حق على وقوع الجريمة ليس من شأنه أن يزيل عن الجاني خطورته الإجرامية : لهذا فإننا نقترح أن يتناول المشروع هذه الحالات فيخصمها لتدبير احترازي ملائم ، على أن يترك لإخضاع الجاني له جوازا لقاضي الموضوع .

(ب) على أن الصعوبة تثور إذا تعلق الوضع بأفعال لا تكون جريمة ويقب الوصف على كونها مجرد أفعال « غير إجتماعية » . مثل هذه الأفعال التي لا تعتبر « جريمة » ، ولا مجرد « ظل الجريمة » ، تثير قلق الفقه وحذره لأن معالجتها تشريعا تتطلب من المشرع أن يعول على شواهد قاطعة في الكشف عن الخطورة الإجرامية ، هذا فضلا عن أن هناك جانبا من الفقهاء يرون إستبعاد معالجتها في نطاق قانون العقوبات باعتبارها أفعالا تتم عن خطورة « إجتماعية » ، لا جنائية ، وإن كنا على الرغم من التسليم بكونها كذلك نرى أن في معالجة التشريع الجنائي لها ما يضيء عليها ضمانات تخشى أن يحد منها تشريع آخر غير التشريع الجنائي . من أهم هذه الضمانات كونها قضائية ، بمعنى أنها لا تنسب إلى شخص إلا بحكم قضائي ، إذ لا يكفي لئسبها إليه صدور قرار من جهة إدارية أو غير قضائية .

(ج) وإلى جانب حالات الخطورة الإجرامية — ودلائها على ارتكاب شخص ما الجريمة من الجرائم — وحالات الخطورة الإجتماعية ودلائها ارتكاب شخص ما فعلا غير اجتماعي ولا يكون جريمة — فإن هناك حالات تقف على الحدود التي تفصل بين هذه وتلك ، فهي حالات لا يرقى فيها الفعل المرتكب إلى مرتبة الجريمة ، ولا يهبط إلى كونه مجرد فعل خطر إجتماعيا . ونقص من ذلك أن تشير إلى حالات يوجد فيها « شبه جريمة » ، أو في عبارة أخرى أكثر دقة « ظل جريمة » ، وسنشير فيما يلي إلى هذه الحالات ثم نحدد مركزها القانوني في مواجهة حالات الخطورة الإجرامية والخطورة الإجتماعية .

٦ - الجريمة — كما هو معلوم — سلوك يصدر عن شخص مسئول جنائياً (يطابق) السلوك (النموذجي) الذي تصفه القاعدة الجنائية المجرمة في شق التكليف الخاص بها . ويجب — لقيام الجريمة — أن تتوفر مطابقة الفعل

لأن نموذج القانوني الخاص به ، وأن تتوفر مطابقة الركن المعنوي لأنموذجه القانوني ، إلى جانب مطابقة سائر الأركان أو الجوانب المقترحة للجريمة لنماذجها القانونية . ومؤدى هذا في عبارة أخرى أنه إذا تخلفت مطابقة أحد أركان الجريمة لأنموذجه القانوني فالجريمة يتخلف وجودها ومع هذا فإننا نكون بصدد (ظل جريمة) أو في عبارة ثالثة فإننا نكون في مركز وسط بين الجريمة والفعل غير الاجتماعي . وتوسط هذا المركز يرجع إلى أن الفعل المرتكب يشغل مركزاً دون الجريمة لأن أحد أركانه قد تخلف دون سائر الأركان ، كما يشغل مركزاً أعلى من الفعل غير الاجتماعي لأن بعض أركانه تطابق نماذجها الجنائية .

ويمكننا تقسيم حالات (ظل الجريمة) إلى فئتين :

(١) حالات تتحقق فيها كل من المطابقة المادية والمطابقة المعنوية ، ومع هذا يحول مانع قانوني دون إعتبار الفعل جريمة مستقبلاً . وفي هذه الحالات كانت هناك جريمة مرتكبة ، وكانت تعتبر (جريمة) في لحظة من اللحظات ، ثم تدخلت موانع قانونية لاحقة نزع عنها وصف الجريمة وإن لم تنزع عن مرتكبها ما تكشف عنه هذه الجريمة من خطورة إجرامية . وتحت هذه الفئة من الحالات ندرج الفروع الآتية : —

١ — الحالة التي فيها يرتكب الشخص جريمة ورغم هذا يصدر القضاء حكماً ببراءته منها لسبب (شكلي) إذا كان من شأن هذا السبب الشكلي تطرق المحكمة إلى الموضوع والتثبت من توفر الجريمة في حق المتهم .

٢ — الحالة التي فيها يصدر قانون جديد يجعل الفعل مباحاً بعد أن كان يعتبر جريمة في ظل القانون الملغى .

٣ — الحالة التي فيها يرتكب الشخص فعلاً مكوناً للجريمة في ظل قانون وقتي وتنتهى مدة هذا القانون قبل أن تقوم إجراءات الدعوى أو يصدر حكم بالإدانة خلالها في حق مرتكب الجريمة .

(ب) حالات تتحقق فيها المطابقة (المعنوية) وحدها دون المطابقة المادية

وذلك بالنسبة للجرائم العمدية . وتحت هذه الفئة من الحالات تدرج القروض الآتية : -

١ - الاشتراك الحائب ، سواء تمثل في إتفاق أو في تحريض أو في مساعدة لم ترتبط أحداها بالجريمة التي وقعت برباط سببي ، أى لم تؤد أحداها أصلا إلى وقوع الجريمة محل الاشتراك ، أو إذا لم تقع الجريمة محل الاشتراك أصلا . لقد رتب المشرع الإيطالي تدبيراً احترازياً التحريض الحائب (المادة ١١٥ قع إيطالي) ولدينا أن الحسنة متوفرة بالنسبة للاتفاق والمساعدة الحائبين ، فهذه جميعها صور للاشتراك في الجريمة .

٢ - الجريمة المستحيلة : وهي الجريمة التي يستحيل تحقق نتيحتها إما لسبب يرجع إلى عدم صلاحية السلوك أصلا ، وأما لسبب يرجع إلى عدم وجود المحل . المادى الذى ينصب عليه السلوك . وقد رتب المشرع الإيطالي تدبيراً احترازياً لمن يرتكب جريمة مستحيلة (م ٤٩ قع إيطالي) ، بينما أغفل مشروع قانون العقوبات المصرى ذلك .

٣ - الجريمة الظنية أو الوهمية : وفيها يقدم الفاعل على ارتكاب فعل معتقداً على غير الحقيقة أنه يكون جريمة مع أنه ليس كذلك . من أمثلة ذلك من يتقاضى مبلغاً من النقود من آخر نظير الاخلال بعمل من أعمال وظيفته ويكون - قبل تقاضيه لهذا المبلغ - قد عزل من الوظيفة دون أن يعلم بذلك . في الجريمة الظنية أو الوهمية تتحقق المطابقة المئوية بذاتها وتختلف غيرها من صور المطابقة . ولعل من الطرافة أن تشير إلى أن المشروع - شأنه في ذلك شأن التشريع الجنائى القائم حالياً - يحرم قبول الموظف العمومى الرشوة عن عمل أو إمتناع عن عمل « إعتقد (الموظف) خطأ ، أنه يدخل في إختصاصه (المادة ٢٥٢ من المشروع وتقابل المادة ١٠٣ مكرر المدة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) وهذه لا تعدو أن تكون صورة من صور الجريمة الظنية أو الوهمية رتب لها المشروع عقوبة السجن مدة لا تتجاوز خمس سنين ، ومع ذلك سكت المشروع عن سائر صور الجريمة الظنية فلم يرتب لها مجرد تدبير احترازى .

٤ - الأجني الذي يقيم بإقليم الجمهورية العربية المتحدة ويرتكب فعلا يعتبر جريمة في دولته دون أن يعتبر كذلك في نظر القانون المصري .

٥ - الحالات التي يقدم الفاعل فيها على ارتكاب فعل مباح وهو جاهل بسبب إباحته ، مثال ذلك من يقدم على قتل غريمه وهو يجهل أن هذا الأخير كان على وشك أن يقتله .

في هاتين الفئتين من الحالات لم تصدر عن الفاعل « جريمة » ، ولكن صدر عنه « ظل جريمة » ، ولدينا أن لهذه الحالات دلالتها الواضحة في الكشف عن الخطورة « الإجرامية » لدى مرتكبها ، فهي لا تقف لدى مجرد الكشف عن خطورته « الاجتماعية » ، بل تتجاوزها إلى الخطورة الإجرامية .

٦ - ومن هذا كله فإننا نخلص إلى أنه إذا كان مشروع قانون العقوبات قد أخضع بعض الأفعال « غير الاجتماعية » لتدابير إجتماعية هي في جوهرها تدابير احترازية جنائية ، فقد كان الأجدر به أن يخضع تلك التدابير من باب أولى أفعالا تتطوى على « ظل جريمة » تدنو من الأفعال المكونة للجريمة وتتجاوز الأفعال غير الاجتماعية . لهذا فإننا نقترح تعديل المادة ٥٧ من المشروع حيث تناول هذه الحالات ، أو في الأقل بعضها ، فضلا عن الحالات التي أشرنا إليها في الفقرة الخامسة من هذا التقرير وتعلق بفروض تقوم فيها الجريمة ولكن يحول مانع من موانع العقاب دون إخضاع الجاني للعقوبة .

في هذه الحالات جميعها نكون أمام شواهد قوية مستمدة من « جريمة » ما أوفى الأقل « شبه جريمة » - وقد أرتكبت - فإذا مانيقن القاضي - ونستلزم التيقن ، لا مجرد الشبهة - أن الفاعل ينطوى على خطورة إجرامية ، كان له أن يخضعه لتدابير احترازية ملائم يحدده المشرع سلفا .

لهذا نكون قد أحكمنا حلقة الدفاع عن المجتمع ضد « الجريمة » ، « وظل الجريمة » ، إذا كان هدفنا إلى جانب هذا الدفاع عنه ضد الأفعال « غير الاجتماعية » .

نحو نظام موحد للجزاءات الجنائية

د. مسعود عيسى

النظمية العربية للدفاع الاجتماعي جامعة الدول العربية

مقدمة :

لم تعرف النظم القانونية — إلى ما قبل أبحاث المدرسة الوضعية الإيطالية في النصف الثاني من القرن الماضي — غير مصطلح العقوبة تعبيراً عن الجزاءات الجنائية التي توقع على مرتكبي الجرائم .

ثم جاءت المدرسة الوضعية وقدمت لعلم الجنائي اتجاهها الجديد الذي يركز الاهتمام في الواقعة الجنائية على شخص المجرم . وأبرزت معنى الخطورة الإجرامية في شخصه واقترحت أن تتخذ التدابير التي توقع عليه صورة تدابير أمان (أو تدابير احترازية) تحدد بالنظر إلى حالته الخطورة وما يتناسب معها ، لامع الجريمة المرتكبة في حد ذاتها .

ولم ينح للفكرة الوضعية تطبيق كامل في أي بلد من سائر البلاد في العالم ، ولم ينح لتدابير الأمان كما رسمت صورتها المدرسة الوضعية — أن نجد تجسداً متكاملها في التشريعات ، ولكن أصداء الثورة الوضعية قد رجعتنا المحافل العلمية والتشريعية في اتجاهات مختلفة . وتدابير الأمان أصبحت صبغة شائعة تناولها بعض التشريعات وكل كتب الفقه القانوني .

على أن العقوبة ظلت هي النظام الأساسي في القوانين الجنائية ، والصبغة العامة التي يبرر بها عن الجزاء الجنائي ، وإن كانت في التطبيق أصبحت تستهدف تقويم شخص المحكوم عليه — الأمر الذي يدعو إلى التساؤل : هل تغير مضمون النظام الجنائي بما يتعين معه اتخاذ موقف فقهي وتشريعي جديد حيال ذلك التصادم بين فكرتي العقوبة التقليدية وتدابير الأمان ؟ وهل يكون بروز أهمية

شخص المجرم في الواقعة الإجرامية محوراً لنظام موحد الجزاءات الجنائية ؟
تدابير الأمان لدى المدرسة الوضعية :

لم تكن تدابير الأمان عند المدرسة الوضعية مخصصة لنوع معين أو لفئة محددة دون غيرها من فئات المجرمين . وإنما كانت هي تعبير تلك المدرسة عن الجزء الجنائي بوجه عام - التعبير الذي يتمشى مع ما أوضحته من جوانب الواقعة الإجرامية ومركز الفعل فيها وهو شخص المجرم وخطورته .

فاهتمام المدرسة الوضعية بالخطورة الإجرامية *Périculosité, temibilité* وجعلها أساس المعاملة الجنائية وإستبعادها المسؤولية الأخلاقية كأساس للجزاء الجنائي - ذلك كله يؤدي إلى استبعاد معنى العقوبة الذي يرتبط بفكرة المسؤولية (١) ، وإحلال صيغة جديدة محل تعبير « العقوبة » ، لتلائم معنى مواجهة حالة الخطورة الإجرامية لا الجزء على المسؤولية الأخلاقية . . ومواجهة الخطر إنما تكون بتأمين المجتمع ضده ، ومن هنا كانت عبارة تدابير الأمان (٢) *Mesures de sûreté*

أما أنواع التدابير التي اقترحتها المدرسة الوضعية فلم تخرج عن الإطارات المعروفة في وقتها : الإعدام ، النفي ، التدابير السالبة للحرية - وإن كانت قد سلطت الضوء في التدابير السالبة للحرية على مضمونها التقويضي واقترحت أن تنفذ في بعض الحالات في مستعمرات زراعية .

بل إن أفراد معاملة خاصة لبعض فئات معينة من المجرمين قد عرف قبل أن توجد فكرة المدرسة الوضعية في شأن تدابير الأمان وذلك كما في نظام

(١) وفكرة المثوبة كانت مستبعدة لدى المدرسة الوضعية التي كانت تؤمن بالحرية وتنفى حرية الاختيار .

(٢) ولم يكن هذا التعبير مع ذلك مفضلاً لدى دعاة الوضعية فاستخدم فرى في مشروع القانون الذي وضعه سنة ١٩٢١ تعبير جزاءات *Sanctions, sanzione* براجع تقرير *Givanovitch, The* في موضع توحيد العقوبات وتدابير الأمان - مقدم إلى المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات ، المجلة الدولية لقانون العقوبات ١٩٥٤ ، ص ١١١ .

الـ Rélégation الفرنسي الذي كان مخصصاً للمعتادين (١) ، كما أن نظام الـ detention Prevétire الإنجليزى الخاص بالمعتادين كذلك قد وجد منذ ١٩٠٨ دون أن تثار في شأنه فكرة إعتباره عقوبة أو تدبير أمان . ويلاحظ في هذا المقام أن النظم الأنجلوسكسونية لا تعرف هذه التفرقة .

وعلى هذا فإن الذى كان يميز تدابير الأمان لدى المدرسة الوضعية هو :
أولاً : أنها نظام عام للجزاء الجنائى لا يرتبط بأنواع بعض الجرائم أو فئات محدودة من المجرمين .

ثانياً : أن أساس توقيعها هو حالة الخطورة المتمثلة في الفاعل ، وليس الجريمة في حد ذاتها .

ثالثاً : أنها هي الجزاء الوحيد الذى يتخذ في الواقعة الإجرامية فلا محل لتوقيع عقوبة إلى جانبه ينظر فيها إلى نوعية الفعل أو مسئولية الفاعل عنه .

موقف الفكر التقليدى من تدابير الأمان ، وظهور الحلول التوقيفية : نظام الازدواج :

كانت تدابير الأمان التى نادى المدرسة الوضعية بتوقيعها على المجرمين تمثل في نظر أنصار المذاهب التقليدية ، خروجاً على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، كما عرفته تلك المذاهب . وذلك من عدة نواح :

١ - فهى لا توقع عن الجريمة التى وقعت بالذات وإنما قد توقع على من لم تكتل الجريمة أركانها بالنسبة له كمن هو فاقده الأهمية .

٢ - وهى لا توقع في مقابل الجريمة وبالقيااس إلى جسامتها وإنما توقع بالنظر إلى حالة المجرم الشخصية ، وبمقصد تحقيق الدفاع عن المجتمع سواء بقطع

(١) كورنيل، بول - تقرير إلى المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات - المجلة الدولية - لقانون العقوبات ١٩٥٤ ص ٤٩٣ .

صلته به أو علاجه أو تعليمه وتربيته ، وفي كل ذلك قد يختلف مصير أشخاص متعددين إن ارتكبوا نفس الفعل .

٣ - إن مراعاة مقتضيات العلاج أو التربية أو غيرها مما يتصل بتقويم المجرم تؤدي إلى أن تكون التدابير غير محددة المدة والعناصر من أول الأمر ، وإنما يكون مناط تحديداتها هو حاجة المحكوم عليه التي تتضح في النهاية عند التنفيذ وحسبما يظهر منه .

لذلك رفض الاتجاه التقليدي وبدعه ، تدابير الأمان ، وكل ما ارتبط بها من أسكار وأوضاع قانونية وفلسفية - كفكرة الحالة الخطرة التي هي مناط توقيفها ، وفكرة المسؤولية الاجتماعية التي تحمل على المسؤولية الأخلاقية ، وغير ذلك مما يتعلق بالإرادة وحرية الاختيار أو الجبرية .

ولاستمر الخلاف مستعراً بين الوضعية والتقليدية وأصحاب المذاهب الوسطى يحاولون التوفيق بينهما واختيار ما يصلح للتطبيق من كلا الانجماين ، حتى انتهى الأمر إلى هدنة عليية عقدت بينهما في المؤتمر الدولي الأول لقانون العقوبات الذي عقد في بروكسل سنة ١٩٢٦ .

فقد أصدر هذا المؤتمر قراراً وافق عليه فرى أحد الاقطاب الثلاثة الوضعية . وينص على أن المؤتمر ، وهو يترك للنقاشات النظرية مسألة الاختلاف الجوهرى أو الشكلى بين العقوبات وتدابير الأمان ، يقرر أن العقوبة كجزاء وحيد للجريمة لا تكفى القيام بالاحتياجات العملية للدفاع الاجتماعى سواء فى مواجهة المجرمين الذين تزيد خطورتهم بسبب شذوذهم العقلى أو ميلهم أو تعودهم على الإجرام ، أو فى مواجهة الأحداث الذين تفاوتت درجة تقبلهم للتربية . ويبدى المؤتمر أملاً فى أن تتضمن مجموعة قانون العقوبات تدابير الأمان تعين طبقاً لشخصية المجرم ومدى قدرته على التكيف مع الحياة الاجتماعية ، وأن تكون العقوبات وتدابير الأمان سبباً تحت تصرف القاضى الذى يمنح سلطة توقيع أى منهما أو كليهما تبعاً لظروف الحال وشخصية المتهم . (مجموعة أعمال المؤتمر ، ص ٦٢٣) .

وركن الفقه القانوني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية إلى هذه الهدنة . وكان يفسر على أساس هذا الاتجاه ما تستحدثه التشريعات أو تنشئه من نظم يراعى فيها اعتبارات متعلقة بشخصية المجرم أو نوع انحرافه ، كنظم العائدين والشواذ ، وصدر في بلجيكا في هذه الفترة قانون سنة ١٩٣٠ ينظم أحكام هاتين الفئتين وسمى نفسه قانون « الدفاع الاجتماعي » .

على أنه إذا كان هذا القرار قد سمح بتمايش سلبى على نطاق واسع بين العقوبة وتدابير الأمان ، فإن هذا التمايش لم يظهر في التطبيق بالصورة المتعادلة التي بها القرار . وظلت كفة العقوبة راجحة وظلت هي القاعدة الأصلية في كل التشريعات ، وإن سمح فيها بتوقيع تدابير أمان في بعض الحالات على أساس موضوعى لا شخصى . ولم تكن التعديلات التشريعية تسمح بأن يطبق القاضي تدبير أمان حينما يريد ، كما كان يوحى به قرار سنة ١٩٢٦ .

بل حاولت الاتجاهات التقليدية أن تحاصر الفكرة الشخصية في مؤتمر روما ١٩٥٣ ، فتأدى بالتقسيم بدلا من التمايش وتحت عنوان « توحيد العقوبات وتدابير الأمان » . حدد الأستاذ جرسيني المقرر العام للمؤتمر في هذا الموضوع المشكلة في معنى ضيق : هو عدم الجمع في التطبيق بين العقوبة وتدبير الأمان . وأبعد البحث عن نطاق محاولة إيجاد نظام موحد للجزاءات الجنائية ، رغم وجود أصوات قوية في المؤتمر تنادى بهذا الاتجاه (١) .

وقد انتهى المؤتمر إلى قرار يوصى بعدم إجازة توقيع عقوبة وتدبير أمان في وقت واحد ، وأن يحدد تدابير مناسبة لطوائف المجرمين الذين يرى أن العقوبة التي تتميز بالإيلام لا تكون كافية أو مناسبة لهم . وخص القرار بالذكر طائفتي الأحداث (تحت سن ١٦) وأشباه المجانين Semi - aliéné (٢) .

(١) تراجع التقارير المقدمة إلى المؤتمر من كل من Cornil, strahl, kunter وغيرهم Revue internationale di droit pénal, 1953 No . 3, P. 757 .
(٢) تراجع نص القرار في التقرير المنشور من أعمال المؤتمر بالمجلة الدولية لقانون العقوبات ١٩٥٤ ص ٢٣٩ وما بعدها .

عدم منطقية نظام الازدواج :

كان نظام الازدواج حلا عمليا ليس له أساس نظرى كما يكشف عن ذلك قرار مؤتمر بروكسل سنة ١٩٣٦ السابق ذكره ، الذى تضمن ما يفيد أنه يتجاوز الخلاف النظرى إلى حل عملى يواجه قصور نظام العقوبة عن الوفاء باحتياجات الدفاع الاجتماعى .

لذلك كان هذا النظام يخالف منطق المذهب التقليدى ، كما يخالف أسس المذهب الرضى ، ولا ينتج فيما بينهما منهجا له وحدته المنطقية .

١ - « فهو يتحمل بكل إعراضات المدرسة التقليدية على تدابير الأمان من حيث غاقتها لمبدأ الشرعية ، ومع ذلك فإن التدابير تطبق فى ظله جنبا إلى جنب مع العقوبات التى تستند إلى المذهب التقليدى فى العقوبة » .

٢ - « وهو يتضمن - فى أخذه بنظام التدابير - مخالفة لنتائج الفكرة التقليدية فى شأن المسؤولية الجنائية ذلك أن التدابير يمكن تطبيقها على من لا توافر لديه عناصر المسؤولية للمجنون . وقد كان هذا هو المجال الأول الذى قبلت فيه تلاقى ما تودى إليه نظرية المسؤولية التقليدية من إفلات المجنون من نطاق الإجراءات الجنائية . ثم كان أن أضيف إلى نطاق تطبيقها بوجه خاص فى مؤتمر روما سنة ١٩٥٣ الحالتان الأساسيتان لنقص المسؤولية وهما صغر السن ، والشذوذ أو الإختلال العقلى . ولم يكن أساس إخضاع هاتين الفئتين لنظام التدابير وإخراجها من نطاق العقوبة - طبقا لتوجيه المؤتمر - لم يكن أساس ذلك سوى أنه يضمن بشكل أفضل حسن تقييدهم - دون ربط ذلك بنتائج نظرية المسؤولية التقليدية .

ومع ذلك فقد بقيت فكرة المسؤولية أساساً ذلك الشق الذى تمسوى فيه أحكام العقوبة التقليدية . ولم يسلم التطبيق القانونى من الخلط فى كثير من الأحوال بين قواعد المسؤولية كأساس للعقاب الموضوعى ، وبين أعمال بعض التدابير المقررة لحالات خطيرة (كما هو الشأن فى تنظيم قانون التشرد والاشتباه) .

٤ - وفوق كل ذلك فقد كانت تدابير الأمان التى تضمنتها التشريعات فى

النظام المزيج شيئا آخرأ غير ما كانت تعنيه المدرسة الوضعية التي كانت تنظر إليها كنظام شامل يحل محل العقوبة ، على أساس من النظرة الشخصية إلى الواقعة الإجرامية ، والتركيز على مواجهة عنصر الخطورة في شخص المجرم .

أزمة القانون الجنائي التقليدي :

إن تحيط منطق الاتجاه التوفيق كان يكمن وراء ما أطلق عليه في الثلاثينيات اسم « أزمة القانون الجنائي » .

فالتقدم الذي أحرزته علوم الإنسان ابتداء من أبحاث المدرسة الوضعية ، والذي تم بوجه خاص في علم الجريمة وعلم الاجتماع الجنائي وعلم النفس والطب النفسي وعلم النفس الجنائي - وما كشفت أبحاث هذه العلوم من طبيعة السلوك الإجرامي كل ذلك أوضح أنه يتصل بعوامل متشعبة تتعلق بالتكوين الجنائي والعصبى للفرد المنحرف كما ترتبط بالبيئة التي نشأ فيها سواء على نطاق الأسرة أو الحى أو المدينة . وأخيراً فإن سلوكه ينبع عن محصل تلك العوامل جميعا وما ينتج عنها من تكوين نفسى واتجاهات نفسية خاصة ، تؤدي - تحت مستوى معين من ضغط الظروف الخارجية - إلى ارتكاب الجريمة .

وكما يتصل السلوك الإجرامي بهذه العوامل جميعا فإن معالجته إنما تكون بمواجهة هذه العوامل ومحاولة إزالة الأثر السى لها - أى بمحاولة تقسيم المجرم ..

فإدخال العامل الشخصى في تحديد نوع أو مضمون الجزاء الذى يوقع على مرتكب الجريمة أصبح يبدو ضروريا في ضوء نتائج العلوم الحديثة . غير أنه يبدو متناقضا مع نظام قانونى موضوعى يهتم بالجريمة ذاتها ويجعل شرط العقاب عليها تحقق المسؤولية عنها في صورة إكمال الإرادة الحرة لدى الفاعل ، وذلك بصرف النظر عن العوامل التي أدت إليها وتحقيقا للسواة أمام القانون !!

وفي هذا الصدد يقول مارك آنسل رئيس الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى :

إن المشكلة الأساسية للقانون الجنائي هي ، البحث عن حل لوضع شخصية المجرم في الاعتبار في إطار نظام جزائي موضوعي ، . (١)

الدفاع الاجتماعي والنظام الموحد للجزاءات الجنائية :

لقد نشأت أزمة القانون الجنائي التقليدي نتيجة لتضخم أهمية العامل الشخصي كمفتاح للواقعة الإجرامية .

وكان يبدو لجراماتيكاً مؤسس الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي أنه لا حل لهذه الأزمة إلا بالخروج من نطاق موضوعية القانون الجنائي التي تلقى ثقله على الفعل الإجرامي ، والإنتلاق إلى آفاق جديدة ، القانون الجنائي الشخصي ، الذي يركز الاهتمام في الواقعة الجنائية على ، الانحراف ، في شخص الفاعل (Antisocialité) وينظر إلى الفعل الذي صدر منه على أنه من ، دلائل الانحراف (indices de l'antisocialité) ويوقع عليه ما يناسب انحرافه من (تدابير الدفاع الاجتماعي (Mesures de defense sociale) (٢) .

ومع اتساع حركة الدفاع الاجتماعي بإعتبارها تمثل الاتجاه الإنساني الحديث في مواجهة ظاهرة الجريمة إنتشر استعمال تعبير (تدابير الدفاع الاجتماعي) للدلالة على النظام الموحد للجزاءات الجنائية ، الذي ينظر فيه إلى شخصية المجرم ويوقع عليه ما يناسبه من جزاء في كل الأحوال بفرض الوصول إلى تقويمه باعتبار أن هذا التقويم هو وسيلة الدفاع الاجتماعي ضد ظاهرة الجريمة . .

وقد تضمن برنامج الحد الأدنى للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي الذي نشر في سنة ١٩٥٥ نصاً على أن (التدابير التي توقع على المجرمين يجب أن تختار على أساس أنها أنسب في كل حالة على حدها لإصلاح المحكوم عليه وتأهيله ، فإذا كانت بعض هذه التدابير تسمى عقوبات كالنرامة والتدابير الماسة بالحرية ، فإنها

(1) Ancel, M., et Marxy, les codes Penaux Européans P.

(2) Philippo Cramatica ; principes de Defense sociale 1964 " P. 55 et suivant .

كذلك تعتبر من (تدابير الدفاع الاجتماعى) (١) ...

وقد كان النظام الموحد لتدابير الجنائية قد ورد فى مشروع قانون العقوبات الإيطالى الذى وضعه فرى فى سنة ١٩٣١ وسمى هذا التدبير الموحد بإيم (جزاءات sanzione , sancions) كما أخذ قانون العقوبات السوفيتى سنة ١٩٢٧ بنظام موحد لتدابير (الدفاع الاجتماعى) كذلك أخذ بالنظام الموحد تشريعات المكسيك وأرجواى سنة ١٩٣٣ وكوبا والأرجنتين سنة ١٩٤٦ (٢) ، والبرازيل سنة ١٩٤٠ وفيراكروز سنة ١٩٤٤ ، وقانون العقوبات السويدى سنة ١٩٦٥ .

ومن المنطق عليه فى الأخذ بالنظام الموحد أن يكون أساس اختبار تدبير أو جزاء معين هو ملائمة لشخصية المحكوم عليه وزجيج أنه يؤدى إلى تقويمه ، وتجريده ، من حالة الخطورة الاجتماعية . وبذلك لا تكون الجريمة إلا مناسبة للكشف عن تلك الخطورة وتقرير العلاج اللازم لها . ولا مانع من أن تقرر دلائل عامة للخطورة تتخذ بمناسبتها لإجراءات الدفاع الاجتماعى وتوقع فى حالة ثبوتها التدابير الملائمة دون وقوع جريمة معينة (كما فى حالات التشرذ والاشتباه) ...

وفى ضوء هذا التحديد تفتنى الحكمة من التفرقة التقليدية فى الفقه التوفيقى بين ثلاثة أنواع من التدابير وهى :

- ١ - التدابير السابقة على الجريمة ، وهى التى توقع لمجرد حالة الخطورة قبل ارتكاب أية جريمة - وينكر مشروعيتها كثير منهم « آئسل » .
- ٢ - العقوبات وهى التى توقع على أساس المسؤولية عن جريمة معينة . .
- ٣ - تدابير الأمان (الاحترازية) وهى التى توقع على المتهمين لفئات تمثل

(1) Bulletin de la société Intern. de Defense sociale No. 1P.3

(2) Méthodes Modernes de traitement Penitentiare , P.

(3) Ancel, La Defense Social Nouvelle , P. 268

فيها الخطورة خاصة - عند ارتكابهم أى جريمة ، كالشواذ والمعتادين أو صغار السن . . .

فالأساس فى تطبيق التدابير الموحدة للدفاع الاجتماعى هو دائماً وجود الانحراف الذى يمثل الخطورة الاجتماعية ، وحسب نوع واتجاه ودرجة الانحراف يكون اختيار التدبير ، وذلك لدى ثبوت دلائل مادية لهذا الانحراف سواء كانت دلائل عامة أو جريمة معينة أو جريمة من معتاد أو ناقص مسئولية ، أو حتى فعلاً هو جريمة يقع من مجنون . .

ولا يزيد أثر قيام عناصر المسئولية (التقليدية) عن أنه يحدد نوع التدابير التى تتخذ أما نقص تلك العناصر فهو يستتبع توقيع تدابير أخرى ، ولا تختلف التدابير فى هذه الحالة عن الحالة الأولى لمجرد اختلاف التكيف القانونى للوقف الجنائى وإنما لاختلاف طبيعة المعاملة التى تقتضها الحالة الشخصية للفاعل . فالتدبير يوقع على الفاعل بالنظر إلى حالته الشخصية (التى منها عناصر المسئولية التقليدية) ولا يرتبط توقيع ارتباط شرطياً بتوافر عناصر المسئولية . . .

ولا نقف على قدميها فى هذا المجال الاعتراضات التى تثار فى هذا الصدد من ناحية مبدأ الشرعية ، ومن ناحية الاشتاق على هيئة القانون وسلطة الدولة . .
فن ناحية الشرعية لا تطبق أى من هذه التدابير إلا بتحقيق دلائل الانحراف كما سبق البيان كما أنه ليس للقاضى أن يوقع تدبيراً لم ينص عليه فى القانون ويعتبر أن هذان هما عنصران للشرعية فى العصر الحديث . .

أما من ناحية سلطة الدولة والقانون والخوف من أن يكون ربط التدابير بالحالة الشخصية مظهراً لتحلل تلك السلطة ، وانقلاب معنى الجزاء إلى استشفاء ، فالرد عليه أن كل ما يتخذ من تدابير الدفاع الاجتماعى إنما يتخذ قهراً ، وهذا هو مظهر السلطة والتدابير التى توقع تمثل قيوداً على حقوق الفرد وحرية وليست نزهة اختيارية .

هذه هي الأسس العامة في الاتجاه نحو النظام الموحد للجزاءات الجنائية -
أما الاعتبارات التي تؤثر على تطبيقه فتعرض لها بعد بيان منهج مشروع قانون
المقوبات الجديد في شأن العقوبات والتدابير الجنائية . .

مسلك مشروع قانون العقوبات الجديد :

يلاحظ على هذا المسلك أن :

١ - خصص الباب الرابع من المشروع « العقوبات والتدابير » .

وفي ذلك إشارة واضحة إلى التقسيم التوفيقى إلى : عقوبات وتدابير أمان
(احترازية) .

٢ - غير أن هذا الباب قد قسم إلى أربعة فصول خصصت على التوالى :
للعقوبات الأصلية والعقوبات الفرعية ، والتدابير الجنائية ، وتدابير الدفاع
الاجتماعى . . .

٣ - اشتمل الفصل الخاص بالعقوبات الفرعية على بعض ما يعتبر عقوبات
تشكيلية (كالمصادرة والحرمان من الحقوق والمزايا في حالة المادة ٧١) أما
البعض الأخرى فهو عقوبات تبعية (الحالات الأخرى للحرمان من المزايا
وحالات العزل) . .

٤ - تشتمل كذلك التدابير الجنائية على بعض ما يقضى به بالإضافة إلى عقوبة
ويشترك في هذه الصفة مع العقوبات التشكيلية ، وأمثلة ذلك : حظر ارتياد
المخالفات ، ومنع الإقامة ، والمراقبة (هذان التدييران يطبقان بصفة تبعية كذلك
في المادتين ٨٢ / ١ ، ٨٥ / ١) ، الأبعاد - م ٩١ / ١ ، إسقاط الولاية أو
الوصاية ، الحظر من ممارسة عمل ، سحب ترخيص القيادة ، المصادرة .

كما تشتمل التدابير الجنائية على ما يطبق بدلا من العقوبات الأصلية كالاختبار
للقضاى ، والإلزام بعمل ، والأبعاد في حالة المادة ٩١ / ٢ ، والحظر من ممارسة
عمل في حالة المادة ٩٥ / ٤ . .

أما اغلاق المحل فلم تبين في المادة الخاصة به (م ٩٨) كيفية تطبيقه . .

٥ - أما تدابير الدفاع الاجتماعي فانه بمراعاة ما جاء في الباب الثالث من المشروع وهو الخاص بالدفاع الاجتماعي ، يمكن القول بأن هذه التدابير تطبق في نوعين من الحالات . حالات الخطورة البادية بمناسبة جريمة معينة ، كما في حالات الفساذ والمعتادين ، وتعتبر تدابير الدفاع الاجتماعي في هذه الحالة بمثابة لتدابير الأمان في المذهب التوفيقي وخاصة اتجاه الاتحاد الدولي لقانون العقوبات . والحالات الأخرى حالات خطورة مجردة عن ارتكاب جريمة (حالات النشرد والاشتباه والجنون ، التي سميت بحالات الخطورة الاجتماعية) وتعتبر تدابير الدفاع الاجتماعي في هذه الحالة من قبيل التدابير السابقة على الجريمة - في عرف ذلك المذهب . .

٦ - ربط المشروع تطبيق التدابير الجنائية بالجريمة سواء في النص العام الذي صدر به الفصل الخاص بها (م ٧٦) أو في النصوص المتعلقة ببعض التدابير المعنية ، هذا مع ما ورد بالمذكرة الإيضاحية من أن هذه التدابير تضع المجرم في اعتبارها في المحل الأول . . بل أن تدابير الدفاع الاجتماعي ذاتها لم تخل من ارتباط بالجريمة حيث وضع حد أقصى للإبداع بماوى علاجي أو مؤسسية عمل يختلف بين ما إذا كانت الجريمة المحكوم بصدها جنائية أو جنحة (م ١٠٦) (١٠٨) . . .

تقدير مسلك مشروع قانون العقوبات .

لا يمكن القول بأن المشروع قد اقتبس نظام الازدواج على علاته - هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى - استعمل المشروع عبارة وتدابير الدفاع الاجتماعي ، ولكنه خص بها مجموعة محدودة من الجزاءات الجنائية ، إلى جانب ثلاثة أنواع أخرى من العقوبات والتدابير .

وإذا كان مصطلح « تدابير الدفاع الاجتماعي » قد اتخذ علما على النظام الموحد للجزاءات ، ومن ثم يكون هذا الاصطلاح قد استعمل في المشروع في غير مدلوله

الحديث (١) ، ألا أن ذلك لا يخل بما في المشروع من اتجاهات تقديمية ينبغي تلمسها وإبراز المحور الذي يجب أن تلتم حوله أملا في مزيد من التناسق في منهج التشريع المرتقب . .

وأنا لنجد هذا المحور فيما سمي في المشروع باسم « التدابير الجنائية » ، التي خصص لها الفصل الثالث من الباب الخاص بالعقوبات والتدابير . فقد جمع هذا الفصل - مع ما يثور بشأنه من ملحوظات - مجموعة من التدابير تختلف في نواحي شتى ولكنها وضعت جميعا تحت يد القاضي ليقع ما يراه منها - في حدود العناصر المحددة لها - مناسبة لظروف الجريمة المعروضة أمامه ودون أن يكون منصوبا على أى منها لهذه الجريمة بوجه خاص .

وهذا المسلك يكون - في مجموعة - صورة التدابير التي تدخل في نظام موحد للعقوبات يحددها المشرع ويضعها - كجبرعة تحت - تصرف القاضي ليختار منها ما يناسب كل حالة على حدتها دون التقيد بالنص على شيء منها بوجه خاص لكل جريمة سلفا . على أنه يبقى بعد ذلك النظر في أسلوب وشروط تطبيقها وعلاقتها بالأنواع الأخرى المنصوص عليها في المشروع حتى يكتمل له إطار منطقي تقدي .

وفي هذا السبيل يلاحظ :

أولا : أن التركيز على الجانب الشخصي في نظام موحد للجزاءات الجنائية ليس معناه بالضرورة الاكتفاء بالنص على هذه المجموعة الموحدة في جانب قانون العقوبات ، ثم يكتفى من ناحية أخرى بالنص على مجرد تعداد الجرائم باعتبارها

(١) حيث يقصد به النظام الموحد للجزاءات الذي يستهدف علاج الانحراف بعيداً عن فكره الجزاء المرتبط بالمسئولية الاخلاقية ، وذلك - على الاقل - في حدود ما نص عليه برنامج الحد الأدنى للجمعية الدولية للدفاع الإجتماعي . .

جميعاً - كمجرد دلائل على الانحراف - على مستوى واحد من الاهمية ، وإنما يكون من الضروري ، دائماً مراعاة بعض الاعتبارات الموضوعية .

فالواقع أنه تبدو الحاجة العملية دائماً إلى وضع معيار مبدئي لاهمية الجريمة تمهيداً لاتخاذ التدبير الملائم . ففي المشروع الذى وضعه فيليبو جراماتيكا مؤسس الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى - ليحل محل قانون العقوبات الكونى (١) ، قسمت « دلائل الانحراف » (أى الجرائم) إلى خمس درجات يرجع إليها فى تطبيق تدابير الدفاع الاجتماعى المنصوص عليها فى ذلك المشروع ، ويرجع فى تحديد الدرجة الخاصة التى تنتمى إليها كل جريمة إلى تقدير أهميتها من الناحية السياسية والاجتماعية .

وفى قانون العقوبات السويدى الذى وضع موضع التنفيذ اعتباراً من أول يناير ١٩٦٥ - وضعت جميع التدابير الجائزة التطبيق فى قسم واحد من القانون تحت عنوان « الجزاءات » ، (٢) أو ما يمكن ترجمته بوجه أدق بلفظ « عواقب Paföljd » ، غير أنه نص فى صدد كل جريمة على حدتها بالعقوبة المقررة لها أصلاً من بين عقوبتى الحبس والغرامة ، وأطلق عليهما فى القانون فعلاً لفظ عقوبة لدى تخصيصها بالذكر ، ورؤى الإبقاء على هذا التمييز التقليدى إذ لقي اقتراح الغائه معارضة شديدة . وذلك مع مراعاة أن هاتين العقوبتين وباقى التدابير الموضوعة تحت تصرف القاضى لها جميعاً اعتبار واحد وللقاضى دائماً أن يبدل العقوبة المنصوص عليها فى صدد الجريمة بوجه خاص - إلى أى تدبير آخر تتوافر مبررات تطبيقه (٣) ، وعلى ذلك يكون للنص على العقوبة المقررة أصلاً الشكل جريمة على حدتها ، غرض أساسى هو بيان أهمية تلك الجريمة من وجهة نظر المجتمع ، أما الجزاء الذى يوقع فعلاً ، فهو ما يختاره القاضى من مجموعة التدابير التى نص عليها القانون ، وعلى قدم المساواة بينها .

(١) فيليبو جراماتيكا - مبادئ الدفاع الاجتماعى ص ١٢٤ وما بعدها .

(2) Thorsten Sellin, The Protective Code a Swedish Proposal Stockholm, 1957 .

(3) The Penal Code of Sweden . Introduction by Ivar Strahl- Ministry of Justice, Stockholm 1965 .

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن أفراد المشروع المصرى لفصل خاص بالعقوبات الأصلية يمكن أن يؤدي هذا الدور الاساسى - دون أن يخل ذلك بالدور الذى تقوم به التدابير الجنائية بالنسبة إلى العقوبات الأصلية - ففى كما هو واضح من النصوص الخاصة بها يمكن الحكم بها (بعضها على الأقل) بدلا من العقوبات المنصوص عليها أصلا للجريمة كالاختيار القضاى والالزام بعمل ، والابعاد ، والحظر من ممارسة عمل . وتقدم بذلك نظاماً بديلاً للعقوبات الأصلية) . . .

ثانياً : لما كانت التدابير المسماة فى المشروع بتدابير الدفاع الاجتماعى تشترك مع التدابير الجنائية فى تلك الخاصة - أنه يمكن الحكم بها بدلا من العقوبات الأصلية - فإن فصلهما كقسمين مختلفين إنما يمثل مجرد اتباع التقاليد التشريعية المتأثرة باتجاه المدارس التوفيقية التى كانت تقصر معنى الدفاع الاجتماعى على فئات محددة كالنواذ والمثادين .

كذلك فانه - كما سبق أن لاحظنا - قد أبنى المشروع على صلة وثيقة بين التدابير الجنائية والجريمة المرتكبة فى حد ذاتها ، بل لم تسلم من هذه الصلة الأحكام الخاصة بتدابير الدفاع الاجتماعى فيه - الأمر الذى يجب أن يتلافى بتقنية هاتين المجموعتين من التدابير من الجوانب التقليدية لتلك الرابطة ، وإبراز الاتجاه إلى جعل حالة مرتكب الجريمة وحاجته هى محل الاعتبار الأول فى اختيار التدبير الملائم وبمسن النص على ذلك فى نص خاص فى مستهل تلك التدابير جميعا - مع ادماجها فى مجموعة واحدة . .

ثالثا : إذا ما لاحظنا بعد ذلك أن بعض النصوص الخاصة بالتدابير الجنائية تجعل تطبيقها تبعاً للحكم بالعقوبة الأصلية (المنع من الإقامة م ١/٨٢ ، المراقبة م ١/٨٥) فإنها تنفى عنها بذلك أية تفرقة - حتى بالمعايير التقليدية والتوفيقية - بينها وبين العقوبات . . ولما كانت « العقوبات الفرعية » تشمل ما هو تبعى وما هو تكميلى وكل ما يميزها عن العقوبات الأصلية أنها تطبق على أساس النصوص الواردة فى القسم العام دون حاجة لنص عليها فى صدد كل جريمة على حدة . ففى تساوى فى ذلك مع التدابير الجنائية وما سعى بتدابير

الدفاع الاجتماعي . ولا يبقى مانع من ضم المقوبات الفرعية مع التنايير الجمائية في مجموعة واحدة .

لذلك كله تبدو التفرقة بين أنواع ثلاثة من المقوبات والتنايير (فيما عدا المقوبات الأصلية) . . . وليس لها ما يبررها من الأسس التقليدية أو الاتجاهات الحديثة في الدفاع الاجتماعي . ويكون الأولى جمعها في مجموعة واحدة تكون تحت يد القاضى ليضيف منها إلى العقوبة الأصلية أو يبدل بها ما يشاء في حدود الأحكام الخاصة بكل منها ، وطبقا لما تمليه حالة المتهم ، وليطبق منها بحكم القانون ما يرى ملائمة مع أنواع بكاملها من الجرائم . .

وفي ظل بقاء المقوبات الأصلية متميزة باعتبارها الجزء الأصلي المقرر لكل جريمة ورمز السلطة القهرية للمجتمع في مواجهتها ، والمظهر الأساسي لمبدأ الشرعية - يمكن في ضوء ما تقدم أن يكون في مجموعة واحدة (للتنايير) تضم الأنواع الثلاثة الأخرى في المشروع وتوضع تحت تصرف القاضى - وسيلة تقديمية لتحقيق الدفاع الاجتماعي في صورة عملة فعالة . . .

تقرير في شأن العقوبات والتدابير الاحترازية

موضوع الندوة المقرر إنعقادها يوم ١١ مايو سنة ١٩٦٧

الأستاذ محمود الرهسري

التفتيش القضائي بالنيابة العامة

أقول في غير تردد أن العقوبات والتدابير الاحترازية — موضوع هذه الندوة تثير مشكلة من أهم مشاكل العلاقات بين الفرد والدولة . وبصعب القول بأن الفرد وحده مصدر هذه الإثارة وأن كان هو الذي أوجد نفسه بسلوكه الإجرامى فى علاقة مع الدولة خلقت هذه المشكلة بما تنطوى عليها فكرة الحق فى تقرير العقوبات والتدابير الاحترازية وهو أعلى مظهر لسلطان الدولة على الفرد .

ولا شك أن البحث عن علاج ناجح لهذه المشكلة إنما هو فى حقيقة الامر سعى إلى تحسين العلاقات بين الفرد والدولة أو محاولة لايجاد موازنة أفضل فيما بين هذه العلاقات .

ولما كان لكل مشكلة جوانبها فان جوانب مشكلة العقوبات والتدابير الاحترازية أربعة : قانونية وعلوية وإجرائية وتنفيذية ، وهذا يعنى أن حل هذه المشكلة لا يتأتى إلا عن طريق جوانبها الأربعة ، فلا يجوز الاكتفاء بمعالجة الجانِب القانونى أو العلمى أو الإجرائى أو التنفيذى أو معالجة جانبين أو ثلاثة من هذه الجوانب .

والواقع أنه من اليسور معالجة الجوانب الثلاثة الأولى بتدخل تشريعى مبنى على أساس علمى وعلمى سليم يستهدف حماية القيم والمصالح التابعة من القوة الذاتية لمجتمعنا الإنسانى . ويبقى الجانب التنفيذى للمشكلة ، وهو بطبيعته يقتضى علاجاً مستمراً يجب أن يستوحى من فكرة العدالة الاجتماعية التى تنادى بضرورة الاشراف المنتظم على تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية .

ويضيق في الوقت عن بيان الجوانب الأربعة العقوبات والتدابير الاحترازية على وجه التفصيل ، فقد تمددت فيها المذاهب وتشعبت فيها الآراء ، ولا زالت سهام النقد مصوبة إلى هذه الآراء وتلك المذاهب ، فأثرت أن أترك هذا الموضوع للمناقشات الشفهية في الندوة وهو أجدى .

ومع ذلك فإني أرى أن علاج هذه الجوانب وعلى الأخص الجانب التنفيذي لن يكون إلا بمراجعة الأسس الآتية :

أولاً : يجب أن تكون وظيفة قانون العقوبات إقامة عدالة إجتماعية بين أفراد الجماعة أو بينهم وبين الدولة مع الحفاظ على الطابع الإصلاحى للعقوبات والتدابير الاحترازية ويجب أن نفهم أن توقيع العقوبة أو التدبير الاحترازي وسيلة للدولة وليست غاية لها .

ثانياً : التوسع في إقرار نظام التدابير الاحترازية ويجب أن نؤمن بأن هذه التدابير هي أنسب الإجراءات التي يجب إتخاذها قبل كل فرد على خطورة إجرامية تستلزم التعلق ضده بمثل هذا التدبير ، ومن أجل ذلك فإني أقترح إعادة النظر في صياغة المادة ٧٦ من مشروع قانون العقوبات الجديد والتي تنص على أنه « لا يجوز أن يوقع أحد التدابير المنصوص عليها في هذا الفصل على شخص دون أن يكون قد ثبت لإرتكابه جريمة » بأن ينص على إشتراط أن يكون المسام في هذه الجريمة على خطورة إجرامية تهدد أمن الجماعة أو سلامتها . وأحيل في تحديد معنى الخطورة الإجرامية على البحث القيم الذى قدمه الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم زيد رئيس وحدة العقوبة والتدابير الاحترازية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وإذا كنت أقترح التوسع في إقرار نظام التدابير الاحترازية فإني أقترح في الوقت نفسه أن يكون الحكم به إختياريا للقاضى ، وهذه نتيجة منطقية لربط فكرة التدبير الاحترازي بالخطورة الإجرامية ، وكثيراً ما تقع الجريمة من شخص ليس على خطورة إجرامية تهدد أمن الجماعة أو سلامتها .

ثالثاً : وجوب العناية بتقنين المحكوم عليهم على أساس على ثابت .

رابعاً : الاهتمام بالخدمات الطبية والاجتماعية داخل المؤسسات العقابية . وإمداد هذه المؤسسات باخصائين يؤدون هذه الخدمات بأمانة . وأنى أطالب بإيفاد بعض الاخصائين إلى إنجلترا لزيارة مؤسساتها العقابية الهامة مثل سجن وورم وود وإسكربز Worm wood Scrubs القريب من لندن وسجن ونشستر winshister السكائن بمدينة وينشستر فقد بلغت فيهما العناية بالخدمات الطبية والاجتماعية حداً يرتاح له الضمير الإنسانى ولقد ضمنت ذلك تقريرى المقدم منى باللغة الفرنسية إلى لجنة حقوق الإنسان ببيتة الأمم المتحدة .

خامساً : يجب أن نقدم - فى غير تردد - على تجربة نظام معاملة المحكوم عليهم على أساس تدرجى يمكن معه تخفيف قيود العقوبة على المحكوم عليه . تدرجياً . ولقد أثبتت زيارتى للمؤسسات العقابية فى فرنسا التى تطبق نظام التدرج فى المعاملة نجاح هذا النظام .

سادساً : إعداد نزلاء المؤسسات العقابية للاندماج فى الحياة الاجتماعية . عند مغادرتهم لهذه المؤسسات والسبل إلى ذلك أمدادهم بالتقانات التربوية وتفهم مشاكلهم التى اعترضتهم قبل دخول المؤسسات العقابية وما يحتمل أن تعترضهم من مشاكل فى المستقبل بعد تنفيذ مدة العقوبة المحكوم بها وبذل الجهد فى محاولة حل هذه المشاكل بأيسر الحلول .

سابعاً : العناية بنظام العمل فى المؤسسات العقابية مع إقامة وزن للمسلكات الطبيعية لكل نزير من النزلاء ، والعمل على تشجيع هؤلاء النزلاء على الاقدام على العمل وافتقانه بكافة وسائل التشجيع المشروعة .

ثامناً : أرى عدم الاخذ بالاختبار القضائى باعتبارها نظاماً قائماً بذاته وإضافته إلى نظام وقف التنفيذ بحيث يكون بمثابة تطوير لهذا النظام بما يحقق الفائدة المرجوة منه .

تاسعاً : أفرح في النهاية إخضاع المؤسسات العقابية لوزارة العدل فهي أقدر من غيرها على تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية بواسطة أجهزة فنية تتبعها .
ولعل إهتمام مشروع قانون العقوبات الجديد في أكثر من موضع بضرورة إشراف القاضى على نواح متعددة من نواحى التنفيذ ما يبعث على الاعتقاد .
يجدوى مناقشة هذا الاقتراح في التدوة .

التدابير الاحترازية ما بين الشريعة الإسلامية والقانون

المقارن ومشروع قانون العقوبات

الأستاذ محمد إبراهيم الرسوفى

رئيس النيابة العامة بالنقض الجنائى

أولاً : نظرية الدفاع الاجتماعى والتدابير الاحترازية :

لم تكن المدرسة التقليدية تعرف من وسائل الكفاح ضد الجريمة غير العقوبة أخذاً منها بالأسس التقليدية للمسئولية الجنائية التى تلتخص فى مبدأ المسئولية الاخلاقية ، كان بذلك مركز اهتمام الفقه هو الفعل الملقى الجريمة لا الفاعل فكان لا ينظر إلى الجريمة إلا بوصفها كياناً قانونياً مجرداً يكفى التحقق من وجود ركنيه المادى والمعنوى لقياس العقوبة بمقدار الضرر والخطأ .

ففى نظرة العدالة الجنائية التقليدية لم يعد المجرم كما يقول سالى إلا شخصية مجردة لا يجرفها التشريع ولا القضاء الجنائين وتقطع صلتهما به بمجرد صدور حكم بالإدانة .

ولا شك أن الذى مهد لهذه النتيجة غير الإنسانية إنما هى الأسس التقليدية للمسئولية الجنائية التى تلتخص فى أن قوامها المسئولية الاخلاقية والعقاب على قدر الخطأ الجنائى الأمر الذى حصر مهمة القضاء الجنائى فى عملية شبه آلية لوزن العقاب بصورة مجردة لا يكاد يكون لشخص المجرم اعتبار ، بل إنه متى زج به فى أحد السجون تعدم شخصيته تماماً ويصبح مجرد « نمرة » ، فعلا لا مجازاً (١) .

ولقد عارضت هذا الأساس للمسئولية المدرسة الوضعية مفررة أن العقوبة هى نظام عتيق يثبت فثله وأنه يكفى الاعتقاد فى مكافئة الإجرام على سياسة اجتماعية صرفة محورها دراسة شخصية كل منحرف لتحديد أسباب انحرافه وتقرير المعاملة المناسبة له بهدف علاجه أو تقويمه وإعداده لتألف الاجتماعى .

وأخذاً بوجهة نظر هذه المدرسة فلا جريمة ولا مجرم ولا عقاب ولا مرضى أو خطرين إنما هو انحراف اجتماعي لا ينبغي أن تهدر بسببه آدمية الإنسان بل وصل الأمر ببعض دعاة هذه المدرسة إلى حد المطالبة بإلغاء جميع العقوبات بل إلغاء القانون والقضاء الجنائيين .

إلا أنه لما كان كل من المذهبين متطرفاً في رأيه فقد رأى أنصار حركة الدفاع الاجتماعي الحديث التمويل على سياسة جنائية في مكافحة الجريمة تعتمد على الاعتماد بالخطيئة والخطورة ذلك أن غاية هذا النظام هو حماية المجتمع والفرد من الإجرام وتحقق حماية المجتمع بمواجهة الظروف التي من شأنها أن تنرى بالإقدام على الجريمة والقضاء على تأثيرها الضار أما حماية الفرد الذي أجرم فتحقق بتأهيله إذ الشأن في التأهيل أن يقيه شر الإقدام على جريمة تالية . فالقانون والدفاع الاجتماعي يتكاملان ويبرز الواحد منهما الآخر وغير صحيح إنهما لا يتلاءمان . إن الدفاع عن المجتمع ليس هو الدفاع عن الدولة على أنها الصم الذي يمتن ويحطم الإنسان بل إن الدفاع الاجتماعي هو اتجاه لإنسان يخدم الإنسان والنظم الاجتماعية والحكومية معاً فذهب حركة . الدفاع الاجتماعي الحديث يسلم بحرية الاختيار ويعتبر الخطيئة ركن في الجريمة ويسلم بالمسئولية الأخلاقية ويمنى القيم الأخلاقية المستقرة بالمجتمع ويستغلها للتغيير من الإجرام . وإنه وإن كان على القضاء أن ينزل العقاب على الجاني للجرم الذي وقع منه فإن له بعد ذلك دوراً فعالاً في تحديد التدبير الملائم للجرم بقصد تأهيله والتأهيل حق للجرم والتزام عليه فهو حق عليه وواجب على المجتمع قبله إذ لكل فرد الحق في أن يحتل في المجتمع المركز الذي تؤوله له إمكانياته فإن فقده فله الحق في أن يسترده كما أن التأهيل واجب على المجتمع قبل المجرم إذ أن المجتمع مسئول عن الظروف التي وجهت المجرم إلى سلوكه والتأهيل إلزام بحمله المجرم إذ هو مسئول أخلاقياً قبل المجتمع عن جريمته وملزم بالعمل أو الامتناع الذي يكفل عدم عودته إلى هذا . ولأنه أخذاً بهذا المبدأ يتعين أن يعترف قانون العقوبات بمبدأ شرعية الجرائم (٢) والتدابير الجنائية (٣) .

وتستند فكرة التدابير الاجتماعية — أى الوقائية — إلى نظرية الدفاع

الاجتماعى وقوامها أن المجتمع إنما يدافع عن نفسه ضد الجريمة لا ضد المجرم .
 إنما يبدأ الدفاع من المجتمع في خطيته الأولى وهى الإنسان ومن هنا اتسم الدفاع
 الاجتماعى على خلاف المذهب الوضعى بالإيجابية عن طريق اتخاذ التدابير التى
 ترمى إلى تأهيل المجرم اجتماعياً واستمادته إلى المجتمع بمختلف الوسائل العلاجية
 والتعويضية الهامة كالمعمل المنتج والذى تطور فى العقوبة أيضاً إلى اعتباره وسيلة
 لتقويم المجرم وتأهيله لتألف الاجتماعى - ذلك أن سياسة الدفاع الاجتماعى
 بالمفهوم الحديث تجعل من دراسة شخصية المجرم والعناية به المحور الأساسى
 للقانون الجنائى . وإذا كان كل من العقوبة والتدبير قد شرع لمكافحة الاجرام فإن
 التوفيق بينهما جد يسير ويقتضى التمييز بين طائفتين كبيرتين من المجرمين البالغين :
 الطائفة الأولى تضم المجرمين العاديين أى من يجوز افتراض تمتعهم بالأهلية
 والصلاحية الجنائية من حيث القدرة على التمييز والاختيار وهؤلاء يحاسبون على
 أساس الخطأ الجنائى . فى مسلكهم ويتم حسابهم عن طريق العقوبات التقليدية .
 والطائفة الثانية تضم غير العاديين من المجرمين وهم الخطرين على المجتمع سواء فى
 ذلك المصابون بعماءات عقلية أو أمراض عصبية وإرادية أو الشواذ والمعتادون
 على الإجرام - وهؤلاء تكون محاسبتهم الجنائية عن طريق تدابير الدفاع
 الاجتماعى وبذلك تهدف العقوبة إلى مواجهة خطأ شاب لإرادة المجرم بينما يهدف
 التدبير الاحترازى إلى مواجهة الخطورة الكامنة وكافة النظم الجنائية بوجه عام
 أى ذلك المفهوم الذى شعاره التفريد المطلق فى جميع المجالات الجنائية تشريعاً
 وقضاءً وتفيذاً . وفى عبارة أخرى مكافحة الاجرام عن طريق ذات المجرم الفعلى
 أو المحتمل وبعبارة أخرى فإنه يتعين الاعتراف بدور القضاء فى تحديد التدبير
 الملزم للمجرم وإتاحة فرص الدفاع كاملة له وأن الدعوى الجنائية تثير وحدة
 نتائج حلقاتها منذ لحظة الجريمة حتى لحظة التأهيل للفعل المجرم .

٣ - الشريعة الإسلامية والتدابير الاحترازية :

وإذا كانت هذه الأفكار الحديثة لمفهوم نظرية الدفاع الاجتماعى الحديث
 . وإلى كانت التدابير الاحترازية ثمرة لما قد قدر لها أن تنشأ فى أعقاب الحرب
 . العالمية الثانية فى منتصف هذا القرن فإن فقهاء الشريعة الإسلامية قد تعدها

بالنأاية والدرس والبحث بحيث انتجت الجهود الفففة العدفة اللى خصصت لها نظرية مفصلة واضحة للمالم هى نظرية التمزير فى الشريعة الإسلامية وذلك فى حقبة من الدهر مرت على ككبر من الأمم كانت فى سبات عميق وكانت شريعة الغاب هى القانون السائد فى هذه الأمم .

والتمزير وقد شرع فى كل معصية ليس لىها عقوبة مقدرة .

فلم يفت علماء الشريعة الفرض الأساسى الذى شرع من أجله التمزير وهو الردع والزجر مع الإصلاح والتهديب فقد قال الزيلعى فى شرحه على متن الكنز أن الفرض من التمزير الزجر .

والزجر معناه منع الجانى من معاودة الجريمة ومنع غير الجانى من ارتكاب الجريمة لعلمه أن التمزير الذى أقيم على من أنى الجريمة ليس قاصراً عليه فقط بل ينتظره هو الآخر .

ولم تترك الشريعة الإسلامية جانب الجانى نفسه بل عنت به حتى يكون ابتعاد الناس عن الجريمة ناتجاً عن وازع دىنى ودافع نفسى ليس مبته الخوف من العقاب بل ابتغاء رضى الله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور . وما يدل على هذا الاتجاه فى الشريعة أن الاجماع منعقد على أن التمزير عقوبة الفرض منها التأديب والإصلاح لأن بتأديب الجانى وإصلاحه تستقيم نفسه وتبتعد عن الجريمة وفى ذلك إصلاح للجامعة وتقويم لبناتها ومن هذا القبيل قول الفقهاء أن التمزير شرع للتطهير فإن ذلك سبيل إلى إصلاح الجانى بتقويم نفسه وحفظها وغسلها من أدران الجريمة حتى تكون هذه النفس الطاهرة بمنجاة عن محيط الإجرام وتدخل فى عداد الأنفس الصالحة للمجتمع (٥) حتى يقوم مجتمع صالح تسود فيه نية المحبة ولا مجال فيه للجريمة (٦) ولعل ذلك يشل فى قول الفقهاء بأن التمزير محتاج إليه لدفع الفساد وإخلاء العالم منه وإزالة المنكر (٧) .

بل أن الشريعة الإسلامية بذت جميع التشريعات الوضعية بذهابها فى علاج بعض الحالات المستعصية بالاستئصال فقد قررت عقوبة الإعدام على سبيل

التعزير سياسة في الحالات التي يرى أن من الصالح العام فرضها وقاية للمجتمع وتأمينات للأمة ودفعاً للفساد الذي يستشري فيها كجرائم التجسس والدعوى إلى البدعة في الدين والقتل خفياً يؤيد ذلك قوله تعالى :

« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا وتقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » .

وقد فسر فقهاء الشريعة الإسلامية قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب » بأن اعدام القاتل فيه إراحة للمجتمع من الاضرار المتدين. وتحذير للغير من تسول لهم نفوسهم المجرمة أن القصاص إذا أقيم ازدجر به من يريد قتل غيره مخافة أن يقتص منه فيحيا بذلك معاً .

ولما كانت التدابير الاحترازية شرعت في الأصل لمواجهة الخطورة السكينة في بعض الأشخاص . وكان الأصل في الخطورة أن تستلزم إجراء غير محدد المدة فقد تصدى بعض الفقهاء من الشافعية والحنابلة لحالة من تكررت منه الجرائم ولم يزجر عنها بالحدود فقالوا بأنه يجوز للامير أن يستديم حبسه حتى الموت ليندفع ضرره عن الناس . وأن ذلك ليس للقضاء والامير مختص بالسياسة والقضاء مختصون بالاحكام والسياسة قد تفتضي الحبس حتى الموت عند التهمة. وهذا من الفروق التي يقول بها البعض بين الامراء والقضاء ولعل أساس اختصاص الامير بالسياسة أنها من الامور العامة التي يراعى فيها أمن الدولة وسلامتها واستقرار السلطان فيها واخلاء البلاد من الفساد وجمع الكلمة إلى غير ذلك من الأغراض .

ومن يسرق في المرة الثالثة لا تقطع عنه يده ولكنه يعزر ويحبس حتى يتوب . وجاء في الجوهرة النيرة : أنه يخلد في السجن حتى يتوب أو يموت ويعزر أيضاً . .

وكذلك من يعرف أو ينهم بارتكاب جرائم ضد النفس كالقتل والضرب والجرح فانه يمكن تعزيره على ذلك ودون أن يكون قد ارتكب جريمة

جديدة (١٠) والذي قيل في السرقة وجرائم الاعتداء على النفس يقال في غيرها فيمكن تعزير كل من اعتاد ارتكاب الجرائم ذلك لأنه يكون في حالة خطرة تتطلب التوقي منها واصلاحها بالعقاب ويمكن إرجاع العقاب في مثل هذه الحالات المتقدمة إلى أصل مأخوذ به في الشريعة الاسلامية وهو التعزير لمجرد التهمة ولزجر من اشتهر عنه ارتكاب الجرائم حتى يتوب عن ذلك . (١١)

ولقد تساءل البعض عما إذا كانت الشريعة قد عرفت نظام عدم التحديد النفسي للحبس ويرى البعض أن مراد الفقهاء بقولهم « يحبس حتى يتوب » ، أنه يحبس حبسا من شأنه أن يحمله على التوبة وذلك بأن يقدر له حد أقصى يرجع معه أنه كاف للتوبة مثل الجرائم التي يوضع لها هذا النوع من العقاب فإذا تاب فعلا قبل مضي هذه المدة فقد تحقق الغرض المطلوب من الحبس فيفرج عنه وإن لم يتب يحل سبيله في نهاية المدة . (١٢)

أما عن العقوبات التعزيرية فهي عقوبات بدنية ومالية وعقوبات أخرى منها التغريب أو الإبعاد . فقد قضى رسول الله بالتعزير في شأن المخشئين إذ نفاهم من المدينة . ومنها الإعلام وصورته أن يقول القاضي للجاني بلغني أنك فعلت كذا فلا تفعل بعد ذلك . ومنها الإعلام والإحضار لمجلس القضاء . وللقاضي أن يلجأ إلى هاتين العقوبتين أو إحداها بالنسبة لمن يرتكبون الجريمة على سبيل الزلة إذا رأى في ذلك ما يكفي لتحقيق الردع في الجرائم غير الجسيمة ، ومنها العزل والتشهير .

وراعت الشريعة جانب المجرم في التعزير فجعلت للقاضي دورا هاما في هذا المجال إذ بين المشرع الأعمال التي يعاقب عليها في التعزير إجمالا وهي المعاصي التي ليست لها عقوبات مقدرة كما بين بصفة عامة العقوبات التي يمكن أن تطبق . وفي أن للقاضي تطبيق العقوبة وتفريدها حتى تحقق العقوبة الغرض المنشود منها وهو يستعين في ذلك بدراسته ومشاهداته وتجاربه وله على كل حال أن يستعين بمن يرى من الخبراء الفنيين حتى يكون العقاب مناسبا لكل حالة (١٣) .

وبين من ذلك أن الأغراض المتوخاة من فرض عقوبة التعزير لا تخرج في مجموعها عن الأغراض التي تمنح عنها التطور في علم العقاب بما يكفل تحقيق الردع العام والخاص .

ثالثا : مشروع قانون العقوبات والتدابير الاحترازية

واجه المشروع المسؤولية الاجتماعية بتدبير الإبداع في مأوى علاجي الذي يقضي بإبداع المحكوم عليه به في منشأة صحية تخصص لهذا الغرض ويقضى به أما لفقد الشخص إرادته نتيجة جنون أو إختلال عقلي أو نفسى جسم يفقده القدرة تماما على التحكم في تصرفاته ولو لم تقع منه جريمة (م ٥١ و ٥٠) ولما نقص في الإدراك أو الإختيار بسبب حالة مرضية تشمل بجانب الامراض العقلية أو النفسية حالات الإدمان على السكر والتخدير (م ٢٦) ثم تدابير الإبداع في مؤسسات العمل سواء كانت مؤسسة زراعية أو منشأة العمل لمدة غير محددة يحددها القاضى أثناء التنفيذ على ضوء سلوك المحكوم عليه ، على ألا تزيد مدة الإبداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنين في الجنح وثلاث سنين في الحالات الأخرى (م ٥٧ ، ١٠٧ ، ١٠٨) ثم تدابير المراقبة وتدابير الإلزام بالإقامة في الوطن الاصلى الذى يقضى بإعادة المحكوم عليه موطنه الاصلى الذى كان يقيم به قبل هجرته إلى المكان الذى ثبت فيه خطورته الإجرامية فيواجه بذلك حالات الهجرة إلى المدينة دون عمل أو مقتضى مما قد يدفع إلى الإنحراف .

وأجاز المشروع للقاضى بالنسبة للمشردين أو المشتبه فيهم أو ذوى السلوك المنحرف المذكورين في البند الثانى من المادة ٥٩ أن يختارفى علاجهم بين الإبداع فى إحدى مؤسسات العمل أو وضعهم تحت المراقبة بما تتيحه أحكامها من إختيار القيود المناسبة أو إلزامهم بالإقامة فى الوطن الاصلى .

وكأ أتاح له النظر فى إنهاء أى تدبير أو التمديد فى نطاقه ببناء على طلب المحكوم عليه أو النيابة العامة .

واستحدث المشروع بذلك المسؤولية الاجتماعية التى تواجه من تقوم فيه حالة

خطورة إجتماعية تهدد أمن المجتمع وسلامته ولولم يقع منه ما يستأهل العقاب ، وذلك لوقاية المجتمع من خطورتهم مع مد يد العون الإيجابي لانتشالهم من هذمتهم . وقد توسل المشروع في مواجهة المسؤولية الإجتماعية بتدابير الدفاع الاجتماعى التى إستحدثتها فى الفصل الرابع من الباب الرابع من القسم العام . وجعل مناط إنغاذها قيام خطورة إجتماعية فيمن تتخذ قبله دون إعتداد بالخطورة الإجرامية التى لاتصل إلا بمجرم مشول . وهكذا قام فى المشروع نوعان من المسؤولية . مسؤولية اجتماعية قوامها الخطر لا الخطأ . ووسيلة مواجهتها هى تدابير الدفاع الاجتماعى ومسؤولية جنائية قوامها الخطأ لا الخطر ووسيلة مواجهتها هى العقوبة . والتدابير الجنائية التى استحدثها المشروع فى الفصل الثالث من الباب الرابع من القسم العام .

إن تدابير الدفاع الاجتماعى أو التدابير الاحترازية أضحت من سمات هذا العصر ، وأوردتها التشريعات الجنائية الحديثة . ذلك أن الوقاية خير نظام للقضاء على أسباب الاضطراب إذ من العبث تجاهل ذلك إذ أن دره الخطورة على المجتمع لإبتداء أجدى من انتظار تحققها ثم مواجهتها .

ويبرر نظام التدابير الاحترازية قصور العقوبة وحدها عن مكافحة الاجرام . ففى مواضع لا يجوز توقيعها كماله المجرم المجنون وفى مواضع أخرى تبدو غير كافية لمواجهة الخطورة كحالات الشواذ المجرمين والمعتادين على الإجرام — من ثم يهدف التدبير الإحترازى لسد مواضع الثغرات والقصور فى نظام العقوبات .

إلا أنه عملاً بهذا النظام يجوز اتخاذ تدبير إحترازى إلى من لا تتوفر فيهم المسؤولية الجنائية وإلى من لم يقع منهم فعل مادى يقع تحت طائلة العقاب مادام يقوم فى كل من هؤلاء حالة خطورة إجتماعية تقتضى أن يواجهها المجتمع بالدفاع . وإقرار هذا الانحياز على إطلاقه ينطوى على المساس بمبدأ الشرعية أى قانونية الجرائم . والعقاب ما دام يعنى منح القاضى سلطة توقيع إجراءات أو تدابير مهما تكن طبيعتها على أشخاص لم يجرموا أو لم يرتكبوا ما يؤاخذ عليه القانون بنص صريح . وينطوى من وجهة أخرى على مصادرة صريحة لمبدأ المسؤولية الأخلاقية ومادام

يعنى بالموأخدة الجنائية دون إعتبار لفكرة الخطأ أو مسلك الجنائي مما يقتضى حرصا على حريات الأفراد أن يحاط مثل هذا الاجراء بضمانات وقيد .

ولا يشفع الدفاع عن هذا النظام القول بأن التدبير الإحترازي لا ينطوى على عقوبة ولا يهدف إلى توقيع جزاء بل إلى العلاج والتهديب بمجموعة من الأساليب تقود إلى تأهيل المجرم بالقضاء على مصادر الخطورة في شخصيته حتى يستعيد وضعه اللائق به في المجتمع ، إلا أن ذلك غير سليم على إطلاقه ذلك أن التدبير الإحترازي كالعقوبة يبنى الردع الخاص في شخصية المجرم بالقضاء على الخطورة الكامنة فيه ويمثل هذا الفرض قدراً مشتركاً بين العقوبة والتدابير الإحترازية . وأثبتت الأبحاث وجود تقارب بين العقوبة والتدبير الإحترازي ذلك لأن بعض التدابير الإحترازية لا يمكن أن يبنى الإيلاء وإن لم يكن منصوراً إلا بها فجميع التدابير السالبة الحرية هي من هذا القبيل فإذا كانت على هذا النحو منطقية على الإيلاء فهي حتماً تحقق الردع العام لأن الناس يخشون الإيلاء بل أن المحكوم عليه نفسه لن يعدم لديه الشعور بالمهانة سواء أتماء تنفيذ التدبير أو بعد إنقضائه .

بل إن الأمر يبدو جلياً بالنسبة للتدابير السالبة الحقوق والتدابير المادية ، كالتنح من مزاولة المهنة وسحب الترخيص والمصادرة والنقل ذلك لأنه وإن كانت بعض التشريعات تعد الأجزاء المهنية من قبل التدابير الإحترازية على أساس أنه لا يقصد بها التكفير عن ذنب وقع فهذا تكفل به العقوبة إلا أن هذه التدابير هي في واقع الأمر من قبيل العقوبات لأنها تحقق أهداف العقوبة فالحرمان من مزاولة المهنة قد يكون أشد إيلاء من بعض العقوبات على الأقل كالغرامة والمصادرة ويحقق غرض العقوبة من حيث الردع الخاص والعام .

ولا شك أن الفائدة المرجوة من العمل بنظام التدابير الإحترازية تعمدت بتحويل العقوبة السالبة للحرية إلى نوع من تدابير الدفاع الاجتماعي عن طريق العمل السجوني أو العقابي وفي ضوء هذه النظريات أصبح علاج المجرم وإصلاحه أحد عناصر النظام العقابي ولم تقف هذه النظريات عند حد مرحلة البحث العلمي بل لقد آمنت بها التشريعات الحديثة كافة فإذا ثبت ذلك كان معناه أنه لا يوجد

خارق ملوس بين العقوبة والتدبير الاحترازي من حيث نظام التنفيذ (١٤) .

ولعل خير برهان على ذلك هو أن قانون العقوبات المعمول به حالياً كان يميز للقاضي الأمر بوضع المجرم الذي اعتاد الإجرام في المحل الخاص للمنادى بالإجرام بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة وذلك لمدة غير محددة . إلا أن عقوبة الوضع في المحل الخاص قد ألغيت بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ بصدور لائحة السجون لما تضمنته من ضمانات تكفل تشغيل المسجونين في حرف وصناعات مفيدة ومنهم مكافآت عند الإفراج عنهم وبترجيح العناية لتثقيفهم وترغيبهم في الفضيلة ، ولأنه بذلك تكون رسالة السجون قد استحالحت إلى تثقيف المسجونين وتقويمهم وتأهيلهم للإندماج في الجماعة مما لم يعد معه محل للإبقاء على نظام المحل الخاص .

أما أن نظرية التعزير في الشريعة الإسلامية قد أثبت العمل نجاحها فإن الذي يبين من استقرار أحكام هذه النظرية أن نظام التعزير قام في الأصل على نظام العقوبة المفوضة إلى رأي الحاكم على الأرجح فيما لم يرد به حد بشأن معصية، وهو لذلك عقوبة غير مقدرة يجب حقا لله أو لأدى في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة . وهو كالحدود في أنه تأديب وإستصلاح وزجر والواقع من الأمر أن التعزير عقوبة عن معصية .

فضلا عن ذلك فإن نظام التعزير قام في الأصل على عقوبة الحبس غير محددة المدة وهي باعتبارها في التشريعات الوضعية عقوبة سالبة للحرية قد أثبت ثمرتها والفاية المنشودة منها .

وهي سياسة سليمة في علم العقاب ذلك أن الشريعة قررت نظام العقوبات غير المحددة المدة حتى يكون حد العقوبة هو توبة الجاني وإصلاح حاله ، إذ أن التحديد مقدما قد لا يكون وافيا بالعرض من العقاب وقد تكون فيه زيادة عن المطلوب . وهذا النظام هو بحق من مفاخر هذه الشريعة إذ أنه يقوم على الردع والزجر دون أن يغفل التاحية الشخصية لدى الجاني ومدى ملائمة العقوبة لإصلاحه ، فتحققت للمجتمع بذلك الحماية السكانية .

وأية هذا السمو الذى بلغت شريعتا الفراء أن المؤتمرات الدولية العديدة وفى
مقدمتها مؤتمرات الأمم المتحدة فى شأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين قد أوصت
بالتخلص من العقوبة قصيرة المدة .

وإذا كانت المبررات التى دعت لتدابير الدفاع الاجتماعى تقوم فى الأصل
على دفع الخطورة الإجرامية إستنادا إلى أن دفع الخطورة عن المجتمع ابتداءً
أجدى من أنتظار تحققها ثم مواجهتها ، ومع التسليم بسلامة هذا الاعتبار ، فإن
علاج ذلك ليس بالعسير فليس هناك ما يمنع من تجريم الحالات الخطرة المجردة
أى السابقة على ارتكاب أى جريمة . وقد سار تشريعتا العقاب فى هذا الطريق
بتجريم حالتى التشرد والاشتباه . ولعل الشارع يحسن صنعا بتجريم كل الحالات
التي تنذر بخاطر الإجرام مثل حالة تعاطى المسكرات أو المخدرات المصاحب
لقيام بأعمال أو مزاولة مهنة تحصل بأمن الناس وسلامتهم كقيادة السيارات . على
أن يعطى للقاضى أن يطبق مع العقوبة تدابير أخرى تأخذ حكم العقوبة وتلتق
بها كنظام التدابير الجنائية الذى يأخذ به مشروع قانون العقوبات . ولا حرج فى
ذلك أبداً ما دامت المحاكمة القضائية عنها عاطلة بكافة الضمانات اللازمة لكفالة
عدم المساس بالحرية الفردية بما يؤمن معه الجور والتعسف .

ومشروع قانون العقوبات إذ أخذ بنظام التدابير الجنائية والتدابير
الإحترازية قد ناقض نفسه إذ أن التدابير الجنائية ليست إلا تدابير إحترازية .
أما ما جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون أن التدابير الأخيرة قصد بها مكافحة
الخطورة الاجتماعية فى حين أن التدابير الجنائية قصد بها مكافحة الخطورة الإجرامية
فردود عليه بأن الخطورة الإجرامية ليست الاخطورة إجتماعية وكلا النوعين
من التدابير هو صورة من صور رد الفعل الاجتماعى نحو الجريمة وكل منها يضع
المجرم فى المحل الأول وكل منها تنبج فرصة أكبر للقاضى لتفريد ومتابعة الجانى
فى مرحلة التنفيذ بحيث يمكن التعديل فى نطاقها أو إنهاؤها أو إطالة مدتها كما أن
كلاهما لا ينطوى على ألم مقصود لذاته لأنها مجردة عن فكرة الجزاء أو المقابل
فى لا تستهدف غاية أخرى غير حماية المجتمع من الإجرام . الامر الذى لم يكن
المشروع فى حاجة بعد ذلك إلى أفراد باب خاص للدفاع الاجتماعى ويخصص .

الفصل الرابع من الباب الرابع لتدابير الدفاع الاجتماعي لإكتفاء بالتدابير الجنائية التي أورد أحكامها في الباب الثالث .

الخلاصة :

يخلص من كل ما تقدم أن المشروع أحسن صنعا إذ حفل بنظام التدابير الجنائية بعد أن طورها وحولها في حكم العقوبات . أما تدابير الدفاع الاجتماعي وهي المصطلح عليها قانوناً بالتدابير الاحترازية فقد كان في غنى عنها، إذ في تجريم الحالات الخطرة وفي حسن تطبيق التدابير الجنائية ما ينفي عنها .

ذلك أن مشروع قانون العقوبات وقد أخذ في الفصل الثالث من الباب الرابع بنظام التدابير الجنائية وهي لا تعدو في الأصل إلا أن تكون تدابير احترازية في مدلول فقه علم العقاب إلا أن مشروع قانون العقوبات قد طورها من تدابير احترازية وألحقها بالعقوبات إذ أن العقوبة ليست إلا تدابيراً جنائياً فأصبحت التدابير الجنائية في مشروع قانون العقوبات هي في حكم العقوبة يشهد لذلك ويدل عليه أنه لا يقضى بها إلا بسبب جريمة تقع من المحكوم عليه وفي أنه قد يقضى بها مع عقوبة ومنها ما لا يقضى به إلا وحده بديلاً عن العقوبة كالإختبار القضائي والإلزام بالعمل ومنها ما قد يقضى به بديلاً عن العقوبة أو معها كالإبعاد وحظر ممارسة العمل إذ يجوز عملاً بالمادتين ٩١ ، ٩٥ من المشروع الإكتفاء بأى من هذين التدبيرين بدلاً من العقوبة المقررة أصلاً للجنحة في حين أن تدابير الدفاع الاجتماعي وهي التي عناها المشروع بالتدابير الاحترازية لا تتجمع مع عقوبة وقد يقضى بها لمواجهة حالة خطرة قائمة في المحكوم عليه ولو لم تقع منه جريمة . بل إنه عما يقطع بذلك ويؤكد أنه بعض التدابير الجنائية يقضى بها بقوة القانون كما هو الشأن في تدبير منع الإقامة والمراقبة عملاً بالمادتين ٨٢ ، ٨٥ من المشروع مع أن التدبير الاحترازي يرتبط بفكرة الخطورة الإجرامية فهو يواجهها ويعنى ذلك أنه لا محل لاتخاذها إلا عند ثبوتها ويتعين انقضاءه بزوالها ومن ثم فإن للمشروع إذا ألزم القضاء بها بقوة القانون وسلب القاضي حرية بحث حالة المحكوم عليه قد اعتبرها عقوبة محددة المدة في القانون تعبيراً عن لوم قانوني رأى المشروع

أن يوجه إلى مرتكب الجريمة . فهو يتجه في الأصل إلى مقابلة ضرر مادي أنتجته الجريمة وخطأ اتصفت به إرادة مرتكبها ، أى أنها تعتمد في قدورها على عوامل تنتمى إلى الماضي وتتميز بالتحديد والوضوح مع أن التدابير الاحترازية لا تصرف إلى الماضي ، ولا يجوز أن تكون نمة صلة بين نوعها أو مقدارها وبين جسامة الجريمة أو الخطأ لأنها تهدف إلى مواجهة الخطورة الإجرامية وهي لاتعلق إلا بالمستقبل .

يؤكد ذلك أيضاً أن المشروع نص في المادة ١٠١ على أن تقادم العقوبة يستتبع تقادم التدبير المحكوم به ، مع أن من المقرر في فقه نظرية التدبير الاحترازي أنه لا ينقضى بالتقادم إذ أن مضي مدة على الطعن بتدبير لم ينفذ لا يعنى حتماً زوال الخطورة .

ولعل مسلك مشروع قانون العقوبات ليدل على مدى تردده في الأخذ بنظرية التدبير الاحترازي أو الإكتفاء بالعقوبات المقررة قانوناً . ولاشك أن المشروع كان يحسن صنعا لو لم يجعل هذه النظرية ويخصص لها الفصل الرابع من الباب الرابع من المشروع . ذلك أن التدبير الاحترازي له طابع الإيجاب والقسر ولا يترك الأمر فيه إلى خيار من يفرض عليه وينطوى على إيلاء ، وإن لم يكن هذا الإيلاء مقصوداً . واشترط ارتكاب جريمة سابقة يوحى بالصلة بينها وبين التدبير ويوهم تبعاً لذلك بأنه جزاء لها الأمر الذي يناقض طبيعة التدبير الاحترازي الذي لا يتجه إلى ماضي من توقع عليه ولكن ينصرف إلى مستقبله لحسب (١) . الأمر الذي ينتهي إلى ازدواج للمسئولية عن فعل واحد وهو ما تتأذى منه العدالة حيث لا يجوز محاكمة الجاني مرتين عن فعل واحد ذلك أن التدبير لا يعدو إلا أن يكون قيداً على حرية المحكوم عليه ويعرضه للشمور بالمهانة وهو بذلك في الحقيقة والواقع من الأمر لا يختلف عن العقوبة وإن اختلف سماه .

ومما قيل من رأى في شأن نظرية التدبير الاحترازي بأن التدبير الاحترازي يوزن بقدر الخطورة الإجرامية لشخصية الجاني ويتجه القاضي في تحديده إلى

(١) مقال الدكتور نجيب حسي في النظرية العامة للتدبير الاحترازي بمجلة إدارة قضايا الحكومة ص ١١ العدد الأول .

المستقبل لكي يجعل من التدبير وسيلة ملائمة لمنع ارتكاب جريمة جديدة فإن هذه الذريعة لا تكفي للدفاع عن صلاحية هذا النظام . ذلك أن الآراء الحديثة في علم العقاب تحتم وجوب إهتمام القاضى عند تحديد العقوبة والإدارة العقابية عند تنفيذها بالخطورة الإجرامية ؛ والإجتهاد فى أن تكون العقوبة وسيلة إلى منع العود إلى الجريمة فى المستقبل ، فلا يجوز للقاضى حين ينطق بالعقوبة أن يغفل عن النظر إلى المستقبل بل عليه أن يجتهد فى جعلها وسيلة لمنع العود إلى الجريمة . ويعنى ذلك أن عليه أن يجعل من الخطورة الإجرامية أحد الاعتبارات التى يعتمد عليها فى تقدير العقوبة . وعلى هذا النحو تتقارب العقوبة والتدبير الإحترازى فى أغراضهما وأسس تقديرهما (١) الأمر الذى يضحى معه الأخذ بنظام التدابير الإحترازية ولا طائل منه .

بل إن الأخذ بنظرية التدابير الإحترازية على إطلاقها يؤدى إلى نتائج غير مستساغة ولا مقبولة ، ذلك أن التدبير الإحترازى وقد شرع لمواجهة الخطورة الإجرامية وكانت الخطورة الإجرامية أخذاً بفقه هذه النظرية تقوم إذا كان محتتملاً اقدام المجرم على سلوك إجرامى أيا كان تقوم به جريمة من الجرائم فليس من عناصر الخطورة إحتتمال اقدام المجرم على جريمة معينة بالذات مما يستتبع عدم اشتراط جسامه معينة فى الجريمة وأخذاً بهذا المنطق فإن من يرتكب جريمة غير جسيمة قد يتخذ ضده ، لإجراء تطول بسببه مدة التدبير حتى يصير مؤبداً ، معللاً بأن الخطورة السكائمة فيه تقتضى مثل هذا الإجراء الشاذ ، كما أن من يرتكب جريمة خطيرة كقتل أو حريق يفرج عنه بعد أيام قليلة من إيداعه فى المحل الخاص اذا كان شاذاً مع أن طبيعة الأشياء تقتضى بقاء هذا المجرم حياً فى ذلك المحل كي يلبس الناس الوجود الحقيقى للتدبير ولا ينسب الى القانون أنه يحمى بعض المجرمين ويكفل لهم الفرار من آثار جرائمهم الأمر الذى يشهد على عدم صلاحية النتائج التدريبية على هذه النظرية . ومن أجل ذلك لم تقبل التشريعات التى أخذت بهذا النظام فكرة عدم التحديد المطلق ، انما أقرت وعدم تحديد نسبي ، كقانون الدفاع

(١) المجرمون الشواذ قد كتور نجيب حتى بند ٩٤ من ١٣٧ .

الاجتماعى البلجيكي . واعترفت بنوع من العلة بين مدة التدبير ومدى جسامته الجرمية ويعتبر ذلك تسليماً منها بعدم إلتحاق نتائج هذه النظرية على إطلاقها (١) .

الخلاصة :

يخلص من كل ما تقدم أن المشروع أحسن صنفاً إذ حفل بنظام التدابير الجنائية بعد أن طورها من مدلول التدابير الاحترازية وجعلها في حكم العقوبات . أما تدابير الدفاع الاجتماعى وهى المصطلح عليها قانوننا بالتدابير الاحترازية فقد كان فى غنى عنها إذ فى تجميم الحالات الخطرة وفى حسن تطبيق التدابير الجنائية ما يفتى عنها .

(١) المرجع السابق بند ١١٣ ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

الكتب والمراجع

- ١ - محاضرة الأستاذ على راشد د نحو مفهوم عربي لسياسة الدفاع الاجتماعى -
ضد الجريمة ، فى الحلقة العربية الاولى للدفاع الاجتماعى .
- ٢ - حركة الدفاع الاجتماعى الحديث . بحث للدكتور نجيب حسنى فى مجلة .
القانون والاقتصاد عدد ٢ سنة ١٩٦٥ .
- ٣ - محاضرة الأستاذ على راشد الآنف بيانها .
- ٤ - Marc — Ancel. La defse Sociale Nouvelle P. 136
- ٥ - حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ١٧٨ .
- ٦ - المقوبة فى الشريعة الإسلامية الطبعة الثالثة — الدكتور عبد العزيز
عامر بند ٢٦١ ص ٢٤٧ .
- ٧ - شرح الزيلعى على من الكنز ص ٢١٠ ج ٣ .
- ٨ - تبصرة الأحكام لعز الدين فرحون ص ٢ ص ٢٦٩ ، كشاف القناع
ج ٤ ص ٧٤ .
- ٩ - الدكتور عز الدين عامر المرجع السابق ص ٤٠٢ .
- ١٠ - الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٩٠ .
- ١١ - المبسوط الرضى ج ٢٤ ص ٣٦ .
- ١٢ - الدكتور عبد العزيز عامر المرجع السابق بند ٢٢٦ ص ٣١٦ ، ٣١٧ .
- ١٣ - الدكتور عبد العزيز عامر المرجع السابق بند ٤٧٠ ، ص ٤٤٩ .
- ١٤ - المجرمين الشواذ للدكتور نجيب حسنى ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

التدابير الاحترازية والسياسة الجنائية

د. مأمور سمور

كلية الحقوق — جامعة القاهرة

١ — مقدمة :

٢ — العقوبة والحلاف حول مفهومها الاجتماعى - التدابير الاحترازية وما تثيره من مشاكل - وجود التدابير الإحترازية إلى جانب العقوبة ونطاق كل منهما من حيث الواقع ومن حيث الأشخاص .

٣ — مدة التدابير الإحترازية ومدى ملائمة ذلك للفرض منها .

٤ — خطة المشروع الجديد لقانون العقوبات ومدى مراعاة مبدأ الشريعة ومبدأ الثبات القانونى .

١ — إن موضوع العقوبة والتدابير الاحترازية يكوّن إحدى الموضوعات الهامة التى شغلت وتشغل إلى الآن الفكر الجنائى فى العالم أجمع . ولذلك نجد أنه علا للحوار الفكرى فى عديد من المؤتمرات الدولية الجنائية التى تخرج علينا على فترات متقاربة . والواقع ، إن حدة النقاش والجدل حول العقوبة والتدابير الإحترازية يبلغ قته حين تمن الحاجة إلى تعديل قانون العقوبات فى بلدنا أو عند إعداد مشروع كامل له . فهنا يثور الجدل حول السياسة الجنائية الواجب إتباعها لكي يمكن لقانون العقوبات أن يقضى أو يخفف من ظاهرة الإجرام فى الجماعة .

وإذا أمعنا النظر لوجدنا أن وجهات النظر المختلفة فى هذا الموضوع تنحصر فيما يجب أن تكون عليه وسيلة قمع الجريمة وردعها . هل هذه الوسيلة تقف فقط عند العقوبة بمعناها التقليدى أى باعتبارها وسيلة لإبلام وزجر ، أم أن العقوبة ماهى إلا وسيلة من ضمن الوسائل الحديثة التى يستعين بها المشرع لحماية الجماعة وحفظ

كيانها من الأشخاص الذين بسبب خطورتهم الإجرامية يقدمون على ارتكاب الجرائم ، أم أنه يجب الاحتفاظ بالمعقوبة في مفهومها التقليدي مع الأخذ إلى جانبها بتدابير وقائية أخرى تواجه الخطورة التي تتواجد لدى بعض الأفراد بسبب ظروف معينة تخلق بهم التقصد منها حماية كيان الجماعة من الأفعال الإجرامية التي يرتكبها هؤلاء الأفراد ؟

وإذا سلطنا بضرورة الجمع بين المعقوبة من ناحية والتدابير الاحترازية من ناحية أخرى باعتبارهما الدعامتين اللتين يستند عليهما المشرع الجنائي في سياسته الجنائية في قمع ظاهرة الاجرام ، فإذا تكون حدود تطبيق التدابير الاحترازية ، هل تطبق فقط - حيث لا يمكن تطبيق المعقوبة ، أم أنها تطبق أيضاً إلى جانب المعقوبة على نفس الشخص ، إذا كان الأمر كذلك فما هو السبيل لضمان حريات الأفراد والملائمة بين توقيع التدبير الاحترازي وبين مبدأ الشرعية ومبدأ الاستقرار القانوني اللذين يدعمان التشريع الجنائي للمجتمعات الحديثة ؟

هذه هي التساؤلات المختلفة التي سنحاول ، بمجهودنا المتواضع ، توضيحها في هذا البحث ، وفي اعتقادنا أن جميع المشاكل الأخرى التي قد يثيرها الموضوع الذي نحن بصدد إنمائها يتوقف حلها تبعاً لوجهة النظر التي نحدد الاجابات على الأمثلة المطروحة للبحث .

٢ - غنى عن البيان أن مفهوم المعقوبة ووظيفتها هي مشكلة متجددة رغم قدمها. فإلى الآن نجد النقاش يتحدث حول ما إذا كانت المعقوبة هي وسيلة وقاية وتهذيب أولاً أم أنها وسيلة لإبلام في المرتبة الأولى (١) فن الفقهاء من يذهب إلى أن الإبلام والجزاء هما السمتان الأساسيتان للمعقوبة والثاني من أجلهما وجدت المعقوبة ولذلك

(١) أنظر في هذا الصدد الدكتور محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات ، القسم الأول . ١٩٥٥ ، الدكتور السيد مصطفى ، الأحكام العامة في قانون العقوبات ، ص ١٦٠ وما بعدها ، الدكتور محمود نجيب حسني ، الموجز في شرح قانون العقوبات ٦٦ - ٦٧ ، ص ٦٦٠ وما بعدها ، الدكتور رؤوف عبيد ، مبادئ القسم العام من التشريع المقاي سنة ١٩٦٦ ، ص ٦٤٥ وما بعدها .

وظيفتها تنحصر أساساً في ذلك ، وإذا كان العقوبة وظيفة أخرى وهي الوقاية العامة من الجريمة فهذا يأتي في المرتبة الثانية ولا يرتبط بفكرة العقوبة في حد ذاتها بقدر ما يرتبط بكيفية تنفيذها . بمعنى أن وظيفة الوقاية المراد إضفاؤها على العقوبة باعتبارها وسيلة تهذيب وتأديب للمحكوم عليه إنما تتعلق بمرحلة تنفيذ العقوبة ولا ترتبط بفلسفة العقوبة ذاتها التي تستند أساساً على فكرة الجزاء والإيلام (١) .

وللجانِب هذا التيار الفكرى المدعّم بالحجج والاسانيد ، يوجد جانب آخر من الفقه ، وخاصة الفقه الوضعى ، يذهب فى فلسفته للعقوبة عكس الإتجاه السابق . فالعقوبة فى نظر هؤلاء ترمى أولاً وأخيراً ليس إلى الزجر ولا الإيلام وإنما إلى حماية المجتمع من الخطورة الإجرامية للأفراد المتواجدين فيه والذين بارتكابهم الجرائم يهددون كيانه ويشكلون مصدر خطر عليه . ولذلك فالعقوبة من شأنها أن تعزل هؤلاء الأفراد عن الجماعة لتأمين شرمهم واسكى يخضعوا لسبل التهذيب والعلاج ، كل على حسب ظروفه ، حتى يمكن إدماجهم فى الجماعة بعد ذلك حين تزول عنهم أسباب خطورتهم الاجتماعية التى كانت السبب فى ارتكابهم للأفعال الإجرامية . (٢)

(١) فى هذا المعنى Bettiol, I Problemi di fondo delle misure di sicurezza, in "STATO di Diritto e misure di sicurezza., Padova 1962 P. I eseg., Petrocelli, La Funzione della Pena, in "Saggi di diritto Penale., Padova 1952, P. 84 esegg., VLADIMIR SOLNAR Le misure di sicurezza nel diritto Penale socialista, in "stato di diritto., P 119 eseg., J. Da Costa. Presunzione normative di Pericolosità (٢) انظر فى تفصيل ذلك e giurisdizionalizzazione delle misure di sicurezza, in st. di. di., P. 153 Seg.

Crispigni, Regresso di un Secolo nella legislazione Penale, nel Primo volume di Diritto penale, 1952, P. 424 eseg. , Id. , Indici del futuro Svolgimento del diritto Penale, P. 491 eseg . Renieri, Manuale di diritto Penale, Padova 1956' vol. I P. . 552 eseg .

والواقع إنه بإمعان النظر نجد أن الخلاف بين وجهتي النظر السابقتين في شأن الوظيفة التي تقوم بها العقوبة في السياسة الجنائية إنما يرجع أساساً إلى الخلاف بين فكرتين ، المسئولية الأدبية ، والمسئولية القانونية أو الاجتماعية التي نادى بها أنصار المدرسة الوضعية في إيطاليا . فالمسئولية الأدبية تقوم على فكرة أن إرادة الفرد هي أساس مسئوليته عن الأفعال التي يرتكبها محققاً بها إرادته (١) فإذ دامت إرادة الفرد حرة فمسئوليته تتحدد على أساسها وبالتالي فالعقوبة التي توقع عليه إنما توقع عليه باعتبارها جزاء على إرادته الآتية التي أخرجها إلى حيز الوجود . ولذلك فالزجر والإيلاء هما سمتا العقوبة التي هما تتفق وفكرة العدالة إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات . وبديى أن تنفيذ العقوبة في معناها هذا يجب أن يراعى فيه ليس التعذيب وإنما تهذيب المحكوم عليه وإعداده للحياة الاجتماعية التي تستلزم إحترام الحقوق التي يراعها القانون لصالح الجماعة ولنفس صالح المحكوم عليه ذاته .

وعلى عكس الأساس المعنوي والأخلاقي الذي تبني عليه فكرة المسئولية الأدبية وما يتلوه من فكرة العقوبة باعتبارها وسيلة زجر وإيلاء نجد أن أساس الأندروبولوجي الذي بنيت عليه فكرة المسئولية القانونية أو الاجتماعية في الفقه الوضعي .

فكما هو معلوم إعتقد أنصار المدرسة الوضعية فكرة مؤادها أن إرادة الإنسان ليست حرة وإنما يتدخل في تحديدها عوامل شتى خلقية ونفسية وعشوية وهي التي تدفعه إلى الإتيان بسلوك أو بآخر . ونظراً لأن توافر ظروف معينة في الشخص قد تشكل فيه خطورة إجتماعية معينة تدفعه إلى الإتيان بالسلوك الإجرامى

(١) والواقع أن جذور الخلاف ترجع أساساً إلى الخلاف حول مصدر النظام القانوني ، هل هو القيم وقواعد الأخلاق أم أن نظام الدولة ذاته هو المصدر الوحيد ودد منا إلى الإلزام على فردية المصدر نأ الخلاف بين المدرسة التقليدية التي تعتبره فقط الإخلال والمدرسة الوضعية التي تعتبره منحصر فقط في نظام الدولة وهكل الجماعة وصالحها . أنظر في هذا .

فيتين إذراعا لتخاذ أسباب المصطة والوقاية من أفعال هؤلاء الأشخاص وعزلهم عن الجماعة حفاظا على كيانها(١). وأساليب الوقاية هذه إما أن تأخذ صورة العقوبة وإما أن تأخذ صورة تدبير وقائي آخر غير العقوبة ، والذي يحدد اتباع هذا الأسلوب أو ذاك هو نوع ودرجة الخطورة الاجتماعية الكامنة في الشخص . ولذلك فإذا كان مناط توقيع العقوبة وفقا لانتصار المدرسة التقليدية هو ارتكاب جريمة بإرادة حرة واعية ، فإن مناط توقيع العقوبة أو أى تدبير وقائي آخر في نظر أصحاب المدرسة الوضعية هو استظهار الخطورة الاجرامية لدى الشخص . حتى ولو لم يرتكب جريمة منصوص عليها صراحة في القانون ، بل يكفي أن يرتكب فعلا يكون خطورة إجتماعية بالنسبة للجماعة .

وبلاحظ أنه رغم التطور الذى لحق بالفكر الوضعى إلى حد الاعتراف بحرية الإرادة وتأسيس المسؤولية الجنائية على حرية الاختيار ورفض المسؤولية الاجتماعية فإن وظيفة العقوبة بقيت على ما هي عليه باعتبارها وظيفة وقائية القصد منها علاج وتهذيب المحكوم عليه لإمكان العودة إلى الحياة الاجتماعية هذا من ناحية ، وعزله عن الجماعة لتأمينها من خطورته عليها من ناحية أخرى .

ودون الدخول في تفصيلات قد لا يتسع المقام لها ، نقول أنه متى سلمنا بأن المسؤولية الجنائية ، يجب أن تؤسس على مبدأ حرية الإرادة وبالتالي على المسؤولية الأدبية فلا مفر ، وهذا هو الواقع ، من الاعتراف بأن العقوبة في فلسفتها لن تخرج عن كونها جزاء وزجر لتلك الإرادة الآتية التي تبلورت في الفعل غير المشروع فالزجر هو الوظيفة الأساسية للعقوبة . وليس معنى ذلك أن نقصر وظيفتها على ذلك ، بل إن لها دوراً آخر في علاج ظاهرة الإجرام وفي

(1) Della rieducazione del condannato, Padova, 1694' P. 325
eseg.

(٢) راجع في هذا ، Glaser, La resocialisation du condamné, ivi ,
P. 19 caeg .

(3) Quantino Ripollés. Rieducatione e retributione, ivi ,
P. 141.

الوقاية العامة من الجريمة . إلا أن تلك الوظيفة تأتي في مرتبة أدنى من اعتبارها أداة زجر وجزاء^(١) أما لو سلمنا بأسس الفقه الوضعي وأنصاره فإن العقوبة لن تختلف عن أى جزاء آخر . إذ لو أمعنا النظر لوجدنا أن جميع الجزاءات القانونية حتى غير الجنائية الفرض الأخير لها المحافظة على المصلحة المراد حمايتها والمحافظة عليها وعلى كيانها من الاعتداءات التي قد تكون علا لها (٢) .

ولكن هل إضافة صفة الوقاية العامة إلى العقوبة بجانب وظيفتها الأساسية كجزاء وزجر ، من مؤداه استبعاد فكرة التدابير الاحترازية والإكسفاء بالعقوبة أم أنه يجب الأخذ بالتدابير الاحترازية باعتبارها أداة وقائية خاصة ؟ .

وقبل الإجابة على هذا السؤال يتعين بداية إبداء ملحوظة تتعلق بنطاق هذا التساؤل . فهو متصور فقط على الاتجاه الذى يعتبر الوظيفة الرئيسية للعقوبة هى الزجر والايلاء قبل أن تكون وظيفة وقاية عامة . ولذلك فإن من يعتبر العقوبة هى وسيلة وقاية كما هو شأن المدرسة الوضعية وأنصارها لا يجد لهذا التساؤل علا . فالعقوبة عندهم ، كما أوضحنا لا تختلف عن أى تدبير احترازى آخر والذى يحدد نوع التدبير الواجب التطبيق هو نوع الخطورة الاجتماعية ومداهما فى الشخص . ولذلك نجد أنه حين تبنى المشروع السوفيتى فكرة المدرسة الوضعية فى الخطورة الاجتماعية للجرم وفى المسئولية الاجتماعية وما تلاها من فكرة العقوبة نجد أنه استبدل تعبير تدابير الدفاع الاجتماعى بالعقوبة فى قانون ١٩٢٢ . وحين عدل القانون بناء على الأسس التى وضعت فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٤ لتسكون أساساً لقانون العقوبات للجمهوريات السوفيتية والذى صدر سنة ١٩٢٦ نص فى المادة الأولى منه على أن القانون الجنائى يحمى النظام الاشتراكى فقط عن طريق

1 — Bettiol, Il mito della pena, nel, Pr. di ried. ., cit., P. I eseg.

2 — A. Ripollés, cit., P. 144 eseg., J. Da Costa: La rieducazione del condannato, in "Pro. di Ried. P. 103 eseg.

تطبيق تدابير دفاع اجتماعي على المذنبين . (١) غير أنه في عام ١٩٣٥ أدخل تعديل على قانون العقوبات استعمل فيه المشرع تعبير العقوبة. وظل الحال كذلك إلى أن صدرت المبادئ الجديدة لقانون العقوبات الجديد الصادر سنة ١٩٦١ بالتعديلات اللاحقة سنة ١٩٦٣ وفيه استخدم المشرع تعبير العقوبة باعتبارها وسيلة زجر وإبلام أولاً ثم باعتبارها أداة أو وسيلة وقاية عامة ثانياً ولذلك فقد ربط تطبيقها بمبدأ « الشرعية » وبمبدأ « المطابقة مع الغرض » (٢)

والآن نعود إلى تساؤلنا مرة أخرى . والإجابة عليه نقول أن الرأي مجتمع بضرورة تطبيق التدابير الاحترازية بالنسبة لطائفة معينة من الافراد حيث لا يمكن توقيع العقوبة نظراً لانتفاء المسؤولية الادبية أو المعنوية التي تعتبر المفترض لتوقيع العقوبة . وتلك الطائفة تنتمي لطائفة المجرمين الأحداث وطائفة المجرمين الشواذ الذين بسبب ظروفهم المرضية أو العقلية تفتق لديهم أهلية الاستناد الجنائية . (٣)

وبالنسبة لهاتين الطائفتين يجب اتخاذ تدابير وقائية تأخذ بالضرورة صورة التدابير الاحترازية ، وذلك لتحقيق غرضين لا ينفك كلاهما عن الآخر . الاول هو حماية المجتمع من الافعال الاجرامية التي يرتكبها هؤلاء الافراد والثاني هو التهذيب والعلاج .

غير أن مناط تطبيق التدبير الاحترازي بالنسبة لهؤلاء الافراد هو الخطورة الاجتماعية التي تتكشف عنها شخصياتهم . ولذلك فحيث لا تقوم تلك الخطورة الاجتماعية فلا محل لتوقيع التدبير الاحترازي .

1 — Napolitano, Il nuovo codice penale sovietico, Milano, 1963, P. 127 eseg., Ripollés, cit., loc — cit.

2 — Napolitano, cit., P.130 eseg.

3 — Solnar, Le misure di sicurezza nel diritto Penale socialista, cit. 120 eseg., Nuvolone . Il Problema dell'rieducazione del con annato, in Prob. di Ried., cit., P.347 esegg.

ولكن هل معنى ربط تطبيق التدبير الاحترازي هنا بالخطورة الاجتماعية هو انقسام العلاقة بينه وبين مبدأ الشرعية من ناحية وبين مبدأ الثبات أو الاستقرار القانوني من ناحية أخرى ؟

نعتقد أن الإجابة لا بد وأن تكون بالنفي ، وإنما ليس معنى ذلك ، كما سنرى بعد قليل أنه يلزم مراعاة المبدأين سألني للذكر اشتراط إرتكاب جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات ، بل يكفي أن تستشف الخطورة الاجتماعية من ماديات محددة وثابتة وأن يكون هناك نص صريح يقضى بتوقيع التدبير الاحترازي متى تحققت ماديات الواقعة المستوجبة ذلك التدبير .

لأن الأمر يدق بالنسبة إلى إمكان توقيع التدابير الاحترازية على الأشخاص الذين توافر لديهم أهلية الأسناد الجنائية . فؤلاه وفقاً لمبدأ المسؤولية المنوية أو الأدبية لا يخضعون للنص التجريمي وما يستتبعه من توقيع عقاب إلا حيث يرتكبون أفعالاً تدرج تحت نطاقه . ولذلك يرى البعض أن توقيع تدبير احترازي سالب للحرية تأسيساً على فكرة الخطورة الاجتماعية من شأنه أن يهدر حريات الأفراد وليس من صالح الجماعة في شيء إهدار حريات الأفراد وسلبها لمجرد احتمال إرتكاب جريمة من قبل شخص لم يرتكبها بعد . (١) وحتى في نطاق المجتمع الاشتراكي حيث تغلب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد يجب عدم إهدار حرية الفرد وشخصيته والتي بمراعاتها يتحقق الصالح العام للجماعة التي هي عبارة عن مجموعة أفراد يعملون لصالحها وبالتالي يتعين إعطائهم شيئاً من الثبات والاستقرار والاطمئنان لكي يتمكنوا من النهوض بمجتمعهم . (٢) وتلك

1 — Bettiol, I Problemi di fondo delle misure di sicurezza , cit., loc. cit, Ripollés, Rieducazione e retribuzione, cit., P 142 eseg .

2 — Durigato , Aspetti Problematici della « rieducazione » nella dottrina socialista, in «Pro. di ried.» P 129 esegg., Solnar. le misure di Sicurezza nel diritto Penale Socialista, cit. loc . cit .

الاعتبارات ذاتها هي التي حدث بالمشرع الروسى أخيراً إلى الرجوع إلى فكرة العقوبة كوسيلة زجر وإبلام وعدم التوسع في تطبيق التدابير الاحترازية وهي التي دعت أيضاً إلى الرجوع إلى مبدأ الشرعية بعد أن هجره في التشريعات السابقة. وهذا العدول له مفهومه . ففكرة الخطورة الاجتماعية التي تبناها فيما سبق هي فكرة غير محددة وتزول من مبدأ الثبات القانوني ومبدأ الشرعية اللذين يجب أن يبنى عليهما التشريع الجنائي للمجتمع وبهما فقط تصان حريات الأفراد (١) .

ولذلك الاعتبارات نجد أن أنصار هذا الرأي يرفضون التسليم بإمكان توقيع تدبير احترازي على من يتوافر لديه أهلية الأسناد الجنائية كما غالى البعض منهم إلى حد إنكار تشديد العقوبة في حالات العود (٢) .

غير أننا نرى أنه كانت لحجج الرأي السابق وجاهاً لأنها غير قاطعة على صحة النتيجة التي وصل إليها المناهدين به ، ذلك أن التشريع الجنائي له وظيفته التي لا تقف عند حد حماية حقوق أو مصالح أساسية للجاعة وتقرر للاعتداء عليها العقاب المناسب ، فالتشريع الجنائي يذهب في مهمته إلى أبعد من ذلك فوظيفته ليست جزائية فقط وإنما أيضاً له دوره الإيجابي في تطوير المجتمع والتقدم به (٣) ولذلك فيجب لإمكان القيام بدوره التوسط به لا ينظر الاعتداء على الحق أو المصلحة المحمية حتى يمكن أن يتدخل للحماية . فالحماية تقتض تدخلا سابقا لمنع الاعتداء وليس لمجرد العقاب على الاعتداء . ولا شك أن مجرد التهديد بتوقيع العقاب هو في حد ذاته رادع وذاجر لمن تسول له نفسه مخالفته انتهى التشريع بالتهديد بتوقيع العقاب يثير في نفوس الأفراد البواعث والدوافع المختلفة للتصرف بما يمليه عليهم الشارع الجنائي . وهذا في الواقع هو الأثر الوقائي للعقوبة . غير أننا نعلم جميعاً أن هناك من الأفراد من بلدت أحاساسهم ومشاعرهم بحيث أن الأثر التهديدي للعقوبة لا يعرف سيئه إلى نفوسهم وبالتالي

1 — Ripollés, op. cit., loc. cit.

2 — Bettiol, I problemi di fondo

(٣) أنظر في وظيفة القانون الجنائي في المجتمع الاشتراكي وللجمع الرأسمالي — مذكراتنا في جرائم الأموال العامة ، وأنظر في الفقه الإيطالي .

Bettiol, Aspetti politica de diritto Penale contemporaneo, Palermo, 1953 P 1 eseg .

فلا تنجح العقوبة في أحداث هذا الأثر الذي يحملهم - يجمعون عن الاتيان بالفعل الإجرامى . فما موقف القانون الجنائى بالنسبة لمسؤلاء الأشخاص هل ينتظرهم حتى يعتدون على المصالح المحمية ويحققون بذلك ضرراً للجماعة حتى يتدخل بعد ذلك بالعقاب ؟ أم أن وظيفته في حماية تلك المصالح تدفعه للتدخل قبل تلك المرحلة حتى يكفل للجماعة المحافظة على كيائها ومصالحها ؟ وطبيعى أن الإجابة لا بد وأن تكون بوجوب التدخل قبل مرحلة الاعتداء . وليس معنى ذلك أننا نحمل شخصية الفرد وحرية وأدميته في سبيل تغليب مصالح الجماعة. (١) بل أن حرية الفرد ستكفل أيضاً في تلك الحالة إذا ما راعينا مبدأ الشرعية ومبدأ الثبات القانونى كما سنرى .

خطورة الفرد الإجرامية هي التي تدفع المشرع إلى التدخل في مرحلة سابقة على ارتكاب الجريمة . وهنا يمين السؤال الآتى وهو كيف يمكننا التوفيق بين فكرة الخطورة الإجرامية وبين ضمان القدر اللازم لحرية الأفراد ؟ .

لا شك أن هذا التوفيق يتأتى عن طريق تحديد الخطورة الإجرامية . فإذا كانت الجريمة التي تستوجب توقيع العقوبة محددة تحديداً كافياً فيلزم أن تكون الخطورة الإجرامية التي تستوجب توقيع التدبير الاحترازى محددة هي الأخرى تحديداً واضحاً ، وهذا ما يستلزمه مبدأ الثبات القانونى الذي يجب أن يتسم به أى تشريع جنائى . فالخطورة الإجرامية يجب أن تستخلص من ماديّات محددة تم

(١) أنظر في مدى شرعية التدابير الاحترازية خلاف المراجع السابق الإشارة إليها .

Bouzat, Etat, de droit et Mesures de Sureté, in stato di dir. mis. di Sicur., P.77. Glaser sur les condition régissant les Mesures de Sureté dans leurs rapports avec l'état de droit, in stato di dir e mis. di sicu., P.47., Heinitz, le misura di sicurezza prevista del Progetto del Codice Penale tedesco sotto il Profilo costituzionalistico, ivi, P. 19 eseg., Nuvolone, le misure di Prevenzione nel Sistema delle garanzie sostanziali e Procedurali della libertà del cittadino, P. 161 eseg.

عن إتجاه الشخص لارتكاب جرائم أخرى . وليس من اللازم أن تكون تلك الماديات جرائم سابقة (١) فقد تستخلص الخطورة الإجرامية من ظروف معينة داخلية أم خارجية تقوم أو تحيط بالشخص .

ويجب من جهة أخرى أن يتعمد المشرع في تحديده لواقعة الخطورة الإجرامية . كل الابتعاد عن القرائن القانونية الغير قابلة لإببات العكس المستمدة من سلوك أو من سوابق عديدة للشخص . (٢) كما يتعين أيضاً الابتعاد عن إدخال أركان يدخل فيها عنصر التحكم في تحديد فكرة الخطورة الإجرامية كما هو الشأن في كثير من التعبيرات التي كثيراً ما تستخدم لتحديد الواقعة كالسلوك المنحرف مثلاً فاعتراف السلوك من عدمه مسألة تقديرية وتنضج في تحديدها في بعض الأحيان إلى التحكم (٣) .

ويتعين في النهاية أن يتضمن تحديد واقعة الخطورة الاجرامية نصاً صريحاً بدونه لا يمكن توقيع التدبير الاحترازي .

فإذا ما توافرت تلك الشروط فيكون قد تحقق للتدبير الاحترازي مبدأ الشرعية ومبدأ الثبات القانوني شأنها شأن أى جريمة تضمنها قانون العقوبات .

ومتى روعي هذين المبدأين فقد روعيت حريات الأفراد بالقدر الذى لا يتعارض مع صالح الجماعة ولا يكون للاتجاهات التي أثارها أصحاب الرأي للمعارض أساس من المنطق أو من القانون .

(١) يشترط المشرع الإطالي توقيع التدبير الاحترازي بصدد جريمة ارتكبتها الشخص ولم يخرج عن ذلك سوى حالتين أجازفيهما توقيع التدبير الاحترازي رغم أن الفعل المستوجب التدبير لا يكون جريمة وهاتين الحالتين هما التعريض غير المتبوع بأثر (١١٥) والجريمة المستحيلة (٤٩ م) .

2 — Da Costa, Presunzioni normative di Pericolosità- cit .,
loc. cit.

3 — Nuvolone, op. ult., loc. cit.

ولا شك أن ضمان حريات الأفراد إنما يتأتى أيضاً من ناحية أخرى إجرائية وهي التدخل القضائي في توقيع التدبير الاحترازي والاشراف على الناضع له طوال فترة تطبيقه.

٣ — إذا كان تحديد مدة العقوبة يتوقف على حسب جسامته الفعل الإجرائي المكون لها فإن الأمر يختلف في تحديد مدة التدبير الاحترازي. فالتدبير الاحترازي يتوقف على الخطورة الإجرامية للشخص ولا شك أن العناصر المكونة لتلك الخطورة تختلف من شخص لآخر ولا يستطيع المشرع أن يتكهن بها سلفاً . كما أن هناك تدابير احترازية علاجية وذلك بالنسبة للمصابين بأمراض نفسية أو عصبية أو عقلية الأمر الذي يكون من غير المعقول أن يحدد لها المشرع سلفاً مدة محددة .

لذلك نجد أن مدة التدبير الاحترازي يجب أن تحدّد في حدها الأقصى لتعارض ذلك مع منطق الأمور .

ولكن هل من المنطق أيضاً تحديدها في حدها الأدنى ؟ لا شك أن إعتبارات منطقية تدعو هي الأخرى إلى عدم الأخذ بذلك . فإدام أن التدبير الاحترازي مناطه الخطورة الإجرامية فتي زالت دواعيها فلا محل للتدبير الاحترازي . ولذلك عند تحديد حد أدنى قد تزول دواعي الخطورة الإجرامية في مدة أقل من المدة المحددة . ولذلك فإن منطق الأمور يقضي أيضاً بعدم تحديد التدبير الاحترازي في حده الأدنى .

والواقع أنه ما دام هناك تدخلا قضائيا في توقيع التدابير الاحترازية فلا مانع من ترك الأمر لتقدير القاضي تبعاً لظروف كل شخص وليس هناك ثمة تعارض بين ترك الأمر لتقدير القاضي وبين كفالة حريات الأفراد . إذ أن في ذلك ضماناً لحريات الأفراد أكثر من أخضاعهم لتدبير احترازي مدة قد لا تناسب مع درجة خطورتهم الاجتماعية .

— عرضنا فيما سبق الأسس العامة للتدابير الاحترازية باعتبارها وسيلة وقاية خاصة بالنسبة للمجتمع من ناحية ولأن توافرت في حق الخطورة الإجرامية

من ناحية أخرى. وحقان الوقت لبيان إلى أى مدى ذهب مشروع قانون العقوبات الجديد في هذا الصدد .

وبتأمل نصوص المشروع نجد أنه أفرد الباب الثالث للدفاع الاجتماعى، تناول في الفصل الأول منه حكم المجرمين الشواذ (م ٥١ و ٥٠) والفصل الثانى منه حكم المجرمين متعادى الإجرام (م ٥٢ و ٥٣ و ٥٤) وأخيراً في الفصل الثالث أفرده للخطورة الاجتماعية (م ٥٧) وفى الباب الرابع أفرد الفصل الرابع منه لتدابير الدفاع الاجتماعى (من المادة ١٠٣ إلى ١١٣) . وسنعرض لحكم تلك الطوائف الثلاث في المشروع وما قد يؤخذ على إتجاهه في هذا الصدد .

أولاً : الشواذ :

نص المشروع على أنه إذا وقع الفعل المكون للجريمة من شخص تحت تأثير حالة جنون أو إختلال أو ضعف عقلى أو نفسى جسم أفقده قدره على التحكم في تصرفاته بصفة مطلقة حكم القاضى بإيداعه في مأوى علاجى (م ٥٠) . وقد إستثنى المشروع ، بحق ، هذه الحالة من نص المادة ١٠٦ المتعلقة بتدبير الإيداع في مأوى علاجى التى تقضى بأنه لا يجوز أن يبقى المحكوم عليه في المأوى العلاجى أكثر من خمس سنوات في المنع وعشر سنوات في الجنايات . ولا شك أن خطة الشارع في هذا الاستثناء والذي يجب أن يمثل القاعدة وليس الاستثناء ، تتفق مع ما لتدبير الاحترازى من وظيفة . فسادام قد ربط بالخطورة الإجرامية للشخص فئات بدته وإنتائه مرهون بوجود أو إنتهاء الخطورة الاجرامية — ولذلك فتحديد المدة هنا كما سنرى — لا يتلائم مع طبيعة التدبير الاحترازى وخاصة هذا النوع من التدابير الاحترازية التى تهدف للعلاج فقط .

وقد إستلزم المشروع هنا ضرورة إرتكاب جريمة من قبل الشخص . وهذا وإن كان متمشياً مع مبدأ الثبات القانونى والشرعية من ناحية إلا أنه لا يبنى بالفرض الذى من أجله شرعت التدابير الاحترازية فخطورة هؤلاء الافراد قد تظهر حتى دون إرتكاب جريمة . وقد تدارك المشروع ذلك حين أدخل تلك الطائفة في عداد الطوائف ذات الخطورة الاجتماعية في الفصل الثالث في حين لم يكن

هناك من مبرر لتفريق حكم الشواذ على فصول متعددة يجمعهم باب واحد معنون بالدفاع الاجتماعي فالخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية هما نفس الشيء وليس نظامين مختلفين .

ثانياً : معادى الاجرام :

وقد أصاب المشروع حين إستبدل التدبير الاحترازي بالنسبة لتلك الطائفة بتشديد العقوبة ، والتدبير الاحترازي الذى يوقع هو الايداع بأحدى مؤسسات العمل . إلا أننا نبدي ملاحظتين :

الاولى : وهى أن مناط التدبير الاحترازي هنا هو الخطورة الاجرامية للمجرم . وهذه الخطورة لا يلزم أن تستخلص فقط من كون المجرم يعتبر عائداً وفقاً لنصوص القانون وهذا الذى يفسر أن المشروع جعل توقيعها هنا جوازى للقاضى إلا أنه لم يحدد للقاضى الوسائل التى يمكن أن تستظهر بها تلك الخطورة مما قد يدع مجالاً للتحكم ويناقض مبدأ الثبات القانونى .

الثانية : هى أن المشروع قد حدد مدة التدبير فى حدهما الاقصى . ففضى فى المادة ١٠٨ بأنه لا تزيد مدة الايداع فى أحدى مؤسسات العمل بالنسبة لمعادى الاجرام على خمس سنوات فى الجنع وعشر سنوات فى الجنابات .

وهذا التحديد لحد الاقصى لاشك أنه يناقض طبيعة التدبير الاحترازي والغرض منه فاذا يكون الوضع لو أن المحكوم عليه قضى مدة التدبير بمجده الاقصى ومع ذلك فإن حالته تئبى عن خطورته الاجرامية .

ثالثاً : الأشخاص ذوى الخطورة الاجتماعية :

وهؤلاء وفقاً للمادة ٥٧ من المشروع هم :

- ١ — المصابون بجنون أو باختلال أو ضعف عقلى أو نفسى جسمى متى أثبتت الملاحظة وفقاً للأجراءات والأوضاع الميئة فى القانون أنه فاقد تماماً للقدرة على التحكم فى تصرفاته بحيث يخشى منه على سلامته شخصياً أو على سلامة الغير .

٢ - أن يكون متشرداً أو مشتبهاً فيه أو ذا سلوك منحرف وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها القانون مع اشتراط أن تبنى حالته عن خطورة على أمن المجتمع أو النظام العام أو الآداب. والتدبير المقرر لتلك الحالة الثانية هو إما الإيداع في إحدى مؤسسات العمل وإما الوضع تحت مراقبة البوليس وإما الإلزام بالإقامة في الوطن الأصل. والإيداع في مؤسسات العمل يجب ألا يزيد عن ثلاث سنوات والمراقبة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات والإقامة في الوطن الأصل لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات.

والواقع أن الحالة الأولى في تلك المادة لا تثير خلافاً كما سبق وأن أوضحنا فضلاً عن إستثناء المشرع لها من حكم الحد الأقصى.

أما الأشخاص الواردين في الفقرة الثانية من المادة فالغرض فيهم أنهم لم يرتكبوا جريمة محل المحاكمة وإنما نظروهم المختلفة يعتبروا خطرين على الأمن الاجتماعي.

ونظراً لأن التدبير الاحترازي هنا مناطه الخطورة الاجتماعية التي تكون الواقعة المستوجبة للتدبير فيجب أن يحدد المشرع تلك الواقعة تحديداً يحقق الثبات القانوني للتشريع الجنائي ضماناً للحريات الأفراد لمعرفة المشروع من غير المشروع ومعرفة متى يستوجبون التدبير الاحترازي ومتى يكونون في مأمن منه. إذ بغير هذا التحديد يستحيل على الأفراد أن يوفقوا بين سلوكهم والسلوك الذي عليه عليهم التشريع الجنائي.

وهناك نقطة أخيرة أورد الإشارة إليها وهي أن فكرة الخطورة الاجتماعية تكون لدى الشخص نتيجة عوامل داخلية وخارجية معاً. ولذلك نرى وجوب النص على إسماعنة القاضي قبل الحكم بتلك التدابير بأعمال الخبرة النفسية والاجتماعية التي توكل إلى جهاز يفنى خصيصاً لهذا الغرض.

دعوى التدابير الاحترازية

د . محمد ابراهيم زبير

رئيس وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية

ما من شك في أن مشروع تقنين العقوبات الجديد قد جاء بتجديد في مجال العقوبة والمعاملة العقابية وذلك بتقريره نظماً أخرى غير العقوبة لها أحكام وطبيعة قانونية تختلف تماماً عن أحكام وطبيعة العقوبة . وإذا كان واضعوا المشروع قد حاولوا التجديد بالنص على العقوبات والتدابير الجنائية في الباب الرابع وبصفة خاصة من المادة ٥٨ إلى المادة ١١٣ ثم أفردوا فصلاً خاصاً تحت عنوان « الدفاع الاجتماعي » وذلك من المادة ٥٠ إلى المادة ٥٧ — فإنهم في الواقع لم يتلصوا منطقاً تشريعياً معروفاً يتحرك في إطار تنظيم قانوني واتجاه فقهى فلسفي واحد . فقد اهتم واضعوا المشروع بنظرية الدفاع الاجتماعي عند بران — ولن نقول بإرهاصات الدفاع الإجتماعي — وجاموا بتجديد في الاسماء باطلاق لفظ « التدابير الجنائية » على تلك التدابير التي ترمى إلى الكشف عن الحالة الخطرة أو الخطورة الإجرامية والتي عرفت باسم تدابير الأمن *Misure di sicurezza* . وعلى أية حال ومهما كانت التسميات فإن هناك فرقا بين العقوبة والتدابير الاحترازية حيث أنهما قطاعان متوازيان ومتقابلان في مجال القانون الجنائي : فالعقوبة تحقق القانون الرادع ، والتدابير تحقق القانون المناع . وعلى هذا فإن العقوبة جزاء مشروع يطبق بعد ارتكاب الجريمة وليس لمنع جرائم جديدة . والعقوبة لا تدافع ولا تعالج ولا تكيف بل تعاقب . إن العقوبة تستند على الإذئاب وتبعد عن الخطورة وتفترض وجود مسئولية لشخص يمكن استناد الجريمة إليه . أما التدبير الاحترازي فهو على العكس لإجراء مانع يطبق بعد ارتكاب الجريمة وليس بسبب الجريمة ، ولا يهدف إلى الجزاء عن الخطأ ولكن لمنع الخطر . ولهذا فالتدبير الاحترازي ليس ألماً بل إجراء يؤدي إلى جمل الجاني الخطر في موقف يستحيل معه الضرر أو زيادة هذا الضرر . إن التدابير الاحترازية -

تنظيم قانوني ، ولذا فإن دراسة هذا التنظيم لا يجب أن تقتصر على الناحية الموضوعية ، بل إن تحليل الأفكار الموضوعية الخاصة بالتدابير الاحترازية يجب أن يكون في إطارها الواقعي العملي وهو الأمر الذي يدخل في نطاق الإجراءات الجنائية . إن تحديد الطبيعة القانونية للتدابير الاحترازية ذو أهمية كبيرة في تحديد العلاقة الإجرامية التي تحكم تطبيق التدابير ذاتها سواء في مرحلة التحقيق أو في مرحلة الحكم أو في حالة التنفيذ العقابي . وعلى هذا الأساس سيكون تحليلنا في هذا المقام على الوضع التالي :

أولاً : الطبيعة القانونية للتدابير الاحترازية .

ثانياً : أسس دعوى التدابير الاحترازية .

ثالثاً : طرق الطعن في التدابير الاحترازية .

أولاً : الطبيعة القانونية للتدابير الاحترازية :

عند دراسة التدابير الاحترازية من جانبها الإجرائي تبرز لنا مشكلة هامة يجب تسويتها ، وهي المشكلة التي ترتبط بتحديد الصفة القانونية التي تسبغ على التدابير الاحترازية في نطاق القانون الموضوعي الا وهو قانون العقوبات . ولن يتسع لنا المقام هنا للدراسة التفصيلية ونحيل القارئ إلى الدراسة التي سبق أن نشرت لنا في المجلة الجنائية — العدد الأول — المجلد السابع ١٩٦٥ والتي بعنوان « التدابير الاحترازية القضائية » . إلا أنه لمقتضيات الدراسة الإجرائية يجب على الأقل أن نرسم الخطوط العامة لهذه الطبيعة القانونية وهي التي كانت مثارا لنقاش شديد بين المدارس الفقهية . وإذا كان قانون العقوبات الايطالي قد وصف التدابير الاحترازية بأنها إجراءات إدارية « *Misure amministrative* » فإن هذه التسمية من جانب المشرع لا تكفي لحل هذه المشكلة الفقهية .

على أية حال إذا كان المجال الإجرائي ينصب في العقوبة على التحقق من مسؤولية مرتكب الجريمة فإن المجال الإجرائي في التدابير الاحترازية يجب أن ينصب على تحديد الخطورة . وإذا ما تتبعنا المنطق الواقعي نقول إنه إذا كانت

العقوبة والتدابير الاحترازية لها صفة قضائية فإن التحقق من المسؤولية وتحديد الخطورة لها كذلك صفة قضائية .

إن الذين يرغبون في أن يسبقوا على التدابير الاحترازية صفة الإجراءات — من أمثال بيتبول وفاسالى وجوفانى ليونى — هم في الواقع يقفون في منتصف الطريق بين القديم والجديد . ولهذا انعكس هذا الاتجاه على التقنين الإيطالى الموضوعى والتقنين والإجرائى والتعديلات التالية عليهما الأمر الذى انحرف به عن طريق الوضعية الإيطالية .

على أية حال فإن الفقه يجب عليه أن ينظر إلى طبيعة الأمور وليس إلى مسمياتها سواء وردت في نصوص قانونية أو كانت نتاجا للصياغة الفقهية .

إن مبدأ الشرعية يحكم كذلك نطاق التدابير الاحترازية على غرار العقوبة ، كما أن تطبيق التدابير الاحترازية يخول فقط — في القانون المقارن — إلى سلطة قضائية بل ويتخذ هذا التطبيق والأشكال الخاصة بالدعوى القضائية على النحو الذى سترأه فيما بعد .

وأخيرا نحمد أن الصفة القضائية واضحة من وجوب أن يكون لقاضى الإشراف على التنفيذ رخصة تطبيق وتعديل واستبدال وإلغاء الأحكام التى أعلن عنها قاضى الموضوع . وهذه الرخصة الأخيرة توجب أن تعطى للتدابير الاحترازية الصفة القضائية حتى يمكن تقرير الضمانات القضائية تجاه استخدام هذه الرخصة الأمر الذى يتفق مع الحقوق الإنسانية المتفق عليها في القانون المقارن ويتفق أيضاً مع الاتجاه الحديث في المعاملة العقابية من ضرورة توفر الإشراف القضائى على مرحلة التنفيذ العقابى .

ثانيا : أسس دعوى التدابير الاحترازية :

مما من شك في أن الإجراءات التى تحدّد الخطورة والتحقق منها والتي على هداها تطبق التدابير الاحترازية تشكل في مجموعها تعظيما خاصا يطلق عليه اسم « دعوى التدابير الاحترازية » ، ويمكن أن يتم تشخيص مرحلتين في رحاب هذه الدعوى .

المرحلة الأولى : خاصة بالتحقق من إرتكاب فعل يعد جريمة أو شبه جريمة .

المرحلة الثانية : تتعلق بالتحقق من الخطورة .

وتعد المرحلة الأولى في الواقع من اختصاص الجهاز القضائي في فقرتها الأولى الخاصة بإرتكاب فعل يعد جريمة . وعلى هذا ليس هناك شك في الصفة القضائية بالنسبة لعملية التحقق من أية جريمة قد إرتكبت . إلا أن الفقرة الثانية لا يمتد بها . إلا إذا نص التقنين صراحة على أن واقعة لا تعد جريمة ومع ذلك يمكن إزائها تطبيق تدير احترازي . وهذه الحالات تعرف في الفقه الايطالي بإسم « شبه الجريمة » ، وهي على سبيل الاستثناء ولا تقرر قاعدة عامة . لذلك نجد أن المادة ٩٤ ع ١ . تنص على الجريمة المستحيلة أى محاولة إرتكاب فعل لا يخضع لتطبيق العقوبة إما بسبب عدم كفايته لتحقيق الحدث أو عدم توافر موضوع الجريمة . وتنص المادة ١٥٥ على حث الشخص على إرتكاب جريمة والاشتراك عن طريق الاتفاق لإرتكابها إذا لم ترتكب هذه الجريمة فعلا .

وهذه العملية المرتبطة بالمرحلة الأولى هي في الواقع من اختصاص قاضي الموضوع ، نظرا لأن المبادئ والقواعد الاجرائية التي تحكم هذه المرحلة هي بذاتها تلك التي تنظم الدعوى الجنائية منذ تحريكها حتى صدور حكم فيها يحوز حجية الشيء المقضي به .

إلا أن التحقيق من الجريمة أو شبه الجريمة ليس هو الشرط الوحيد الذي يسبق تطبيق التدير الاحترازي وذلك لأنه يجب تحقق مرحلة ثانية هي الكشف عن الخطورة سواء كانت خطورة اجتماعية أم خطورة جنائية ، وبمضى آخر وجوب التحقق من وجوب احتمال أن يرتكب المتهم وقائع جديدة ينص عليها القانون باعتبارها من الجرائم .

ونظراً لأن هذه المرحلة تتمثل في عملية التحقيق من « حالة » تلحق بالشخص وقد تستمر حتى فترة لاحقة على الدعوى الجنائية الاصلية فانه يجب أن ينظم للمشرع وجوب الكشف عن الخطورة ليس فقط خلال الدعوى بل بعد انتهاء

الدعوى ذاتها . ومن هنا تظهر مشكلة إجرائية ترتبط بمفهوم العلاقة التالية على العلاقة الإجرائية الأصلية في الدعوى الجنائية . هل تعد هذه العلاقة إجرائية إمتدادا للدعوى الأصلية ؟ أم هي علاقة من نوع خاص ؟ أم علاقة غير إجرائية ؟ . وترتبط هذه المشكلة بموضوع قاضى الإشراف على التنفيذ وما يجب أن يكون عليه التنظيم الأمثل له في سبيل تحقق الغاية منه مع تقرير الضمانات الضرورية المتأصلة لقراراته . ونرى أنه من الأفضل في هذا الشأن أن نعرض باختصار التجربة التي مر بها تقنين الإجراءات الجنائية الإيطالية عند أخذه بنظام قاضى الإشراف على التنفيذ . وتنص للمادة ٦٣٥ ق . ع . أ . على أن الاجراءات التي تتخذ خارج مرحلة التحقيق أو المحاكمة والتي تطبق أو تعدل أو تستبدل أو تبنى التدابير الاحترازية وكذلك الإجراءات التي تهدف للتحقيق من شخصية الجاني بغية الحكم فيها بالتدابير الاحترازية هي من اختصاص قاضى الإشراف على التنفيذ . وتجاه هذا النظام الجديد الذى أوردته تقنين ١٩٣٠ انقسم الفقه إلى قسمين : —

فمنهم من يرى التفرقة بين قاضى التنفيذ . Giudice dell' esecuzione

وقاضى الإشراف على التنفيذ giudice di sorveglianza وعلى رأسهم الوزى V. Allosi . إذ أن الأول يحمى حقوق المتهم بضمانات قضائية بينما يحمى الثانى مصالح المجتمع بالعمل على تطبيق العقوبة والتأكد من أن الجاني قد كفر عما جنت يده . ويمارس الأول وظائفه تجاه جميع المحكوم عليهم الذين يوجدون فى المؤسسات العقابية التي توجد فى دائرته ، بينما يمارس الثانى اختصاصاته تجاه الأشخاص الذين صدرت فى حقهم أحكام جنائية اشترك هو فى إصدارها باعتبارها قاضى الموضوع وبغض النظر عن مكان وجود الجاني . وعلى أساس هذه التفرقة يرى هذا الفريق أن نشاط قاضى التنفيذ هو نشاط قضائى ، أما نشاط قاضى الإشراف على التنفيذ فهو نشاط إدارى .

إلا أن هناك فريقاً آخر (وعلى رأسهم Leone) يرى أنه يقع على عاتق قاضى الإشراف على التنفيذ الوظائف التالية :

أ - مراقبة تطبيق العقوبات طبقاً لنص م ٥٨٥ و م ١٤٤ ت . ع . ١٠ .

ب - سلطة تطبيق وتعديل واستبدال والغاء التدابير الاحترازية طبقاً لنص
٦٣٥ أ . ج . أو نص م ٢٠٥ ع . أ .

ويرى هذا الفريق أن قاضى الإشراف على التنفيذ يمارس نشاط يشكل
عنواً للقاضى الجنائى وهو بإعتراف وزارة العدل الإبطالية جهاز إدارى
وليس جهازاً قضائياً .

وإذا ما تتبعنا تحليل كلا الفريقين لنشاط قاضى الإشراف على التنفيذ
نجد أنهما يعتمدان فى نتائجهما هذه على افتراض مقتضاه أن هناك عناصر ناقصة
فى ذلك النشاط الذى يقوم به قاضى الإشراف على التنفيذ ، وهذه العناصر هى :

١ - عدم وجود خصومة جنائية فى العلاقة التالية على العلاقة الاجرائية
الاصلية فى الدعوى الجنائية .

٢ - عدم توفر طرق الطعن فى القرارات التى يصدرها قاضى التنفيذ
أو قاضى الإشراف على التنفيذ .

الخصومة الجنائية : إذا أردنا أن نعرف الخصومة الجنائية بصفة عامة
نقول إنها علاقة إجرائية قضائية بين أطراف ثلاث فى الدعوى الجنائية : الاتهام
والدفاع والقضاء . وإذا كان من المتفق عليه بين الفقهاء أن هناك علاقة إجرائية
قضائية خلال نظر الدعوى الاصلية فإنه ما زال من المناقش فيه سبغ الصفة
التضائية على العلاقة التالية على صدور الحكم . إذن ماهو المعيار الذى على أساسه
يمكن إعتبار أى علاقة ذات صفة قضائية ؟

يرى البعض أن طبيعة الشيء تأتى من الجهاز ذاته الذى يعطى الحياة لهذا
الشيء . وعلى هذا فإن الصفة الادارية توجد فى كل ممارسة لوظيفة من جهاز
إدارى ، والصفة القضائية توجد فى ممارسة الجهاز القضائى للوظيفة القضائية .
إلا أن هذا القول يؤدى بنا إلى السير فى دائرة مغلقة لكل وظيفة سواء كانت

إدارية أو قضائية وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى فصل فى السلطات غير مقبول فى المجتمع الحديث .

ويرى البعض الآخر أنه يجب الاعتماد على وسائل ممارسة الوظيفة والضمانات التى توفر لها (مثل : الخصومة والأشكال الاجرائية ... إلخ) . ويرد على ذلك أن المحاكمات التأديبية ولو أنها ذات صبغة إدارية إلا أنه تتوفر بها ضمانات الخصومة بينما الأمر الجنائى لا تتوفر فيه الخصومة مع أنه ذا صبغة قضائية . وإذا كانت هذه المعايير غير كافية لتحديد الصفة القضائية للعلاقة فإننا نرى مع ديمارسكو أنه يمكن سبغ الصفة القضائية إذا ما توفرت الشروط التالية :

١ - وجود أمر متنازع عليه لا يتكون فقط من مجرد التنازع على مصلحة ، معينة بكل «حق» وقع عليه إعتداء أو هناك تهديد بوقوع إعتداء عليه .

٢ - وجود نشاط عام غالب يعبر عن إرادة أساسها التحقق من واقعة (فى الدعوى الأصلية) أو خطورة (فى دعوى التدابير الاحترازية) ومن شخص تنسب إليه هذه الواقعة أو الخطورة .

٣ - عدم وجود أى جهة أخرى غير جهاز له صبغة عامة يقسوم بذلك النشاط الآخر .

وراء الأمر فى تطبيق التدابير الاحترازية أن هناك أمرا مازال متنازعا عليه وهو وجود خطورة كامنة لدى الجانى من مصلحة المجتمع أن يبحث عنها ويتعرف عليها وأن هناك حق للمجتمع الذى يرغب فى حماية أفراد من خطورة مستقبله . ولا جدال فى تلك الإرادة من جانب المجتمع لتحقيق من الخطورة ومن الشخص الذى تنسب إليه هذه الخطورة . ولا نقاش فى أنه قد ثبت بتجربة الدول المتطورة فى المعاملة العقابية أن نظام قاضى الإشراف على التنفيذ هو جهاز عام له صفة عامة وذا هدف عام يقوم بالكشف عن الخطورة الكامنة لدى الجانى ويعمل على علاجها وإعادة الجانى إلى الحياة الاجتماعية . ولا يوجد الآن أى جهاز عام آخر

إستطاع أن يحقق تلك النتائج التي سبق ذكرها بصورة مرضية .

ولا يمكن الاعتماد بذلك القول الذي يرى أن الحكم الصادر بالتدبير الاحترازي هو حكم عاды حاز حجية الشيء المقضي به وأن أى مشكلة تتورع بعد ذلك تكون خارج نطاق الخصومة الجنائية وتربط بإشكالات التنفيذ . والسبب في ذلك أن الحكم الصادر بالتدبير الاحترازي ليس هو حكم بمعقوبة بل حكم بإدانة ، بدليل أن التدبير الذي تقررته محكمة الموضوع قد يغيره قاضى الإشراف على التنفيذ إذا ما رأى أن خطورة المتهم تتطلب لمعالجها إتخاذ تدبير آخر من نوع آخر وإذا كانت الصفة الغالبة لقاضى التنفيذ بالنسبة للمعقوبة هى صفة الإشراف والرقابة . إلا أن الأمر غير ذلك بالمرّة بالنسبة للتدابير الاحترازية إذ أن لقاضى الإشراف على التنفيذ تعديل واستبدال وتغيير وإطالة وإلغاء التدابير الاحترازية بناء على تقديره لحالة الخطرة . وهذه الوظيفة لها خطورتها وأهميتها الواضحة الأمر الذى يوجب على المشرع أن يضع فى الاعتبار أنه لا بد من وجود صيغة قضائية وتوفير ضمانات قضائية وخصومة قضائية إذا لم نقل أنه من الواجب عليه توفير صيغة شبه قضائية و ضمانات شبه قضائية وخصومة شبه قضائية بالنسبة لدعوى التدابير الاحترازية .

والخصومة فى دعوى التدابير الاحترازية هى خصومة تنفيذية إذ يدعو قاضى الإشراف على التنفيذ الشخص الذى سيخضع لتدبير احترازي أو خضع فعلا له بأن يعلن عن رأيه فى مناسبة هذا الإجراء له . وينص على هذا التصريح فى المحضر ثم يرسل إلى النيابة العامة إذا لم تكن حاضرة أمام قاضى الإشراف على التنفيذ (كما هو الحال فى إشكالات التنفيذ ورد الاعتبار فى مشروع قانون الاجراءات الجديد حيث تنص المادة ٣٨٩ الفقرة الثالثة على أنه : (ومع ذلك فلا يلزم حضور النيابة لإاعد نظر طلبات رد الاعتبار والإشكالات فى التنفيذ) .

وعند ما يقرر القاضى من تلقاء نفسه التدبير الاحترازي فانه يرسل الأوراق إلى النيابة العامة لا بداء رأيها . ومن الضرورى أن تكون هذه « الطلبات » أو تلك « الآراء » التى تبديها النيابة العامة مكتوبة ومسية .

وتبدو صورة التداخل بين الصفة الإدارية (التنفيذ العقابي) والصفة القضائية (دور قاضي الاشراف على التنفيذ) عند تنفيذ التدابير الاحترازية . وفي هذه المرحلة المرتبطة بالتنفيذ يكون الحكم الذي يصدره قاضي الموضوع معبرا عن اختصاص « ثانوي » ، إذ أن اختصاص قاضي الموضوع يقف بإصداره الحكم ويحل محله اختصاص قاضي الاشراف على التنفيذ وذلك في حالة ما إذا كانت العلاقة الاجرائية خاصة بتنفيذ التدابير الاحترازية فقط .

إن قاضي الاشراف على التنفيذ ليس له اختصاص في شأن التحري عن الجريمة أو التحقق من أن واقعه تعد جريمة . وليس قاضي الاشراف على التنفيذ شأن في تعديل الحكم الخاص بالتحقق من الفعل المجرم أو من الوصف القانوني له .

وعند هذا الحد يكون لزاما علينا أن نتكلم بصفة عامة عن الطبيعة القانونية للقواعد التي تحكم إجراءات التنفيذ العقابي .

يرى مانزيني Manzini أن تلك القواعد ترتبط بالقانون الموضوعي (قانون العقوبات) حيث أنها ترتبط بتقرير أو انقضاء أو استمرار حق المجتمع في العقاب . أما القواعد الخاصة بظروف ومقترحات تطبيق الاجراءات القضائية وتلك التي تحدد الأجهزة التي يقع على عاتقها تحريك هذه الاجراءات وتنفيذها وكذلك تلك التي تنظم الخصومة التنفيذية (إشكالات التنفيذ مثلا) فهي قواعد تتعلق بقانون الاجراءات الجنائية . ويرى مانزيني أيضاً أنه لا يعقل قط أن تغير طبيعة القواعد التي توجد في قانون العقوبات لمجرد ارتباطها بلحظة خاصة بتنفيذها .

وهنا يشر التساؤل ما هي طبيعة العلاقة الاجرائية التنفيذية بالنسبة للتدابير الاحترازية ؟ هناك بعض فقهاء القانون من يرون أن التدابير الاحترازية غريبة عن قواعد قانون العقوبات ، وبالتالي يعد الحكم الصادر بها وكذلك إجراءات تنفيذها من الاجراءات الادارية سواء كانت هذه الاوامر أو تلك الاحكام صادرة من قاضي الاشراف على تنفيذ . ويرى هذا الفريق أن نشاط النيابة

العامة في حالة التدابير الاحترازية لا يعد تحريكاً للدعوى بل مجرد رخصة طلب التدبير الاحترازي وهي الرخصة التي تظن بصورة واضحة في مجال القانون الإداري . وعلى أساس هذا الطلب يمكن النيابة العامة أن تحصل بالقاضي الذي يقع عليه عبء البت فيه .

إلا أنه إذا ما تمعنا في هذا القول نجد أن الرد عليه سهل يسير : إن تحريك الدعوى يرتبط أساساً بالفعل المعاقب عليه والذي يحمل إلى القاضي وهذا الأخير عليه التزام بإصدار حكم في شأنه . ولكن طلب النيابة العامة الخاص بتطبيق التدابير الاحترازية ما هو إلا استخلاص من الوقائع التي ارتكبت ما يوجب الحكم بالتدبير الاحترازي وذلك عن طريق تحسس الخطورة لدى الجاني . وهكذا فإن النيابة العامة عندما تطلب من القاضي تطبيق العقوبة على ارتكاب الفعل تقوم بنفس الدور الذي تمارسه عندما تطلب التدبير الاحترازي من القاضي نفسه أو من قاضي الإشراف على التنفيذ . ولا يجوز الاعتراض على الصفة القضائية لدعوى التدابير الاحترازية بمقولة أن قاضي الإشراف على التنفيذ لا يصدر أحكاماً قضائية بل أوامر *Oridine* أو *Decreti di Servizio* وهي التي لها طبيعة

إدارية . وفي الواقع أن هذه الأوامر لها سمات الأحكام نظراً لأنها تعمل على حل النزاع الدائر حول حق المجتمع في تطبيق التدابير المانعة على أفراد ظهرت خطورتهم الجنائية . وتبدو هذه الطبيعة واضحة من تلك القاعدة الخاصة بوجوب أن تكون هذه الأوامر مسببة .

والقول بأن للتدابير الاحترازية طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة العقوبة لا يغير في شيء تلك العلاقة القانونية التي توجد بين المجتمع ممثلاً في الدولة وبين الفرد ، وهي العلاقة التي ترتبط بالمرحلة التنفيذية . إن العلاقة التنفيذية الخاصة بالتدابير الاحترازية ترتبط بظروف خاصة ، وتتم بسبب التعديل والإلغاء والزوال بصورة تختلف عن تلك التي ترتبط بالعلاقة التنفيذية للعقوبة . وبسبب هذه الطبيعة الخاصة لا يجوز إطلاقاً تغيير جوهر العلاقة ذاتها والتي لها في الواقع الصفة القضائية .

وأخيراً قد يرى البعض — وخاصة في الفقه الإيطالي — أن الجاني في دعوى التدابير الاحترازية لا يطلق عليه لفظ « المتهم » بل يطلق عليه لفظ « صاحب المصلحة » *L'interessato* ، وتغير هذه المصطلحات ليس له تأثير في طبيعة الدعوى ذاتها بل هذا الاختلاف في التسمية أمر طبيعي نظراً لأن لفظ « المتهم » يشير إلى من يقسم إليه فعل يراد مساءلته عنه ، أما لفظ « صاحب المصلحة » في دعوى التدابير الاحترازية فلا يعود الفعل محوراً للتقدير والاعتبار بل الخطورة سواء كانت اجتماعية أم إجرامية هي التي تدخل في نطاق التقدير والاعتبار .

ثالثاً : طرق الطعن في التدابير الاحترازية :

لقد سبق أن ذكرنا أن إستظهار الحالة الخطرة أو الخطورة الاجتماعية أو الجنائية يكون في جميع مراحل الدعوى الأصلية أو في مرحلة التنفيذ ، ولذلك من الأوفق أن نتبع تطبيق التدابير الاحترازية في كل من مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة ثم في المرحلة التالية على صدور الحكم من محكمة أول درجة (الاستئناف ، والنقض) ولا يقتصر الأمر على ذلك بل لابد من تحديد الأحكام الخاصة بالتحقق من الخطورة بواسطة قاضي الإشراف على التنفيذ والوسائل القانونية التي يمكن الاتخاذ إليها لتصحيح قراره .

١ . — استخلاص الخطورة في مرحلة التحقيق :

ممن شك في أن القائم بالتحقيق (سواء كانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق) يجب عليه عند جمعه للأدلة على إرتكاب الجريمة وتحديد مسئولية الجاني يهتم بالتحري عن سمات الخطورة . وفي هذه الحالة يكون لقاضي التحقيق أن يأمر مؤقتاً بتطبيق التدبير الاحترازي حتى قبل القيام بالاستجواب أو قبل إصدار أمر بالقبض . ويكون على قاضي التحقيق أيضاً أن يأمر بإلغاء التدبير الإحترازي إذا ما ظهرت براءة المتهم ، كما عليه في حالة إحالة القضية للمحكمة أن يشير في قرار الاحالة إلى الظروف التي قد تؤدي إلى تطبيق تدبير احترازي وتسمى هذه الأحكام أيضاً بنجاء النيابة العامة .

٢ — إستخلاص الخطوة في مرحلة المحاكمة :

يتم البحث عن الخطوة أيضا في هذه المرحلة ولكن هناك قواعد تختلف بحسب ما إذا ظهرت براءة المتهم أو في حالة الادانة في الحالة الاولى يأمر قاضي الموضوع بالغاء التدابير الاحترازية الذي قرره قاضي التحقيق أو النيابة العامة بصورة مؤقتة وله كذلك في حالة التحقق من الخطوة بصورة مطلقة أن يقرر التدبير الذي يراه مناسباً .

أما في الحالة الثانية يطبق القاضي القواعد التي نص عليها قانون العقوبات والخاصة بالتدابير الاحترازية ، وله كذلك أن يشير في حكمه إلى أن المتهم مجرماً متناداً أو محترفاً أو ذا ميل إجرامي .

٣ — الخطوة في مرحلة الاستئناف :

إذا كان المستأنف هو النيابة العامة تجاه حكم بالإدانة أو حكم بالبراءة فإن للقاضي إذا ما رأى تعديل حكم أول درجة أن يطبق التدابير الاحترازية التي ورد ذكرها في قانون العقوبات . ولذلك له بناء على هذه القواعد أن يطبق أو يعدل أو يلغى التدابير الاحترازية وفي هذه الحالات جميعها ليس الضروري أن تكون النيابة العامة قد استأنفت الحكم كله بشقيه : العقوبة والتدابير الاحترازية . وإذا كان المستأنف هو المتهم ففي هذه الحالة يحكم القاضي القاعدة الأساسية في الاجراءات الجنائية والتي قوامها في حالة الإدانة أو البراءة يكون الطعن مشتملاً على التدابير الاحترازية وفي هذه الحالة يجب عليه أن يقيع في شأن التدابير الاحترازية الاختصاصات المخولة له باعتباره محكمة إستئناف في الاحوال العادية .

٤ — الخطوة في مرحلة النقض .

تسرى في شأن الطعن بالنقض نفس المبادئ التي سبق ذكرها في شأن الاستئناف . ويجب أن تضع في الاعتبار هذا الاختصاص الوظيفي لمحكمة النقض . ويجب أن تفرق بين حالة ما إذا كانت محكمة النقض ستمثل على تسيب

الخطورة أو ما دون ذلك . وفي الحالة الأولى لا تستطيع محكمة النقض سوى أن تحيل الدعوى إلى الجهة المختصة في دعوى التدابير الاحترازية للتحقق من هذه الحالة نظراً لأنه ليس من اختصاص محكمة النقض أن تنظر في الخطورة الإجرامية أو إستظهارها .

هـ — الخطورة أمام قاضى الإشراف على التنفيذ : ليس من العدالة فى شيء أن يتولى تقدير الخطورة وتحديد التدابير الجنائية أو إلغاء أو تعديل أو استبدال التدابير التى نص عليها قاضى الموضوع دون أن تكون هناك ضمانات قانونية هى فى الواقع لمصلحة الجانى ولمصلحة الجماعة .

ولقد أخطأ القانون الإيطالى طريقاً منصفاً فى هذا السبيل إذ قرر درجتين من الطعن فى قرارات قاضى الإشراف على التنفيذ وهى على النحو التالى :

أ — يكون للتياية العامة ولصاحب المصلحة (المتهم) أو الشخص الذى وجه إليه التدبير (المريض مرضاً عقلياً) أن يطعن فى قرار قاضى الإشراف على التنفيذ ومدة تقديم هذا الطعن هى ثلاثة أيام من يوم الاعلان بالقرار وتفصل محكمة الاستئناف فى غرفة المشورة فى هذا الطعن .

ب — يجوز الطعن فى قرار محكمة الاستئناف الخاصة بعدم قبول الطعن أو برفض الطعن ذاته وذلك بإعادة النظر . ولكل من التياية العامة ولصاحب المصلحة أن يقبعا نفس الاشكال ويحترما نفس المواعيد التى سبق ذكرها بالنسبة للاستئناف وتفصل محكمة النقض فى غرفة المشورة فى هذا الطعن .

السلطة التقديرية للقاضي في تحديد العقوبة

بين القانون الإيطالي والقانون المصري

د. سمير الجيزوري

الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

تمهيد:

يقوم القاضي بالدور الرئيسى في تفريد العقوبة أى مواءمتها وفقاً لظروف الجريمة ومرتكبها ، وذلك بما له من سلطة تقديرية تخول له بحث ظروف كل مذهب على حدة وتبين درجة خطئه وظروف ارتكابه للجريمة وشخصيته وظروفه الاجتماعية ، وتمكنه من الحكم بالعقوبة التى تناسب مع ظروف كل مذهب .

ولما كان تفريد العقوبة هو من أهم أهداف السياسة العقابية في المجتمعات الحديثة لذلك فإن السلطة التقديرية للقاضي يجب أن تستخدم لتحقيق هذا الهدف ، أو كما يقول بللافستا Bellavista : —

« إن السلطة التقديرية للقاضي إنما تعمل دائماً في خدمة تفريد العقوبة ، إذ أن تفريد العقوبة هو المبرر والهدف لوجود السلطة التقديرية » (١) .

وهذا القول صحيح حيث لا حاجة للقاضي إلى السلطة التقديرية إذا لم يكن ثمة تفريد العقوبة ومواءمة لها حسب شخصية المذنب وظروفه .

وسنعرض فيما يلى التليمة القانونية لهذه السلطة ، ثم نبين مدى الرقابة على هذه السلطة ، ثم نبين العناصر التى يجب على القاضي مراعاتها في تحديده للعقوبة . ويتضمن هذا البحث مقارنة بين القانون الإيطالي والقانون المصري .

(١) Bellavista , G.- Il potere discrezionale del giudice nell'applicazione della pena, Milano , 1939 , P. 42,43.

أولاً : الطبيعة القانونية للسلطة التقديرية للقاضي

السلطة التقديرية للقاضي هي الرخصة الممنوحة للقاضي بتطبيق العقوبة بين حد أعلى وحد أدنى مع مراعاة ظروف المذنب والجريمة .

ويناقش بللافستا الطبيعة القانونية لهذه السلطة فيذكر أن أصل فكرة السلطة التقديرية مأخوذ من فقه القانون الإداري حيث يوجد للادارة نوعان من النشاط ، أولها النشاط المقيد وهو الذي تنظمه قواعد معينة ، وثانيهما النشاط الحر أو التقديرى حيث لا توجد قواعد منظمة ، وهذه الفكرة تنتقل كذلك إلى النشاط القضائى فيقال أن السلطة القضائية هي سلطة مقيدة في محتواها بمعنى أنها ليس لها غاياتها الذاتية المستقلة المختلفة عن الغايات التي تستهدفها السلطة التشريعية ، والموضوع الوحيد الذى تهتم به السلطة القضائية هو تنفيذ القاعدة القانونية وتطبيقها ، على أنه يمكن القول أن التطبيق والتفويض يمكن أن يكون لهما الصفة التقديرية إذا منح القانون سلطات بهذا المعنى للسلطة القضائية ومثال ذلك عندما يحتكم التشريع إلى مبادئ المساواة والعدالة فتكون للقاضي سلطة تقديرية وكذلك في موضوع الإثبات (١) .

فاذا انتقلنا إلى سلطة القاضي في تطبيق العقوبة ، فإنه لا يمكن القول بأن نشاط القاضي مقيد في تطبيقه للعقوبة في الحالات المحددة ، فالقانون ينظم نشاط القاضي في هذا المجال بأن يفرض عليه التزاماً قانونياً محدداً وهو : تطبيق العقوبة على المجرم ، ولكنه يترك له مدى بين حد أعلى وحد أدنى مع تنوع في كمية العقوبة وفى نوعها كذلك وفقاً للتقدير الشخصى للقاضي المبني على أساس ظروف كل حالة فردية . ولو كان نشاط القاضي مقيداً لحدود القانون بدقة نوع وكمية العقوبة لكل جريمة على حدة بطريقة لا يترك فيها مجالاً لتنوع في التدابير تبعاً لظروف كل حالة على حدة . ومادام نشاط القاضي في تطبيق العقوبة لا يعتبر نشاطاً مقيداً - على

الأقل بالمعنى الدقيق في مجال الإدارة العامة - فإنه يجب اعتباره إذن نشاطاً حراً وتقديرياً (١).

ثم يستطرد بيلافيتا في تحديده للطبيعة القانونية للسلطة التقديرية للقاضي في تطبيقه للعقوبة ، فيتساءل هل تعتبر هذه السلطة نشاطاً تقديرياً خالصاً *discrezionale pura* أم نشاطاً تقديرياً فنياً ؟ *discrezionale tecnica*.

ويرى بيلافيتا أن السلطة التقديرية للقاضي (في القانون الإيطالي) لا تعتبر نشاطاً تقديرياً خالصاً حيث أن النشاط التقديري يكون حراً عندما لا توجد أى قاعدة لتوجيه أو إرشاد الجهة الإدارية المختصة في مباشرة نشاطها للصلحة العامة أو لتحقيق أهداف التشريع . والحال ليس كذلك بالنسبة للقاضي إذ أن المادة ١٣٣ من قانون العقوبات الإيطالي تحدد للمعايير المحددة التي يجب على القاضي أن يراعها في استخدامه لسلطته التقديرية ، ولا يمكن القول بأن هذه القاعدة غير محددة تماماً بحيث تترك مجالاً للتقدير الشخصي للقاضي . ذلك أن المعايير الواردة في المادة ١٣٣ ع إيطالي يحددها القانون بدقة دون أن يترك مجالاً متسعاً للتقدير الشخصي للقاضي الذي يعتبر ملزماً باتباع هذه المعايير المحددة دون غيرها ، وعلى ذلك فإن سلطة القاضي التقديرية في تطبيق العقوبة ليست من قبيل النشاط التقديري الخالص (٢).

ومن ناحية أخرى فإنها لا تعتبر من قبيل النشاط التقديري الفني الذي يعتبر موجوداً عندما يكون النشاط التقديري مسبوقاً بحكم فني ، وليس الأمر كذلك بالنسبة لنشاط القاضي في تحديده للعقوبة وفقاً للمعايير الواردة في المادة ١٣٣ ع إيطالي . حيث أن هذا النشاط يعتبر بعيداً جداً عن الأمثلة الموجودة في قفه القانون الإداري بالنسبة لهذا الشكل من السلطة التقديرية كما أن تطبيق العقوبة لا يكون مسبوقاً بأى حكم فني ، بل أن القانون لا يسمح باستخدام « الخبرة » في معرفة شخصية المتهم أو سماته أو لتقرير إعziاده أو ميله للجرام ، وهذا ما تنص عليه المادة ٣١٤ إجراءات جنائية إيطالي .

(١) بيلافيتا - المصدر السابق - ص ٣١ .

(٢) بيلافيتا - المصدر السابق - ص ٣٢ .

وإذن ينتهى بيلافيسا إلى أن سلطة القاضى التقديرية فى تحديد العقوبة هى نشاط تقديرى من نوع خاص Sui generis تتميز بصفتين : أولهما أنها ملتزمة (مقيدة) Vincolata أو منظمة وثانيهما : أنها خاضعة للرقابة Controlata .
فأما بالنسبة للصفة الأولى وهو كون السلطة التقديرية للقاضى مقيدة أو منظمة فإنما يشير ذلك إلى أن سلطة التقديرية ليست مطلقة أو خالصة Pura أى أنها ليست بعيدة عن أى توجيه أو إرشاد للقاضى فى ممارستها ، ويقصد من وصف نشاط القاضى بالتقييد أو التنظيم إبراز أن القاضى عليه التزام فى ممارسته لسلطته التقديرية بمراعاة المعايير الموجبة التى حددها القانون فى المادة ١٣٣ ع . إيطالى .
والأى راعى غير هذه المعايير وإذن فسلطة القاضى التقديرية فى تطبيق العقوبة . تعتبر إذن arbitrium plenum وليست arbitrium regulatum

أما الصفة الثانية وهى كون هذه السلطة التقديرية خاضعة للرقابة فإنها تظهر من التزام القاضى بتسيب حكمه ببيان الأسباب والبواحد التى تبرر إستخدامه لسلطته التقديرية وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٣٣ ع . إيطالى وكذلك المادة ٣٧٥ أ . ج . إيطالى التى تنص على بطلان الحكم الخالى من الأسباب أو المتناقض فى أسبابه (١) .

ويلاحظ أن سلطة القاضى التقديرية فى تطبيق العقوبة هى سلطة ، وفى نفس الوقت واجب والزام ، فهى التزام قانونى يقع على القاضى وذلك لاعتبارين :

أولهما : بسبب الإلتزام بالتسيب فى إستخدام القاضى السلطة التقديرية بحيث أنه إذا لم يسبب حكمه فإنه يكون حكماً خاطئاً لعدم التسيب أو لتناقضه .
ويكون قابلاً للطعن حتى ولو أمام محكمة النقض .

ثانيهما : لأن القاضى لا يستطيع أن يمارس سلطته التقديرية لهدف آخر غير الهدف الذى من أجله منح القانون القاضى هذه السلطة .

لهذين الاعتبارين يكون النظر فى سلطة القاضى فى تطبيق العقوبة على أنها : تتضمن فى نفس الوقت واجبا dovere على القاضى (٢) .

(١) بيلافيسا - المصدر السابق - ص ٣٣ - ٣٧ .

(٢) بيلافيسا - المصدر السابق - ص ٣٧ ، ٣٨ .

هذا التحديد الطبيعية القانونية للسلطة التقديرية للقاضي في القانون الإيطالي، هل ينطبق على سلطة القاضي التقديرية في القانون المصري ؟ هل تعتبر سلطة القاضي التقديرية في القانون المصري من قبيل النشاط التقديرى الخالص ؟ أم من النشاط التقديرى الفنى ؟ أم أنه نشاط تقديرى من نوع خاص ؟

لا شك أنه لا يعتبر من قبيل النشاط التقديرى الفنى حيث لا يستلزم تقدير العقوبة أن يسبقه حكم فى ولا يقتضى الاستعانة بأى خبرة فنية . وإذا تأملنا نصوص قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فأننا لا نجد أى نص عام يتضمن توجيهاً أو إرشاداً للقاضي فى تحديد العقوبة ، فلا يوجد نص شبيه بالمادة ١٣٣ فى قانون العقوبات الإيطالى ، كل ما نجده هو ما تضمنته المادة ٥٥ عقوبات مصرى المتعلقة بوقف التنفيذ والتي تميز للقاضي الأمر بوقف تنفيذ العقوبة إذا رأى من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنة أو الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ، على أن هذا النص خاص بحالة وقف التنفيذ وهو غير ملزم للقاضي ، فيستطيع القاضي ألا يأمر بإيقاف التنفيذ رغم توافر شروط وقف التنفيذ (١) .

وإذن فإن القانون المصرى يخلو من أى قاعدة لتوجيه القاضي فى إستعماله لسلطته التقديرية بين الحد الأدنى والحد الأقصى للعقوبة (٢) .

وعلى ذلك فيمكننا القول بأن سلطة القاضي فى تقدير العقوبة فى القانون المصرى هى سلطة تقديرية مطلقة أو خالصة pura لا يقيدها الشارع بأى نص توجبه يلزم القاضي ويؤيد ذلك ما إستقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية من إطلاق سلطة قاضى الموضوع فى تقرير العقوبة دون رقابة منها على نحو ما سئرى فيما يلى .

(١) أنظر الدكتور عمود مصطفي ، شرح قانون العقوبات — القسم العام — ١٩٦٤ ص ٥٧٠ وقضى جنائى فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٠ — مجموعة أحكام النقض — س ٢ — رقم ٣٢ ص ٥٧٦ .

(٢) وأن كانت توجد بعض القيود على هذه السلطة كما فى الأحوال التى يوجب فيها القانون تخفيض العقوبة لوجود أعمار قانونية مخففة مثلاً .

ثانياً — الرقابة على السلطة التقديرية للقاضى

هل تخضع السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد العقوبة لرقابة القضائية .
أو بعبارة أخرى هل تخضع هذه السلطة لرقابة محكمة النقض ؟ .

كما رأينا فى المطلب السابق أن طبيعة السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد العقوبة يختلف من تشريع إلى آخر ، فبينما هذه السلطة مقيدة وخاصة للرقابة فى القانون الإيطالى (١) عن طريق التزام القاضى بمراعاة المعايير التى وضعها له الشارع (م ١٣٣م إيطالى) وعن طريق التزام القاضى بتسيب حكمه فيما يتعلق بتقدير العقوبة (١٣٢ ع إيطالى ، فالتا نجد الأمر على خلاف ذلك فى القانون المصرى حيث لا يخضع قاضى الموضوع لممارسته لسلطة التقديرية فى تحديد العقوبة لآى قيد ولا يلتزم بتسيب تقديره العقوبة على النحو الذى قضى به .

ويختلف مدى الرقابة القضائية على السلطة التقديرية للقاضى نتيجة لاختلاف طبيعة هذه السلطة ، فإذا كان القانون يفرض على القاضى بعض الالتزامات على نحو ما يفعل القانون الإيطالى ، فن الطبيعى أن يفرض على القاضى رقابة فى تنفيذ هذه الالتزامات أى أن القاضى — فى القانون الإيطالى — يخضع لرقابة حكمه النقض فى استخدامه لسلطته التقديرية فى تحديد العقوبة .

وعلى العكس فإن القاضى — فى القانون المصرى — لا يخضع لآى رقابة قضائية فى ممارسته لسلطته التقديرية فى تحديد العقوبة .

وسنرى فيما يلى مدى هذه الرقابة القضائية فى ظل القانونين الإيطالى والمصرى مدعما بأحكام النقض .

(١) تخضع السلطة التقديرية للقاضى فى التشريع اليونانى لمعايير متشابهة مع المنصوص عليه فى القانون الإيطالى فيجب على القاضى اليونانى فى تقديره العقوبة مراعاة جسامته الجرمية وشخصية اللذنب واستئصال ذلك من العناصر التى نس عليها القانون (م ٧٩ يونانى) كما يلتزم بأن يذكر فى الحكم صراحة الأسباب التى تبرر ما لآتهت إليه المحكمة بشأن العقوبة . (١٧٩م يونانى) .

أولاً : في القانون الإيطالي :

يخضع القانون الإيطالي القاضي للالتزام بالتسبيب . فالمادة ١٣٣ إيطالي تقرر : أن القاضي في تطبيقه التقديرى العقوبة في الحدود التي يقررها القانون يجب أن يشير إلى الأسباب التي تبرر استخدامه لهذه السلطة التقديرية . وتكملها المادة ١٣٣ ع إيطالي حيث تقرر : أن القاضي في ممارسته السلطة التقديرية المشار إليها في المادة السابقة يجب أن يدخل في اعتباره جسامة الجريمة (المنخفضة من العناصر التي تشير إليها المادة) .

ويذكر الفقه الإيطالي أن الالتزام القانوني بالتسبيب ينتج بصفة عامة من نص المادة ٤٧ / ٣ إجراءات إيطالي (١) ، وأن الشارع في نصه على الالتزام الوارد في المادة ١٣٣ عقوبات إيطالي لم يقصد أن يكرر الالتزام العام الموجود في قانون الإجراءات ولكنه في الحقيقة أكل هذا النص الذي لا يكفي وحده . وحده لايجاد الرقابة على السلطة التقديرية القاضي في تقدير العقوبة ، فليس ثمة ازدواج تشريعي ولكنهما نصان متكاملان بمعنى أن الالتزام بالإشارة إلى الأسباب التي تبرر السلطة التقليدية (١٣٣ / ١) يكون الجزاء على تخلفه في المادة ٤٧٥ / ٣ (٢) .

ورغم هذا النص (١٣٣ ع إيطالي) الذي أفصح عن قصد الشارع الإيطالي في مراقبة القاضي في استخدامه لسلطته التقديرية عن طريق الزامه بتسبيب استخدامه لهذه السلطة ، فإن أحكام القضاء قد درجت على إعمال هذا التسبيب والإكتفاء بصيغ غامضة كسولة مثال وأن العقوبة تبدو مناسبة ، أو ، أنها تبدو عادلة ، وغير ذلك من الصيغ .

وقد ترددت محكمة النقض الإيطالية في البداية في اعتبار هذه الصيغ الغامضة تفيذاً للالتزام بالتسبيب للنصوص عليه في المادة ١٣٣ ع إيطالي ، فتجدها في

(١) تنص المادة ٤٧ / ٣ أ . ج . إيطالي على بطلان الحكم إذا كان غير مسبب أو متناقض في تسببه .

(٢) بلانيتا - المصدر السابق - ص ٩٨ .

بعض أحكامها تذكر أنه يعتبر باطلا لنقص في التسيب الحكم الذى يطبق على متهم خال من السوابق الجنائية عقوبة أعلى كثيراً من الحد الأدنى الذى ينص عليه القانون ، مع الاقتصاد على مجرد تأكيد أن مقدار العقوبة الموقعة مناسب تماماً للجريمة (١) . وكذلك فى حكم آخر قررت المحكمة أنه حتى يمكن للقاضى تطبيق العقوبة مع استخدام سلطته التقديرية فى الحدود التى يحددها القانون ، فإنه يجب عليه أن يتنبه إلى نص المادة ١٣٢ عقوبات الذى يفرض "الالتزام بالإشارة إلى الأسباب التى تبرر استخدام السلطة التقديرية الممنوحة له (٢) .

وبينا إنجبت المحكمة فى أحكام أخرى إتجاها مخالفا تماما فاعتبرت هذه الصيغة الغامضة تنفيذاً كافياً للالتزام بالتسيب المنصوص عليه فى المادة ١٣٢ ع ايط ، ومن ذلك قولها : ومع ذلك فإن القول بأن " نظراً لسوابق المتهم ، فإن العقوبة المحددة تعتبر مناسبة " يعتبر تسيباً كافياً (٣) .

ولقد أنتقد الفقه هذا الاتجاه من محكمة النقض الذى يستبر إهداراً وانتهاكاً للالتزام بالتسيب المنصوص عليه فى المادة ١٣٢ ع ايط .

(١) أنظر قس ٧ نوفمبر ١٩٣٧ منشور فى : Giust. pen. 1933, 11, 394

(٢) قس فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢ منشور فى : Giust. pen. 1933, 11, 319

وقس المنى كذلك فى حكم صادر فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٢ فى :

Giust. pen 1933, 11, 962

(٣) قس فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٤ منشور فى :

Annali di diritto e procedura penale 1935, 442.

وقس الاتجاه كذلك فى الأحكام الآتية :

Giust. pen. 1932, 11, 750

٢ مارس ١٩٣٢ منشور فى :

Giust. pen. 1932, 11, 1270

١١ مايو ١٩٣٢ منشور فى :

Giust. pen 1932, 11, 1626

٢٧ مايو ١٩٣٢ منشور فى :

Giust. pen. 1933, 11, 1928

٢٠ فبراير ١٩٣٣ منشور فى :

فقرى جاتى GATTI يكشف عن أن القاعدة للنصوص عليها فى المادة ١٣٢ ع
إبط هى قاعدة قانونية موضوعية Sostanziale وليست إجرائية حيث أنها
تضع حداً وشرطاً لممارسة السلطة التقديرية للقاضى ، لذلك فإن إنتهاك هذه القاعدة
يؤدى إلى إمكان الدفع بعدم تطبيق أو الخطأ فى تطبيق القانون الجنائى الموضوعى
طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ م قانون الإجراءات (١) وليس وفقاً
لنص الفقرة الثالثة من نفس المادة (٢) التى تنص على إمكان الدفع بعدم مراعاة
قاعدة من قواعد قانون الإجراءات الجنائية التى يعتبر البطلان جزاء مخالفتها
ولذا فإن هذه المخالفة (فى التسبب) تعتبر مخالفة لقانون جنائى موضوعى وليس
بمجرد مخالفة لقاعدة إجرائية مكونة بطلاناً فى الحكم لنقض فى التسبب حسب نص
المادة ٧٥/٣ إجراءات إبط (٣) .

ويضيف جاتى أن مثل هذا الالتزام بالتسبب يعتبر ضماناً قانونية موضوعية
Giuridico — Sostanziale تؤدى إلى إمكانية الرقابة على ممارسة القاضى
للسلطة التقديرية بما يقابل ما أرادته الشارع من منحة هذه السلطة ، حتى لا يؤدى
منحها إلى إساءة استخدامها .

ويجمع الفقه على الصفة الموضوعية لهذه القاعدة وعلى أن الالتزام بالتسبب
يهدف إلى تلافى إساءة القاضى استخدام السلطة التقديرية الممنوحة له وليراقب
الوصول إلى المطابقة بين استخدام هذه السلطة وبين الأغراض التى أرادها الشارع
من تقرير هذه السلطة .

(١) تنص المادة ٢٤٤/١ على أن الطعن بالنقض يمكن أن يكون بسبب :

(أ) عدم مراعاة النصوص فى تطبيق القانون الجنائى أو أى قواعد قانونية أخرى يكون من
الواجب مراعاتها فى تطبيق القانون الجنائى .

(٢) وتنص الفقرة الثالثة من م ٢٤٤ على أن الطعن بالنقض يمكن أن يكون بسبب :

(ج) عدم مراعاة قواعد قانون الإجراءات الجنائية التى يكون جزاء مخالفتها البطلان .

(٣) GATTI, T.-Pena e motivazione della sentenza, Annali di diritto e procedura penale , 1935 P.443 .

ف نجد سالتيلى ورومانودى فالكو يذكرا أن الالتزام بالتسيب يحقق الوسيلة لممارسة رقابة واعية على الأسلوب الذى يطبق به القاضى العقوبة (١) .

كما يقول باتالينى « إذا كان يجب اعتبار أن الالتزام بتسيب الحكم بتطبيق العقوبة قد نفذ إذا كان القاضى قد أقصر على تأكيد « أنه قد توقع العقوبة ، بقدر معين ، فإنه كان من الواجب إذن اعتبار أن القواعد المنصوص عليها فى المادتين ١٢٢ ، ١٢٣ غير موجودة ، ولا يمكن أن يكون هناك أى أهمية أو اعتبار لهذا التسيب الذى هو عبارة عن جملة غامضة فارغة كذلك السابق الإشارة إليها والتي لم تفعل سوى الإشارة إلى السلطة التقديرية للقاضى دون الإشارة إلى المعايير التى تتبع فى استخدامها (٢) .

وإذا تأملنا الأحكام الحديثة التى أصدرتها محكمة النقض الإيطالية بشأن السلطة التقديرية للقاضى فى تحديد العقوبة ، فإننا نجد أنها تقرر عدم التزام القاضى بالتسيب التحليلى أى بتحليل العناصر المتعلقة بجسامة الجريمة وخطورة الفاعل والمتضمنة على سبيل المحصر فى المادة ١٢٣ ع إيطالى ، و « ... إنما يكفى لتنفيذ الالتزام بالتسيب أن يظهر القاضى أنه قد أخذ فى اعتباره المعايير الموجهة المنصوص عليها فى المادة المذكورة (١٣٣) بحيث يمكن من الاطلاع على التسيب المنطقي الوصول إلى كل العناصر المتصلة بتوقع العقوبة (٣) . و « أنه لتبرير عقوبة خطيرة فلا يشترط تناول جميع العناصر المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ ع بالفحص ، وإنما يكفى أن يشير القاضى إلى العناصر التى استند إليها فى توقيع الجزاء ، (٤) .

Saltelli e Romano di Falco-commento teorico-pratico del (١)
nuovo codice penale' VOII.,Parte 2.P. 428 .

Battaglini, E.-Applicazione della pena e motivazione (٢)
della sentenza - Giust.pen,1932,11,750

Giust.pen.1959,111,114.

(٣) قضى ١ مارس ١٩٥٨

Giust. pen.1982,11,498

(٤) قضى ٢٤ أكتوبر ١٩٦١

وحس المنى الأحكام الآتية :

Giust. pen.1960,11,537

٢٥ فبراير ١٩٦٠

Giust. pen.1960, 11, 537

٣١ مايو ١٩٦٠

كما يشير حكم آخر إلى أن الالتزام بالتسبب يعتبر أنه قد قد . . . إذا كان يظهر بوضوح من التسبب ، العناصر التي كان لها تأثير في تحديد كمية العقوبة في الحالة المعروضة ولا يلزم خص جميع المعايير المنصوص عليها في المادة ١٣٢ حيث أن النقص التحليل لجميع الظروف المنصوص عليها في المادة إنما يخالف روح التشريع (١) .

ومن هذه الأحكام يبدو لنا أن محكمة النقض الإيطالية قد أخذت موقفا وسطا واستقرت عليه ، فهي لا تتطلب من قاضي الموضوع تحليلا تفصيليا للعناصر المتضمنة في المادة ١٣٢ ع في تسببها للعقوبة ، ولكنها تكتفي بمجرد إشارة القاضي إلى العناصر التي استند إليها في توقيع الجزاء أو أن يظهر أنه قد أخذ في اعتباره تلك العناصر بحيث يمكن الوصول إلى هذه العناصر بمجرد الاطلاع على الحكم ، وفي نظرنا ، أن الصيغ المهمة الغامضة ، العقوبة مناسبة ، أو العقوبة عادلة ، لم تعد تصلح وحدها تسببا كافيا للعقوبة وفقا لنص المادة ١٣٢ ع طبقا لاتجاه محكمة النقض الإيطالية الحديث أي أن محكمة النقض الإيطالية تكون قد عدلت عن اتجاهها السابق وأن كانت لم تصل إلى الحد الذي يطالب به الفقه من طلب التسبب الكامل الذي يتناول تفصيلا وتحليلا للعناصر والمعايير الواردة في المادة ١٣٢ ع أيط .

ثانياً : في القانون المصري :

أما بالنسبة لاتجاه المشرع المصري فنكما ذكرنا فإن القاضي مطلق الحرية في تقدير العقوبة وإذا كان يقع عليه التزام بتسبب الحكم تطبيقاً لنص المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هذا التسبب لا ينصب على واقعة تقدير العقوبة ، وإنما يكفي الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بوجبه فلا يلزم إطلاقاً ببيان أسباب الرأفة أو أسباب التشديد أو أسباب التفرقة بين محكوم عليه وآخر في نفس الجريمة .

Giust.pen.1963,11,59

(١) قض ١٥ يناير ١٩٦٢

وهذا قضاء مستقر ومشار إليه في الأحكام الآتية :

Giust.pen.1963 60

٦ فبراير ١٩٦٢

Giust.pen.1963,39.

٥ فبراير ١٩٦٢

ولقد استقر قضاء محكمة النقض المصرية على هذا الاتجاه في أحكام كثيرة وعلى مدى فترة طويلة ففى تقول : أن تقدير العقوبة التى يستحقها المتهم فى الحدود المقررة بالقانون الجرمية التى ثبتت عليه من سلطة محكمة الموضوع ، وهى غير ملزمة بأن تبين الأسباب التى من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذى ارتأته (١) كما تقرر : أن تقدير العقوبة فى حدود النص الوارد بها من حق محكمة الموضوع وليس عليها أن تذكر أسباب الرأفة ولا التشديد (٢) ، وأن تقدير العقوبة فى حدود النص القانونى من المسائل التى تدخل فى سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض (٣) ، وتذكر المحكمة أنه : لا يصح النعى على الحكم بأنه قد فرق بين المتهمين فى جريمة من حيث العقوبة التى أوقعتها على كل منهم (٤) وفى أحكام حديثة للمحكمة تؤكد قضاءها فتذكر أن تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضى الموضوع دون تعقيب عليه فى ذلك ، فإذا كانت العقوبة التى أزيلها الحكم بالطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة التى أدين من أجلها ، وكان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رأته (٥) . وتقرر أنه : لما كانت المحكمة لم تخرج فى تقدير العقوبة المقضى بها على الطاعن مما هو مقرر قانونا لجريمة الضرب التى أدين الطاعن بها وفقا للمادة ٢٤٢/١ ع . فانها لا تسأل عن موجبات الشدة حتى ولو كانت قد تزيدت فذكرت علا خاطئة لا تنتجها أو تهدى إلى عكسها (٦) .

-
- (١) قضى جنائى فى ٢٤ مايو ١٩٤٣ - مجموعة القواعد القانونية - الجزء السادس - رقم ١٩١ س ٢٥٧ وكذلك قضى جنائى فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٠ - مجموعة أحكام محكمة النقض - السنة الأولى - رقم ٢٢٣ س ٦٨٥ .
- (٢) قضى جنائى فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٩ مجموعة أحكام النقض - السنة الأولى - رقم ٤ س ١٠ .
- (٣) قضى جنائى فى ١٣ فبراير ١٩٥٠ - مجموعة أحكام النقض - السنة الأولى - رقم ١٠٦ س ٣٢١ .
- (٤) قضى جنائى فى ١٧ مايو ١٩٥٠ - مجموعة أحكام النقض - السنة الأولى - رقم ١٩٨ س ٦٦٥ .
- (٥) قضى جنائى فى ٥ أكتوبر ١٩٦٤ - مجموعة القواعد القانونية س ١٥ رقم ١١٠ س ٥٥٩ .
- (٦) قضى جنائى فى ٢٠ أبريل ١٩٦٥ - مجموعة أحكام النقض - س ١٦ رقم ٨١ س ٣٩٣ :

ثالثاً - العناصر التي يجب على القاضى مراعاتها في تحديده العقوبة

كما سبق أن ذكرنا فإن السلطة التقديرية المخولة للقاضى إنما تستخدم في تفريد العقوبة أى في مواءمة العقوبة للجريمة ولشخصية المذنب ، وعلى ذلك فالقاضى في تحديده العقوبة - في نوعها وكما - إنما يلجأ إلى بحث عناصر الجريمة وعناصر شخصية المذنب لكي يصل من ذلك إلى تقدير جسامة الجريمة وخطورة الجرم ثم يحدد العقوبة التي تتلاءم معها .

وإذا كان الاهتمام في الماضى مركزاً على عنصر جسامة الجريمة ، فتقدير كلا العنصرين لازم وأساسى لامكان الوصول إلى العقوبة المناسبة التي تحقق أهداف المجتمع في الردع وفي نفس الوقت تؤدي إلى إصلاح المذنب وعودته إلى حظيرة هذا المجتمع .

ومعظم التشريعات الجنائية لا تحدد للقاضى العناصر التي يراعيها في تحديده العقوبة بل تترك له تقدير ذلك بحرية ، إلا أننا نجد بعض التشريعات كالتشريع الايطالى تحدد عناصر التقدير بالتفصيل وتلزم القاضى بمراعاتها في تقديره للعقوبة ، ويقسم الشارع الايطالى هذه العناصر - في المادة ١٣٣ ع ايط - إلى نوعين : نوع يتعلق بجسامة الجريمة والآخر بشخصية المذنب ، ويحلل كل نوع إلى العناصر المكونة له ، وسنأخذ في بيان العناصر التي يجب على القاضى مراعاتها في تحديد العقوبة ونفصلها في التقسيم الذى أخذ به الشارع الايطالى وهذه العناصر هي (١) :

== نراجع كذلك الأحكام الآتية فيما يتعلق بسلطة قاضى الموضوع في تقرير العقوبة :

- تقضى جنائى في ١٧-٦-١٩٦٣ - س ١٣ رقم ١٠٥ س ٥٤٨ .
- » » » ٢٩-١١-١٩٦٣ - س ١٤ رقم ١٥١ س ٨٣٩ .
- » » » ٣٠-١٠-١٩٦١ - س ١٢ رقم ١٦٨ س ٨٤٩ .
- » » » ١٩-٥-١٩٥٨ - س ٩ رقم ١٣٧ س ٥٤٦ .

(١) هذه العناصر تشابه تماماً عناصر المنصوص عليها في قانون العقوبات اليونانى (٧٩ يونانى).

أولاً : جسامة الجريمة :

وتستخلص جسامة الجريمة من مجموع العناصر الموضوعية والشخصية التي تتكون منها الجريمة وتميزها ويمكن تحليل هذه العناصر إلى ثلاثة :

أ - جسامة الفعل :

وهي الناتجة من طبيعته ونوعه وموضعه وأسلوب تنفيذه والوسائل التي استخدمت في تنفيذه ومن كل الظروف المتعلقة والمصاحبة لارتكابه كوقت الارتكاب ومكانه .

(ب) جسامة النتيجة :

أي جسامة الضرر أو الخطر الذي أصاب الشخص المضروب من الجريمة أو الذي تهدده خطر منها .

ومثال ذلك أن الضرر يكون جسيماً إذا أصيب الجنى عليه بتشويه كبير في الوجه ، بينما يعتبر الأمر قليل الجسامة إذا تروى على الحادث مجرد أثر بسيط في الوجه وذلك رغم أن كلا الأمرين متساويان في حكم القانون (أنظر المادة ٨٥٣ / ٤ ع إيط) (١) .

ومثال آخر فيما يتعلق بجريمة نشر الاوثة عدداً (م ٤٣٨ ع إيط) أو خطأ (م ٤٥٢ ع إيط) فإن الحادث يعتبر شديد الجسامة إذا كان الويلاء هو الكوليرا بينما يكون قليل الجسامة إذا كان هو الحصبة . ويراعى القاضي ذلك .

(ج) جسامة الركن المعنوي ، أي درجة جسامة وشدة العمد *intensita del dolo* أو درجة الخطأ *Colpe* فالقاضي يراعى درجة جسامة الركن المعنوي في تحديده لجسامة الجريمة .

ثانياً : شخصية المذنب أو أهليه للانحراف : *Gapacita a delinquere*

ويتم تقدير شخصية الجاني عن طريق عدة عناصر كبواعث انحرافه وصفاته الشخصية وسوابقه الجنائية والتضائية وسلوكه السابق والمعاصر واللاحق على

(١) هذه الأمثلة واردة في كتاب بيلانيسا - المصدر السابق - ص ٨٣ .

الجريمة ، وظروفه الفردية والعائلية والاجتماعية ويلاحظ هنا أن تقدير عناصر شخصية المذنب يتم على أساس كیفى أو نوعى *qualitativo* وليس على أساس كمى

وهذه العناصر هى :

(أ) بواعث الانحراف :

ويعرف الباعث بأنه الفعل النفسى السابق على الفعل الإجرأى أو هو القوة التى تحرك الإرادة وتحوّلها إلى عمل (١) دون تعرض لتقسيمات البواعث ، فإنه يمكن أن يقال أن البواعث قد تكون طيبة وقد تكون خبيثة ، وتقدير ذلك يترك للقاضى ، وإذا كانت البواعث لا يعتد بها فى مسئولية الفاعل عن جريمته ، فإن للقاضى يأخذها فى اعتباره عند تقديره للعقوبة .

(ب) صفات المذنب :

وهى الصفات المميزة لشخصيته أو الصفات النفسية والأخلاقية له

ويذكر بيللافيستا أن صفات المجرم تتميز عن بواعث إنحرافه ذلك أن الشخص قد يكون ذا صفات سيئة ولكنه يتصرف فى لحظة معينة تصرفاً تدفعه إليه بواعث طيبة . وعلى العكس فإن شخصا ذا صفات طيبة قد يرتكب فعلة تكون دوافعه إليه خبيثة ، ولذا فعمل القاضى الا يتغاضى عن بحث صفات المذنب (٢) .

(ج) السوابق الجنائية والقضائية للمذنب وسلوكه وحياته قبل ارتكاب الجريمة:

والسوابق الجنائية هى الناتجة عن أحكام الإدانة السابقة ، أما السوابق القضائية فيقصد بها الأحكام المدنية والتجارية كاشهار الإفلاس والإعسار .. الخ . كذلك

(١) بيللافيستا - المرجع السابق ٨٦ .

(٢) بيللافيستا - المرجع السابق - ص ٨٩ .

يتضمن ذلك السوابق الجنائية التي سقطت بسبب العفو بعد الحكم بالإدانة أو بسبب التقادم ، ولا يعتبر من قبيل السوابق القضائية أحكام البراءة بسبب عدم كفاية الأدلة لأن تقدير شخصية الفاعل يجب أن يكون تقديراً قريباً من الواقع وليس حكماً مشكوكاً فيه (١) .

كذلك فيجب تعرف القاضى على سلوك المذنب وحياته قبل ارتكابه للجريمة فقد يكون فى سلوكه وميشته خارجاً عن القانون ولكنه لم يقع تحت يد العدالة الجنائية لمهارته وقدرته على الإفلات .

(د) السلوك المعاصر والتالى على الجريمة :

إن سلوك المذنب أثناء ارتكابه للجريمة واضطرابه أو هذونه الشديد وتصرفه بعد ارتكابها وشعوره بتأنيب الضمير وبعدم الاكتراث ، كل ذلك يلقي ضوءاً على شخصيته وخطورته ويجب أن يكون محل تقدير من القاضى .

(هـ) الظروف الفردية والعائلية والاجتماعية للجرم :

وهذه الظروف يجب أن تكون لها اعتبار فى تقدير القاضى للعقوبة ، فالوسط الاجتماعى والظروف العائلية وظروف التنشئة الاجتماعية للمذنب ، ودراسته وعمله ودخله وأصدقائه أو باختصار كل الظروف المرتبطة بالمذنب والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوكه ، يجب أن تكون محل تقدير القاضى فى تحديده للعقوبة .

وبعد أن يخصص القاضى جميع هذه العناصر سواء ماتعلق منها بجسامة الجريمة أو شخصية المذنب ، فإن عليه أن يقدر العقوبة مراعيًا هذين العنصرين كوحدة واحدة وأن ينظر إليهما على نفس المستوى دون تفضيل أحدهما على الآخر . فإذا كان العنصرين سيئان فى اتجاه واحد فهنا تدق مهمة القاضى وتصعب ويكون عليه استخدام سلطته التقديرية بحكمة يالفة حتى ينطق بالعقوبة المناسبة .

طبيعة حالة الخطورة وآثارها الجزائية

في مشروع قانون العقوبات لسنة ١٩٦٦

للمكتور عادل عازر

بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ومتدب للعمل بالمركز

اعتق مشروع قانون العقوبات الجديد نظرية الدفاع الاجتماعي، وما يستتبعه اعتناقها من القول بوجود العناية ببعض الأشخاص الذين يظهرون خطورة تهدد سلامة المجتمع وأمنه . كما أفرد المشروع نصوصا للتدابير الكفيلة بمواجهة هذه الخطورة تحقيقا لحاية المجتمع وتقديم العون للأشخاص الخطرين الذين يؤمل إصلاحهم ، أو عزل من لا يرجى إصلاحه . وقد كثرت الجدل الفقهي حول مفهوم الخطورة والتدابير التي تتخذ لمواجهتها ، واختلفت الآراء تبعا لتأثر كل منها بالنظريات الفلسفية والعقائبية الحديثة . وقد أسهم الفقه الإيطالي بقدر وفير من الأبحاث في هذا المجال . وكان مرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها نشأة نظريات الدفاع الاجتماعي في إيطاليا واعتناق فكرة الخطورة الاجتماعية والتدابير الاحترازية . ومن أهم عوامل اهتمام الفقه الإيطالي ، في رأينا أن قانون العقوبات الإيطالي لم يمتنع نظرية واضحة تظهر طبيعة الخطورة والتدابير . فبينما توحى النصوص المعالجة لحالات الخطورة ، بأن القانون يستتق فكرة الخطورة الإجرامية إذ يشترط وجوب ارتكاب جريمة كمفترض ومفترض لوجود حالة الخطورة ، إلا أنه في بعض نصوصه يعبر عنها بأنها خطورة اجتماعية .

ثم يزيد القانون الإيطالي اللبس بإفراد نصوص لما أسماه بالتدابير الإدارية للأمن ، مع تنظيمها بأحكام تخطيط بين الطبيعة الجنائية والطبيعة الادارية .

وقد حدثتا هذه الاعتبارات إلى التفكير في مفهوم الخطورة والتدابير طبقا للنظرية التي اعتنقها مشروع قانون العقوبات الجديد ، والتساؤل عن طبيعتها القانونية .

ومما لا شك فيه أن لهذه الاعتبارات أهمية بالغة في مرحلة مناقشة المشروع الجديد : فيفيد التعرف على الطبيعة القانونية للخطورة والتدابير في تنظيم أحكامها الموضوعية والاجرائية على وجه متكامل ومنطقي .

ولذلك اتجهنا إلى إعداد هذه المجالة لعرض بعض الملاحظات عن طبيعة الخطورة وآثارها في المشروع الجديد ، وما نقتصره في هذا الصدد . فنقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول : في الفصل الأول نتناول بيان مفهوم الخطورة ، ونخصص الفصل الثاني لدراسة طبيعة الخطورة ، ثم نبحث في الفصل الثالث آثار الخطورة .

الفصل الأول

مفهوم الخطورة

نشأت فكرة الخطورة نتيجة لأبحاث ودراسات المدرسة الوضعية في إيطاليا، ولا يسهل المقام في هذا البحث الوجيز لسرد آراء ونظريات هذه المدرسة ، وإنما تقتصر على الإشارة إلى الخطوط العامة اللازمة لتأصيل فكرة الخطورة . تقوم فلسفة المدرسة الوضعية على إنكار مبادئ القانون الجنائي أى مبدأ الإرادة الحرة . وما يستتبعه من تأسيس المساءلة على فكرة المسؤولية الأدبية . وعلى ذلك تتكرر هذه المدرسة مبدأ الجريمة والعقاب ، وتجه إلى الأخذ بمبدأ الجبرية أى أن المجرم مسير تحت تأثير عوامل عديدة لا يستطيع مقاومتها ، ومع ذلك فهو يكون خطراً على المجتمع يجب وقايته منه .

ولهذا الاعتبار تتخذ تدابير لعزله أو لمعالجه حسب الأحوال (١) .

ثم توالى الدراسات في هذا المجال ويمكن القول بأنها تبلورت في اتجاهين .

١ - اتجاه متطرف يمثل الأستاذ فيليبو جراماتيكيا ينادى بإلغاء قانون العقوبات ، واتخاذ تدابير اجتماعية لمواجهة الخلل الاجتماعي ، ومعالجة أسباب انحراف المجرم اجتماعياً .

٢ - اتجاه معتدل يمثله المستشار مارك أنسيل ينادى بما أسماه بمذهب الدفاع الاجتماعي الجديد ، وهو يهدف إلى التوفيق بين الفكر التقليدي في التمسك بمبدأ الشرعية وحرية الإرادة والمسؤولية الجنائية ، مع ما يستتبع ذلك من الأخذ بفكرة تفريد العقاب لمواجهة إذئاب المجرم ؛ وبين الأخذ ببعض أفكار نظرية .

(١) يراجع مقال الدكتور على أحمد راشد عن الدفاع الاجتماعي بمجلة مصر المعاصرة السنة السابعة والخمسون العدد ٣٢٦ سنة ١٩٦٦

الدفاع الاجتماعي الوقاية من بعض الحالات الخطرة، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير للدفاع الاجتماعي . ويلاحظ أن المستشار مارك أنسيل يرفض الأخذ بالتدابير الاجتماعية السابقة على ارتكاب الجريمة لعارضها مع مبدأ الشرعية ومساسها بالحريات (١) .

وقد تأثرت تشريعات جنائية عديدة بهذه الاتجاهات الحديثة وأخذت بقدر من هذه الأفكار . فتمسكت بعضها بفكرة الخطورة الإجرامية ، واستلزمت للإعتداد بالحالة الخطرة بأن يكون الشخص قد ارتكب جريمة تظهر طبيعتها والظروف المحيطة بها إلى جانب عوامل أخرى تتفاعل معها - خطورة مرتكبها واحتمال ارتكابه جرائم جديدة في المستقبل .

وأبرز مثال لهذه الطائفة من التشريعات هو القانون الإيطالي والقانون البرازيلي لسنة ١٩٤٠ . فنصت المادة ٢٠٢ عقوبات إيطالي على أنه يشترط لتوافر حالة الخطورة ارتكاب الشخص جريمة (٢) ، إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص فيها القانون صراحة على غير ذلك . وقد نص القانون الإيطالي على استثنائين : ارتكاب جريمة مستحيلة (المادة ٤٩) والتحرّيش أو الاتفاق على ارتكاب جريمة رغم عدم وقوعها نتيجة لهذا التحريض أو الاتفاق (المادة ١١٥) .

وتحت تأثير هذا الاتجاه ، يذكر بعض الكتاب الإيطاليين أن لافرق بين الخطورة الجنائية والخطورة الاجتماعية ، بل إن التعبيرين مرادفان لمعنى واحد . فتوصف الخطورة بأنها جنائية إذا ما نظر إليها على اعتبار أنها حالة تتعلق بشخص مرتكب الجريمة ، وبالعكس تمتع بأنها إجتماعية إذا ما نظر إلى أثرها على المجتمع (٣) .

(١) يراجع مقال الدكتور على راشد سابق الإشارة إليه من ١٨٦ وما بعدها .
(٢) ولذلك يتجه بعض الكتاب الإيطاليين إلى أن الجريمة تعتبر عنصراً سابقاً ومقرراً لوجود حالة الخطورة . يراجع :
Silvio Ranieri : Manuale di diritto penale, parte generale
، 1956, P. 521

(٣) يراجع رانييري للرجع السابق من ١٧٠ .

هذا بينما يعارض كتاب آخرون وصف الخطورة بأنها اجتماعية (رغم أن القانون الإيطالي قد أطلق عليها هذا الوصف) ، ويتمسكون بكونها خطورة جنائية تفترض عنصراً أساسياً هو ارتكاب جريمة (١). ويضيفون أن العوامل الأخرى التي يمتد بها في تقدير حالة الخطورة ، تعتبر عوامل ثانوية (٢).

وقد انجذبت طائفة من التشريعات إلى الاعتداد ببعض حالات الخطورة السابقة على ارتكاب الجريمة ، وذلك بغية الوقاية من الاجرام . ومن بين التشريعات الحديثة التي اعتنقت هذه الفكرة القانون الفرنسي الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وهو الذي يجيز اتخاذ تدابير إصلاحية لمواجهة خطورة الأحداث الذين يظهرون عدم القدرة على التكيف الاجتماعي . وكذلك القانون الفرنسي الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، الذي يمنح قاضي التحقيق سلطة اتخاذ تدابير علاجية لمواجهة خطورة مدمني المخدرات ، وذلك دون انتظار لإتهاء إجراءات التحقيق (٣) .

وفي ضوء هذه الطائفة الثانية من التشريعات يجوز القول بالتميزة بين الخطورة الاجرامية والخطورة الاجتماعية .

وقد سبق أن أوضح Ferri الفارق بين التوعين ، فاتجه إلى أن الخطورة الاجتماعية تكون سابقة على ارتكاب الجريمة Ante delictum بينما يقتصر مدلول خطورة الإجرامية على الحالة التي تنشأ بعد ارتكاب فعل يعتبره القانون جريمة Poste delictum (٤)

(1) Francesco Antolisei : Manuale di diritto penale parte generale 1960 ; P. 475 .

(2) Remo Pannain : Manuale di diritto penale, Parte generale 1962, P. 727 .

(٣) يراجع في شرح هذه القوانين : Pierre Bouzat et Jean Pinatel. Traité de droit Pénal et de criminologie 1963, P. 318.

(٤) يراجع رانيري المرجع السابق هامش رقم ١ ص ٥١٧ .

وإذا ما استعرضنا أحكام مشروع قانون العقوبات الجديد ، يبين لنا أن المشروع قد جمع بين الفكر التقليدي وبين بعض الاتجاهات التي استحدثتها نظريات الدفاع الاجتماعي : فنقوم السياسة الجنائية على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وتبنى المسؤولية بصفة عامة على أساس أدنى أى حرية الإرادة مع وجوب ثبوت لإذئاب المجرم معنوياً . كما احتفظ للمشروع بالجزاء الجنائي التقليدي ، فأفرد الفصل الاول والثاني من الباب الرابع للعقوبات .

ومن الملاحظ أن المشروع قد أدخل بعض الجزاءات المستحدثة ، فأفرد الفصل الثالث من الباب الرابع لها أسماء بالتدابير الجنائية . ثم خص الفصل الرابع من الباب الرابع لنوع آخر من الجزاءات أطلق عليه تدابير الدفاع الاجتماعي .

وتفسر المذكورة الإيضاحية المرفقة بالمشروع الجديد خطة هذا المشروع في التفرقة بين التدابير الجنائية والتدابير الاجتماعية على الوجه التالي :

« نوسل المشروع في مواجهة للمسؤولية الاجتماعية تدابير الدفاع الاجتماعي وجعل مناطق اتخاذها قيام خطورة اجتماعية فيمن تتخذ قبله دون اعتداد بالخطورة الإجرامية التي يتحدد مجال الاعتداد بها في المسؤولية الجنائية التي لا تتصل إلا بمجرم مسئول . . وهكذا قام في المشروع نوعان من المسؤولية : مسئولية اجتماعية قوامها الخطر قبل الخطأ وسيلة مواجهتها هي تدابير الدفاع الاجتماعي ، ومسئولية جنائية قوامها الخطأ قبل الخطر وسيلة مواجهتها هي العقوبة والتدابير الجنائية » .

كما جاء بالمذكورة الإيضاحية للمشروع في شرح المقصود من التدابير الجنائية بأنها أداة فعالة في التفريد : يقضى بها وحدها بديلة عن العقوبة ، أو يحكم بها مع عقوبة أصلية .

وقد توحي هذه العبارات التي وردت في المذكورة الإيضاحية بأن المشروع يجعل التدابير الجنائية في حكم العقوبات إذ أنها توقع على مجرم مسئول ، وتعتبر وسيلة من وسائل تفريد العقاب . وقد يؤكد هذا النظر ما جاء بالمذكورة سالفه

الذكر تعليقاً على الباب الثالث وهو المخصص لبيان حالات الدفاع الاجتماعي ،
إذ تذكر المذكورة أن التدابير الجنائية تعتبر « أدنى وأقرب » إلى العقوبات
القرعية ، ولا تفرق عنها إلا في أن بعض هذه التدابير يمكن أن تكون بدائل عن
العقوبة الأصلية .

نقول إن هذا النظر قد توحى به بعض العبارات الواردة بالمذكورة
الإيضاحية وهو اتجاه نرى أن المشروع لم يهدف إليه . ونرى أن ما قصده
المشروع يتضح من العبارة التالية التي وردت ضمن التعليق على الباب الثالث
« وأخص ما يفرق بين التدابير بنوعها (أى الجنائية والاجتماعية) من جهة
والمعقوبة من جهة أخرى ، هي أن التدابير لا تبعاً بالوظيفة الأخلاقية التي غايتها
التكفير أو تحقيق العدالة ، وأنها لا تطوى على ألم مقصود لذاته لأنها مجردة عن
فكرة الجزاء أو المقابل ، فهي لا تستهدف غاية أخرى غير حماية المجتمع
من الإجرام . »

ولذلك نرى أن المشروع قد هدف من التدابير بنوعها إلى مواجهة خطورة
مركب الجريمة . ونضيف إلى ذلك أن المشروع قد فرق بين نوعين من
الخطورة : الخطورة الإجرامية التي تواجهها تدابير جنائية ، والخطورة الاجتماعية
التي تواجهها تدابير الدفاع الاجتماعي .

ونتناول فيما يلي بيان الشروط اللازمة لوجود كل من نوعي الخطورة
المشار إليهما .

أولاً - شروط توافر الخطورة الإجرامية :

١ - إن أم شرط لوجود الخطورة الإجرامية ، هو أن يكون الشخص الذي
تم حاله عن خطورة ، قد ارتكب جريمة . وقد نص المشروع الجديد على
تطلب هذا الشرط في المادة ٧٦ إذ قضت بأن التدابير الجنائية لا توقع على شخص
دون أن يكون قد ثبت ارتكابه جريمة . كما جاء بالمذكورة الإيضاحية أن
« التدابير الجنائية تصل بالمجرم المسترل » . وعلى ذلك نرى أن مفهوم الخطورة

الإجرامية في المشروع الجديد يفترض إذئاب الجاني أى إسناد الجريمة إليه معنوياً .

٢ — يجب أن توافر دلائل أخرى ، إلى جانب ارتكاب الجريمة ، تظهر احتمالاً جدياً لارتكاب المجرم جرائم جديدة في المستقبل ، وتقدير الاحتمال يقوم على دراسة العوامل الدالة على خطورة المجرم (١) .

وقد حدد المشروع في المادة ٥٦ — بمناسبة تعريف خطورة المجرم المعتاد — العوامل التي يستعين بها القاضي في التعرف على خطورة هذه الطائفة من الجانحين . وزى تعميم هذا النص ، بحيث تعتبر العناصر المذكورة فيه دلائل يستعين بها القضاء في التعرف على صور الخطورة الاجرامية .

وبما هو جدير بالذكر أن تقدير هذه العوامل لا يقوم على التكهن بل يجب أن يقوم على وقائع فعلية ومحددة (٢) .

وقد عبر المشروع عن هذا المعنى بتعبير « أن هناك احتمالاً جدياً » (المادة ٥٦) .

ثانياً : شروط توافر الخطورة الاجتماعية :

أوضحنا أن المشروع قد اهتم ببعض الحالات التي تظهر خطورة الشخص اجتماعياً رغم عدم ارتكابه جريمة سابقة .

وقد نصت المادة ٥٧ على حالات الخطورة الاجتماعية ، وتنقسم هذه الحالات إلى طائفتين : طائفة المصابين بجنون أو اختلال عقل أو نفس جسيم . وذكر المشروع أن معيار خطورتهم هو فقدان القدرة على التحكم في تصرفاتهم بحيث ينشئ منه على سلامتهم أو سلامة الغير .

(١) يراجع مقال الدكتور محمود نجيب حسنى عن النظرية العامة لتقدير الأحترازى ، بمجلة إدارة قضايا الحكومة ، العدد الأول السنة الحادية عشرة من ٢٢ .

(٢) يراجع راييرى الرجم السابق من ٥٢٥ .

وينتمى إلى الطائفة الثانية المتشددون والمشتبه فيهم . وذكر المشروع مدلول خطورتهم وهو السلوك المخرف طبقاً للشروط التي يحددها القانون .

ونحن ننضم إلى الرأي المعارض لفكرة الخطورة السابقة على ارتكاب الجريمة (١) ونوضح رأينا فيما يلي :

(١) مما لا شك فيه أن اتخاذ تدابير إجتماعية ضد أشخاص لم يسبق لهم ارتكاب جرائم يعتبر إنتهاكاً للحريات ، وإفساحاً لمجال إساءة ممارسة هذه السلطة (٢) . وعلى ذلك نعارض اعتبار الإشتباه حالة من حالات الخطورة الاجتماعية (ومن باب أولى ، نعارض في اعتباره جريمة) . فالإشتباه ليس حالة فعلية ظاهرة ، بل يعتبر حسب قضاء محكمة النقض — صفة خلقية تقوم بنفس الموصوف يستظهرها القاضي مما وقع في الماضي من أمور تدل عليها . (٣) ولان تصور أن يسأل الشخص عن ماضيه فيعتبر هذا الماضى جريمة ، بل وقد يعتبر عوداً للجرائم . كما تعارض طبيعة الإشتباه مع طبيعة الخطورة : فالإشتباه هو نظرة إلى ماضى المتهم . أما الخطورة فهي نظرة واقعية ، تعتمد على وقائع محددة تتعلق بحاضر الموصوف بالخطورة ، مع ربط هذه الوقائع بتقدير جدى لمستقبله . ويضاف إلى ما سبق أن الاتجاه إلى الاعتداد بـماضى المذنب ، مؤاده غلق طريق الثوبة أمامه ، وإعاقة لكل محاولة صادقة لتكليف ، فيعرض المذنب المفرج عنه لمحاولات تهدف إلى تصيد الأخطاء ، والأولى أن تتجه هذه المحاولات الضائفة إلى رعايته وتقديم العون إليه .

(ب) يضاف إلى ما سبق اعتبار آخر يتعلق بصعوبة إثبات الخطورة الاجتماعية السابقة على ارتكاب جريمة . فالجريمة كما ذكرنا تعتبر أهم دلائل الخطورة ، فإذا

(١) وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا الاتجاه ينادى به مارك انيل .

(٢) يراجع مقال الدكتور أحمد فتحي سرور عن نظرية الخطورة الإجرامية ، بمجلة القانون والاقتصاد ، السنة الرابعة والثلاثون العدد الثاني ص ٥٣٤ .

(٣) يراجع حكم النقض رقم ٨٦ بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٩ بمجموعة أحكام محكمة النقض ص ١٠ ص ٣٨٦ ويراجع الدكتور محمود محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات — القسم الخامس — ١٩٦٤ ص ٧٠٩ وما بعدها .

ما اتفق هذا الدليل المادى يصعب الارتكان إلى دلائل أخرى بديلة للجريمة ،
وبذلك يعمز تقدير الخطورة أهم شروطها وهي ، الاحتمال الجدى .

(ج) وفيما يتعلق بخطورة المتشردين ، نص المشروع على أن مفهوم السلوك
المنحرف سينظمه ويحدد شروطه القانون . ونرى أن يعتبر التشرد جريمة ، وبذلك
يتحدد لهذا السلوك نموذجاً قانونياً ، تطبيقاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات . فإذا
ما اقترنت هذه الجريمة باحتمال ارتكاب المذنب جرائم مستقبلية ، اعتبر هذا
الاحتمال حالة من حالات الخطورة الاجرامية .

(د) وبما يجدر ذكره في هذا الصدد أن المشروع أورد في الباب الثالث
المخصص للدفاع الاجتماعى حالات الإعتياد على الاجرام . وتقرر المواد ٥٢
وما بعدها سلطة تقديرية للقضاء تميز إما توقيع العقوبة المقررة للجريمة أو لإبداع
المذنب باحدى مؤسسات العمل . ومن الواضح أن اعتياد الاجرام يعتبر من
أبرز حالات الخطورة الاجرامية : —

١ — فهو حالة تفترض ارتكاب جريمة .

٢ — تتعلق بمجرم مشلول .

٣ — ويميز المشروع للقضاء أن يقضى بتدبير احترازى وهو الايداع باحدى
مؤسسات العمل ، كبديل للعقوبة المقررة للجريمة .

وتعتبر هذه المميزات من خصائص حالات الخطورة الاجرامية . ولذلك
نرى أن يعتبر الايداع باحدى مؤسسات العمل من قبيل التدابير الجنائية ، خاصة
وأن المذكورة الايضاحية قد أوضحت في تعريفها للتدابير الجنائية أنها تتخذ
لمواجهة مجرم مشلول وبمناسبة ارتكاب جريمة ، وقد تكون بديلة للعقوبة (١) .

(١) وقد حدثت هذه الاعتبارات جانباً من الفقه إلى القول بأن هذا النوع من التدابير
يهدف إلى مواجهة خطورة الجانى وإذنابه بها ، ولذلك يطلق عليه اسم التدابير المختلطة .
يراجع مقال الدكتور محمود نجيب حتى سابق الإشارة إليه ص ٤٣ .

(٥) ولا ينبغي بعد ذلك سوى حالات الجنون والاصابة بأمراض عقلية أو نفسية جسيمة إذا كان يخشى منها على سلامة المصاب أو سلامة الغير . وتقضى المادة ٥٧ بإيداع المصاب في مأوى علاجي طبقا للأوضاع التي ينظمها القانون . ونرى أن هذا التدبير لا يخرج عن كونه تدبيرا إداريا يخضع في تنفيذه لرقابة القضاء كضمان لحسن تطبيقه وصيانة للحريات (المادة ١٠٥ من المشروع) .

وعلى أساس ما تقدم نرى أن يقتصر المشروع على تنظيم حالات الخطورة الإجرامية وأن تتخذ لمواجهة تدابير جنائية .

الفصل الثاني

طبيعة الخطورة

بعد أن تعرضنا لتحديد مفهوم الخطورة وشروطها وأبدنا رأينا فيما نراه جديرا بالإلتفاع في قانون العقوبات الجديد ، سنسعى في هذا الفصل إلى إظهار طبيعة الخطورة ، وسنشير بإيجاز إلى أهم الإتجاهات الفقهية في هذا الصدد .

أولا : الخطورة حالة نفسية :

يعرف Grispigni الخطورة بأنها أهلية الشخص في أن يصبح مصدرا محتملا لإرتكاب جرائم مستقبلية . (١) ومن هذا التعريف يتبين اتجاها هذا الفقيه إلى ربط فكرة الخطورة بالجانب النفسى . فالخطورة في رأيه تعتبر شذوذا نفسيا . *Anomalia o anormalita psichica* ينتج عن تفاعل عدة عوامل شخصية . وموضوعية (٢) . وما لاشك فيه أن الخطورة قد ترجع إلى عوامل نفسية ، إلا أننا لا نسلم بكون الخطورة حالة نفسية ، ودليلنا على ذلك أن خطورة الشخص قد لا تمت بأية صلة للجانب النفسى . فاذا افترضنا أن عصابة تستغل الصغار لإرتكاب بعض الجرائم ، ففي هذه الحالة لا تعلق خطورة الصغير بحالته النفسية بل ترجع إلى عامل موضوعى بحث ، هو وجوده في بيئة فاسدة . ويقول رانييري في نقد إتجاه جريسيني : أن الحالة النفسية قد تفتقرن بارتكاب الجريمة إلا أنها قد لا تدوم بحيث يخشى منها في المستقبل . (٣) هذا بالإضافة إلى صعوبة تقدير وإثبات مدى لإرتباط الجانب النفسى باحتمال ارتكاب جرائم مستقبلية . (٤)

(1) Grispigni : *Diritto Penale V. I. 1952.P. 174*

(٢) يراجع في تحليل رأى جريسيني مؤلف رانييري سالف الذكر ص ٥١٩ : ويراجع مقال الدكتور محمد ابراهيم زيد عن التدابير الاحترازية القضائية بالجلة الجنائية القومية المجلد السابع العدد الأول سنة ١٩٦٥ ص ٣٠ وما بعدها .

(٣) يراجع رانييري المرجع السابق ص ٥٢٠ .

(٤) يراجع مقال الدكتور عمود نجيب حتى سابق الإشارة إليه ص ٢٤٠ .

وعلى ذلك نرى أن الحالة النفسية لا تعتبر مرادفة لحالة الخطورة ، بل تعتبر من بين العوامل المعينة التي قد تسبب حالة الخطورة .

ثانيا : الخطورة بمجموعة عوامل :

ويعرف الكاتب الإيطالي Petrocelli الخطورة بأنها مجموعة عوامل شخصية وموضوعية إذا ما اقترنت بسلوك الشخص ، يصبح إرتكابه لجرائم مستقبلية محتملا . (١)

ويمتاز رأى هذا المؤلف بأنه لفت النظر إلى وجوب الاعتداد بجميع العوامل المؤثرة في نشأة حالة الخطورة ، إلا أنه يعيب هذا الرأى الخطابين مفهوم الخطورة وبين العوامل التي متى اجتمعت وتفاعلت أدت إلى نشأة حالة الخطورة (٢) . ولذلك يتجه بعض الكتاب إلى أن هذه العوامل لا تعتبر في حد ذاتها جوهر الخطورة ، وإنما تسهم هذه العوامل في خلق حالة شخصية (ويعبر عنها البعض بأنها صفة تتعلق بشخص المذنب) تسمى الخطورة الاجرامية . (٣)

ثالثا : وعلى ذلك اتجهت طائفة ثالثة من الفقهاء إلى القول بأن الخطورة تعتبر حالة ، أو صفة ، تنشأ نتيجة تفاعل عوامل شخصية وموضوعية . إلا أن هؤلاء الكتاب اختلفوا حول تحديد طبيعة هذه الحالة فاتجه بعضهم إلى أنها حالة قانونية (٤) وقالت طائفة ثانية أنها حالة جنائية (٥) . ثم انقسم انصار هذا الرأى الأخير إلى مجموعتين : مجموعة تناصر الرأى القائل بأنها حالة غير مشروعة (٦) ،

(1) Giuseppe Bettiol : Diritto Penale, Parte generale 1962

P.324

(٢) يراجع في هذا المعنى رانيري المرجع السابق ص ٥١٩ .

(٣) يراجع بيتيول المرجع السابق ص ٣٢٤ .

(٤) يراجع بيتيول المرجع السابق ص ٣٢٥ ورانيري المرجع السابق ص ٥٢٠ .

(٥) يراجع بانافين المرجع السابق ص ٧٢٧ وكذلك اتوليزي المرجع السابق ص ٤٧٥ .

(٦) يراجع اتوليزي المرجع السابق ص ٤٧٩ .

بينما تعارض المجموعة الثانية وصف الخطورة « بعدم المشروعية » (١) ونحن نميل إلى الرأي القائل بأن الخطورة تعتبر من قبيل الأحوال الجنائية ، ونوضح رأينا في الطليعة القانونية لحالة الخطورة بتأصيل لمفهوم الأحوال الجنائية .

مفهوم الأحوال الجنائية :

كرد فعل معارض لنظرية النموذج القانوني للجريمة — وهي التي تتم بالجانب الموضوعي في الاعتداء — نشأت في ألمانيا نظرية النمط القانوني للفعل . فاتجه أنصار هذه النظرية وعلى رأسهم Kiehl إلى أن النصوص القانونية توضع لمخاطبة الأشخاص ، وأن القانون عندما يعاقب على فعل إنما يهدف إلى معاقبة طائفة معينة من الجانحين . وعلى أساس ما تقوم يتجهون إلى أنه يمكن للشارح أن يستنبط من كل نص جنائي نماذج الجانحين الذين يوجه إليهم الخطاب ؛ كما يرجعون الجانب الشخصي في الجريمة على الجانب الموضوعي . فيقتصر دور هذا الجانب الأخير على تحديد طوائف الجانحين المخاطبين بالنصوص القانونية (٢) . وقد كان لهذه النظرية الفضل في توجيه النظر إلى الاهتمام بأشخاص الجانحين إلى جانب الاهتمام بنماذج الأفعال ؛ إلا أنه يعميها المغالة في الاهتمام بالجانب الشخصي .

وواقع الأمر أن المشرع يهدف أساسا إلى تحديد الأفعال التي تعتدى على مصالح يراها جديرة بالحماية الجنائية ، وقد توجد من بين هذه الأفعال جرائم تتطلب لوجوها أن يرتكبها أشخاص ذوو صفات معينة مثل الموظفين العموميين أو الأطباء . . . الخ . وفي مثل هذه الحالات لا يتصور ارتكاب الجريمة إلا من توافر فيه هذه الصفات ، وتعتبر الصفة عنصرا داخلا في تكوين الجريمة . ولا تختلط هذه الصفات الشخصية القانونية بما يسمى بالأحوال (٣)

(١) يراجع بيتول المرجع السابق ص ٣٢٤ .

(2) Renato dell Andro : La recediva nella teoria della norma Penale P.91.

(3) Tullio Delogu : La loi Pénale et son application 1959 P. 157.

وقد نشأت فكرة الأحوال في ظل القانون الروماني ، إذ كان ينظم مراكز قانونية لبعض طوائف من المواطنين مثل « حالة الأحرار » و « حالة المواطن » ، و « حالة » رب الأسرة ، (١) .

ويتبين من ذلك أن القانون الروماني كان يعتبر الحالة تنظيمًا لصورة من صور الوجود في المجتمع . وقد التقط بعض الكتاب هذه الفكرة فعرّفوا الحالة بأنها « شرط أو مركز قانوني لشخص أو طائفة معينة من الأشخاص في مواجهة الدولة » (٢) .

وعلى ذلك فالحالة تعتبر تنظيمًا قانونيًا متكاملًا Istituto giuridico يضمه المشرع لتنظيم وجود طائفة معينة من الأشخاص في المجتمع . وفي تنظيم الأحوال قد يستند القانون بشروط وصفات طبيعية مثل صغر سن الجاني ، وقد تكون الأحوال قانونية محضة بمعنى أن القانون هو الذي يخلقها وينظمها ومثالها « حالة المواطن » التي ينظمها قانون الجنسية .

ومن الطبيعي أن يهتم كل فرع من فروع القانون بتنظيم الأحوال التي تتعلق به . فبالنسبة : فينظم مثلا القانون التجاري حالة التاجر ، وينظم قانون الأحوال الشخصية حالة الزوج ، وينظم القانون الإداري حالة الموظف العام وهكذا .

وقد اهتم قانون العقوبات بأحوال بعض طوائف من الجانحين ، فوضع لها تنظيمات خاصة ، تهدف إلى تفريد الجزاء الجنائي .

وعلى ذلك إذا ما منح قانون العقوبات طوائف معينة من الجانحين بمعاملة جزائية خاصة بغية تحقيق السياسة الجنائية التي يهدف إليها في حماية المجتمع

(1) Domenico Pisapia : La Nozione giuridico di Status o la sua rilevanza nel diritto Penale, in Studi di diritto Penale 1956, P. 41 .

(2) Raffaele Dolce : Lineamenti di una teoria generale delle suscanti del diritto Penale 1957, P. 175.

وإصلاح المذنب ، يعتبر هذا التنظيم القانوني حالة جنائية (١) .

ومن الواضح أن الخطورة الاجرامية تعتبر من قبيل الاحوال الجنائية ، فهي عبارة عن تنظيم قانوني يضمنه القانون الجنائي ويعتمد فيه بموقف شخصي لطائفة معينة من الجانحين (وينشأ هذا الموقف نتيجة تفاعل عوامل عديدة ذات طبيعة موضوعية وشخصية) . ويهدف هذا التنظيم إلى أفراد معاملة جنائية لتحقيق الحماية للمجتمع والاصلاح لهذه الطائفة من الجانحين .

ويؤيد وجهة نظرنا ، وصف التدابير الجنائية في المذكرة الايضاحية للمشروع بكونها أداة فعالة في التفريد .

وبعد تجدد الإشارة إلى أن جانباً من الفقه تساهل عما إذا كانت هذه الحالة الجنائية تصف بعدم المشروعية. فنفي بيتروشيلي عن الخطورة صفة عدم المشروعية على أساس أنها لا تعتبر واقعة مخالفة للقانون . بينما اتجه أنتوليزي إلى أن هذه الحالة ترتب آثاراً قانونية ، وعلى ذلك تميز النصوص المعالجة للخطورة بكونها نصوصاً آمرة ، وأنه يمكن على هذا الأساس وصف مخالفة هذه النصوص « بعدم المشروعية » . (٢) وقد أشار بيتيول إلى ضرورة إجراء دراسة تحليلية دقيقة لموضوع البحث ، وانهى إلى القول بأن « وصف عدم المشروعية لا يجوز أن يطلق إلا على سلوك إنساني » ، وشرح وجهة نظره بأنه لا يتصور مخالفة النصوص القانونية - سواء في مرحلتها المجردة أو التطبيقية إلا عن طريق ارتكاب سلوك إنساني . أما وصف الشخص بالخطورة ، فهو لا يخرج عن كونه « صفة قانونية » مجردة من إعتبارات المشروعية أو عدم المشروعية (٣) .

ونحن نميل إلى هذا الرأي الأخير .

(١) تراجع في تفصيل هذا الرأي رسالتنا عن النظرية العامة في ظروف الجريمة ١٩٦٦ ص ١٠٠ - ١٢٥ .

(٢) تراجع أنتوليزي المرجع السابق ص ٤٧٩ .

(٣) تراجع بيتيول المرجع السابق ص ٣٢٤ .

الفصل الثالث

آثار الخطورة

سبق أن أوضحنا أن التشريعات التي تأخذ بفكرة الخطورة ، ترتب على هذه الحالة اتخاذ تدابير إحترازية . وقبل التمرض لبحث طبيعة هذه التدابير نشير إلى أن الخطورة قد تحدث آثاراً أخرى غير مباشرة ، وذلك في مجال تفريد العقاب : إذ يمتد القاضي في الحكم بالعقوبة المناسبة بمقدار خطورة الجاني ، إلى جانب الاعتداد بدرجة جسامة الجريمة ، وقد ضمن القانون الإيطالي هذا المبدأ في المادة ١٣٣ .

كما أن بعض أساليب التفريد يفترض عدم خطورة الجاني ، فيشترط مثلاً ل إيقاف تنفيذ العقوبة أو للإفراج الشرطي التثبت من عدم خطورة الجاني .

ولتحديد الطبيعة القانونية للتدابير أهمية كبرى ، خاصة في مرحلة وضع تشريع جديد ، إذ يتوقف تنظيم أحكامها الموضوعية والاجرائية على الرأي الذي يمتنقه المشرع في تكيف طبيعتها القانونية . ونرى أن تجرد النظرة — في هذه المرحلة التي يناقش فيها المشروع الجديد — من التمييز لرأي مدرسة فقهية معينة أو لأحكام تشريع معين . وعلى ذلك سنسعى في هذا الفصل إلى إجراء عرض سريع للاتجاهات المختلفة في تكيف طبيعة التدابير ، مع ملاحظة أن معظم الدراسات التي أجريت قام بها فقهاء إيطاليون كانوا متأثرين في دراستهم بوضع وأحكام التدابير في القانون الإيطالي (١) .

أولاً : اتجاه إلى تخليب الطبيعة الادارية : أطلق قانون العقوبات الإيطالي على التدابير الإحترازية إسم تدابير الأمن الادارية . وقد أيد كثير من الكتاب

(١) يشير الفقهاء الإيطاليون إلى اضطراب الأحكام المنظمة للتدابير في إيطاليا بما أدى إلى صعوبة تكيف طبيعتها . راجع رانييري المرجع السابق ص ٤٧٠ . وكذلك Raoul Alberto Frosali : Sistema Penale Italiano V. 3 P. 374

هذا الاتجاه متأثرين في ذلك بفلسفة وتعاليم المدرسة الوضعية التي ترى أن التدابير تعتبر وسيلة للدفاع الاجتماعي الذي يعني « عزل » طوائف المجرمين الخطرين دون نظر إلى إذنبهم ، ودون تعليق هذه الاجراءات على وقوع جريمة ، بمعنى أنه يجب الوقاية من الإجرام قبل ارتكاب الجرائم ، وأنه يمكن اتخاذ هذه التدابير ضد شخص يرى أو شخص غير مسئول جنائيا .

وقد وجه بعض الكتاب الايطاليين النقد إلى هذا الاتجاه قائلين أن التدابير - حسب هذا الاتجاه - تعتبر أساليب منافية للقيم الانسانية ومهددة للحريات الفردية . ويضيف Mayer أن هذا الاتجاه يضحى كلية بفكرة العدالة ويغلب عليها مبدأ النفعية (١) .

ولتجنب هذا النقْد طور مؤيدو مدرسة الدفاع الاجتماعي مفهوم التدابير ، فقالوا أن هذه التدابير تهدف إلى الوقاية من الاجرام ، وإلى إصلاح الأشخاص الخطرين بتأهيلهم وعلاجهم (٢) .

وفي تكييف طبيعتها القانونية يتجه أنصار هذا الاتجاه إلى أن التدابير تعتبر جزءاً من النشاط الادارى للدولة الذي يهدف إلى حماية المجتمع من الاجرام وتحقيق الأمن . ويفرق بعضهم بين التدابير التي تتخذ بعد ارتكاب الجريمة - ويطلقون عليها التدابير الاحترازية ، ويذكرون أنها تهدف إلى إصلاح المذنب ، بالإضافة إلى منع ارتكاب جرائم جديدة في المستقبل . وبين التدابير التي تتخذ قبل ارتكاب الجريمة - ويسمونها تدابير بوليسية تواجه خطراً اجتماعياً ولا تهدف إلى الإصلاح . (٣) ويذكر هؤلاء الكتاب في التدليل على الطبيعة الادارية للتدابير ، الخصائص التالية :

١ - أن التدابير تهدف إلى تحقيق المنع الخاص أى الوقاية من ارتكاب جرائم مستقبلية ، ولذلك نادى البعض بأن يطلق على مجموعة التدابير قانون البوليس .

(١) مراجع يتبول المرجع السابق ص ٦٨٢

(٢) مراجع وانيري المرجع السابق ص ٥٤٧ ويتبول المرجع السابق ص ٦٩٤

(٣) مراجع يتبول المرجع السابق ص ٦٨٩ و ٦٩٧

ويقولون أن هذه الخاصية تعتبر أبرز ما يميز التدابير عن العقوبات . ويلاحظ أن العقوبة بمفهومها المعاصر لم تعد وسيلة للانتقام أو تكفير الجاني عن ذنبه ، بل أصبحت هي أيضاً تحقق المنع الخاص ^(١) ، وبذلك تعتبر من وسائل الدفاع الاجتماعي ^(٢) .

٢ - يقال أن العقوبة تهدف إلى الإيلاام ، بينما التدبير لا يهدف إلى ذلك بل يبغي مجرد المنع . ويرد على هذا الرأي بأن في تنفيذ كل من العقوبة والتدبير يتحمل المذنب قدراً من الإيلاام ، غير أنه في كليهما لا يكون الإيلاام هدفاً في حد ذاته بل الهدف هو حماية المجتمع وإصلاح المذنب .

٣ - لا يمتد في تطبيق التدابير بالوظيفة الاخلاقية فلا تناسب مع إذئاب الجاني وإنما تواجه خطورته . ونرى أن الحكم بالتدبير الجنائي يفترض التثبت من وقوع الجريمة ومن إذئاب الجاني ، ويكون للقاضي الخيار بين الحكم بعقوبة الجريمة ، وبين الحكم بتدبير بديل للعقوبة أو بالاضافة إليها ، وذلك إذا ما تبين خطورة الجاني وعدم كفاية العقوبة . هذا بالاضافة إلى أن على القاضي أن يستعين في تقدير خطورة الجاني بحسامة الجريمة المرتكبة (تراجع المادة ١٢٣ من قانون العقوبات الإيطالي وكذلك المادة ٥٦ من المشروع) . وعلى ذلك فإن حسامة الجريمة تؤثر في إختيار التدبير ومدته إذ أنها تعتبر من أهم العوامل التي تظهر درجة الخطورة ^(٣) .

٤ - يقال أن القضاء أن يوقف تنفيذ التدبير أو يعدله ، كما أن بعض التدابير لا تكون عديدة المدة . ويلاحظ أن بعض النظم العقابية قد أخذت بأساليب تهدف إلى ملائمة مدة العقوبة لدى تقديم الجاني أتماء تنفيذ العقوبة ، وتجهيز تقصير مدة عقوبته والافراج عنه إذا ما أثبتت جدارته ومثال هذه الأساليب الافراج الشرطي والبارول .

(١) تراجع فروزالي المرجع السابق ص ٣٦٩

(٢) تراجع بيتول المرجع السابق ص ٦٨٧

(٣) تراجع فروزالي المرجع السابق ص ٣٧٩

كما أن بعض الدول أدخلت نظام العقوبات الغير محددة المدة (١) .
وقد ساق بعض الكتاب الأدلة على أن التدابير لا تعتبر من قبيل الاجراءات الادارية : فقيل أنها تخضع لبدأ الشرعية ، وأنها تطبق بمعرفة القضاء الجنائي ، وبمناسبة ارتكاب جريمة (٢) .

ثانياً : إتجاه إلى تغليب الطبيعة القضائية :

لإزالة الاعتراضات التي وجهت إلى الرأي القائل بتغليب الطبيعة الإدارية للتدابير الاحترازية ، إتجه بعض الكتاب إلى الأخذ بالمعيار الذي إقترحه Romano للتمييز بين الأعمال القضائية والأعمال الادارية : وهو أن الأعمال القضائية تتميز بالحيدة (٣) . أما العمل الاداري فيقوم على أساس فكرة حماية حق شخصي للدولة وعلى ذلك يذكر بعض الكتاب أن التدابير الاحترازية لا تعتبر من قبيل الأعمال الادارية ، إذ أن تطبيقها يتم بمعرفة القضاء الذي يباشر هذه السلطة بحيدة تامة ، بل ويشرف أيضاً على تنفيذ هذه التدابير (٤) .

وقد وجه النقد إلى هذا الرأي — وبحق — على أساس أن تدخل القضاء في الدعوى لا يفيد في تحديد طبيعة التصور التي يطبقها ، وإنما تحدد طبيعة كل نص بالجزاء الذي يقرره القانون لمخالفة أحكامه ، ومن المعلوم أن الجزاء قد يكون مدنياً أو إدارياً أو جنائياً (٥) .

ثالثاً : إتجاه إلى اعتبار التدابير جزاءات :

كما تسأل جانب من الفقه عما إذا كان التدبير الاحترازي يعتبر جزاءاً ؟ وفي حالة الرد بالإيجاب فما هو طبيعة هذا الجزاء ؟

(١) مراجع بوزا وبيناتيل المرجع السابق ص ٣١١
(٢) مراجع فروزالي ص ٣٧٨ و ٣٨١ ويضيف أن التدابير نظام مفتعل من خلق الشارع ، ولا يوجد حذافير حقيقي بين ما يعتبر عقوبة وما يعتبر تدبيراً . وبالعكس يقول كتاب آخرون أن تدخل القضاء الجنائي لا يغير من طبيعتها الادارية ، بل يعتبر التدخل ضماناً ورقابة ويهدف إلى حسن تطبيق التدابير .

(٣) مراجع مقال الدكتور عماد ابراهيم زيد سابق الإشارة إليه ص ٢٠

(٤) مراجع أتوليزي للمرجع السابق ص ٥٦٥

(٥) مراجع فروزالي للمرجع السابق ص ٣٥٧

يعرف الجزاء بصفة عامة بأنه تقييد لحيط الحقوق الشخصية التي يقرها القانون، وذلك بغية تجنب أو ترميض الضرر المترتب على مخالفة نص قانوني (١). وعلى أساس ما تقدم يقول البعض بأن التدبير الاحترازي ، الذي يتخذ بعد ارتكاب جريمة ، إنما يتخذ بمناسبة مخالفة نصوص قانونية أمرة . كما أنه يؤدي إلى تقييد حقوق المذنب ، وعلى ذلك ينطبق عليه وصف الجزاء ، ولا يغير من الأمر كونه يهدف إلى منع إرتكاب جرائم مستقبلية (٢) .

ثم يتساءل هؤلاء الكتاب عن طبيعة هذا الجزاء فيقول بعضهم أن - التدبير الاحترازي يعتبر ، في النظام الايطالي ، جزاء إداريا (٣) . وبما مضى آخرون . هذا الرأي ويقولون أن التدبير يتخذ بمناسبة جريمة ، ومخالفة نصوص أمرة ، لمواجهة حالة خطورة جنائية ، وينظمه قانون العقوبات ؛ ولذلك يعتبر جزاء جنائيا - وليس عقابيا (وذلك لاختلاف الهدف) (٤) .

وعلى ذلك ينقسم الجزاء الجنائي إلى عقوبات وتدابير (٥) .

طبيعة التدابير في المشروع :

سبق أن بينا أن المشروع قد تأثر بنظرية الدفاع الاجتماعي فاستحدث نصوصا لتنظيم التدابير الجنائية والتدابير الاجتماعية، وجاء بالمذكورة الايضاحية أن الطائفتين تهدفان إلى حماية المجتمع من الاجرام . كما جاء بها أن الفارق بين نوعي التدابير هو أن التدابير الجنائية تواجه مجرما مسئولاً بمناسبة إرتكاب جريمة - أي أنها تواجه حالات الخطورة الاجرامية . ومع ذلك لاحظنا أن المشروع يقضى بتطبيق أحد تدابير الدفاع الاجتماعي على طائفة معتادى الاجرام ، ونرى اعتبار هذه الحالة من قبيل حالات الخطورة الاجرامية ، على أن يعتبر التدبير المقرر لها

(١) إراجع فروزاني المرجع السابق ص ٣٥٩ واتوليزي المرجع السابق ص ٦٢ ورائيري المرجع السابق ص ٥٩٠ .

(٢) إراجع أتوليزي المرجع السابق ص ٦٣ .

(٣) إراجع رائيري المرجع السابق ص ٤٧ وفروزاني المرجع السابق ص ٣٦٩ .

(٤) إراجع بافانين المرجع السابق ص ٨٤٥ .

(٥) إراجع بيتول المرجع السابق ص ٦٨٨ وقد أخذ بهذا الرأي بعض الكتاب الايطاليين .
ومن بينهم ساتورو جريسي - إراجع فروزاني المرجع السابق (هامش ص ١٢ ص ٥٩١) .

تديراً جنائياً . وقد برر المشروع السياسة التي انتهجها بأن التدابير الجنائية - قوامها الخطأ قبل الخطر ، بينما قوام التدابير الاجتماعية هو الخطر قبل الخطأ . ونرى أن التدابير الجنائية تفترض إذ ناب الجاني (أى خطئه) ولكنك تهدف - إلى التفريد لمواجهة خطورة الجاني ، أى أن قوام هذه التدابير هو مواجهة الخطورة . وعلى ذلك نرى أن تشمل التدابير الجنائية كل التدابير التي تواجه خطورة مجرم مسئول لإرتكاب جريمة . وعلى هذا الأساس تعتبر من قبيل الجزاءات الجنائية - وليست عقوبات - ويهدف للمشرع بها تحقيق للمنع وإصلاح المجرم . أما التدابير التي تواجه خطورة شخص لم يرتكب أية جريمة فتعتبر تدابير إدارية ، ولا يغير من طبيعتها اختصاصها لرقابة القضاء . وبعد نختم هذا البحث بالإقتراحات التالية :

١ - أن يقتصر المشروع على تنظيم حالات الخطورة الاجرامية (وهي أحوال جنائية حسب التفصيل السابق ذكره) وقد سبق للشروع الموحد تقرير هذا المبدأ في المادة ١٠٦ .

٢ - أن يقرر المشروع تدابير جنائية لمواجهة حالات الخطورة الجنائية .

٣ - أن ترتبط التدابير بسياسة جنائية متكاملة تعتمد على دعامين : إحداهما تهدف إلى حماية المجتمع وإصلاح المذنب . وثانيتهما تهدف إلى تقديم الرعاية والساعة للمذنب بعد الإفراج عنه . وعلى ذلك نرى تطوير بعض التدابير التقليدية مثل مراقبة الشرطة بحيث لا تقتصر على المنع بل تهدف أيضاً إلى تحقيق الرعاية والمساعدة (١) .

٤ - أن تطبق الاجراءات الجنائية في كل مراحل المحاكمة ، والحكم بالتدابير ، وفي إحراءات تعديلها وإلغائها . وعلى ذلك يتمتع المذنب بكل حقوق الدفاع (٢) . ويحق له الطعن في الحكم الصادر باتخاذ تدبير جنائي ضده .

٥ - أن يكون تنظيم المشروع لحالات الخطورة السابقة على الجريمة ، في أضيق الحدود مثل حالات خطورة الشواذ . ويعتبر التدبير المقرر لهذه الحالات تدبيراً إدارياً يخضع لرقابة القضاء .

(١) راجع اللواء عمود السباعي في كتاب إدارة الشرطة في الدولة الحديثة المجلد الثاني ١٩٦٣ ص ٩٠٢ إذ يقرر أن مراقبة الشرطة قد أصبحت نظاماً غير ملائم والواجب أن تتحول المراقبة إلى إجراءات ملاحظة للإصلاح والعلاج يقوم بها أهل خبرة . ولذلك فضل الأخذ بنس المادة ١٢٠ من المشروع الموحد .

(٢) وهو ما يجري عليه العمل في فرنسا (راجع بوزا وبيناتيل المرجع السابق ص ٣٠٩) .

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

INDEX

	page
1. Security measures and penal system	
General Abass Kotb	5
2. Punishment and security measures.	
Prof Dr. Ramsis Behnam	12
3. Some consideration about S. M. in penal and procedures laws projects.	
Prof Dr. Hassan S. El-Marsafawy	52
4. Security measures and penal law project.	
Prof. Dr. M. Nagib Hosni	65
5. Administration authority and S. M.	
General Dr. Niazi Hatata	78
6. Judicial Control and S. M.	
Judge M. El- Sadek El-Mahdy	87
7. Section 57 penal law project.	
Dr. Abd El-Fatah El-Sefy ,	94
8. Unification of penal sanctions.	
Dr. Hassan Allam	106
9. Punishment and security measures.	
Mr. M. El-Hamshary	122
10. S. M. in Islamic law, comparative law and penal project. law	
Mr, M. I. El-Disouky	126
11. Penal policy and security measures.	
Dr Maamun Salama	142
12. Security measures process	
Dr. Zeid M , , , , , , , , , ,	157
13. Discretionary power of the Judge in determining punishment	
Dr Samir El-Gansury	170
14. Nature of " dangerous status" and its consequences in penal law project	
Dr Adel Azer , , , , , , , , , , ,	186

دار العهد الجديد للطباعة
كامل مصباح وأولاده
ت : ٩٠٢١٩٣

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of The Board

Mr. HUSSEIN EL-SHAFEI

Vice-President and Minister of Awkaf and Social Affairs

Members of the Board :

Dr. Gaber Abdel-Rahman	Sheikh Moh. Abou Zahra
Dr. Hassan El Saaty	Mr. M. Abdel-Salam
Mr. H. Awad Brekey	Mr. Moh. Fathi
General Abbas Kotb	General Mahmuod Abdel-Rehim
Mr. Abd ElFattah M. Hassan	Mr. Abdel Moneim El Maghraby
Mr. Lotti Ali Ahmed	Dr. Mokhtar Hamza

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

Editor - in - chief

Dr. MOKHTAR HAMZA

Assistant Editor

Dr. Mohamed Zeid

Secretary of Editorial Staff

Essam El - Miligni

M. Nour Farhat

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly
March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center For
Social and Criminological
Research, U.A.R.

PUNISHMENT
and
SECURITY MEASURES



(special issue)

No. 1 March 1968 Vol. 11

المجلة الجنائية القومية

محررها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- السح التقييمى للخدمات فى مؤسسات الأحداث .
- التحليل التشخيصى فى البحوث الجنائية .
- التصرف على الأسلحة النارية ومقنناتها .
- معالم النظام العقابى السوفيتى .
- علم الاجرام فى البلاد الاشتراكية .
- سيكولوجية الشاهد .
- المكلمات التليفونية .
- العلاقة بين المؤسسات العقابية والجمع .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة
السيد / ضياء الدين داود
وزير الشؤون الاجتماعية

اعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعاني ، الأستاذ حسين عوض بريق
اللواء عباس قطب الفايض ، الأستاذ عبد الفتاح محمود حسن ، الأستاذ لطفي
على أحمد ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ محمد فتحي
اللواء محمود عبد الرحيم ، الأستاذ عبد المنعم اللغزبي ، الدكتور مختار حمزة .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف - بسعيد الجزيرة

رئيس التحرير : دكتور مختار حمزة

مساعد رئيس التحرير : دكتور محمد إبراهيم زيد

سكرتير التحرير : عصام المليجي - محمد نور فرحات

بلد النشر : الناشر ، الطبعه ، سنة
النشر ، الصفحات .

المقالات من مجلات . اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) .
السنة ، المجلد ، الصفحة .

المقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال (اسم الموسوعة) . تاريخ النشر .
وثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين
وتنورد الإحالات إلى المصادر في المتن
في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم
المسلل للمصدر الوارد في نهاية
المقال ، الصفحات) .

أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من
اصل وصورتين على ورق فولسكاب .
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين
ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل إليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويكتب
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته
ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .
٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت
فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض
موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .

- عرض البيانات التي توافرت من
البحث

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالي :

الكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب

الاشتراك عن سنة (ثلاثة اعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان المصد
عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

دراسات ومقالات :

المسح التقييمي للخدمات في مؤسسات الأحداث

د . سيد عويس — صلاح عبد المتعال — على جلبي ٢١٢

التحليل التشعبي في البحوث الجنائية

د . عاطف عليان — د . أحمد الشريف — د . بهجت علام . . . ٢٤١

التعرف على الأسلحة النارية ومقذوفاتها

د . زين العابدين سليم ٢٥٧

معالم النظام العقابي السوفيتي

على حسن فهمي ٢٩٣

علم الاجرام في البلاد الاشتراكية

السيد يس السيد ٣١٩

كتب وآراء :

سيكولوجية الشاهد : د . عزيز حنا ٣٤٣

المشكلات الأساسية في علم الإجرام الاشتراكي : محمد نور فرحات . ٣٦٧

دراسة لجرائم الخلسة : على جلبي ٣٧٥

أحكام وقضايا :

المكالمات التليفونية : د . حسن الرصفاوي ٣٨٣

مقالات بالافرنجية :

الفرامة الجنائية : د . سمير الجنزوري ٤١٢

العلاقة بين المؤسسات العقابية والمجتمع : د . محمد إبراهيم زيد . . ٤٣٢

دراسات وبحوث

نتائج المسح التقييمي للخدمات

التي تقدمها مؤسسات الأحداث

د. سبر عويس صلاح عبد المتعال علي عبد الرازق
خبير أول بالمركز باحث بالمركز باحث مساعد بالمركز

١ - أهداف التقرير :

يحاول هذا التقرير إعطاء صورة للخدمات الفعلية التي تقدمها مؤسسات الأحداث عن طريق مسح تقييمي لتلك الخدمات يتناول : الامكانيات المادية والبشرية لتلك المؤسسات ، والاهداف ، والبرامج التي تحقق رعاية الأحداث سواء أكانوا من الجانحين أو من المعرضين للجناح .

وكذلك معرفة مدى نجاح تنفيذ فكرة التصنيف ومدى التقيد بمحدداته المختلفة مثل السن ، أو الذكاء ، أو النمو الجسمي أو المستوى التعليمي ... إلخ .

وكذلك معرفة أساليب الكشف عن شخصيات الأحداث والوقوف على ظروف يشتمل الاجتماعي وكيفية تحديد العوامل المصاحبة لنمط الجناح . ومن ثم تحديد أسلوب المعاملة أو العلاج . ومدى مطابقة أنواع البرامج المختلفة داخل المؤسسات لهذه الاهداف .

ويصف التقرير أيضاً أنواع الرعاية اللاحقة بالنسبة للأحداث الذين تم تخرجهم من المؤسسات ومدى نجاح هذه الرعاية والاسباب البارزة لفشلها من وجهة نظر القائمين بالعمل في هذا الميدان .

ويحاول التقرير أيضاً تحديد مدى كفايات العاملين في هذا الميدان بالنسبة لوضعهم الوظيفي والصعوبات التي تواجههم وأخيراً المقترحات التي تبديها كل مؤسسة لتحقيق قدر كبير من النجاح في أداء رسالتها على أكمل وجه .

٢ - إجراءات عمل التقرير :

في ضوء الأهداف السابق ذكرها والتي أوصت بها اللجنة الاستشارية لرعاية الأحداث استطاعت اللجنة المكلفة بإجراء ذلك المسح التقييمي للخدمات أن تضع صحيفة استبيان لجمع البيانات التي تخدم هذا الهدف .

وقد تضمن هذا الاستبيان (٧٢) بنداً في صورة أسئلة أغلبها من النوع المغلق والبعض القليل من النوع المفتوح وأمكن تشكيل هذه البنود حسب موضوعاتها في داخل جداول لضمان سهولة الإجابة عليها وتسهيلها في صورة بيانات رقمية .

وبعد انجاز تصميم هذا الاستبيان عرض على اللجنة الاستشارية التي وافقت على مشروع الاستبيان وإرساله إلى المؤسسات المعنية . وعندما تجمعت صحائف الاستبيان أمكن تفريغها يدوياً بمعرفة اللجنة المكلفة بذلك ، وعرض البيانات الرقمية في صورة جداول بسيطة وتحليلها واستخلاص أهم النتائج .

وتضمن هذه النتائج البيانات العامة (نوع المؤسسة وموقع المؤسسة) ، والإمكانات المادية (المباني والأقسام والمرافق والعيادات الطبية والأفنية والأسوار) ، والإمكانات البشرية وأهداف المؤسسات ، والبرامج والرعاية اللاحقة ، وأخيراً الصعوبات والمقترحات .

٣ - البيانات العامة .

(١) نوع المؤسسة .

بلغ مجموع صحائف الاستبيان التي وصلت إلى اللجنة (١٢) صحيفة بواقع صحيفة لكل مؤسسة .

وتبين أن هناك (٨) مؤسسات لإيداع و (٤) وحدات اجتماعية شاملة وانضم أن من المؤسسات الثماني المخصصة للإيداع اثنتان عبارة عن وحدتين اجتماعيتين بالإسكندرية .

أما المؤسسات الست الباقية والتي يطلق عليها مؤسسة أو دور للإيداع
مخارجها من المؤسسات المغلقة والثانية لمعادى الهروب والثالثة تجمع بين الإيداع
وضمان العقول والوحدة الاجتماعية الشاملة والباقي عبارة عن مؤسسات
للإيداع فقط .

وتوجد مؤسستان فقط لخدمة الفتيات والباقي لخدمة البنين .

(ب) موقع المؤسسة .

هناك ثمانى مؤسسات داخل مدينة القاهرة منها (٣) مؤسسات جنوب القاهرة،
(٥) فى شرق القاهرة أما المناطق شمال ، غرب ، وسط خالية تماماً من مؤسسات
رعاية أحداث .

وهناك (٤) مؤسسات خارج القاهرة منها (٢) بمحافظة الجيزة ، (٣)
بمحافظة الاسكندرية . (جدول ١) .

وبالنسبة اقرب هذه المؤسسات من المواصلات وسهولة اتصالها بمصادر
الخدمات فهناك مؤسسة واحدة محرومة من هذه الميزة وهى مؤسسة المرج وثمة
(٩) مؤسسات تقع مجاورة ومتاخمة للسكان و(٣) بعيدة عنها .

أما بالنسبة لسهولة الاتصال بالتيابة والمحاكم فتعتبر جميع المؤسسات بعيدة
عن مقر التيابة وعكسة الاحداث .

٤ - الإمكانيات المادية .

(١) المباني والأقسام .

هناك (٦) من هذه المؤسسات بها مراكز استقبال ومكاتب مراقبة اجتماعية
ودور ضيافة و (٥) بها مراكز للملاحظة أما أقسام الشباب والفتيان والأشبال
ففى (٧) ، (٨) ، (٣) من هذه المؤسسات على التوالى وتوجد (١٠)
مؤسسات بها ورش تدريب صناعى و(٩) بها مدارس لنحو الامية والابتدائية

و (٨) بها أماكن العبادة و هـ (مساجد وزوايا) . وهناك (١) مؤسسة بها مركز للتدريب المبنى وأخرى للتربية الفكرية وثالثة بها مزرعة . (جدول ٢) .

أما المسكنات المخصصة للعاملين (إداريين وفنيين) فليس هناك سوى مؤسسة يخصص لهم جزء خاص مستقل من المبنى أما باقي المؤسسات فالمسكنات ملحقة بالمبنى . وهذا هو الحال بالنسبة لآما كن المخازن .

وفيما يتعلق بأماكن التوريدات فهناك أيضا مؤسستان تخصص قسما خاصا بها و (٤) منها يلحق قسم بالمبنى والباقي (٦) غير مبين .

وبالنسبة لعدد حجرات العاملين الفنيين فهناك مؤسستان لم تبين هذا العدد وبالنسبة لباقي كان متوسط عدد الحجرات (٧,٤) حجرة مع ملاحظة أن مؤسسة المرج لم توضح للقصور بالعدد الذي وضعت وهو (٢٦) حجرة أم مكتب وإذا استبعدنا المرج من بين المؤسسات التي بينت ذلك نجد أن متوسط عدد الحجرات هبط إلى (٤,٢) حجرة . (جدول ٣) وفيما يتعلق بمسكنات الفنيين فهناك (٣) مؤسسات لم تبين هذا العدد وبلغ متوسط عدد المسكنات (٧,٤) مكنا . (جدول ٤) وبالنسبة لعدد حجرات الإداريين والسكرتاريين لم تبين مؤسستان عدد الحجرات وبالنسبة لباقي كان متوسط عدد الحجرات (٤) حجرة وهبط المتوسط إلى (٢) حجرة إذا استبعدنا مؤسسة المرج البالغ عدد حجرات الإداريين فيها ٢٠ حجرة وفيما يتعلق بمسكنات هذه الفئة لم تبينها (٣) مؤسسات وبالنسبة لباقي كان متوسط عدد المسكنات (٣,٢) مكنا لكل مؤسسة . (جدول رقم ٦٠٥) .

وفيما يتعلق بمتوسط عدد الحجرات المخصصة للنوم تبين أنه (٩,٣) حجرة بالنسبة لجميع المؤسسات عدا مؤسستي المرج ودور التربية إذ بلغ عدد الحجرات في كل منهما على التوالي (٧٨) ، (٧٠) حجرة (جدول رقم ٧) .

وفيما يتعلق أيضا بسعة حجرات النوم تبين أن متوسط سعة هذه الحجرات (٢٥) حداثاً بالنسبة لجميع المؤسسات (جدول ٨) .

أما سعة حجرة أو صالة السر الداخلى فلم تستوف البيانات الخاصة بذلك
فى أغلب الاستمارات وأيضاً بالنسبة للمدد الأمثل المطلوب معرفته عن حجرات
التوم أو صالة السر .

وتبين فيما يتعلق بمتوسط عدد الأحداث الذين يتبع المبنى لإقامتهم أنه
(١٦٠) حدثاً فى جميع المؤسسات عدا مؤسسى المرج ودور التربية الذى يبلغ
عدد الأحداث فى كل منها على التوالى (١٨٧٢) ، (١٢٠٠) حدثاً .
(جدول ٩) .

(ب) المرافق :

ان جميع دورات المياه فى مباني المؤسسات المختلفة المدرسة قريية من أما كن
التوم إلا أن هناك مؤسستين فقد كانت المراحيض فيها منفصلة عن المبنى المخصص
للتوم .

وأما أما كن إعداد الطعام وتناوله فقد كانت مطابخ هذه المؤسسات جميعها
فى مكان مستقل خاص بها فضلاً عن بعدها عن أما كن التوم كذلك الحال
بالنسبة للطعام . غير أن هناك ثلاث مؤسسات لا يتناسب فيها المطعم المعد
وسعة المؤسسة (عدد الأحداث المقيمين) .

أما بالنسبة لوجود صنابير المياه لتسهيل الأيدى فى المطعم فلم توجد إلا فى
أربع مؤسسات فقط وبالباقى توجد الصنابير المخصصة لذلك فى مكان بعيد
عن المطعم .

ووجدت صنابير مياه فى مطابخ جميع المؤسسات ، والمياه الساخنة فى دورات
المياه فلم توجد فى (١٠) مؤسسات أما الباقى فغير مبين .

وتبين بالنسبة لمدى تناسب صحية المرافق فقد كانت هناك (٤) مؤسسات
خيار المراحيض والحمامات غير مناسبة ، وهناك مؤسسة واحدة بها المطبخ
والمطعم غير مناسبين من الوجهة الصحية كاتبين أن مشاكل المرافق فى أغلب

المؤسسات عديدة ومتنوعة فهناك ٩ مؤسسات تشكو من عدم صلاحية
السيفونات والخففيات وهناك (٩) مؤسسات تعاني من مشاكل طفق المجارى.
فيها وهناك (٣) مؤسسات تشكو من تأكل دورات المياه والمواسير ومؤسسات
تشكو الاولى من تأكل واختلال شبكة الكهرباء والثانية من المنابر ودورات
المياه .

(ج) العيادات الطبية

ان جميع المؤسسات بها عيادة خاصة للكشف على الاحداث ورعايتهم طبياً
عدا مؤسسة واحدة لم تبين ذلك .

ومئة مؤسسة يقيم في كل منهما طبيب طوال الوقت .

ويوجد (١١) مؤسسة بها طبيب زائر بعض الوقت بما يعنى أن مئة مؤسسة
بها طبيب مقيم وزائر في نفس الوقت وكانت جميع العيادات بالمؤسسات يشغل
بها ممرض طوال الوقت .

واتضح أن مؤسسة المرج يتردد على الطبيب فيها أسبوعياً بما في ذلك أبناء
الاستقبال (٤٢٠) حالة في حين بلغ متوسط المترددين من أبناء المؤسسات
الآخري (٢٠٥) حالة تقريباً أسبوعياً .

أما مؤسسة الإمام محمد عبده فيتردد منها على المستشفى (١٥٠) حالة
أسبوعياً .

في حين بلغ متوسط الحالات المترددة على المستشفيات بالنسبة للمؤسسات
الآخري - عدا مؤسسة القبة بين التي لم تحدد هذا البيان - (٢٣) حالة أسبوعياً .
(جداول ١٠ ، ١١) .

وظهر أن نوع الأمراض المنتشرة بين أحداث هذه المؤسسات أغلبها
أمراض باطنية وجلدية وكان عدد المؤسسات التي أوضحت ذلك (١٠) .
مؤسسات في كلتا الحالتين . وهناك مؤسسات أشارت إلى وجود أمراض رمدية

ومثلها أشارتا إلى وجود أمراض متوطنة وأشارت واحدة إلى وجود أمراض تناسلية . (جدول ١٢) .

(د) الألفية :

وظهر أن عدد الألفية للوجود بالمؤسسات يتراوح بين فناء واحد و (١٢) فناء فهناك (٥) مؤسسات بها فناء واحد ومؤسسة بها (٣) أفنية ، وأخرى بها (٨) أفنية وثلاثة (١٢) ولم تبين (٤) مؤسسات عدد الألفية المطلوب معرفته . جدول (١٣) .

إلا أن جميع المؤسسات قد أوضحت مدى تناسب سعة هذه الألفية مع عدد الأحداث .

فهناك مؤسسة واحدة تعتبر الألفية فيها غير مناسبة في حين أن الباقي (١١) يعتبر الألفية فيها مناسبة مع العدد الموجود .

وقد أُنشئت في هذه الألفية جميعها أنواع من ساحات اللعب لإتمام البرامج الرياضية المتنوعة بالنسبة لجميع المؤسسات عدا مؤسستين لم تبينا نوع الساحات الموجودة بها .

وقد تبين أن هناك (٨) ساحات لكرة القدم و (١٠) لكرة السلة ومثلها لكرة الطائرة و (٨) لكرة اليد و (١) للعبة البنج بنج . وأشارت (٥) مؤسسات إلى إمكانية إقامة ساحات لأنواع أخرى من الألعاب على ساحات موجودة في أفئتها . (جدول ١٤)

واقترحت هذه المؤسسات إمكانية إقامة ساحتين لكرة السلة وساحة للألعاب القوى وأخرى لكرة اليد وثلاثة لكرة القدم ورابعة حلقة مصارعة وخاصة كرة طائرة وسادسة للألعاب الرأكت وسابعة للبنج بنج (جدول ١٥) واقترحت بعض المؤسسات إمكانية استغلال بعض الألفية الموجودة في توسيع إمكانيات المؤسسة إذ وجد أن هناك (٦) مؤسسات اقترحت إنشاء مدرسة ابتدائية

و (٨) مؤسسات اقترحت إمكانية إقامة مركز تدريب صناعى و (٦) مؤسسات لإقامة معلى أو مسجد .

(٥) الاسوار

و ظهر أن طبيعة أغلب أسوار المؤسسات المدروسة ليست من النوع المحكم بل عادية .

وأجاب (٧) مؤسسات بوجود مشاكل خاصة بالاسوار منها (٤) مؤسسات أوضحت نوع هذه المشاكل بعدم صلاحية مبنى السور وثلاث منها أن الاسوار غير محكمة مما يساعد على هروب الاحداث وعدم استقرارهم داخل الدار .

(٥) الإمكانيات البشرية .

يقصد بالإمكانيات البشرية مدى القوة المخصصة للتعامل مع الاحداث وتهيئة المناخ المناسب للرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية ومدى كفاية هذه القوى فى تحقيق الهدف من الرعاية وتبدأ بتحديد حجم هذه الإمكانيات من حيث عدد العاملين فى المؤسسات ونوع العمل المسند إليهم ، ودرجة الكفاية التى وصلوا إليها من حيث المستوى التعليمى والتدريبى ونوع الخبرات السابقة لهم ومستوى الإنجاز فى تحقيق الرعاية الفنية بالنسبة للعاملين الفنيين .

وبالاطلاع على صحائف الاستبيان التى وصلت إلى اللجنة تبين أن موضوعات التدريب ونوعها والخبرات السابقة ومدتها لم تكن مكتملة بالنسبة لأغلب المؤسسات .

تبين فيما يتعلق بحجم العاملين فى المؤسسات أن عددهم نحو (٥٢٨) عاملا عدا العاملين فى مؤسسات المنشية الجديدة بالإسكندرية وبيت الطفل بمصر القديمة ومؤسسة المعجزة لفتيات ومؤسسة المرج البنين التى لم تبين عدد العاملين بها .

حوجود أن العدد السابق يتكون من (١٤٤) فنيا و (١٣٤) إداريا (٢٥٠) من السعاه .

واتضح أن متوسط عدد الفنيين في المؤسسات المذكورة أعلاه (١٢٥) فنيا في كل مؤسسة عدا مؤسسة دور الترية التي يبلغ فيها عدد الإداريين (٤٥) فنيا .

كما تبين أن متوسط عدد الإداريين في المؤسسات (٤٠) من الإداريين عدا أيضا مؤسسة دور الترية التي يبلغ فيها عدد الإداريين (٩٨) إداريا .

أما بالنسبة للسعاه فبين أن متوسط عددهم في المؤسسات المذكورة عالية أيضا (٩١) سعيا عدا مؤسسة دور الترية التي يبلغ فيها عددهم (١٩٠) سعيا مضافا إليهم حسب ما ذكر في صحيفة إستييان مؤسسة دور الترية فئة صناع الورش . (جداول ١٦ إلى ١٨) .

وفيا يتعلق بالمستوى التعليمي للعاملين فلم تتمكن من معرفة هذا المستوى بالنسبة لمؤسسى دور الترية والمرج لعدم وضوح ذلك البيان في صحائف الاستبيان .

وكان عدد العاملين الموضحة مؤهلاتهم من المؤسسات الأخرى (٢٣٧) عاملا منهم (١٠٣) حاصلين على مؤهلات عالية يعمل منهم (٨٥) عاملا طول الوقت و (١٨) بعض الوقت وهناك (٧٤) عاملا من الحاصلين على المؤهلات المتوسطة يعمل منهم (٦٤) طول الوقت و (١٠) بعض الوقت وهناك (٨) عمال من الحاصلين على مؤهلات أقل من المتوسط وثمان (٣٨) عاملا من ذوى الخبرة (١٤) بدون مؤهل . (جدول ١٩) .

وكا تبين من صحائف الاستبيان الواردة للجنة فبا يتعلق بمدد الملتحقين من العاملين بمدد الانضمام لوزارة الشؤون الاجتماعية (٨٦) عاملا في حين كان ملحقا قبلهم (٨٣) عاملا وذلك في كلتا الحالتين بالنسبة لـ (٦) مؤسسات فقط بينت ذلك وكانت المؤسسات التي لم تذكر هذا البيان هي مؤسسات المنشية بالاسكندرية وعمرم بك بالاسكندرية ودار الترية الشعبية بمصر القديمة وبيت الطفل ودور الترية والمرج .

أما فيما يتعلق بالإداريين والسماه فقد كانت البيانات مهوشة ولم تضمن أغلب المؤسسات الحقائق المتعلقة بذلك . كما لم يستوف البيان الخاص بالعاملين الذين تم تعيينهم عن طريق القرارات الجمهورية وذلك بالنسبة لجميع المؤسسات . (جدول ٢٠، ٢١) .

٦ - أهداف المؤسسات :

إنصح أن المؤسسات المخصصة لأن تكون وحدات إجتماعية حددت أهدافها العامة برعاية وتوجيه الحالات المحولة إليها من النياة والحالات المتوقعة وخدمة الأسرة بوجه عام كما حددت أهدافها الخاصة باستقبال الأحداث المحولين من النياة وبعض ميثاق الرعاية الاجتماعية والمتطوعين عن طريق ذويهم أو أولياء أمورهم والقيام بدراسة سلوك الحدث وشخصيته أثناء إيداعه بدار الملاحظة في الوقت الذي تبحث فيه حاله الاجتماعية عن طريق مكتب المراقبة الاجتماعية الملحق بالمؤسسة .

وهناك أيضا علاج وتوجيه الأحداث المودعين بدور الضيافة الملحقه بهذه الوحدات الاجتماعية .

وفما يتعلق بمؤسسات الإبداع فهناك المؤسسات التي حددت هدفها للإبداع حسب السن وحسب النوع - ذكور وإناث - وحسب درجة الانحراف وأيضا درجة إعتياد الهروب وكل هذه المؤسسات تحاول تعديل بعض أنماط السلوك المكتسبه غير السوية وتوفير أنواع من الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية للودعين وذلك بغرض إعادة تشكيلهم لبيئة الطبيعة .

وتحاول هذه المؤسسات تهيئة مستوى تعليمي مناسب وإتاحة فرص التدريب المهنى سواء في داخل المؤسسة أو خارجها وذلك بقصد إعداد الحدث للقيام بدوره المناسب حسب قدراته وميوله التي كشفت في خلال عملية إعادة التكيف .

واتضح أن جميع هذه المؤسسات تستخدم لأغراضها الأصلية السابق ذكرها عدا مؤسسة واحدة هي مؤسسة محمد عبده التي ذكرت أن قطاعا منها يستخدم لغرض التصنيف والتوجيه المحكوم عليهم بالإيداع .

أما مدى تعاون الهيئات الخارجية مع أهداف المؤسسات العامة والخاصة فانضح أن من المدارس الابتدائية المحيطة بالمؤسسات أو القرية (٧) مدارس متعاونة و (١) فقط غير متعاونة والباقي لم يبين وهناك (٦) مدارس إعدادية أيضا متعاونة والباقي غير مبين وهناك مدرسة ثانوية زراعية متعاونة ومدرستان ثانويتان تديان تعاونهما مع هذه المؤسسات .

وتبين أن عدد الملحقين من الأحداث في المدارس المختلفة خارج المؤسسة الابتدائية والإعدادية والثانوية بلغ ٣٤٤ حدثا منهم (١٥٤) بنتا من مؤسسة المعجزة القنيتات وذلك بالمدارس الابتدائية والباقي (١٩٠) حدثا موزعين على (٧) مؤسسات .

وبلغ متوسط الأحداث الملحقين من هذه المؤسسات بالمدارس المختلفة الخارجية (٢٧٨) حدثا (جدول ٢٢) .

أما بالنسبة لمدى تعاون هيئات التشغيل الخارجية مع المؤسسات تبين أن هناك (٥) هيئات قطاع عام تعاون مع المؤسسات و (٧) هيئات قطاع خاص تعاون أيضا مع المؤسسات لتشغيل وتدريب الأحداث بها وأن عدد الملحقين من المؤسسات للعمل بهذه الهيئات بلغ (٤٠٥) من الأحداث منهم (٢٣٥) حدثا تابعين لمؤسسة المرج و (٧٧) تابعين لمؤسسة دور التربية و (٣٣) للوحدة الاجتماعية بمصر القديمة و (٢٧) مؤسسة محمد عبده و (٢٥) البنين بالقبة و (٥) مؤسسة المعجزة و (٣) في كل من المنشية بالاسكندرية والقنيتات بالزيتون . وباقي المؤسسات غير مبين عدد الملحقين منها بمؤسسات تشغيل خارجية .

وباستبعاد عدد الملحقين من مؤسسة المرج بلغ متوسط عدد الملحقين من المؤسسات في هذا البيان (٢٥) حدثا . (جدول ٢٣) .

وفيما يتعلق بعدد غير الملحقين بالمدارس والهيئات ذكرت مؤسسة عين شمس أن بها (٢٧٥) حدثا غير ملحقين وعمرهم بك (٩٩) حدثا والمعجزة (٧٢) فتاة و (١٤) بدور التربية و (١٠) بمؤسسة محمد عبده .

٧ - البرامج :

تحدد البرامج في كل مؤسسة حسب الإطار العام لأهدافها العامة والخاصة فهي بالنسبة لدور الملاحظة ومراعاة الاستقبال تباين عن البرامج التي تخصص لمؤسسات دور الإيداع . فهي في الأولى - دور الملاحظة - أداة للكشف عن شخصيات الأحداث وسلوكهم والوقوف على أفعالهم وميولهم وقدراتهم واستعداداتهم المختلفة - وهي في دور الإيداع أداة علاجية تهيئ الحدث المجتمع الخارجي وبشئته الطبيعية . وهي بالنسبة لدور الضيافة وسيلة لرعاية الحدث ومراقبة تفاعله بالبيئة الاجتماعية وعزله وقائماً عن الأسرة في غالب الأمر التي تكتنفها ظروف خاصة تجعلها لا تصلح لرعاية الحدث .

ويعتبر التصنيف شرطاً أساسياً لتنفيذ برامج الرعاية ووقاية الأحداث من الانحراف حتى لا يصادف القائمين بهذه البرامج عقبات أو صعوبات نتيجة لتباين الأحداث في السمات الجسمية أو العقلية أو غيرها مع وجودهم في مكان واحد . وتبين أن التصنيف داخل المؤسسات يقوم على أساس السن فقط في (٤) منها والسن والفقر الجسدي في (٨) مؤسسات ونوع التهمة في (٢) مؤسسة ومستوى الذكاء في (٢) منها والمستوى التعليمي في (٢) مؤسسة . ويلاحظ أن مؤسسة محرم بك بالاسكندرية أساءت فهم السؤال الخاص بالتصنيف . ومن ثم يمكن أسقاطها من بين الأرقام السابق ذكرها . جدول (٢٤) .

واتضح بالنسبة للكشف عن شخصيات الأحداث أن جميع المؤسسات يتم فيها هذا الإجراء عن طريق تتبع سلوكهم اليومي وثمة (١٠) مؤسسات يتم فيها ذلك عن طريق دراسة الشخصية والسلوك و (١٠) مؤسسات أيضاً يتم فيها ذلك عن طريق الوقوف على مستوى ذكاء الأحداث وقدراتهم وميولهم المهنية ، (جدول ٢٥) كما أكدت جميع المؤسسات أن سلوك الحدث اليومي تدون الملاحظات الخاصة به في ملف خاص لكل حدث .

وتبين أن دراسة ظروف البيئة الاجتماعية للحدث تتم بالنسبة لجميع المؤسسات عن طريق مقابلة الحدث وأسرته وهناك مؤسسات تتم فيها هذه الدراسة عن

طريق الاكتفاء بمقابلة الحدث و (١٠) مؤسسات عن طريق زيارة أسرة الحدث.
و (٩) مؤسسات عن طريق زيارة المدرسة و (٨) عن طريق زيارة مكان العمل .
(جدول ٢٦) .

وفيما يتعلق بكتابة التقرير الخاص بدراسة العوامل الاجتماعية فقد تبين أن
هناك (١١) مؤسسة يتوفر فيها وجود تقارير بهذا الشأن لكل حدث فضلا عن
الملف الخاص الذي يسجل فيه الواقع الاجتماعي له وعمليات التتبع اللازمة لذلك.

وبناء على عمليات التشخيص المتعلقة بالنواحي السلوكية والاجتماعية تبين أن
ثمة (١٠) مؤسسات تحدد أسلوب العلاج عن طريق الفريق المكون من مختلف
المتخصصين وذلك بطريقة منتظمة بينها هناك مؤسسة واحدة يتم فيها ذلك بالطريقة
المشوائية غير المنظمة ومؤسسة أخرى لم تبين ذلك .

وتحصر (١٠) مؤسسات على أخذ رأى الحدث بالنسبة لميوله المهنية
والدراسية منها مؤسسة واحدة تقصر معرفة هذه الميول على الميول المهنية فقط
دون الدراسية (رعاية الفتيات بالزيتون) وهناك مؤسستان لاهتمام بذلك مطلقا.

أما أنواع البرامج المحددة للكشف عن شخصيات الأحداث وتأهيلهم نفسيا
 واجتماعيا فتحصر في البرامج الدراسية وتلك الخاصة بالتشغيل والتدريب المهني
 وأخيرا استثمار أوقات الفراغ عن طريق الترويح والعب .

تبين بالنسبة للبرامج الدراسية أن هناك (٤) مؤسسات تهتم ببرامج نحو
الاميه و (٨) مؤسسات تلحق أبناءها في سن الالتزام بالتعليم الابتدائي و (٤) .
مؤسسات ألحقت بعض أبنائها بالتعليم الإعدادي ومؤسسة واحدة بالتعليم الثانوي
وأخرى بمركز لتدريب المهني ولم تبين مؤسستان أنواع البرامج الدراسية المختصة
 لذلك . (جدول ٢٧) .

أما برامج التشغيل والتدريب المهني فهناك (٦) مؤسسات تدرب أبناءها
على الأعمال اليدوية البسيطة و (٨) مؤسسات تدربهم على الصناعات النصف الفنية .
و (١١) على الأعمال اليدوية الفنية و (٦) على الأعمال الفنية الميكانيكية .

وبالنسبة لبرامج إستثمار أوقات الفراغ عن طريق الترويح واللعب فهناك نوعان
من أوجه النشاط الألعاب الداخلية والألعاب الخارجية . (جدول ٢٨) .
وبين الجدولان ٢٩ ، ٣٠ أنواع هذه الألعاب وتوزيمها بالنسبة لعدد
المؤسسات التي تستغل أو تستخدم كل نوع من هذه الألعاب .

وملاحظ على ذلك أن مؤسسة واحدة فقط هي التي تستخدم السينما
والتلفزيون كوسائل ترفيهية وتنقيفية للأحداث في حين يقتضى أن تستكمل
المؤسسات الأخرى هذه الوسائل لأهميتها القصوى في الوقت الراهن .

وأشارت (٤) مؤسسات فقط أن البرامج المخصصة لمختلف أوجه النشاط
غير منتظمة لأسباب مختلفة منها (٣) مؤسسات لم تبين هذه الأسباب وأوضحت
المؤسسة الأخيرة أن مكان الورش لا يستوعب كل الأبناء فضلا عن القصور في
عدد المدربين والمعدات .

٨ — الرعاية لللاحقة :

وفيا يختص بالرعاية اللاحقة وهي متابعة وتقييم أساليب العلاج بعد تخرج
الحدث من المؤسسة والوقوف على مدى تكيفه مع الأسرة وأماكن التشغيل
والدراسة ومدى نجاحه أو فشله في العلاقات الاجتماعية المختلفة .

ولقد إتضح لنا إزاء ذلك أن هناك (٦) مؤسسات يشرف على عملية الرعاية
اللاحقة الاختصاصي الاجتماعي للرقابة منها مؤسسة واحدة يشترك مع الاختصاصي
الاجتماعي للرقابة اختصاصي لإجتماعي لدار الضيافة وفي مؤسستين يشرف على
الرعاية فيها الاختصاصي النفسي ويشترك معه الاختصاصي الاجتماعي . و (٤)
مؤسسات لا توجد فيها الرعاية اللاحقة وهي إبداع (عين شمس) وفتيات القبة
والمنشأة الجديدة بالاسكندرية ودار التربية الشعبية بمصر القديمة ، (جدول ٣١)
أما نوع الرعاية اللاحقة وعدد الأحداث المتفعين بها فقد تبين أن الرعاية اللاحقة
التي تم عن طريق المراقبة الاجتماعية أو الاختبار القضائي أن هناك (٥) مؤسسات
تتم فيها هذه الرعاية في صورة تقيع التكيف المعنى ولم تبين مؤسسة منها عدد

الاحداث المتفعين بهذه الرعاية في حين بلغ متوسط عدد المتفعين من المؤسسات الباقية (١٢٠) حدثا . (جدول ٣٢ أ ، ب) . وأن هناك (٥) مؤسسات تم فيها هذه الرعاية (مراقبة واختبار قضائي) في صورة تتبع التوافق الدرسي للحدث منها مؤسسة لم تبين عدد الاحداث المتفعين بذلك في حين بلغ متوسط عدد المتفعين من المؤسسات الاخرى (٦٠) حدثا (جدول ٣٣ أ ، ب) .

وهناك أيضا (٥) مؤسسات يتم فيها هذا النوع من الرعاية عن طريق تدعيم الاسرة وخاصة من الناحية الاقتصادية مثل جلب إعانات لها من الهيئات المعنية أو تشغيل أحد أفراد الاسرة ولم تبين أيضا مؤسسة عدد الاحداث المتفعين في حين بلغ متوسط عدد الاحداث المتفعين في المؤسسات الاخرى (٤٥) حدثا . (جدول ٣٤ أ ، ب) .

أما الرعاية اللاحقة الخاصة بخرجي أبناء دورالضيافة فتم (٦) مؤسسات يتم فيها هذا النوع من الرعاية اللاحقة في صورة تتبع التكيف المهني للاحداث وبلغ متوسط عدد الاحداث المتفعين في هذا المجال (٢٥) حدثا . (٣٥ أ ، ب) وهناك (٥) مؤسسات تم فيها رعاية أبناء دورالضيافة الخريجين عن طريق تتبع مدى التوافق الدرسي للحدث . وبلغ متوسط الاحداث المتفعين في هذه المؤسسات نحو (٧٥) حدث . (جدول ٣٦ أ ، ب) وتقوم مؤسستان من مؤسسات دور الإيداع بتتبع التكيف المهني للابناء الخريجين وينتفع (٨٠) حدثا من إحدى هذه المؤسسات بهذا النوع من الرعاية في حين لم تبين المؤسسة الاخرى عدد المتفعين . (جدول ٣٧ أ ، ب) وهناك مؤسستان أيضا من مؤسسات دور الإيداع تستخدم هذا النوع من الرعاية في صورة تتبع التوافق الدرسي لابنائها وبلغ عدد الاحداث المتفعين لثنتين فقط في إحداهما ولم تبين الاخرى . (جدول ٣٨ أ ، ب) .

وتبين بالنسبة لعملية تسجيل سلوك الحدث وتبعه أثناء الرعاية اللاحقة أن هناك (٧) مؤسسات فقط تخصص ملفات لكل حدث لهذه العملية ، ولم تبين (١) مؤسسة شيئا يتعلق بهذا البيان بينما هناك (٤) مؤسسات لا توجد فيها هذه الرعاية . (جدول ٣٩) . وتبين أن عدد الحالات التي أحرزت نجاحا في برامج الرعاية اللاحقة ٤٤٨ حالة في العام الماضي وذلك بالنسبة ل (٦) مؤسسات وبلغ متوسط

عدد هذه الحالات نحو (٩) حالة لكل مؤسسة . (جدول ٤٠) . وأن عدد الحالات التي لم تمرز نجاحا في برامج الرعاية اللاحقة (٤٩) حالة بالنسبة لـ (٤) مؤسسات وكان متوسط عدد هذه الحالات نحو (١٣,٧٥) حالة لكل مؤسسة . (جدول ٤١) .

وأوضحت (٤) مؤسسات أسباب الفشل في هذه الحالة من وجهة نظرها وتحتصر هذه الأسباب في عدم وجود أخصائي نفسي وفي القصور في الإمكانيات وبسبب هروب بعض الفتيات من المؤسسات وعدم معرفة عناوينهن إلى وجود بعض الحالات خارج مدينة القاهرة (جدول ٤٢) .

٩ - الصعوبات والمقترحات :

نتناول الآن الصعوبات التي أشارت إليها أغلب المؤسسات والتي رأت أنها تعترض سير العمل فيها وتطالب في نفس الوقت بضرورة تدليل هذه الصعاب في صورة مقترحات .

ويلاحظ أن الصعوبات التي أشارت إليها هذه المؤسسات يمكن تقسيمها وحصرها في نوعين من الصعوبات :

(١) الصعوبات المادية :

تعانى المؤسسات كثيراً وخاصة المؤسسات الكبيرة من مركزية العمل في الحسابات والميزانية وذلك لتبعية الأولى لمراقبة الحسابات في الوزارة وعدم استقلال ميزانية كل مؤسسة عن باقي المؤسسات ويقترح على الأقل أخذ رأى المؤسسة في مشروع الميزانية وأيضاً بالنسبة لمشاكل المخازن والتوريدات فهناك كثيراً من الأشياء الهامة يصعب شرائها دون الرجوع إلى إدارة التوريدات بالوزارة رغم الضرورة التي تدعو إلى ذلك . كما أشارت دور التربية بالجيزة إلى غموض الدور الوطني لورش التدريب لدى جهاز الحسابات بالوزارة وبالتالي لدى الجهاز المركزي للإدارة والمحاسبات إذ أنها تضع وظيفة الورش ، الانتاج في المقام الأول لا التدريب وهذا يتعارض مع أهداف الرعاية بالمؤسسة

ويمكن أن نحصر أم المشاكل التي أشارت إليها بعض المؤسسات والمتعلقة بالامكانيات المادية في قسم المبنى وعدم صلاحيته بالنسبة لمؤسسة بيت الطفل ودور التربية التي تطالب بأدراج ميزانية خاصة لذلك حتى يتسنى للمؤسسة سهولة عملية الصرف لاستكمال المباني الحالية .

وترى مؤسسة فتيات الزيتون إمكانية استغلال الفناء في إعداد ورش وفصول دراسية ودورة للياه به .

ولو حظ نقص الفصول الدراسية والورش المخصصة للتشغيل في مؤسسات عين شمس والمعجزة والفتيات بالزيتون كما أشارت بوجه خاص مؤسسة التربية الشعبية بنقص المواد الغذائية وعدم كفايتها وضرورة توريدها عن طريق متعهد واحد كما هو متبع في المؤسسات الأخرى .

ويندرج باقي المشاكل والصعوبات في المؤسسات تحت مشاكل نقص الأدوات الكهربائية والكتبية وصنابير المياه والأدوات الموسيقية والرياضية ، والملاعب (المعجزة) وعدم صلاحية الأسوار وصعوبة المواصلات بالنسبة للمؤسسات البعيدة خاصة (المرج) مما يؤثر في كفاية العمل وسرعة إنجازة بالنسبة للعاملين الأحداث الملحقين بأعمال خارجية .

(ب) الصعوبات البشرية :

أشارت (هـ) مؤسسات إلى حاجتها الماسة إلى زيادة عدد الاختصاصيين الاجتماعيين ومؤسسات إلى تعيين اختصاصيين نفسيين ومؤسسات أخرى إلى ضرورة تعيين مشرفين ليليين و (٢) مؤسسات تعاني من نقص المديرين المهنيين الفنيين ومثلها تعاني من قصور عدد المستخدمين والسعاة والحراس .

وتشكو إحدى المؤسسات (البنين بالقبة) من إهمال التيا به رأى الاختصاصي في تشخيصه لحالة الحدث وعدم الأخذ به وأخرى تشكو من قصر الفترة التي يقضيها الحدث المودع بدار الملاحظة مما يؤدي إلى التسرع في عملية التشخيص السلوكي والاجتماعي .

وهناك (٢) مؤسسات تشكو من زيادة حجم الجماعات التي يشرف عليها
والاخصائى الاجتماعى مما يؤدى إلى تشتيت جهوده وعدم التوصل إلى الجيد لأساليب
الرعاية الاجتماعية والنفسية للأحداث .

وتقرر دور التربية فشل نظام للشرقات المفتحة في قسم الأشبال وتقرر
إعادة النظر فيه أو إلغاؤه كما تقترح أيضا إسناد صفة الضبطية القضائية لمدير المؤسسة
والاخصائين الاجتماعيين .

وهناك مؤسسات أخرى تشكو من مشكلة الهروب وتقرى ضرورة الاهتمام
بعملية الأسوار واتخاذ الاحتياطات الكافية نحو التخلص من هذه المشكلة لكي
تتوافر الظروف المناسبة لبرامج الرعاية الاجتماعية . وهناك من يقترح ضرورة
زيادة ساعات العمل بالنسبة للاخصائين الاجتماعيين وعدم الاكتفاء بعدد
ساعات العمل الرسمية (٦ ساعات) إذ أن طبيعة العمل في هذا الميدان تقتضى
عدم التقيد بهذا الحد الأدنى ومقابل ذلك يراعى وضع نظام للموافرة التشجيعية
حتى يمكن توافر الاستقرار والأمن المادى والنفسى للعاملين في هذه المؤسسات .

وتقترح بعض المؤسسات ضرورة وضع برنامج تدريبي على المستويين الفنى
والإدارى بالنسبة للعاملين في مجال رعاية الأحداث لضمان رفع مستوى الكفاية
في العمل كما تقترح مؤسسة المرج إنشاء دار ضيافة خاصة بأبناء التشغيل الخارجى
في مدينة القاهرة لكي يتجنب الأبناء المشاكل المختلفة المتعلقة بالمواصلات
والمسكن ومخالطة البعض لأصدقاء السوء أو المنحرفين .

كما يقترح أيضا ضرورة تنسيق العمل أو وضع خطة لذلك بين هيئات الشرطة
والنيابة ومؤسسات الأحداث حتى تذلل العقبات الناشئة عن بعد مقر النيابة
ومكانب الأحداث عن هذه المؤسسات وتنسيق عملية الضبط والمحاكمة والبحث
الاجتماعى والتسجيل الاحصائى اللازم .

جدول يبين رقم الاستثمارات الواردة في الجداول

رقم سلسلة	إسم المؤسسة
١	الوحدة الاجتماعية بالمشية الجديدة بالاسكندرية
٢	الوحدة الاجتماعية بحرم بك بالاسكندرية
٣	دار التربية الشعبية بمصر القديمة
٤	مؤسسة يات الطفل بمصر القديمة
٥	الوحدة الاجتماعية بمصر القديمة
٦	مؤسسة البنين بعين شمس
٧	دور التربية بالجيزة
٨	الوحدة الاجتماعية للبنين بالقبة
٩	وحدة الامام محمد عبده بعين شمس
١٠	وحدة الرعاية الاجتماعية لفتيات بالعجوزة
١١	مؤسسة الرعاية الاجتماعية بالمرج
١٢	وحدة الرعاية الاجتماعية لفتيات بالزيتون

(١)

الموقع					
شمال القاهرة	جنوب القاهرة	شرق القاهرة	غرب القاهرة	وسط القاهرة	خارج القاهرة
—	٣	٥	—	—	٤

(٢)

الأقسام										
الاستشارة للأحياء	الإحصائية	الترابعية	مكتبة	مباني دار	القبائل	القبائل	الزراعة	الدراسة	نوعية	مكتبة
٣	٠	٢	٣	٢	>	<	٢	<	٢	—

(٣)

عدد حجرات العاملين الفنيين							
حجرات	٢	٣	٤	١٤	٣٦	غير معين	لا يوجد
مؤسسات	٢	٤	٢	١	١	٢	

(٤)

عدد مكاتب الفنيين							
حجرات	٤	٥	٦	٨	١١	١٣	غير معين
مؤسسات	١	١	٣	٢	١	١	٣

(٥)

عدد حجرات الإداريين والسكرتارية						
حجرات	١	٢	٣	٥	٢٠	غير مبين
مؤسسات	٤	٢	٢	١	١	٢

(٦)

عدد مكاتب الإداريين والسكرتارية						
١	٢	٣	٤	٥	٧	غير مبين
٢	١	٢	٢	١	١	٣

(٧)

عدد حجرات النوم												
رقم الاستمارة *	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
العدد	٥	١١	٧	١٣	١٦	٦	٧٠	٩	٥	٦	٧٨	١٠

(٨)

سعة حجرات النوم												
رقم الاستمارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
السعة	٢٦	١٣٢٦	٢٨٨١	١٥٩١	١١٢٥	٤٥٨	١٧٢١	١٠	٤٠	٤١٦٦	٢٤	٨٢٦

* رقم كل مؤسسة ملون قرين كل مؤسسة على صفحة ٢٢٩.

(٩)

عدد الأحداث الذين يقسم النبي لإقامتهم											
رقم الاستشارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
العدد	١٨٠	١٥٠	١٩٧	٢٠٧	١٨٠	٢٧٥	١٢٠٠	٩٠	٢٠٠	٢٥٠	١٨٧٢

(١٠)

الحالات المترددة على الطبيب أسبوعيا											
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
٣٥	٣٠	٨	١٠	٤٠	١٠	٧٠	٧٥	٢٠	٢٠	٢٠	٤٢٠

(١١)

الحالات المترددة على المستشفى أسبوعيا											
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
٢٠	١٥	١٨	٣٥	٢٥	٥	٢٠	غير عدد	١٥٠	١٥	٧٥	١٢

(١٢)

نوع الأمراض المنتشرة بين الأحداث					
باطنية	جلدية	رمد	متوتة	تاسلية	غير معين
١٠	١٠	٢	٢	١	-

(١٢)

الأقنية للوجودة

عددها					
عدد الأقنية	١	٢	٨	١٢	غير مبين
مؤسسات	٥	١	١	١	٤

(١٤)

نوع الساحات الموجودة					
كرة قدم	كرة سلة	كرة طائرة	كرة يد	بنج بنج	غير مبين
٨	١٠	١٠	٨	١	٢

(١٥)

نوع الساحات المطلوبة							
بنج بنج	كرة سلة	العاب قوى	راكب	كرة يد	حلقة مصارعة	كرة قدم	كرة طائرة
١	٢	١	١	١	١	١	١

(١٦)

عدد الفنيين الإجماليين												
رقم المؤسسة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	٢٢
العدد	—	١٨	١١	—	٢٣	٦٠	٤٥	١٠	٨	—	—	١٩

(١٧)

عدد الإداريين الإجمالي												
رقم المؤسسة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
العدد	—	٤	١١	—	٤	٣	٩٨	٩	٢	—	—	٣

(١٨)

عدد السادة الإجمالي												
رقم المؤسسة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
العدد	—	١٢	١١	—	١٤	٢	١٩٠	٧	١٠	—	—	٣

(١٩)

مؤهلات العاملين					
وقت العمل	مؤهل عالي	مؤهل متوسط	أقل من المتوسط	خبره	بدون مؤهل
طول الوقت	٨٥	٦٤	٨	٣٨	١٤
بعض الوقت	١٨	١٠	—	—	—

(٢٠)

عدد الفنيين المحققين من العاملين قبل الانضمام لوزارة الشؤون الاجتماعية												
رقم المؤسسة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
العدد	—	—	—	—	٢٠	٧	٣٠	١٠	٧	—	—	٩

(٢١)

عدد المحققين العاملين بعد الانضمام لوزارة الشؤون الاجتماعية										
رقم المؤسسة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
العدد	—	—	—	—	٣	١٠	٤٥	١٠	٨	—
	١٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(٢٢)

عدد المحققين من المؤسسة بهذة المدارس							
١	٢	٧	٢٣	٢٩	٤٥	٨٣	١٥٤
١	١	١	١	١	١	١	١

(٢٣)

عدد المحققين من المؤسسة للعمل ببيئات التشغيل								
٣	٥	٢٥	٢٧	٢٣	٧٧	٢٣٥	غير معين	محققين بقطاع عام
٢	١	١	١	١	١	١	٢	٥١

(٢٤)

التصنيف داخل المؤسسة قائم على أساس				
السن فقط	السن والنمو الجسمي	نوع التهمة	مستوى الذكاء	المستوى التعليمي
٤	٨	٢	٢	٢

(٢٥)

كيف يتم الكشف عن شخصيات الأحداث		
تتبع سلوكهم اليومي	تقرير عن الشخصية والسلوك	مستوى الذكاء والقدرات والميول المهنية
١٢	١٠	١٠

(٢٦)

كيف تم دراسة ظروف البيئة الاجتماعية				
الاكتفاء بمقابلة الحدث	مقابلة الحدث وأسرته	زيارة أسرته	زيارة المدرسة	زيارة مكان العمل
٢٠	١٢	١٠	٩	٨

(٢٧)

نوع البرامج

الدراسي					
عمر أمية	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	غير مبين	
٤	٨	٤	١	١	٢

٢٨

التشغيل والتدريب			
أعمال يدوية بسيطة	أعمال نصف فنية	أعمال يدوية فنية	أعمال فنية ميكانيكية
٦	٨	١١	٦

الترفيه والمب
(٢٩)

الالعاب الداخلية									
بنج بنج	ليجو	سلم ثمان	شطرنج	طاولة	كرة بلاستيك	دومينو	سينما تليفزيون	موزايكو	غير مبين
١١	١٢	١٢	٧	١٠	١	١١	١	١	٤

(٣٠)

الالعاب الخارجية					
كرة قدم	كرة سلة	كرة يد	رفع أثقال	كرة طائرة	غير مبين
١٠	١٠	٧	١	١	٢

الرعاية اللاحقة
(٣١)

المشرفون على الرعاية اللاحقة			
الأخصائي الاجتماعي للمراقبة	الأخصائي النفسي	كلهما	غير موجود
٦		٢	٤

(٣٢)

(ب)

عدد الأحداث المتضمنين				
لم يبين	٦٦	٨٠	١٣٢	١٧٥
١	١	١	١	١

(أ)

نوع الرعاية اللاحقة	
نوعها	مراقبة واختبار قضائي
مهيئة	٥

(٢٣)

(ب) عدد الأحداث المتضمنين					(أ) نوع الرعاية اللاحقة	
لم يبين	١٥٤	٤٠	٢١	١٠	نوعها	مراقبة واختبار قضائي
١	١	١	١	١	صورتها	مدرسية
						٥

(٢٤)

(ب) عدد الأحداث المتضمنين					(أ) نوع الرعاية اللاحقة	
لم يبين	١١٩	٣٠	٢٧	١٥	نوعها	مراقبة واختبار قضائي
١	١	١	١	١	صورتها	تدعيم أسرة
						٥

(٢٥)

(ب)					
عدد الأحداث المتضمنين					
٢	٣	١٧	٢٤	٩٩	غير مبين
—	—	—	—	—	—

(أ)	
نوع الرعاية اللاحقة	
نوعها	ابناء دار الصيافة
صورتها	٦
مهنية	

(٢٦)

(ب)				
عدد الأحداث المتضمنين				
غير مبين	٢٣	٧	٣	٢
—	١	١	٢	١

(أ)	
نوع الرعاية اللاحقة	
نوعها	ابناء دار الصيافة
صورتها	٥
مدرسية	

(٢٧)

(ب)		(أ)	
عدد الأحداث المتضمنين		نوع الرعاية اللاحقة	
غير معين	٨٠	خريجو مؤسسات الإيداع	نوعها
١	١	٢	صورتها
			مهنية

(٢٨)

(ب)		(أ)	
عدد الأحداث المتضمنين		نوع الرعاية اللاحقة	
غير معين	٢	خريجو مؤسسات الإيداع	نوعها
١	١	٢	صورتها
			مدرسية

(٢٩)

هل توجد ملفات لكل حدث لتتبعه أثناء الرعاية			
نعم	لا	غير معين	لا يوجد رعاية
٧	—	١	٤

(٤٠)

عدد الحالات الناجمة في العام الماضي					
٦	١٥	٨٦	١٠٠	١٢٧	٢١٤
١	١	١	١	١	١

(٤١)

عدد الحالات الفاشلة في العام الماضي			
٢٠	١٢	١٠	٧
١	١	١	١

(٤٢)

أسباب الفشل في نظر المؤسسة			
وجود حالات	هروب الفتيات وعدم	قصور في	عدم وجود
خارج القاهرة	معرفة المنوان	الامكانيات	أخصائي نفسي
١	١	١	١

التحليل الإشعاعي

في البحوث الجنائية

د. عارف عليان * د. أحمد الشريف ** د. مهجت عوم +

طريقة التحليل الإشعاعي :

من المعروف أن القضة تختلف في تركيبها عن اليورانيوم والبوتاسيوم ومع ذلك فإن ذرات أى من هذه العناصر ليست بالضرورة متشابهة تماما . فتتكون القضة مثلا من نوعين من الذرات النوع الاول وزن ذرى يساوى ١٠٧ (من وحدات الوزن الذرى) والنوع الثانى وزن ذرى يساوى ١٠٩ وكلاهما غير مشع ، ويتكون البوتاسيوم الطبيعى من ثلاثة أنواع من الذرات لها أوزان ذرية تساوى ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ على الترتيب حيث نجد أن ذرات النوع ذات الوزن الذرى ٤٠ مشعة (radioactive) فى حين أن ذرات النوعين الآخرين غير مشعة ، أما ذرات اليورانيوم وهى تتكون أيضاً من ثلاثة أنواع أوزانها الذرية تساوى ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ على الترتيب لجميعها مشعة . وتسمى ذرات العنصر الواحد المختلفة فى أوزانها الذرية بالنظائر ويسمى النوع للشع من الذرات بالنظام المشعة (radioactive isotopes) لأنها غير ثابتة وتطلق منها بصفة مستمرة جسيمات ألفا (α - particles) أو بيتا (β - particles) أو إشعاعات جاما (γ - radiations) . وحيث أن كمية الإشعاع المنطلق من العنصر المشع تتناسب تناسباً طردياً مع كمية هذا العنصر فإنه يمكن تحليل العناصر التى تكون فى حالتها الطبيعية مشعة مثل اليورانيوم والثوريوم والبوتاسيوم وذلك بقياس كمية إشعاعها ، ويسمى هذا النوع من التحليل بالتحليل الراديو مترى

* رئيس معمل الكيمياء التحليلية بمؤسسة الطاقة الذرية بانئاس .

** رئيس الوحدة البيولوجية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

+ خبير الوحدة البيولوجية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(Radiometric analysis) . أما العناصر التي لا تكون مشعة في حالتها الطبيعية فيمكن تحويلها إلى نظائر مشعة وبذلك يمكن تعيين كميتها أيضا . ولكن كيف يمكن تحويل أى عنصر إلى نظير مشع ؟ . . .

يمكن القول بأن المفاعل الذرى له تأثير سحرى مثل تأثير الملك الأسطورى ميداس . . . الذى يتحول أى شئ يقترب منه إلى مادة مشعة . كذلك عندما يوضع أى عنصر فى المفاعل الذرى تتحول ذراته الثابتة بتأثير النيوترونات إلى ذرات مشعة حسب المعادلة التالية :

نظير ثابت + نيوترون \rightarrow نظير مشع .

وتكون كمية الإشعاع المنطلقة من النظير المشع المتكون متناسبة مع : ١ — كمية العنصر ٢ — الوزن الذرى للعنصر ٣ — نسبة النظير الثابت فى العنصر .

٤ — كثافة النيوترونات . المنطلقة فى المفاعل الذرى . ٥ — مقطع الامتصاص النيوترونى (أى قابلية النظير الثابت لامتصاص النيوترونات والتحول بالتالى إلى نظير مشع) . ٦ — عمر النظير المشع المتكون . ٧ — مدة التشعيع .

وتسمى عملية تشعيع (irradiation) عينة من مادة ما بقياس كمية الإشعاع المتكون نتيجة لذلك وبالتالى معرفة تركيز عناصر معينة فى هذه المادة بالتحليل التنشيطى (Activation Analysis) أو بالتحليل التشعيعى لأنه يعتمد أساسا على تشعيع العينة فى المفاعل الذرى ، كما أنه يعتمد على تنشيط الذرات الثابتة وتحويلها إلى ذرات مشعة . .

ويمكن حساب نسبة عنصر معين فى مادة ما من معرفة كمية الذرات المشعة المتكونة من هذا العنصر نتيجة تشعيع المادة فى المفاعل والوزن الذرى للعنصر وكثافة النيوترونات فى المفاعل ومقطع الامتصاص النيوترونى وعمر النظير المشع المتكون ومدة التشعيع . ويمكن قياس كمية الذرات المشعة الناتجة باستخدامعدادات خاصة . .

ولتسهيل عملية التحليل التشعيعى وإمكان القيام به باستخدام أجهزة القياس الإشعاعى العادية تجرى عادة الخطوات التالية :

١ — تشع كمية موزونة من المادة مع وزن معلوم (مادة قياسية Standard) من العنصر المراد تعيينه في هذه المادة بوضعها في إناء واحد ووضع هذا الإناء في المفاعل الذري لمدة من الزمن تكفي للحصول على كمية مقولة من النظير المشع .

٢ — بعد التشميع تذاب العينة والمادة القياسية كل على حدة ثم يضاف على كل من المحلولين كمية معروفة من العنصر المراد تعيينه غير مشعة (inactive) كحامل (Carrier) لتظير المشع المتكون .

٣ — يعامل كل من المحلولين كيميائياً بالطرق المناسبة حتى يتحول النظير المشع والحامل إلى نفس التركيب الكيميائي للعنصر .

٤ — يفصل العنصر المراد تعيينه كيميائياً من كل النظائر المشعة الأخرى المتكونة نتيجة تشميع العينة وتعاد عملية الفصل الكيميائي حتى يتم التأكد من نقية العنصر المراد تعيينه تماماً من كل الشوائب المشعة .

٥ — تعين نسبة أو معامل الفصل الكيميائي (Chemical yield) بالطريقة المناسبة (مثل ترسيبه على هيئة مركب له تكوين كيميائي ثابت ووزن هذا الراسب) ومن معرفة وزن الحامل المضاف يمكن تعيين نسبة الفصل الكيميائي .

٦ — تقارن كمية إشعاع العنصر المنفصل من العينة ومن المادة القياسية بعد عمل تصحيح لمعامل الفصل الكيميائي ثم تحسب كمية العنصر في العينة باستخدام المعادلة :

$$\frac{\text{وزن العنصر في العينة}}{\text{كمية إشعاع العنصر المنفصل من العينة}} = \frac{\text{وزن العنصر في المادة القياسية}}{\text{كمية إشعاع العنصر المنفصل من المادة القياسية}}$$

وعند تشميع العينات في المفاعل ينتج إلى جانب النظير المشع المتكون من العنصر المراد تعيينه نظائر مشعة أخرى كثيرة تتكون من جميع العناصر الموجودة في هذه العينات ولذلك يجب إجراء عمليات الفصل الكيميائي سالفة الذكر في معامل

خاصة حتى يمكن الوقاية من خطر الإشعاع الذى يكون عاليا جسداً فى بعض الأحيان وفى هذه الحالة يمكن الاستفادة بالمعامل الحارة الموجودة بمراكز البحوث الذرية وبعض مراكز البحوث الأخرى والجامعات . ومع ذلك يمكن إجراء التحليل التشميى لبعض المواد فى معامل الكيمياء العادية المزودة بمحركات تحتوى على أجهزة القياس الإشعاعى وخاصة عندما لا تعطى هذه المواد كمية إشعاع كبيرة .

وفى حالة عدم وجود مفاعل ذرى يمكن استخدام أى مصدر آخر للنيوترونات لإجراء التحليل التشميى ومن المجدير بالذكر أنه يوجد مصادر للنيوترونات سهلة التداول .

وتتماز طريقة التحليل التشميى عن بقية طرق التحليل الكيمياءى بدقتها وحساسيتها العالية جداً بحيث يمكن تعيين كمية يصل وزنها من 10^{-10} إلى 10^{-13} جرام لمعظم العناصر الموجودة فى الجدول الدورى ولذلك فإن هذه الطريقة تستخدم فى حل كثير من مشاكل العلم والصناعة والطب والزراعة ... إلخ .

وليس من المحتم عند القيام بعملية التحليل التشميى إجراء فصل راديوكيميائى (Radiochemical Separation) نظير المشع المتكون من العنصر المراد تعيينه فى كثير من الأحيان يمكن تلافى هذا الفصل وذلك باستخدام أجهزة المطياف الجامى (γ - Spectrometer) وتعتمد هذه الطريقة على أن كل نظير مشع له طاقة إشعاع معينة ويمكن لهذه الأجهزة التمييز بين الطاقات المختلفة وتعيين كمية كل منها على حدة وتسمى هذه الطريقة بطريقة التحليل التشميى الغير متلف .

(Non - destructive Activation Analysis)

وتسمى الطريقة التى تشمل فصلا راديو كيميائيا بالتحليل التشميى المتلف (Destructive Activation Analysis) .

وتتماز الطريقة الغير متلفة بأنه يمكن الاحتفاظ بالعينات كما هى بعد إجراء التحليل مما له فائدة كبيرة فى تحليل الأشياء الأثرية أو النادرة وبمعتبر إنساع

نطاق إستخدام الطريقة الغير متلفة وتطبيقها على معظم أنواع المينات من أكبر
تأمال علماء التحليل التشميى وتزداد طرق التحليل التشميى تعقيداً لبعض
المينات التى توجد بها عناصر كثيرة ذات مقطع إمتصاصى يترونى عال وكثيراً
ما يستخدم العلماء فى هذه الحالة أجهزة المقول الالكترونية (Computers)
لتسهيل حسابات التحليل التشميى ، وبصفة خاصة فإن بعض البلدان الكبيرة
(الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وإنجلترا والاتحاد السوفيتى) تهتم هذه الايام
بإجراء مثل هذه البحوث حيث رصدت لها ميزانيات كبيرة ، ولقد ظهر حديثاً
عدة مؤلفات عن طريقة التحليل التشميى واستخداماتها فى المجالات المختلفة (١-٣).

إستخدام طريقة التحليل التشميى فى البحوث الجنائية :

يعتبر التحليل التشميى بما له من حساسية عالية ودقة كبيرة مع إمكانية
إستخدام الطريقة الغير متلفة ذو أهمية كبيرة لتقديم الأدلة والبراهين أمام المحاكم
ولقد أخذ القضاء الأمريكى بنتائج التحليل التشميى لأول مرة عام ١٩٦٥ (٤)
وكان ذلك فى تحليل عينات من التربة فى حادث سرقة أجهزة تقطير ، كما أن بعض
العلماء كانوا قد حصلوا على نتائج مهمة فى تحليل بودرة البارود (Gunpowder)
بطريقة التحليل التشميى (٦٥) واستطاع علماء آخرون تحليل عينات لمواد
كثيرة لها أهمية خاصة من زاوية البحوث الجنائية مثل الاحبار والبلاستيك
وشحم وإطارات السيارات والأصباغ . . . إلخ . . (٨٧) ولتأخذ مثلاً نتائج
التجارب التى أجريت على بودرة البارود فلقد وجد أنه بتشميع هذه البودرة
فى المفاعل الذرى ثم قياس طيفها الجامى نجد أنه يماثل تماماً طيف الجامى لمنصر
اللاتيمون الذى يوجد فى بودرة البارود ويتم الحصول على آثار بودرة البارود
بوضع كمية من الشمع المنصر فوق يد المتهمين وفى المكان الذى يكون الشخص
حاضراً فيه على البندقية أو المسدس أثناء إطلاق الرصاص ثم يرفع الشمع بعد
تجمده ويشمع فى المفاعل ويفحص طيفه الجامى وبذلك يمكن تحديد
المجرم وإداته .

وغنى عن الذكر أنه لا يمكن بالطرق التقليدية التحليل الكيمىائى تحقيق

مثل هذه النتائج لأن كمية البارود التي تثقب على يد الشخص الذي يطلق الرصاص تكون أقل بكثير من مستوى حساسية التمين بذلك الطرق .

وفيهذا التحليل التشميمي لبودرة البارود في مكان إرتكاب الجريمة كذلك في معرفة المسافة التي أطلق منها الرصاص حيث يمكن تحديد هذه المسافة في حدود ثلاثة أمتار عما له فائدة كبيرة في تحديد بعض الجرائم وتحديد ما إذا كان القتل قد تم دفاعا عن النفس أو ما إلى ذلك من الأنواع الأخرى القتل .

وفي عام ١٩٦٣ دلت تجارب بعض العلماء (٧) على أنه باستخدام طريقة التحليل التشميمي الغير متلف فإن المواد المقدمة كبراهين أمام المحاكم يمكن أن تختبر ثم تعود إلى المحكمة بدون أى تفسير أساسى فى تركيبها الكيميائى ، وفى عام ١٩٦٤ اكتشف نفس العلماء بالاشتراك مع آخرين أن طريقة التحليل التشميمي مع استخدام المطياف الجامى يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة فى التعرف على بعض الثوابب المعدنية فى الادوية كما أن الاختلاف فى الطيف الجامى للادوية يمكن أن يفيد فى التمييز بين الادوية المتشابهة المصنعة فى شركات مختلفة كما أنه وسيلة للتعرف على الادوية الغير مطابقة للواصفات الطبية المناسبة أو المنتجة بغير ترخيص وعند التمكن من الحصول على مكتبة كاملة تحوى الطيف الجامى لمينات الادوية المنتجة فى مختلف الشركات يمكن على الفور التعرف على أصل أية عينات مجهولة المصدر عما له أيضا فائدة كبيرة فى البحوث الجنائية .

كشف المجرم عن طريق التحليل التشميمي للشعر : بالإضافة إلى الدراسات.

التي أجريت على المواد سالفة الذكر فإن هناك اتجاه حديث إلى استخدام طريقة التحليل التشميمي لاقتضاء آثار الجريمة عن طريق تحليل الشعر ولعل الهدف البعيد فى هذا الضمار هو إيجاد بديل لبصمات الأصابع وذلك باستخدام الطيف الجامى للشعر حيث يمكن تقديم المساعدات لكشف الجريمة فى حالة إزالة المجرمين لبصماتهم من مكان الجريمة ، وعند التمكن من ذلك يكون من السهل معرفة المجرم عن طريق التحليل التشميمي ولولشجرة واحدة تركها هذا المجرم فى مكان الجريمة. ولقد قام فريق من العلماء فى كندا والولايات المتحدة وانجلترا (٩ - ١١) بإيجاد

الملاقة بين محتويات العناصر المختلفة في آلاف العينات من الشعر المأخوذة من فئات مختلفة من الأشخاص بعد تقسيم هذه الفئات حسب قواعد مختلفة (مثل العائلة التي يتبع لها الشخص والجنس والنوع والبيئة والسن ... إلخ) . . وقد قام بعض هؤلاء العلماء بدراسة تأثير غسل الشعر قبل القيام بتحليله تشعباً على كميات العناصر الموجودة فيه واستنتج هؤلاء العلماء أن الشعر يجب أن ينظف جيداً قبل إجراء التحليل بهذه الطريقة وذلك بغسله بتنظيف غير أيوني أو بمذيب عضوي ثم بماء مقطر وبالرغم من أن غسل الشعر يمكن أن يتم قبل أو بعد التشميع إلا أن الدراسات أوضحت أن الغسل قبل التشميع أفضل بكثير وذلك لما للاشعاعات من تأثيرات إيجابية على الشعر .

ولقد أوضحت الدراسات أيضاً أن نسبة الصوديوم والبوروم والكلور في الشعر لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون ذات قيمة تذكر في تحديد مصدر الشعر في الوقت الذي يفيد فيه كثيراً معرفة تركيز بعض العناصر الأخرى الثقيلة كما وجد أن نسبة أي عنصر في الشعر يمكن أن تختلف في الشعرة الواحدة حسب بعد المسافة التي قطعت منها بصيلة الشعرة وكذلك تختلف في الشعرات المأخوذة من أماكن مختلفة من الجسم (مثل شعر الرأس وشعر الشارب ... إلخ) . . ولذلك فإن المقارنة يجب أن تتم بين شعرات لها نفس الطول ومأخوذة من نفس المسافة من البصيلة ، ولقد وجد أن العوامل الأخرى مثل البيئة والجنس والسن تؤدي أيضاً إلى اختلاف في نسب معظم العناصر في الشعر .

وبالرغم من أنه قد وجد بصفة عامة أن التمييز بين الأشخاص عن طريق مقارنة الأطياف الجامية أو نسب آثار العناصر في شعرهم مسألة معتقدة جداً إلا أن التجارب التي أجراها بعض العلماء في البرازيل قد دلت على أن شعر شخص معين يحتوي على نسب ثابتة من بعض العناصر ، كما أن هذه النسب تختلف في عينات الشعر المأخوذة من عدة أفراد بحيث يمكن فعلاً التمييز بين هؤلاء الأفراد .

ويمكن القول أن الدراسات التي أجريت على إمكان كشف الجريمة عن

طريق التحليل التتبعي لشر ما زالت في مراحلها الأولى ويلزم مزيد من الوقت والمجهود لاستكمال الحصول على نتائج إحصائية كثيرة حتى يمكن تحديد المجرم بدرجة كبيرة من اليقين .

كشف جرائم القتل عن طريق وضع السم في الطعام :

من المعروف أن تسمم الطعام قد يحدث بسبب تأثير البكتيريا أو بسبب إضافة مادة كيميائية سامة ومع ذلك فإن أعراض التسمم تكون متشابهة جداً في الحالتين ومن العناصر التي تسبب التسمم نتيجة وجودها بالطعام الزرنيخ والانيقون والنحاس والرصاص والكاديوم والسلينيوم والزنك والثاليوم . ويستخدم الزرنيخ في تصنيع مييدات الحشائش الضارة والحشرات وكذلك بعض العقاقير والأصبغ والحراريات ، أما الانتيقون فمن المحتمل أن يختلط بالطعام أثناء طهيهِ في الآنية المطلية برفائق التصدير المحتوى على أنتيقون كما يستخدم هذا العنصر السام أيضاً في تحضير بعض العقاقير مثل الطرطير للمقوى والاستبيان والثريروستام . ويختلط النحاس بالأطعمة أثناء طهيها في الآنية النحاسية الغير مطلية جيداً . أما بقية العناصر التي ذكرت فإن هناك احتمال أقل لاختلاطها بالطعام .

ويعتبر التسمم بالعناصر الثقيلة من الحوادث التي كثيراً ما تقابلها في عالم الجريمة ويرتبط الزرنيخ بصفة خاصة منذ العصور القديمة بحوادث التسمم ومع ذلك فإننا كثيراً ما نشهد حتى في أيامنا هذه جرائم قتل يستخدم فيها هذا العنصر السام الذي يضاف أكسيده (As_2O_3) عادة على أي نوع من أنواع الطعام فيأخذ لونه ورائحته ومن الصعب على الضحية اكتشاف وجوده ، ويمكن إثبات وجود هذا السم بما لا يدع مجالاً للشك عن طريق التحليل الكيميائي للطعام الذي أكل منه الشخص أو لقيته — حيث يحدث القىء عادة عقب تناول الطعام السام — أو لعصارته البيولوجية ، وأحياناً يتم تحليل الأظافر أو الشعر في حالة التسمم المزمن ، ولذلك فقد وضع خبراء التسمم طرقاً كثيرة للتحليل الكيميائي للأطعمة لمعرفة وجود سموم بها ولكن بعض تلك الطرق صعبة ومعقدة وبعضها لا يعطى نتائج دقيقة كما أنها تعتمد على استخدام كيميائيات كثيرة قد تحوى على آثار العناصر

السامة مما يزيد في تعقيد التحليل كما أنه يؤدي في بعض الأحيان إلى إعطاء نتائج خاطئة .

ولقد أوضحت الدراسات التي أجريت في الجمهورية العربية المتحدة (١٢) أنه يمكن استخدام طريقة التحليل التثميني للمساعدة على كشف سبب التسمم . فبتشجيع عينة صغيرة جدا (لا يزيد وزنها عن بيلي من الجرام) لمدة وجيزة من الزمن ثم مقارنة الطيف الجأى لهذه العينة بالطيف الجأى لعينات من العناصر النقية المشعة مع عينة الطعام أو القيء تحت الاختبار يمكن في الحال معرفة ما إذا كانت الرقعة نتيجة تسمم بكتريولوجي أى نتيجة وجود مواد سامة غير معدنية (لا يظهر للطعام طيف مميز ، فالطيف في هذه الحالة يشبه طيف الطعام أو طيف القيء الغير مسمم) أو نتيجة تسمم كيميائي بمواد معدنية ، كما أنه يمكن أيضا معرفة ما إذا كان العنصر المضاف زرنيخ بقصد قتل الضحية أو أتيمنون وأنحاس اختلط أحدهما أو كلاهما بالطعام أثناء طهيه .

وقد وجد أنه يمكن تعيين تركيز العنصر السام في الطعام أو القيء بتشجيع كمية معروفة من العنصر المراد تعيينه (كادة قياسية) مع العينة موضع الاختبار ومقارنة كيات الاشعاع المطلق من العينة ومن المادة القياسية .

والحصول على نتائج أكثر دقة لتعيين تركيز العنصر السام في الطعام يمكن أن يسبق عملية قياس الاشعاع عملية فصل راديو كيميائي للتظهير المشع المتكون نتيجة للتشجيع وذلك حتى يمكن تلافى الصعاب التي تنتج من وجود نظائر مشعة أخرى مثل الصوديوم - ٢٤ والبوتاسيوم - ٤٢ .

ومن الجدير بالذكر أن حساسية طريقة التحليل التثميني عند استخدامها في معرفة مصدر التسمم تفوق بكثير حساسية الطرق الأخرى حيث يمكن تعيين كمية تصل إلى جزء من المليون جزء من الملى جرام زرنيخ أو أتيمنون أو نحاس وفي بعض الأحيان تعتبر طريقة التحليل التثميني الغير متلف مهمة جداً وبصفة خاصة عند ما لا يتوفر لدى المحققين إلا كمية ضئيلة من الطعام المشكوك في أمره حيث يمكن الاحتفاظ بهذه الكمية بعد تحليلها لإجراء أى اختبارات أو تحليلات أخرى إذا لزم الأمر .

مكافحة عصابات التزييف :

تتخلص أعمال مكافحة المزيفين في جهاز الشرطة وأجهزة التحقيق والفحص الفني وتحتصر عملية الفحص الفني في تمييز العملة الصحيحة من العملة الزائفة وطريقة التزييف ومدى دقتها ولخص مضبوطات جرائم التزييف لبيان ما إستخدم من المضبوطات فعلا في عملية التزييف ومدى تماثل العملات المزيفة ومدى إرجاعها لمصدر واحد أو مصادر مختلفة — وهذه العملية الأخيرة تعرف بعملية الربط — وترجع أهمية عملية الربط في توفير الجهد في مطاردة المزيفين الذين قد يكونون عصابة واحدة وتحديد منطقة الترويج وحجم عملية التزييف مما يساعد على تحديد خطورتها وذلك بعمل الخرائط الجغرافية لعمليات الترويج مما يسهل أعمال المطاردة ومعرفة أوكار التزييف حتى يقدموا لجهة قضائية واحدة وبالتالي يمكن التعرف على حالة الأمن إحصائيا .

وتستند عناصر ربط ترويج العملات المعدنية المزيفة على مايميزها من عيوب والاخيرة مردها :

- ١ — طريقة التزييف .
- ٢ — أدوات التزييف .
- ٣ — تركيب القطع المزيفة .
- ٤ — خبرة المزييف الفنية .

ومثال القطع المزيفة بطريق السك الليرة السورية (١٩٥٩ — ١٩٦١) والجذبيات الانجليزية التذكارية من الذهب . والقطع المزيفة بالسك تتميز بجودة صقلها وخلو سطحها من النقر والزوائد المعدنية كما تتميز بتفاصيل حادة عمودية على سطح القطعة وقد يوجد بنقوشها لإزدواج غير ملحوظ — واشترك مجموعة من القطع في عيوب معينة كاللتحام أو نقصان في بعض نقوشها أو قلة وضوح بعضها . . . ويعني ذلك أنها سكّت بخاتم واحد أو بعدة أختام ثانوية مأخوذة من خاتم رئيسي واحد . وأحيانا لا تكن عيوب الخاتم المستقل لربط القطع بعضها

بالبعض . . نخاتم السك الواحد قد يكفي لصناعة عدد كبير من القطع كما يوجد أحيانا لإختلاف بين القطع المسكوكة بخاتم واحد نتيجة لاختلاف قوة الطرق أو التقص في صلاية القالب أثناء السك .

أما العملة المزيفة بطريق الصب فتتميز بأن سطوحها غير متجانسة تنتشر فيها نقر دقيقة وزوائد معدنية . وحواف الأحرف والنقوش ليست حادة وبذلك تكسب القطع ملسا ناعما كما أن هذا النقوش يخرج منها بعض البروزات الصغيرة كما يمكن التعرف على مكان قناة الصب وكذلك موضع التقاء نصفي القالب حيث يوجد بمنتصف الإطار الخارجى للقطع خط دائرى فضلا عن أن قطر القطع وسمكها يقل قليلا عن القطع الصحيحة تبعا لانكماش معدنها عند التبريد وعناصر الربط في القطع المصنوعة بطريقة الصب هى تحديد عيوب القالب ومقابلتها بعضها البعض .

طريقة الطلاء المعدنى (الكهروكيميائية) : قرص معدنى يطلى بطبقتين من الجيلاتين ثم يطلى بعد ذلك بالمعدن المناسب وهى المستخدمة فى النقود الآتية ونادرا ما تستخدم فى صناعة العملات المزيفة .

والربط الذى يستند على إطار القطعة يدخل فيه الاعتبارات الآتية :

شرشرة ناتجة من قالب صب وحدة حيث تبدأ الشرشرة من حافة أحد وجهي القطعة ولا تصل للوجه الآخر ويحدد فى هذه الحالة الوجه الذى تبدأ فى حافته الشرشرة والوجه الذى تنتهى قبل حافته — موضع الخط الدال على التقاء نصف القالب — آثار قناة الصب أو غيرها — شكلها وموضعها — التحامات أو زوائد معدنية بالإطار ومواضعها — شرشرة إكتملت بطريقة يدوية أو إطار مصنوع سنونه بطريقة يدوية بأكلة — إطار صنعت شرشرته بآلة ذات عدة قرص — إطار شرشرة بطريقة السك بإضافة باقة Colar من الصلب مسننه من الداخل لإختام السك (فى حالة التزييف بالسك) وفى حالة إنتظام الشرشرة يجب تحديد عدد السنون على طول الإطار وتستخدم الصور المكبرة فى مثل هذه الحالات .

الحواص الطبيعية وربط القطع المعدنية :

- ١ - اللون - إذ أن القطع المزيفة والصادرة من مصدر واحد يكون لها نفس اللون .
 - ٢ - الزين - وهو عديم القيمة بالنسبة للربط حيث أن بعض القطع المزيفة قد يختلف زينها لما قد يوجد بها من شروخ أو ثقاعات هوائية .
 - ٣ - طول قطر القطعة وقد يكون أحيانا أحد عناصر الربط .
 - ٤ - الكثافة النوعية وهي ليست ثابتة وبالأخص بالنسبة للقطع المصنوعة بطريق السك .
 - ٥ - الصلابة ولا يعول عليها في الربط نظراً لتفاوتها في السبيكة الواحدة .
- التركيب الكيماوى للقطع المعدنية والربط :

قد يكون التركيب الكيماوى للسبيكة بالنسبة لتزييف العملة في البلاد الأجنبية هو الفصل في عملية ربطها لأصل وأحد والمثال لذلك قضية التزييف الخاصه بالمخمين سنت ملايو ربطت أعداد كبيرة من القطع بتركيب $\frac{94}{100}$ أنييمون، $\frac{6}{100}$ قصدير ، $\frac{2}{100}$ نحاس أو نيكل وآثار الرصاص - إلا أنه بالنسبة للتزييف بالجمهورية العربية المتحدة فإنه لا يعتمد على التركيب الكيماوى وذلك في ظل اعتبارات تذكر منها أن خطط عناصر السبيكة المستخدمة في التزييف يتم بطريقة بدائية كما أنه في كثير من الحالات كانت مصدر السبائك أجزاء من هياكل الطائرات المتائلة في تركيب عناصرها الأساسية رغم إختلاف مصدر التزييف، هذا بالإضافة إلى أن بعض السبائك المتائلة البيضاء ذات التركيب التالى $\frac{86}{100}$ قصدير ، $\frac{9}{100}$ أنييمون ، $\frac{4}{100}$ نحاس ، $\frac{1}{100}$ شوائب قد استخدمت في عدة حالات وبالرغم من إختلاف مصدر التزييف .

على أن التحليل الكيماوى عنصر له أهمية في الربط وبالأخص إذا أخذنا في الاعتبار نسب آثار المعادن وذلك باستخدام Microchemical Analysis وكذلك التحليل التشيعلى ، ومن رأينا أنه لأحكام عملية الربط في حالات ترويج

العملة المزيفة يجب الرجوع إلى مضبوطات الحالة وعمل الارشيفات اللازمة لحالات الترويج مع الاعتماد على الصور الفوتوغرافية — وكذلك إستخدام طريقة التحليل التشميى فى تقدير الآثار المعدنية الضئيلة بالسبائك المنوع منها. القطع المزيفة وكذلك درس أوجه تزيف العملة .

التنشيط الاشعاعى فى كشف ومكافحة التزيف :

كثيراً ما يتمذر لإكتشاف تزيف العملة سواء كانت معدنية أو ورقية بالطرق التقليدية مثل مضاهاة العملة المزيفة بالعملة الحقيقية أو بطرق التحليل الكيميائى. العادية ويرجع السبب فى ذلك فى بعض الأحيان إلى دقة عملية التزيف خاصة عندما تهم عصابات التزيف أشخاصا على درجة كبيرة من الخبرة فى أعمال صهر السبائك والطباعة والتصوير . . . إلخ (١٢) .

ويمكن الاستفادة من الحساسية العالية لطريقة التحليل التشميى فى تصويب عمليات التزيف وذلك بإضافة آثار من عنصر معين إلى السبائك التى تصنع منها العملة يكون له حساسية عالية عند تعيينه والكشف عنه بطريقة التحليل التشميى . كما أنه يمكن كشف التزيف بسرعة فائقة وكذلك الربط بين مضبوطات التزيف فى أماكن متفرقة لمعرفة المصدر الأساسى للتزيف ، وتعتبر هذه من أحدث الطرق المتبعة حالياً .

وحيث أن قيمة العملات المعدنية المصنعة من سبائك الألومونيوم والمغنسيوم — مثل القرش والتصف قرش المتداولين حديثا فى الجمهورية العربية المتحدة — أكبر بكثير من تكاليف تصنيعها فإن ذلك قد يشجع على تزيف مثل هذه العملات. ولقد ذلت التجارب التى أجريت حسب برنامج بحث مشترك بين وحدة البحوث البيولوجية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ومؤسسة الطاقة الذرية بالجمهورية العربية المتحدة على أنه يمكن لإكتشاف تزيف هذه العملات بسهولة كبيرة وذلك باستخدام طريقة التحليل التشميى سواء كان متلفاً أو غير متلف (١٧ ، ١٨) ولحسن الحظ فإن للالومونيوم والمغنسيوم صفات نووية تجعل من السهل تحديد نوع وكمية أى شوائب معدنية بها ، وبالتالي

لاكتشاف تزيف العملات المصنعة من هذين العنصرين (١٤) وذلك بعكس
معدن الفضة والنحاس والنيكل التي كانت تستخدم من قبل في صناعة العملات
حيث أن للاخيرة صفات نووية لا تسمح بتقدير الشوائب بالطريقة الغير مطلقة
وحق الطريقة المتلفة يكون إستخدامها أصعب بكثير من إستخدامها في حالة سبائك
الالومونيوم والماغنسيوم. ومن المجدير بالذكر أن ثمن العملات المصنعة من الفضة
أو النحاس أو النيكل لا يختلف كثيراً عن قيمتها الشرائية وبالتالي فإن هناك
إحتمال أقل لتزيف هذه العملات إلا إذا صنعت من معادن أخرى مختلفة عن
معدن العملة الصحيحة .

وبالإضافة إلى ما تقدم من إستخدامات لطريقة التحليل التشعيعي في مجال
البحوث الجنائية وكشف الجريمة فإن هذه الطريقة يمكن أن تفيد أيضا في تتبع
أعمال تهريب الذهب والمخدرات وكذلك في مكافحة عصابات التزيف بالاسلوب
العلمي إذ يمكن الربط بين القضايا المختلفة بطريقة فعالة وذلك بالتعرف على
بعض الآثار الضمنية التي تكون مصاحبة لمكونات السمكة التي صنعت منها العملة
المعدنية أو بعض الشوائب التي تصاحب المخدرات أو مكونات نوع الورق وجبر
الطباعة أو اللون ... إلخ . . .

1. Koch, R. C. " Activation Analysis Handbook " Academic Press (1960).
2. Bowen, H.J.M. and Gibbons D. < Radioactivation Analysis > , Oxford At the Clarendon Press, 1963.
3. Lyon, W. S., ed. < Guide to Activation Analysis > D. Van Nostrand Co. Inc., Princeton N. J. 1964 .
4. Pro, M. J. Schesinger, H., Cohan, M, J. Assoc Offic. Agr. Chemists 48, 459 (1965) .
5. Baumgaertner, F., Staerk. H., Schoentag A., Z. Anal. Chem., 197, 424, (1963) .
6. Ruch, R. R., Guinn V.P. Pinker, R. H., Nuclear Sci. and Eng. 20, 381 (1964) .
7. Bate, L. C. Emery J. F., Leddicotte, G. W., Lyon W. S., Pro, M. J. Intern. J. Appl. Radiation Isotopes 14, 549 (1963) .
8. Ruch, R. R. Buchanan, J. D. Guinn, V. P. Bellanca, S. C. Pinker , R. H., J. Forensic Sic. 9, 119 (1964) .
9. Perkons, A. K., Jervis R. E., in " Modern Trends in Activation Analysis " Proceedings of 1965 International Conference, College Station, Texas, 1966 .
10. Lima F. W. " Radiochemical Methods of Analysis " P. 119 Proceedings of Symposium, Salzburg, IAEA, 1965.
11. Bate, L. C. Dyer F. F. Nucleonics 23, No. 10, 74 (1965)
12. Yehia M. , Dessouky, Shabana, R. and Alian, A. AEE Rpt. — 34, Cairo, U. A. R., 1967 .
- 13.

غير المستندات

الدكتور أحمد الشريف ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ١ ، مارس

سنة ١٩٦٧

14. El. Sherif A., Alian, A., Allam, B. and David, N., Radiochemica Acta, Accepted, in Press.

Neutron Activation Analysis and its Application in Criminological Research.

By

Dr. A. Alian * , Dr. A. El-Sherif * * and

Dr. B. Allam †

The advantages of neutron activation analysis for the determination of trace elements are specificity, high sensitivity and avoidance of contamination . The possibility of non-destructive analysis makes this method particularly important in criminology . Interesting conclusions have been drawn regarding the analysis of gunpowder residues by neutron activation . Perhaps the most attractive subject in forensic medicine is hair analysis , the aim being the identification of criminals by analysis of single hairs left at the scene of the crime. Though the technique is promising, a detailed statistical correlation study should be made before final conclusions are drawn. The method has been proved to be useful for the detection of metal poisons in food and as court evidence in the analysis of a number of materials of forensic interest including coins, narcotics, inks, plastics, drugs, .. etc .

-
- Head, Analytical Chemistry Lab. , Atomic Energy Establishment — Inshas.
 - • Head, Biology Unit — National Centre for Social and Criminological Research — Awkaf City , Gezira P.O., Cairo.
 - † Expert, Biology Unit — National Centre for Social and Criminological Research — Awkaf City, Gezira P. O., Cairo .

دراسة في التعرف على الأسلحة النارية

ومقذوفاتها

للكثور

نزيح العايرين سليم

الخبير بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجناية
ونائب رئيس وحدة كشف الجريمة

مقدمة:

لعل أكثر ما يصادف رجال الأمن في عملهم في وقتنا هذا هي الحوادث أو الجرائم التي تستخدم فيها الأسلحة النارية بمختلف أنواعها ، ومن هنا كان على الخبير الجنائي أن يكون ملماً تماماً بجميع أنواع وأوصاف الأسلحة النارية وبطريقة عملها وأنواع مقذوفاتها والآثار المختلفة التي يمكن أن تنتج عنها وكيفية الربط بينها وتشخيصها بالطريقة العلمية السليمة التي تؤدي إلى التعرف على الجاني أو الجناة في القضايا المختلفة ، وبالتالي توضيح كيفية وقوع الحوادث أو ارتكاب الجرائم .

والواقع أن عامل الوقت يعتبر ذو أهمية قصوى في تحقيق قضايا الأسلحة النارية فكلما أسرع الباحث الجنائي في التعرف على نوع القذيفة أو الرصاصة التي استخدمت في الحادث ثم أمكنه بعد ذلك مقارنتها أو مضاهاتها بالنوع المعروف منها ونوع السلاح الذي أطلقها أو يشبه في أنه قد أطلقها فإشك في أن ذلك سوف يساعده كثيراً في مهمته وفي الوصول إلى نتيجة سريعة وحاسمة بالنسبة للقضية التي يبحثها .

ولقد ظهر في يومنا هذا علم حديث يسمى « علم الباليستك - Ballistics »

يتناول بصفة عامة كل ما يتعلق بدراسة الأسلحة والمقذوفات النارية خاصة من ناحية التعرض للطرق والوسائل العلمية والفنية التي تدفع بمعرفة الخبير المختص التعرف على السلاح الناري أو المقذوفات التي تطلق منه وتميزها من غيرها من المقذوفات وقد اشتق هذا المصطلح من الكلمة اللاتينية (Ballista — باليستا) التي كانت تستخدم للدلالة على إحدى المعدات العسكرية القديمة التي استعملها القدماء في إطلاق الأجسام الكبيرة إلى مسافات بعيدة أما الآن فالمقصود بهذا المصطلح علميا هو دراسة الاتجاهات والطرق التي تتحرك بها القذائف أثناء مسيرها في الهواء . لذلك ستعرض هذه الدراسة الحدود الذي أمكن لعلم الباليستك أن يتوصل إليها خاصة فيما يتعلق بوسائل التعرف على السلاح الناري ومقذوفاته مع تقييم علمي لبعض هذه الوسائل وذلك حتى يمكن معرفة ما يمكن وما لا يمكن تحقيقه عن طريق الاستماته بتغيير الأسلحة النارية وهي الأسلحة التي تعددت وتوعدت بعد الحرب العالمية الثانية وتهاقت على إقتنائها المجرمون والعابثون بالأمن بطرق غير مشروعه ليستخدموها في جرائم التعدي على النفس والمال . وستقتصر في هذه الدراسة على الأسلحة النارية البدوية الصغيرة التي يمكن حملها وتشغيلها باليد منفردة أو بمساعدة الكتف وهي على وجه التحديد المسدسات والبنجات على إختلاف أنواعها ، وكذلك البنادق والرشاشات الآلية والأتوماتيكية وهي الأسلحة التي يمكن للأفراد أحرارها ومن ثم إستخدامها في إرتكاب الجرائم . والواقع أن صناعة الأسلحة قد تقدمت في القرن العشرين تقدما كبيرا ، فإلى جانب أنها تميزت بخاصية التعمير الذاتي فإنه يمكن تزويدها بما يسمى بكاتم الصوت الذي يمنع سماع صوت العلق الناري ، كما يمكن تزويدها بعضها بمنظار مكبر أو مقرب يزيد من القدرة والدقة في التثيين على مسافات كبيرة كما حدث عند إغتيال الرئيس الأمريكى كيندى . كما أمكن حديثا صنع أسلحة نارية محورة ذات أحجام صغيرة كأن تكون على شكل قلم الحبر أو الرصاص أو البطارية أو السيجار أو غيرها بحيث لا يدل شكلها الخارجى على حقيقتها ، وهي تستخدم حاليا بكثرة في أعمال التجسس ومقاومة المخابرات وأصبح إحتمال وجود مثل هذه الأسلحة في أيدي المجرمين والمتآمرين أمرا في غاية الخطورة ويضع عبئا جديدا على كامل خبير الأسلحة النارية . كما أن هناك على التقيض أنواعا أخرى

من الأسلحة يدويه أو بدائية يصنعها بعض الأفراد توفيقاً أو بالاجتهاد دون أن ينتجها أى مصنع وإنما توفى أجزائها منزلياً . والنوع الأكثر انتشاراً منها هو الذى يصنع من أنابيب الايرىال الهوائى لراديو العربات . وقد يتصور لأول وهله أن مثل هذه التركيبات الفردية للأسلحة ليست مما يحدث ضرراً كبيراً ولكنها فى الواقع خطيرة جداً وعيته إذ أنه يمكن لصانها أن يزودها بكل ميزات الأسلحة الارتوماتيكية ويمكن استخدامها بدقة كبيرة الأمر الذى يجب على الخبير الجنائى أن بضعة أيضاً فى تقديره واعتباره حتى يمكنه التعرف عليها وعلى المقدومات التى تنطلق منها إذا استخدمت فى أحد الجرائم .

أولاً - أهمية استخدام التصوير فى قضايا الأسلحة النارية :

يعتبر من أهم واجبات الباحث الجنائى التأكد من تصوير مسرح الجريمة بالحالة التى اكتشفت بها حيث يعمل الخبير بادىء ذى بدىء على تصوير موقع الجثة أو المبنى عليه وكذلك السلاح النارى فى حالة وجوده والطلقات النارية والثقوب أو الجروح التى تحدثها سواء عند مدخل الرصاصة أو عند خروجها مع الكشف عن وجود مكان الاحتراق أو النش البارودى كذلك مدى كثافة الدخان البارودى حول مدخل الرصاصة أو الطلقة . كذلك يجب تصوير كل أثر مادى على حده ثم تؤخذ له صور أخرى مع ما يحاوره من أشياء . وفى بعض الأحيان قد يدين الباحث أو الخبير الجنائى أن ثقوب الرصاص فى ملابس المبنى عليه لا تتفق أو تتلاءم مع بعضها البعض أو مع الحقائق الموجودة مما يدل على حدوث أى شئ غير عادى وقت إنطلاق الرصاصة أو بعد حدوث الجريمة ، وهذه كلها يجب تصويرها وتسجيلها فى حالة حدوثها . وإذا شعر الخبير الجنائى بأن التصوير الملون أو التصوير من طريق الاستعانة بالأشعة تحت الحمراء أو غيرها قد يلقى ضوءاً على حقيقة معينة فإنه يجب عليه ألا يتردد فى استخدام ذلك . وإذا وجد مثلاً أن الطبيب الجراح يستطيع أن يمس أو يختبر الجرح بمضمه ليكشف عن مكان الرصاصة فإنه يستحسن أيضاً تصوير ذلك على الطبيعة ما أمكن . كذلك الجروح الرضية والقطعية والخدوش والسحجات أو ماشابه ذلك إذا وجد أنها من الظواهر التى يشعر الباحث الجنائى بأهميتها فإنه يلزم فى هذه الحالة تصويرها بطريقة

يكون أكبر بمقدار بسيط جداً من قطر ماسورة السلاح خارج المشخنة وذلك حتى تسير عملية تعمير هذا السلاح في مجراها الطبيعي وتكون الطلقة محكمة الوضع داخل الماسورة بما يكسبها قوة أثناء إطلاقها .

وبلاحظ هنا أيضاً أن عيار الأسلحة الغير مشخنة والتي يتم تعميرها من خوهنها يكون أقل قليلاً من قطر ماسورة البندقية وذلك حتى يمكن للطلقة أن تنزلق داخل الماسورة وبالتالي يمكن إطلاقها . أما بالنسبة لعيار الخرطوش الخاص ببنادق الرش فلا يقاس بهذه الطريقة وإنما بوزن كرات الرصاص داخل الطلقة الواحدة ويكون عدد أو مجموع الطلقات التي يكون وزن كرات الرصاص فيها رطلا كاملاً هو عيار للسلاح . بمعنى أن طلقة الرش عيار ١٢ هي التي يزن كرات الرصاص في ١٢ طلقة منها رطلا كاملاً . أما طلقة الرش عيار ١٦ فهي التي يزن كرات الرصاص في ١٦ طلقة منها رطلاً . وهكذا يكون مجموع وزن كرات الرصاص في طلقة الرش عيار ١٢ أقل منه في عيار ١٦ ، وهذا بالتالي أقل منه في عيار ٢٠ أو ٢٨ .

ولسهولة معرفة عيار الطلقة نورد فيما يلي بياناً بالأطوال التقريبية لأقطار الطلقات النارية من مختلف العيارات مقدراً بالبوصات .

الطول التقريبي لقطر الطلقة	العيار	١
$\frac{7}{16}$ من البوصة	طلقة عيار ٤٥	١ -
$\frac{3}{8}$ من البوصة	طلقة عيار ٣٨ أو ٢٨٠	٢ -
$\frac{9}{16}$ من البوصة	طلقة عيار ٣٢	٣ -
$\frac{1}{4}$ بوصة	طلقة عيار ٢٥	٤ -
$\frac{5}{16}$ من البوصة	طلقة عيار ٢٢	٥ -

ولكن يجب أن يكون معلوما أنه في أغلب الأحيان تكون الطلقات على الرغم من صلابتها على درجة كبيرة من عدم الانتظام في الشكل لدرجة يصبح معها من المتعذر قياس أقطارها بالدقة اللازمة . لذلك ففي مثل هذه الحالات يكون من الأفضل أن يعول على وزنها ، وهو ما قد يلقي ضوءا كبيرا عيارها .

وفيما يلي بيانا مفصلا عن أهم أنواع الطلقات النارية والوزن التقريبي لكل منها مقدرا بالقممحات (والقمحة هي وحدة الأوزان الانجليزية وهي مشتقة من حبة القمح حيث يبلغ وزن الاوقية الفرنسية حوالى ٤٣٧.٥ قمحة) .

أوزان مختلف أنواع مطلقات :

الوزن التقريبي للطلقة	العيار
٤٠ قمحة	٢٢ بندقية عادية ذات الماسورة الطويلة Long Rifle
٥٠	٢٥ أوتوماتيكي
٧٣	٣٢ أوتوماتيكي
٨٢	٣٢ مسدس كولت (Colt)
٨٥	٣٢ مسدس ماركة سميت وويسون
٨٢	٣٢ كولت المستطيل
١٠٠	٣٢ كولت م . ب (Colt, M P)
٩٨	٣٢ بندقية سميت وويسون
١٠٠	٣٢ ولفستر (ومثلها ٢٠ و ٢٢)
٩٣	٣٠ لوجر (Luger)
٩٨	٣٢ سميت وويسون (النوع المستطيل)
٧٦	٢٥ سميت وويسون الأوتوماتيكي
٩٥	٢٨٠ الأوتوماتيكي

الوزن التقريبي للطلقة

المبار

١٢٥ قحمة	٢٨ ممدس كولت
• ١٣٠	٢٨ أوتوماتيكي
• ١٢٥	٩ مم لوجر (9 mm Luger)
• ١٤٦	٢٨ ممدس سميت وويسون
• ١٥٠	٢٨ كولت (النوع البوليسى الجديد) Colt New Police
• ١٥٨	٢٨ النوع الخاص (Special)
• ١٨٠	٢٨ - ٤٠ وفشتر مركزى الاطلاق
• ١٦٠	٤١ ممدس كولت
• ١٩٦	٤٦ كولت المستطيل
• ١١٩	٤٤ جامجتر (Gamegetter)
• ١٦٨	٤٤ بولدوج (Bulldog)
• ٢٠٠	٤٤ ويبلى (Webly)
• ٢٠٥	٤٤ سميت وويسون الامريكى
• ٢٠٠	٤٠ - ٤٤ ولشتر مركزى الاطلاق
• ٢٤٦	٤٤ سميت وويسون الروسى
• ٢٤٦	٤٤ سميت وويسون النوع الخاص (Special)
• ٢٣٠	٤٥ الاوتوماتيكي
• ٢٥٥	٤٥ كولت

وعلى الرغم من أن هذه الأوزان لا تطابق تماماً الأوزان التي حددتها مصانع الأسلحة المختلفة لكل من الأنواع السابقة ، إلا أنها تعتبر أكثر دلالة نظراً لأنه أمكن الحصول عليها بأخذ متوسط محتاف أنواع هذه الطلقات أثناء ورودها للفحص بالمعامل البوليسية الأمريكية (*). ومن البديهي أنه إذا كانت الطلقات الثارية قد أصابها أى اعوجاج أو تغير في الشكل نتيجة لإصطدامها بأى جسم صلب كالجدران أو الحواجز المعدنية أو الصخر فإن ذلك سوف يقلل من وزنها عن طريق تآثر أو تفتت بعض أجزائها نتيجة الاحتكاك بهذا الجسم الصلب .

(ب) ما يوجد بماسوره السلاح الثارى من ميازيب أو ششخات :

كانت ما سورة الأسلحة الثارية فى بداية صنعها ملساء من الداخل أى غير مششخنة ثم بتطور صناعة الأسلحة وظهور الأنواع الاتوماتيكية والسريعة الطلقات منها ظهر بالتجربة أن وجود ميازيب معينة أو ما يسمى بالششخات بداخل الماسورة يفيد فى زيادة بعد مدى المقذوف وفى اكسابها قوة واندفاعاً . وفى بادى الأمر أيضاً كانت خطوط الششخنة مستقيمة ثم أدخل عليها تعديلات فنية لتصبح الخطوط حلزونية حتى تتلامم مع دوران الرصاصة أثناء انطلاقها داخل الماسورة فتكتسب سرعة بالإضافة إلى السرعة الناتجة من انفجار بارود الطلقة وذلك بعد الضغط على الزناد . ويلاحظ أن عدد الششخات الحلزونية هذه تختلف باختلاف أنواع الأسلحة مما يترك أثره أو طابعه على الرصاصة المنطلقة أثناء دورانها داخل الماسورة فى طريقها إلى الهدف . وبذلك يتعين عند العثور على رصاصة منطلقة فى حادث ما أو جريمة معينة أن يقوم الخبير الجنائى بفحصها وعد ما عليها من علامات الميازيب أو الششخات ومعرفة شكلها العام وطابعها الخاص الذى تحدده الخطوط الدقيقة (Fine lines) التى تتطبع على الرصاصة أثناء انطلاقها ودورانها داخل ما سورة السلاح . وبالطبع يستعان فى ذلك بكافة الوسائل الفنية وبالإضافة والمعدسات وآلات القياس الدقيق والميكروسكوب المقارن .

وفى هذا المجال يمكن للخبير الاستعانة بالجدول الآتى للالام ببعض المعلومات

* أظفر كتاب : " Scientific Investigation & physical Evidence, Thomas Publ. , Illinois , U. S. A., 1959, P. 100.

الاساسية لاشهر أنواع الأسلحة النارية خاصة فيما يتعلق باتساع بروز وانخفاض
الشخنة . (Lands & Grooves)

معدل	نوع السلاح	عدد خطوط الشخنة	دوران الطلقة	النسبة بين اتساع بروز وانخفاض الشخنة (L&G)
١- كولات	٦	دورة واحدة لكل ١٦ بوصة	٢:١ (البروز الانخفاض)	
٢- سميت وويسون	٥	دورة واحدة لكل ١٦ بوصة	١٨,٧٥	١:١
٣- هارينجتون وريتشاردسون	٦	دورة واحدة لكل ١٦ بوصة	١٢	٤:٣
٤- هارينجتون وريتشاردسون (نموذج قديم)	٥	دورة واحدة لكل ١٦ بوصة	١٢	٤:٣
٥- أيفرجونسون	٧	دورة واحدة لكل ١٦ بوصة	٢٣	١:١ تقريباً
٦- ريمنجتون	٥	دورة واحدة لكل ١٦ بوصة	١٦	٢:١
٧- سافيدج	٦	دورة واحدة لكل ١٦ بوصة	١٢	٣:١

٢ - الطلقات المستخدمة في الأسلحة النارية:

نصنع الطلقات التي تستخدم كقذائف للأسلحة النارية من جزئين رئيسيين :
الرصاصه التي تخرج من الطرف ، والطرف الذي يحيط بقاعدتها ويحتوى على
البارود . وعند انطلاق القذيفة تخرج الرصاصه إلى الهدف بينما يسقط الطرف
القارع في مكان استخدام السلاح . والرصاصه التي تحتويها القذيفة تكون عادة
مصنوعة من معدن الرصاصه وبارزة من الإمام أى أنها تكون غير مغلفة في
جزئها العلوى . أما الطرف الذي يغلف أسفل القذيفة فيصنع عادة من معدن
التحاس أو من التحاس والزنك معا أو من سبيكة معدنية تصنع من خطوط من
معادن التحاس والزنك والتبيكل (Nickled Brass) . ويلاحظ أن القذيفة
الأوتوماتيكية يمكن إطلاقها من الطنجعات ولكن يكاد يكون المستحيل إطلاق

* يقصد بدوران الطلقة أنها عدد البوصات التي تغلفها الرصاصه داخل ما سورة السلاح حتى
تدور دورة كاملة حول نفسها.

قذيفة ريفولفر Revolver من المسدسات الأوتوماتيكية وهذا يرجع إلى اختلاف صنع الحافة (Rim) في قذائف كل منهما . فالقذائف في الأسلحة الأتوماتيكية يطلق عليها أنها عديمة الحافة Rim وذلك لأن حوافها تكون مستوية على نفس قطر غلاف القذيفة أو الطرف لأن قطرها يكاد يكون واحداً، وذلك في حين أن قذيفة الريفولفر تكون فيها الرصاصة بارزة قليلاً عن قطر غلافها المعدني . ويلاحظ بصفة عامة أن طريقة صنع الأسلحة والقذائف كانت تختلف كثيراً من بلد إلى آخرى ، إلا أنه في وقتنا الحاضر نجد أن معظم الدول أخذت تغير من طريقة صنعها للأسلحة والقذائف بحيث تتقارب مع طريقة صنع الدول الأخرى لها . وعلى سبيل المثال قامت أسبانيا حديثاً بتغيير طريقة صنع عدد كبير من أسلحتها بحيث أصبحت صورة طبق الأصل من الأسلحة الأمريكية الصنع . وفي تقرير للمعامل الجنائية لمدينة لوس أنجلوس الأمريكية سنة ١٩٥٨ أنه ورد إلى معاملها وحدها للفحص خمسة وثلاثون نوعاً من الأسلحة الأسبانية في خلال فترة تتراوح ما بين عام وعام ونصف كان حوالى الثلاثين من بين هذه الأنواع ما هو مطابق للأسلحة الأمريكية . هذا ويلزم التنويه هنا أن ألمانيا تعتبر الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في قدرتها على صنع أكبر عدد من أنواع القذائف والمسدسات الأتوماتيكية .

ومن المبادئ التي يجب أن تكون معروفة للخبير الجنائي أنه كلما كان السلاح الثأري قديماً أو مستهلكاً من كثرة الاستخدام كلما كان هناك احتمال كبير لفشل الانطلاق القذيفة منه ، أى أنها (تخيب) في الانطلاق (Slippage) كما أن هذا يمكن حدوثه إذا اختلف عيار القذيفة عن عيار السلاح الثأري كما أشرنا إلى ذلك سابقاً وكما يحدث مثلاً عند استخدام طلقة من عيار ٣٨٠ لمسدس ريفولفر من عيار ٣٨ . وقد تفشل القذيفة في الانطلاق أيضاً من نفس عيار السلاح الذي يطلقها نتيجة لعدم دورانها داخل ماسورة السلاح الثأري بالقدر اللازم لاطلاقها .

ولنعرف على الطلقات الثأرية يجب على الخبير الجنائي أن يعثر على الرصاصة المنطلقة والطرف القارخ ما أمكن . والرصاصة المنطلقة قد توجد مستقرة بحجم الجنجى عليه أو أى جسم آخر قد تصطدم به في محل الحادث حيث يمكن استنتاج

ذلك من وجود فتحة دخول وعدم وجود فتحة خروج وقد يستعان بأشعة اكس لمعرفة مكان استقرار الرصاصة داخل الأجسام المختلفة . أما الطرف الفارغ الذي يسقط عادة في مكان استخدام السلاح فيمكن العثور عليه في مجال دائرة لا يزيد قطرها عن عشرة أمتار بالمكان المحتمل انطلاق السلاح منه . ومكان العثور على هذا الطرف عندما نرطه بالمكان الذي يعثر فيه على الرصاصة المنطلقة يفيد في معرفة الاتجاه الذي أطلق منه العيار التارى ، كما يفيد في معرفة نوع السلاح المستخدم . وعادة قد يلجأ إلى البيانات التي قد تكون موجودة بأسفل أو بقواعد الاطرف الفارغة الموجودة بمكان الحادث ، إلا أن هذه الطريقة قد تكون غير مجدية بالنسبة لبعض الطلقات التي تصنعها الدول الأجنبية . وعندما توجد طلقة فارغة أو طرف فارغ وليس بقاعدته علامات ظاهرة لما كينة التبعة فان للخبير الجنائي أن يستنتج أنه قد يكون طلقة فارغة أعيدت عملية تعبئتها - (reload bullet) وذلك لأن الطلقات التي تعبأ لأول مرة في مصانعها الأصلية تحمل علاماً محددة لما كينات التبعة ، كما أن قواعدها تكون محدبة (concave) إلى حد ما . ولكن يلاحظ أن هناك بعض الطرق الحديثة في إعادة تعبئة الطلقات الفارغة بحيث تحمل أو تحتفظ بنفس خواصها وسماتها وكأنها بجالتها الأولى . ويلاحظ أيضاً أنه يمكن للخبير من اختبار مدى شدة راحة البارود المنبعثة من الطرف الفارغ معرفة المدة التي مضت على انطلاق العيار ، وبالتالي استخدام السلاح (وكذلك الحال بالنسبة لرائحة البارود المنبعثة من ماسور السلاح نفسه) . بعد ذلك يستفاد من خاصية شحنة الأسلحة والخطوط الدقيقة التي تحدبها على طلقات الرصاص بأن تفحص الرصاصة المعنية تحت الميكروسكوب البسيط ثم المقارن لمضاهاتها بطلقات الرصاص من الأسلحة المشتبه فيها للكشف أولاً عما إذا كانت الخطوط الحلزونية على الرصاصتين عددهما واحد ، ثم بعد ذلك للكشف عن مدى اتفاق وتماثل الخطوط والاجزاء الدقيقة بهما . ويلاحظ كذلك أن مكان ضرب اليرة في قاعدة الطرف يصلح محلاً للمضاهاة في العيّنين .

فحص الرصاص المنطلق من الأسلحة النارية :

يستخدم عادة لذلك الصندوق الخاص المعروف بصندوق استعادة الطلقات -

(Recovery box) المصمم خصيصاً للحصول على الرصاصة المفلتة في أحسن حالاتها، وذلك عن طريق ملئه بالقطن . إلا أنه في بعض الحالات قد يحدث اصطدام الرصاص بمجدران هذا الصندوق ، وهذا قد يغير من شكلها أو يحدث فيها من الالتواءات أو الصدمات ما يجعل سطحها مختلفاً عن سطح الرصاصة المستخدمة في الحادث بالرغم من أنها قد يكونا من عيار واحد وصادرين من نفس السلاح . لذلك فقد ابتكرت طرق أخرى لاستعادة الرصاصة دون أن يعتري سطحها أى تغيير . وقد استخدم المعمل الحثائي بمدينة لوس انجيلوس عدة طرق من هذا النوع وهذه هي أهم مميزاتهما وعيوبها :-

(١) طريقة استخدام الماء (Water Method) .

وهي طريقة ناجحة لاستعادة الطلقات بحالة سليمة حيث تطلق فيها الرصاصة عمودياً داخل برميل كبير مستطيل مملوء بالماء . وقد لوحظ أنه باستخدام هذه الطريقة لا يحدث أى تغيير على علامات شخينات السلاح التي يتركها على الرصاصة ، إلا أنه لا يزال هناك أيضاً بعض العيوب لهذه الطريقة تجعلها فيما يلي :-

١ - إذا لم يطلق السلاح النارى وهو فى وضع عمودى تماماً لسطح الماء فإن هناك احتمال كبير لأن تطيش الرصاصة وتصلطم بمجدار البرميل .

٢ - هذه الطريقة تتطلب أن يخوض القائم بالتجربة بطريقة أو بأخرى داخل مياه البرميل حتى القاع لاستعادة الرصاصة المنطلقة .

٣ - إذا كانت سرعة انطلاق الرصاصة أكثر من ١٠٠٠ قدم فى الثانية فإن الرصاصة قد يصيبها تغير فى الشكل نتيجة لاصطدامها بقاع البرميل .

٤ - هذه الطريقة لا يمكن الاستفادة منها فى شيء للدلالة على المسافة التي تقطعها الرصاصة .

وقد أمكن التغلب على الثلاثة عيوب الأولى باستخدام قفطاس أو خزان مياه عمقه عشرة أقدام وقطره ١٨ بوصة ويحتوى فى قاعه على شبكة خاصة لاستعادة الطلقات (Recovey basket) يمكن رفعها آلياً بواسطة ضغط الهواء . ثم لتقدير المسافة التي تقطعها الرصاصة يمكن الاستفادة بعد ذلك بصندوق الاستعادة المملوء بالقطن السابق الإشارة إليه .

٢ - طريقة استخدام كتلة الصابون :

لقد وجد في بعض المعامل الجنائية أن إطلاق الرصاصة في محتوى يملأ بالصابون الصلب يعتبر طريقة ناجحة في استعادة الرصاص المنطلق من السلاح المراد اختياره . غير أن العيب الوحيد في مثل هذه الطريقة هو أن الرصاصة وجد أنها لا تنبع طريقاً محدداً بل إنه في بعض الأحيان يمكن أن تغير طريقته كلية وتخرج من جدران الصندوق أو على الأقل تحتك بجوانبه .

٣ - طريقة استخدام القطن العادم المكسوس :

وهذه الطريقة عبارة عن إطلاق الرصاصة في صندوق يملأ بقطن عادم مكسوس . وهذا الصندوق يجب أن يكون طوله حوالي ٤ أقدام وعرضه ١٨ بوصة ، كما يجب أن يكبس حتى آخره بالقطن . ونظراً لاحتمال خروج بعض الرصاصات ذات السرعة الكبيرة الغير متوقعة من نهاية الصندوق ، لذلك يثبت في هذه النهاية قطعة مسطحة من الحديد سمكها ١ بوصة . كما يجب أن تفصل طبقات القطن بقطع من الورق الأبيض على مسافات منتظمة طولها ٨ بوصة ، وبذلك فإنه يمكن تحديد منطقة وجود الرصاصة بعد انطلاقها بمعرفة عدد طبقات الورق التي اخترقتها ، ثم يبحث عنها في المنطقة التي وقفت عندها . ولقد وجد بالتجربة أن الرصاصة في الأسلحة الصغيرة تتوقف عادة داخل الصندوق على بعد يتراوح بين ١٢ - ١٨ بوصة . وهذه الطريقة في الواقع لها كل مميزات طريقة استخدام المياه السابقة فضلاً عن أنها أسهل استخداماً . ولقد عقدت عدة مقارنات دقيقة بين بعض الرصاص المستعاد بهذه الطريقة ، وآخر مستعاد بطريقة استخدام المياه فوجد أنه ليس هناك اختلاف يذكر بالنسبة لأوصاف سطح الرصاصة إلا في حالة ما إذا كانت مصنوعة من الرصاص الأبيض كما في حالة الرصاص عيار ٢٢ . وعلى كل حال فقد وجد بالتجربة أن استخدام خزان المياه المصمم تصميمياً خاصاً ليتلاءم مع استعادة الرصاصة آلياً بعد إطلاقها يعتبر من أحسن الطرق المستخدمة في هذا المجال ، خاصة في توفيره للجهد الذي يبذل في البحث عن الرصاصة في قاع الخزان حتى يعثر عليها . وعلى العموم فإن ضغط العمل وعدد التجارب اللازم لإجرائه

شهيراً تعتبر من العوامل التي قد تؤدي إلى استخدام طريقة خزان المياه أو طريقة صندوق القطن .

استعادة الرصاصة البندقية بعد إطلاقها :

من الطبيعي أن عملية استعادة رصاصة البندقية تتطلب نوعاً أكثر عمقاً أو طولاً من صناديق الاستعادة المستخدمة بالنسبة للأسلحة الصغيرة ، وهذا العمق أو الطول ربما يتطلب الوضع أن يصل إلى ستة أو ثمانية أقدام كاملة . ولكن إذا لم يتوفر وجود مثل هذا النوع من الصناديق أو الخزانات فإنه يمكن استخدام نفس الصندوق المشار إليه سالفاً لاستعادة الطلقات على أن يقوم الحبير الجنائي بتفريغ جزء كبير من بارود الرصاصة قبل إطلاقها ، وذلك عن طريق نزع الغطاء بحذر ثم استبعاد حوالى ثلثي كمية البارود الموجود ثم إعادة الغطاء بعد ذلك إلى وضعه الأصلي . وهذه الطريقة سوف تقلل من المسافة التي تقطعها الرصاصة دون أن تؤثر في انطباع جميع علامات وشخصيات ماسورة البندقية على الرصاصة عند إطلاقها .

لكن يلاحظ أنه في الحالة التي تكون فيها ماسورة البندقية قد اعترها بعض التلف أو القدم فإن طريقة تفريغ جزء من بارود الرصاصة لا يفيد في مثل هذه الحالة وينصح فيأى بعدم استخدامها . بل يجب عندئذ استخدام صندوق ذو طول كافى لتطلق فيه الرصاصة كاملة وإلا فإنه سيكون هناك اختلافاً كبيراً بين الرصاصين (الرصاصة الكاملة والرصاصة التي مسفِرة جزء منها) يرجع إلى الاختلاف في انزلاق كل منهما داخل مثل هذه الماسورة .

استعادة الرصاصة في مكان حدوث الجريمة :

عندما يكون من الضروري للباحث الجنائي أن يقوم باستعادة الرصاصة التي قد تكون موجودة في قطعة من الخشب أو في الحائط في مكان ارتكاب أو حدوث الجريمة فإنه من الواجب عليه أن يتأكد تماماً أن العلامات والمميزات التي يحدتها السلاح على سطح الرصاصة لم يغيرها أى تغيير أو إتلاف نتيجة لاصطدامها بالجسم الصلب الذي يفترض طريقها بعد إطلاقها . كما يجب الحذر من معالجة الرصاصة أو استخراجها أو لمسها بأى حال من الأحوال بالآلات الحادة مثل العتلات

أو المفكات أو الكماشات أو ما شابه ذلك . ولقد وجد في الكثير من الحالات أن الرصاص المنطلق وكذلك كريات الرش التي أجرى استعادتها من مثل المواد المذكورة آنفاً بطريقة غير فنية يسبب في حدوث الكثير من الضرر في سطحها وشكلها العام مما يتعدى معه التعرف عليها . لذلك فمن المهم جداً أن يتحفظ على الجزء المتبقى من الرصاصة في موضعه على أن يقوم الخبير الجنائي بحفر حفرة حول هذا الموضع دون أن يمس الرصاصة نفسها بالآلة الحادة ثم يستخرجها بعد ذلك باستخدام أصابعه . وإذا كانت الرصاصة غائبة في قائم صلب أو في قطعة من الخشب فمن الأفضل قطع أو نشر القطعة التي تحتوي على الرصاصة وإرسالها بعد ذلك إلى المعمل الجنائي حيث يجري لإخراجها في ظروف أكثر دقة وروية في استخراجها من مكانها دون أن يمس سطحها بأية آلة حادة . وفي بعض الأحيان قد يكون من اللازم أولاً تحديد مكان الرصاصة بالضبط إذا كانت غير ظاهرة وغائبة في قطع الأساس أو بالحائط أو بأي قائم . وفي هذه الحالة تستخدم أشعة اكس للكشف عن هذا المكان بالضبط بواسطة حل جهاز بسيط لهذه الأشعة إلى مكان حدوث الجريمة ، وقد وجد أنها طريقة لا بأس بها لتحديد أماكن الرصاص النافذ إلى مسافات بعيدة ثم يجري بعد ذلك استخراجه بطريقة فنية دون إتلاف الأشياء أو الأجسام التي تحتويه .

الطلقات النارية لبنادق الرش (Shot Guns) :

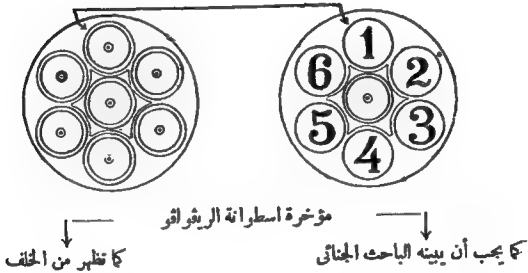
إن التعرف الدقيق على أعية بنادق الرش (الخرطوش) في القضايا المختلفة يعتبر على وجه العموم أنه من قبيل من الأمور المستعصية نظراً لعدم وجود شهادات أو رصاصة أو علامات نوعية تترك على الطلق الناري . ولكن بعض المعلومات التي يمكن جمعها عن قطر أو اتساع ماسورة البندقية وأنواع الاطرف الفارغة أو الاغلفة الحافظة التي قد تكون مصنوعة من ورق الكرتون أو البلاستيك أو النحاس ، إلى جانب نوع قاعدة الطرف والعلامات التي قد تكون موجودة بها (القاعدة تكون غالباً من النحاس) وطريقة تعبير الطلقة وهل يجري تعميدها من فوهة الماسورة أم من فتحة الترياس . . . كل ذلك قد يلقى بعض الضوء على مشكلة التعرف الإيجابي في القضايا التي تستخدم فيها هذه الأسلحة .

ولقد أمكن حديثاً استخدام التحليل الطيفي السبكتروجرافي في عملية التعرف السابقة حيث يمكن مقارنة الخطوط الطيفية لكريات الرش الرصاصية (Lead Pellets) المستخدمة في الحادث مع الكريات التي تؤخذ من الطلقات الخاصة بالسلاح المشتبه فيه والتي قد تضبط مع الشخص المتهم. ومن الطبيعي في هذه الحالة أنه إذا كانت الكريات مصنوعة من نفس القطعة (the same batch) من المعدن الرصاصي المصهور فإن العينتين ستظهران متشابهتان تماماً من ناحية الخطوط الطيفية. أما إذا كانت الكريات مصنوعة من قطعات مختلفة (different batches) فسوف يكون هناك اختلاف كبير في نوع خطوطها الطيفية. هذا طبعاً بمكس الحال بالنسبة لرصاص الطلقات البارية المستخدمة في الأسلحة المشمخنة التي نجد أنه حتى ولو كانت الرصاص داخل الطرف فإنها لا تكون دائماً من نفس القطعة من الرصاص المصهور. هذا ويجدر ملاحظه أن الحشو أو الحشار الداخلي لطلقات بنادق الرش عند إخراجها من جسم الجاني عليه بعد وفاته تكون عادة قد تشبعت بالسوائل الموجودة بالجسم (body fluids) مما يؤدي إلى انتفاخها وازديادها في الحجم مما قد يتصور منه أنها قد خرجت من فتحة سلاح أكبر حجماً أو قطعاً مما تكون قد خرجت منه بالفعل، وهي ظاهرة يجب أن تؤخذ في الاعتبار حتى لا يحدث أى خطأ عند تقدير مثل هذه المسائل.

الطلقات الحية (Live Ammunition) -

عندما يعثر على عدد أو كمية من الطلقات الحية في أى اتهام أو قضية فإنه يجب على الباحث الجانى أن يذكر طريقة وكيفية وجودها، ثم ترسل بعد ذلك إلى العمل الجنائى لفحصها أو تحليلها. ومثل هذه الطلقات إذا كانت قد استخدمت من قبل في تمير أى سلاح ناري أنومانيكي ثم أطلق بعضها منه فسوف يمكن بالفحص العملى وعمليات المضاهاة الفية حل غرامض القضية وإثبات التهمة على الجانى. ويلاحظ أنه في بعض الأحيان قد يطلق زناد السلاح التارى أو التلك ولكن ليس بالقوة الكافية لتفجير القذيفة، ومع ذلك فإن الأثر البسيط الذى نتجده ابرة ضرب النار على قاعدة الطلقه يمكننا من التعرف على السلاح المستخدم بسهولة.

ولقد وجد أن نظام أو ترتيب وجود الاطرف الفارغة أو الطلقات الحية ذاتها في خزانة السلاح أو اسطوانة الريفولفر يمكن أن يكون له أيضا أهمية بالغة في حل قضايا الأسلحة النارية . لذلك يجب عدم تغيير مكان الاطرف الفارغة أو الطلقات الحية في الاسطوانة أو الخزانة قبل إرسالها إلى العمل الجنائي أو قبل عمل الاحتياط الفني اللازم لتسجيل الحقائق الموجودة . ففي حالة الريفولفرات يبين مكان كل حجرة بالاسطوانة وما تحويه من طلقات فارغة أو مكذبة (messfire) أو حية (loaded) . ويرسل بذلك إلى العمل الجنائي مع وضع الملاحظات اللازمة والكشف عن أى بصمات تكون موجودة :



أما في حالة الأسلحة الآتوتيكية فيجب أن تنزع الخزانة من السلاح وتفرغ منها الطلقات بعد التعرف على مكان وترتيب وحالة كل رصاصة مع الكشف عن وجود أى بصمات عليها .

٣ - المسافة التي تقطعها الرصاصة أو الطلقة .

أن المسافة التي تقطعها الرصاصة المنطلقة لتصل إلى متنها أو إلى أقصى نقطة يمكن أن تصل إليها لا يمكن في الواقع تحديدها على وجه الدقة نظرا لصعوبة الاتفاق على معيار موحد ومضبوط لجميع أو لكل نوع من أنواع الأسلحة النارية ،

ولكن هناك مدى تقريبي لكل نوع من الأسلحة يكون معروفا عنه . والطريقة المثلى لتحديد المدى الحقيقي هو التجريب بالنسبة لكل سلاح Experimentation بشرط أن تجري التجربة باستخدام نفس السلاح ونفس الحجم والنوع من الطلقات . كذلك مسألة تحديد بعد فوهة الماسورة عن الهدف الذى أطلقت عليه الرصاصة تعتبر من المسائل الصعبة التى تحتاج عادة إلى جهسد وخبرة كبيرين . وهذا يصح على وجه الخصوص عندما تكون الطلقة صادرة من بندقية غير مشخنة ومن طراز قديم كما هو الحال فى بنادق الرش . ويلاحظ أن مدى انتشار الرش والطابع الذى يحدث على الهدف يلقي الكثير من الضوء على المسافة التى أطلق فيها العيار خاصة إذا كان المجنى عليه يقف بجوار حاجط أو قائم عريض . وفى هذه الحالة يمكن تحديد المسافة التى تقطعها الطلقة على وجه الدقة عن طريق التجريب باستخدام نفس النوع من السلاح ومن الطلقات وتتنخب مسافات مختلفة حتى نحصل على نفس الطابع . ويلاحظ أنه كلما كان السلاح التارى قريبا من المجنى عليه بحيث يترك نمش أو احتراق باروى على جسمه أو ملابسه ، فإن المسافة التى أطلقت منها الرصاصة يمكن تحديدها فى هذه الحالة على درجة كبيرة من الدقة بالكشف عن مدى كثافة دخان البارود حول مكان دخول الطلقة .

وهذه العملية مهمة جدا خاصة فى معرفة ما إذا كان المجنى عليه قد مات منتحرا أم أنها جريمة قتل . وعن طريق التجريب والمعاينة يعاد تمثيل جميع الظروف والمواقف التى يعتقدان الجريمة قد تمت فيها . ولقد وجد بالتجربة أن الطريقة التى سندكرها فيما يلى يمكن الاعتماد عليها إلى حد كبير لاستخدامها فى هذا المجال .

طريقة جديدة لتحديد المسافة التى أطلق منها العيار التارى

- ١ - يؤخذ عدة أفرخ من ورق الرسم الأبيض الذى تبلغ مساحته حوالى ١٨ بوصة مربعة ثم تنقع فى الماء لمدة وجيزة ثم ترفع وتعلق ليتساقط منه الماء الزائد .
- ٢ - يثبت هذا الورق عموديا على وجه صندوق استعادة الطلقات السابق الإشارة إليه (Recovery Box) .

٣ - يطلق السلاح للاختبار وهو على مسافات مختلفة ومعددة لإبتداء من طلقة التلامس (Gentact Shot) ، ثم يحرك السلاح إلى الخلف تدريجياً لمسافات مختلفة حتى تمثل جميع الاحتمالات الممكنة .

٤ - يجب أن نتأكد قبل إطلاق الرصاص في كل حالة إتنا نطلق في كل مرة على مكان جديد ونظيف من الورق بحيث يدون أسفل كل مكان البيانات التالية :

(أ) للمسافة التي أطلق فيها السلاح .

(ب) نوع الذخيرة أو الطلقات المستخدمة .

(ج) تاريخ الإطلاق ورقم القضية واسم وتوقيع القائم بالتجربة .

٥ -- بالمقارنة بين جميع هذه النماذج التجريبية وبين النموذج الذي وجد على جسم المجنى عليه يمكن للخبير الجنائي التوصل إلى نتيجة منطقية حاسمة بالنسبة للمسافة التي أطلق منها السلاح الناري على جسم المجنى عليه . ويمكن الاستعانة بالأشعة تحت الحمراء للكشف عن مدى كثافة دخان البارود حول مكان دخول الطلقة .

هذا ويجب أن يكون معلوماً أن الرصاصة إذا اخترقت ملابس المجنى عليه قبل أن تصيب جسمه فإن الاحتراق أو النمش البارودي لا يكون ظاهراً على بشرة جسم المجنى عليه بل يكون مايسمى بالطابع النيتريتي (Nitrite Pattern) على الملابس ، وهذا الطابع يمكن أظهاره بتجربة حساسة تعرف باسم تجربة ووكر (Walker Nitrite Test) تستخدم في حالة الأبعاد القريبة .

تجربة ووكر للكشف عن الطابع النيتريتي أو الاحتراق البارودي على الملابس :

(أ) التحضير للتجربة :

تؤخذ ورقة من أوراق التصوير الحساسة الغير معرضة لضوء مساحتها حوالي بوصة مربعة ، وتغمس في محلول حديث التحضير من ملح الهيبو وذلك لإذابة وإزاله جميع إملاح الفضة الموجودة عليه . وهذه العملية تستغرق عادة ما بين ١٥

إلى ٢٠ دقيقة ، ثم تغسل الورقة بعد ذلك بماء الصنبور الجارى جيدا ثم تنمس فى محلول مخفف تركيزه من ٥ إلى ١٠ ٪ من حامض ٢ - نقيتال أمين - ٤ ، ٨ - داي سلفونيك .

وهناك طريقة أخرى حديثة يستخدم فيها حامض : ١ أمونيوم - ٨ - ثول - ٣ ، ٦ - داي سلفونيك .

1 — Ammo — 8 — Naphtho — 3 , 6 — disulfonic acid

وفى هذه الطريقة الأخيرة لا يشترط إزالة حساسية أو غسل ورق التصوير المستخدم .

(ب) خطوات العمل (Procedure)

- ١ - يجهز حوض من الصاج اللامع التنظيف ويوضع على منضدة المعمل :
- ٢ - يعالج ورق التصوير بالطريقة السابقة لإزالة حساسيته حسب الطريقة أو الحامض المستخدم ثم يوضع هذا الورق فى الحوض بحيث يكون وجهه إلى أعلى .
- ٣ - تؤخذ قطعة القماش أو الملابس المراد اختبارها وتوضع على ورقة التصوير داخل الحوض بحيث ينطبق وجهها على وجه السطح العلوى لورقة التصوير .
- ٤ - توضع فوطه أو قطعة قماش سميكة جافة على قطعة الملابس التى يجرى عليها الاختبار .
- ٥ - تؤخذ قطعة من فوطه أخرى وتنمس أو تندى بحامض الخليك المخفف بدرجة ١٠ - ١٥ ٪ وتوضع على المجموعة السابقة بطبقة خامسة .
- ٦ - تغطى المجموعة السابقة بطبقة سادسة عبارة عن فوطه أخرى جافة ويضغط الجميع بمكواه ساخنة من الحديد لمدة من ١٠ - ١٥ دقيقة . وقد يفضل بدلا من المكواه أن يستخدم ضاغط أوتوماتيكى خاص بحيث يحقق توزيع الحرارة بانتظام فى جميع الطبقات . فإذا حدث وكان سطح قطعة الملابس التى التى يجرى عليها الاختبار محتويا على المركب التثريقى فإن هذا المركب سوف

جنتقل أو ينطع على ورقة التصوير الملاصقة ويظهر عنه بقع صغيرة لونها أحمر
برتقالى (Red- Orang spots) ومنها يمكن تحديد نوع هذا الطابع النيتريتي .
والواقع أنه من خلال هذه التجربة يمكن تحديد المسافة التي أطلق منها العيار
التارى لبعد يصل إلى حوالى ٤٠ بوصة في حالة البندقية العادية ، أو لبعد يصل
إلى ٧٢ بوصة بالنسبة للطبئجة أو المسدس الاوتوماتيكى . وفى أحد القضايا
أمكن معرفة المسافة التي أطلق منها السلاح التارى لبعد وصل إلى تسعة أقدام
حيث استخدم نوع من الطلقات شديد الانفجار (Suparamunitiou) ،
ولكن هذه فى الواقع تعتبر حالة غير عادية (جونز - ص ١٠٣) .

الكشف عن آثار البارود ودخانه على البشرة الآدمية

لتعرف على الشخص الذى أطلق السلاح سواء كان جانيا أو متحررا تستخدم
فى الاوساط العملية التجربة المعروفة باسم تجربة البرافين (Poraffine Test) أو
أختبار الدايفينيلامين الحامضى (Diphenylamine) ، وهو اختبار الغرض
منه أصلا هو الكشف عن شق الترات المتخلفة على البشرة الآدمية والتي تكون
موجودة فى تركيب بارود الاسلحة التارية وتهدف على يد مطلقها .

فعند ضبط الشخص الذى استخدم السلاح بمجرد إطلاقه لئار مباشرة يصب
على يده وأصابعه أو على الإماكن التي يحتمل أن يكون قد علق بها البارود طبقة
رقيقة من البرافين التقى المصهور مع الاستعانة بفرشاة لعمل طبقة متماسكة ثم
تترك هذه الطبقة حتى تجمد على الجسم ثم تنزع ثم يوضع عليها قطرات من محلول
الدايفينيلامين المذاب فى حامض الكيربيك المركز (٠.٥ رجم دايفينيلامين +
١٠ جم ح . كيربيك مركز + ٢ سم ماء مقطر) فتكون بقع زرقاء فى الإماكن
التي عليها آثار الترات دليلا على وجود البارود . لذلك ينبغى بسلامة التجربة
التأكد سلفا من عدم وجود أى تركيب كيميائى به املاح الترات فى أعمال الحياة
اليومية الروتينية للشخص الذى تجري عليه التجربة .

تقييم لتجربة البرافين السابقة للكشف من آثار البارود :

نحن نرى أن هذه التجربة مضللة إلى حد كبير ويجب ألا يعول عليها إطلاقا
فى إثبات قضايا الاسلحة التارية إذ أنها فى الواقع لا تنجدى فى الكشف عن غوامض

أى قضية . ولتوضيح ذلك يكفيننا إلى أن نشير إلى ما يأتي :

١ - لقد ثبت حديثاً أنه ليس لسلك أنواع الأسلحة النارية خاصة قذف التراب البارودى على يد مطلقها . ولقد وجد من خلال التجارب العملية العديدة أنه من كل ١٨ نوع من الأسلحة النارية يوجد نوع واحد فقط يمكن أن يترك أثراً على يد مطلقه يمكن أن يدل عليه .

٢ - يوجد الكثير من المواد الأخرى خلاف الأتربة البارودية يمكن أن تعطى نتيجة إيجابية مع مفاعل الفينيلامين للتأني الذائب في حمض الكبريتيك ، نظراً لأن التفاعل يكشف في الواقع عن مجرد وجود شق التترات . ولذلك فن الطبعي أن هناك الكثير من المواد التي تحتوي على التترات ، مثل المواد المنخلقة عن احتراق السجاير والسيجار ، ومساحيق التنظيف والاسمدة وكذلك دقائق وحيثيات التربة العادية .

٣ - هناك اتجاه غالب بين الدفاع في مختلف بلاد العالم للأخذ بالنتائج السلبية لهذا الاختبار والاعتماد عليها كقرينة بأن موكليهم لم يقوموا بإطلاق السلاح الناري المضبوط بالقضية طالما أنه لم يعطى معه نتيجة إيجابية ، مع أن الحقيقة المجردة قد تكون أن هذا النوع من الأسلحة عديم الدخان ولا تنخلق عنه أى أتربة بارودية على يد مطلقه ولذلك تكون النتيجة سلبية .

وحق في الحالات التي يعطى فيها هذا الاختبار نتائج إيجابية فن يدرينا أن مرد ذلك فقط هو وجود الراسب أو التراب البارودى ؟ لذلك نرى أن مثل هذه التجربة وغيرها مما لا تعطى نتائج محددة وحاسمة Conclusive وأنه من الأسلم عليها استبعادها بصفة عامة وعدم التمويل عليها إطلاقاً في مجال الكشف عن الجرائم .

أما في حالة وجود احتراق أو نمش بارودى واضح على جسم الضحية أو الجنى عليه وكذلك في حالة وجود دقائق الراسب البارودى فانه يمكن في هذه الحالة فقط استخدام كشف مفاعل الفينيلامين للتأني الحامض وذلك لالقاء بعض الضوء فيما يتعلق بالترعرع على هذه المواد .

ثالثا - بيان بالفحوص العملية الممكن إجراؤها في قضايا الأسلحة النارية :
 فحصول في الجدول التالى الفحوص العملية الممكن إجراؤها على الأدلة المادية
 التى يثر عليها عادة في قضايا الأسلحة النارية :

سلسل	المستند المادى الموجود	الفحوص العملية الممكن إجراؤها
١ -	الرصاصه المنطلقة (Fired Bullet)	الصناعة - العيار - نوع السلاح النارى الذى يمكن أن تنطلق منه هذه الرصاصه - وعياره (مسدس طنجية بندقية رشاش) - سلاح آلى أم أو توماتيكى ، محلى أم أجنبى - وجود الخطوط الحلزونية عليها ، عددها ونوعها .
٢ -	ظرف الرصاصه الفارغ Fired Cartridg case	الصناعة - العيار - نوع السلاح النارى الذى يمكن أن ينطلق منه وعياره - علامات أبرة ضرب النار فى قاعدته .
٣ -	أكثر من رصاصه واحدة منطلقة	نفس الفحوص فى رقم (١) + هل بعضها أم كلها قد أطلقت من نفس السلاح النارى أم من أسلحة مختلفة .
٤ -	أكثر من ظرف فارغ لرصاصه أو خرطوشه	بالإضافة إلى نفس الفحوص فى رقم (٢) يكشف عما إذا كان بعضها أو كلها قد أطلقت من نفس السلاح أم من أسلحة متعددة .
٥ -	الرصاصه المنطلقة والسلاح النارى المشتبه فيه	بالإضافة إلى نفس الفحوص فى رقم (١) تجرى الفحوص المختلفه للتأكد من أن الرصاصه الموجوده قد أطلقت من السلاح المشتبه فيه من عدمه .
٦ -	الظرف الفارغ والسلاح المشتبه فيه	بالإضافة إلى الفحوص المذكوره فى رقم (٢) تجرى الفحوص المختلفه للتأكد من أن الظرف الفارغ قد أطلق من السلاح المشتبه فيه .

<p>٧ - السلاح المشتبه فيه - الطلقات الحية والمطلقة - ملابس الجنى عليه - نوع الجرح الذى تحدثه الرصاصة</p> <p>تجرى عملية المضاهاة بين الرصاصتين التعرف على السلاح - تجمع أى بصمات وتضاهى بصمات الجاني - يدرس شكل الجرح وفتحة الدخول والخروج إن وجدت وأثار البارود وسقوطه على الجسم مع التصوير بالأشعة تحت الحمراء - تقدر المسافة التقريبية بين فتحة دخول الطلقة وموضع السلاح الناري عن طريق إطلاق السلاح على أبعاد مختلفة متدرجة والنقاط الصور اللازمة بواسطة الأشعة تحت الحمراء والمقارنة مع فتحة دخول الرصاصة بالجسم وعلى الملابس أو أى سطح آخر .</p>	<p>٧ - السلاح المشتبه فيه - الطلقات الحية والمطلقة - ملابس الجنى عليه - نوع الجرح الذى تحدثه الرصاصة</p>
<p>٨ - كريات الرش الرصاصية والחסار الداخلى</p> <p>حجم الجرح وشكله ومدى انتشار كريات الرش وحجم كل منها - تقدير المسافة التي أطلق منها السلاح - تحليل اسبكتروجرافي لكريات الرصاص مع المقارنة بكريات الرش من طلقات السلاح المشتبه فيه - فحص مقارن للحشار الداخلى .</p>	<p>٨ - كريات الرش الرصاصية والחסار الداخلى</p>

رابعا - تعليمات خاصة بجمع وتناول الادلة المادية في حوادث الاسلحة النارية :
هناك تعليمات هامة يجب على الخبير الجنائي أن يتبعها حيال الادلة المادية التي
يمر عليها بمسرح الجريمة ، والجدول التالي يحوى أهم هذه التعليمات :

١	الدليل المادى الموجودة	تعليمات عامة	تعليمات لقائم بجمع الأدلة المادية	تعليمات خاصة بطريقة الحفظ والنقل
١-	الاسلح النارى نفسه	- يفحص السلاح البحث عن أى بصمات . - فى الأسلحة الانومانيكية تفصل الخزنة عن السلاح . - لا تنظف السلاح أو تحاول إطلاقه . - يفرغ السلاح أو الخزنة من الطلقات مع ترقيم كل رصاصة أو ظرف فارغ حسب مكانه بالسلاح أو بالخرزنة - يبحث عن أى بصمات بالخرزنة أو بالطلقات الموجودة - يرسل الجميع إلى المعمل	- يدون في مذكرة البيانات الأولية الخاصة بالسلاح صنائه ، نوعه ، عياره ، رقه . أى علامات أو مميزات أخرى - يؤشر على كل دليل مادى بعلامة خاصة مميزة حتى لا يفقد أو يستبدل	- يجرى السلاح بلفة داخل ظرف أو غلاف من الورق السميك . - ويجب عدم استخدام الشنط الجلد أو البلاستيك قبل نقل البصمات التي قد تكون موجودة . - ترسل الأحراز إلى المعمل عن طريق رسول خاص مع حافظة تسليم وتسليم .

١	الدليل المادى الموجود	تعليمات عامة	تعليمات لقائم بجمع الادلة المادية	تعليمات خاصة بطريقة الحفظ والنقل
٢-	الخصائص المطلق	- يجب التحفظ على الرصاصة المنطلقة وعدم إحداث أى خدش بها . - يجب عدم تنظيفها أو غسلها بأى حال .	- يقدر عيار الرصاصة - توصف كتابة عدد الخطوط الحلزونية بها وأى علامات أخرى مميزة - يؤشر عليها بقلم ملون طرى بأصماء الضابط أو بعلامة أخرى مميزة حتى لا تفقد أو تستبدل	- تلف فى قطن طبي تنظيف ثم توضع فى صندوق صلب له غطاء محكم ، ولا توضع فى ظرف أو غلاف من الورق - يوقع الضابط على الصندوق مع إضافة أى بيانات أو توارىخ وترسل إلى المعمل .
٣-	الظرف المعدنى الفارغ لطلقة الرصاص	- يلاحظ عدم إحداث أى تشويه أو تلف أو خدش . - يبحث عن وجود أى بصمات . - إذا وجد داخل اسطوانة الرىفلتر يعرف مكان الحجرة التى يشغلها بالنسبة لآلة حرب النار . chamber position	- تدون كل البيانات المميزة الممكنة - يمدرسم تخطيطى لمكان الحادث وبه مكان العثور على الطلقات الفارغة - توضع الحروف الأليجية للضابط المعين وترسل جميع المعلومات والأحراز إلى المعمل	- يلف كل ظرف فارغ على حدة فى ورق نظيف ويحاط بشرائط أو مطاط رابطة ويوضع الجميع فى ظرف من الورق السميك يشمع ويرسل إلى المعمل مع رسول خاص لتسلم على حافظة .

١	الدليل المادى الموجود	تعليمات عامة	تعليمات للقائم بجمع الأدلة المادية	تعليمات خاصة بطريقة الحفظ والنقل
٤	الظرف الفارغ لخروطوش الرش	عدم إحداث أى تلف أو خدش به	- تدون كل البيانات المميزة الممكنة	يلف كل ظرف فارغ على حده في ورق نظيف
			- يعدرسم تخطيطى	وتعاط الفقه برباط
			لمكان الحادث	استك ويوضع
			ميتا عليه مكان	الجميع في ظرف
			الظرف الفارغ	من الورق السميك
			بالنسبة لمكان	يشمع ويرسل إلى
			وجود الرصاصة	المعمل الجنائى مع
			أو المجنى عليه .	رسول خاص .
			- تنقل هذه	
			المعلومات إلى المعمل	
			الجنائى بعد ترقيم	
			المستند للتعرف	
			عليه .	
٥	كربيات الرش الرصاصية	- يجمع من الكربيات أكبر عدد ممكن .	- تدون جميع البيانات الخاصة بمصدر ومكان وجود الرش .	تحفظ أو تحرز في صندوق خاص له
		- يلاحظ عدم إحداث خدش بها	- مدى وساحة انتشاره على مكان الإصابة .	غطاء ثم يوضع الجميع داخل ظرف من الورق السميك
		أثناء عملية استخراجها من مكانها .	- يذكر عدد كربيات الرش التي أمكن العثور عليها ومكان كل منها .	يفلق ويشمع ويرسل إلى المعمل بواسطة رسول خاص .

١	الدليل المادى الموجود	تعليمات عامة	تعليمات لقائم بجمع الأدلة المادية	تعليمات خاصة بطريقة الحفظ والنقل
٦	الخسائر الداخلى الطلقة الرش	- يجمع منه ما يمكن من مكان الإصابة	- تدون جميع البيانات والأوصاف الممكنة وطريقة العثور على كل منها وترسل المصاحبات إلى المعمل .	تحرز داخل ظرف من الورق يغلق ويשמع ويرسل إلى المعمل بواسطة رسول خاص .
٧	طلقات حية من الرصاص أو الخرطوش	- تجمع جميع البيانات الخاصة بها وترسل إلى المعمل . - تفحص للعثور على أى بصمات .	- يدون كتابة مصدر وجود كل طلقة وطريقة العثور عليها . - ترقم هذه الطلقات بالطريقة التى يمكن بها التعرف عليها مع عدم إحداث أى خدش أو تغيير بسطحها .	تلف كل طلقة على حدة فى قطعة من الورق مع الإحاطة برباط من الاستك ووضع الجميع داخل ظرف من الورق السميك يشمع ويرسل إلى المعمل مع رسول خاص .
٨	الطابع البارودى الطلقة . (Powder pattern)	- إذا كان الطابع والثقب على الملابس ترسل هذه الملابس إلى المعمل بعد أخذ التحوط اللازم للاحتفاظ بالطابع البارودى بالطريقة التى	- توصف الملابس التى يوجد عليها الطابع البارودى وموضع هذا الطابع عليها - كذلك الحال إذا وجد الطابع على أى شئ غير	يوضع ورق نظيف من الشفاف أو السيلوفان على مكان الثقب والطابع ويثبت حوله بالندبايس وتطوى الملابس

وجد بها دون أى نقص فى كَيْتِه .	متحرك كالابواب أو الجدران .	بطريقة لا تؤثر فى اتجاه خيوط
— إذا كان الطابع على البشرة الآدمية	— عدد مكان الطابع ثم يبدل غاية	الانسجة أو كية البارود وتلف فى
أو على الحائط أو الابواب . الخ	الحرص فى طريقة نقله إلى المعمل	ورق نظيف وترسل الربطة
يخطر المعمل لتصوير الطابع	حتى لا يضيع دخان البارود أو	إلى المعمل مع رسول خاص .
والثقب فى مكان الحادث خاصة	تقل كَيْتِه .	
بالاشعة تحت الحرارة التى تظهر		
مدى كثافة الدخان البارودى		

خامساً : —

المواد المفرقة Explosives

تعتبر دراسة المواد المفرقة من أهم واجبات الخبير الجنائى الذى يتعين عليه أن يلم بأنواع المفرقات المختلفة وأن يتعرف على تركيب كل منها وطريقة تشغيله أو لإبطال مفعوله وطريقة عمل التوصيلات المختلفة سواء كانت عادية أم كهربية فضلاً عن جميع احتياطات الأمن الخاصة بها وتمييز العبوات المجهزة . بأشراك خداعية من غيرها من المفرقات الكاذبة أو الميكيلية . وبذلك إذا ما دعى الخبير إلى مكان حادث أو جريمة استخدمت فيها المواد للمفرقة فإنه يمكنه حل غوامضها والكشف عن جميع جوانبها إلى جانب منع حدوث مزيد من الضرر .

والفرقعات هي مواد كيميائية غير ثابتة التركيب تتحول تحت تأثير أى مؤثر خارجي كالحرارة أو اللمس أو الصدمة إلى مواد غازية ذات حجم كبير وضغط عال ودرجة حرارة مرتفعة ويمكن تقسيم المواد المفرقة إلى قسمين من حيث سرعة تحولها إلى الحالة الغازية : -

(أ) نوع بطيء الانفجار (Low velocity type) : مثل البارود والكوردايت .

(ب) نوع سريع الانفجار (High velocity type) : مثل الـ تـ. نـ. تـ. T. N. T. والـ تـ. نـ. تـ. جـ. والـ دـ. نـ. تـ. .

وأهم المؤثرات التي تتحول المفرقات البطيئة نتيجة لتأثيرها من حالتها الأصلية إلى الحالة الغازية هي الحرارة أو اللمس ، ويكون التحول هو نوع من الاحتراق السريع الذي يمتد تدريجياً في المادة مصحوباً بالارتفاع التدريجي في الضغط ودرجة الحرارة . وهذا التحول التدريجي إلى الحالة الغازية يعطى خاصية يتميز بها هذا النوع من المفرقات أن لها قابلية كبيرة للدفع والإزاحة ، وهي الخاصية التي تجعلها تستخدم في تعبئة طلقات الأسلحة الصغيرة حيث أن الارتفاع التدريجي في الضغط الناتج عن اشتعال المادة المفرقة سيدفع الطلقة في ماسورة السلاح ومنها إلى الهدف دون أن يؤثر على الماسورة نفسها ، وذلك لأن الضغط سيتوزع على سطح الماسورة الداخلي كله .

وأكثر المواد بطيئة الانفجار انتشاراً هو المسحوق البارودي الأسود الذي تختلف أحجام حبيباته طبقاً للغرض الذي يصنع من أجله . فكلما كبرت حبيباته كلما قلت سرعة اشتعاله حيث أن حجم الحبيبات يتناسب عكسياً مع سرعة الاشتعال فتزداد درجة اشتعاله بدرجة كبيرة كلما كانت حبيباته ناعمة ومضغوطة . ويلاحظ أن الرطوبة تقلل من سرعة اشتعال البارود وإذا تعرض لتأثيرها مدة طويلة فإنه يصبح غير قابل تقريباً للاشتعال ، ولذلك يجب حفظه في مكان جاف بعيداً عن تأثير الرطوبة . والبارود يستخدم عادة في تعبئة طلقات الأسلحة الصغيرة والمبوات الدافعة وفي تعبئة قنابل الأمان والقنابل السريع

الاشتعال . أما الكوردايت فهو أحد مركبات النتروجين والترو سيلولوز .
ويوجد على شكل شرائح أو عيدان رفيعة بنية اللون ويمتاز بأن الرطوبة لا تؤثر
عليه إلا بعد مدة طويلة وكذلك الحرارة لذلك فهو يفوق البارود من حيث عدم
تأثيره بالمؤثرات الجوية .

أما المادة السريعة الانفجار فتتميز بأنها تحول إلى الحالة الغازية الثابتة فجأة .
وبسرعة تتراوح ما بين ٢٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ متر في الثانية لذلك توصف بقدرتها
على الهدم والتدمير والنسف لذلك فلا يلزم لها أن توجد في محتوى (does not)
(have to be contained) ، يعكس البارود والمواد بطيئة الانفجار التي لا بد من
وضعها في محتوى مقل حتى يكون لها أثرها المعروف (to get on effect) .

كما أنه يلاحظ أن المفرقات السريعة الانفجار إذا استخدمت في تعبئة طلقة
نارية أو خرطوشة مدفع فإنه ينتج عن ذلك أن تحطم ماسورة السلاح أو المدفع
مع عدم دفع الطلقة أو الذاتة إلى الأمام لمسافة بعيدة لذلك تستخدم المفرقات
الطيئة في تعبئة الطلقة أو الخرطوشة أما القنبلة التي ستفجر عند الهدف فتعبأ
بالمفرقات السريعة . والواقع أن المفرقات السريعة تنقسم من حيث درجة
حساسيتها إلى ثلاثة أنواع :

- (أ) مفرقات قليلة الحساسية : وتستخدم بكيات كبيرة كمبوات أساسية .
- (ب) مفرقات متوسطة الحساسية : وتستخدم عادة في المبوات (كباءء) ،
لإحداث الانفجار .
- (ج) مفرقات شديدة الحساسية : وتستخدم عادة (كفجر) في المبوات
أو القنابل .

ومعظم القنابل التي يصنعها الأفراد يدوياً أو منزلياً يستخدم في صنعها
المواد المفرقة بطيئة الانفجار حيث تعبأ في أى نوع من المحتويات . وأبسط
مثال لذلك أن تحتوي ماسورة معدنية قصيرة لها غطاء على كل من طرفيها أو
وضعها داخل علبة من الصفيح أو لفها جيداً ببطقة كثيفة من الورق السميك
ثم إشعالها بالفتيل الخاص بإشمال البارود . وقد يشبه التركيب السابق مايسمى

« (بالصاروخ الناري) المستعمل في لعب الاطفال ولكن على مقياس أكبر . وهذا النوع من العبوات يظل في أمان طالما أن القنبل لم يشمل ولكنه يمكن أن ينفجر بمجرد احتكاك أو اصطدام قلعيتين من المعدن قريبا منها .

أما العبوات الناسفة فلا بد أن تتكون من الأجزاء التالية : مفرقات قليلة الحساسية صلبة أو عجيبة أو مسوق (عبوة أساسية) ، ثم مفرقات متوسطة الحساسية (بادی) ثم مفرقات شديدة الحساسية (مفجر) بالإضافة إلى وسيلة لإشعال تتوقف على نوع المفجر ، فقد تكون سلك كهرباء وبطارية ، وقد تكون قنبل أمان وكبريت ، وقد تشمل بما يسمى بغطاء الصدمات (Percussion cap) أو بإحداث اهتزازات عيفة وسريعة . ومثل هذه العبوات الناسفة أو المواد السريعة الانفجار قد تها وتلف جيدا وترسل في طرود أو رسائل بريدية لإغتيال بعض الأشخاص ، وقد تعبأ وتمد للإفجار في وقت معين باستخدام ساعة زمنية ضابطة .

كما أنها قد تعد بطريقة معينة داخل أى محتوى أو صندوق بحيث يحدث الانفجار مثلا بمجرد فك رباط هذا الصندوق . لذلك يجب على الخبير الجنائي عند العثور على عبوة أو قنبلة من مثل هذا النوع ألا يحاول فك أجزائها إلا إذا كان خبيرا فعلا بالمفرقات وأحسن ما ينصح به هو القيام باخلاء المكان فورا من شاغليه ثم استدعاء خبير القنابل المختص وذلك للعمل على إزالتها من مكانها بعد تأمين انفجارها . وقد يلزم في مثل هذه الحالات الاستعانة بالأشعة السينية للكشف عن دقات وقاصيل تكوين العبوة أو القنبلة للمساعدة في فك أجزائها قبل نقلها من مكانها .

ونذكر على سبيل المثال حالة قنبلة من هذا النوع قد تم ضبطها في أحد القضايا بالولايات المتحدة حيث كانت عبارة عن صندوق أبعادها $6 \times 6 \times 8$ بوصة قد جرى تغليفه وأرساله كطرود بريدى لأحد الأشخاص لإغتياله والقضاء عليه .

وشادت الظروف أن يصل الأمر إلى الخبير الجنائي الذي قام بالفحص الدقيق

المحتويات هذا الطرد فوجد أن الرباط الذى إستخدم فى لفة كان مشدود بطريقة معينة بحيث لإدخال أحد طرفيه داخل الصندوق من ثقب صغير أسفل عقدة الرباط . أما داخل الصندوق فقد وجد أنه يحتوى على قسمين متساويين يفصل بينهما طبقة من ورق الكرتون ، وقد أحتوى القسم الاول على المسحوق المفرغ فى حين أحتوى القسم الثانى على تركيبه عبارة عن كبسولة معينة متصل بها علب من الثقباب وضمت بطريقة بحيث إذا قطع أو نزع الرباط من حول الطرد فإن ذلك سوف يؤدى إلى إطلاق الكبسولة ومن ثم إشعال الثقباب فالمسحوق المفرغ الشديد الانفجار .

خلاصة :

من كل ما تقدم ينضح كيف أن دراسة الحخير الجنائى المفرقات والمادة بكافة أنواعها وصورها يساعده كثيرا إذا ما دعى إلى مكان جريمة استخدمت أو يزعم استخدام - مواد مفرقة فيها، فهو الذى يكشف الطريق ويحل النوامض . ويتعرف على الجناه ويبحث قنشى الضرر ويبطل أو يكشف قأمر المتأمرين ويضع عليهم غرضهم يعلمه وخبرته . فالحخير بهذه المواد يستطيع مثلا من مجرد دراسة استطلاعية لآثار وظواهر الضرر الناتج فى عملية تخريبية أن يتعرف على نوع المادة المفرقة المستخدمة ، حيث أن المواد بطيئة الانفجار كما سبق أن ذكرنا تحدث عملية دفع وتدمير لجدران المباني مع أحداث إنهار للأبواب والنوافذ ، كما أنها لها قدرة عالية على إحداث الحرائق أكثر مما تقعله المواد سريعة الانفجار التى يحدث عنها عادة عملية تآثر ولسف مركزه . وعليه فإذا استخدمت مثلا مادة بطيئة الانفجار كالبارود الأسود فى عملية تخريبية لقضبان سكة حديد فإن هذه المادة لن تقطع القضيب الحديدى مما كانت العبوة كبيرة ولكنها تثنيه فقط نظراً لتأثيرها التدريجى من ناحية الضغط والدفع الناتج عن عملية الاشتعال بعكس المادة السريعة الانفجار التى إذا استخدمت فإنه يمكن تمييزها من قطعها وفصلها للقضبان الحديدية كنتيجة لعملية الانفجار المفاجئة التى تسبب تركيز سريع فى القوة اللازمة لقطع أى قضيب .

المراجع

1. Gradwohl. R. B. H., Legal Medicine, St. Louis : C. V. Mosby Company , 1954 .
2. Nickolis , L. C. The Scientific Investigation of Crime Butterworth and co. , London , 1956 .
3. Jones , L. V. Scientific Investigation and Physical Evidence, Edit. by E. C. Gabard , U. S. A. , 1959 .
4. Sidney , S., Forensic Medicine , Boston : Little , Brown and Compony, 1955 .
5. Wilson , C. M., The Wisconsin Sheriff & Deputy Mugazine U. S A.. 1948 , 1962 .
6. Wilson C. M. , The Preservation and Transportation of Firearms Evidence , Thomas, Springfield , 9 LL., 1945 .
7. Walker , T. J. , Bullet Holes and Chemical Residues in Shooting Cases , J. Crim. Law & Crim. , 1940 .
8. O'hara C. E., Fundamentals of Criminal Investigation, Charles C. Thomas , Publisher , U. S. A. 1956.
9. O'hara C. E. & Osterburg, W. J. , An Introduction to Criminalistics , The Mackmillan Co. , N. Y. , 1960 .
10. Gastellanos , I., Dermo - Nitrite Test , J. Crim Law and Crim. , U. S. A. , 1943.
11. The Diphenylamine Test for Gunpowder , F. B. I. Law Enf. Bull. , 1935.
12. Hatcher , J. S. , etal. , Firearms Investigation , Identification, & Evidence , The Stackpole Co. , Pennsylvania, 1957.

A STUDY ON FIREARMS IDENTIFICATION

By

Dr. Z. SELIM

Expert in the National Center of social & Crimin. Research.

The study begins by a full detailed illustration of the general characteristics and classification of firearms . Then it refers to the limitations in the field of firearms identification , or in other words what can and cannot be done by the expert during his investigations in the place of crimes and inside the laboratory. The study also deals with the making and preserving the evidentiary chain in firearms cases , the possible laboratory determinations , and recommended procedures to be followed by the Law enforcement officers having custody of firearms exhibits which may be later offered as evidence .

Moreover the up to date instructions for handling, marking, and shipping of firearms and explosive exhibits have been forwarded and systematically summarized..

A method for measuring the accurate distance of fired bullets or cartridges , have ben mentioned using sheets of white blotting paper fastened to the face of a recovery box .

An evaluation of the so-called paraffine or dermal nitrite test was presented especially to point on how it is dangerous and misleading to depend on such a test . It was shown by different data that not all guns have a tendency to through powder on the hand that fires them . It was also proved that many substances , besides gun powder , especially cigarettes and cigars , may give positive results with the diphenylamine sulphuric acid reagent used in the above test .

With regard to bombs and explosives, its classifications and structures were generally reviewed , especially from the standpoint that enables the criminal investigator to recognize the agent that causes explosion and damage . Also, the crimes in which certain high velocity explosiva can be rigged so as to detonate when it is titled to some important personalities , or through the use of a time clock , were all illustrated with the appropriate security procedures .

معالم النظام العقابي السوفيتي

على من فرمى

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

أولاً -- كلمة عامة :

يجدر التنبيه إلى أن دراسة النظام العقابي السوفيتي هنا تعنى الاهتمام - بصفة أساسية - بدراسة النظام العقابي في جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية ، باعتبار أنها أكبر الجمهوريات بالاتحاد السوفيتي وعلى أساس أن القسم العام من قانون العقوبات الروسى (٢٧ أكتوبر ١٩٦٠) يكاد يكون من الناحية الواقعية نموذجاً للقسم العام في قوانين العقوبات بالجمهوريات الاتحادية السوفيتية الأخرى.

ولقد صدرت القواعد الأساسية لتشريع الجنائى للاتحاد السوفيتي في ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨ لتكون مرشداً للشرع في جمهوريات الاتحاد المختلفة في إصدار قوانين العقوبات الخاصة بكل منها وعلى الأخص فيما يتعلق بالقسم العام من هذه القوانين، مع إفساح المجال فيما يتعلق بالقسم الخاص لتعكس الاختلافات الحضارية والثقافية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة لكل جمهورية على حدة .

والواقع أن هذه السياسة التي انتهجها المشرع السوفيتي تقوم على النظر العلمى الموضوعى في مجال التشريع ، ذلك أنه إذا كانت الأيديولوجية التي تسود المجتمع السوفيتي ككل واحدة ومتسقة ومتكاملة ، فإن ثمة اختلافات حضارية وثقافية واجتماعية في المجتمعات التي تكون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تختم بالضرورة وجود اختلاف مماثل في بعض أحكام القسم الخاص من قوانين العقوبات في كل من تلك الجمهوريات .

وكتقديم أساسى للدراسة يجدر الإشارة باختصار إلى أن الماركسية ترى أنه مجموع علاقات الإنتاج تلك التى تؤلف البناء الاقتصادى للمجتمع ، هى الأساس الواقعى الذى يقوم عليه كل الأبنية القوية القانونية والسياسية .

فقوى الإنتاج المادية فى المجتمع ذات أهمية وتأثير فى خلق وتكوين الأنظمة القانونية والسياسية وجهاز القيم وبصفة عامة كل ما يمكن أن يطلق عليه البناء القوي فى مجتمع ما (١) .

وعلى هذا فإن للقانون فى مجتمع طبقى خصائص طبقية بالضرورة طالما يحى ويؤمن مصالح الطبقات المسيطرة لإقتصاديا واجتماعيا (٢) .

أما فى المجتمع الاشتراكى اللاطبقى حيث تعبر الدولة الاشتراكية عن إرادة ومصالح كل الشعب العامل وحيث لا يمكن أن تعد مصالح المجتمع متعارضة مع مصالح الفرد ، يلعب القانون الاشتراكى دورا هاما فى تدعيم حقوق الشعب وفى تدعيم النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى تقوم عليه الدولة ويحمى الملكية الاشتراكية وحقوق وحرىات المواطنين (٣) .

وعلى هذا تعبر المادة الأولى من القواعد الأساسية للتشريع الجنائى السوفيتى (١٩٥٨) عن أن الغرض من التشريع الجنائى للاتحاد السوفيتى وجميع جمهوريات الاتحاد هو حماية النظام الاجتماعى السوفيتى ، والدولة السوفيتية ، والملكية

(١) Kelsen (Hans) : The Communist Theory of Law, P. 2. Stevens & Sons Ltd., London , 1955 .

(٢) على حسن فهمي ، الحماية الجنائية للعمل فى التشريع السوفيتى ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد السادس ، العدد الأول ، ص ٦٢ ، مارس ١٩٦٣ .

(٣) Afanasyev (V.) : Marxist philosophy , P. 286 , Moscow , 1965.

وأيضاً بالتفصيل Romashakin (p.) : The Soviet State and law at the Contemporary Stage in " Fundamentals of Soviet law , edited By Romashkin, Academy of Sciences of the U.S.S.R. , pp. 7 | 20 , Moscow , 1964.

الاشتراكية ، وأشخاص وحقوق المواطنين والنظام والقانون الاشتراكي من كل فعل إجرائي .

فالقانون الجنائي الاشتراكي له وظيفة مزدوجة : فهو سيف مسلط في يد دولة الشعب العامل ضد أعداء النظام الاجتماعي وهو في نفس الوقت مدرسة ترسخ في إذهان المواطنين مبادئ الحياة الاجتماعية الواجب أتباعها . وعلى هذا يعتبر القانون الجنائي سلاحا هاما في ترسانة الدولة الاشتراكية يخصص لحماية إحداث التغييرات في المجتمع ، كما يعترف للعقوبة أيضا بقيمة ردعية ضد مرتكبي الجرائم (١) .

ويتعكس هذا على تبويب قوانين العقوبات بكل من الجمهوريات الاتحادية السوفيتية إذ نجد أن القسم الخاص من هذه القوانين يتضمن المجموعات التالية من الجرائم : جرائم ضد الدولة ، جرائم ضد الملكية الاشتراكية ، جرائم ماسة بحياة وسلامة وحرية وسمعة الأشخاص ، جرائم متعلقة بالحقوق السياسية وحقوق العمل بالنسبة للمواطنين ، جرائم اقتصادية ، جرائم يرتكبها موظفون في حدود ولاياتهم الوظيفية ، جرائم ماسة بسير العدالة ، جرائم ضد الأمن العام والنظام الاجتماعي والصحة العامة ، جرائم عسكرية (٢) .

ولا تواجه كافة الانتهاكات التي تقع على العلاقات الاجتماعية بنصوص قانون العقوبات ، فإن هذا الأخير يواجه الانتهاكات الأكثر خطورة ، أما الانتهاكات الأقل خطورة والأقل ضررا فتلق أنواعا أخرى من الاجزبة ، والمسألة هنا لا تعدو اختلافا في درجة خطورة الفعل . وعلى هذا ففضلا عن الانتهاكات التي يعاقب عليها قانون العقوبات ، يمكن القول بوجود ثلاثة مجموعات رئيسية أخرى من الانتهاكات يعاقب عليها بشكل أو بآخر ، فهناك ما يمكن أن يسمى

(١) انظر René David et John N. Hazard : Le Droit Soviétique Tome II, P. 105 , Paris , 1954.

(٢) انظر Chkhikvadze (V.) and Kirichenko (V.) : Criminal Law; in "Fundamentals of Soviet law" ibd, p. 403-

بالجرائم الادارية administrative offences ، والمخالفات التأديبية disciplinary infringements ، والمخالفات التي يعاقب عليها عن طريق عاظم الرفاق Comarades' Courts (٦) .

ولما كان التقسيم الثلاثي أو الثلاثي للجرائم غير معروف في التشريع الجنائي السوفيتي ، فإن ما يسمى بالجرائم الإدارية يمكن اعتباره نظيراً للمخالفات في التقنيات الجنائية الغربية وتلك المتأثرة بها ، ويمكن القول أن ثمة ثلاثة معايير للفرقة بين الجريمة طبقاً لمفهوم التشريع الجنائي السوفيتي والجريمة الإدارية ، أولها مدى جسامة الفعل وثانيها السلطة المنوط بها الفصل في الجريمة ، فالفعل الاجرامي المنصوص عليه في قانون العقوبات ينظر أمام محكمة جنائية مشكلة من قاض وأمين من مندوبي الشعب assessors (وذلك طبقاً للمادة ١٣ من قانون الاجراءات الجنائية لجمهورية روسيا الاشتراكية السوفيتية) ، أما الجرائم الإدارية فيختص بالفصل فيها عدد كبير من الهيئات الادارية وإن كانت عاظم الشعب Peoples' Courts تقوم بالفصل فيها في بعض الحالات (٧) . وثالث المعايير للفرقة بين الجنائية والجريمة الادارية هو طبيعة الجزاء الذي يوقع .

أما المخالفات التأديبية ، فلك التي تقع انتهاكاً لواجبات معينة على المخالف . تختمها عليه وظيفته ، وأهم مصدر تشريعي يتعلق بهذا النوع من المخالفات قرار من اللجنة التنفيذية المركزية ومن مجلس قوميساري الشعب (مجلس الزوا) حول مبادئ التشريع التأديبي للاتحاد السوفيتي ، صادر في ١٣ أكتوبر ١٩٢٩ ، وينص على هذا القرار في مادته الثالثة المخالفات المرتكبة إخلالاً بواجبات العمل الوطني في الدولة والمشروعات التعاونية وجميع المشروعات العامة ، ولا ينطبق هذا القرار على المخالفات التأديبية الواقعة من أفراد القوات المسلحة ورجال السجون والعاملين بالسكك الحديدية ، والعقوبات التأديبية المنصوص عليها هي : اللوم والتوبيخ والتزليل الوطني للمؤقت والمزل (المادة الثامنة من القرار المذكور (٨)) .

Feldbrugge F. S.: Soviet Criminal Law, General part, (٦) P. 19, A. W. Sythoff - Leyden, 1964.

(٧) أنظر فيما يتعلق بمحاكم الشعب : على حسن فهمي ، العدالة الجنائية في النظام السوفيتي ، المجلة الجنائية القومية ، للجلد الأول ، العدد الأول ، مارس ١٩٥٨ .

(٨) يراجع : فيلد بروج ، القانون الجنائي السوفيتي ، سابق الإشارة إليه ، ص ٢١ ، ص ٢٢ -

أما المخالفات التي تعاقب بواسطة محاكم الرفاق (وهي محاكم تقوم على إشراك مباشر لعناصر الشعب العامل في الصراع ضد الجريمة) ، فهو أمر كان معروفا منذ الثلاثينيات في القرى والمصانع والمشروعات المختلفة يناط بها النظر في جميع أنواع المخالفات التافهة والأفعال السلوكية الغير المرغوب فيها والتي لا تشكل جريمة طبقا لقوانين العقوبات ، ولقد اخففت تلك المحاكم تدريجيا من العمل ، إلا أن قرارات المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٥٩ أكدت على ضرورة وأهمية محاكم الرفاق ، وعبر عن ذلك قرار من اللجنة المركزية للحزب ومجلس الوزراء السوفيتى فى ٢ مارس ١٩٥٩ ، كما وجد ذلك كله صدق فى مشروع قانون تحت عنوان « تقوية دور الشعب فى محاربة المخالفات ضد الشرعية السوفيتية وقواعد المجتمع الاشتراكى » نشر فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٩ ، بعد نشر القواعد الأساسية للتشريع الجنائى السوفيتى (ديسمبر ١٩٨٥) ، وقبل إصدار قوانين العقوبات للجمهوريات المختلفة فيما عدا جمهوريتى أوزبكستان وقازاخستان ، وعلى هذا تمكن المشرع من تضمين قوانين العقوبات القواعد التى احتواها مشروع ١٩٥٩ المشار إليه .

وينظم اختصاص وعمل محاكم الرفاق بجمهورية روسيا السوفيتية قانون صادر من مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الاشتراكية السوفيتية فى ٣ يوليو ١٩٦١ ، كما تنظم المادة ٥١ من قانون العقوبات الروسى الصلة بين محاكم الرفاق وقانون العقوبات . وتختص هذه المحاكم بالنظر فيما يمكن أن يسمى بالأفعال ذات الصبغة شبه الجنائية وبعض القضايا المدنية ومخالفات العمل — وتحصل الاجزىة فى غرامة بسيطة (١٠ روبل) واقتراح بالتزليل الوظيفى أو تخفيض المرتب والتوبيخ العلنى . والغرض الرئيسى من عمل محاكم الرفاق هو تقوية الضمير الاشتراكى والاسهام فى التربية الاشتراكية (٩) .

(٩) يراجع : فيلد برج، القانون الجنائى السوفيتى ، سابق الإشارة إليه، ص ٢٤٤/ص ٤٢٦ وأظنر : على حسن فهمى ، الدولة والقانون والقاب — دراسة فى الاشتراكية العلمية والتطبيق ، المجلة الجنائية القومية، المجلد التاسع ، العدد الأول، مارس ١٩٦٦، ص ٩٨، ص ٩٩ ويراجع أيضا :

Gorchenin (K.P.) The Participation of workers collectives in the preservation of law and order in the Soviet Union ; Review of Contemporary Law, 7th year, No. 2, 1960, P. 98.

أما فيما يتعلق بأغراض العقوبة فيجدر أن نتناول — باختصار — في هذا الصدد قوانين العقوبات السوفيتية المختلفة وتطورها التاريخي الذي تمكس التطور الثوري للفكر القانوني السوفيتي . فالمبادئ الأساسية للتشريع الجنائي عام ١٩١٩ كانت تستهدف بالعقوبة كلا من الردع العام والردع الخاص وكذلك لإعادة تربية المذنب ، كما أكدت المادة العاشرة منها أن العقوبة ليست مقابلا للذنب أو تكفيرا عنه . وكذلك نجد قانون العقوبات الروسي الصادر عام ١٩٢٦ يعبر عن نفس الاتجاه ، حيث تنص المادة التاسعة منه على أن أغراض العقوبة أو تدابير الدفاع الاجتماعي كما كان يسميها هذا القانون هي الردع الخاص والردع العام وإعادة التربية (بهذا الترتيب) ، كما تضيف المادة المذكورة أن هذه التدابير لا تستهدف الجزاء أو التقابل (١٠) .

ويلاحظ أن لفظ « يعاقب » أعيد إلى التشريع الجنائي السوفيتي عام ١٩٣٤ عند تعريف بعض الجرائم ، كما يمكن القول أن التقابل والردع العام كانا من بين أهداف السياسة العقابية بالنسبة لبعض الجرائم وعلى الأخص تلك الموجهة ضد النظام وبعض الجرائم الاقتصادية ، بينما تستهدف العقوبة بالنسبة للجرائم الأدل خطورة لإعادة تربية المذنب (١١) .

وتفصّل المادة ٢٠ من القواعد الأساسية للتشريع الجنائي للاتحاد السوفيتي عن أن العقوبة لا يقصد بها لحسب أن تكون جزاء لارتكاب الجريمة بل لأنها تستهدف أيضا إصلاح وإعادة تربية المحكوم عليهم وتزويدهم بروح الاخلاص للعمل ومراعاة القانون بدقة واحترام قواعد الحياة في المجتمع الاشتراكي فضلا عن منع ارتكاب جرائم أخرى جديدة بواسطتهم أو عن طريق آخرين ، وأنه لا يقصد بالعقوبة إلحاق أى آلام جسمية بالمحكوم عليهم أو أى مساس بكرامتهم

(١٠) أنظر : فيلد برج ، القانون الجنائي السوفيتي ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٩٩

وأنظر أيضا : Les Cods De La Russie Sorétique , 1 V. Codo Pénal De La R. S. F. S. R. Avec Les Modification Jusqu' Au 1 er Octobre 1933 — Texte officiel , Tradiuts Par Jules Patouillet , Paris , 1935

(١١) أنظر : فيلد برج ، القانون الجنائي السوفيتي ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٩٩ ، ص ٢٠٠

الإلسانية . وبنفس الالفاظ تقريبا أفصحت المادة ٢٠ من قانون العقوبات الروسى (١٩٦٠) أيضا عن أغراض العقوبة .

وواضح من هذا أن ثمة محاور ثلاثة تدور حولها فلسفة العقوبة فى المجتمع السوفييتى هى ، حماية المجتمع الاشتراكى والاسس التى يقوم عليها وإصلاح الجانى وإعادة تربيته وأخيراً الإسهام فى تكوين الضمير الاشتراكى (١٢) .

ولقد اهتم التشريع الجنائى السوفييتى بتفريد العقاب ، فعلى المحاكم عند توقيع العقوبة أن تسترشد بالمفاهيم الاشتراكية للعدالة وأن تأخذ بعين الاعتبار مدى خطورة الاجتماعية للجريمة ، وأخلاق وسلوك المذنب وشخصيته وكذلك الظروف المخففة أو المشددة للجريمة ، ويبين هذا الاتجاه إلى التفريد بوضوح فيما يتعلق بالحكم المشروط إذ توجب الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ من القواعد الأساسية للتشريع الجنائى السوفييتى على المحكمة أن تراعى فى هذه الحالة جميع ظروف القضية وشخصية المذنب وما قد يكون قد قدم للمحكمة من تقارير أو توصيات من جانب الهيئات التى يعمل بها المذنب أو الهيئات المسئولة عن إعادة تربيته وإصلاحه ، بشأن حالة المذنب (١٣) .

وتلعب الظروف المخففة والمشددة دوراً بالغ الأهمية فى تفريد العقاب ، حيث يجب على المحكمة أن تراعى مثل هذه الظروف فى اختيار العقوبة الأكثر ملاءمة نوعاً وكماً .

ويعتبر التشريع الجنائى السوفييتى من قبيل الظروف المخففة ، قيام الجانى بمحاولة منع الأضرار الناجمة عن الفعل الإجرامى : وقيامه - إختياراً - بتعويض الضرر ، وكذلك ارتكاب الفعل الإجرامى فى ظل ظروف شخصية أو عائلية قاسية ؛ وارتكاب الفعل الإجرامى تحت تأثير تهديد أو تحت إفعالى نفسى شديد ناتج

(١٢) أنظر تفصيلاً : على حسن فهمي ، الدولة والقانون والعقاب - دراسة فى الاشتراكية العلمية والتطبيق ، سابق الإشارة إليه ، ص ١١٤ ، ص ١١٥ .
(١٣) أنظر : SMIRNOV (L.N.) : Soviet Criminal Legislation, P 33
تطبيقات على القواعد الأساسية لتشريع الجنائى السوفييتى
Fundamentals of Soviet Criminal Legislation, Moscow , 1960.

عن أفعال غير مشروعة من جانب المجنى عليه ، وارتكاب الفعل الإجرامى نتيجة تجاوز حدود الدفاع الشرعى ، وارتكاب حدث أو سيدة حبل للفعل الإجرامى ، وأخيرا الاعتراف بارتكاب الفعل الإجرامى أو تسليم الجانى نفسه - اختيارا - للسلطات [يراجع نص المادة ٢٣ من القواعد الأساسية للتشريع الجنائى السوفيتى] كما يجوز للمحكمة إذا رأت أن ثمة ظروفًا مخففة غير عادية أن تنزل بالمعقوبة عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى القانون أو أن توقع عقوبة أخف (يراجع نص المادة ٢٧ من القواعد الأساسية) ، ويلاحظ أن الظروف المخففة الواردة بالقواعد الأساسية ليست على سبيل المحصر ، إذ يجوز للمحكمة أن تراعى أية ظروف أخرى كما يجوز أن تتضمن قوانين العقوبات للجمهوريات المختلفة ظروفًا مخففة أخرى (١٤). وعلى سبيل المثال ، يضيف قانون العقوبات لجمهورية رومانيا إلى الظروف المخففة السابق بيانها ، ارتكاب الجريمة لأول مرة نتيجة تجمع عرضى لبعض الظروف إذا كانت الجريمة لا تمثل خطرا اجتماعيا جسيما ، ويمكن أن يقال أن هذا يفترض الإشارة إلى ظروف لا يمكن معها أن يقع اللوم كله على كاهل الجانى أو ظروف لم يكن ملفتا تماما لإلها أو لم يكن فى مكنه تفاديا ، - وبصفة عامة - فإن هذا الموضوع يدخل فى صميم السلطة التقديرية للمحكمة التى تستطيع أن تقرر ما إذا كانت الجريمة تمثل خطرا اجتماعيا جسيما أم لا (١٥).

كما أن أن الفقه القانونى السوفيتى يقدم ظروفًا أخرى مخففة قنتها أحكام القضاء ، مثل المرض والشيخوخة والسلوك الحميد للذنب وبخاصة فى مكان عمله ، ونقص الذكاء والتعليم والخبرة لدى الجانى ، وسبق المشاركة فى الدفاع عن الوطن أو ارتكاب الجريمة لدوافع غير شخصية ، إلا أن المحكمة مطلق حرية التقدير فى اعتبار أو عدم اعتبار مثل هذه الظروف (١٦).

أما الظروف المشددة فتشمل ارتكاب الفعل الإجرامى بواسطة عائد فى

(١٤) شخيكفادز وكيريفسكو ، القانون الجنائى ، من كتاب أساسيات القانون السوفيتى ، سابق الإشارة إليه ، ص ٤١٧ ، ص ٤١٨ .

(١٥) انظر فيلديرج ، القانون الجنائى ، سابق الإشارة إليه ؟ ص ٢٢٩ .

(١٦) نفس المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

حالات معينة ، أو ارتكابه بواسطة جماعة منظمة أو بغرض الحصول على نفع شخصي بحت أو لدوافع أخرى وضيفة ، كما تعتبر النتائج الخطيرة للفعل الإجرامى من بين الظروف المشددة ، كذلك إذا ارتكب الجريمة ضد حدث أو من أو أى شخص آخر فى حالة عجز ، وكذلك استخدام حدث فى ارتكاب الجريمة ، وأيضا ارتكاب الجريمة بالاستفادة من ظروف كارثة قومية (راجع نص المادة ٣٤ من القواعد الأساسية) ، ويجوز أن تتضمن قوانين العقوبات للجمهوريات ظروفًا مشددة أخرى (١٧).

كما أن ثمة ظروفًا مشددة خاصة بجريمة القتل العمد تعددها المادة ١٠٢ من قانون العقوبات الروسى تجعل من الجائز للمحكمة أن توقع عقوبة الاعدام أو الحرمان من الحرية لمدة تصل إلى ١٥ سنة .

وتلعب الأحكام المشروطة والافراج الشرطى دورا بالغ الأهمية فى تفريد العقاب وإعادة تربية المحكوم عليه فى الاتحاد السوفيتى (١٨) ، ولقد لجأ القانون السوفيتى فى جميع مراحل تعاوره إلى استخدام الأحكام المشروطة آخذاً فى الاعتبار القيمة التربوية للعقوبة (١٩) ، وتجزئ المادة ٣٨ من القواعد الأساسية للتشريع الجنائى السوفيتى للمحكمة عند إصدارها حكما بالحرمان من الحرية أو العمل الإصلاحى إذا رأت استنادا إلى ظرف الدعوى وأخلاق المتهم ، أن من غير الضرورى تنفيذ العقوبة ، أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، على أن تذكر بمجئيات الحكم الدوافع التى أوجبتها إلى ذلك . وتواف المحكمة تنفيذ العقوبة على شرط ألا يرتكب المحكوم

(١٧) شفيكتادز وكيريتنسكو ، القانون الجنائى من كتاب أساسيات القانون السوفيتى ، سابق الإشارة إليه ، إليه ، ص ٤١٨ .

La Reforme Pénale Soviétique ; Code Pénal , Code (١٨) de Procédure pénale et Loi d'organisation Judiciaire de R.S.F.S.R. du 27 Oct. 1960 — Nouvelle Collection de Comité de Législation Etrenngère et de droit International — publiées sous la direction et avec une introduction de Marc Ancel — Le Centre français de droit Comparé Paris , 1962 P° 60 Lxv .

(١٩) شفيكتادز ، القانون الجنائى ، من كتاب أساسيات القانون السوفيتى ، سابق الإشارة إليه ، ص ٤١٩ .

عليه جريمة مماثلة أو جريمة في نفس درجة الخطورة خلال الفترة التي يحددها الحكم . فإذا خالف المحكوم عليه ذلك ، حكمت المحكمة عليه بالعقوبتين معا وفقا لنص المادة ٣٦ من القواعد الأساسية ، وتحدد مدة الإشراف وإعادة التربية في قوانين الجمهوريات ، وتستأنس المحكمة برأى المنظمات العامة أو التعاونيات أو المصنع أو التعاونيات الزراعية في عمل المهتم ، ولها أن تمهد إلى هذه المنظمات بعملية إعادة تربية وإصلاح المحكوم عليه بوقف تنفيذ العقوبة .

ولا يخرج نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات الروسي الصادر في ٢٧ أكتوبر ١٩٦٠ عن المادة ٣٨ من القواعد الأساسية المشار إليها ، ولقد تركت المادة ٤٤ المذكورة للمحكمة حرية تقدير فترة الاختبار من سنة إلى خمس سنين .

أما الإفراج الشرطي قبل تنفيذ العقوبة بأكملها فقد نصت عليه المادة ٤٤ من القواعد الأساسية بالنسبة للمحكوم عليهم بالحرمان من الحرية أو العمل الإصلاحي أو الإبعاد أو النفي أو الإلحاق بإحدى الكتيائب العسكرية التأديبية نتيجة حسن سلوك المحكوم عليه وموقفه الشريف تجاه العمل ، إذا تبين للمحكمة من ذلك أنه قد تم إصلاحه ، فيجوز لها بعد انقضاء نصف مدة العقوبة المحكوم بها عليه على الأقل أن تأمر بالإفراج شرطياً عنه أو لإحلال عقوبة أخف محل الجزء الباقي من العقوبة . أما بالنسبة للجرائم الخطيرة الموجهة ضد العدالة وبعض الجرائم الخطيرة الأخرى فلا يجوز الإفراج الشرطي إلا بعد انقضاء ثلثي المدة المحكوم بها على الأقل . فإذا ارتكب المفرج عنه جريمة مماثلة أو في نفس درجة الخطورة خلال الفترة المفرج عنه خلالها شرطياً فإن المحكمة تحكم عليه وفقاً للمادة ٣٦ من القواعد الأساسية المشار إليها آنفاً ، على أن الإفراج الشرطي لا يطبق بالنسبة لبعض طوائف المجرمين المتأدين الخطرين .

ولا نكاد تختلف المادة ٥٣ من قانون العقوبات الروسي في نصها عن المادة ٤٤ من القواعد الأساسية للتشريع الجنائي السوفيتي ، إلا أنها عددت الحالات التي يجب فيها انقضاء ثلثي المدة المحكوم بها على الأقل ، وهذه الحالات هي : الجرائم الشديدة الخطورة الماسة بالدولة (المواد من ٤٦ إلى ٧٣ ع . روسي) ، قطع الطريق (المادة ٧٧ ع . روسي) ، الهياج الجماعي (المادة ٧٩ ع . روسي) ،

إتلاف طرق المواصلات ووسائل النقل (المادة ٨٦ ع . روسي) ، تزيف النقد .
(المادة ٨٧ ع . روسي) ، سرقة الأموال العامة والمملوكة ملكية جماعية
على نطاق واسع (المواد ٨٩ ف ٢ ، ٩٠ ف ٣ ، ٩٢ ف ٣ ، ٩٣ ف ٣ ع . روسي) .
وغير ذلك .

ثانياً — الصور الأساسية للعقوبة بالاتحاد السوفيتي :

تعدد الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القواعد الأساسية لتشريع الجنائي .
السوفيتي العقوبات المختلفة التي يمكن توقيعها على مرتكبي الجرائم المخصوص عليها .
في قوانين العقوبات ، والعقوبات الأصلية هي :

- ١ — الحرمان من الحرية .
- ٢ — الإبعاد .
- ٣ — التقي .
- ٤ — العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية .
- ٥ — الحرمان من تقلد منصب معين أو القيام بعمل معين .
- ٦ — الغرامة .
- ٧ — اللوم العام .

وتضيف الفقرة الثانية من نفس المادة الإلحاق بإحدى الكتائب العسكرية-
التأديبية كعقوبة بالنسبة للمذبذبين من أفراد القوات المسلحة النظاميين .

أما المادة ٢٢ من القواعد الأساسية فتص على عقوبة الإعدام كتدبير عقابي
استثنائي ريثما يلغى ، وذلك في حالات الجرائم بالغة الخطورة مثل الخيانة .
العظمى والتجسس والقتل العمد بسبق الإصرار مع ظروف مشددة .

كما أن ثمة عقوبات تكميلية بالإضافة إلى العقوبات الأصلية السابق .
بيانها هي :

(ب) الحرمان من رتبة عسكرية أو رتبة أخرى .

كما يجوز توقيع عقوبات التنقي والإبعاد والحرمان من تقلد منصب أو ممارسة نشاط معين بصفة تكميلية أو أصلية . ويمكن أيضاً النص على عقوبات أخرى في قوانين العقوبات الخاصة بالجمهوريات بشرط عدم تعارضها مع نصوص القواعد الأساسية للتشريع الجنائي للاتحاد السوفيتي ، وعلى ذلك لا يجوز مثلاً النص في قوانين الجمهوريات على أية عقوبات بدنية لمخالفة ذلك لنص المادة ٢٠ من القواعد الأساسية التي تنص في فقرتها الثانية على أن العقوبة لا تستهدف إلحاق أي أذى جسدي أو مساس بالكرامة الإنسانية للمحكوم عليه .

ويلاحظ - بصفة عامة - أن ثمة ميلاً في التشريع الجنائي السوفيتي لإنقاص عدد العقوبات للنصوص عليها ، فبينما عدت المبادئ الإرشادية عام ١٩١٩ ستة عشر عقوبة يمكن الحكم بها وإن كانت على نحو غير جامع غير مانع بمعنى أنه كان يمكن المحاكم أن تأمر بغير العقوبات الواردة بهذه المبادئ الإرشادية طبقاً للمادة ٢٥ منها ، نجد أن قانون العقوبات الروسي الصادر عام ١٩٢٣ يورد إحدى عشرة عقوبة فقط ، بينما أوردت المبادئ الأساسية الصادرة عام ١٩٢٤ أربعة عشر عقوبة وحذت حدودها قوانين العقوبات التي صدرت بعد ذلك ، ويرجع هذا الميل لإنقاص عدد العقوبات إلى عدم قابلية بعض العقوبات التي كان منصوصاً عليها في القوانين السابقة إلى التطبيق ، وعلى سبيل المثال عقوبة التنقي المؤقت من الاتحاد السوفيتي التي كان منصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من قانون العقوبات السوفيتي الصادر عام ١٩٢٦ (٢٠) .

كما عدلت القواعد الأساسية عن النص على بعض عقوبات كان منصوصاً عليها قبل ذلك مثل الحكم على المذنب بأنه عدو الشعب مع الحرمان من حق المواطنة والإبعاد خارج حدود الاتحاد السوفيتي إلى الأبد أو لمدة محدودة وكذلك الحرمان من الحرية مع الحجز في معسكرات العمل الإصلاحية (٢١) .

(٢٠) أنظر : فيلديرج ، القانون الجنائي السوفيتي ، سابق الإشارة إليه ، ص ٢٠٣ .
(٢١) أنظر المقارنة للادة ٢٠ من قانون العقوبات الروسي الصادر عام ١٩٢٦ ، ترجمة جيتويليه ، باريس ١٩٣٥ ، سابق الإشارة إليه .

ومنذ عام ١٩٣٧ صار من الجائز الحكم بالحرمان من الحرية لمدة طويلة تصل إلى ٢٥ عاماً في بعض الجرائم الخطيرة كالجنس والتخريب، كما صدر قانون من رئاسة مجلس السوفييت الأعلى في يونيو ١٩٤٧ يجيز توقيع عقوبة الحرمان من الحرية لمدة تصل إلى ٢٥ عاماً لسرقة الأموال العامة مع ظروف مشددة ، إلا أن القواعد الأساسية للتشريع الجنائي السوفيتي - إنطلاقاً من المبدأ اللينيني الذي يقرر أن مدى كون عقوبة ما رادعة لا يمكن في شدتها بل في استحالة الافلات منها - نصت على أن الحرمان من الحرية يكون لمدة لا تزيد على عشر سنوات ، أما في حالات المجرمين المعتادين أو الجرائم ذات الخطورة الخاصة فيمكن أن تصل المدة إلى ١٥ عاماً إذا نصت على ذلك قوانين العقوبات . كما نصت القواعد الأساسية على عدم جواز الحكم بالحرمان من الحرية لمدة لا تزيد على عشر سنوات - مهما كان نوع الجريمة - إذا كان المذنب لم يبلغ الثامنة عشر من عمره وقت ارتكاب الفعل الإجرامي . وكقاعدة عامة فإن عقوبة الحرمان من الحرية يجب تنفيذها في مؤسسة للعمل الإصلاحى في دائرة إقامة المحكوم عليه ، حيث يكفل هذا سرعة عودة المحكوم عليه إلى العمل الشريف بتأثير ذويه وكذلك المنظمات التي تعمل في دائرة عمله وإقامته (٢٢) .

وعلى نحو مماثل لما نصت عليه المادة ٢١ من القواعد الأساسية ، تعدد المادة ٢٢ من قانون العقوبات الروسى الصادر عام ١٩٦٠ الصور المختلفة للعقوبة على النحو الآتى :

- ١ - الحرمان من الحرية .
- ٢ - الإبعاد مع التحديد الجبرى لحل الإقامة .
- ٣ - التحديد الجبرى لحل الإقامة .
- ٤ - العمل الإصلاحى بدون حرمان من الحرية .
- ٥ - الحرمان من الحق في شكل وظائف معينة أو ممارسة أنشطة معينة .

- ٦ - الغرامة .
- ٧ - التذيل من الوظيفة
- ٨ - الإلزام بإصلاح الضرر الناجم عن الجريمة .
- ٩ - اللوم العلى .
- ١٠ - مصادرة الأموال .
- ١١ - الحرمان من رتبة عسكرية أو خاصة .

وتنص المادة ٢٢ ع . روسى على أن العقوبات الأصلية هى الحرمان من الحرية والعمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية واللوم العلى أما المصادرة والحرمان من رتبة عسكرية أو مدنية فلا تطبق إلا كعقوبة تكميلية بينما يمكن أن تكون العقوبات الأخرى أصلية أو تكميلية .

وتنص المادة ٢٣ ع روسى على أن عقوبة الإعدام توقع استثناء فى جرائم ذات خطورة بالغة (خيانة الحزب م ٦٤ ع - التجسس م ٦٥ ع - أعمال الارهاب م ٦٦ ، م ٦٧ ع - قطع الطريق م ٧٧ ع - والقتل العمد المصحوب بظروف مشددة م ١٠٢ ، م ٢٤٠ ف ٢ ع - وفى حالات التشديد فى ظروف الحرب بالنسبة لبعض الجرائم المنصوص عليها) ، ولا يحكم بالإعدام على الذين لم يكونوا قد بلغوا الثامنة عشرة عند ارتكاب الجريمة أو إذا كان الفاعل سيدة حبلى وقت ارتكاب الجريمة أو وقت النطق بالحكم ، كذلك لا تنفذ عقوبة الإعدام على سيدة حبلى .

كما نصت المادتان ٥٨ ، ٥٩ من قانون العقوبات الروسى على بعض التدابير ذات الطابع الطبى بالنسبة للمحكوم عليهم من المرضى عقليا أو نفسياً .

وسنعرض - فى شئ من التفصيل - بعض العقوبات الأساسية التى ينص عليها التشريع الجنائى السوفيتى ، وهى الحرمان من الحرية والعمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية ثم اللوم أو التوبيخ العلى ، ويلاحظ أن عقوبتى العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية واللوم أو التوبيخ العلى من العقوبات المفردة التى تتميز بها التشريع العقابى الاشتراكى بصفة عامة باعتبارها من تدابير

الدفاع الاجتماعى ذات الدور التربوى الهام فى توحيد المواطنين على نظام العمل واحترام قواعد الحياة فى المجتمع الاشتراكى فضلاً عن ضرورة إسهام الشعب العامل والرأى العام فى عملية إصلاح وإعادة تربية المذنب (٢٣) .

١ - الحرمان من الحرية . Deprivaion of Liberty

وعقوبة الحرمان من الحرية هى أقصى صور العقاب فى التشريع السوفيتى ، إذا استبعدنا الإعدام على أساس أنه عقوبة إستثنائية يحاول المشرع السوفيتى جاهداً التضييق من نطاقها ، وينص على عقوبة الحرمان من الحرية بصدد الجرائم الشديدة الخطورة ، ولسلك الأغراض الرئيسية المتوخاة من هذه العقوبة هى الردع الخاص فضلاً عن إعادة تربية المذنب (٢٤) .

والحد الأقصى لعقوبة الحرمان من الحرية هو عشر سنوات بصفة عامة فيما عدا حالات خاصة من الجرائم الخطيرة وحالات ارتكاب بعض الجرائم بواسطة عائدتين خطرين فيصل الحد الأقصى إلى ١٥ سنة (تراجع المادة ٢٣ من القواعد الأساسية للتشريع الجنائى السوفيتى) ، كما نجد أن المادة ٢٤ من قانون العقوبات الروسى تتضمن مثل هذه الحدود تماماً ، وباستعراض قانون العقوبات الروسى نجد أن النص على ١٥ سنة كحد أقصى لعقوبة الحرمان من الحرية يتردد فى نصوص كثيرة فى باب الجرائم الموجهة ضد الدولة (المواد ٦٤ - ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٥ - ٨٧ ع . روسى) ، وفى باب الجرائم الموجهة ضد الملكية الاشتراكية ، وفى بعض الجرائم ضد الأشخاص وبعض الجرائم ضد الملكية الشخصية وأخيراً فى بعض الجرائم العسكرية .

(٢٣) Bellon , J., Quelques Aspects de la procédure Pénale Soviétique, Revue de Science Criminelle et de Droit Pénal Comparé , 1958, P. 601 .

ويراجع أيضاً :

بحثنا ، الدولة والقانون والعقاب - دراسة فى الاشتراكية العلمية والتطبيق ، سابق الإشارة إليه ، ص ١١٨ .

(٢٤) فيلدزج ، القانون الجنائى السوفيتى ، سابق الإشارة إليه ، ص ٢٠٥ ، ص ٢٠٦ .

كما تنص المادة ٢٤ من قانون العقوبات الروسى على ثلاثة شهور كحد أدنى للحرمان من الحرية ، كما يمكن الحكم بالحرمان من الحرية لفترة أقل من ذلك فى الحالات التى يحكم بالحرمان من الحرية بدلا عن العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية إذا مارفض المحكوم عليه بالعمل الإصلاحي القيام بالعمل المعبود به إليه على أساس إحساب يوم واحد من عقوبة الحرمان من الحرية مقابل ثلاثة أيام من العمل الإصلاحي (تراجع للادنان ٢٧ ، ٢٨ من قانون العقوبات الروسى) .

وتمه صور للحرمان من الحرية لفترة قصيرة جدا لا تتجاوز أياما قلائل فى مجال ما يمكن أن يسمى بالقانون الجنائى الإدارى ويطلق عليها الحجز detention (٢٠)

وبلاحظ أن التشريع السوفيتى كان ينص على جواز الحكم بالحرمان من الحرية لمدة تصل إلى خمس وعشرين سنة وذلك بدلا من عقوبة الإعدام التى كانت قد ألغيت فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ (٢٦) .

وينص فى الحكم القاضى بتوقيع عقوبة الحرمان من الحرية على المكان الذى تنفذ فيه جزئيا أو كليا ، إذ يمكن تنفيذها إما فى سجن أو فى مستعمرة للعمل الإصلاحي ، وفى الغالب تنفذ العقوبة فى السجون بالنسبة للجرائم شديدة الخطورة وبالنسبة للذين المائدين الخطرين . وبصفة عامة ، يجوز للمحكمة أن تأمر بقضاء باقى مدة العقوبة فى مستعمرة العمل الإصلاحي إذا كان المحكوم عليه قد قضى على الأقل نصف مدة العقوبة المحكوم بها عليه فى السجن وكان حميد السلوك . كما أن العكس أيضا جائز ، إذ يجوز للمحكمة إذا ما ارتكب المحكوم عليه مخالفات صارخة لقواعد السلوك فى مستعمرة العمل الإصلاحي أن تأمر بقضاءه جزء من مدة العقوبة المحكوم بها عليه على ألا تزيد عن ثلاث سنوات بأحد السجون

(٢٥) فيلدبرج ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

٥) تراجع الفقرات من الثالثة إلى السادسة من المادة ٢٣ من القواعد الأساسية) .

ولا تطبق هذه القواعد في مجال الأحداث (أقل من ١٨ سنة) إذا يقضون مدة العقوبة بالحرمان من الحرية في مستعمرات عمل خاصة بهم (المادة ٢٣ فقرة ٣- من القواعد الأساسية) .

وطبقا للفقرة الرابعة من المادة ٣٠ من القواعد الأساسية لا يجوز استبدال عقوبة الحرمان من الحرية بالعقوبة أو بالعكس . وتستلزم مدد الحبس الاحتياطي من المدة المحكوم بها وفقا للمادة ٤٠ من القواعد الأساسية ، كما يعتبر من قبيل الحبس الاحتياطي - في هذا الصدد - المدة التي يقضها في مؤسسة طبية عقلية لفحصه وتقديم تقرير طبي عنه إلى المحكمة (تراجع الفقرة الثالثة من المادة ١٨٨ من قانون العقوبات الروسي) .

ويجوز - في حالة الحرب - أن يوقف تنفيذ عقوبة الحرمان من الحرية إذا كان المحكوم عليه من أفراد الرديف وأن يتخبط في سلك القوات العسكرية العاملة فإذا ثبت حسن سلوكه أثناء الحرب يجوز بناء على طلب من قيادته الإفراج عنه نهائيا أو انقاص مدة العقوبة المحكوم بها عليه ، فإذا ارتكب جريمة أخرى جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالعقوبتين معا وفقا لأحكام المادة ٣٦ من القواعد الأساسية (تراجع في ذلك الفقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة ٢٩ من القواعد الأساسية) .

ويحكم التنفيذ في مجال عقوبة الحرمان من الحرية قواعد مستقلة عن قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ، يتضمنها قانون العمل الإصلاحى *Corrective labour law* ، الذى تطبق قواعده - بخاصة - في مجال عقوبتي الحرمان من الحرية والعمل الإصلاحى بدون حرمان من الحرية (٢٧) .

ولقد صدر قانون العمل الإصلاحى لجمهورية روسيا الاشتراكية السوفيتية عام ١٩٣٣ ومازل مطبقا على الرغم من أن كثيرا من نصوحه قد ألغيت أو عطلت

بواسطة قوانين أخرى ، كما أن ثمة مصادر أخرى لقانون العمل الإصلاحي مثل قرارات مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد وقرارات مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي وقرارات وزارة أخرى ، وهي من الكثرة بحيث يصعب الرجوع إليها جميعها ، إلا أنها جميعا تستند في الغالب إلى ما يسمى « قواعد مستعمرات العمل الإصلاحي . والسجون لوزارة الشؤون الداخلية بالاتحاد السوفيتي الصادرة عام ١٩٥٨ »

“Regulations on The Corrective labour Colonies and Prisons of The Ministry of Internal Affairs of the USSR of 1958.”

وتشير كتابات بعض الفقهاء السوفييت (أو تيفسكي Utevsku وأيكوفليف Iekovlev) عن تفتين قواعد العمل الإصلاحي ، إلى أن هذه القواعد تتضمن — مبادئ عامة ب — تنفيذ عقوبة الحرمان من الحرية — تنفيذ عقوبة العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية د — الإفراج ه — لجان الإشراف والرقابة (٢٨)

أما في جمهورية روسيا الاشتراكية السوفيتية فقد صدر قرار من رئاسة السوفييت الأعلى للجمهورية في ٢٩ أغسطس ١٩٦١ بإصدار قانون العمل الإصلاحي لروسيا وهو لا يكاد يختلف عن مبادئ قانون العمل الإصلاحي للاتحاد . وكما سبق أن ذكرنا يقضى المحكوم عليه بعقوبة الحرمان من الحرية عقوبته إما في سجن أو في مستعمرة العمل الإصلاحي وذلك طبقا لما تقرره المحكمة ويجوز النقل من السجن إلى المستعمرة وبالعكس وفقا لما تراه المحكمة أيضا . ولقد أوردت الخبرة المستحدثة بتطبيق قانون العمل الإصلاحي لروسيا الصادر عام ١٩٦١ أن ثمة تويعة لمستعمرات العمل الإصلاحي : عامة general ، شديدة التحفظ strict بالغة التحفظ very Strict ، وخاصة special . كما أن المحكمة العليا للاتحاد السوفيتي قد أصدرت في ١٩ يونيو ١٩٦١ تعليمات بشأن تصنيف المحكوم لتوزيعهم على أنواع مستعمرات العمل الإصلاحي المختلفة . وكقاعدة

(٢٧) فيلدبرج ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٢٨) قحلا عن فيلدبرج ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

عامة فإن المحاكم ترسل إلى المؤسسات العامة المحكوم عليهم بالحرمان من الحرية لإرتكاب الجرائم الأقل خطورة ، بينما تخصص المؤسسات شديدة التحفظ لطائفة المحكوم عليهم بالحرمان من الحرية في الجرائم الأكثر خطورة . وتعتبر الجرائم أكثر خطورة وفقاً للمعيار المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٤٤ من القواعد الأساسية للتشريع الجنائي السوفيتي ، أما المؤسسات باللغة التحفظ فتخصص للمحكوم عليهم بالحرمان من الحرية أكثر من مرة إلا أنهم لا يعتبرون من طائفة المأمدين الخطرين ، وهؤلاء الآخرون يقضون عقوبتهم عادة في مؤسسة للعمل الإصلاحية ذات نظام خاص . ويختلف الأمر ببعض الشيء بالنسبة للنساء المحكوم عليهن بالحرمان من الحرية إذ يكفي بإرسالهن إلى مستعمرة للعمل الإصلاحية ذات نظام عام عدا المعتبرات من طائفة المأمندات الخطيرات . فيرسلن إلى مستعمرة باللغة التحفظ (٢٩) .

ولقد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا للاتحاد السوفيتي القرار رقم ١٠ في ٣١ يوليو عام ١٩٦٢ مضمناً عدة إيضاحات بشأن مستعمرات العمل الإصلاحية ذات النظام بالغ التحفظ ، وأشارت في هذا الصدد إلى أن العامل الحاسم في إرسال المحكوم عليه إلى هذا النوع من المؤسسات هو سبق تنفيذ حكم بالحرمان من الحرية عليه وليس مجرد صدور الحكم . (٣٠) .

والمحكمة هي السلطة التي تتحدد ما إذا كان الحكم بالحرمان من الحرية ينفذ في سجن أو مستعمرة للعمل الإصلاحية وفي الحالة الأخيرة تتحدد درجة ونوع مستعمرة العمل الإصلاحية ، أما تحديد نوعية المؤسسة العقابية فأمر ينافي بمجالس إدارية ملحقه بوزارات الشؤون الداخلية وذلك لتوزيع المحكوم عليهم على المؤسسات المتنوعة على ضوء البيانات التفصيلية الواردة بالحكم ، وتشير المصادر المتاحة للدراسة إلى أن ثمة معايير تلتزمها هذه المجالس في التوزيع منها ضرورة إلحاق المحكوم عليه بعقوبة حرمان من الحرية في مؤسسة بدائرة الجمهورية التي يعيش ويعمل بها مع مراعاة ألا يقضى بالحكم في مؤسسة في محيط

(٢٩) فيلد بروج ، المرجع السابق ص ٢٥٦ ؟ ص ٢٥٧ .

(٣٠) فلا عن فيلدبرج ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

اجتماعى غريب عنه حتى يكون فى ذلك ضمان لتيسير الاتصال المستمر بين المحكوم عليه وأسرته وتيسير إلحاقه بأكثر الأعمال ملائمة له بعد الإفراج عنه ، كما أن ثمة معياراً آخر وهو نوع العمل الذى تخصص به المؤسسة (٣١) .

ويلاحظ بشأن العمل السائد فى مؤسسة عقابية معينة ، أن الإنتاج الصناعى أو الزراعى بالمؤسسات العقابية فى الاتحاد السوفيتى إنما هو جزء أساسى من الإنتاج فى المجتمع كله ، ومن ثم يوجد تفسيق تام وتخطيط فى هذا المجال ، فالعمل داخل للمؤسسات الإصلاحية لامتداد العمل خارجها وهو جزء من الخطة العامة للاقتصاد القومى ، الأمر الذى ييسر عودة المحكوم عليه الإفراج عنه إلى المجتمع عضواً عاملاً منتجاً . (٣٢)

ويلاحظ أن النزلاء بالسجون أو بمستعمرات العمل الإصلاحي ملزمون بالعمل إذا كانوا قادرين عليه (وذلك فيما عدا المحبوسين إحتياطياً ومن لم يصبح المحكوم بعد نهائياً حيالهم) ، وينظم العمل كمشروع مستقل داخل المؤسسة أو يلقى النزلاء للعمل بمشروع محلى ، وفى هذه الحالة فإن عقداً جماعياً يبرم مع المشروع ، وتطبق على عمل النزلاء جميع النصوص الواردة بقانون العمل وبخاصة تلك المتعلقة بساعات العمل والأمن الصناعى ، والشروط الصحية . . ألخ . ويتقاضى النزلاء عادة أجوراً أقل على نحو ما من تلك التى يتقاضاها العمال من غير النزلاء . (٣٣) .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ، ص ٢٥٩ .

(٣٢) على حسن فهمى ، العقوبة من وجهة النظر الاشتراكية - بحث غير منشور مودع بمكتبة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية (يونيو ١٩٥٧) ويراجع أيضاً :

Fidierff , Michel : Le Systeme Pénitentiaire de l'U.R.S.S
P. 426, Dans " Les grands systèmes Penitentiaires actuels " ,
Publiésous la direction de : Louis Huguenev , H. Donnedieu
De Vabres , et Mare Ancel, Paris , 1950 .

(٣٣) فيلد برج ، سابق الإشارة إليه ص ٢٥٩ .

ويجدر الإشارة هنا إلى أنه بالإضافة إلى السجون ومستعمرات العمل
الإصلاحى توجد مؤسسات أخرى ، مثل :

(١) مستعمرات العمل للأحداث المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة
٢٤ من قانون العقوبات الروسى

(ب) مؤسسات خاصة بالمشقة فيهم والمتدين بإرتكاب جرائم معينة وأمر
بمحجزهم بصفة مبدئية (تراجع المادتان ٨٩ ، ٩٠ من قانون العقوبات
الروسى) .

(ج) مؤسسات إحتفالية يلحق بها النزلاء الذين يقرر نقلهم من سجن إلى
مستعمرة العمل الاصلاحى وبالعكس .

(د) مستشفيات طب نفسية خاصة ملحقة بوزارات الشؤون الداخلية .

٢ - العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية .

Corrective Labour without deprivation of liberty

لعل العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية يمثل معلما من أبرز معالم
النظام العقابى السوفيتى وتتضح فيه فلسفة إعادة تربية المحكوم عليه عن طريق
العمل ، وأهم سمه فى هذه العقوبة هى عدم الحرمان من الحرية .

وتتضمن المادة ٢٥ من القواعد الاساسية للتشريع لجنائى السوفيتى الخطوط
العريضة لهذه العقوبة ، فتتص على أن " ينفذ العمل الإصلاحي بدون حرمان
من الحرية لفترة تصل إلى عام ، وينفذ الحكم إما فى عمل المحكوم عليه أو فى
أى مكان آخر فى دائرة إقامته . وينتقص من الحكم عليه لصالح الدولة مبلغاً
يحدده الحكم ولا يزيد على ٢٠ بالمائة من أجره . وتعدد تشريعات الجمهوريات
الطريقة التى ينفذ بها الحكم بالعمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية ، " .

ويفرق الفقهاء السوفيت بين الانتقاص من أجر المحكوم عليه الوارد فى

المادة ٢٥ من القواعد الأساسية سالفه الذكر والغرامة، حيث أن العقوبة الأساسية في العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية هي العمل، كما أنه بينما يكون مبلغ الغرامة محددا على سبيل القطع، فإن المبلغ الذي ينقص من أجر المحكوم عليه في حالة الحكم بالعمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية يختلف حسب أجر المحكوم عليه (٣٤).

والعمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية هو العقوبة التي تطبق عادة في معظم الظروف التي لا تتطلب خطورة الواقعة الإجرامية عزل المذنب عن المجتمع وطبقاً للمادة ٢٥ من القواعد الأساسية والفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون العقوبات الرومى فإن أقل مدة يمكن الحكم بها بهذه العقوبة هي شهر وأقصى مدة هي عام.

والصورة الأخف لتنفيذ عقوبة العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية هي استمرار المحكوم عليه بنفس المكان الذي يعمل به عادة، أما الصورة الثانية فتقتضى إسناد عمل معين له في مؤسسة العمل الإصلاحي بدائرة موطنه، ويحدد فتش العمل الإصلاحي بوزارة الشئون الداخلية نوعية المؤسسة التي يلحق بها المحكوم عليه.

فإذا رفض المحكوم عليه بالعمل الإصلاحي في مقر عمله القيام بالعمل فللمحكمة أن تستبدل بهذا الحكم عليه بالعمل الإصلاحي بمؤسسة. فإذا رفض المحكوم عليه العمل بمؤسسة العمل الإصلاحي، كان للمحكمة أن تغير الحكم إلى الحرمان من الحرية. وفي هذه الحالة يحتسب يوم العمل الإصلاحي المحكوم به ثلث يوم من عقوبة الحرمان من الحرية (راجع المادة ٢٨ من قانون العقوبات الرومى).

أما بالنسبة لتغير القادرون على العمل فتحكم عليهم بدلا من عقوبة العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية بالغرامة أو التوبيخ العلني أو إصلاح

الضرر الناتج عن ارتكاب الجريمة ، وذلك طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من قانون العقوبات الروسى .

ويحرم المحكوم عليه بعقوبة العمل الإصلاحي خلال فترة قضاء العقوبة من بعض الزايا ، فعلى سبيل المثال لا تحتسب فترة قضاء العقوبة فى مدة عمله المحتسبة للترقية أو فى المعاش ، هذا كقاعدة عامة ، ومع ذلك يجوز - إذا سلك المحكوم عليه سلوكاً جيداً وأدى العمل خير أداء - أن تقضى المحكمة بناء على طلب المنظمات الاجتماعية والعالية باحتساب فترة العقوبة فى مدة عمله (تراجع الفقرتان الرابعة والخامسة من المادة ٢٧ ع . روسى) .

ويعهد إلى ما يسمى بتفاتيش العمل الإصلاحي بالإشراف على تنفيذ عقوبة العمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية ، وهى هيئات موزعة إقليمياً ، وهى ملحقه بالبلجان التنفيذية لسوفيات الاقاليم ، وهى مسئولة عن إعادة تربية المحكوم عليهم بهذه العقوبة ، كما تقوم بانتقاص النسب المقررة فى الحكم من راتب المحكوم عليه (تراجع الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون العقوبات الروسى) ، كما تتولى هذه الهيئات - بالنسبة لطائفة المحكوم عليهم بالعمل الإصلاحي بدون حرمان من الحرية فى غير أماكن أعمالهم - التعاقد مع مشروع أو أكثر لإلحاق المحكوم عليهم بالعمل المشروع (٣٥) .

٣ - التوبيخ العلنى Public Repirmand

وعقوبة التوبيخ العلنى فى النظام تمثل العقاب السوفيتى معلماً هاماً ، ويراد بها إشراف الرأى العام فى عملية إعادة تربية المذنب وإخضاع هذا الأخير لضغط الرأى العام الذى يلعب دوراً هاماً فى كفاح الجريمة .

ولقد تضمنت المادة ٢٨ من القواعد الأساسية النص على هذه العقوبة ، وهى عقوبة كغيرها باسم المجتمع وفى علانية ، ويمكن أن تلجأ المحكمة إلى نطاق أكثر من العلانية فتذشر الحكم عن طريق الصحافة أو غيرها من الوسائل .

ويمكن الحكم بعقوبة التوبيخ العائى كمعقوبة أصلية فى بعض الجرائم (تراجع المادة ٢١ من القواعد الأساسية للتشريع الجنائى السوفيتى ، وكذلك للمواد ١٠٠ ، ١١٤ ف ٢ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ف ١ ، ١٢٧ ف ١ ، ١٢٨ ف ١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ف ١ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ف ١ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ف ١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ف ١ ، ٢٣٢ ف ٢ من قانون العقوبات الروسى) ، ويلاحظ فى هذه الجرائم جميعا أنها جرائم قليلة الأهمية .

ويلاحظ أن هذه العقوبات نصت عليها لأول مرة منذ ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، المادة ٢٥ من المبادئ الأساسية الصادرة عام ١٩١٩ ، كما نصت عليها المادة ٢٠ من قانون العقوبات الروسى الصادر عام ١٩٢٦ .

ويلاحظ أن هذه العقوبة تعد من العقوبات الرئيسية التى تصدرها عادة . محاكم الرفاق فى الاتحاد السوفيتى ، على أساس أنها تلعب دورا هاما فى الإسهام فى التربية الاشتراكية ، ولقد أوردت الخبرة أن المعارف للقانون يخشون الرأى العام وعلى الأخص حكم رفاقهم فى العمل ، وأن نتائج طيبة قد حققت فى هذا المجال (٣٦) .

* * *

اكتفينا بإيراد بعض صور العقوبة فى النظام العقابى السوفيتى ، باعتبار أن هذه الصور تعبر - إلى حد كبير - عن فلسفة عقابية متميزة تتفق مع مقومات النظرية الاشتراكية والتطبيق الاشتراكى فى أول مجتمع يقبى الاشتراكية العلمية على الأرض ، إذا استثنينا كومونة باريس الشهيرة (١٨٧١) التى وإن كانت لم تبلغ الهدف المنشود إلا أنها كانت تجربة تاريخية غذة مليئة بالدروس .

(٣٦) على حسن فهمى ، الدولة والقانون والقاب - دراسة فى الاشتراكية العلمية والتطبيق ، سابق الإشارة إليه ، ص ٩٨ .

كلمة ختامية:

لعل في هذا المرض السريع لمعالم النظام العقابي السوفيتي ما يثير الاهتمام بالدراسات الجادة للأنظمة القانونية بصفة عامة في المجتمعات الاشتراكية ، ونعني بالدراسات الجادة في هذا السبيل تلك الدراسات التي تقوم على فهم علمي موضوعي عميق بالفلسفة الاشتراكية والتطبيق الاشتراكي ، ولا يغنى عن ذلك تلك المحاولات التي يقوم بها بعض الكتاب وقد تحولوا بين عشية وضحاها إلى ترديد ببغاوي لبعض ما يكتب على نحو غير مدروس أو تلك المحاولات للكتابة التي لا يراد بها غير إظهار السير في ركب الاشتراكية ما دام الأمر — في نظر المؤلفين الانكشارية — لا يعدو غير ترديد كلمة الاشتراكية مراراً عن علم. وعن غير علم ، حتى ولو كانوا لا يديثون بأى ولاء لغير صوالهم الخاصة ولا يعمقون أى فهم لديهم إلا فهمهم لأنانيتهم وفرديتهم .

SOME ASPECTS OF SOVIET PENAL SYSTEM

ALY H. FAHMY (LL. B., LL. M.).

**Researcher, National Center of Social
and Criminological Research**

The Study of Soviet penal system is not an easy task, it requires a complete understanding of Marxism in theory and practice, and how the material question in a given society is the solid basis on which all the superstructure of the society stands. Law is always the expression of the dominant Social class, in a socialistic classless society, the situation is quite different. Law plays an important role in protecting the rights of the people.

The first part of the study is dealing with general features of soviet criminal legislations, kinds of offences, goals of punishments, individualisation of treatment of offenders, extenuating and aggravating circumstances, and conditional sentences.

In the second part, we illustrated the different kinds of punishment in U. S. S. R., we studied in details the deprivation of Liberty, Corrective Labour without deprivation of liberty and public reprimand. The two Later kinds of punishment represent some of the most outstanding features of the penal system in Soviet Union, this reflects obviously the most clear applications of the marxist penal philosophy.

Finally, we invited legal - research - workers to contribute seriously in further studies in the field of legal studies in socialistic societies.

علم الإجرام في البلاد الاشتراكية

(١) علم الاجرام السوفيتي

السيد يسى

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية

مقدم

هل يمكن الزعم - كما يفعل بعض الباحثين الماركسيين (١) - بأن هناك علم إجرام « اشتراكي » متميز بذاته عن علم الإجرام غير الاشتراكي ؟ الواقع أن بحوث علم الإجرام في البلاد الاشتراكية ، وقد يكون أدق لوقتنا في بلاد الكتلة الشرقية ، مازالت في بداياتها بعد فترة الانقطاع الطويلة التي توقفت فيها البحوث الاجتماعية بوجه عام . ومن المعروف أن هذا التوقف كان نتيجة مباشرة لتفسير الدوجماتيقي للنظرية الماركسية الذي ساد فترة طويلة من الزمن فيما يتعلق بإنكار إمكانية قيام علم اجتماع بجانب المادية التاريخية التي اعتبرت هي نفسها علم الاجتماع الماركسي (٢) . وقد أدى ذلك بالتبعية إلى توقف علوم النفس الاجرام . (٣)

(١) أنظر على سبيل المثال :

Lekschas, J. & Hartmann, R., Basic Problems of Socialist Criminology, in : Law and legislation in The German Democratic Republik, 1- 66 .

(٢) أنظر مرجعا كلاسيكيا بهذا الصدد :

Boukharine, N., La theorie du Matérialisme historique, manuel Populaire de Sociologie Marxiste Paris : éditions anthropos, 1967 .

(٣) أنظر بصدد وضع علم الاجرام السوفيتي عقب الحرب العالمية الأولى

Seelig, E., Traité de Criminologie, Paris : P. U. F., 1956, P. 41 .

وقد أُنِجَ للعلوم الاجتماعية عقب موجة التحرر السياسي والمذهبي التي سادت البلاد الاشتراكية بعد نهاية المرحلة الستالينية ، أن تطلق مرة أخرى بعد فترة جمود طويلة . ولنا أن نتوقع على ضوء ذلك ، أن علم الإجرام في هذه البلاد - بالرغم مما لبعضها من تراث قديم في العلوم الاجتماعية كبولندا على وجه الخصوص - يعد في المرحلة الأولى من نموه التي يجاهد فيها في تحديد نطاقه ، ويسعى لصياغة أهدافه العامة ، وتنمية الموجات المنهجية التي ستجرى البحوث الواقعية على أساسها .

وأيا ما كان الأمر ، فالتا لا نريد أن نستبق نتائج هذه الدراسة ، ونصدر حكما متعجلا عن وجود علم إجرام اشتراكي متميز بذاته عن علم الاجرام غير الاشتراكي أولا . والحقيقة أن هذا السؤال جزء من سؤال أعم عن الفروق التي تميز بين ما يطلق عليه الآن علم الاجتماع الماركسي الامبيريكى وعلم الاجتماع الامبيريكى غير الماركسي (٤) ولا نريد - حتى لا يتشعب بنا البحث - أن نخوض في هذا الموضوع المتعدد الجوانب بالرغم من أهميته ، وقد نغرد له دراسة مستقلة .

غير أن أهم ما نبغي الإشارة إليه ، هو أنه ليس من اليسور الحديث عن علم الاجرام في البلاد الاشتراكية ، وذلك نظرا لندرة المراجع المنشورة باللغات الفرنسية والانجليزية في هذا الموضوع . وعلى ذلك فلا بد أن يكون عرضنا محدودا

(٤) أقترب هذا العدد :

A — Fundamentals of Marxism — Leninism ,
Manuel, Moscow : Progress Publishers, Second revised edition,
1964, 141 — 144 .

B — Szczepinski, J . Sociologie Marxiste empirique, in :
L' homme et la société, Revue internationale de recherches et
de synthèses sociologiques, no. 1, 1966, 45 — 53 .

C — Pronteau, J. renaissance de la sociologie en Union
Soviétique, ibid. , no. 1966, 149 — 152 .

يحدود ماتحت أيدينا من مراجع وهى قليلة (٥) . وتثور على الفور مشكلة المنهج الذى سنتبعه فى العرض . هل سنعرض لكل بلد على حدة ، أم نحاول التأليف بين الافكار العامة فى هذه البلاد ورسم صورة كلية للوقوف ؟ قد يؤدى الحل الثانى إلى التكامل فى العرض ويكفل عدم التكرار . ولكن ميزة الطريقة الاولى هى إعطاء صورة دقيقة وتفصيلية — ما أمكن — للوضع فى كل بلد ، وتمكّل رد الانجاهات المختلفة ونموها وتغيرها إلى سياقها التاريخى المحدد . وعلى ذلك سنعرض فى هذا المقال للاوضاع الراهنة فى علم الإجرام السوفيتى ، على أن نعرض فى مقال قادم للوقوف فى المجر ويوغوسلافيا وبولندا . وإن كان العرض سيتفاوت عمقا وتفصيلا وفق ماتحت أيدينا من مراجع وهى قليلة ، لا تصلح سوى لتقديم مدخل عام للموضوع ، وهذا هو هدفنا على أية حال من كتابة هذه المقالات . وقد نستطيع بعد ذلك أن ننظر نظرة نقدية لعلم الاجرام فى البلاد الاشتراكية .

١ — المشكلات النظرية والتطبيقية لدراسة الجريمة والوقاية منها فى الاتحاد السوفيتى :

سنعتمد أساسا فى هذا العرض على دراستين للبروفيسور كارپتس مدير المعهد الفيدرالى لدراسة أسباب الجناح وتمية أساليب الوقاية منه ، فى الاتحاد السوفيتى . والدراسة الاولى (٦) عبارة عن تقرير غير منشور سبق له أن قدمها المؤتمر الامم المتحدة الثالث للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين الذين عقد فى السويد عام ١٩٦٥ . وهذا التقرير كان مقدرا له أن ينشر فى العدد الخاص رقم ٢٣ من « المجلة الدولية للسياسة الجنائية » الذى صدر بمناسبة المؤتمر . ولكن تأخر وصول التقرير للسكرتارية لم يسمح بطبعه ، فوزع توزيعا محدودا على أعضاء المؤتمر ، واعتبر من وثاقفه ، وضم إلى العدد .

(٥) لم نستطع الاطلاع على المرجع الآتى بالرغم من أهميته :

Bogdanov, V. , Some aspects of Soviet Criminology, Wash. D. C. , Pub. Res. Service, 1964 .

مشار إليه فى قائمة المراجع الدولية عن الجريمة والجناح ، جزء ٢ ، عدد ٣ ، مايو ١٩٦٥

ص ٦٥٢ .

(6) Karpets, I. I. Quelques problemes théoriques et pratiques concernant L'étude et la prevention de La delinquance en U.R.S.S. Nations Unies, A/ Conf. 26/L. 7/Add. 1, 24 Juin 1965.

أما الدراسة الثانية فهي لنفس المؤلف وقد نشرت في مجلة العلم الجنائي الفرنسية عام ١٩٦٧ ، وهي في الواقع تكاد أن تكون تلخيصا للدراسة الأولى (٧) وقد تناول كاربيتس في دراسته عدة موضوعات نظرية وتطبيقية عموما بذلك أن يعطي صورة كلية للوقف الراهن في علم الاجرام السوفيتي، وسنحاول أن نعرض لهذه الصورة بشيء من التفصيل .

٢ - الجريمة في الاتحاد السوفيتي كشكله قومية :

ويمكن القول أن القضاء على الجناح في الاتحاد السوفيتي قد أصبح في الوقت الراهن مشكلة قومية . فقد حدد برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي - والذي وافق عليه المؤتمر الثاني والعشرين للحزب - هدفا أساسيا هو خلق الأساس المادي والتكنيكي للشيوعية ، وتشكيل العلاقات الاجتماعية الشيوعية وتربية الإنسان في المجتمع الجديد . ويعتمد تحقيق هذه الأهداف كلها على حل سلسلة من المشكلات ، من أبرزها القضاء على الجناح وعلى الأسباب التي تولده .

ويرى البروفيسور كاربيتس أن مشكلة القضاء على الجناح قد وضعت وضعا صحيحا وبجسما لأول مرة في تاريخ الإنسانية . وإذا كان وضع هذه المشكلة قد اتخذ هذه الصورة ، فذلك لأن الجناح من ناحية بعد غريبا بصورة قاطعة عن الاشتراكية إذا ما نظر إليها كبناء اجتماعي ، ما دام أن الجريمة لم تولد عن الاشتراكية ، وإنما هي تجسد جذورها - على العكس - في الماضي ؛ ومن ناحية أخرى قد توافرت الشروط التي لا بد منها للقضاء على الجناح عليها . وقد مهد لوجود هذه الظروف جماع عملية النمو التاريخي للمجتمع السوفيتي . ومن أهم هذه الظروف الواضحة الآن ، الثورة الثقافية وارتفاع مستوى الثقافة ومستوى التعليم المواطنين بوجه عام في الاتحاد السوفيتي . وما دامت الطبقات المستغلة قد اختفت من الاتحاد السوفيتي ، وزالت الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، واندمجت ضروب عدم المساواة الاجتماعية ، وارتفع مستوى الحياة المادية والثقافية للشعب إلى درجة لم يسبق لها مثيل ، فإن القضاء على الجناح قد أصبح أمرا واقعا يمكن تحقيقه بصورة كاملة .

(7) Karpets I. I. , Etude et prévention de la criminalité en U. R. S. S. Rev. Sc. Crim. Dr. Pén. comp., no 1., Janvier - Mars, 1967, 127 - 138

وليس معنى ذلك بطبيعة الحال أن القضاء على الجناح مشكلة سهلة وأن اختفاء الجريمة سيتم بطريقة آلية . فالجناح موجود منذ آلاف السنين ، وهو — مثله في ذلك مثل بقايا الماضي التي تمتد جذورها منذ القدم في حياة الإنسانية — لا يمكن القضاء عليها تماما إلا بعد معارك طويلة ومضنية . ويرى كاربنس أنه قد يكون مفيدا في هذا الصدد تذكر الفكرة المعروفة في الماركسية اللينينية والتي مؤداها أنه في المجتمع الاشتراكي الجديد سيقبى لفترة من الزمن آثار المجتمع القديم . (أنظر : كارل ماركس وفردريك إنجلز ، الأعمال الكاملة ، جزء ١٥ ص ٢٨٤) .

وعلى ذلك فعلى المجتمع الجديد — بعد أن أتمى من القضاء على المستغلين منذ فترة طويلة — أن يفرغ للصراع ضد ذوى الميول الإجرامية والجائحة . والحكومة السوفيتية تصدر في ذلك عن منطق إنساني وكرام مبناء العمل على إصلاح كل من تنكب الطريق الصحيح ، لكن ينضم مرة أخرى إلى صفوف العاملين الشرفاء ، وهذا يتضمن بذاته عدم التسامح في ارتكاب الجرائم والأفعال اللاخلاقية ، فالدولة السوفيتية هي دولة الشعب كله ، وكل عامل سيد ، وكل إنسان يعلم أن مصالحه تتطابق مع مصالح الدولة . وأن كل زيادة في قوة الدولة وراثتها ، ستعكس عليه في ارتفاع مستوى معيشته . ويترتب على ذلك كله ، أن الصراع ضد الجانحين ومثيري الاضطراب في سير الحياة العادية ، يهتم به كل أعضاء المجتمع السوفيتي ، ومن هنا صح القول بأن القضاء على الجناح كظاهرة اجتماعية ، يكون مشكلة قومية .

٢ — المشكلة الرئيسية هي الوقاية من الجرائم :

ولما كان المجتمع السوفيتي قد رفع مشكلة الجريمة إلى مصاف المشكلات القومية فقد استطاع أن يبتدع صورا وطرقا جديدة خاصة به للصراع ضد الجناح ، ونعني بذلك الاشتراك الجمعي للمجتمعات المحلية وللتجمعات المختلفة في كشف الجانحين وإعادة تربيتهم ، وأهم من ذلك إسهامها في خلق مناخ من الاستنكار الجماعي يحيط بالجانحين . وقد حدد برنامج الحزب الشيوعي المهمة الأولى

الأساسية في هذا الصراع بأنها الوقاية من الجرائم .

واسهام التجمعات المختلفة في الصراع ضد الجناح ليس مجرد صورة جديدة من صورة القضاء عليه ، ولا هو بحث مجرد عن أساليب الصراع ضد الجرائم ، بقدر ما هو إجراء يتطابق مع نمو الدولة الاشتراكية ومع وظائفها التي تنهض بها . وتنمية الدولة السوفيتية القومية ، مثلها في ذلك مثل كل مجتمع إشتراكي ، معناه الانطلاق من الدولة بمفهومها العام المعروف للوصول إلى الاستقلال الاشتراكي الشيوعي . وهذا هو الذي جعل الحزب الشيوعي في القرارات الصادرة عن مؤتمرات العشرين والوحيد والعشرين يعطى أساسا نظريا لضرورة التحويل التدريجي لسلسلة من الوظائف التي تحتفظ بها الدولة لنفسها واعطائها للمنظمات الاجتماعية . وهذه العملية بالغة الأهمية بالنسبة للعديد من المجالات الحيوية في الدولة السوفيتية ، وبوجه خاص بالنسبة لحفظ النظام العام والصراع ضد الجناح .

وقد لعبت التجمعات Collectivité دورا كبيرا في الصراع ضد الظواهر المضادة للمجتمع وذلك بالاشتراك بطريقة نشطة في الوقاية من الجريمة ، وكذلك في إعادة تكييف الجانحين وإعادة تربيتهم ، وذلك بالتعاون الوثيق مع الشرطة والنيابة العامة والمحاكم ومؤسسات إعادة التربية عن طريق العمل . واشتراك العمال في الصراع ضد الجناح كان دائما سمة من السمات البارزة للدولة السوفيتية . فقد أحكمت الهيئات الحكومية المستولة عن الصراع ضد الجناح صلتها بالجمهير لكي تتوحد القوى للقضاء على الجريمة . والنشاط الرئيسي للمنظمات والروابط العمالية التي تتعاون في القضاء على الجناح يتمثل في إعادة التربية وفي الوقاية . وذلك على أساس أنه ليس هناك أفضل من زملاء العمل من يستطيعون كشف التلويح الاجرامية ومساعدة من يسلك سلوكا جانحا على أن يجد الطريق الصحيح .

وتنبئ الإشارة إلى أن صور الجناح قد تغيرت تغيرا جذريا في الدولة السوفيتية بالمقارنة بصوره في روسيا ما قبل الثورة ، وكذلك بصورة في

أى قطر رأسمالى آخر . فلا توجد الآن فى الاتحاد السوفيتى ، صور الجريمة المحترقة ، ولا عصابات من اللجانين من أى نوع كان ، وصورة مثل صور العصابات مثلاً قد اختفت تماماً تقريباً . وفى كثير من الحالات ترتكب الجرائم بواسطة أشخاص ، تعد الجريمة بالنسبة لهم شيئاً عارضاً ، حدث بمحض الصدفة ، أو تحت تأثير سلسلة من الظروف السيئة التى لم يستطيع من وقع تحت تأثيرها أن يقاومها . وهذا ما يفسر أن هؤلاء الأشخاص يتجاوبون تماماً مع عمليات إعادة تربيتهم ، وهذا بذاته ما يجعل الأثر التربوى لنشاط التجمعات ناجحاً بالنسبة إليهم حتى قبل أن يرتكبوا الجريمة .

ويمكن إبراز ثلاثة اعتبارات أساسية توضح الضرورة والأهمية والدلالة العملية لاشتراك التجمعات فى الوقاية من الجريمة .

(أولاً) سيضع الجانح فى الاعتبار عواقب فعله أمام زملائه ، وأمام الشعب . وهكذا يشعر الكل بأهمية إخضاع الجانح لضبط رأى العام .

(ثانياً) حين يشترك المواطنون السوفيت فى عملية إعادة تربية شخص آخر ، فهم يربون أنفسهم فى نفس الوقت .

(ثالثاً) حين يشترك المال فى المحافظة على النظام العام ويسهمون فى الوقاية من الجريمة وفى الصراع ضدها فهم بذلك فى الواقع يشتركون فى تسيير أمور الدولة .

وقد نجم من التطبيق الاجتماعى صور عديدة لإسهام المنظمات فى الوقاية من الجريمة وأشهر هذه الصور — وبغير دخول فى تفاصيل الأساليب التى تتبعها — هى كما يلى :

(أ) جماعات المتطوعين الشعبيين droujiny . تكونت هذه الجماعات بناءً على مبادرة المنظمات العمالية ولاقت أعمالها شعبية كبيرة ، وقد كرست هذه الجماعات قانونيا في مارس ١٩٥٦ بواسطة قرار صادر من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، ومن مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ، وهذا القرار موضوعه : « إشراك العمال في المحافظة على النظام العام » .

وقد بدأ هذا النظام بداية متواضعة ، تمثلت في تنظيم دوريات بغرض المحافظة على النظام العام تمر في أشوارع المدن وغيرها من التجمعات السكنية . غير أن هذه الجماعات تحولت بعد ذلك لتصبح قوة ضخمة تمارس أساسا الأساليب التربوية في عملها مع الجانبين . وفي ظل هذا النظام يلتقى على عاتق كل متطوع شعبي (Cohorte populaire volontaire) عدد من الجانبين الذين تم القبض عليهم في الشارع وسلبوا إلى قوات الميلشيا وليس ذلك فقط بل يقع عليه عبء إعادة تربية عدد من الجانبين لكي يسلكوا الطريق الصحيح ويتكسبوا طريق الجريمة . ويحتاج القيام بهذا العبء إلى مجهودات ضخمة واهتمام السانئ كامل .

وعدد هؤلاء المتطوعين ١٥٠.٠٠٠ متشرين في كل أرجاء الاتحاد السوفيتي .

(ب) المحاكم الاجتماعية (محاكم الرفاق) :

تمد محاكم الرفاق أحصى الصور الدائمة التي عن طريقها يشارك العمال في الوقاية من الجريمة . وتنتشر هذه المحاكم في المشاريع المختلفة وفي المصانع ، وفي الحقولكوزات (التعاونيات الزراعية) Kolkozoes والسوفكوزات (المزارع النموذجية التابعة للدولة) Sovkozoes وكذلك في المجتمعات السكنية . وهذه المحاكم تمارس تأثيرا تربويا فعالا على أولئك الذين يخرقون النظام وقواعد الحياة الاشتراكية المشتركة . ويعترف كثير من الجانبين صراحة أنه أيسر عليهم من وجهة النظر الادبية أن يحاكموا أمام محكمة أعضاؤها غير معروفين لهم ، من أن

يحاكروا أمام محكمة أعضاؤها من زملائهم في العمل . وقد تزايدت اختصاصات محاكم الرفاق بالتدريج ، فقد حول القانون حالات عديدة عليها ، وكانت من قبل من اختصاص المحاكم الشعبية . وهذه الحالات تتميز بأن الخطر الاجتماعي لما ضعيف جداً ، ومن ثم فقد رأى المشرع أن يحيلها على محاكم الرفاق ، مقدراً أن ذلك أكثر فعالية بالنسبة لهذه الحالات من وجهة نظر إعادة التربية وأيضاً من زاوية الوقاية من الجريمة . ومن ناحية أخرى يحقق هذا الإجراء من وجهة النظر العملية تحويل بعض المهام الخاصة بحفظ النظام العام إلى المنظمات الاجتماعية . وأعضاء محاكم الرفاق ينتخبون من بين الأشخاص الأكثر احتراماً ومكانة بين العمال وعلمهم الأساسي يتركز في الوقاية من الجريمة .

ويبلغ عدد محاكم الرفاق الآن ٧٠٠.٠٠٠ محكمة في الاتحاد السوفيتي . وهناك عدة جهات من حقها أن تحيل على محاكم الرفاق الجانحين الذين ترى حاجتهم إلى إعادة التربية . وهذه الجهات هي الميليشيا ، والنيابة العامة ، والمحاكم . وبمجرد نظر الجرائم في الجمعيات العمومية للعمال له أهمية قصوى بالنسبة للجانحين ، وبمجرد أن رفاق الجانح يعلنون أنهم مسئولون عنه ، ويلتزمون بضمان سلوكه أمام هيئات العدالة يحدث في الغالب الأعم من الحالات أمره في عدم عودة الجانحين إلى الجريمة ما لم يكونوا من الذين يحتاجون إلى جهود أعمق لإصلاحهم . ويثبت ذلك أنه من بين العائدين في عام ١٩٦٤ لم يمثل الجانحون الذين مثلوا أمام محاكم الرفاق سوى نسبة ١٪ .

(ج) لجان الرقابة :

تسهم المنظمات أيضاً مساهمة فعالة في إدارة مؤسسات إعادة التربية عن طريق العمل . فقد أنشأت اللجان التنفيذية للسوفينات المحلية لنواب العمال دليجان رقابة ، تمارس عملها لضمان احترام الشرعية في الإصلاحات ، وللمساعدة الإدارية في عملها الخاص بإعادة تربية وتكثيف الجانحين ، وتكفل كذلك الرقابة على الأشخاص المفرج عنهم وتساعد في الحصول على عمل . . . إلخ .

(د) لجان المراقبة :

تبذل المنظمات اهتماما كبيرا لتنظيم العمل التربوي في صفوف المراقبين. وتقوم بالعمل في هذا الصدد لجان المراقبة التابعة للجان التنفيذية للسوفيتات المحلية لنواب العمال . وتعنى هذه اللجان بإبداع الجماعين الأحداث في دور التربية للأطفال وتمارس عملها بالتعاون الوثيق مع الآباء . وهناك تعاون أيضا بين هذه اللجان وبين حاكم الأحداث وبين الميليشيا . وهذا التعاون يأخذ صورا رسمية واجتماعية ويمتد هذا التعاون أيضا إلى مجالس الآباء في المدارس وفي التجمعات السكنية . وكل هذه الجهود بالإضافة إلى جهود المؤسسات الأخرى ، وأهمها شبكة قصور الأطفال المنتشرة في كل مكان ، والعناية الخاصة التي تبذل لرعاية شئون الأطفال ، كل ذلك قد أدى إلى أن نسبة جناح الأحداث إلى المجرمين بصفة عامة في الاتحاد السوفيتي نسبة ليست لها دلالة .

(هـ) اللجان الدائمة لنواب المختصة بحفظ النظام العام وتطبيق الشريعة الاشتراكية :

وهذه اللجان تعد الصورة الخامسة من صور اشتراك العمال في الوقاية من الجريمة . وهذه اللجان تمارس عملها في إطار السوفيتات المحلية لنواب العمال . والواقع أن هيئات الميليشيا والنيابة العامة والمحاكم التي يتركز عملها الأساسى في الوقاية من الجريمة تعتمد اعتماداً أساسيا في عملها على المنظمات . وهناك قضاة شميون وكذلك يمثلون للاتهام ومحامون شميون يسمون بنشاط في أعمال المحاكم .

ولعل العرض السابق لا يبرز صور إسهام العمال والمنظمات الاجتماعية المختلفة في الصراع ضد الجناح ، يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الوقاية من الإجرام يعد عملاقوميا في المقام الأول . ويشرف الحزب الشيوعى بتشكيلاته المختلفة على توجيه الجهود في هذا الصدد . غير أن هذه الجهود التربوية الضخمة التي تبذل لتربية الجماعين لا تحمل الدور الفعال الذى يقوم به قانون العقوبات والتدابير التي يتضمنها والتي تطبق على الجماعين بوجه عام ، وعلى الجماعين المرتقين بوجه

خاص ، ويفسر ذلك اهتمام الدولة السوفيتية بالتطوير الدائم للمحاكم والنيابة العامة ولغيرها من الهيئات المعنية بالوقاية من الجريمة .

والمقوبة في قانون العقوبات السوفيتي ليست مجرد جزاء يوقع على المذنب بل هي أيضاً لإصلاح وتربية له . ومن هنا فالمقوبة الجنائية والتي كانت تقوم بدورها في التحذير العام بأن الجريمة لن يقسامح فيها، تقوم بدور وقائي وتربوي في المقام الأول .

ويمكن تقييم نتائج هذه الجهود كلها إذا لجأنا إلى الأرقام . فإذا اعتبرنا عام ١٩٤٠ سنة الأساس (١٠٠ ٪) فيمكن القول أن العدد الاجمالي للمحكوم عليهم كان (٥٢٥ ٪) وفي عام ١٩٥٠ (٢٣ ٪) وهبطت النسبة إلى (٢٤ ٪) في عام ١٩٦٢ . وبعبارة أخرى يمكن القول أن أحكام الإدانة انخفضت أربع مرات بالمقارنة مع عام ١٩٤٠ . وفي عام ١٩٦٣ انخفض عدد المحكوم عليهم إلى ١٦ ٪ بالمقارنة بعام ١٩٦٢ ، وفي عام ١٩٦٤ إلى ٩٫٨ ٪ بالمقارنة مع عام ١٩٦٣ . ويوجد في الاتحاد السوفيتي بلاد بأكملها وأحياء ومدن لم ترتكب فيها جريمة واحدة منذ زمان طويل .

٤ - التشريع السوفيتي ومشكلات الوقاية من الجريمة :

إن كل النشاط المتعلق بالوقاية من الجريمة وكذلك اشتراك المنظمات المختلفة في الصراع ضد الجناح يتم بمنتهى الدقة داخل حدود القانون وعلى أساسه (٨) . وتنص مواد خاصة في قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية للجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على الزام هيئات التحقيق القضائي والمحاكم بايضاح أسباب ارتكاب كل جريمة وبيان الظروف التي سهلت وقوعها ، وذلك حتى يسهل اقتراح الاساليب التي يمكن أن تقضى عليها . ويشهد على ذلك مثلا ما هو منصوص عليه في المادتين ٢٠ ، ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية في الاتحاد السوفيتي .

(٨) أنظر بصدد تطور قانون العقوبات السوفيتي :

Chambre , M. Le Harxisme en union Sovietique, Idéologie et Institutions , Paris : Ed . du Seuil , 1955 172, 208 .

لإبناء على هاتين المادتين ، على الهيئات المختصة — بعد أن تبرز بوضوح أسباب ارتكاب الجريمة — أن ترفع الهيئات المختصة في الدولة ، وكذلك للإدارات الاقتصادية والمنظمات الاجتماعية المختصة تقريراً يتضمن تحليلاً مفصلاً لأسباب ارتكاب الجريمة والتدابير التي يرى ضرورة تطبيقها لضمان الوقاية من أمثال هذه الجريمة مستقبلاً . ويلزم القانون السوفيتي مديري الإدارات التي رفع لها التقرير أن تطبق التدابير المقترحة وعليهم أن يحضروا الجهة التي قدمت التقرير بما تم بهذا الصدد في فترة لا ينبغي أن تزيد عن شهر .

وحق بالنسبة للحالات التي تحول لمنظمات العمال وذلك لإعادة تربيتها ، فإن التشريع ينص عليها وينظمها . ومثل هذا التدبير ، ولو أنه ليس بعقوبة ، إلا أن المشرع حرص على تضمينه في القانون الجنائي جنباً إلى جنب مع العقوبة ، حتى يتضح تماماً أن العمل المتمثل في إعادة تربية الجانحين ينبغي أن يتم على أساس قانوني وداخل حدود القانون .

وينص القانون أيضاً على الحالات التي يصدر فيها حكم مع وقف التنفيذ ، وتلزم المحكمة في نفس الوقت المنظمة التابع لها المذنب لكي تعمل على إعادة تربيته وإعادة تكييفه . ويتم ذلك في العمل عن طريق مزيج من التدابير التي ينص عليها قانون العقوبات والتدابير الاجتماعية التي تهدف جميعاً إلى التأثير على المذنب حتى يتم إصلاحه .

وتنص التشريعات الجنائية على شكل وطرق الوقاية من الجريمة ، وكذلك على الطريقة التي تمارس المنظمات عملها في الحفاظ على النظام العام .

وللملاحظات الموجزة السابقة تشهد من ناحية على الدور الإيجابي للتشريع السوفيتي الذي يمسك المرحلة الحالية للصراع ضد الجناح في الدولة السوفيتية ، ومن ناحية أخرى تبرز الاهتمام الهام للدولة السوفيتية بتدعيم الشرعية الاشتراكية التي تحمي مصالح الدولة ومصالح المواطنين على السواء .

٥ - دور العلم القانوني والمهام المنوطة به الدراسة الجناح والوقاية منه :

إن تحقيق الاهداف التي نص عليها برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي ، لن يتم بغير دراسة كافة العمليات والظواهر التي توجد في المجتمع السوفيتي . ولا شك أنه لا يمكن القضاء كلية على ظاهر الجناح ، بغير فهم وتفسير أسباب ارتكاب الجريمة والظروف التي يتم فيها ذلك في المجتمع الاشتراكي ، وكذلك للصور التي تبدو فيها ، وكل المشكلات المعقدة المرتبطة بها .

وبالرغم من أن الاسباب العامة للجناح في المجتمع الاشتراكي تعد معروفة وواضحة - إذا ما نظر إليها من وجهة النظر الاجتماعية والفلسفية - إلا أنه من الضروري الدراسة الواقعية للصور العينية للجريمة . فلا يمكن إعداد التدابير اللازمة للوقاية من الجناح على أساس المعرفة العامة بالاسباب التي تؤدي إلى وجود هذه الظاهرة . فعملية إعادة تربية الجانحين في مختلف أنحاء البلاد ينبغي أن تدرس بطريقة منهجية ووفق خطط مدروسة ، حتى يمكن الوصول إلى السبب التدابير التي تكفل القضاء على ظاهرة الجناح في الحاضر وفي المستقبل . وتدل التطورات الأخيرة في مجال الدراسة العلمية للجناح على أن التفكير العلمي قد ازداد اهتمامه وتركيزه على هذه الظاهرة . ففي عام ١٩٦٣ رؤى ضرورة إعادة تنظيم معاهده البحث القانونية وذلك بغرض أن يقترب العلم القانوني من متطلبات الحياة . وهذا هو السبب الذي أنشئ من أجله « المعهد السوفيتي لدراسة أسباب الجناح وتنمية تدابير الوقاية منه » . وكذلك « المعهد السوفيتي للتشريع السوفيتي » . ومن ناحية أخرى وسع معهد « الدولة والقانون » التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي دائرة أبحاثه العلمية . وأنشئ أيضا « المعهد السوفيتي للحفاظ على النظام العام » .

والواقع أن إنشاء هذه المعاهد الجديدة ، وإعادة تنظيم المعاهد الموجودة ، ليس محض إجراء تنظيمي . بل أنه يعبر في الواقع عن تنفيذ سياسة جديدة تتعلق بنمو وتطور العلوم القانونية التي تلعب دورا مساعدا في الصراع ضد الجناح .

وقد أدت هذه التغيرات التي لحقت بالعالم القانوني السوفيتي ، والتي نبعت من الحركة التقدمية للمجتمع السوفيتي في سعيه نحو الشيوعية ، إلى إنشاء فرع قانونية جديدة

توقفت الصلة بينها وبين العلوم الأخرى التي تدرس العلاقات الاجتماعية للاشتراكية ، وكذلك إلى حدوث تغييرات معينة في مناهج البحث العلمى .

وخلال السنوات الأخيرة تطور فرع من فروع القانون مثل علم الاجرام السوفيتى تطوروا بالغاً . وقد كرس عد من العلماء السوفيت جهودهم لتطوير هذا العلم ، حتى قبلما ينشأ المعهد السوفيتى لدراسة أسباب الجناح وتنمية أساليب الوقاية منه .

وكان من بين هؤلاء العلماء الباحثين من كانوا يعملون في معهد كشف الجريمة القديم ، وكذلك علماء كانوا يعملون على استقلال مثل جيرترزون A.A. Gertenzone وشاكاروف A. B. Sakarov وكودريا قسيف v. N. kondryavtsev وشيليا بوتشنيكوف Chlyapotchnikov وآخرين غيرهم ، وبعدما أنشئ المعهد الجديد انضم تحت لوائه كل العلماء العاملين في الميدان . أما باقى العلماء الذين يعملون في معاهد أخرى فهم على صلة وثيقة بالمعهد الذى يقود البحوث في علم الاجرام .

ويقوم الباحثون في المعهد بالإضافة إلى ذلك ببحوث متعمقة في مشكلات قانون العقوبات ، والاجراءات الجنائية ، وكشف الجريمة ، وتنظيم العدالة ، والرقابة التى تمارسها المحاكم والنيابة العامة ، وتحسين وسائل التحقيق المبدئى . بعبارة موجزة ، يركز المعهد اهتمامه على كل الفروع القانونية الأساسية التى تعد بمثابة الحرية الموجهة فى الصراع ضد الجناح .

ولتحقيق الاهداف السابقة قسم المعهد إلى تسعة أقسام حسب الموضوعات الآتية :

- أ - المناهج العامة لدراسة الجريمة والوقاية منها .
- ب - دراسة أسباب جناح الاحداث واعداد التداير الخاصة بالوقاية منه .
- ج - دراسة أسباب الاعتداء على الملكية الاشتراكية واعداد التداير الخاصة بالوقاية منها .

د - دراسة أسباب ارتكاب الجرائم أثناء ممارسة الوظائف الرسمية والجرائم الاقتصادية وإعداد التدابير للوقاية منها .

هـ - دراسة أسباب ارتكاب المجرم ضد الأشخاص وضد السلامة العامة واعداد تدابير الوقاية منها .

و - الفقه الجنائي .

ز - تنظيم العدالة والرقابة القضائية .

ح - التحقيق الابتدائي والرقابة التي تمارسها النيابة العامة .

ط - تكتيكات أو أدوات علم الاجرام .

وتقوم هذه الاقسام ببحوث وفق خطة بحوث علمية يضمها مجلس من المتخصصين . وتعد هذه الخطة وتناقش بعد استشارات مبدئية مع رجال العمل والمطبقيين في النيابة العامة والمحاكم والهيئات المختصة بالحفاظ على النظام العام والمنظمات الاجتماعية ، التي تبدي رأيا في أولويات المشكلات التي تتطلب تحليلا علميا . وقد أجريت بحوث عديدة بالاشتراك مع رجال العمل الذين يعملون في هيئات العدالة أو المتخصصين في فروع أخرى .

وهذا الاجراء من شأنه أن يدعم الصلة بين الباحثين من ناحية وبين رجال العمل من ناحية أخرى ، ويقرب العلم من العمل التطبيقي ، ويسمح بالتحقق العملي من صدق التعميمات العلمية .

ويمكن - على سبيل المثال - ذكر عدد من الموضوعات التي تجري بحوث عديدة في ميادينها .

أجرى بحث على طرق دراسة أسباب ارتكاب الجرائم . وأهمية هذا البحث ترد إلى أن القانون يلزم هيئات التحقيق والمحاكم أن توضح - وهي بصدد إصدار حكم جنائي - الأسباب والظروف التي أدت إلى ارتكاب الجريمة . وكان يلزم من ثم أن يوضع تحت أيدي رجال العمل طرقا معتمدة تسمح لهم بتحديد هذه الأسباب . وقد اعتمد البحث في اعداد هذه الطرق على دراسة الوثائق والآثار

الجنائية التي يثر عليها في مكان الجريمة لتحديد درجة وتكرار بعض الأسباب المحددة السائدة في ارتكاب جرائم الأحداث .

ومن ناحية أخرى هناك أبحاث عديدة في مجال قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ، والنظام القضائي . ومن بين البحوث الهامة في هذا الصدد بحث عن « فعالية الحكم الجنائي » ، وآخر عن « إصلاح النظام القضائي السوفيتي وطبعه بالطابع الديمقراطي » ، وبحث عن « نظرية الالبات في الاجرام الجنائية السوفيتية » . وبحث عن « المشكلات الأساسية لادلة الاتقاء في النظرية والتطبيق » .

وقد يكون من المناسب بعد ذلك أن نعرض عرضا موجزا لمضمون علم الاجرام السوفيتي .

٦ - مضمون علم الاجرام السوفيتي :

ينبغي الإشارة أولا إلى الطابع الخاص لعلم الاجرام السوفيتي ، وذلك ببيان علاقته أولا بقانون العقوبات ، ثم بكشف الجريمة وبالاجراءات الجنائية .

إن المذهب السوفيتي لا يعتبر - ولا يستطيع أن يعتبر - علم الاجرام « علم العلوم » ، الذي يحتوي جميع فروع القانون الأخرى التي تبحث المشكلات المتعلقة بالصراع ضد الجناح ، وإن كان هذا لا يعني أنه لا يتمتف باستقلاله في حدود معينة ، وعلى ذلك فلم الاجرام السوفيتي يتميز تميزا واضحا بمضمونه وكذلك بمناهج بحثه العلمية عن علم الاجرام كما يمارس بطريقة تقليدية في الدول غير الاشتراكية .

وإذا شئنا الحديث عن موضوع علم الاجرام السوفيتي بوجه عام لقلنا أنه يدرس حالة الجناح وأسبابه وينمى التدابير الكفيلة بالوقاية منه . بعبارة أخرى، فإن دراسة أسباب الجناح تتضمن أيضا دراسة أسباب ارتكاب الفعل الاجرامى نفسه ، وكذلك شخصية الجناح ، ودوافعه وغاياته ، والظروف الأخرى التي حفمت به لانتهاج سلوك الجريمة .

ولعل أهم ميزة يقسم بها علم الاجرام السوفيتي ، أنه لا يقتنع فقط بدراسة أسباب الجريمة ، ولكنه يمتد في نفس الوقت للتدابير الخاصة بالوقاية منها . وهو لذلك لا يقف في منتصف الطريق . ويشهد على ذلك أن كل الهيئات والادارات في الدولة الاشتراكية السوفيتية تهتم بأبلغ الاهتمام بالتوصيات التي يقترحها الباحثون . وهذا الاهتمام لا يتبدى الهيئات ذات الصلة الوثيقة بالصراع ضد الجريمة ، ولكن كافة الهيئات الأخرى وفي أى فرع من فروع الاقتصاد القومى ، ما دامت هذه التوصيات تبدو معقوليتها من وجهة النظر السياسية والاقتصادية ، مما يسمح بسد الطرق التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة .

والنتائج التي يتوصل إليها علم الاجرام السوفيتي ، وكذلك ردود فعل هيئات التحقيق والمحاكم بالنسبة لاكتشاف أسباب ارتكاب الجريمة ، لها طابع غاى . ولعله من المناسب أن نقسم الآن : ما هي الاسس التي ينهض عليها علم الاجرام السوفيتي ، وما هو مضمونه ؟ ماذا يبحث وكيف يبحث ؟ يمكن القول ، أن علم الاجرام السوفيتي ، كعلم ينقسم إلى قسمين ، قسم عام وقسم خاص :

١ - القسم العام :

يدرس هذا القسم سمات الجناح من وجهة نظر علم الاجرام ، ويحدد نظريا المهام التي ينبغي لعلم الاجرام أن ينهض بها ، ويعنى بتحديد العلاقات بين علم الاجرام وغيره من فروع القانون : كقانون العقوبات والاجراءات الجنائية ، وكشف الجريمة والقانون الادارى وكذلك علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى . ويبحث أيضا موضوع استخدام الاحصاءات الجنائية ، والاقتصادية ، والديموجرافية والثقافية في البحوث الكرىمونولوجية .

ويعنى القسم العام أيضا ، بتعريف وتصنيف أسباب الجناح والظروف التي تساعد على حدوثه ، وكذلك تحديد مفهوم الوقاية وتصنيف أساليب الوقاية .

ب - القسم الخاص :

أما القسم الخاص من علم الاجرام السوفيتي فيبحث المشكلات المتعلقة-

بأسباب ارتكاب بعض صور الجرائم ، وأساليب الوقاية منها ، وكذلك بمناهج بحث الصور المختلفة للجريمة . ومن ناحية أخرى ، فالجناح لا يحل فقط وفق صورته الخاصة ، ولكن على أساس وقوعه في الأماكن المختلفة (المؤسسات ، والمنظمات والمصانع ، والمحلوكوزات ، والسفوكوزات) ، وكذلك يدرس وفق ارتكابه في الوحدات الادارية المختلفة (المدينة والحى ، والمنطقة ، والجمهورية) .

وفي كل هذه الحالات ، يحدد الهدف من البحث ويرفاهه بكل دقة وتعد التوصيات المحددة التي يتوصل لها البحث ، التوزيع الحقيقي للجهود الباحثين .
وانطلاقا من هذا المبدأ ، فإن المعهد سوف يدرس أسباب الجريمة وتتمية أساليب الوقاية منها ، يدرس مشكلات علم الاجرام دراسة علمية منطقيا من الخاص إلى العام .

فعلى سبيل المثال ، درس القسم الخاص بالاعتداء على الملكية الاشتراكية بالمعهد دوافع ارتكاب هذه الجرائم في مؤسسات البناء ، والظروف التي تسهلها ، وقد بدأ البحث بتحليل للقضايا الجنائية لهذا النمط ، بالتعاون مع المعاهد العلمية للبحث الملحق بالجنة المستولة عن مسائل الاسكان . وقد أدت نتائج هذا البحث إلى تنمية أساليب لم تكن فقط جيدة الصياغة من وجهة النظر القانونية ، ولكنها كانت — وهذا هو الأهم — مبنية على أساس اقتصادى متين ، وقابلة للتنفيذ الفعلي . وقد وافق على نتائج هذا البحث وعلى الأساليب المقترحة ، عدد كبير من مديري مؤسسات الاسكان ، وقد ساعد على ذلك أن جزءا من هذه الأساليب سبق تطبيقه وأدى إلى نتائج هامة ، أدت إلى أقلال نسبة الجرائم . وقد تحقق أولا مدى سلامة هذه الأساليب عن طريق اختبارها تجريبيا .

وحين يدرس الجناح في حدود وحدة إدارية إقليمية (مدينة ، حى ، . الخ) فإن التحليل يبنى أن ينصب على المسائل الآتية : السمات الاقتصادية للتقليم أو المنطقة ، تكوين السكان ، حالة الجناح وتطوره ، طابع القضايا الجنائية ومدى تكرار هذا النمط أو ذاك من أنماط الجناح ، الظروف التي أدت إلى ارتكاب الجريمة ، شخصيات الجانحين وفعالية التدابير التي اتخذت بشأنهم .
حيث يمثل القسم الثانى من البحث في دراسة أساليب الوقاية وتحديد حالة الصراع

خند الجناح . ويحل بهذا الصدد نشاط المؤسسات الاجتماعية والمنظمات التابعة للدولة المعنية بالوقاية من الجناح ، وكذلك هيئات الحفاظ على النظام العام ، والنيابة العامة ، وهيئات التحقيق الأخرى ، والمحاكم . ويقترح البحث أخيراً بالنسبة لكل هذه التقاط توصيات مبنية على أساس علمي ، وقابلة للتطبيق .

ويساعد علماء الاجرام بكل الوسائل الموظفين الذين يعملون في الهيئات المعنية بالصراع ضد الجريمة . وقد أعدوا لهذا الغرض المناهج التي يمكن عن طريقها دراسة الظروف التي تساعد على ارتكاب الجرائم ، وكذلك تلك التي يمكن عن طريق تطبيقها اتخاذ سبل الوقاية بالنسبة لقضية جنائية محددة . وعلى ذلك فرجال العمل يحدون تحت أيديهم المناهج الخاصة بالدراسة الكريموولوجية للشخصية في علاقتها بالفعل الجنائي المرتكب .

وإذا كان التحليل القانوني للجناح داخل اطار الأركان المكونة للجريمة يسمح بحل مشكلة درجة مسئولية المذنب وجوانبها المختلفة ، فإن التحليل الكريموولوجي يسمح باتخاذ التدابير التي من شأنها الوقاية من وقوع نفس الأفعال في المستقبل في ظروف مشابهة ، وكذلك يعطي الهيئات المختصة بتوقيع العقوبة التوصيات اللازمة عن شكل وطرق العمل التربوي الذي ينبغي تطبيقه على المذنب .

ولا شك أن المعرفة التي تحصل لرجال العمل في هيئات الحفاظ على النظام العام وكذلك لقضاة التحقيق والقضاة في المحاكم ، من تحليلهم للجرائم من وجهة النظر الكريموولوجية ، يسمح أيضاً باكتشاف الظروف التي تسهل ارتكاب الجرائم مما يتيح العمل على القضاء عليها .

ومن هنا تتضح بجملاء الأهمية القصوى في دراسة الوقاية من الجناح بالتعاون الوثيق مع هيئات التحقيق والحكم بمدد كل قضية جنائية واقعية .

٧ - مفهوم الشخص من وجهة النظر الكريموولوجية :

لعله من المناسب أن نقف وقفة قصيرة عند مفهوم الشخص من وجهة النظر الكريموولوجية ، فظراً لأن العلم السوفيتي لا يقبل التحليل الذي يؤمن به الغالبية العظمى من علماء الاجرام البورجوازيين ، ويمكن القول بعبارة موجزة أن

علماء الإجرام السوفيت لا يدرسون الشخص منعزلاً ، وذلك لأنه لا ينبغي أن نبحث سبب الجناح فيه ، وإنما في علاقته مع الفعل المرتكب . فالعلماء الذين يدرسون الشخص منطلقين من مسلمات بيولوجية ، سواء كانوا لومبروزيين أو لومبروزيين جدد ، وحيناً يجهدون في الكشف عن أسباب الجناح في الشخص نفسه بحسبانه وحدة بيولوجية ، يتجاهلون الواقع الذي مؤداه أن الجريمة تكون ظاهرة اجتماعية ، وأن جذورها تكمن في عدم المساواة بين الأفراد ، وفي الحقيقة الواقعة أن ثروات ضخمة تتركز في أيدي البعض ، في حين أن الشقاء وإهدار الحقوق هو نصيب الآخرين . ومثل هذا الاتجاه يحجب الحقيقة التي مؤداه أن الملكية الخاصة واستغلال الإنسان للإنسان ، وكذلك الأيديولوجية التي تكونت عبر قرون عديدة تحت ضغط هذه العلاقات الاجتماعية ، تكون عصب الثقافة التي ينمو الجناح في ظلها .

حقيقة ينبغي دراسة شخص الجانح ، مادامت الجريمة تظهر كسلوك إنساني . ولذلك فعلماء الإجرام السوفيت يحللون شخص الجانح ، ولكن على هدى مبادئ متميزة ، وإضلالاً من مسلمات منهجية تختلف عن تلك التي يؤمن بها العلماء في البلاد غير الاشتراكية .

ويرى علماء الاجرام السوفيت أنه ليس طبيعياً أن ينتهج مواطن سوفيتي سبيل الجريمة ، ولذلك فهم يدرسون الظروف التي تؤدي به إلى ارتكاب الجريمة ، موضوعياً ودائماً ، ويظهر ذلك في دراسة ظروف حياته ، وعمله ، وتأثير الصحة عليه والجيران . وغير ذلك من ظروف ، مثل الطبيعة الخاصة بالجريمة ، وسماتها المميزة . بمباراة أخرى ، حين يدرس الشخص فهو يدرس من حيث كونه عضواً في مجتمع ، وفي جماعة إنسانية محددة ، ولذلك فالانطلاق من السات العميقة للطبيعة الانسانية من وجهة النظر البيولوجية ، يتجاهل الاتجاه العلمي الحقيقي الذي سبق أن أشرنا إليه . وعلى ذلك يمكن القول أن الهدف المباشر للبحث العلمي في علم الاجرام السوفيتي ، هو دراسة شخصية الجانح من كافة جوانبها ، بحسبانه عضواً في مجتمع ، تكافقت عليه سلسلة من الظروف السيئة دفعت به إلى انتهاج سبيل الجريمة . غير أن دراسة شخص الجانح لا تقف عند هذا الحد ، فلا بد من

التوصل إن توصيات تسمح في المستقبل ، بالنسبة لإنسان معين بالذات ، أو بالنسبة للآخرين أن نقيم من الجناح . وهكذا فتحليل شخصية الجانح لن تكون علمية إلا إذا اصطحبت بدراسة الظروف التي سببت ارتكاب الجريمة ، لأن الجناح ينبغي أن ينظر إليه باعتباره ظاهرة اجتماعية ، والجانح كمضو في مجتمع .

ومن ناحية أخرى تبدو أهمية دراسة شخص الجانح حتى يمكن توقيع عقوبة عليه قانونية وعادلة وفق مبادئ التفريد ، أو لكي يخضع — وفق نصوص القانون — إلى تدابير الإكراه الاجتماعي *Contrainte Sociale* وينبغي كذلك معرفة سماته المميزة حتى يمكن أن ينظم له بطريقة عادلة العمل الإصلاحية وعملية إعادة التربية بدلا من السجن .

ويلجأ العلماء إلى الباحثين في علم النفس لكن يفهموا الأسباب والدوافع التي تنمو على أساسها عند عدد من المواطنين السوفيت سمات مضادة للمجتمع ، وذلك حتى يفهموا بطريقة متعمقة عمليات تشكيل هذه السمات عند فرد من الأفراد . والأهمية القصوى التي تولي لعلم النفس بهذا الصدد ، لا تعني ، ولا يمكن أن تعني ، في نظر المذهب السوفيتي أنه يوجد ، أو يمكن أن توجد أسباب «سيكولوجية» خاصة للجناح . ولذلك فالمذهب السوفيتي لا يعتد بأسباب الجناح التي تمهض على أسس سيكولوجية خالصة . وهذا هو السبب في أنه في علم الإجرام السوفيتي ، وفي قانون العقوبات السوفيتي ، فإن دور الطب العقلي يقتصر على تحديد ما إذا كان إنسان ما في قضية محددة مسؤولا أولا .

وينبغي على عالم الاجرام أن يعرف طبيعة كل صنف الانحرافات النفسية ، وأن يكون قادرا على تقدير تأثيرها على درجة وطبيعة المسؤولية ، ومع ذلك فدراسة الحالات الپاثولوجية ، بما فيها الحالات الپاثولوجية الجنائية مقصورة على الاختصاصيين في الطب العقلي ، ومن العبث — في نظر علماء الاجرام السوفيت — البحث عن أسباب الجناح في الحالة المرضية للفرد ، ومحاولة لإثبات أن الجانح مريض نفسى . فذلك يعد انعطافا نحو الاتجاه اللومبروزي ، من شأنه أن يخفي

الأسباب الحقيقية للجناح ، وينبع بالتالى من تحليله ودراسة دراسة علمية بمحسبانه ظاهرة اجتماعية .

٨ - تقدير الآثار الحقيقة للوقاية :

لايقنع علماء الاجرام السوفيت يبحث أسباب الجناح والوصول إلى توصيات واقعية للوقاية منه ، بل لمنهم ليحاولون الاستفادة من مختلف الفروع الأخرى ، وذلك لتقدير قيمة الوقاية .

ولنأخذ مثالا على ذلك قانون العقوبات . فالعلماء المشتغلين به وخاصة فى المعهد السوفيتى لدراسة أسباب الجناح وتنمية أساليب الوقاية منه ، يحلون كثيرا من المشكلات بطريقة جديدة ، ويستخدمون فى دراساتهم المنهجية ، أحدث النتائج التى توصل إليها العلوم الاجتماعية الأخرى .

والعقوبة التى توقعها محكمة سوفيتية لها قيمة وقائية . فالنظرية السوفيتية للعقوبة تبص على أساس مسلمة مؤداها أن العقوبة تكون عنصرا مساعدا وليس عنصرا أساسيا فى الصراع ضد الجناح . ويهتم العلماء السوفيت بتقدير القيمة الوقائية للعقوبات المنصوص عليها فى القوانين الجنائية .

وهم يستخدمون فى سبيل بحث ذلك مناهج جديدة للبحث . فهم يطبقون لهذا الغرض لإجراءات التحليل السوسولوجى والإحصائى ، ولا يقنمون بمجرد دراسة القاعدة الجنائية فى ذاتها ، وإنما أيضا طريقة تطبيقها فى العمل .

وهذا المنهج يسمح بحل كثير من المشكلات التى ظلت بغير حل فترة طويلة من الزمان . وهكذا نجد أن قانون العقوبات لم يحتو به علم الإجرام ، وذلك لأنه يحل المشكلات القانونية مستخدما فى ذلك مناهج بحث . فإذا إتقنا إلى ميدان العقوبة الجنائية فالتا نجد أن هذا المنهج يسمح بتحديد ميزات وعيوب نظام العقوبات ، وصورها المختلفة ويساعد فى حل المشكلات المتعلقة بإحلال بعض صور العقوبة محل الأخرى . وأخيرا فهذا المنهج يعين فى تنظيم مشكلات

الإحلال التدريجي للعقوبة بتدابير الضبط الاجتماعي والقرية .

هذه بوجه عام هي المعالم الرئيسية لبحث أسباب الجناح والوقاية منه في الاتحاد السوفيتي ، كما عرضها البروفيسور كارپس مدير المعهد السوفيتي لدراسة أسباب الجناح وتنمية أساليب الوقاية منه . ولعله قد وضع أن علم الاجرام السوفيتي يتميز بسمات خاصة تميزه عن علم الاجرام كما يمارس في كثير من البلاد . وقد نعرض لكل ذلك في دراسات مقبلة . ولكن يبقى قبل ذلك لكي نستكمل الصورة أن نعرض في مقال قادم للوضع الراهن في علم الاجرام في المجر ويوغوسلافيا وبولندا .

CRIMINOLOGY IN SOCIALIST COUNTRIES I. SOVIET CRIMINOLOGY

by

E. Yassin, LLB., LL.M.,

Research — Worker N. C. S. C. R., Cairo.

Is it legitimate to assert, as some Marxist authors do , that what is called "Socialist Criminology" is totally different from what is called "Bourgeois Criminology" ?

To answer this crucial question it is necessary to analyse the position of Criminology in theory and practice in Socialist countries .

It is the aim of the author to write a series of articles about this important question. This first article, tries to cast a glance upon Soviet Criminology, through the writings of Soviet authors. It is well known that social sciences in general, and criminology in particular in Socialist countries , are developing now quickly as compared with the past period of stagnation, which occurred after the Revolution of October 1917.

This article treats several points which concern the concept of crime and the structure of Soviet Criminology . The practice of criminological research is also referred to.



سيكولوجية الشاهد

Witness psychology

مؤلفه : آرني ترانكيل Arne Trankell

عرض وتعليق :

الدكتور عزيزنا د. دود

أستاذ علم النفس المساعد بكلية المعلمين - جامعة عين شمس

بعد هذا الكتاب لأرني ترانكيل من جامعة ستوكهولم من أحدث الكتب وأغزرها مادة في هذا المجال ، ويتبع منهجاً مزيماً تمتزج فيه النظرية بالتطبيق معتمداً فيه على أمثلة وخبرات حية معاشة . والكتاب يتضمن ثلاثة أجزاء :
يتعرض الجزء الأول منه للبادئ الأساسية لما يقوله الشاهد ويحتوى هذا الجزء على ثلاثة فصول : الأول عن الإدراك والثاني عن الذاكرة من وجهة نظر سيكولوجية الشاهد والثالث عن التحقيق كمصدر للخطأ . ويعرض الجزء الثاني من الكتاب لسيكولوجية الشاهد في ضوء التجارب ويحتوى هذا الجزء على تجربتين عمليتين إحداهما بعنوان « جريمة المشي » والأخرى بعنوان « حزمة المظاريف البنية » . ويتضمن الجزء الثالث والآخر من الكتاب موضوعاً متسعاً تحت عنوان طرق ووسائل تحليل أقوال الشاهد ، ويحتوى هذا الجزء على عدة فصول وقائع تجريبية في الشهود ، وقائع سيكولوجية من التحقيق ، علم النفس العام كمصدر للمعلومات ، دلالة خصائص الفرد ، دلالة علم النفس الاجتماعي كإطار مرجعي ، تحليل حقيقة الأقوال ، تحليل البناء الشكلي ، التماسق ما بين المناهج المختلفة ، تقرير (خبير سيكولوجية الشاهد) .

ويقدم المؤلف لكتابه بمقدمة تبرز عدة نقاط أساسية هي :

١ - أن معظم الكتب الخاصة بسيكولوجية الشاهد وعدم ثبات الشاهد في

أقواله أثناء التحقيق يرجع إلى أن « سيكلوجية الشاهد ، كوضع هام كان ولا يزال . نظريا ووصفيا ولم تبرز بعد الحاجة لتنظيمه وتطبيقه .

٢ — أن علم النفس قد أصبح منذ عشرات السنين علما مفيدا واستخدم في الصناعة والجيش والإدارة ... الخ بنجاح إلا أنه لا زالت العلاقة بين علماء النفس والمختصين بشئون القانون والعدالة علاقة باهتة في معظم بلدان العالم .

٣ — أن الاستمانة بالخبراء السيكلوجيين في نظم القضاء محدود للغاية في بعض البلدان ، وغالبا ما تقتصر المساعدة على بحوث خاصة بالحالات العقلية للمجرمين والجانحين والمتهمين بصفة عامة ... ومنذ سنوات قريبة أبعد السيكلوجيون الأمريكيون عن هذا العمل واقتصر فقط على المعالجين النفسيين .

٤ — يقبل رأى الخبراء السيكلوجيون في ألمانيا الغربية في الشهادات التي يقدمها الشهود وذلك منذ بداية هذا القرن وذلك في ضوء بحوث علم النفس التي كانت تقبل في المحاكم باعتبارها « شهادات ، لخبراء نفسيين .

٥ — كان الوضع في السويد مشابها لما كان قائما في ألمانيا الغربية ، ولكن منذ عام سنة ١٩٤٨ سمح للسيكلوجيين بالعمل كخبراء في المحاكم السويدية ، وقد اقتصر الأمر في مبدئه على القضايا الجنسية ولكن منذ عام سنة ١٩٥٨ بدأ اهتمام الدول الاسكندنافية بعلم النفس بدرجة ملحوظة خصوصا بعد القضية المشهورة « قضية أولاند أرسون » التي توفقت على نطاق واسع خلال أكثر من عامين وذلك لطابعها الخاص المميز والشكل المعقد الذي ظهرت به - وقد أدين فيها المتهم في المحكمة الابتدائية وحكم ببراءته وأطلق سراحه في محكمة الاستئناف - ولقد سببت البحوث السيكلوجية لشهود الاثبات في هذه القضية ضجة كبرى في صحف السويد وفي دوائر المحامين . ولقد كان الدفاع في موقف حرج وبذل جهادا ليحصل على التقدير المناسب لعلم النفس كهيئة ، وقد استمر جهاده عدة سنوات حتى فوجئ به - رأى العام السويدي بجميعة أخرى حاول الدفاع فيها رفض سلسلة من أدلة الشهود ومرة أخرى استعين بالسيكلوجيين .

وبإنتهاء هاتين القضيتين لم تعد مسألة التعاون بين السيكلوجيين وعلماء السويد موضوعاً جديداً ، فقد أصبح القضاء في حالة إيجابية نحو علم النفس .

وقد برز هذا الاتجاه بوضوح أكبر من خلال مؤتمرات عقدا تحت رعاية « المجلس السويدي للعلوم الاجتماعية » ، وقامت « الجمعية السويدية للمحامين » ، والجمعية السويدية للسيكلوجيين ، بتنظيم هذين المؤتمرين الذين عقدا عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ . وتوقفت فهما العلاقة بين المحامين والسيكلوجيين في مناخ صحي بنائي .

الجزء الأول

يمرض الكتاب تحت عنوان المبادئ الأساسية لما يقوله الشاهد ، ثلاثة جوانب هي الإدراك ، الذاكرة ، والتحقيق وكلها مصادر للاخطاء في أقوال الشهود .

الإدراك : يتلى العالم الخارجى بالثيرات التى تنتقل إلينا عن طريق الحواس أى من خلال الأعصاب المختلفة (بصرية ، سمعية ، شمعية ، لمسية ... الخ) فنصل إلى المخ في صورة تيار كهربى أو كيمائى ثم تتم في المخ باعتباره الجزء الرئيسى في الجهاز العصبى المركزى - عملية التأويل أو الترجمة للثيرات العصبية المذكورة وهنا توقع أن تختلف كفراد في إدراكنا لكنه تلك الثيرات ، فالمصاب بعمى الألوان مثلاً هو شخص لا يستطيع التفرقة فأولياً ما بين الأحمر والأخضر مثلاً ، كما أن هناك اختلافاً في مدى إدراكنا للموجات الصوتية ذات الترددات المختلفة فالعاملون في مصانع الطائرات النفاثة ، تكون قدرتهم محدودة في استقبال الأصوات الخافتة وكأنهم مصابون بصمم جزئى ونقيس على هذا ما يسمى بخداع الإدراك الذى يؤدى في الأفراد المختلفين إلى عدم ثبات ملاحظاتهم ، فالمسافات يمكن أن تدرك أنها أكبر أو أقل عما هي في الواقع ، والعربة يمكن أن تسير بسرعة عادية وقد يظهر للفرد أنها تسير بسرعة مذهلة ... هذا بالإضافة إلى أن الثيرات في العالم الخارجى متعددة ومتنوعة بحيث يستحيل أن تتعامل معها كلها ، فالتعامل يكون مع البعض منها ، فعدسة العين معها تعرضت للضوء فإن هناك مساحة

محدودة هي التي يمكن ملاحظتها بوضوح ، أى أن الفرد مضطر للتركيز على جزء محدود بالنسبة لكل ما يحيط به .

كذلك يشير الكاتب إلى أن الإدراك كعملية مصبوغ بصيفه شخصية في ضوء الإطار المرجعي للشخص وفي ضوء تكوينه واهتماماته ، فهندس الحدائق مثلا يلاحظ - عند دخوله حديقة - مدى العناية بالمساحات وتناسقها ، كذلك الأشجار وإصابتها ، والديكورات الموجودة والسور الخ بينما قد يهتم ضابط بالقوات المسلحة بالأماكن المناسبة في الحديقة لإقامة خندق أو مخبأ لتخزين السلاح أو التوطين وخلافه . . . بينما تتوقع أن يهتم الشاعر في هذه الحديقة نفسها بالهدوء الذي يحتويها ، وبالأركان الشعرية ، وبانعكاس أشعة القمر على مسطحها . . . بمعنى أن كل فرد - في ضوء تكوينه الثقافي والنفسى - يختار التفاصيل التي تجذب انتباهه وتمشي وتسير لإهتماماته . ويشير المؤلف إلى قصة واقعية تظهر إلى أى حدى يمكن أن تكون ملاحظات الشاهد قضية خاطئة تماماً دون أدنى قصد منه . فيحكى أن محامياً مسافراً في تاكسى ، وفي أحد شوارع المدينة المزدهرة أضطر التاكسى للوقوف فجأة ، وخلال لحظات قصيرة شاهد المحامى من النافذة أن السيارة الموجودة أمامه مباشرة قد وقفت هي الأخرى ولاحظ أن الباب الخلفى لما كان مفتوحاً كما لاحظ في نفس الوقت أن رجلاً مسناً إما أنه قد ألقى من هذه السيارة أو أنه وقع منها من الباب المفتوح . وقد رقد الرجل المسن في الطريق فاقدا وعيه حيث أحاط به المارة من كل جانب . . . وقد أتم المحامى رحلته ولم يستطيع التوقف ، وفي اليوم التالى قرأ المحامى في الصحف عن الحادث وقد دهش تماماً حين علم أن ملاحظاته كانت خاطئة أصلاً ، فالسيارة التي كانت أمامه حاولت أن تتفادى الاصطدام برجل مسن كان يحاول عبور الطريق دون أن ينظر إشارة المرور وقد صدمته السيارة أمام التاكسى .

وهنا يتضح أن المحامى قد أدرك فقط الرجل المسن ملقاً على الأرض فاقداً الوعي ، وهناك باب مفتوح لسيارة أمامه ، وبناء على هاتين العلامتين ، قام ذهن المحامى بربطها بعملية تميم منطقي مقبول لدى المحامى ولكنه بعيد عن الواقع

والحقيقة . وتكثر مثل تلك الأخطاء ونحن في حالة اضطراب وهى الحالة التى تسيطر عادة على الشهود عقب الحوادث والجرائم .

كذلك تؤثر اتجاهاتها نحو الافراد فى تأويلنا لما يحدث فشجرة بين طفلين أحدهما مشهود له بحسن السلوك وبالتفوق الدراسى والآخر مشهور عنه الإهمال والتأخر الدراسى ، طبيعى إذن أن الحكم على المشاجرة والمسئول عنها سوف يغلب تبرئة الأول وإدانة الثانى فيعتبر شجار الأول من قبل الدفاع عن النفس ، بينما ينظر - عادة - إلى شجار الطفل الثانى باعتباره أنه عدوانى وهيجى . حتى ولو كان الطفل الأول مسئول أصلا عن المشاجرة .

ومن هنا فالانجاهات تؤثر فى توقعات الفرد وأحكامه ، وتشارك وسائل الاعلام أيضاً فى إلقاء الضوء على أية حادثة مما يؤدي إلى تخمينات ، ويتكون فى ضوء هذا رأى عام مع أو ضد الفرد موضوع الاتهام ، وتحت هذه الظروف الضاغطة يجد المشاهد نفسه فى موقف صعب يعانى مواجهته والتعامل معه مما يؤثر بالضرورة فى ملاحظاته ويشوهها وقد يتأثر برأى عام مضلل سبق تكوينه فى ضوء وسائل الاعلام . . . ولا يعنى هذا أن الرأى العام المتكون يكون دائماً غلطاً ولكننا لا يمكننا أن نتجاهل الاحتمالية فيه ويمكننا بهذا الصدد أن نرجع حالات التشتت التى تصيب الشهود فى ضوء عملية الإدراك إلى النقاط التالية .

- الطبيعة الانتقائية لمحتوى إدراكنا حيث يحدد لنا إطار النشاط التأويلى فى ضوء خبرات الفرد .

- البناء المنطقي الذى يعطى الفرد صورة خادعة فى تسلسل الأحداث والتى يمكن - فى معظم الاحوال - - تحليلها وتصحيحها .

- الانجاهات التى تؤثر فى تأويلنا للواقائع المحسوسة تجاه توقعاتنا المسبقة والتى تعبر عادة عن رغباتنا الشخصية وتفضيلاتنا والتى تتأثر كذلك بالرأى العام فى الجماعة التى تنتمى إليها .

الذاكرة من وجهة نظر سيكولوجية الشاهد :

وهب الانسان القدرة على التذكر، بمعنى امكانية استرجاع ملاحظات وأحداث سبق أن مرت على الفرد وذلك من خلال « صورة تذكيرية » memory images وأصبح ذلك مصطلحاً شائعاً ، كذلك شاع استخدام مصطلح ووضوح الصور التذكيرية، clarity of memory images ويعنى المصطلح الاول مقدرة الشاهد على إعطاء تقرير عن ملاحظات مسبقه ، كما يعنى المصطلح الثانى درجة التأكيد التى يمارس بها الشاهد الملاحظات والأحداث المسترجعة .

والحقيقة أن الصور التذكيرية سريعة التطاير خصوصاً تلك الصور التى تمر علينا يومياً والتى لم تتراهما ، أو لم تلعب فى حياتنا دوراً ذا قيمة . فإعطاء تقرير عن يوم ما اختيار تصفياً منذ بضعة أسابيع يكون من الصعوبة بمكان بالنسبة لاي فرد ، فالزمن كفيل بإعطاء صورة باهتة عن تلك الصور وعليه يصعب بعد فترة معينة — تختلف من فرد لآخر — إسترجاع حقائق مثل التواريخ ، الزمن ، بدقة المسكان ، . . إلا أنه وتحت ظروف معينة يمكن تنشيط ذاكرتنا وربما أمكن البعض أن يساعد فى ذلك عن طريق الرجوع إلى النتائج (التقويم الشهري والسنوى) مواعيد المظاهرات الرسمية ، الأحداث السياسية ، الرحلات . إلخ فن خلال ذلك يمكن استرجاع الأحداث إلى حد ما .

— يضاف إلى ذلك صعوبة كبرى منهجية فالأحداث التى تأتى أولاً - الأحداث السابقة فى التسلسل الزمنى — لها تأثير تشتيتى فى قدرتنا على إعادة بناء الأحداث المتأخرة زمنياً ويسمى هذا علياً « بالكف التصيدى » proactive inhibition بمعنى الاسبق زمنياً يؤثر فى الأحداث .

— كذلك وينفس الطريقة فإنه يصعب إعادة صياغة حادثه ما بدقة إذا ما قنا مباشرة عقب حدوثها بتسجيل ملاحظات لأحداث أخرى مشابهة
بمعنى أن الأحداث التى تأتى متأخرة زمنياً تؤثر تشتيتاً فى قدرتنا على استعادة الأحداث التى سبقها من الوجة الزمنية ويسمى هذا علياً « بالكف الترجمى » .
Retroactive inhibition بمعنى الأحداث زمنياً يؤثر فى الاسبق .

وهذا الكف بنوعه يعتبر معوقاً في عزل الخبرات ذات الطبيعة الواحدة والتي حدثت تقريباً في تقارب زمني ، ونتيجة لهذه المعوقات تنشأت صورنا التذكيرية وتصبح باهتة المعالم . وفي ضوء هذا يمكن اعتبار أى عملية انتقائية وكذا الحال في عملية النسيان فهي انتقائية بالضرورة . والتأثير الأقوى في التذكر أو النسيان إنما يتبع أصلاً وأساساً من اتجاهاتنا التي تتضمن تميزاتنا أو تقديرنا لنواتنا ، والطريقة التي نتناولها خبراتنا الماضية غالباً ما تعبر عن راسب كاملة تلك التي يطلق عليها مصطلح « أحلام إشباع الرغبات » ،

وما يصيب الصور التذكيرية من تشقت أو تشويه أو اخفاء بإعادة ويؤثر بمواد مضافة ليست موجودة أصلاً في الحادثة المسترجعة ، ومثل هذه المساهمات المضافة تبتق عادة من حالة الفرد الذهنية أو من حاجاته السيكولوجية ، كذلك من وجهة نظره المنطقية بحيث يتكون عتقواً جديداً مقبولا ومنطقيا ، وتزخر محاضر الشرطة بحالات كثيرة يحاول فيها أفراد شهود مساعدة الشرطة - خصوصاً في الحالات الانفعالية - كفقد الأفراد ، فكثيراً ما تأتي لبؤاأ الشرطة تقارير مكتوبة أو هاتفية من أفراد مختلفين يزعمون مشاهدتهم للشخص المفقود في أماكن متباعدة تماماً عن بعضها . من الحقيقة أن هناك تشابهاً بين الإدراك والذاكرة إجمالاً :

- كل منهما يتم بطريقة انتقائية .

- يضاف إلى البقايا المترسبة للصور التذكيرية وقائع تبدو منطقية لآمال المحتوى في تلك الصور .

- يمكن أن يضاف لبقايا الصور التذكيرية وقائع جديدة تشبع رغبات الفرد وأحلامه .

- تربط الصور التذكيرية بعضها ببعض الآخر وعند محاولة استرجاع الصور الخاصة بحدث ما يصعب عزلها عن ما سبقها زمنياً وما تلاها فيظهر عنصر التششت والتشويش .

التحقيق كمصدر للخطأ :

يبرز المؤلف هنا احتمال الأخطاء المترتبة على عملية التحقيق في المستويين ، التحقيق المبدئي الذي تجريه الشرطة والتحقيق الذي تجريه النيابة بعد ذلك ، فيشير إلى أن المحقق عادة ما يسأل أسئلة تتماشى مع افتراضاته الخاصة بالحادثة أو الجريمة ، وفي الجانب الآخر فإن الشاهد — بسبب مشاعره الخاصة بالدونية أو النقص إزاء المحقق — وبسبب عدم تأكده أيضاً ، يكون شديد الحرص كي يسمع المحقق ويكون متمثلاً بالرغبة في إعطائه انطباعاً ثابتاً . ففي كل سؤال ينصت الشاهدة ويبحث عن غرض المحقق من السؤال ، ومع كل إجابة يحاول الشاهد تحقيق غرض المحقق . مهملًا إلى حد كبير موضوعية ملاحظاته .

كما يخطئ المحقق أيضاً حين يختار تفاصيل معينة من الإجابات تدعم افتراضاته في الوقت الذي يهمل أو يستبعد فيه جوانب معينة في الإجابة تعارض مع تلك الافتراضات . وعادة ما يعطى الشاهد التقرير الذي سئل وأجاب عنه ليقرأ عقب إتمام التحقيق ويسمح له عادة بأن يشير إلى الأخطاء التي يمكن أن يكون قد ارتكب فيها ، وعادة لا يؤدي هذا إلى تصحيح الوقائع لسببين :

— ففي المقام الأول فإن الفرد لا يمكنه بهذه الطريقة أن يكشف التشتت لانه أصلاً غير متيقظ له .

— وثانياً يجد الشاهد نفسه متحرجاً في تعديل ما كتب خصوصاً بعد أن صيغ بألفاظ المحقق ، فيجد الشاهد — نفسياً — أنه يصعب عليه أن يتخذ ما كتبه المحارس على القانون . يضاف إلى هذا محاولة الشاهد تذكر الصور المشتبه التي ذكرها في تحقيق الشرطة ، كي يذكرها مرة أخرى في تحقيق النيابة ، حيث أن الصور التذكيرية التي ظهرت في تحقيق الشرطة سوف تفرض نفسها على الصور الأصلية دون أن يستطيع الشاهد التمييز بينهما ، ناهيك عن الضيق الشديد الذي يعانيه الشاهد حين تتضارب أقواله في تحقيق النيابة عنها في أقواله للشرطة خصوصاً بالنسبة للمواطنين الذين يتقدمون للشهادة بواعز من ضهارهم ويفاجئون بالتناقض . في أقوالهم خصوصاً بعد حلف اليمين .

وعليه يلخص المؤلف هذه النقاط على الوجه التالي :

- ١ - تؤثر افتراضات المحقق البدئية في صياغة اسئلة التحقيق بما يجعل ادراكه انتقائى حين يسجل ماسيقوله الشاهد .
- ٢ - لدى الشاهد ميل لتكليف نفسه مع اسئلة المحقق الى تعكس توقعاته .
- ٣ - يسهل خلط الصور التذكيرية الاصلية مع أو بدلا من صور أخرى تبرز أثناء تكليف التحقيق ، وهذا الخلط يمكنه أيضاً أن ينتج صوراً تذكيرية ثانوية تظهر للشاهد وكأنها صوراً أصلية بالنسبة للحادثة .

الجزء الثانى

يختص هذا الجزء من الكتاب المعنون « بسيكولوجية الشاهد في ضوء التجارب » بعرض لتجربتين يهدفان إلى تصوير كيف يمكن أن يتم التشقت وتسود عبارات الشهود عدم الدقة والاختلاق مع أنهم يعايشون الحادث أو الجريمة . والتجربة الأولى « جريمة المشى » أو الممر وهى تبرز العوامل السيكلوجيه والاجتماعية التى هي فى رأى المؤلف تلعب دوراً مسيطراً فى انحراف وتشقت ملاحظات الشهود بحيث تبعدهم كثيراً عن حقائق الظروف الموضوعية . والتجربة المذكورة واقعية لحادثة محظوظة جيداً مثلت أمام جمع كبير من الناس ليس لديهم أية فكرة عن الموضوع ، وقد طلب منهم بعد ذلك أن يسجلوا ملاحظاتهم عن الحادث بهدف دراسة مقدرة كل منهم على الملاحظة خلال أزمة طارئة ومفاجئة ، كما طلب منهم أيضاً أن يجيبوا عن بعض الاسئلة التى تتعلق بحقائق معروفة ومعددة فى الموقف . وقد ظهر تأثير العوامل النفسية والاجتماعية بوضوح فى استجاباتهم . وتهدف التجربة الثانية « حزمة المظاريف البنية » إلى دراسة الميكانيزمات التى تكون أحياناً مسئولة عن تقديم معلومات خاطئة ومضللة ترسب فى ذاكرة الشهود . وسنكتفى هنا بعرض التجربة الثانية لضيق المقام وهى « حزمة المظاريف البنية » .

حزمة المظاريف البنية .

هذه التجربة مأخوذة عن قصة الكاتب الانجلى سىر جراهام ، لمغامرة له

في الهند ، وقد أصبحت هذه التجربة بمثابة برنامج في التلفزيون عقب ذلك .

وتبدأ التجربة بمنظر للمذيع السويدي المشهور « جورج سيدربرج » وهو يقرأ قصة لطالب جامعي — وفي الوقت نفسه كانت القصة تسجل في جهاز تسجيل أثناء قراءتها ، حيث استمع بالتسجيل بعد ذلك لبحث مدى التطابق بين القصة الأصلية وتسلسل انتقال القصة من فم لآخر — وقبل أن يبدأ سيدربرج القراءة تهيأ الطالب لسمع جيدا حتى لا تفوته أية تفاصيل وحين انتهى المذيع من القراءة ذهب وجيء بطالب آخر من جامعة ستوكهولم وطلب منه أن يجلس ويركز انتباهه ليستمع لقصة من الطالب الأول . وطلب من الطالب الأول أن يقص القصة على زميله كما سمعها هو من المذيع . وبعد أن انتهى استدعى طالب ثالث وجلس يستمع للطالب الثاني وهكذا استمرت التجربة . وكان المستمع السادس والآخر في السلسلة رجلا سويديا معروفا كذيع للأخبار ويدعى « ستن هولم » وطلب منه أن يربط بين ما سمعه من آخر طالب وبين ما هو مسجل في جهاز التسجيل (القصة الأصلية) . وقد أعيدت التجربة مرتين أخريين عن طريق أشخاص مختلفين وانتهت السلسلة رقم ٢ بصحن مشهور هو « جانل هسل » وانتهت السلسلة رقم ٣ برسام مشهور هو « بيل ابرج » .

وفيما يلي ملخص لما كتبه الثلاثة الكبار في ضوء استماعهم في نهاية السلسلة رقم

١ ، ٢ ، ٣ .

« ستن هولم » : تتعلق القصة برجل انجليزي كان عليه أن يقوم برحلة إلى الهند ، وقبل أن يبدأ الرحلة تسلم رسالة تنبئه بموته ، وقد تشامم ومع هذا فقد شد رحاله إلى الهند ووصل إلى مكان ما عن طريق الهجانة . وأثناء جولة في المساء اصطدم بشعاذ (عابر سبيل) وكانت الصدمة شديدة ألقت بالرجل على الأرض فساعده سيرجراهام كي يقف وأعطاه بعض الفكة ، وتمنى أن لا تحدث مشكلات بخصوص هذا الحادث . لاستمر سيرجراهام في سيره ولكن قبل أن يبتعد كثيرا سمع صرخة ورجع إلى الورا ليجد الشعاذ ميئا . توقف هناك وتمنن الأمر هنية ، وهنا برز فرد آخر وسلم سيرجراهام « مجموعة مظاريف وقال « خذ هذه المجموعة من المظاريف واعتنى بها خصوصا بالمظروف قبل الأخير » . ثم عاد سيرجراهام إلى

بالفندق وبعد فترة جاء فرد آخر وطلب منه الظروف وقد اعطاه له سيرجراهام.

بيل أبرج : كان هناك موظف في الهند كانت لديه مأمورية يسلم فيها خطاباً إلى موظف كبير سفير أو ما شابه ذلك يقطن مكاناً آخر ، وقد سار الطريق كله وعبر نهراً وبعد فترة أدرك أنه لا يحتفظ بالخطاب معه وبحث عنه محمواً في كل جيبه وبعد أن وصل للمكان قفل راجعاً لنقطة البداية حيث خلغ ملابسه وأخذ يبحث عن الخطاب ووجده أخيراً في درج في مكتبة أو في درج مائدة الزينة .

جانل هل : تتعلق الحكاية برجل يسمى سيرجراهام يعيش في الهند وبالتحديد في دلهي . وأثناء جلوسه في غرفته بالفندق يحظى قدحاً من الويسكي تسلم رسالة تخبره بضرورة الذهاب بسرعة إلى السفارة . فنزل إلى الشارع وسار في الطريق الرئيسي ثم دلف في شارع جانبي وأصبح شاهداً في جريمة . وقد أثرت فيه الحادثة لدرجة أنه قفل راجعاً لغرفته بالفندق ليتأكد نفسه بقدره آخر من الويسكي ، وحين قام بهذا تسلم رسالة جديدة جعلت سيرجراهام يحظى قدحاً ثالثاً من الويسكي وظل جامداً في مكانه لوقت طويل وتسلم رسالات كثيرة هزته من الاعناق فشرب أقداحاً أخرى من الويسكي .

وعند مقابلة هذه التقارير فإنه يبدو واضحاً أن الأحداث قد تمت في مكان ما بالهند ، وأنها تشير إلى موظف رسمي انجليزي وأن لديه ما يسله أو يتسله ... فقط هذه هي الجوانب للثقة في التقارير الثلاثة . فيما عدا هذا هناك تباين في التقرير الأول اكتشف الرجل الانجليزي أن من اصطدم به قدمات ، وفي التقرير الثاني لم تكن هناك أية إشارة للموت ، وفي التقرير الثالث أصبح الرجل الانجليزي شاهداً للجريمة .

وقد ظهر لإختلاف في الصورة التي بدأ عليها الرجل الانجليزي في الحالة الأولى كانت الأحداث تؤدي بطريقة ميكانيكية وكانت للملاحظات مخططة ومرسومة إلى حد ما . وفي الحالة الثانية كان الرجل متردداً يذهب ويجيء في نفس المنطقة يبحث عن الخطاب وكانت تنقص تفاصيل كثيرة . أما في الحالة الثالثة فإن صورة الرجل الانجليزي تمثل الرجل المصقول الذي يجب احتساء الويسكي ، فبعد زيارة قصيرة للشارع يعود مسرعاً مكرساً نفسه لهوايته المحببة .

ومع أن كل سلسلة كانت تتضمن ستة أفراد إلا أن نقل القصة من فرد لآخر يتسبب عنه إهمال واضح في التفاصيل ثم في الإضافات القريبة التي لم تكن موجودة أصلاً في القصة وليس من شك في أن التفاصيل المضافة تؤثر بالضرورة في الصورة النهائية بطريقة لا يمكن السيطرة عليها . والقصة الأصلية من جهاز التسجيل تحكى « أن السير جراهام كان يتناول الشاي في مقهى ثم » « ولما عاد السير جراهام إلى المائدة وجد عليها ورقة متسخة »

وقد كانت لدى الشخص الأول الرغبة في إعطاء « ضمون العبارة انطباعاً مرمياً وبذلك تمت عملية التشوية كما يلي : « وبينما كان جالساً هناك يحكى الويسكى ويقرأ جديده التاييز ، أتى أحد الخدم وسله مطروفاً وورقة ، على صينية فضية » . وهناك أبعاد ثلاثة لتشوية هذا الجزء من القصة .

١ — لم يحصل القاصي على تفاصيل خاصة بكيفية وصول الورقة إلى المنضدة ، ومن ثم فقد قدم الخادم الذى سله تلك الورقة ، وهذه تنمى منطقياً لواقعه حتى يمكن جعل القصة مفهومة ومتسقة .

٢ — غير القاصي كلمة ورقة إلى مطروف وقد صحح نفسه بسرعة وقال ورقة ولكن الفرد الثانى فى السلسلة أخذ بذلة اللسان تلك ولم يأخذ بالتصحيح ومن ثم تحولت الورقة المتسخة إلى مطروف .

٣ — وكى يجعل القصة شكلاً تصويرياً فإن القاصي أضاف التفاصيل الباقية عن الخادم وهو يحمل الرسالة على صينية من الفضة ، وبذلك تحول المقهى إلى ناد انجليزى . وتنتج عن هذا الفرد الثانى فى السلسلة قال أن السير جراهام كان جالساً فى ناديه بينما قال الشخص الثالث فى السلسلة هذه الجملة هكذا : « ولجأة دخل خادمة ومعه مطروف . من هنا تصل إلى تأكيد واضح لحالات التشتت والتشوية غير المقصود الذى يهدف ويضيف مرتسكناً إلى تصورات ذاتية وانطباعات شخصية وميكانيزمات متعددة ومنطق تصورى مما يؤدى فى النهاية إلى تغيير كبير وحاد فى المعلومات المتداولة والتي تبدها خطوات عديدة عن الواقع الموضوعى والحقائق كما حدثت ، وذلك دون أن تتفاعل مع الفرد فتزج بشخصيته وتنتج عنها معلومات جديدة .

الجزء الثالث

يعالج هذا الجزء الأخير من الكتاب طرق تحليل أقوال الشهود ، ويقدم للمؤلف لهذا الجزء بقوله أن بعض الناس يظنون أن لدى السيكولوجيين عصا سحرية يكشفون بها عن دوافع الناس ويقومون عن طريقها بتحليل واستقراء ما في بطونهم . وهذا وهم كبير ، كما يسيطر على البعض الآخر اعتقاد خاطئ . وهو أن لعالم النفس أو للسيكولوجي قدرة خاصة موروثة أو مكتسبة من خلال قراءات كتب علم النفس ، وعليه فإن أية مشكلات قائمة سوف تُحل أتوماتيكياً بمجرد وجود السيكولوجي ، ومع هذا فهناك اعتقاد يسود بعض نالك من الناس وهو عدم الثقة في رجال علم النفس وكنهم وربما يكمن وراء هذا الاعتقاد خوفاً مسيطرأ يحس به هؤلاء الناس باعتبار أنهم مهددون بالكشف عن أعماقهم وتعميرتها . ومن هنا يتخذوا إتجاهاً مضاداً ويصابوا بحساسية — تكاد تبلغ مرحلة المرض — إزاء علم النفس والعاملين به . والحقيقة أن مهمة علم النفس في هذا المجال إنما تكمن في علميتي الكشف والدراسة — بالنسبة لمجالنا هنا — للعوامل المستتلة عن أقوال الشهود .

وقائع تجريبية في الشهود : هناك وقائع تبين ما إذا كان الشاهد قادراً أم لا على إبداء ملاحظات معينة فالمعروف مثلاً أن الفرد لا يستطيع أن يرى كل الاتجاهات في وقت واحد . والمحاولات التي تبذل من جانب الشرطة والنيابة هي إعادة صياغة أو تشكيل وبناء ظروف الجريمة أو الحادثة مرة أخرى مما يسهم في إعطاء فكرة عن الإدراك الأصلي للوقف وملابساته .

وسنعرض لمثل واحد يظهر قيمة تلك الوقائع التجريبية لتؤكد من صحة ملاحظات الشاهد ، والمثل مأخوذ من قضية أولاندارسون ، فقد ذكر عدد من الشهود في هذه القضية أنهم رأوا سيارة مثل الدفوع « جوران جوهانسن » في ليلة إطلاق النار وذلك في التاسع من فبراير ١٩٥٧ ، وبمقابلة أقوال الشهود استطاع ممثل النيابة إعادة تصوير ظروف الحادث وتحديد الوقت الذي حدث فيه إطلاق النار . وقد ذكر شاهد يدعى (ج. ن.) أنه لم يشاهد فقط سيارة مثل الدفوع

ولكنه شاهده هو شخصياً جالساً أمام عجلة القيادة لأن العربية كانت أمام شارة المرور ، في الوقت الذي كان فيه الشاهد (ج.ن.) راكباً سيارة والده في اتجاه متقاطع مع الشارع الذي كانت تقف فيه سيارة يمثل الدفاع أمام شارة المرور . واستطاع الشاهد أيضاً تحديد الوقت بدقة حيث تم فيه رحيل إحدى البواخر . وقد نشأ جدال حاد حول ملاحظات الشاهد حيث سأل الدفاع الشاهد عما إذا كان قادراً على التحقق من شخصية السائق في وقت التقابل - عند تقاطع شارعين - في مكان مظلم نوعاً في الساعة ١١ مساء . وهنا أوضح والد الشاهد (ج.ن.) بأنه كان يسوق سيارته مستخدماً الكشافين الكبيرين وبجانبه لئنه ويمكن أن يتبع هذا فرصة الرؤية الواضحة لئنه وهو الشاهد (ج.ن.) .

وقد أعاد ممثل النيابة تصوير الحادثة وعند تقاطع الشارعين المذكورين ركب الشاهد بجانب والده ووقفت سيارة يمثل الدفاع أمام شارة المرور وبها رجل أمام عجلة القيادة . ثم سئل الشاهد إذا ما كان يستطيع الآن رؤية السائق ، فأجاب ولكنني شاهدت أفضل في المرة التي كان فيها (ج.ج.) يمثل الدفاع . وقد التقطت مجموعة من الصور وفق أمر النيابة لمكان الحادث وبالإضاءة السائدة هناك واتضح منها إمكانية رؤية سائق السيارة فعلاً ، بينما قام الدفاع بالتقاط صور أخرى ظهر منها استحالة مشاهدة السائق .

وهنا استمعت بالسيكولوجي الذي صمم تجربة للاجابة على هذا السؤال هل يمكن التعرف على السائق في ضوء ظروف الحادث ؟ واحتمالية ذلك . . وقد دعى السيكلوجي الشاهد (ج.ن.) في ليلة من ليالي ديسمبر إلى حجرة مضيئة جيداً وأجلس معه ٦ أفراد من رجال الشرطة بملابسهم المدنية ولم يقابلهم الشاهد من قبل . وظلوا معاً في الغرفة مدة ربع ساعة ثم خلصوا تعرف (ج.ن.) على الاسماء الستة . بعد ذلك أعطوا نصف ساعة أجازة وأعاد السيكلوجي بناء الموقف الذي تم فيه حادث إطلاق النار وتعرض فيه الشاهد لـ ١٢ موقف اختباري ، ففي ست مواقف منها كان الشاهد جالساً في سيارة والده مضيئاً الكشافات القوية ، ومن الناحية الأخرى جلس في كل مرة من المرات الست أحد رجال الشرطة - الذين سبق وتعرف بهم ج.ن. - أمام عجلة القيادة في سيارة يمثل الدفاع أمام شارة

المرور ، وتكررت المواقف الستة الأخرى بنفس التنظيم السابق ماعدا أضواء
الكشافات حيث كانت مطفئة . وقد استطاع الشاهد أن يميز أعضاء الشرطة الست
المشاركين في جرة التجربة الأولى حين كانت الأضواء الكاشفة مسلطة ، وقد ميز
في فقط في الجزء الثاني من التجربة حين كانت الأضواء مطفئة . وهذه النتائج من
وجهة النظر الإحصائية تؤكد بدرجة عالية من الدلالة إمكانية مشاهدة السابق
سواء كانت الأنوار مضيئة أو مظلمة ويعتمد فيها عنصر التخمين في ضوء نظرية
الاحتمالات (١)، (٢) .

وبهني أن تشير بحزم بأن التجربة لا تجيب بالمرّة على السؤال ما الذي شاهده
(ج. ن.) حقيقة من مكانه المذكور في سيارة والده ؟ فهدف التجربة فقط ينحصر
في إثبات إمكانية رؤية السابق من الناحية الفنية والعلمية ، ومن ثم فرأى المحكمة
هو الفيصل في تقييم الشهادة .

الوقائع السيكولوجية من التحقيق : يحاول هذا الفصل أن يظهر التباين بين
التحقيق الذي يجريه رجل الشرطة أو ممثّل النيابة وبين التحقيق الذي يجريه
السيكولوجي . فبينما يهدف النوع الأول إلى الحصول على معلومات عن الأحداث
كما جرت أي أن المهدف هنا خبري ، بينما يكون تحقيق السيكولوجي جزءاً متكاملًا من
عملية تستهدف التعرف على سببية — عليّة — الأقوال وثباتها أي أن المهدف هنا
تقويمي .

وهناك ثلاثة أنماط من التحقيق السيكولوجي :

(١) الاستفسار غير الرسمي أو غير الشكلي للتعرف على خلفية الحادث
وعلاقات وارتباطات الشاهد بأبعاد الحادث وجوانبه .

(ب) التحقيق المنضبط حيث يستهدف التعرف على ثبات أو عدم ثبات
الأقوال التي أعطيت في التحقيق المبدئي .

(ج) التكنيك في التحقيق حيث تختبر فيه الفروض الخاصة بالدافعية وراء
سلوك المتهم والحالة المزاجية والانطباعية للشاهد .

-
- (١) في الحالة الأولى لبحث احتمالية التضيق في النتيجة كان ينبغي أن تتكرر التجربة ٦٦ و ٦٧ مرة .
(٢) في الحالة الثانية لبحث احتمالية التضيق في النتيجة كان ينبغي أن تتكرر التجربة ١١٥ مرة .

وفي هذه الجوانب الثلاث يعنى بتحليل المحتوى لمبارات وأقوال الشهود ، وقياس « زمن الرجوع » - الزمن الذى يستغرقه الشاهد فى الاجابة عن كل سؤال - كذلك يمكن قياس الارهاصات النفسية التى تعبر عن نفسها فى الانمكاسات الصوتية أثناء التحدث والاجابة كما يشير تداعى ألفاظ الشاهد الحرة حين تستثار إلى نوعية الدوافع التى تحركها ومن ثم وجب تحليلها ، ويستعان بجهاز تسجيل بصفة مستمرة لإعادة الاستماع إلى أقوال سبق أن قيلت ببرات خاصة حين يراد لاسترجاع بعض التفاصيل أو تذكرة الشاهد بما سبق أن ذكره .

علم النفس كمصدر للمعلومات : يفيد علم النفس فى كشف أخطاء عملية الإدراك وخداعها كما يحيط المحكة علماً بالظروف المختلفة التى لها تأثير على بقاء واسترجاع الصور التذكيرية ويتيح الفرصة لشرح محتوى وأصل ودوافع أقوال الشهود ، وحتى يمكن الاستفادة من ذلك فإنه ينبغي أن ينظر لعلم النفس كعلم تجريبي فيمكن حينذاك مقارنة المعلومات التى حصل عليها عن طريق الشرطة والنيابة بالطريقة التى بها يمارس الانسان وظائفه المختلفة العقلية والنفسية .

وكثيراً ما تصبح أقوال الشهود مرتبطة بخبراتهم الذاتية وحين تتم عملية استرجاع الصور التذكيرية يلاحظ المحقق خلطاً عجباً ومشوشاً ومتناقضاً يستحيل معه تفهم هذا الخلط فى إرتباطه بالواقع المادى للعادته ، وفى مثل هذه الحالات فإنه يمكن للسيكولوجى تنقية هذه الاشتات من الملاحظات والأقوال بحيث يقل فيها التناقض وتساعد الشاهد فى تنشيط ذاكرته والتزامه الموضوعية .

ويبرز علم النفس أيضاً بعض الحقائق المتعلقة بعملية التطابق التى يمارسها الفرد المادى بين الأشياء ذات المظهر المتشابهة والتى تمر على الفرد فى فترات متقاربة وتحت ظروف متباعدة أو متشابهة ، فسيارتين من نفس الموديل واللون يمران وبينهما فترة زمنية قصيرة يمكن للشخص المادى أن يتصور أنهما سيارة واحدة ذهبت ودارت ثم عادت مرة أخرى ، وكثيراً ما يتسبب عن هذا أخطاء فى أقوال الشهود .

دلالة خصائص الفرد: إلى وقت قريب كان السيكلوجيون والمعالجون النفسيون

يتمولون في ضوء إفتراض سائد بأن أقوال الشاهد هي تعبير صريح عن ذاته ، حتى مدى ثقة المحكمة في أقوال الشاهد كانت تبنى على أساس سمة الشاهد أصلاً من ناحية توافر الثقة من عدمها . والحقيقة أن هذا الكلام لا ينسحب على الأسوياء من الأفراد ولكنه يظل حقيقياً وصالحاً فقط في بعض الحالات الشاذة . فمعروف مثلاً أن السيكوباتيين لا يمكن الاعتماد أو الثقة في أقوالهم بصفة دائمة . كذا الحال بالنسبة للأفراد الشواذ الذين يفصلون عن الواقع ويمشون في عوالمهم الخاصة .

وعليه فهبنا في الدرجة الأولى الشاهد المادى وهو الممثل للكثيرين الذين يظهرون في المحاكم ولا يمكن عدم الثقة بهم على طول الخط حتى ولو اضطفت أقوالهم وتلونت بدواتهم . فالثقة في الشاهد يمكن أن تختلج من موقف لآخر ، والأمانة كسمة تميز الفرد لا يمكن أن تكون سمة مطلقة ، وإنما ترتبط بظروف ومواقف ويمكن الحكم على سلوك الفرد أميناً كان أو غير أمين عند تكرار الظروف وتباينها التي تظهر أمانته أو تشكك فيها ، ويمكن للأمين مثلاً - بصفة عامة - يمكن أن يعطى إنطباعات أو يذكر ملاحظات وأقوال أو يشير إلى صور تذكيرية ينقصها الكثير من الدقة ويصاب بالتشتت وذلك في ضوء عوامل ليست في استطاعته التحكم فيها . كما يمكن أيضاً أن نجد أفراد مصابون بقلق إنفعالى ومع ذلك تكون أقوالهم كشهود مقسمة بالدقة والتأمل والاعتزان . إذن فالقول بأن لكل شاهد قدر محدد ومعروف مسبقاً لدى المحكمة من الثقة التي يعتمد بها والتي لا تتخضع لتأثير بموامل خارجية ، قول ينقصه الكثير من الدقة العلمية ولا يؤيده الواقع العملى . وعليه تصبح ظاهرة التعميم من الظواهر الخاطئة تماماً ، ولا يعنى هذا بطبيعة الحال إهمال شخصية الفرد وخصائصه التي تميزه . فكل عبارة تعبر عن شخصية فريدة في نوعها وفي حالات كثيرة تلعب شخصية الفرد دوراً هاماً في أقواله .

« فسلوكنا في كل لحظة هو نتاج لتفاعل المستمر المتبادل بين إستعداداتنا السلوكية الفردية - الموروثة والمكتسبة - وإمكانات البيئة المادية والاجتماعية »
دلالة علم النفس الاجتماعى كإطار مرجعى : هناك مدخلان أساسيان للدراسة

موضوع : سيكولوجية الشاهد ، أحدهما المدخل الفردى الذى يركز على شخصية الشاهد ويستخرج منها فى ضوء المقابلات الشخصية له وفى ضوء القصور المختلفة الناتجة عن تطبيق بطارية إختبارات يستخرج منها ما يساعد فى بناء صورة عن شخصية الشاهد مما يساعد فى تفسير أقواله حينذاك .

والمدخل الآخر هو المدخل الاجتماعى وهو مدخل كلى ويسمى أحيانا بالمدخل متعدد الجوانب وهو يهدف إلى وضع المعلومات المتحصل عليها من الأفراد المختلفين ومن الظروف والملابسات التى تحيط بالقضية ، كذلك المعلومات العائلية ، علاقات الأفراد ببعضهم وعلاقاتهم بالموضوع ، وضع كل هذه فى محتوى واحد مما يسهم فى إعطاء الشكل والمضمون الأصلى لأقوال الشاهد . ودراسة هذه العوامل مجتمعة فى علاقاتها بعضها ببعض الآخر وكذلك فى علاقاتها بتخليقاتها وبمطامعها المستقبلية بالإضافة إلى حاضرها داخل إطار زمانى ومكانى فى الوقت نفسه يؤدى كل هذا إلى إعطاء صورة أكثر شمولاً وعمقا . ويهنا أن نشير أنه فى هذا المدخل الاجتماعى لا تهمل الخصائص الفردية للشاهد ولكنها تستخدم فى تقييم حقيقى وواقعى الموقف وكذا الحال مع خصائص الآخرين الذين ارتبطوا بالحدث كعناصر بطريق مباشر أو غير مباشر ويتم حينذاك التفسير والتأويل للجزئيات فى ظل النظام السيكى الذى يجمع هذه العوامل المتضمنة فى القضية .

تحليل حقيقة الأقوال : يعتبر مفهوم « الصدق » صفة تخلع على ما يقال ، هذا إذا كان ما يقال يتفق تماما مع معتقداتنا الذاتية ، ومع هذا فإن ثبات معتقداتنا الذاتية لا يعتمدى حدود قدرتنا على الملاحظة . كما أنها أى معتقداتنا الذاتية تكون محكومة أيضا بالنقص والتشتت الذى يصفيان عملية التذكر .

وحين يصف شاهدان حدثا معينا من وجهة نظر مختلفتين تماما ، فإن الحكم على أن أحدهما كاذب ليس صحيحا بالضرورة . فعالبا ما يكون كلا الوصفين صادق من جهة النظر الذاتية (ذاتية القاص نفسه) . وعليه فإنه فى مثل تلك الحالات لا يكون السؤال أيهما يقول الصدق ؟ ولكن أى منهما يا ترى يصف الحدث

الاصلى بدقة وصحة أكثر؟ وحتى نمسك بتلابيب هذا السؤال ينبغي أن نقوم بدراسة الارتباطات بين الأقوال وبين الاصل الحقيقى الذى يتظاهر الشاهد بوصفه . وإحدى هذه الطرق لعمل هذه الدراسة وجعلها ممكنة هو أن نحلل أقوال الشاهد فى ضوء الفروض المعقولة والمرجحة . ولعل أفضل الأدوات التى تستخدم فى هذا التحليل ما يسمى « بموازن الحقيقة » Reality criteria والمقصود « بالميزان » criterion مطلب محدد ودقيق ينبغي أن يوفى قدره حتى يمكن الرجوع إليه عند دراسة الظاهرة المراد التحقق منها . وعليه فيوزان الحقيقة لسيكلوجية الأقوال ما هو إلا مطلب محدد — إذا ما استوفى فى العبارة — أوفى مقولة الشاهد تضمن هذا أن هذه العبارة أو هذه المقولة إنما ترجع إلى ملاحظة حقيقية موضوعيا .

والمبدأ الأساسى لبناء موازين الحقيقة يكن فى كون المطالب مستمدة من معرفتنا لكيفية أداء الجهاز الإنسانى لوظائفه . وبمقارنة هذه المعرفة بمتضمنات الصدق فى الأقوال يمكن حينذاك إجراء الآتى :

١ — فى حالات معينة يمكن استبعاد الكلام غير المعقول وغير المناسب من الأقوال .

٢ — فى حالات أخرى يمكن أن يظهر أن تقرير الشاهد كله غير معقول وغير طبعى .

٣ — فى بعض الحالات يمكن أن يتضح أن عبارة معينة يمكن الاستناد إليها تماما وبشكل حاسم .

والفصل ملىء بالأمثلة التى يمكن أن تبرز مدى مطابقة أقوال الشهود لموازن الحقيقة .

تقرير خبير سيكلوجية الشاهد : ينبغي أن يعرض التقرير النهائى بحيث تكون له دلالة واضحة أمام المحكمة ويتطلب هذا أن يتضمن التقرير وصف المنهج وذلك فى عبارات محددة واضحة ، كذلك شرح الأسباب فى كل خطوة أساسية يعرض

لها ، وكذلك شرح النتائج التي توصل إليها الخبير بلغة مفهومة خالية من التعقيد . كما أنه لا ينبغي على الخبير أن يدلي بدلوه فيما يتعلق بإذئاب أو براءة المتهم خصوصاً في قضايا الجنايات إذ من المفروض أن ينتهي عمله في الإجابة على الأسئلة المطروحة أمام المحكمة .

وفي السويد كثيراً ما يحدث عقب تقديم الخبير لتقريره أن تسأله النيابة وعليه أن يقدم إجابات وتفسيرات لبعض ما جاء في تقريره ، وقد يسبب هذا للخبير صدمة خصوصاً غير المدرب ، فقد تعود السيكولوجي أن يقول فيسمع بالنسبة لمرضاه وزبائمه ، وقد يعتبر أسئلة المحكمة أو النيابة بالنسبة له إهانة بالغة ، ولكن على أية حال فإن الخبير المدرب والذي يعرف أبعاد عمله المكلف به ينبغي عليه أن يلعب دوره بثقة واعتداد دون خوف أو حساسية مادام هذا الاجراء يعتبر جزءاً عادياً في إجراءات المحاكمة .

التعليق

ليس موضوعاً جدلياً ذلك الذي يشير إلى ماحققته العلوم السلوكية بصفة عامة ، وعلم النفس بصفة خاصة في إعطاء تصور أفضل للظاهرة التي تدرس في أي قطاع من قطاعات الخدمات والانتاج .

كما أنه لم يعد خافياً على الثقاة أن تطبيق الحقائق السيكولوجية بطريقة منظمة قد بدأ خلال الحرب العالمية الأولى أي منذ حوالى نصف قرن وذلك بعد أن أنشأ فروندت Wundt أول معمل لعلم النفس في ليبزج .

وقد أصبح من المسلمات الآن ذلك الدور الذي يلعبه علم النفس تطبيقياً في مجال التربية والصناعة وإدارة الأعمال والطب والجريمة ... وغيرها من المجالات . وعادة ما يقسم السيكولوجيون السلوك الاجرائى من وجهة نظر الدراسة السيكولوجية إلى مراحل ثلاث :

(١) الدفاعية وراه ارتكاب الأفعال المنافية للأخلاق والقانون والمعادات

الاجتماعية السائدة في مجتمع ما ، وارتباط الدافعية بطروف الفرد
المادية والاجتماعية .

(ب) إثبات إدانة أو تبرئة المتهم ويتضمن هذا أصلاً وأساساً موضوع
« سيكلوجية الشهود » من حيث الأقوال ، خداع الحواس ، وخداع
الادراك ، تطور الذاكرة ، وعملية التذكر والنسيان ، كذلك بعض
التجارب والوسائل والأدوات العملية في التحقيق الجنائي .

(ج) تقويم السلوك الاجرامى وتحديد نوعية العقاب ودرجة (الردع
والاصلاح) ويتركز كتابنا هذا « سيكلوجية الشاهد » في المرحلة الثانية
من دراسة السلوك الاجرامى .

والكتاب في جزئه الاول والخاص بالمبادئ الاساسية لما يقوله الشهود ،
ركز اهتماماً مشكوراً حول ثلاث موضوعات هي الادراك ، والذاكرة ،
والتحقيق ، باعتبارهم مصادر للخطأ ، والواقع أنه أغفل موضوعات أخرى كثيرة
لها نصيب أيضاً في الأخطاء ولابد للسيكولوجى من وضعها في الاعتبار حين
التعرض لسيكلوجية الشهود ... من هذه الموضوعات موضوع « شخصية الشاهد ،
والمقصود بالشخصية هنا من وجهة النظر الاجرامية هي أنها « مفهوم أو اصطلاح
أو تسمية تصف الفرد من حيث كونه كلا موحداً متكاملًا من أساليب سلوكية
معقدة التنظيم ، هذه الأساليب السلوكية تميز الفرد عن غيره من الناس خصوصاً
في المواقف الاجتماعية . ويمكن للسيكولوجى قياس شخصية الفرد فتحدد صفاته
وتقصد بالصفة الشخصية أنها أيضاً « مفهوم يطلق على بعض الأساليب السلوكية
المعبدة للميزة في المواقف الاجتماعية ، والتي يتوقع تكرار حدوثها في مواقف
مختلفة ، مما يسهل عملية التنبؤ بالسلوك إذا عرفنا أبعاد الموقف المميز وتنقسم هذه
الأساليب السلوكية بالثبات النفسى والعمومية . . . وتعكس صفات الفرد الشخصية
على أقواله وشهادته ، من هنا فالتعرف على تلك الصفات واجب على تفرسه
الضرورة ، ومقاييس الشخصية كثيرة ومتنوعة تعطى صورة واضحة للبروفيل
النفسى للشاهد ، خصوصاً حين تستخدم مقاييس الصفات الشخصية ، والمقاييس

الاسقاطية كلورشاخ وال T. A. T. واستقرأ هذا البروفيل النفسى للشاهد يساعد إلى حد كبير في صياغة اسئلة المحقق رفى تحليل أقوال واجابات الشاهد . ولم يمد خافياً الكثير من المحاولات التى يبذلها بعض الشهود ليس لمجرد اعطاء شهادة أو سرد أقوال عن حادثة أو جريمة ، إنما يكمن وراء ذهابهم للشهادة دوافع وأحاسيس خاصة تورق شخصياتهم - ويمكن الكشف عنها - من احساس بالذنب أو رغبة في إثبات الذات أو تحقيقها ، أو حتى لمجرد الرغبة في أن يذكر اسمه في صحيفة كشاهد مما يدعم كيانه ، وقد تصل هذه المشاعر والاحاسيس في بعض الافراد إلى الرغبة في ارتكاب الجريمة حتى تؤخذ له صورا وهو في قفص الاتهام أو إلى الاتحار متخيلا وفود المشيعين لجنازته المبيهة ... وغوص الشخصية للشاهد تتحدد إلى حد كبير أعماق الشاهد وتحدد حالته ما بين السواء والمرضى وتظهر ميكانيزماته وكل هذا مفيد في سير القضية من الناحية الموضوعية .

وهناك جانب آخر هام تعرض له الكتاب في أكثر من موضع باعتباره أمراً متفقاً عليه ذلك هو إعادة تصوير الحادثة أو الجريمة أو إعادة صياغتها وبناءها ، وعلى نفس المتوال التجارب التى يجرها السيكلوجى لتأكد من تحقيق فرض معين أو لاختبار صحة أقوال في ضوء الظروف المادية التى تمت فيها الحادثة. ويهنا أن تؤكد - مع أن الكتاب قد أوضح ذلك بصفة عامة - ضرورة فهم دور التجربة ودور البناء المادى الحادثة أو الجريمة ، فالتجربة في كل الأحوال لتجيب على السؤال - بالنسبة للشاهد هل هو صادق في أقواله ، بمعنى هل يقول ما حدث . فعلا في ضوء موازين الحقيقة المفترضة ليس لتجريب أى شأن بهذا وإنما ينحصر دور التجربة في بحث إمكانية حدوث أو عدم حدوث شيء معين من الناحية العلمية أو الفنية أو التكنيكية ، وبعد نجاح التجربة يظل السؤال الاصلى قائما وهو المختص بحقيقة ما حدث موضوعياً . . . والواقع أننا عند تصميم التجربة أو إعادة تأديتها قد تتجسج بدرجة عالية من الكفاءة والمقدرة في ضبط شروط التجربة ولكن يبقى عامل واحد يستحيل التحكم فيه أو ضبطه وهو المنصر الانسانى ، بمعنى أن التحكم

والضبط بالنسبة لكل ظروف التجربة يكون أمراً ميسوراً ولكننا لا نستطيع أن نتحكم أو نضبط الشاهد ، ولا نستطيع أن نضمن أن يكرر أتماء التجربة ، ما نقوه به في الواقعة الأصلية . ومع إيراد الكتاب لفكرة تشويه الصور التذكيرية والنسيان وخداع الإدراك وما إلى ذلك يبقى أيضاً بعد ذلك كله ما حدث للشاهد بين فترة شهادته الأولى والفترة الثانية التي تتم فيها التجربة ، وللمقصود بما حدث للشاهد من الوجهة السيكلوجية ومن التفاعلات غير المقصودة التي تتم داخل أعماقه ومن تأثير الميكانيزمات الدفاعية منها وغير الدفاعية ناهيك عن الرأي العام وتأثيره والاضغوط التي يتعرض لها ومستوى طموح الفرد وفكرته عن ذاته وناهيك عن حالته المزاجية المؤقتة *his mood* فالتفكير البشرية شديدة التعقيد وهي بمثابة متاهة يصعب سبر غورها وهي في حركة ديناميكية مستمرة نامية ومتطورة ، وعليه لا يفيد التجريب في إعطاء تماثل دقيق في كل مرة كما هو الحادوث في العلوم . فاستجابة الفرد في الموقف ١ يكون استجابة خاصة محددة يستحيل تكرارها في الموقف ٢ وهو يماثل تماماً الموقف ١ إلا في حالات خاصة مبسطة . كدردود الأفعال المتكسكة كما ينادى بها الشرطيون .

يضاف إلى ذلك نقطة منهجية تؤثر الاهتمام بها على إعمالها وهي مرتبطة ببعض التقسيمات الصناعية التي جاءت في الكتاب مثل : هدف تحقيق الشرطة أو النيابة . وخبري ، بينما هدف تحقيق السيكلوجي « تقويمي » أو أن هناك « موازين الحقيقة » ، وموازن التماسك الشكلي ، فالأولى خاصة بأقوال الشاهد والثانية خاصة بصياغة وشكل القضية ككل . ونحن نعتبر هذه الثانية في التقسيم عملاً تسفياً من جانب المؤلف ، فالأقوال جزء من القضية وتحقيق السيكلوجي مكمل لتحقيق الشرطة ويضم الجميع إطار واحد متكامل ومتفاعل . وإذا كان العلماء أحياناً ما يرغبون في تجزئة الموضوع الشكلي فإنما يهدفون من وراء ذلك لمجرد الدراسة النظرية والتجديد ولكن العلم التطبيقي عليه أن ينظر نظرة شاملة منسقة تتفاعل فيها الجوانب معا في كل متكامل مع إدراك علاقات التأثير والتأثر وهي علاقات ديناميكية بالضرورة .

كذلك نرى أن هناك بعض الأدوات التي تستخدم في التحقيقات الجنائية بالنسبة للتهمين ويمكن استخدامها بالنسبة للشهود مثال ذلك تسجيل حركات التنفس التي ترتبط بالكذب كذلك أجهزة قياس ضغط الدم الذي يرتفع فيه الضغط مع حساسية الأسئلة وارتباطها بموضوع الجريمة كذا الحال مع بعض الأجهزة الكهربائية كالجلفانومتر الذي يسجل التغيرات الكهربائية التي تحدث بسطح الجلد أثناء الانفعال بالإضافة إلى بعض العقاقير المخدرة التي تساعد على الاسترخاء والتداعى الحر الطليق بالنسبة للشاهد .

المشكلات الأساسية لعلم الاجرام الاشتراكي

بقلم جون لكسكاس John Iekschas

& و :

ريشارد هارتمان Richard Hartmann

عرصة : محمد نور فرحات

الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

إن ما نتطلع إليه في جمهورية ألمانيا الديمقراطية هو أن يساهم الإهتمام الإنساني .
ببحوث علم الإجرام مساهمة جوهرية في الحد من الإجرام .

ونحن نعلم بداءة أنه ليس ما يدفع بالإنسان إلى السلوك اللاإنساني مادامت
لديه الفرصة في أن يشبع حاجياته الأساسية بطريقة إنسانية ، ومادامت حياته
تضمن إمكانيات تطور رغباته الفطرية . ولا يعني القول بأن اللاإنسانية والفسوة
مازالا منتشرين في وقتنا الحاضر أن الحال سيظل على ما هو عليه . إننا ننظر
إلى الإجرام على أنه ظاهرة إجتماعية تتكون من عديد من الأفعال الفردية تلك
الأفعال متغايرة في نوعها وكما ويرتكبها عديد من الأشخاص .

ويجب علينا في تقصينا وراء هذه الظاهرة أن تبحث أيضا قوانين الحياة
والسلوك الانساني ، نتحكمنا أساسا رغبتنا في الوصول إلى هدفنا ، أو على الأقل
الحد من الاجرام خطوة بخطوة .

ولا شك أن علم الاجرام قد تجاوز حاليا بطريقة نسبية حدود الاعتبار
القانونية الصرفة وهناك محاولات عديدة في الوقت الحاضر تقوم بها مؤلفات
علم الإجرام لتفسير أسباب الجريمة . وإلى حد معين نجحت هذه المحاولات في
التوصل إلى تفسير لظاهرة الجريمة .

إننا نشترك شيلدون جلوك Sheldon Gluek رأيه في أن كل هذه النظريات

تحتطوى على جوانب مبالغ فيها ولا تفسرى نتائجها إلا فى حدود معينة .

وما دام علم الإجرام يتناول بالبحث السلوك الإنسانى فيجب أن يؤسس على قوانين المجتمع الإنسانى . ونحن نرى أنه من العبث أن نجعل من الفرد فقط أساسا للبحث فى علم الإجرام ، كما يوصى البعض أحيانا بذلك . وحتى يكون قولنا بعيدا عن كل ليس ، فإننا لا ننظر إلى الفرد على أنه فى مرتبة ثانوية بالنسبة للمجتمع . ولكننا نرى أنه من الممكن فهم الفرد وحكمه ومعاملة بطريقة سليمة ، فقط باعتباره نتاجا للمجتمع . هذا الاعتبار هو وحده الذى يسمح لنا أن ندرك الإنسان فى كليت الحقيقة . هو السكان الخلاق الذى لا يقتصر فى تفاعله مع الطبيعة على صياغة القيم بل إنه فى نفس الوقت يدخل فى علاقات متشابكة مع غيره من البشر ، وهو نفسه يحتاج للمجتمع يتطور من خلال هذه العلاقات . هذا هو الأسلوب الذى نفهم به الإنسان كطائى تاريخى ، ولد ليرتبط بمجتمع معين يرتبط بالأسرة ، ويرتبط بالهيكل الاجتماعى العام ، ويرتبط بالدولة ، بما يسودها جميعا من تقاليد تختص بها . وما أدراك الإنسان إدراكا كليا إلا وسيلة تمكن من النظر إليه كنتاج من نفس الوقت كخلاق - للبيئة السياسية والثقافية والأخلاقية والجمالية ، كواقع موجود ، وكظروف اجتماعية الوجود . إن أى فصل تحكى للإنسان عن هذه العلاقات ينتج عنه الفشل فى فهم الإنسان فهما حقيقيا ويقتصر إدراكنا له على كونه مخلوقا بيولوجيا أو كائنا مستقل بذاته استقلالا عنيدا .

وعلى ذلك فمن نرى أن المبدأ الحاسم والحيوى فى منهج البحث فى علم الإجرام هو أن تبدأ بالبناء الاجتماعى للمجتمع وقوانين تطوره وبخصائصه عند تحليل السلوك الاجتماعى .

إن أى تحليل البناء الاجتماعى لمجتمع ما سرعان ما يكشف أن علاقات الملكية والإنتاج هى التى تحدد السلوك الاجتماعى والفردى ، وتود أن تؤكد أننا لا نرغب ولا ندعى القول بوجود علاقات مباشرة أو غير مباشرة أو أى اعتماد متبادل بين البناء الاجتماعى لبلدا وبين ظاهرة الإجرام فيها .

وأيا كان الأمر فقد أظهرت دراستنا أن البناء الاجتماعى الأساسى يحدد مقدما

الظروف الموضوعية لمعيشة الأفراد ، وهذه الظروف تشكل بدورها الدافع العام - أو إن شئت القول - الإطار العقلي للاتجاه الإجتماعى للأفراد .

وقد أثبتت موضوع البحوث التى أجريت فى علم النفس الاجتماعى (مثلها مثل البحوث التى أجريت فى علم النفس الفردى) أن سلوك الفرد يتأثر دون وعى منه بهذه الظروف الاجتماعية الأساسية وأن إدراك هذه الظروف غالبا ما يوجد فى دائرة اللا شعور .

ولا يسع علم الإجرام بدوره أن يتجاهل هذه القوانين الأساسية للحياة والسلوك الاجتماعى . بل على العكس ؛ عليه أن يجعل منها أسسه المنهجية . إن الظواهر الاجتماعية والفردية ظواهر معقدة ذات طبيعة مادية وشخصية وايدىولوجية تحكم الفرد فى سلوكه الاجتماعى ؛ ورجع هذا التعمد أساسا إلى البناء الاجتماعى كما سبق أن ذكرنا (ونحن نستبعد بالطبع الاتجاه الاجتماعى الذى تتحكم فيه الوظائف الشاذة العقل)

ويحضرنا الآن سؤال يصدد البحث فى علم الإجرام . أى المحددات أو الدوافع الأساسية لسلوك الانسان التى تنتج من بناء اجتماعى معين ويكون من شأنها أن تصبح واضحة فى الاتجاهات المتعددة لفرد بعينه ؟

بدأ الاتجاه مند عام ١٩٥٠ فى ألمانيا الديمقراطية نحو إجراء البحوث المتعلقة بالتطور التاريخى للإجرام وجوانبه الاجتماعية . وقد توصلت هذه البحوث بعد دراستها المقارنة للأوضاع فى البلاد الأخرى إلى النتائج التالية :

يكن الجوهر الاجتماعى لظاهرة الجريمة فى معارضة الفرد وثورته أو معارضة الجماعات وثورتها فى مواجهة الأوضاع السائدة وفى مواجهة ظروف الحياة والنظام الاجتماعى . هذه الثورة والمعارضة تتجاهل قوانين الحياة وتنقسم بالفوضوية وقد تودى فى بعض الأحيان إلى تحطيم الفرد لنفسه . كما يمكن جانب آخر من السلوك الإجرامى فى حقيقة مضمونها أنه رغم كل المميزات المؤقتة التى يتمتع بها الفرد إلا أنها لا تقدم حلا جذريا لمشكلاته الحساسة والضرعات التى لازمت الجنس البشرى ، بل إن القدر يزيد من توريط الفرد فى تناقضات أخطر .

والإنانية والفردية هما من الناحيتين الذاتية والموضوعية اتجاهان أساسيان
سلم بهما ينحرن نحوهما السلوك الإجرامي. ولكن البناء الاجتماعي للملكية الخاصة
هو مصدر هذه الاتجاهات الاجتماعية والتفيسية . هذا البناء يعمل بطريقة مستمرة
ودون وعى على عزل الجار عن جاره والفرد عن بيئته ويعتمد الفرد فقط على
نفسه وعلى ملكه — أو على حد تعبير هيجل Hegel — يضحى شرف الفرد
وشخصيته مستمد من بيئته . إن المركز الموضوعى يدفع الفرد والمجتمع إلى دوامة
التنافس — أو على حد تعبير هوبز Hobbes إلى صراع الإنسان ضد الإنسان.
وتصبح القوة هي الوسيلة الوحيدة لتوافق الفرد مع المجتمع . وعلى هذا نلاحظ في
البناءات الاجتماعية المؤسسة على الملكية الخاصة تطابقاً بين الاتجاهات الأساسية
البناء الاجتماعي وبين اتجاهات وملامح الإجرام . ويظهر الإجرام في هذه
البناءات الاجتماعية — فقط — كتعبير متطرف عن الاتجاهات التي يتقبلها المجتمع
عموماً . وقد أثبتت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك الحقائق التجريبية التي توصل
إليها كل علماء الإجرام في بحوثهم . بل إن أغلب المؤلفات تؤكد أن الإجرام
والإنانية المتطرفة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً . وهذه الارتباطات الوثيقة استخدمت
في التوصل إلى معايير لجداول التنبؤ predicting tables .

ومن الممكن تفسير كثير من الظواهر في التطور الحديث الإجرام في ضوء
الوظيفة الاجتماعية السيكولوجية الأساسية لبناء اجتماعي . فعلى سبيل المثال من
الواضح أن البؤس أو رغد العيش لا ينتجان بمفردهما آثاراً إجرامية ولكنهما قد
يظهر أن جوانب مختلفة للإجرام وفقاً للقومات المتنوعة لمختلف الأبنية الاجتماعية .
ويبرهن تطور حجم الجريمة في البلاد الاشتراكية على ما توصل إليه علماء الإجرام
في هذه البلاد . فالبناء الاجتماعي لهذه البلاد لا يقوم على الملكية الخاصة بل على
الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وعلى هذا ، لا تستشري الاتجاهات السابق
ذكرها . إن معنى الملكية الاشتراكية أو الجماعية هو الانتاج الجماعي والتملك
الجماعي ، هذه الملكية الجماعية تصبحها الاتجاهات الاشتراكية التي تهدف إلى
التعاون والاهتمام المتبادل بين الأفراد والمساعدة المشتركة والاحترام والتأكيد
على الجانب الاجتماعي للإنسان . هذا النمط الجديد للملكية أدوات الانتاج تساهم
أنماط جديدة من الاتجاه الاجتماعي . هذه الأنماط الجديدة للإنتاج تتميز

بالتقارب والثبات من ناحية كونها لسقا مرجعيا باطنيا للقيمة الخلقية . وهي في تشكيلها لأنواع السلوك تحدد وتتحكم في الاتجاه الاجتماعي الشامل لسكل ميادين الحياة . وبطريقة تدريجية يحل تغير ثورى منتظم يحل ظهوراً وازدهاراً لظروف اجتماعية جديدة بدلا من الأنماط التقليدية السلوك اليرى . هذا هو لب العلاقة الداخلية الجوهرية ذات الصفة الحتمية بين الظروف الاشتراكية للنتاج من ناحية وبين تطور النموذج الجديد للشخصية الانسان من ناحية أخرى . نموذج يتمتع بشخصية جديدة لم تعرف من قبل ويتخذ له سلوكا جديدا لم يعرف من قبل .

ومن ناحية المبدأ يستبعد هذا النمط من السلوك الحرب التي لا معنى لها بين الانسان وأخيه الانسان كما يستبعد ثورته ضد نفسه وثورته ضد الآخرين . ونتيجة ذلك هي انخفاض الاجرام . وقد أوضحت الدراسات التي أجريت على البلاد الاشتراكية والتي عمت نتائجها في الحلقة الدولية لإجرام الأحداث والتحكم فيه في المجتمع الاشتراكي ، أوضحت أنه من السهل ملاحظة اتجاه الاجرام إلى الانخفاض في البلاد الاشتراكية (٥)

ومن الملاحظ إحصائيا أن اتجاه الإجرام أخذ في الانخفاض دون أن يتأثر تأمراً ملحوظا بظروف التغيرات المادية كبؤس الحرب والكوارث الطبيعية من

(٥) هذا القول النظري يستند إلى الواقع . يظهر ذلك فيما هو مقرر من أن تطور الجريمة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد سار بالطريقة الآتية نتيجة لتغير الظروف الاجتماعية للمجتمع .

السنة	الجرائم المروفة	سنة ١٩٤٦ = ١٠٠ معدل الجرائم متسوبا إلى ١٠٠.٠٠٠ من السكان
١٩٤٦	٥٠٠,٤٦٦	١٠٠
١٩٥٨	١٨٦,١٣٨	٣٧,٢
١٩٥٩	١٥٦,٩٧٠	٣١,٤
١٩٦٠	١٣٩,٠٢١	٢٧,٧
١٩٦١	١٤٨,٥٠٢	٢٩,٦
١٩٦٢	١٦٢,٢٨٠	٣٢,٤
١٩٦٣	١٦٣,٩٩٩	٣٢,٨
١٩٦٤	١٣٨,٣٥٠	٢٧,٦

جانب وزيادة رفاهية الفرد والمجتمع من جانب آخر. وقد وضع الاتحاد السوفيتي هذه الملاحظات محل الاعتبار ابتداء من سنة ١٩١٧ كما أخذت بها بعض البلاد الأوروبية سنة ١٩٤٥ .

ولكن هذه الحتمية التي سبق الحديث عنها ليست حتمية آلية أى تلقائية بل يتدخل فيها الإسهام العاقل للإنسان . وحتى يتحقق الإنتاج الاشتراكي للملايين البشر فلا بد أن يتم ذلك من خلال الأفعال التعاونية والشعورية للناس . ولكن ذلك لا يعنى إلا أن التغير في الوضع الاجتماعي للناس يؤدي فقط إلى وجود أنماط سلوكية مناسبة لهذا التغير ، وإلى هذا المدى فقط يتحدد الدور الواعي للفرد ، الوعى بضرورة استحداث أنماط سلوكية جديدة . ومن هنا يبدو أن تعليم الإنسان للمشاركة الواعية في الحياة الاجتماعية هو الوظيفة الأساسية للدولة وللقيادة الجماعية وإلها في نفس الوقت توجه روح قانون العقوبات الألماني الجديد والفلسفة الاجتماعية لقانون . إلا أنه من الواضح أن هناك مجموعة من أنماط السلوك تبقى مستقرة لأطول فترة وهي تلك الأنماط التي تشكلت واستقرت عبر آلاف السنين والتي أثرت فيها مجموعة من المالات الأخلاقية الأبدية . ذلك أن البناء الاجتماعي الجديد لا يستطيع أن يتكون مرة واحدة ، ولا تقدر أنماط السلوك الجديدة الناتجة عن هذا البناء أن تشكل فجأة وبطريقة آلية لتصبح معروفة شائعة .

ونحن نعتقد أن ذلك هو السبب الأساسي في أن علم الإجرام مازالت له قائمة في المجتمع الاشتراكي . ويقدم مفهومنا عن أسباب الجرائم في المجتمع الاشتراكي الحقائق المبرهنة على ذلك . وبواسطة هذا المفهوم تفهم مجموعة معقدة من الظواهر الاجتماعية والفردية ذات الطبيعة المادية والايديولوجية والشخصية . هذا المركب بتناقضاته الأساسية ومعارضته للعلاقات الانسانية والاشتراكية الجديدة ، تلك العلاقات التي تتحدد صلة الفرد بالدولة والمجتمع وبغيره من الأفراد ، إنما يرسم تلقائيا سلوكا في حقيقته ضار بالمجتمع الاشتراكي وتقدمه وبقياساته المادى والفكرى ، سلوكا يعوق أو يخرب مجريات المعيشة . هذا السلوك موجه بطريقة موضوعية ضد المجتمع ومخالف لقانون والنظام . ونحن نسلم بأن تعقد الاسباب المذكورة هو سبب ارتفاع الإجرام كما تؤكد على أهمية المجتمع وبنائه وتطوره . كذلك فإننا لا تنكر هذه الملامح الفردية في الطبيعة الإنسانية والتي يرجع سببها إلى التركيب البيولوجي والوراثي وغير ذلك من اللوثرات . هذه الملامح الفردية هي الوسيط الذي تتأثر من خلاله عملية التحديدات الاجتماعية . وهي تمنع

بأهميتها النفسية كظروف ذاتية داخلية لها طبيعتها المستقلة ، إذ أنها تلعب دورا هاما في تفريد العقوبة. وتبدو أهمية دراسة ومعرفة هذه الظروف الداخلية وتلك التي أدت إليها عوامل وراثية في الوقوف على بواعث السلوك الاجتماعي . وقد أظهرت بحوث علم الإجرام أن الجرائم المنظمة Organized Crimes والتي تغير شكلها في ألمانيا بعد الحرب قد اختفت تماما في جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وكانت آخر عصابة في برلين قدم أفرادها للمحاكمة هي عصابة «جلاووه» . كذلك لا يوجد على الإطلاق في ألمانيا قطاع طرق أو لصوص محترفين أو أولئك المجرمين الذين يمارسون نشاطهم جهارا . وقد إنخفضت أيضا نسبة جرائم القتل إلى عدد قليل من الحالات ترجع أسبابها إلى دوافع مرضية أكثر مما ترجع إلى دوافع إجتماعية . وهكذا تنخفض الجرائم الأساسية عاما بعد عام .

وفي النهاية نود أن نثير الاهتمام إلى أن التكتيكات الاشتراكية لمنع الانحراف سوف تمارس باستمرار في بلادنا . وعلى ذلك فنحن نتفق تماما مع أولئك الذين يرون أن التغير الكبير في ميدان عملنا يتمثل في النظرة الواقعية التي ترى أن المجرم بشر قبل كل شيء وهو شخص يجب ألا تنوء بأنفسنا بعيدا عنه ، وعلى العكس يجب أن نفتح له الطريق إلى المجتمع .

صدر أخيراً :

العدد الثاني - المجلد الخامس ، مايو ١٩٦٨ ،

« للمجلة الاجتماعية القومية »

ويتضمن الموضوعات التالية :

- الاتجاهات نحو الحرافات .
- دراسة تحليلية للتغيرات الاجتماعية الريفية .
- مسح للعادات الغذائية والتنمية الغذائية للجماعات في واحة سيوة .
- أساليب الرضاعة والفظام الشائعة في الثقافة المصرية .
- مدخل للمشكلات الأساسية في علم الاجتماع القانوني .

دراسة لجرائم الخاصة (ذوى الياقات البيضاء)

نحو إعادة تنظيم النظرية والبحث (١)

إبريل - ر. كويني

عرض

على غير الرائق جلي

باحث مساعد بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجناية

المؤلف :

الدكتور إبريل ر. كويني أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة كنتكي عمل مدرسا في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة ولاية لورنس ومديرا لبحث عن الايكولوجيا الاجتماعية للجرائم والانحراف في ليسكونجتون .

موضوع المقال :

يحاول المؤلف الاجابة على عدة أسئلة : ما هو نطاق مفهوم جرائم الخاصة ؟ وهل أصبح واسعا إلى درجة فقد معها أهميته العلمية ؟ وهل يشمل المفهوم على المجرمين ذوى الياقات البيضاء والمجرمين ذوى الياقات الزرقاء ؟ ... الخ وفيما يتعلق بهذه المسائل وغيرها اقترح طريقة لتحديد وحدات متجانسة يدرس خلالها جرائم الخاصة ، كما اقترح ضرورة استخدام مستويات للتفسير متباينة في كل دراسة مستقبلية لانحراف وجرائم المهنة .

* * *

كان سذرلاند أول من أدخل مفهوم جرائم الخاصة في علم الاجرام ويعني به إتهامك شخص ذى مكانة إجتماعية واقتصادية عليا للقانون الجنائي خلال نشاطه المهني . وأجريت عدة دراسات متنوعة في هذا الموضوع . وترتب على مناقشة أهمية موضوع جرائم الخاصة في علم الإجرام وصلاحيته أن أهملت مسألة وضوح المفهوم وانعدام وجود تفسير مناسب لأنواع السلوك التي تدخل في نطاقه ومن أم المشاكل التي صادفت مفهوم جرائم الخاصة والتي يساعد مناقشتها على وضوح للمفهوم وإعادة تنظيم النظرية والبحث : مشكلتان .

٢ - مستوى التفسير .

١ - وحدة التحليل .

المشكلة الأولى

وحدة التحليل

وتنحصر هذه المشكلة في إشتغال نسق الجريمة القانوني على أنماط سلوكية متنوعة ومتباينة . ولذلك يحتمل أن لا تخضع للتفسير الشائع . ولتغلب على هذه المشكلة حاول بعض الكتاب تحديد أنواع السلوك المتباينة ضمن التعريف القانوني للسلوك الاجرائي ووضعوا المخالفين للقانون في وحدات سلوكية متجانسة .

ولقد أشار إلى هذه المشكلة كل من أوبرت Aubert ، وبلوش Bloch وجيس Geis وأكدوا ضرورة وضع تصنيف لنماذج جرائم الخاصة ، وأوصى جيس Geis بأن تدرس جرائم الخاصة مع صور السلوك المشابهة لها في مظهرها وفي عناصر تكوينها ، وحدد هذا المفهوم بأنه إنتهاك قوانين الشركة وبدون ذلك يقع فريسة لانتقادات الدارسين . ولهذا يجب تحديد مفهوم جرائم الخاصة نفسه كما يجب تصنيف جرائم الخاصة في نماذج أو أنماط .

ذلك لأنه لما كان مفهوم جرائم الخاصة يغطي مجالات واسعة ومتباينة من أنواع السلوك دون تمييز بينها ، كان من العسير معرفة أى أنواع السلوك تكون هذه الجرائم .

ويرجع هذا من ناحية إلى تعريف سذرلاند للمفهوم ، ومن ناحية أخرى إلى قلة الدراسات والبحوث التي توضح هذا المفهوم الأمر الذي لم نعد معه متأكدين من : أهمية المكانة الاجتماعية للمجرم ، والمعنى المضبوط للنشاط الممنوع ، وإمكانية دخول أنواع سلوكية منحرفة وليست انتهاكات قانونية ضمن هذا المفهوم .

المكانة الاجتماعية للمجرم :

عندما حدد سذرلاند مفهوم جرائم الخاصة أكد أهمية المكانة الاجتماعية

يهدف بيان أن الأشخاص ذوي المكانة الاجتماعية العليا يرتكبون جرائم وبهذا يدخلون في نطاق دراسة السلوك الاجرامى .

وعندما نقد نيومان New man هذا المفهوم ذهب إلى أن من هم في من عازلة لمن ذوي الياقات البيضاء يرتكبون أفعالا غير مشروعة وعلى هذا يعدون كمجرى الخاصة ولهذا أيضا يمكن إذا شمل المفهوم كل الانتهاكات التي تحدث في مجرى النشاط المهني بغض النظر عن المكانة الاجتماعية للمجرم أن ترداد فائدته العلمية ، ومن الأفضل تغيير المفهوم إلى الجرائم المهنية Occupational Crime .

النشاط المهني :

يغطي المعنى الدقيق للنشاط المهني باهتمام كل من يستعرض ما كتب عن جرائم الخاصة وتتضمن دراسة جرائم الخاصة التعرض لأنواع من السلوك تحدث مباشرة خلال مجرى النشاط المهني . ولكن دخول صور معينة مثل التهرب من دفع ضريبة الدخل أو إلتهاك عقد الإيجار أو غيرها في لسق الجرائم المهنية يحتاج إلى إعادة نظر لأن أنواع السلوك هذه لا تحدث عادة في مجرى النشاط المهني ، إلا في حالة إلتهاك عقد الإيجار وخاصة عندما يتخذ المرء من التأجير مهنة له . ولهذا يجب أن ننسب السلوك مباشرة إلى متتهك النشاط المهني .

الجريمة والسلوك المتحرف :

ترتب على الجدل الدائرين المعارضين لاستخدام مفهوم جرائم الخاصة لعدم اعتبارهم هذه الانتهاكات جرائم ، وبين المؤيدين لاستخدامه ، لاعتبارهم أنواع السلوك هذه انتهاكا للقواعد والقوانين التي يوقع على متتهكها عقوبة ، أن زاد غموض المفهوم وهذا يرجع إلى إهتمام من كتبوا عن هذا المفهوم ، بأنواع السلوك التي لا يعاقب عليها القانون ولهذا يجب أن يشتمل المفهوم على أنواع السلوك التي يعاقب عليها القانون فقط . ويمكن الاستفادة من التركيز على الانحرافات عن النشاط المهني سواء أصبح مرتكبوها مجرمين أم لا ، ولهذا يصبح استخدام مفهوم الانحراف المهني ذا قيمة كبيرة . على أن ينوب هذا المفهوم عن الخروج على

المطالب الصارمة المشروعة داخل إحدى المهن . . ويشتمل الانحراف المهني على كل أوجه النشاط المهني التي تنتهك القواعد القانونية لإحدى المهن .

ويمكن في ضوء هذا الانساع المفهوم بحيث يمتد وراء الحدود القانونية مناقشة ذلك القول الذي يذهب إلى أن انتهاك أحكام قانون العقوبات ليس بالضرورة إنتهاكا للأحكام الأخرى ، لأنه قد توجد بعض جرائم خاصة تمتد انتهاكا للقوانين والقواعد الحديثة ولا تكون جزءا من بناء المهنة العادية . لأن هذه القوانين قد يفرضها أفراد من خارج المهنة وليسوا من المتصرفين في شئونها ، ولأنها قد لا تكون خروجاً على أى معيار مهني .

ولهذا قد يسمح بتغيير المفهوم إلى الانحراف المهني بدراسة أنواع الخروج الفعلية على المعايير حتى وأن لم تكن خروجاً على المعايير القانونية ولكن استخدام هذا المفهوم الجديد قد يفسح المجال لمشكلات أخرى مثل العلاقة بين سن القانون وانتهاكه وقبول المعايير القانونية والعملية التي يتم بها ادماجها في المهنة وما إلى ذلك.

وعند النظر إلى العلاقة بين انتهاك المعايير القانونية والانحراف عن المعايير المهنية داخل إطار السلوك المهني ، نجد أن هناك إلى جانب الجرائم والانحرافات المهنية عددا من الانساق السلوكية المهنية الواضحة يضع كل نسق منها أمام الباحث مجموعة من المشاكل المتباينة التي يمكن دراستها .

فهناك إذن عددا من انساق السلوك المتباينة وعلى هذا يجب أن يعمل الباحثون على توضيح نسق السلوك الذي يحاولون تفسيره ، لأن النظرية تختلف باختلاف نوع السلوك الخاص (أو وحدة التحليل) المشار إليه .

وهناك أيضا فيما يتعلق بالعلاقة بين المعايير القانونية والمهنية ملاحظة أخرى شائعة ، إذ قد ينظر أشخاص من خارج المهنة إلى بعض أنماط السلوك المهنية على أنها جنائية وقد يكون هذا السلوك من وجهة نظر القائمين على أمره سلوكا شرعيا متماشيا مع معاييرهم الخاصة . هذا إلى جانب أنهم يعتبرون أنماطا سلوكية مختلفة كلية كما في حالة الصلح المحترف وغيرها ، انحرافات مهنية وهذه المهن غير الشرعية

التي يتخذ منها مرتكبوها وسيلة منظمة من وسائل العيش تدخل ضمن النشاط الجنائي .

وقد تصبح بعض الانحرافات المهنية بالنسبة لمالية الاعضاء في بعض المواقف سلوكا قانونيا . وقد تكون أنماط السلوك المتحرقة مشروعة في مواقف أخرى معينة .

ذلك لأن المهن في عملية تغير مستمرة ، ويترتب على ذلك تغير الانحرافات المهنية ويمكن أن تتغير في عملية التغير المهني تعريفات كل من الانحراف المهني والجرائم المهنية كما تتغير بالتالي العلاقة بينهما .

ولهذا لما كان مفهوم جرائم الخاصة لا يدل بالضبط على ما يرغب العلماء في دراسته ، كان تخصيص اساقا سلوكية مختلفة أمرا جوهريا لتقدم النظرية والبحث وكان توضيح نمط السلوك الذي يدخل ضمن مفهوم الانحرافات المهنية أمرا ذا قيمة أيضا بالنسبة للبحث على أن يؤخذ في الاعتبار المسألة القانونية للانحرافات الخاصة . وتعتبر مرحلة تمييز هذه الاساق السلوكية المتباينة خطوة ضرورية نحو تحديد الوحدات السلوكية المتجانسة بفرض تفسيرها ، فلا بد إذن أن يعتمد مستوى التفسير على الوحدة السلوكية الخاصة موضع البحث .

المشكلة الثانية

مستوى التفسير

تسببت هذه المشكلة في وجود حالة من البلبلة داخل علم الإجرام إذ لا يرجع اختلاف النظرية عن الأخرى إلى أن إحداها صادقة والأخرى كاذبة ، وإنما لكونها في مستويات تفسير مختلفة .

ولقد تحقق كريسي Cressy في دراسة للاختلاس من مستويين من مستويات التفسير السيولوجية للجريمة ، يتناول الأول عملية التعلم الاجتماعي ، ومادته العلية : هي إنماط سلوك الأشخاص الخاصة والهدف هو التحقق من العملية التي يصبح عن طريقها الفرد مجرماً ، والتوخ الثاني يدرس الاحصاءات الاجتماعية عن الجرائم ويهدف إلى تفسير الاختلاف في معدلات الجرائم .

وعندما أستخدم سذرلاند مفهوم جرائم الخاصة قدم في نفس الوقت نظريته عن المخالطة المغايرة differential association على أنها تفسير للعملية التي يصبح بها الشخص من بين مجرمي الخاصة . واستخدم دارسي جرائم الخاصة مفهوم المخالطة المغايرة على أنه تفسير للسلوك ، وأن لم تتجس هذه النظرية إلا في تفسير الحالة الاجرامية لجرائم الخاصة .

ورأى كلينارد في دراسته السوق السوداء أن هذه النظرية قاصرة لأنها لم تتمكن من تفسير : القضية القائلة : بأن هناك أفراداً لا يرتكبون هذه المخالفات على الرغم من الماهم بوسائلها ومخاطبتهم لأشخاص اعتادوا على هذه السوائل .

وذهب إلى أن هذه النظرية لا تأخذ في اعتبارها اختلاف أدوار الأفراد والمخالفات المبكرة ، ولا نمط شخصية الفرد وهكذا ...

وعندما عرض سذرلاند نظريته هذه عن المخالطة المغايرة في كتابه علم الإجرام سنة ١٩٣٩ صاغها في تسع قضايا ثم أدخل بعض التعديلات الطفيفة في المصطلحات

ومن الاخطاء التفسيرية التي ذهب إليها القراء نقيجة لعدم فهمهم ما حاول سذرلاند أن يقوله ، تخيلهم أن النظرية تناول فقط العملية التي يصبح الشخص عن طريقها مجرما .

ولكن أكدت بعض الدراسات أن سذرلاند يهتم لدرجة كبيرة بتنظيم وتكامل المعلومات الحقيقية عن معدلات الجرائم وما يؤيد ذلك أن سذرلاند عرض مفهوم التنظيم الاجتماعي المعايير DIFFERANTIAL SOCIAL ORGANIZASION ليعبرها الاختلافات في معدلات الجرائم . وكانت الاتجاهات السيسولوجية التقليدية والاتجاه الوظيفي قد تنبأت إلى هذا التصور للجريمة أو السلوك المنحرف بوجه عام على أنها بنيان ، وأن هناك داخل التنظيم الاجتماعي ضغوطا على الجرائم ، إذ حاول كل منهما تفسير الاختلافات في معدلات الجرائم بين أو داخل التنظيمات الاجتماعية .

فيجب أن يستخدم مفهوم التنظيم الاجتماعي المعايير على أنه تنظيميا عاما ، وعلى ذلك يدور البحث في اتجاه محاولة تفسير الاختلافات في معدلات الجرائم بين المهن المختلفة أو بين أقسام هذه المهن . ويضيف إذن التنظيم الاجتماعي الخاص بالمهنة المشار إليها شرطا اضافيا آخر للنظرية .

وعندما وجدت بعض الدراسات في علم الاجرام نقصا واضحا في هذا العلم يتمثل في عدم استعمال مستوى تفسير قائم على أساس القانون الجنائي نفسه اضطرت إلى أن تأخذ في اعتبارها القانون الجنائي بالإضافة إلى السلوك الخارج على القانون وأشار أوبرت AUBERT إلى هذه الملاحظة وإلى أنه من الضروري البحث عن تفسير للمعايير نفسها لا لمخالفاتها فقط لأن هذا يفتح مجالات نظرية جديدة .

ولهذا تظهر الحاجة الماسة إلى بحث يأخذ في اعتباره صفة القوانين الجنائية الخاصة عند تفسيره نماذج خاصة من الجرائم وتنبأ أيضا كل من ميشيل Michel وأدler Adler إلى أهمية القانون الجنائي في دراسة الجريمة ، أكدا أنه إذا كانت الجريمة بمثابة السلوك الذي يحرمه القانون الجنائي ، فالقانون

الجناثى نفسه ، هو السبب الرسمى للجريمة لانه الشيء الوحيد الذى يعطى أى سلوك صفته وحاله الاجرامية . ولهذا كانت دراسة ظروف المجتمع التى يجعلنا نصف انماطاً سلوكية معينة بانها جنائية أمراً هاماً فى تفسير أنماط السلوك الجنائية ويجب أن تحظى العلاقة بين البناء الاجتماعى والقانون الجنائى والمعايير المهنية والسلوك الجنائى بأهمية كبيرة .

النتيجة

على الرغم من الاهتمام الكبير بمفهوم جرائم الخاصة الا أن هناك عددا من المشاكل الغامضة عاقت تطور نطاق دراسة هذه الجرائم .

فلا يزال المفهوم غير واضح ، نظرا لادخال علماء الاجرام انماطاً سلوكية متباينة ضمن هذا المفهوم ، واختلافهم حول اهمية مكانة المجرم الاجتماعية واستخدامهم معانى متباينة توضح مفهوم النشاط المهنى وعدم اتفاقهم على الصفة القانونية للجرائم .

ولهذا كان من الضرورى تحديد وحدات سلوكية أكثر تجانساً بقصد تفسيرها على أنه عندما يؤخذ فى الاعتبار العلاقة بين السلوك الجنائى والانحراف المهنى تصبح الانساق السلوكية الأخرى أكثر وضوحاً .

وينبغى أن تستخدم مستويات تفسير متباينة فى كل دراسة مستقبلية للجرائم والانحرافات المهنية .

أحكام وقضايا

• المكالمات التليفونية •

تعليق على حكم محكمة النقض

المصدر بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٧

منشور بالعدد الأول من السنة الثامنة عشرة من مجموعة أحكام
النقض (الدائرة الجنائية رقم ٤٢ صفحة ٢١٩)

المركتور حسن صادق المصفاوى

أستاذ القانون الجنائى — بكلية الحقوق — جامعة الاسكندرية

أصدرت محكمة النقض حكما بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٧ قررت فيه أن • المادة ١٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الاول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة على أنه • لا يجوز النيابة العامة في التحقيق الذى تجريه تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ الإبقاء على إذن من القاضى الجزئى • وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن مدلول كلتى الخطابات والرسائل التى أشير إليها وإباحة ضبطهما في أى مكان خارج منازل المتهمين طبقا للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع في ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية ، كما يتدرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفهية • ولما كان استصدار النيابة العامة الإذن بالمراقبة التليفونية من القاضى الجزئى بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسويق اتخاذ الاجراء ، هو عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الإذن بعد ذلك بنفسها أو عن طريق ندى من تراء من مأمورى الضبط القضائى لتنفيذه علما بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى يجرى نصابها على أنه • لكل من

أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه . وهو نص عام مطلق يرسى على كافة إجراءات التحقيق ويفتج أثره القانونى بشرط أن يصدر صريحا عن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أفعال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها ، وأن يكون ثابتا بالكتابة إلى أحد مأمورى الضبط المختص مكانيا ونوعيا - وهو ما جرى تطبيقه فى الدعوى المطروحة - ومن ثم يكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بيطلاق الإذن الصادر من القاضى الجزئى بوضع جهاز تليفون الطاعة تحت المراقبة سديدا فى القانون .

ولنا على هذا الحكم ملاحظات ثلاث .

الاولى : استندت محكمة النقض فى قضائها إلى المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ . وشرحت تلك المادة وفقا لما استقر عليه قضاؤها من إدراج المكالمات التليفونية تحت حكم المادة ٩١ من قانون الاجراءات لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية . وقد فات المحكمة وهى تعمل حكم القانون على الحادثة التى وقعت فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، أن اجتهادها فى التفسير لم يعد له محل بعد أن عدل المشرع المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وأصبح نصها يجرى على الوجه التالى : لا يجوز لنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا إتضح من أمارات قوية أنه حائر لاشياء تتعلق بالجريمة . ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة . ويشترط لاتخاذ أى من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على إذن بذلك من القاضى الجزئى . ويصدر الإذن بعد اطلاعه على الاوراق وسماعه - إن رأى لزوما لذلك - أقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو ضبط الخطابات والاوراق لديه أو مراقبة المحادثات المتعلقة به . ولنيابة العامة أن تتطلع على الخطابات والرسائل

اولاوراق الاخرى المضبوطة ، على أن يتم هذا إن أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة إليه ، وتدرون ملاحظاتهم عليها ، ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بهم تلك الاوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة إليه .

الثانية : أجازت محكمة النقض في تطبيق المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، إعمال حكم المادة ٢٠٠ منه ، وأجازت ندب مأمور الضبط القضائي لمراقبة المحادثات التليفونية . وبقتضينا هذا النظر في حكم القانون بالنسبة إلى التحقيق الذي يباشره قاضي التحقيق .

تقضى المادة ٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « يطلع قاضي التحقيق وحده على الخطابات والرسائل والاوراق الاخرى المضبوطة ، على أن يتم هذا إن أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة إليه وبدون ملاحظاتهم عليها . وله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرز الاوراق المذكورة وله حسب ما يظهر من الفحص أن يأمر بهم تلك الاوراق إلى ملف القضية أو بردها إلى من كان حائزا لها أو إلى المرسلة إليه . » وقد جاء بالذاكرة الإيضاحية لقانون الاجراءات الجنائية تعليقا على هذه المادة « أما عن الحق في الاطلاع على الاوراق والمستندات التي أمر القاضي بضبطها فقد نصت المادة (. . .) على أن للقاضي وحده حق الاطلاع عليها بحضور الحائز لها أو المرسلة إليه كلما أمكن ذلك ، وذلك احتراماً للسرية . وتيسيراً للتحقيق ولاختلال أن تكون الاوراق المضبوطة كثيرة ما يستدعي فرزها شغل وقت القاضي فقد أجاز له عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرزها وبعد فحص هذه الاوراق للقاضي أن يأمر بعضها إلى ملف القضية أو بردها إلى صاحبها حسبما يظهر من نتيجة الفحص . وقد جاء بتقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ تعليقا على المادة المشار إليها « وقد أضيفت كلمة « وحده » في صدر المادة بعد كلمتي « قاضي التحقيق » وذلك للاحتفاظ بسرية الاوراق المضبوطة ، ومع ذلك فللقاضي أن يندب أحد أعضاء النيابة العامة لفرزها . وبين من هذا إن اتجاه المشرع هو قصر

حق الاطلاع على المحقق ، وإلا لما كان بحاجة ، إلى النص على أنه يجوز للقاضي تدب أحد أعضاء النيابة العامة لفرز الأوراق لكفءاً بالحكم العام الوارد في المادة ١/٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن : لقاضي التحقيق أن يكلف أعضاء النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ، ويكون المندوب في حدود تدب كل السطة التي لقاضي التحقيق .»

وإذا كان هذا هو الشأن بالنسبة إلى التحقيق الذي يحريه قاضي التحقيق ، فإن الحكم لا يختلف في الصورة التي تباشر فيها النيابة العامة لإجراءات التحقيق لإنعدام وجه للمقابلة أو حكمة لها . فقد نصت المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد المنح والجنائيات طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية . وبهذا يكون لنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة على أن يتم هذا أن أمكن بحضور المتهم أو الحاضر لها أو للمرسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها ، وهذا لإعمالاً لفقرة الرابعة من المادة ٢٠٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والسالفة الإشارة إليها في الملاحظة الأولى . ولا يجوز لنيابة العامة أن تدب أحد مأموري الضبط القضائي لذلك ، وإلا اختلف الحكم هنا عنه في حالة تحقيق قاضي التحقيق ، مع وجود نص المادة ٢٠٠ لإجراءات جنائية المقابل للمادة ١/٧٠ من القانون .

ولا جدال في أن مراقبة المحادثات القانونية هو فرع من الإطلاع على الرسالة الشفوية المضبوطة ، فلقد سبق لمحكمة النقض أن قررت في بيانها لحكم المادة ٢٠٦ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ أن المسكالمات التليفونية لا تمدو أن تكون من نوع الرسائل الشفوية . وعلى هذا يكون تدب مأمور الضبط القضائي لمراقبة الاحاديث التليفونية إجزاء باطل قانوناً .

الثالثة : وفي صدر المحادثات التليفونية يتعين علينا أن نبين حكم الدستور في

شأنها . تنص المادة ١١ من الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٢٣ على أن لا يجوز إنشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا فى الأحوال المينة فى القانون . . ويمثل هذا تنص المادة ١١ من دستور سنة ١٩٢٠ . وتنص المادة ٤٢ من دستور سنة ١٩٥٦ على أن حرية المراسلة وسريتها مكفولتان فى حدود القانون . . وقد أغفل دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٦٤ النص المشار إليه ، الأمر الذى يدعو إلى التساؤل عن الأثر المترتب على ذلك .

وأمر الوضع الدستورى الراهن يكون على أحد وجهين : الأول أن المشرع أراد رفع الحماية الدستورى عن المراسلات وما فى حكمها تاركا تنظيمها إلى المشرع الداخلى ، والآخر أن يضيق عليها حماية مطلقة . أما بالنسبة إلى الوجه الأول فإنه غير قائم على أساس . ذلك لأن واضع الدستور لم يكشف عن أنه الملة فى إغفال هذا الحكم ، الذى ورد فى دساتير ثلاثة سابقة عليه . والاغفال بهذه الصورة يخالف مايجرى عليه مختلف الدساتير العالمية والنص على الحماية المشار إليها ، ولايمكن أن يتصور الدستور قد أراد أن يتهقر عما استقرت عليه تلك الدساتير .

وأما الوجه الآخر فيؤدى إلى أن أغفال المشرع النص المشار إليه كان عن عمد ، فاصداً من ذلك إلى إضفاء حماية كاملة على مختلف أنواع المراسلات ، إعمالا للقاعدة العامة التى تمنع الفرد مطلق الحرية فى أن يمنع الغير من الإطلاع على ما يريد أن يختص به ، ويكون كل نص مقيد لتلك الحرية مخالفا للأحكام العامة فى الدستور . وهذا رأى هو الذى نراه ، إذ لا يمكن أن يتصور إسناد وجه النظر الأولى إلى واضع الدستور .

ويؤدى هذا رأى إلى أن كل نص ورد فى قانون من شأنه أن يقيد حرية المراسلات على مختلف أنواعها ، إن كان قد صدر قبل دستور سنة ١٩٦٤ ، يعتبر قد ألقى ضميميا لتعارضه مع حكم الدستور . وإذا كان النص لا حقا لهذا

الدستور . فإنه يعتبر غير دستوري ويكون للحاكم — متى رأت أن لما الحق في بحث دستورية القوانين — أن تمتنع عن تطبيقه . بهذا أيضاً تكون النصوص الواردة في قانون الإجراءات الجنائية عن مراقبة أو ضبط المراسلات على مختلف أنواعها قد ألغيت ضمناً وليس هذا الرأي بمستغرب ، فقد نصت المادة ١١ من دستور الجمهورية العربية الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ على أن « لا تنتهك سرية المراسلات » .

* * *

1 — Elles ne réalisent pas les buts de la repression en général , car celui qui entre une fois en prison , n' a plus peur d' y retourner, d' autre part la durée est tellement courte qu' elle ne peut réaliser la réforme et le relèvement du condamné .

2 — Les mauvais effets résultant de l'application de ces peines sur les condamnés eux-mêmes, le régime pénitentiaire et la société en général .

Certains juristes expliquent La phenomene des sentences de courte durée par le fait de la jouissance des juges d'un pouvoir discrétionnaire très large, ceci a pour effet d' orienter leur sentence vers le minimum de peine .

J' ai trouvé également que malgré l'existence de plusieurs peines pouvant tenir lieu de l'emprisonnement de courte durée. l'amenda occupe la première place parmi ces peines .

J' ai discuté comment on peut transformer les peines de courte durée en amendes et exposé quelques exemples législatifs remplaçant l'emprisonnement par l'amende .

Quatrième Chapitre :

Destination des produits de l'amende

J' ai examiné les moyens d'utiliser les subventions de l'amende et trouvé que les sommes recueillies au moyen des peines d' amende peuvent être insérées dans le budget des gouvernorats dans lesquels le crime a eu lieu comme moyen d' encourager les autorités communales à entreprendre les mesures concernant l'inst:uction et le jugement : elles peuvent également servir pour récompenser les officiers et les fonctionnaires dont le travail consiste à recueillir les amendes,ou bien pour dédommager les victimes dont les circostances sont devenues pénibles après le crime commis .

J' ai montré que c' est l'école positiviste italienne qui a suggéré ceci pour dédommager la vctime car elle considère que l' apaisement de la victime est un des buts de la defenesse sociale. J'ai approuvé cette idée après en avoir exposé quelques applications dans les législations comparées .

exécutif et montré qu'elle joue un rôle très important en ce qui concerne l'amende. Les formes de l'individualisation exécutive sont nombreuses. Il faut prendre en considération les circonstances du condamné lors de l'exécution de la peine, il peut parfois être à même de payer l'amende dans un certain délai et non pas tout de suite, on peut dans ce cas lui octroyer ce délai, parfois il ne peut pas payer l'amende entièrement mais il serait capable de la payer si on la lui subdivise. Le condamné peut montrer beaucoup de régularité et être de bonne foi dans le paiement de l'amende tout de suite ou en termes. On peut dans ce cas diminuer l'amende par ordre du juge. Le juge peut parfois suspendre l'exécution de l'amende, il peut l'augmenter ou diminuer l'amende, si les circonstances économiques du condamné subissent un certain changement.

Ces exemples représentent les formes de l'individualisation pouvant aider le condamné à payer l'amende.

Troisième Chapitre L'amende comme substitut de l'emprisonnement

Dans le troisième chapitre de cette partie, J'ai examiné le rôle important que peut jouer l'amende comme une peine pouvant tenir lieu de l'emprisonnement de courte durée. J'ai montré le problème des peines de courte durée, son importance et son volume dans les statistiques criminelles comparées, et J'ai souligné l'importance de ce problème, et exposé les opinions qui ont été formulées pour définir le concept de l'emprisonnement de courte durée et vu que la durée appropriée de la privation de la liberté, qui ne doit pas être dépassée est de six mois, ce délai représente le minimum du temps nécessaire au relèvement du condamné dans les institutions pénitentiaires.

J'ai exposé les critiques soulevées contre les peines de courte durée et vu qu'elles se sont concentrées sur deux directives :

principe, on peut supprimer le second désavantage car l'amende en réalisant l'équité peut être plus facilement remboursable .

J' ai traité l'individualisation dans ses trois formes : législative , judiciaire, exécutive, et J'ai montré que le champ de l'individualisation, par rapport à l'amende, est plutôt large car étant considérée comme une peine portant sur le patrimoine de l'inculpé, elle permet une individualisation très large pouvant prendre en considération les circonstances de chaque coupable.

Quant à l'individualisation du point de vue législatif J'ai exposé les considérations que le juge doit prendre en considération en décidant et en limitant le minimum et le maximum des amendes , et montré que ces considérations sont économiques, sociales , légales, certaines d'entre elles sont liées avec la politique pénitentiaire . j'ai exposé les moyens que le législateur doit suivre pour fixer le montant des amendes et les moyens de coordonner cette limitation, et la discussion sur le minimum et le maximum des amendes, ainsi que les discussions en ce qui concerne l'annulation de ces limites et la possibilité de dépasser le maximum de l'amende ou de diminuer le minimum.

J'ai exposé ensuite l'individualisation judiciaire de l'amende, en montrant que la pouvoir discrétionnaire du juge est le moyen que le juge utilise dans son application de l'individualisation judiciaire et montré que cette autorité peut être libre dans certaine législation comme elle peut être liée dans d'autres législations, et montré également l'importance de la prise en considération du juge de la position financière du condamné étant donné que l'amende est une peine portant sur le patrimoine du coupable.

J'ai examiné les moyens par lesquels on peut concorder l'amende avec la position financière du condamné : sa richesse son revenu, ou laisser le juge entièrement libre en lui soumettant quelques éléments pouvant l'aider.

J'ai exposé ensuite l'individualisation du point de vue

Troisième Partie

La valeur pénitentiaire de l'amende pénale

Cette partie est divisée en quatre chapitres.

Premier Chapitre

Avantages et désavantages de l'amende

J'ai traité dans ce premier chapitre les avantages et les désavantages de l'amende. Cette peine ne comprend aucune atteinte corporelle, elle ne comprend également aucune atteinte à la liberté, à l'honneur ou à la position de l'individu dans le milieu dans lequel il vit. Son exécution ne comporte pas l'éloignement de l'individu de sa famille, ni la défense de l'individu de poursuivre son travail. C'est une peine que le condamné n'arrive pas à s'y habituer, elle se distingue par sa flexibilité, elle peut également être subdivisée, c'est une peine économique qui ne comporte aucune dépense vis-à-vis de l'Etat bien au contraire cette peine est une source de revenu pour l'Etat. Parmi les désavantages de cette peine, on peut citer qu'elle est injuste et ne réalise pas l'égalité entre les citoyens car elle a un effet certain sur les pauvres plus que les riches : c'est une peine dont l'exécution n'est pas certaine car un grand pourcentage de cette peine reste sans exécution ou bien se transforme en emprisonnement. L'amende n'est pas une peine personnelle car elle n'a pas un effet sur le condamné seul mais sur sa famille également, elle ne réalise ni la repression générale ni la repression spécial : elle ne vise pas non plus au redressement de l'inculpé.

Deuxième Chapitre

L'individualisation de la peine

J'ai remarqué qu'on peut supprimer les désavantages de l'amende en la soumettant au principe de l'individualisation de la peine, car l'application de ce principe réalise une certaine justice en tenant compte de la position financière du condamné dans la fixation de l'amende. De même en appliquant ce

question dans la législation égyptienne et quelques législations comparées, et étudié la nature juridique de la privation de la liberté. Est-elle considérée comme un moyen d'obliger le condamné à payer l'amende ou est-elle une peine substitutive? Le critère pour définir cette nature est le résultat visé pour le législateur? Si par cette mesure, on libère le patrimoine du condamné du montant de la dette, la privation de liberté est une peine substitutive, mais dans le cas contraire la privation de liberté n'est qu'un moyen d'obliger le condamné à payer l'amende. Les différentes législations criminelles sont divisées à ce propos.

J'ai traité les résultats de ce désaccord sur cette nature juridique, et discuté jusqu'à quel point on peut entraver la liberté de celui qui a fait faillite et trouvé que si l'on considère l'emprisonnement comme une peine qui se substitue à l'amende, on peut exécuter la décision de l'emprisonnement tout de suite mais si elle est considérée comme un moyen d'obliger le condamné à payer l'amende, l'exécution dans ce cas n'a pas de sens et elle est inutile parce que celui qui a fait faillite ne peut pas logiquement avoir recours à son argent pour payer l'amende.

J'ai essayé à évaluer le régime de la privation substitutive de la liberté, et exposé ses désavantages du point de vue pénitentiaire et social, et discuté jusqu'à quel point l'emprisonnement subsidiaire est constitutionnel devant la cour constitutionnelle supérieure d'Italie, et recommandé d'autres substituts pouvant remplacer l'amende, dont le plus important à mon avis est le travail obligatoire pour l'Etat, sans privation de liberté.

J'ai finalement exposé quelques autres effets juridiques résultant de la nature pénale de l'amende comme la soumission de l'amende aux règles de la récidive, du cumul des peines, de la prescription, de la grâce, etc. . . .

D' autre part, nous ne sommes pas en face d' un procès criminel car le ministère public est partie et juge en même temps, il accuse et il ordonne l'amende, le coupable n' a par conséquent aucune garantie ; l'ordonnance pénale rendue par le substitut du procureur général peut être annulée pour faute d' application de la loi dans un délai de dix jours depuis la date de l'ordonnance rendue, par le chef du ministère public ou celui qui le remplace, l'ordonnance par conséquent peut être considérée comme n' ayant jamais existé. On sait que le chef du Ministère Public est le supérieur du membre du Ministère Public, cette supériorité est une supériorité administrative. Sur ce, il est inadmissible que l'ordonnance rendue par le substitut du procureur général soit une sentence pénale , surtout si cette sentence peut être annulés par ordre du chef administratif de celui qui l'a rendue .

Sur cette base , l'amende rendue par un juge primaire est une amende pénale tandis que celle qui est rendue par le substitut du procureur général n' est pas pénale par excellence elle se rapproche de l'amende administrative .

J' ai exposé également dans ce chapitre la nature juridique des décisions rendues par les comités adminisiatifs. Ces décisions sont—elles des sentences pénales et par conséquent les amendes rendues par ces comités son—elles des amendes pénales ? J' ai discuté ces questions et nous avons conclu que ces décisions ne sont pes des décisions administratives et les amendes rendues par ces comités sont des amendes administratives et non pénales .

Quatrieme Chapitre

L' aptitude de l'amende à être substituée par des peines privatives de liberté, sous la forme de contrainte par corps ou de détention subsidiaire : Cette aptitude représente l' une des qualités distinctives des amendes pénales . J' examiné cette

Troisième Chapitre

La compétence de la condamnation à une peine d' amende

J' ai souligné dans ce chapitre que l'amende étant peine criminelle; les règles qui règlent les peines en général, eu ce qui concerne la compétence et la procédure sont celles - ci mêmes qui régissent l'amende . Toutefois , on est tenté à simplifier les procédures de l'application des amendes dans les délits simples et les contraventions, de sorte que le juge peut l'ordonner sans débats. La plupart des législations son d'accord à ce sujet; la législation égyptienne approuve le régime des ordonnances pénales.

Est-ce que ces ordonnances sont équivalentes aux sentences pénales ? et par conséquent les amendes sont - elles considérées comme des amendes pénales selon le critère par lequel l'amende pénale est ordonnée par une sentence pénale ? J' ai discuté la nature juridique des ordonnances pénales et vu que l'ordonnance pénal ordonné par le juge primaire est considéré come une sentence criminelle ayant les conditions nécessaires à la sentence criminelle; il est ordonné par un juge membre de l'autorité judiciaire ayant toutes les garanties nécessaires aux membres de cette autorité, cet ordonnance est rendu dans un procès pénal : l'une des parties est la société représentée par le ministère public qui est seul compétent à rendre un ordonnance penal. Donc l'ordonnance pénal rendu par un juge de première instance est un sentence pénale réelle telle que la sentence rendue par un tribunal ordinaire .

Au contraire, l'ordonnance pénale rendue par un substitut du procureur général n' est pas considérée comme sentence pénale, il est rendu par un membre du Minisnère Public, qui représente une partie du pouvoir exécutif, elle lui est attachée, subit son influence et ses membres ne jouissent pas des garanties prévues par la loi quant à ceux qui travaillent dans une fonction judiciaire .

du fisc et de le protéger de la probabilité de l'insolvabilité d'un condamné .

J'ai exposé ensuite quelques mauvais résultats résultants de l'application du régime de la solidarité dans le paiement des amendes et nous avons souligné que ce régime comprend une atteinte certaine au principe de la personnalité des peines . Il est à [remarquer que la plupart des juristes l'ont critiqué , d'autre part il contredit le principe de l'individualisation de la peine, car même si le juge prend en considération la personnalité et les circonstances du coupable et évalue l'amende sur cette base , l'application du régime de la solidarité détruit les considérations et entraîne la perte des efforts du juge dans l'individualisation .

4 — La non-extinction de l'amende par le décès du condamné lorsque la sentence est rendue décisive : Ce qui n'est pas le cas par rapport à d'autres peines . On cite en faveur de cet argument que l'amende se transforme au moment [du prononcé de la peine car une créance civile sur le patrimoine du condamné peut à tout moment être transféré à ses héritiers en cas de décès .

J' ai exposé les opinions en faveur de cette exception et celles qui sont contre elle, et la position prise par les différentes législations à ce sujet . Je crois que l'application du principe général de la non extinction de l'amende par le décès du condamné est un argument contre la personnalité des peines, car l'amende est une peine crimenelle dans toutes ses phases : la menace , le prononcé de la peine et l'exécution de cette peine : elle ne se transforme en aucun moment en une créance civile : c'est à cet effet qu'elle doit être personnelle et qu'elle ne peut pas être exécutée sur les héritiers du condamné après son décès , car le but de l'amende n'est pas l'enrichissement de l'Etat, mais avoir une certaine influence sur le condamné en soutirant une certaine somme de son patrimoine ce qui ne peut être réalisé après le décès du condamné .

demandent ce genre de responsabilité , avec le respect du principe de la personnalité des peines , il faut que les lois pénales comprennent des dispositions stipulant que le négligence du responsable du contrôle et de la surveillance des actes d'autrui est considérée comme un délit spécial, dont, la responsabilité se fonde sur la faute du patron , par conséquent la loi doit stipuler l'application d'une peine spéciale indépendante de celle du patroné .

J'ai traité ensuite la responsabilité de la personne juridique en ce qui concerne l'amende et examiné la responsabilité pénale de la personne juridique, et sa responsabilité civile en ce qui concerne les amendes. Et nous avons trouvé que si le principe général du code pénal est l'irresponsabilité des personnes juridiques, il n'en est pas de même dans le code pénal économique ou la doctrine moderne approuve cette responsabilité pour garantir le succès de la politique économique . Il est à remarquer que les législations économiques dans la plupart des pays tendent à élargir les limites de cette responsabilité .

3. la solidarité dans le paiement des amendes : Le solidarité en principe fait partie du régime du droit civil car c'est une garantie permettant au créancier de soutirer d'un seul débiteur (dans le cas où ils sont plusieurs) tout le montant de la dette et par là il peut être sauvé de la probabilité de l'insolvabilité de l'un des débiteurs . Mais ce qui est étrange , c'est que ce régime est appliqué dans le champ de droit pénal .

J'ai examiné les rares exemples de ce régime dans les différentes législations, les arguments dits en sa faveur comme moyen d'exécution des peines pécuniaires ; et également discuté la nature juridique de la solidarité en ce qui concerne les amendes , et la possibilité de la considérer comme une peine qu'on ajoute à la peine principale ou une sorte d'aggravation de la peine ou bien ce n'est qu'un moyen d'exécuter, l'amende. A mon avis la solidarité est un moyen de garantir la subvention

et trouvé qu' il n' y a pas de disposition empêchant autrui de payer l' amende à la place du condamné, mon opinion est que les autorités qui recueillent les amendes doivent refuser le paiement par autrui; si ceci est difficile à prouver, il n' est pas impossible. L' Etat ne doit pas considérer les amendes comme une source de richesse du Fisc mais en tant que peine visant à influencer la volonté du condamné et à avoir son effet sur son patrimoine .

2 — la responsabilité d'autrui pour l'amende. J'ai démontré que par principe n' est responsable du paiement de l' amende que celui qui a commis un crime ou qui a été complice et dont la culpabilité a été établie. Le responsable civil du crime n' est pas responsable civilement des amendes au quelles il est condamné mais il est responsable pour les dommages , les restitutions et les frais judiciaires, mais la plupart des législations pénales reconnaissent quelques exceptions à cette règle.

J' ai exposé deux formes d' exceptions à cette règle.

1 — La responsabilité civile d' autrui pour l' amende .

2 — La responsabilité de de la personne juridique en ce qui concerne l' amende .

J' ai exposé en ce qui concerne cette première exception quelques formes de cette responsabilité dans les législations comparées, puis discuté les opinions qui ont été formulées en ce qui concerne la nature juridique de ce genre de responsabilité : certains prétendent que c'est une forme des différentes formes de la responsabilité pénale du fait d'autrui ; d'autres prétendent que c'est une responsabilité civile ordinaire, et d'autres enfin prétendent que c'est une responsabilité civile sui generis , car elle est civile tout en se rapportant à l'exécution d'une peine .

J'ai critiqué ce genre de responsabilité qui comprend une atteinte au principe de la personnalité des peines , et ajouté qu'afin de concilier les considérations pratiques , qui

Deuxième Partie

Les affets juridiques de la nature pénale de l'amende

Cette partie est divisé en cinq chapitres.

Chapitre Premier

Le principe de la légalité de l'amende

L'amende en tant que peine criminelle doit être prescrite par la loi, les individus ne peuvent pas se mettre d'accord sur l'application de l'amende pénale. J'ai souligné dans ce chapitre que le principe de la légalité ne contredit pas le principe de l'individualisation de l'amende car le juge en individualisant cette peine et en utilisant son pouvoir discrétionnaire est lié par les limites prévues par la loi ; il ne peut pas ne pas s'y soumettre.

Deuxième Chapitre

Le principe de la personnalité de l' amende

J' ai discuté ce principe et son application à l' amende , et J' exposé ainsi que les limites logiques qu' il fallait appliquer en ce qui concerne l' amende , et montré que ce principe souffre beaucoup d'exceptions quant à son application à l'amende.

Exceptions légales

1 — La possibilité de payer l'amende par autrui directement :

L' amende est une peine, c'est pour cela qu'elle est personnelle, et par conséquent elle doit être appliquée au condamné , elle doit avoir son effet sur son patrimoine et non pas sur celui d'un autre. Mais y a — t — il dans la loi une disposition qui empêche autrui de payer l'amende à la place du condamné et par conséquent cette amende n' a aucun effet sur la volonté du condamné .

J' ai discuté ce problème dans quelques législations comparées, telles que les législations suisse, française, italienne : et l'ai également discuté en détail dans la législation égyptienne.

car ces amendes sont des sanctions conventionnelles limitées à priori dans le contrat, et appliquées comme résultat de l'atteinte des obligations prévues dans les contrats administratifs et dont l'application se fait au moyen des autorités administratives sans avoir recours aux autorités judiciaires .

Egalement on a distingué les amendes disciplinaires des amendes pénales, en soulignant que si il y a une grande ressemblance entre les deux du point de vue de l'autorité compétente dans l'application de l'amende, ou du point de vue du but qu'elles visent, ou parce qu'elles sont soumises au principe de légalité et au principe de la personnalité, ou du point de vue des conditions imposées comme par exemple la concordance entre l'amende, le danger de l'acte et la personnalité du coupable ; il y a cependant beaucoup de divergences entre elles : les amendes disciplinaires imposent certaines catégories ; qui sont soumises à un régime disciplinaire spécial comme résultat d'une relation de soumission spéciale, elles ne sont pas appliquées à certains actes limités, leur application peut se faire au moyen d'autorités administratives, elles sont prescrites sous la forme de décisions administratives .

Finalement on a examiné les amendes prescrites par les lois procédurales, comme sanctions pour faire face à la violation des citoyens de leur obligation d'être sérieux dans leur recours à la justice; ainsi que pour faire face aux citoyens qui refusent de faire leur devoir en ce qui concerne le témoignage par exemple devant la cour ou tout autre devoir nécessaire à l'application de la justice .

ou sans que la victime demande dédommagement , elle n'est pas appropriée avec le mal résultant du crime fiscal car elle atteint parfois de plusieurs fois la taxe ou l'impôt ou le montant de ce qui n'a pas été encore payé . C'est une sanction qui comporte un mal d'un genre particulier car dans la plupart des cas , elle peut comporter un emprisonnement subsidiaire ou une contrainte par corps

On a ensuite distingué l'amende pénale des sanctions pécuniaires civiles, tout d'abord on a distinguée des dommages intérêts du point de vue de la nature juridique et on a montré les effets résultants de cette différenciation du point de vue de l'action à demander l'application de l'amende et celle de demande en dommages intérêts, du point de vue des parties ou l'objet de l'amende et l'objet de dommage - intérêt ou la manière d'évaluer chacun d'eux ou la destination de la somme conçue pour l'amende ou conçus pour le dommage - intérêt ou du point de vue des règles qui régissent l'amende et le dommage - intérêt .

On a ensuite défini la restitution , souligné que c'est une sorte de dommage - intérêt du mal résultant du crime , c'est pour cela qu' elle se distingue de l' amende qui ne vise pas la dédommagement mais faite du mal au condamné en soutirant une certaine somme de son patrimoine . Les frais judiciaires sont également considérés comme un élément du dédommagement dans son sens le plus large car elle dédommage l' Etat des frais dépensés dans l' action criminelle que le condamné a causé en accomplissant l' acte contraire à la loi . C' est pour cela qu' elle se distingue de l' amende pénale , Nous avons également distingué l' amende pénale des astringentes ainsi que de la clause pénale .

On a ensuite distingué l' amende pénale de la sanction pécuniaire administrative , en soulignant sa distinction des pénalité de retard dans l'exécution des contrats administratifs

d'éléments judiciaires ayant par la loi des garanties d'indépendance, car vu que la sanction criminelle porte atteinte aux libertés individuelles, il faut que son application soit dans les mains d'une autorité indépendante ; il faut également que la sentence soit rendue dans un procès pénal ; il en est ainsi si elle est rendue sur la demande d'une action publique soulevée par le ministère public au nom de la société et à son compte .

Selon ce critère l'amende est criminelle si la loi demande la prescription d'une sentence criminelle .

J'ai, ensuite distingué l'amende des autres formes variées des sanctions pécuniaires qui ont un point commun : le paiement d'une certaine somme d'argent ; telles que la confiscation et l'amende de confiscation et autres formes d'amende criminelle qui soulèvent beaucoup de doute quant à leur nature. L'amende proportionnelle , l'amende fiscale , la première est une peine criminelle dont le but est de combattre l'avidité du coupable et sa soif de gain illicite , c'est pour cela qu'elle représente un certain pourcentage de la somme qu'il a acquis ou du gain qu'il a réalisé , elle ne vise pas le dédommagement de la victime . Ce pourcentage toutefois ne porte pas atteinte à sa nature .

J' ai exposé en détail les opinions qui ont été citées dans la nature juridique de l' amende fiscale : quelques — unes la considèrent comme un dédommagement civil , d'autres la considèrent comme une amende mixte , d'autres la considèrent comme une sanction administrative , d'autres enfin la considèrent comme une sanction fiscale .

J'ai conclu quant à la qualification de l'amende fiscale en la considérant une sanction criminelle: c'est une sanction prévue par l'Etat, jouissant seul du pouvoir de souveraineté , pour garantir l'exécution des règles juridiques concernant l'intérêt fiscal de l' Etat. Cette sanction est prévue par la loi, le juge la prescrit de lui — même sans avoir besoin de prouver le mal

procédures qui conviendraient avec le danger qu'elles comportent.

Le projet du code pénal n'ayant pas limité la nature juridique des amendes rendues dans les contraventions, ni la nature juridique des contraventions elles-mêmes, nous avons essayé de limiter cette nature en décidant qu'elle est considérée comme contravention administrative punissable par des sanctions administratives.

Troisième Chapitre

Distinction entre l'amende criminelle et les autres sanctions

Ce chapitre comprend les essais des juristes pour limiter l'amende pénale, ainsi que pour la distinguer des autres formes d'amende.

Ces différents essais n'ont pas abouti finalement à la perception d'une base solide de distinction, mais ils ont toutefois fait ressortir quelques indices et quelques critères approximatifs qui pourront aider à la découverte de la nature criminelle de l'amende. J'ai essayé à mon tour de présenter un critère capable d'indiquer la nature criminelle de l'amende : celle-ci étant considérée parmi les peines criminelles, les peines étant soumises à leur tour au principe "Pas de peine sans jugement", on peut dire que l'amende criminelle est la sanction pécuniaire qui doit être prescrite par un jugement criminel.

Le jugement criminel doit comprendre — à mon avis — deux éléments :

1) La prescription de la sentence par une cour judiciaire,

2) La prescription de la sentence dans un procès pénal.

La sentence doit être prescrite d'une cour judiciaire dont la composition est citée dans le code de procédure criminelle ou tout autre loi le complétant. Cette cour doit être composée

concernant les amendes dans les législations criminelles certifient sa qualité criminelle .

Est - que les amendes dans les contraventions sont considérés comme des sanctions criminelles ?

Pour répondre a ce question J'ai exposé la théorie du droit pénal administratif , et la distinction qu'il comporte entre les contraventions d'une part et les crimes, d'autre part : Les premières étant considérées comme des actes illégaux du point de vue administratif ; par conséquent ils sont réprimés par des sanctions administratives .

J'ai aussi exposé la critique soulevés contre cette théorie et souligné que nous ne pouvons pas dire qu'il y a une partie du code pénal qui est spécialisée uniquement ou réservés spécialement a protéger les intérêts administratifs ce qui pourrait expliquer la répartition du code pénal en plusieurs branches indépendantes l'une de l'autre , ce qui serait très préjudiciable et , ruinerait en quelque sorte l'unité du code pénal . J'ai exposé ensuite les règles de l'amende des contraventions dans quelques législations comparées qui considèrent l'amende des contraventions comme une sanction administrative , telles que la législation yougoslave, soviétique et allemande . Puis j'ai exposé les formes dans les quelles l'amende est considérée comme sanction administrative dans la législation italienne, et J' ai exposé les règles de l'amende des contraventions dans la législation égyptienne ainsi que dans le projet du nouveau code pénal et le projet du nouveau code de procédure criminelle .

J'ai remarqué que ces deux projets séparent carrément les contraventions des autres crimes et les distinguent par des règles tout-à-fait différentes de celles qui sont édictées pour les crimes .

J' ai critiqué ceci, en soulignant qu' il serait préférable de considérer les contraventions comme des crimes dans le code pénal, tout en les distinguant par des règles objectives et des

Cette qualification réalise certains privilèges matériels pour le fisc car elle fournit le moyen de soutirer l'amende des héritiers au cas de décès du condamné. après que la sentence soit devenue décisive ,

J'ai critiqué ces opinions qui contredisent la nature de l'amende comme sanction criminelle et qui vise uniquement à soutirer l'amende du patrimoine du coupable . Ce but n'est pas réalisé et ne peut être réalisé après le décès du coupable , car l'exécution de l'amende sur ses héritiers ne réalise pas les buts de la sanction : comme on ne peut pas dire que l'un des buts de l'amende est l'enrichissement du fisc , cet effet est un résultat accessoire et non pas voulu en soi.

Je crois que , certaines circonstances concernant l'amende sont à la base de cette qualification qui détruit en quelque sorte sa qualité criminelle après que la sentence soit rendue décisive.

Certaines de ces circonstances ont rapport avec la développement historique de la peine de l'amende étant donné qu'elle n'était pas dans toutes ces étapes une peine criminelle par excellence , mais dans certaines de ces étapes, elle était un moyen d'établir la justice et un moyen de dédommager l'état des frais judiciaires dépensés .

D'autres circonstances ont rapport avec la nature de l'objet de l'amende , c'est-à-dire la somme d'argent dont on imagine la transmission d'un individu à un autre , ou qu'un individu remplace un autre dans son exécution . Le fait que l'objet de l'amende est une somme d'argent qui est ajoutée au fisc , entraîne le législateur à oublier sa qualité criminelle et à prescrire des règles visant la richesse du fisc .

Comme conclusion, on a souligné que l'amende est une sanction criminelle par excellence ayant tous les éléments de la sanction criminelle que ' on a avons déjà exposé, les règles

criminelle constitue une preuve que l'intérêt que défend le législateur est un intérêt commun. Sur ce , la recherche de la nature de cet intérêt nous conduit à la nature même de l'acte illégal .

D'autres, voient que le crime du point de vue objectif est l'acte dont une autre sanction — à part la sanction criminelle — ne peut en protéger la société .

J'ai discuté ces critères et les critiques qui se sont soulevées contre eux , et J' ai trouvé qu'ils n'ont pas réussi à distinguer objectivement les crimes des autres actes illégaux et par conséquent n'ont pas réussi à distinguer les sanctions criminelles des autres sanctions . Cet échec est du à ce qu , il n' y a pas une différence substantielle entre les éléments constitutants de crime et les éléments constitutants des autres actes illégaux . Il n'y a donc aucune différence entre ces éléments .

C'est la volonté seule du législateur qui choisit certains intérêts et leur donne une protection criminelle de sorte que les actes illégaux qui touchent ces intérêts sont considérés comme constituant des crimes .

Il est à remarquer cependant que l'attitude du législateur envers l'incrimination des actes varie selon le temps et le lieu. il est influencé en ceci par les courants et les valeurs politiques , sociales et économiques de la société dans laquelle il évolue .

Deuxième Chapitre

Le qualificaiton juridique de l'amende

Dans ce chapitre on trouve l'opinion de quelques juristes qui voient que si l'amende est considérée comme sanction criminelle dans les deux étapes : la menace et le prononciation, elle perd cette qualité après que la sentence devient décisive . c'est une créance civile au vus de certains , ou une créance commune — créance fiscale — au vue des autres .

repression du coupable, son redressement et sa réintégration dans la vie sociale . Sur ce , l' autorité compétente , en soumettant le coupable à une certaine sanction , doit prendre en considération la personnalité et les circonstances de celui — ci et non pas seulement l' élément matériel du crime et le danger qu' il comporte .

On a exposé ensuite les critères utilisés dans la distinction de la sanction criminelle des autres formes de sanction :

1. Les critères formels en ce qui concerne la nomination de la sanction , sa place dans la législation , l' autorité compétente à rendre de telles sanctions : nous avons exposé les critiques qui se sont soulevées contre ces critères .

2. Les critères objectifs qui ont pour but la distinction objective entre l' action qui représente un crime , et l' action qui ne constitue pas un crime, sans se baser toutefois sur la nature de la sanction . Ces critères sont assez nombreux .

Quelques - uns se basent sur l' idée du crime naturel: ceux-ci considèrent que l' acte ne constitue un crime que s' il s' oppose avec l' ordre moral dans la société .

D' autres considèrent que l' acte ne constitue un crime que s' il représente un certain danger social .

D' autres, voient que le crime est l' acte punissable par le législateur pour avoir entravé un devoir envers l' Etat dans l' ensemble de ses fonctions .

D' autres, enfin, voient que l' acte qui est conçu comme un crime comprend une atteinte à une règle criminelle et en même temps une atteinte à une règle non criminelle. Donc , la distinction doit porter entre les actes illégaux uniquement et les actes qui sont considérés comme constituant des crimes et qui sont considérés en même temps illégaux par rapport à d' autres droits et non pas dans la distinction entre les crimes proprement dit et les autres actes illégaux .

Certains juristes voient que l' application d' une sanction

1. Les sanctions criminelles sont des peines appliquées par l'Etat qui possède le pouvoir repressif. Sur ce, c'est le parquet représentant de la société — qui doit seul revendiquer en principe l'application de ladite peine sans attendre la plainte de la victime; car ceci est fait pour le seul intérêt de l'Etat et nul n'est supposé en profiter.

2. La sanction criminelle est la réaction de la société envers un acte illicite du point de vue criminel, c'est à dire un acte qui est considéré comme un crime. La sanction criminelle est la sanction la plus dangereuse des sanctions légales, c'est à cet effet qu'elle constitue une réaction contre le crime qui est considérée à son tour comme l'une des actes illicites la plus dangereuse. Sur ce, cette sanction est soumise au principe de légalité. On ne peut pas, par conséquent, condamner un individu à une peine dont l'espèce et la quantité ne sont pas citées dans la loi. Les lois n'ont pas, en principe, d'effet rétroactif.

3. La sanction criminelle représente un danger d'un genre tout à fait particulier car :

a) Son application a un effet nuisible du point de vue moral et corporel, car elle peut porter sur l'individu lui-même comme elle peut porter sur la liberté personnelle, ou sur les biens et même dans ce dernier cas, elle peut se transformer en une peine privative de liberté.

b) Son application porte atteinte aux relations sociales de l'individu et représente une menace continue contre l'individu qui a été déjà condamné à une sanction criminelle déterminée.

c) Son application ne peut se faire qu'au moyen de l'autorité judiciaire, elle est soumise à certaines procédures qui doivent être prescrites par une sentence criminelle.

4. La sanction criminelle vise à réaliser des buts repressifs, elle ne vise pas la réparation du mal ou la compensation de la victime mais elle vise la

promulgation de beaucoup de lois économiques, l'amende étant considérée comme la forme la plus appropriée à réprimer et à redresser beaucoup de crimes économiques et l'on peut dire malgré l'apparition récente de l'amende dans la législation pénale égyptienne son rôle se développe rapidement et continuellement .

Première Partie

La Nature Juridique de l'Amende

Cette première partie est divisée en trois chapitres :

Premier Chapitre

Les Sanctions Criminelles

Dans ce chapitre j'ai essayé de limiter l'essence de la sanction criminelle et sa relation avec les autres sanctions afin de pouvoir mettre les bases sur lesquelles on peut formuler une hypothèse sur la relation existante entre l'amende criminelle et les autres peines pécuniaires .

La sanction légale en général est dirigée vers deux sens :

1. La réparation du mal commis par l'action illégale comme dans les peines et les sanctions régissant les relations du droit privé .

2. L'application d'un nouveau dommage à celui qui a entravé la règle juridique comme dans les sanctions régissant les relations du droit commun . On ne veut pas réparer le mal mais on veut répondre au mal par le mal .

Après avoir cité plusieurs définitions de la sanction criminelle du point de vue de sa forme , de son contenu , de son but ou de l'effet résultant de la relation entre l'individu et l'Etat , j'ai exposé les points communs et les divergences existantes entre la sanction criminelle et les autres sanctions, et finalement limité les éléments essentiels de la sanction criminelle de la façon suivante ;

2. Le développement de la vie économique et sociale , ce qui eût pour effet de faire naître des formes nouvelles de crime dont la repression demandait la priorité des peines pécuniaires.

J' ai exposé dans la préambule également l' amende dans certaines civilisations anciennes, ainsi qu' au Moyen - Age pour démontrer que cette peine existait déjà dans les premières civilisations. De plus, certains auteurs trouvent que c' est la première forme de peine que connaît l' humanité .

J' ai discuté cette peine dans sa forme récente ou contemporaine dans certaines civilisations comme la civilisation de l' Egypte ancienne et nous avons démontré que l' Egypte connaît cette peine sous sa forme récente car elle-même constituait à cette étape un état dans le sens moderne du mot et elle connaissait déjà des institutions politiques et gouvernementales très avancées .

J' ai discuté également la nature juridique de la composition, en tant que forme première de l' amende, nous avons également montré que la composition n' est pas une peine, elle n' est pas également une dommage interet dans le sens juridique moderne, mais elle se rapproche de la réparation et elle est considérée comme une sorte de renoncement de la victime ou de sa tribu de son droit de se venger du criminel .

Le préambule comprend aussi le développement de l' amende dans la législation égyptienne dans la période ultérieure de la promulgation des législations modernes et dans la période postérieure à cette promulgation. Nous avons observé le saut qu' a effectuée cette peine, ayant eu un rôle minime avant 1883, elle devient une peine initiale parmi les délits et les contraventions après la promulgation du premier code penal, apparu en 1883.

Le code penal de 1883 régit les règles de l' amende avec une netteté qu' elle n' avait pas connue jusqu' alors en Egypte. Son importance commença alors à évoluer. surtout après la

4 — La repression au moyen de l' Etat .

L' amende en tant que peine criminelle a fait son apparition au fur et à mesure que les autorités des unités politiques se sont affirmées et lorsque celle - ci , aidées par la coutume , eurent un rôle effectif pour imposer une composition en fixant son montant et les règles qui la régissent et obligeant ainsi le coupable à la payer et la victime à l' accepter . En même temps les unités politiques demandaient au coupable de leur payer une seconde somme analogue à la composition ou appropriée avec le montant de celle - ci , étant donné leur intervention pour rétablir l'ordre atteint par l' acte criminel . Cette somme , payée à l' Etat , représente la forme première de l' amende criminelle . Cette première étape de l' amende fut bientôt suivie par une seconde dans laquelle l' Etat s' appropriait toute la somme payée par le coupable , la victime n' ayant plus qu' à demander dommage - intérêt .

Et l' on peut dire que la transformation de la composition en amende correspond exactement au moment où l' Etat s' empara du service de la justice criminelle, où elle seule détint le pouvoir répressif . Ceci eut pour conséquence d' infliger des amendes de plus en plus élevées ainsi que d'élargir son champ d' application car le gain devint une fin et non pas la repression .

C' est pour cela que l' amende occupa la place d' honneur parmi les autres formes de peine jusqu' à la révolution française . La révolution française vit décroître l' importance de l' amende . Elle passa en second plan, après les peines privatives de liberté . Mais ceci ne dura guère et l' amende reconquit sa place privilégiée, au début de la seconde moitié du XIX^e siècle .

Ce revivement est dû à deux facteurs

1. Les résultats déplaisants de l' application des peines privatives de liberté surtout les peines de courte durée .

L' AMENDE PÉNALE

Etude comparée

Nature juridique et valeur pénitentiaire *

Dr. SAMIR EL - GANZOURY

L' amende occupe une place privilégiée parmi les peines criminelles . Son importance s' accroît de plus en plus vu qu' elle représente d' une part la peine la plus adéquate et la plus appropriée à la repression de plusieurs crimes de notre époque contemporaine, tels que les crimes fiscaux, les crimes économiques et tout autre crime dont le gain illégal est le principal motif ; d' autre part elle joue un rôle important dans le régime pénitentiaire .

Vu son importance, et étant donné que tel sujet n' a pas été suffisamment étudié par nos juristes, il est digne d'etre traité avec soin . J' ai essayé d' en déterminer la nature juridique , les effets légaux de la nature juridique de l' amende , ainsi que sa valeur pénitentiaire .

Sur ce, j' ai divisé le sujet en trois parties précédées d' un préambule .

Préambule

Dans le préambule , j' ai traité l' amende du point de vue historique, démontrant les différentes phases par lesquelles a passé la repression penale :

- 1 — La phase de la vengeance privé (individuelle) .
- 2 — La phase des compositions volontaires .
- 3 — La phase des compositions légales .

* Résumé de la thèse de doctorat présenté à la faculté du droit (Univ. du Caire) .

Conclusion

Nous terminons ainsi cette vue d'ensemble déjà trop longue au cours de laquelle nous avons essayé de présenter la notion de traitement pour illustrer la vie communautaire dans les institutions d'internement et en dehors d'elles. Les relations entre les insitutions et la communauté présentent donc deux aspects différents :

A. Les relations entre les institutions et la communauté environnanté .

B. Les relations entre les institutions et le milieu des jeunes délinquants .

Le premier aspect se trouve dans la vie communautaire à l'intérieur des institutions dont le but est d'attacher la vie en groupe de l'institution à la sécurité sociale de l'extérieur . On peut voir le deuxième aspect dans le contact avec le personnel, les organismes ayant pour but de faciliter le post-cure .

le public informé, à promouvoir les collaboration aux stades de l'établissement et de la mise en oeuvre des programmes ainsi qu'entre les groupes de coordination et les agents d'exécution aux divers échelons" (42) .

Aux Etats-Unis on a établi des conseils de coordination comme le premier conseil de coordination en Berkely aussi à san Fransesco , à Los Angelos, à New-York, à Minesota ... etc. — dont le but est de coordonner l'activité des agences privées existantes et d'éliminer la duplicité dans le champ du travail. (43).

Ainsi la coordination est absolument nécessaire entre les institutions gouvernementales et les institutions privées de même qu'entre les services privés eux-mêmes.

(42) Conference nationale des Etats-unis sur la délinquance Juvénile Washington 1954, p. 69 - 70.

(43) Walter Friedlander - Introduction to Social Welfare , Herbert Blumer editor , 1955 p. 602.

ration qu'il n'existe pas de coordination suffisante entre les organismes sociaux qui s'occupent de la délinquance juvénile, ni même entre les services publics et les services privés dont le but est de faciliter la vie sociale. Ce problème mérite d'être examiné.

II — Le Problème de la coordination :

Il est clair que les services sociaux dans la communauté jouent un rôle important dans la prévention de la délinquance Juvénile. C'est pourquoi la coopération entre les services privés et services publics doit être réalisée sur une base de solide coordination. L'Etat dispose de moyens exceptionnels pour organiser la coordination des mesures dont le but est de faciliter la vie sociale pour les jeunes délinquants, c'est-à-dire les mesures indirectes de prévention de la délinquance Juvénile. Le Cycle d'Etudes de l'Amérique latine a déclaré ce qui suit dans ses recommandations :

"Le problème de la délinquance Juvénile ne peut pas être résolu uniquement par l'intervention de l'Etat. C'est pourquoi, sans préjudice du rôle de contrôle général et de centralisation qui appartient à l'Etat, il y aurait lieu d'encourager l'activité des institutions privées et de coordiner cette activité avec celle des institutions qui relèvent directement de l'Etat" (40).

De même le cycle d'études du Moyen-Orient et le Cycle d'Etudes d'Asie et d'Extrême-Orient ont approuvé des recommandations analogues " le gouvernement doit aider les associations privées dans la protection de l'enfance et l'assistance à la famille, ainsi que les sociétés de bienfaisance, et veiller à la coordination des efforts des associations privées et des autorités compétentes. (41) .

Le coordination en ce terme signifie que " toutes les activités visent à accroître l'efficacité des services existants, à réunir une documentation de fait et à poursuivre la recherche, à tenir

(40) ST/TAA | ser. c | 13. p. 73.

(41) ST/TAA | ser. c | 17. p. 71 .

plusieurs formes pour faciliter le traitement et la prévention du crime. On trouve "Les Conseils des citoyens" (citizen's councils) aux Etats - Unis, comme les conseils des citoyens en Georgia, New-York, Los Angeles ... etc .. Nous trouvons aussi "les conseils de bien - être social" (Welfare councils) qui travaillent dans le champs de l'enfance avec des agences: "Child guidance clinic, child placing agencies . . . etc. " (38) Il y a aussi les sociétés de bienfaisance, associations privées (YMCA, YWCA Agences de récréation . . . etc .) et les institutions privées .

Les organismes communautaires visent à la réalisation des buts suivants :

A . réaliser le bien — être social efficace grâce à l'assistance fournie au citoyens.

B. encourager la coopération des efforts civils pour le bien — être commun .

On peut dire ainsi que les organismes communautaires développent chez les individus la volonté de supporter les responsabilités sociales, ce qui correspond à la réadaptation des jeunes délinquants .

Presque tous les cycles d'étude régionaux ou internationaux reconnaissent que les services sociaux jouent un rôle important dans les programmes de prévention et dans l'assistance post-pénitentiaire. Ces services permettent de détecter aussi bien que de rééduquer les enfants inadaptés. Les services de consultations familiales jouent un rôle important dans la prévention de la délinquance (39).

Il n'est pas possible dans le cadre de notre étude d'examiner toutes les formes de services ainsi que les organismes sociaux dont le but est de faciliter la vie sociale aux jeunes délinquants, mais on peut dire que chaque organisme social joue un rôle différent selon les services rendus . Il faut prendre en considé-

38) Teaters & Reineman - The Challenge ... op. cit. p. 266, 596, 623 .

(39) Premier Congrès de U. N. ,... op. cit. p. 43

aux mineurs, surtout du point de vue préventif (35) .

La Commission Royale patronage et de protection de l'Enfance en Belgique a donné naissance à une association sans but lucratif sous la dénomination de l' "Enfant" dont le but est de recueillir des fonds et de distribuer de prix d'encouragement à ceux qui se sont distingués dans les services rendus aux enfants ou à ceux qui les gardent (36) .

Les assistances volontaires jouent un rôle important dans le domaine des institutions d'internement ainsi que l'assistance fournie aux libérés et à leurs familles . Mais il faut que le législateur précise leurs fonctions et limite la sphère de leur compétence ainsi que le moyen de collaboration avec le personnel chargé du post-cure .

L'organisation du post - cure pose deux problèmes principaux : (37) .

1) L'assistance doit - elle imposée aux libérés , ou bien ceux - ci sont libres de la refuser ?

2) Faut - il instituer pour les libérés des "foyers" c' est - à - dire des habitations où ils pourraient passer un certain temps à leur sortie de l' institution d'internement avant de reprendre la vie ordinaire, et ils pourraient même trouver un refuge plus tard s'il leur arrivait de perdre pied ?

Il est difficile de nier que la délinquance juvénile est un problème de la communauté, pour cela les citoyens participent sous

35) La coordination de les services gouvernementales para el tratarento de les delinquantas mineures y adultos : Inter . Review of Criminal Policy, N° 19, June 1962 p. 36

36) De lacolette = contribution op. cit. p. 51 - 54.

37) la réponse sera l' objet de la discussion générale plus tard: voir - Bouzat & Pinatel - traité ... op. cit. - p. 413 - 414..

plupart d'entre elles se consacrent exclusivement aux mineurs. Celles qui se consacrent aux adultes n'ont assez souvent qu'une activité nominale (33). L'organisation de l'assistance post-pénitentiaire est représentée par des offices non-compris dans l'administration publique, mais chargés de services publics comme le cas des agences de type Anglosaxon. En Italie, nous trouvons les organismes appelés "Enti pubblici" (les Offices publiques). L'article 149 du Code pénal italien a stipulé que la compétence du procureur est l'objet des "conseils de Patronage" mais le projet de "l'ordinamento penitenziario e prevenzione della pena" a donné aux conseils de Patronage le nom de "conseils de l'assistance sociale" (34). Le terme Patronage exprime un concept traditionnel de protection exercée à titre charitable. Ce changement avait donc pour but essentiellement de rayer cette impression de l'esprit des libérés et de celui de leur famille. Pour réaliser l'assistance post-pénitentiaire d'une manière plus efficace, les forces assistentielles du milieu doivent coopérer sous formes de comités chargés de fournir une assistance adéquate dont le but est de faciliter le travail des libérés.

En Argentine, le conseil national de protection des mineurs prend l'aspect d'organismes tripartites d'où la nécessité de coordonner les services des organes collectifs individuels et les oeuvres privées. Dans ce but, on a établi "L'oeuvres de l'Assistance des mineurs", organisme qui groupe les institutions privées, sans distinction de religion ou d'idéologie tout en respectant leur autonomie et leurs traits caractéristiques en vue de favoriser et d'assurer la coordination des services rendus

33) Bouzat & Pinatel — Traité . . . op. cit. p. 412 .

34) "Consigli di auto Sociale": Voir — Rassegna di studi penitenziari . . . op. cit. p. 241 .

sans doute une étape finale du traitement presque comme l'assistance médicale quand il joue son rôle dans la période de convalescence nécessaire à toute guérison .

Avant d'aller loin, il est nécessaire d'examiner deux sujets importants dans la relation entre les institutions d'internement et les services sociaux du post-cure, c'est-à-dire :

1 — Les services privés dont le but est de faciliter la vie communautaire pour les jeunes délinquants ;

11 — Le problème de la coordination entre les services publics et les services privés .

1 — Les services privés :

L'assistance de post — internement a toujours été la tâche des organismes intéressés aux problèmes des mineurs . On peut classer ces organismes selon leur composition comme suit :

(1) division ou service d'un ministère : ministère de bien — être social ou ministère analogue .

(2) Organismes strictement interministériels .

(3) " interministériels où sont aussi représentées les oeuvres privées .

(4) Organismes interministériels et interjuridictionnels (pouvoir exécutif et pouvoir judiciaire) .

(5) Organismes tripartites réunissant :

A — les organes exécutifs ,

B — " " judiciaires ,

C — les oeuvres privées de caractère général ou spécialisé .

En France, le post-cure est la tâche des associations privées connues sous le nom de "Sociétés de patronage" . Ces Sociétés sont groupées au sein de l'union des Sociétés de patronage. La

tivité dans les régions rurales et urbaines " (31) . Certains pays ont une tendance vers une certaine étatisation du patronage post-cure comme en France où le décret du 1^{er} Avril 1952 a établi la création d'un service social des prisons dont l'une des tâches est de faciliter le reclassement des détenus après leur libération , et un comité [départemental d'assistance aux libérés (32) Mais il est préférable que le patronage ait la compétence des sociétés ou associations privées à condition d'être contrôlé et dirigé par l'Etat . La nature de l'assistance fournie aux jeunes délinquants exige que celle-ci doive être une oeuvre d'initiative privée sans caractère officiel.

Seconde Partie

Les mesures sociales du post—cure et ses relations

avec les institutions d' internement

Il est certain que la rééducation n'est pas absorbée dans le traitement individuel des délinquants pendant la période d'internement. Celui-ci est complété par une action exercée sur les familles et une oeuvre de soutien des libérés. L'analyse de la personnalité du délinquant pendant la durée de l'internement est une première étape dont le but est sa réhabilitation . Les spécialistes se rendent compte des lacunes et des défauts du délinquant et cherchent à combler ces lacunes et remédier aux défauts . L'action de soutenir les jeunes délinquants est

(31) ST|TAA|Ser. c|22 année IV : cité dans La Prévention de la Délinquance juvénile - Le premier Congrès des N. U. en matière de Prévention du crime et de traitement des délinquants Genève 1955. TS|SOA|Ser. M|7 - 8 p. 52 .

32) Bouzat & pinatel = Traité de droit pénal et de criminologie Tome I, paris 1963 . p. 412 .

A titre d'exemple , la Youth Minnesota Commission dispose d'un service de prévention qui a aidé à créer des commissions locales de la jeunesse dont les attributions sont les suivantes : recherche , éducation dans la collectivité , coordination et renforcement des services existants , expériences poursuivies sous forme de porject — pilotes (29). Il est évident que le programme du traitement et les mesures du post—cure doivent être formulés par une seule commission étatique pour faciliter la coordination des services et la surveillance visant la réhabilitation des jeunes délinquants (50) Pour cette raison le Cycle d'Etudes d'Asie et d'Extrême-Orient a recommandé que les Etats doivent prendre des mesures indirectes pour la prévention de la délinquance Juvénile . Ces mesures exigent l'adoption d'une politique nationale visant à consolider la vie de famille dans son cadre culturel , traditionnel et ceci par les moyens suivants :

— Octroi des moyens matériels permettant de faire face aux besoins essentiels de tous les enfants et les adolescents : nourriture , habillement , logement, santé, enseignement loisirs et formation du caractère .

— Mise sur pied d'un système de sécurité sociale grâce auquel le chômage , la maladie , la virillesse , la mort ou l'incapacité permanente de travail n'auront plus de conséquences désastreuses pour les intéressés .

— Interdiction de toute exploitation des mineurs .

— Aide active en vue de l'organisation sociale de la collec-

(29) M. Badr El-Din Ali - Treatment of Juvenile délinquents : Thesis presented to the Department of sociology University of Minnesota July 1954 , p. 91 .

(30) Institutions serving delinquent children : Report prepared by U.S. Department of Health, Education and welfare, in cooperation with the " National Association of Training schools and Juvenils agencies " p. 12 . "

(2) Un bureau groupant les assistants sociaux est donc nécessaire à l'observation des jeunes délinquants à leur retour chez eux : il les aidera à résoudre les problèmes soulevés à la maison , à l'école et au travail .

(3) En cas de pauvreté, de la mort ou de la séparation des parents, le mineur doit être placé dans un foyer (Foster-Home) Celui-ci ne doit pas être un but en soi, mais un moyen de préparation pour la vie sociale. (26)

Pour réaliser les objectifs ci-dessus , l'Etat a établi des organismes spéciaux dont le but est de fournir les services nécessaires à la réintégration des jeunes délinquants dans la Société . Aux Etats-Unis l'autorité correctionnelle Juvenile (Youth correction authority) a été établie en 1911 afin de :

A. déterminer les dispositions des jeunes délinquants à retourner à la vie sociale .

B. Prendre les mesures nécessaires au traitement et à la réhabilitation des jeunes délinquants .

C. Decider de la méthode à suivre dans le traitement des jeunes délinquants en liberté . (27)

Cet Organisme a été largement appliqué aux Etats-Unis comme le prouve la liste suivante . (28)

Michigan : (State Youth Commission) 1943.

Minnesota : (Youth Conservation Commission) 1947.

Visconsin : (Youth Services division) 1947.

Massachusetts : (Youth Services Board) 1948 .

Texas : (Youth Development Council) 1949 .

(26) Abraham Novick — Institutional diversification and continuity of service for committed Juvenils. Federal Probation. March 1946, p. 46 .

(27) Pauline Young — Social Treatment ... etc., op. cit. p.286.

(28) Barnes & Teeters — New horizon in criminology 2nd Edition 1955. p. 808 .

(3) Le jeune délinquant doit être mis sous surveillance invisible afin de pouvoir contrôler sa conduite dans le monde extérieur. (24)

III Les services Publiques ayant pour objet de faciliter la vie sociale pour les jeunes délinquants :

On peut se demander ici : quels sont les services qui doivent être fournis aux jeunes délinquants en vue du succès de leur intégration dans la communauté ? Chacun sait que le but des services officiels et non officiels est d'aider les jeunes délinquants à retrouver une place dans la société . En vue de cela on doit procurer aux délinquants les documents et les pièces d'identité nécessaires , leur assurer un logement , du travail , leur fournir des vêtements convenables et appropriés au climat et à la saison ainsi que les moyens nécessaires pour arriver à destination et pour subsister pendant la période qui suit immédiatement la libération.(25) Le service communautaire organisé convenablement doit contenir les éléments suivants :—

(1) La coopération avec la famille . La conduite du jeune délinquant ne doit pas être la seule condition régissant la décision de son retour dans son milieu familial , mais on doit aussi s'assurer que l'atmosphère familiale dans laquelle il sera admis après sa libération est une atmosphère saine, convenable et appropriée .

(24) Ordinamento penitenziario e prevenzione della delinquenza minorile : Rassegna di studi .. ecc. op. cit., p. 240 — 247.

(25) Ensemble des règles minima pour le traitement des détenus et recommandation y relatives — Bulletin della Società de crim . Année 1959 , p. 128 Voir aussi : cycle d'études de Moyen-Orient sur la Prévention du crime et le traitement des délinquants — Le Caire , Décembre 1953 , p. 46 .

presque comme la sortie du nouveau-né vers le monde extérieur. Le placement en semi-liberté, sous la tutelle directe de l'établissement d'éducation, est un excellent moyen de préparer le mineur à l'apprentissage de la vie en Société. (22) C'est pourquoi une attention spéciale doit être portée au placement en semi-liberté laquelle pour but de développer chez le sujet le sens de la responsabilité et de lui concrétiser la forme de liberté dans laquelle il sera appelé à exercer ses responsabilités sociales. (23)

Ainsi les foyers de semi-liberté ont l'aspect des institutions d'internement avec tous leurs effets juridiques, mais la loi donne aux directeurs de ces foyers le pouvoir de permettre aux internés de passer une partie de la journée en dehors du foyer avec l'obligation de retourner à une heure déterminée. La période de semi-liberté représente un contact direct avec la vie sociale ainsi qu'une épreuve par excellence de l'adaptation sociale du délinquant.

En Italie, le projet de la loi du 1960 concernant le régime pénitentiaire établit les foyers de semi-liberté en mettant toutefois les limites suivantes :—

(1) Le juge d'exécution (guidice di sorveglianza) doit lui-même ordonner l'admission de l'inculpé dans ces foyers.

(2) L'exécution du régime de semi-liberté est une compétence de certaines institutions dans lesquelles chaque délinquant est examiné en particulier (caso per caso) avant d'ordonner sa mise en liberté.

(22) Delacollette E. — Contribution à l'histoire de la protection de l'enfant en Belgique : 1949, p. 48 — 50.

(23) Dubbigeau — Soins à donner aux anormaux sans les priver du traitement de leur liberté : Bulletin de la Société internationale de criminologie, Année 1961, p. 407.

que tous les deux sachent leur fonction, leur compétence vis-à-vis des jeunes délinquants . (18) La coordination entre le travail de l'institution et les différents organisme ne peut avoir lieu que si la Société comprend le travail et les efforts fournis par les assistants sociaux dans le domaine de l'assistance fournie aux jeunes délinquants . C'est là le problème de toute personne, clubs—sociaux et services sociaux en général. (19) .

11 — Les Foyers de Semi — Liberté et leurs relations avec la Société :

L'expérience a prouvé que les jeunes délinquants sortant d'un internat ou ils avaient été placés par le juge éprouvent des difficultés à s'adapter à la vie sociale . En vue de faciliter l'adaptation des jeunes délinquants plusieurs foyers de semi-liberté ont été créés spécialement pour recevoir les jeunes qui doivent être séparés de leur milieu familial . (20) Ces foyers doivent être substitués au milieu familial déficient. C'est ainsi que les mineurs fréquentent les écoles communales , industrielles ou effectuent leur apprentissage chez des particuliers . Le régime transitoire de semi-liberté conduit le mineur au self-control . (21) Lorsque la conduite du mineur est satisfaisante, lui permettant de passer dans la section d'honneur, on doit l'encourager à prendre une passe vers la liberté est

18) Dorothy L. Book = The Correctional Institution from the view point of social Agency : Advances in understanding the offender — The National Probation & Parole Association, 1950, p. 93 .

19) Charles Leonard = Relationship of the correctional Institution to community Agencies — NAPA op. cit., p. 109 .

20) Pinatel J. = op. cit. p. 195 .

21) les homes de semi-liberté : Protection de l'Enfance Ministère de la Justice , Belgique , 1952 No. 3 p. 58 .

air est une occasion unique pour examiner les résultats du traitement dans les institutions d'internement .

Avant de terminer ce que nous avons à dire sur la vie communautaire dans les institutions afin de rappeler autant que possible l'ambiance familiale — nous devons examiner le rôle des services sociaux dans ce processus. Le but du travail social est d'aider les délinquants dans leurs relations avec la Société. (14) Le travail de l'assistant social ayant pour but d'examiner les circonstances individuelles de chaque interné afin de lui venir en aide lors de sa mise en liberté. (15) L'importance des services sociaux peut — être mise en évidence dans un pays comme l'Italie où l'assistance sociale n'y est pas très développée. Les statistiques de 1958 nous montrent une augmentation apparente dans les services sociaux fournis aux jeunes délinquants . (8949 en 1958 contre 9080 en 1956). (16) Le travail de l'assistant social permettra un contact efficace , techniquement contrôlé, entre la vie en captivité et le milieu social au sein duquel il procèdera aux modifications nécessaires pour faciliter la réadaptation sociale du libéré par l'élimination des facteurs criminogènes d'un milieu familial déterminé ou d'un milieu social particulier. (17) Pour réaliser une coopération étroite entre les services sociaux et les institutions , il faudrait

14) Paul Tappan = *Juvenile Delinquency*, New York, 1949 , p. 349.

15) Di Tullio B. = *op. cit.* p. 456.

16) *Ordinamento penitenziario e prevenzione della delinquenza Minorile: Rassegna di studi Penitenziari*—Ministero di Giustizia e Grazia. Anno X, Fasc. IV, Luglio—Agosto 1950 p. 49 .

17) *La réforme de l'organisation pénitentiaire italienne* = quaderni di criminologia clinica, Anno, II, N° 4 , Ottobre-Dicembre 1960, p. 425 .

délinquants arrivent avec une grande lacune pour les services communautaires (10) Ici se soulève le problème de l'importance des relations entre la communauté et les techniciens du traitement. Le traitement du délinquant ne doit pas se tenir éloigné de l'opinion publique. En effet l'attitude du public envers les institutions est une attitude d'indifférence et d'hostilité . (11). L'opinion publique joue un rôle important dans l'appréciation des efforts fournis et les résultats obtenus dans les champs du traitement des jeunes délinquants. On peut résoudre ce problème grâce aux différentes mesures d'informations : renseignement , information par les journaux et diffusion par Radio et T. V. ; organismes, associations familiales.. etc... ; qui peuvent éclairer le public sur le travail des institutions et les méthodes adaptées pour le traitement des jeunes délinquants.

Les autorités ont essayé de rendre la vie en groupe des jeunes délinquants la plus proche possible de la vie familiale en supprimant les éléments suggestifs des réfectoires et des grands dortoirs, qui avaient un effet néfaste sur les jeunes délinquants. (12) La vie en groupe n'est pas importante dans les institutions, mais il y a aussi la vie en commun des jeunes délinquants dans les campements en été. (13) La vie en plein

10) Children in detention and shelter — care : California, Ed. M. Hengesser , 1954 , p. 22

11) European Exchange Plann Seminar on the institutional treatment of Juvenile offenders : Vienna 27 , September — October 1954, p. 35 .

12) Renato Breda = Intermenti rieducativi nella prigione — scuola : Esperienze di rieducazione . Anno V , Febbraio 1958 , N° 2, p. 15 .

13) Senato Breda = Vita di campo. Esperienze di—rieducazione Anno IV, Luglio 1957, N° 7 p. 10 .

conclure que l'adaptation à l'ambiance de l'institution est un indice de l'adaptation aux règles de la Société .

Au cours d' une Première Partie nous chercherons à définir les caractéristiques sociales des institutions d' internement. Dans une seconde Partie nous envisagerons les mesures du " post — cure" appliquées aux jeunes délinquants .

Première Partie

Les caractéristiques sociales des institutions

d' internements

L'étude méthodologiques des aspects sociaux des institutions d' internement exige l'examen des trois sujets suivants :

- I — La vie communautaire dans les institutions d' internement.
- II — Les foyers de semi—liberté et leurs relations avec la Société .
- III — Les services publics ayant pour tâche de faciliter la vie sociale aux jeunes délinquants .

I — La vie communautaire dans les institutions d' internement

Nous avons vu que les techniques du traitement ont pour but l'insertion du délinquant dans la Société. Ces techniques exigent la préparation des internés à confronter la vie sociale après leur mise en liberté. La vie associée dans l'institution joue un rôle décisif dans le processus de la préparation des internés. L' institution doit protéger l'individu contre l'influence menaçante de ses camarades, l'aider dans ses tentatives de " self-control" et donner un sens à ses tentatives d'élaborer une vie ordonnée possible et récompensée.(9) La collaboration entre la communauté et les institutions juvéniles doit être assez étroite car les jeunes

9) Marco Battachi = op. cit , p. 5.

jeunes délinquants qui quittent l'institution ; à cet effet ils ont établi des services d'ordre post-pénal. C'était là de grands changements dans le traitement pénitentiaire , mais celui — ci gardait toujours son caractère pénitentiaire : L'institution ne s'efforçait guère d'adapter son programme aux besoins des délinquants. Ceux-ci continuaient à s'adapter à l'institution et à son programme, à se conformer à son règlement et à ses normes. (6) Partant d'un concept bien connu que l'homme appelé à vivre en institution est un sujet inadapté à la Société, il paraît nécessaire de souligner que dans le milieu institutionnel tous les services internes n'ont qu'un seul but: la réintégration du délinquant dans la vie sociale tout en respectant sa dignité , en développant son sens de responsabilité et en essayant toutes les méthodes nécessaires à sa rééducation .

On prétend que l'ambiance de l'institution est celle d'une Société indépendante dotée de son propre normes , de ses propres moyens de communications, de ses propres langage, ... etc., elle constitue la première phase d'une organisation sociale ayant une "sous-culture" criminelle . Mais quand on s'insère dans une ambiance déterminée, on a toujours l'empreinte des traits de sa propre personnalité " traits of his personality " et précisément sa méthode de penser, de sentir et d'agir (7) Si, par conséquent le rapport individu—ambiance n'est pas établi sur une base normale, on se trouve devant certains aspects de l'inadaptation, ou de l' "anti-socialité" (8) Nous pouvons donc

6) Sinclair D. = Evolution de traitement institutionnel des jeunes délinquants : The Canadian Journal of Correction, Vol . 3 , N 2 , juy 1961 , P. 401

7) Di Tullio B. = Principi di criminologia clinica e Psichiatria Forense ; Roma 1960, p. 461

8) Voir : Grobbi A. = Studio dell' ambiente carcerario e della sua azione strutturale sul detenuto : " Ambiente Carcerario " Ed. Giuffrè, Milano 1958 .

pénitentiaires. La réadaptation du délinquant au milieu social est toujours liée à ses relations individuelles. Il faudrait donc que le délinquant sente constamment que la Société attend de lui certains efforts en vue de son retour à la vie sociale. On sait que les sociologues et les psychologues sociaux attribuent une importance décisive au concept "attente du milieu" pour expliquer la socialisation de l'enfant. L'enfant devient ce que les autres attendent de lui (5);

C'est pour cela que la Société doit aider le délinquant dans ses efforts, et il doit exister des initiatives qui visent à valoriser le détenu dans le monde de la réalité. Nous avons vu qu'il y a différents aspects pour le traitement; c'est pourquoi il est nécessaire de répondre aux questions suivantes :

Quel est le but du traitement dans le cadre pénitentiaire ?
Le traitement de jeunes délinquants diffère-t-il du traitement au sens général ?

Quels sont les étapes nécessaires au traitement des jeunes délinquants et quel est le rôle de la Société dans ce processus ?

Le traitement de l'adulte ainsi que du jeune délinquant consiste en l'utilisation des techniques ayant pour but l'insertion du délinquant dans la Société et la rééducation de celui-ci. Ceci exige la collaboration d'efforts collectifs et personnels en vue de faciliter la réadaptation sociale. Le traitement doit-être fourni dans les institutions et après la mise en liberté.

Nous parlerons ensuite de l'aide fournie aux jeunes délinquants dans les institutions pénitentiaires qu'après la mise en liberté. Il est utile toutefois de donner une idée sur la façon dont l'internement des jeunes délinquants devient un moyen rééducatif.

L' internement comme moyen rééducatif :

Les criminologistes se sont surtout préoccupés du sort des

(5) Debuyst — op. cit. p. 21 .

diminuer le danger et réaliser la guérison. (2) Du point de vue criminologique, le traitement a pour but d'améliorer les tendances réactionnelles des délinquants, de perfectionner leurs aptitudes, de renouveler leurs motivations et de modifier leurs attitudes" (3)

L'homme est un être social, c'est-à-dire le produit de la Société et le résultat plus ou moins des jugements des autres, c'est pourquoi la Société a déterminé la distinction entre le délinquant et le non-délinquant; le traitement de celui-là joue un rôle intermédiaire entre lui et la Société. Donc on peut dire simplement que le traitement consiste à donner à un détenu la formation qu'il aurait du recevoir.

Du point de vue technique les méthodes modernes de traitement sont connus sous différents aspects: le traitement en milieu libre, en institution, en semi-liberté et le postcure. Il est très utile de prendre en considération le fait que les méthodes pénitentiaires existantes doivent être suffisantes pour combattre la criminalité dans la société surtout dans les pays en voie de développement comme la plupart des pays africains. Les méthodes pénitentiaires avaient sans doute besoin de s'adapter au milieu Social dans lesquels elles sont censées être appliquées (4) Il ne faudrait pas négliger la philosophie en matière pénale quand il s'agit d'apprécier la valeur de méthodes

(2) Debuyst C. = le traitement individuel du délinquant: IV Congrès Français de criminologie, Strasbourg, 10 — 12 Octobre 1963 p. 2.

(3) Pinatel Jean = Le criminologie, Collection " Sociologie d'aujourd'hui Paris 1960. p. 187.

(4) Le traitement pénitentiaire dans une Société en Evolution (Etudes des programmes à réaliser en Angleterre et au pays de Galles) Rev. Inter. de Droit Penal. Paris No 1, 2, 1959. p. 20 — 21.

LA RELATION ENTRE LES INSTITUTIONS D'INTERNEMENTS ET LE COMMUNAUTE

Dr. Zeid M.

Dans tous les pays civilisés, la réforme du régime pénitentiaire est une préoccupation bien importante. Les progrès réalisés dans ce domaine, — tant au point de vue de l'assistance qu'à celui de la sécurité des adultes et des Jeunes délinquants — sont à la base de cette réforme dont le but essentiel est la prévention du récidivisme.

L'assistance et la sécurité sont les deux éléments essentiels du traitement individuel du délinquant. (1) Il parait essentiel à ce propos de définir le terme " traitement ". En langue courante " le traitement " est : une manière d'agir envers quelqu'un, ou une manière de combattre une maladie pour en

* Conférence : Premier stage African D'entraînement sur " Le Traitement Institutionnel des Délinquants Juveniles ", Le Caire 1^{er} Sept - 10 Oct. 1964.

(1) Les projecteurs de l'actualité pénologique sont braqués aujourd'hui sur ce qu'on appelle " travail de groupe " qui consiste à réaliser le traitement individuel du délinquant à travers un groupe de condamnés. (Voir : Charles Germin = la méthode de traitement pénitentiaire dit du " group counselling", quaderni di criminologia clinica. Anno V, No. 2, 1963 — Raqu., p. 139. Quelquàuteur pourrait appler le traitement individuel " psychotherapie individuelle, mais le mot traitement est un mot neutre et fornri un moyen pour éviter toutes idées de traitement réglé par des normes techniques détaillées et amplement élaborées. (Voir : Marco Battachi = Formes de traitement individuel pour les mineurs socialement réadaptés - Esperienze di rieducazione, 1963 No. 10 page 1.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Index

Researches & Articles :

	page
An Evaluation survey For Juvenile Institutional Services in U. A. R.	212
Neutron Activation Analysis and its Application in Criminological Research	241
A study on firearms Identification	257
Some Aspects of Soviet Penal System	293
Criminology in Socialist Countries	319

Book Reviews :

Witness psychology	343
Basic problems of Socialist Criminology ,	367
A Study of white Colour Crimes	375

Notes :

Eavesdroppings	383
--------------------------	-----

Articles (in Foreign Language)

l'amende Penale	412
Relation entre Les institutions d'internements et le Communauté	432

دار العهد الجديد للطباعة

كامل مصباح وأولاده

٩٠٢١٩٣ : ٩

**THE NATIONAL CENTER NOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of The Board
Mr. Dya Dawood
Minister of Social Affairs

Members of the Board :

Dr. Gaber Abdel-Rahman	Sheikh Mob. Abou Zahra
Dr. Aassan El Saaty	Mr. M. Abdel-Salam
Mr. H. Awad Brekey	Mr. Moh. Fathi
General Abbas Kotb	General Mahmuod Abdel-Rehim
Mr. Abd ElFatth M. Hassan	M. Abdel Moneim ElMaghraby
Mr. Lotfi Ali Ahmed	Dr. Mokhtar Hamza

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P. O. Cairo

Editor - in - chief
Dr. MOKHTAR HAMZA

Assistant Editor
Dr. Mohamed Zeid

Secretary of Editorial Staff

Essam El - Miligui	M. Nour Farahat
---------------------------	------------------------

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly
March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center For
Social and Criminological
Research, U.A.R.

- Evaluation Survey For Juvenile Institutional Services in U.A.R.
- Neutron Activation Analysis in Criminal Research.
- A study on firearms Identification.
- Some Aspects of Soviet penal system .
- Criminology in Socialist countries.
- Witness psychology .
- Eavesdroppings .
- Relationship between Correctional Institutions and community



المجلة الجنائية القومية

بمساندة
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات .
- الجوانب العملية في التحقيق الجنائي .
- النشل عند الاحداث .
- الدفاع الاجتماعي وخطط التنمية .
- الشهادة في القضايا الجنائية .
- القسم بالربطين .
- البنتونال كمثل للحقيقة .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

السيد / ضياء الدين داود

وزير الشؤون الاجتماعية

اعضاء مجلس الادارة :

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعى ، الأستاذ حسين عوض بريق
اللواء عباس قطب الفايض ، الأستاذ عبد الفتاح محمود حسن ، الأستاذ لطفى
على أحمد ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ محمد فتحي
اللواء محمود عبد الرحيم ، الأستاذ عبد النعم الغربي ، الدكتور مختار حمزة .

الجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف — بيريد الجزيرة

رئيس التحرير : دكتور مختار حمزة

ساعد رئيس التحرير : دكتور محمد إبراهيم زيد

سكرتيرا التحرير : عصام الليحي — محمد نور فريحات

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة
النشر ، الصفحات .

المقالات من مجلات . اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) .
السنة ، المجلد ، الصفحة .

المقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال (اسم الموسوعة) . تاريخ النشر .
وثبت للمصدر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين
وتورد الإحالات إلى المصادر في المتن
في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم
المسلسل للمصدر الوارد في نهاية
المقال ، الصفحات) .

أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير
المجلة مفسوخا على الآلة الكاتبة من
اصل وصورتين على ورق فولكلاب .
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين
ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل إليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته
ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت
فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة لتعريف بالمشكلة ، وعرض
موجز للدراسات السابقة .

- خطة البحث أو الدراسة .

- عرض البيانات التي توافرت من
البحث

٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو
التالي :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب

ثمن المصد

تصدر ثلاث مرات في العام

معصرون قرشا

مارس ، يوليو ، نوفمبر

خسون قرشا

الاشتراك عن سنة (ثلاثة اعداد)

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

دراسات ومقالات :

- الاتجاهات الحديثة في قانون العقوبات : د. محمود محمود مصطفى ٤٣٧
الجوانب العملية في التحقيق الجنائي : د. حسن صادق للرصاوى ٤٥٩
بحث النشل عند الأحداث في مدينة القاهرة : د. سيد عويس ... ٥٠٩
الدفاع الاجتماعى وخطط التنمية : د. محمد إبراهيم زيد - السيد يس ٥٢٣
الشهادة في القضايا الجنائية : السيد يس ٥٦١

أحكام وقضايا :

- رضا الزوج مقدما بالزنا : د. إدوارد الدهي ٦١٥

مقالات بالافرنجية :

- أثر البنتونال كمصل للحقيقة : د. أحمد الشريف - د. يحيى طاهر
د. محمد نجر الاسلام - د. بهجت علام ٦٤٨
التسمم بالترينتين : د. يحيى شريف - د. عايدة جرجس . . ٦٥٤

الاتجاهات الحديثة فى قانون العقوبات

للمكتور محمد محمود مصطفى

أستاذ ورئيس قسم قانون العقوبات — كلية الحقوق جامعة القاهرة

د تفضل الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى بإلقاء محاضرة فى المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية بناء على دعوة من وحدة العقوبة والتدابير الإصلاحية وذلك للتعبير عن انطباعاته تجاه مشروع قانون العقوبات، وإذ تشكر الوحدة سيادته فإننا ننشر المحاضرة فى هذا العدد حتى تكون الاستفادة عامة لما جاء بها من ملاحظات قيمة واتجاهات يجب وضعها فى الاعتبار.

أيها الزملاء،،

عندما دعيت للتحدث إلى أبنائى من خبراء وباحثى هذا المركز ، فهمت أننى سوف أتحدث بمجرد حديث ليس إلا ، ولذلك لم أعد محاضرة مكتوبة وإنما كل ما طلبت من الاخ الدكتور زيد أن يذكر أن الحديث سوف يدور حول مشروع قانون العقوبات ، هذا حتى يكون لدينا موضوع تدور حوله .

لقد أردت أن أتحدث فى أمور شتى، وربما أدى هذا الحديث إلى مجرد تخطيط لعدد من المحاضرات كل منها يتعلق بأحد الموضوعات التى يثيرها تعديل قانون العقوبات .

وفعلا منذ أن انتهت اللجنة الفرعية من إعداد هذا المشروع وأنا أفكر فى كتابة عدد من المقالات والموضوعات الهامة التى تناولها هذا المشروع ، ومنذ سنتين وإلى الآن وأنا أعمل ، فالشروع قد تم فى يوليو سنة ١٩٦٦ ، وقد أعددت عدداً من المحاضرات فى عدد من الموضوعات تنشر الآن فى مجلة الشرق الأوسط التى

تصدرها كلية الحقوق في جامعة بيروت باللغتين العربية والفرنسية ، وربما كانت الفكرة في كتابة عدد من المقالات ليس فقط أننا كنا نتوقع أن يصدر هذا المشروع ، وإنما أيضاً لكي تنسى المناقشات التي دارت في اللجنة الفرعية بالنسبة لموضوعات هذا المشروع .

وعندما علت أخيراً أن المشروع لن يقدر له الصدور هذا العام سررت بهذا جداً لأن تقبلي في هذا المشروع بعد الانتهاء منه ، عرفني بأن هناك قصور في هذا المشروع وأنه يحتاج إلى كثير من البحث والتروى .

هذا المشروع تم على ما أعتقد في خلال أربعة شهور ، ولا يمكن أن تكون هذه المدة كافية لإعداد قانون كقانون العقوبات ، وهذا يعيدني بالذكرى إلى كل المشروعات السابقة وكل الاجتهاد الذي حصل بالنسبة لتعديل قانون العقوبات ، ولعل ما أقوله هنا يكون مفيداً بالنسبة للجهات المستولة .

كما تعملون بدأ النظر في تعديل قانون العقوبات في خلال الحرب العالمية الأولى وأعد على أثر ذلك مشروع قانون كان فيه اجتهاد كبير وهو مشروع جرونيوت الذي نشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية وللأسف ليست له ترجمة عربية .

هذا المشروع استقى كثيراً من أحكامه من مشروع قانون العقوبات السويسري الذي نشر في ذلك الحين سنة ١٩١٨ والذي أصبح قانوناً فيما بعد في سنة ١٩٣٧ ، وهو مشروع قيم ، وأنا شخصياً لم أكن قد قرأته حتى سنين قريبة واضطرت أن أحصل عليه في مناسبة خاصة ، حيث كنت مكلفاً بكتابة مذكرة في إحدى القضايا الجنائية الكبرى الخاصة بالرشوة والاختلاس ، وكنت أعلم أن نصوص الرشوة والاختلاس أستقيت من مشروع السيد مصطفى ، الذي أنجزه سنة ١٩٥٢ ، وأن مشروع السيد مصطفى استقى أحكام الرشوة والاختلاس من مشروع جرونيوت فكان لا بد من تتبع هذه المشاريع وأعمالها التحضيرية . وللأسف ذهبت إلى وزارة العدل وساعدني كثيراً السيد مدير إدارة التشريع وهو الأستاذ سعد الدين عطيه ، فلم نهد مشروع جرونيوت في وزارة العدل مما اضطرني إلى أن أحصل عليه من أحد الزملاء بصفة خاصة .

المشروع نفسه غير موجود في وزارة العدل ، ولعل من المفيد أن أذكر بعد ذلك أنني وجدت تعليقات على مشروع جرونيوت في كتاب جورني ، القانون الجنائي .

هذا الكتاب كتاب قيم ، وبعد تعييني عميداً لكلية الحقوق . حاولت أن أبحث عن الكتب الموجودة في المكتبة والتي كانت تليقها الجامعة ، فوجدت عدداً ضخماً من هذا الكتاب فوزعته مجاناً . هذا الكتاب هو الوحيد الذي يمكن الرجوع إليه في أهم نصوص مشروع جرونيوت .

لماذا أتسكلم عن هذه المشاريع ؟

انني أتكلم عنها لأنني أشفق على كل من سيتعرض إلى شرح مشروع أي قانون يصدر في ج . ع . م . لأن جميع المشاريع كما سوف أذكرها الآن ، كلها استقيت من بعضها وأخذت من بعضها ، جددت أحياناً ، واقتبست من سبقتها أحياناً أخرى . ولكني فسر رأيي نص لا بد من أن نتبع أصوله في المشاريع كلها ، وأنا أقول هذا وأرجو كما قلت أن يكون مفيداً لكل من يشتغل بالتشريع .

بعد مشروع جرونيوت جاءت لجنة سيد مصطفى وعملت مجهوداً كبيراً ، وأخرجت مشروعا ، هذا المشروع أيضاً للاسف غير موجود في وزارة العدل وغير منشور ، والفضل يحمده للاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل الذي كان عضواً في اللجنة ، إذ أنه نشر القسم العام في كتابه « الاحكام العامة » وهذا كل ما تستطيع أن تصل إليه بالنسبة لمشروع سيد مصطفى .

وأنا شخصياً لدى نسخة منقولة بخط اليد تفضل على أحدهم بها ، وكانت دائماً معي عند نظر هذا المشروع الأخير .

لقد احتجت في هذه القضية التي ذكرتها إلى أن أعرف الأعمال التحضيرية لبعض نصوص الاختلاس والرشوة في مشروع سيد مصطفى التي نقلت إلى قانون العقوبات بمقتضى القانون ٦٩ لسنة ١٩٦٣ فلم أجدها ، وإنما استطعت بمعاونة الاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل أن أجده مسوده خطية منه عنده في هذا الجزء بالذات فأعازني إياها مشكورا .

مشروع سيد مصطفى كان من ضمن المشاريع التي كانت أمام لجنة القانون الموحد الذي نشر والمجدة ، وهذا عمل طيب أن يطبع وينشر مشروع القانون الموحد مع تعليقات عليه حتى يمكن الرجوع إليه .

هذا المشروع مشروع القانون الموحد بحثته وزارة العدل وطلعت فيه تعديلات كثيرة ثم قدم للجنة التي قدمت المشروع الأخير ، نسخا على الآلة الكتابة ليست بالضبط هي لمشروع القانون الموحد وإنما نسخا معدلة ، ولا أعتقد أن النسخ التي قدمت للجنة تعديل قانون العقوبات موجودة الآن . ثم بعد ذلك تولت اللجنة الأخيرة وطبعا كما تعلمون كانت هناك لجنة عليا تضم عددا أكبر من الأشخاص تولت اللجنة الأخيرة الفرعية المشكلة من أربعة أشخاص ، السيد رئيس النقض والنائب العام وأنا والدكتور علي راشد العمل في هذا المشروع .

بدأ أنظر في إعداد هذا المشروع في أوائل مايو سنة ١٩٦٦ ، و انتهى في حوالي منتصف يونيو ، وهذه هي كل المدة التي استغرقها إعداده . وهي مدة بداهة غير كافية . حقيقة كان أمامها عمل ، ولا شك أن اللجنة بذلك مجبوءة ملحوظا في كثير من النظم وخصوصا الاتجاه إلى حذما للقانون المقارن ، ولا شك أيضا أن المشروع تقدم في كثير من المواضع عن المشاريع السابقة وطبعا عن قانون العقوبات . ولكن — كما ذكرت — ما زال في حاجة إلى بحث كبير جداً ، فثلا أي موضوع من الموضوعات ربما أمكن الوصول فيه إلى نتائج سليمة في النظم المستحثة التي أدخلتها في مشروع قانون العقوبات ، ولكن أنا شخصيا أصف هذا بأنه أتى عرضا وليس عن بحث عميق ودقيق . وأنا شخصيا كما تشهد المحاضر وضمت مذكرات كثيرة في بعض الموضوعات ، ولكن ما هو الوقت الذي استغرقه وضع هذه المذكرات ؟ لا يماوز بضعة ساعات ، مثلا مذكرة في المساهمة الجنائية وعلى أساسها وضمت نصوص المشروع ، وربما كان هذا الموضوع سهلا ، لأن المساهمة الجنائية بحثت عندنا كثيرا وحضرنا المؤتمرات الدولية الخاصة بها ، وربما تكون الأفكار الخاصة بها حاضرة ، ولكن في غير هذا الموضوع فإن الأمر كان يقتضي شيئا كثيرا من التروي والتؤدة ، صحيح وصلنا إلى نتائج لا بأس بها في التعدد ، تعدد الجرائم وتعدد العقوبات . ولكن ما الذي

كنا نفعله ؟ أنا شخصيا عندما كنت أعد مذكرة في موضوع من الموضوعات كنت أستألف بعدد من القوانين الحديثة على أساس أن كل قانون حديث يستفيد من سابقة ، وهذا في اعتقادي لا يؤدى دائما إلى نتائج سليمة ، فأحدث القوانين يصح أن يكون فيها عيوباً ، وقد ظهر لى هذا النقص وهذا القصور كما قلت عندما كنت أتعق في موضوع من هذه الموضوعات .

إن الأمر في التشريع يحتاج إلى إمكانيات ضخمة جداً ، وكثيراً ما نسمع عن مشروعات القوانين التي تعمل في الخارج ويأخذ المشروع الواحد منها عشرات السنين وبمدها يطرح على الرأي العام ، وعندما يبدأ النظر في المشروع ، يوزع الموضوع على كل شخص ليبحثه ، إذ أنه لا يتسنى لشخص واحد أو لشخصين أو ثلاثة أن يقوموا ببحث مشروع كهذا ، وإنما كل موضوع يحتاج إلى بضعة شهور من العمل الدائب المتفرغ وهذا غير قائم أو متوفر لدينا .

ولصافاً اللجنة الأخيرة التي وضعت هذا المشروع والتي كانت أكثر جدية من كل اللجان التي عاصرتها ، فإتي هنا أذكر في لجنة تعديل قانون الإجراءات الجنائية ، أنه لم يكن أمامنا عادة سوى قانون الإجراءات الحالي وعلى الأكثر مشروع قانون الإجراءات الموحد ، وكنا نقاش النص بغير الاهتداء لابتشريع أجنبي ولا بأى شيء آخر .

طبعا هذه ليست طريقة سليمة أبداً ، فالطريقة السليمة للتشريع في نظري أنه لا يوضع نص إلا إذا عرف مصدره في كل التشريعات ، وهذا ما أقوم به فعلاً عندما أكتب المقال ، أن أنقل النصوص المقابلة في التشريعات كلها وأصنفها وأحاول أن استقرىء لماذا هذا التشريع خالف الآخر وما هو الإحدث وما هو الأقدم ، ثم بعد ذلك أستألف برأى الفقه حول النص لأنه قد يوضع نص ، ومع ذلك الفقه ينتقده ، فلا بد إذن من عمل كهذا أن تتسنى الإمكانيات التي توصلنا إليه بواسطة سكرتارية فنية ضخمة .

أن الذى أعيبه على المشروعات عادة ، أن الأعمال التحضيرية كلها تكاد تكون غير موجودة وغير قائمة ، كذلك من ملاحظاتي - وقد أبديتها في بعض المناسبات

خصوصا في مناقشة الرسائل - أن المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون لا تمثل إرادة واضحة أبدا ، وإنما هي اجتهد بعض من كتب هذه المذكرة ، وكان من الأفضل أن كل عضو في اللجنة يتولى كتابة جزء من المذكرة الإيضاحية وأن يرجع أساسا إلى محاضر الجلسات لهذا المشروع وهي محاضر قيمة جدا ، وأنا أخشى بعد فترة من الوقت ألا يجد منها أى نسخة ، فهذه المحاضر لا يوجد منها سوى بضع نسخ فقط لدى أعضاء اللجنة وربما نسخة أو اثنتين في وزارة - العدل ، مع أن الأساس في هذا المشروع هو إرادة واضحة التي سوف تكون إرادة المشروع فيما بعد وهذه موجودة في هذه المحاضر .

المشروع فيه تجديد وفيه تقدم وفيه أيضا نقص وفيه عيوب ، وكما قلت لا أريد أن ألقى محاضرة لأن كل موضوع من هذه الموضوعات يحتاج إلى محاضرة . وأكثر ، بل من الممكن أن يكون التعليق على هذا المشروع - مشروع قانون العقوبات - موضوعا كاملا مع التعمق في كلية الحقوق . وكل ما هنالك أننا نستعرض فقط بعض المسائل التي عني بها هذا المشروع . فثلا من ضمن المسائل التي جدد فيها هذا المشروع أنه قسم الجرائم إلى جنایات وجنح وأخرج المخالفات . فالمخالفة طبقا لهذا المشروع لا تعد جريمة وهذه وجهة نظر أخذت بها بعض التشريعات ، فهناك تشريعات قليلة تخرج المخالفات من عداد الجرائم ، ولكن هل هذا كان يكفي البت في استبقاء المخالفة كجريمة أو استبعادها ، أو كان يجب أن يتطرق البحث إلى تقسيم الجرائم ؟ هذه فكرة ربما طرأت لي بعد أن انتهينا من هذا المشروع . وهناك الآن تفكير في تقسيم الجرائم ، هل يكون التقسيم ثلاثي أو يكون ثنائي أو هناك جريمة لا تقسم . هذا ليس تفكير فقهي وإنما تفكير له صدق في التشريعات ولم تبحثه اللجنة على الإطلاق . ربما دار في ذهنها الفرق بين التقسيم الثلاثي والتقسيم الثنائي لأن هذا معروف والقانون الإيطالي منذ سنة ١٩٢٠ وهو يأخذ بالتقسيم . تقسيم الجرائم إلى جنح ومخالفات . فالتقسيم الثنائي موجود منذ مدة طويلة ، ولكن في خلال هذا التقسيم بالذات هل تقسم الجرائم إلى جنایات ومخالفات مثلا مثل القانون المجري ، أم تقسم الجرائم إلى جنح ومخالفات مثل القانون الإيطالي ، أم أن التقسيم الثلاثي أفضل وهو جنایات وجنح ومخالفات ، أم الأحداث في التشريعات الآن وخصوصا التشريع الشيوعي

والتشريعات الاشتراكية وهو عدم التقسيم ، فهم يتكلمون عن الجريمة فقط ، والجريمة في نظر هذه التشريعات الاشتراكية جناية وجنح وليست المخالفة لأن التشريع الاشتراكي يسير نحو استبعاد المخالفات من عداد الجرائم كما هو الحال في روسيا ويوغوسلافيا وبولندا ويتكلمون عن مطلق الجريمة .

هذا طبعاً صدى للنقد الذي وجه إلى تقسيم الجرائم إلى جنایات وجنح ، فبعضهم يقول بأن الفارق بين الجنایة والجنحة غير واضح ولا يوجد هناك ضابط محدد للفرقة ، فهذا من عمل المشرع ، لأن المشرع هو الذي يحدد ما إذا كانت الجريمة جنایة أو جنحة . وإذا أدى إلى عاهة مستديمة فهو جنایة ، فبمجرد أن الضرر حدث دون أن يقصده الجاني ، فإن هذا يؤدي إلى اعتباره جنایة . والسرقة تظل بسيطة حتى مع اجتماع عدد من الظروف ، ثم إذا حصل شيء من العنف ولو بإلقاء التراب تعد جنایة ، ولذلك قال بعضهم تجعل الجنایات عمدية والجنح غير عمدية . وكان الرد بالنفي لأن هناك جرائم تكون عمدية ومع ذلك تكون بسيطة وخلصت للتشريعات الشيوعية كلها من هذا بأن اعتبرت أن كلها جرائم والفرقة بينها هي تفرقة في العقوبة ليس إلا .

مثلاً القانون اليوغوسلافي يقول : الحبس والحبس الشديد ، والحبس الشديد إذا ترجمناه بلغة القانون المصري نقول حبس شديد كتابة عن عقوبة جنائية .

هذا بحث قيم لم تطرق إليه اللجنة ، وكان المفروض عليها أن تطرق هذا البحث حتى لو أنها لم تأخذ به وتفتي إلى تقسيم الجرائم إلى جنایات وجنح ، حتى تكون هناك أعمال تخضيرية دسمة يرى منها الناس أن ما وصلت إليه اللجنة كان خلاصة فكر وخلاصة اجتهاد كبير .

لقد انتهت اللجنة أخيراً إلى تقسيم الجرائم إلى جنایات وجنح . وأخرجت المخالفات وأنا شخصياً لم أكن موافق على هذا ، ليس بالطبع أنني غير موافق على المبدأ ، أبداً ، من ناحية المبدأ ، يصح أن يكون المبدأ سليماً أن الجريمة تقسم إلى جنایة وجنحة وتخرج المخالفة ، على أساس الاتجاه الحديث على خطورة ، وكما تقول المذكورة الإيضاحية أن المخالفة ليس فيها معنى البغي والسدوان ، أو كما هو

الحال في ألمانيا الغربية التي بدأت في تقسيم الجرائم . وقانون العقوبات الألماني
مازال يحتفظ بالمخالفات ، ولكنه بدأ في حذفها تدريجيا ، وإنما منذ سنة ١٩٥٢
وضع قانون المخالفات الذي سحب من قانون العقوبات كثير من المخالفات ،
ومشروع قانون العقوبات الألماني المعروض الآن على الاستفتاء . هذا المشروع
أخرج كلية المخالفات من الجرائم على أساس أن المخالفات كثيرة جدا ، وأن هنالك
نزعة إلى إدخال كثير من الأفعال والامتناعات ضمن الجرائم ويعاقب عليها
بعقوبات بسيطة ، فليكن ، أن يكون هذا داخلا في المخالفات بحيث تبقى لقانون
العقوبات صفة الثبات والاستمرار وهذه هي الفكرة .

فصل المخالفات عن الجرائم موجود في يوغوسلافيا وموجود في روسيا وفي
أغلب الدول الشيوعية كما قلت ، وهذه نزعة حديثة ، ولكن كان يجب أن يسبقها
استعداد ، فالتاس قد ألفوا أن المخالفة جرمية ، ولازال القانون المصري ينص على
أن النالييه العظمى من الأحكام العامة بالنسبة للجنحة والجنابة تسرى على المخالفة .
كذلك كان يجب أن يسبق هذا بحث في - هل من المصلحة أن يوضع قانون خاص
بالمخالفات ، وأقصد بقانون خاص ليس المخالفات الخاصة وإنما قانون خاص
بالأحكام العامة للمخالفات بعيداً عن قانون العقوبات ، فربما كان هذا أسلم من
الناحية الفنية بدلا من وضع باب من أبواب القسم العام في مشروع قانون
العقوبات . لقد كان هذا سلا وسطا في الفترة التي تلت فيها المخالفة من عداد
الجرائم وقبل أن تستند لها بقانون خاص له أحكام خاصة ، يحسن كحل وسط أن
أن نضع الأحكام العامة التي تغير فيها المخالفات ، الجنابات والجنح ضمن القسم
العام . كذلك أيضا كان يجب أن ينظر بعين الاعتبار بدرجة أكثر إلى تنسيق
أحكام المخالفات في قانون العقوبات مع الأحكام المقابلة في قانون الإجراءات
طبعا حصل اجتهد ووضع باب خاص بالإجراءات الخاصة بالمخالفات في قانون
الإجراءات ولكن لم يلق من العناية ما يجب ، لأن المخالفة متى لم تصبح جريمة
أصبحت مخالفة إدارية فما هي الجهة التي تنظرها وما هي الجهة التي تتحرى عنها
وتحققها إذا لزم التحقيق وتولى المحاكمة ؟ هل هي جهة قضائية . القضاء الجنائي
مثلا ؟ ما الذي فعلناه إذن ؟

أخذت اللجنة بحل وبغير الرجوع إلى القانون المقارن بأن النيابة تصدر

الأوامر الجنائية ، ونفس الثبابة هي التي تصدر الأوامر الجنائية البسيطة ، طبعاً المخالفة تثير لفتاً كثيراً بالنسبة لطبيعة الإجراءات أو التدابير المقررة للمخالفات التي لا يمكن القول بأنها عقوبات ، لأن الذي يحدد صفة الفعل أو الامتناع الذي هو جريمة ، إذا كان الجزاء المقرر له عقوبة ، فلا بد أن نقرر أنها ليست عقوبة ، ولكن ماهي طبيعتها ، فهذه الطبيعة تحدد مسائل كثيرة في الإجراءات ، لذلك أنا شخصياً كنت أرى أن المخالفات يوضع لها قانون خاص يتضمن أحكامها الموضوعية وأحكامها الاجرائية وأحكام التنفيذ لكي تكون بعيدة كل البعد عن مجموع القانون الجنائي .

هذه مسألة تحتاج للبحث ورغم أنني اجتهدت وانتهيت من كتابة مقال في المخالفات ، وحاولت اجتهداً أن أحدد الآثار التي تترتب على تطبيق الأحكام الخاصة بها ، وإنما مازال الكثير من المسائل يحتاج إلى تفكير .

هذا من ضمن الموضوعات التي استحدثت مشروع قانون العقوبات شيئاً فيه .

من الموضوعات أيضاً التي استحدثت مشروع الإجراءات الجنائية شيئاً فيه ، وهذا مشروع أعتقد أنه عمل شيئاً يذكره وهو تأمير الظروف المشددة والمخففة على الشخص والأسباب التافية للمسئولية وأسباب الإباحة فيما يتعلق بالجهل والعلم سواء كان الشخص وحده أو كان هناك تعدد في الأشخاص في حالة المساهمة الجنائية .

اللجنة حاولت أن تضع قواعد حاسمة ، وإن اختلفت مع بعض التشريعات المقارنة مثل القانون الإيطالي مثلاً ، ولكن على أي حال لها ما يبررها .

فثلاً جرت اللجنة على خطة بأن كل ما يفيد مرتكب الفعل المكون للجريمة يستفيد به ولو كان يجهل ، وهذا مثلاً كما يقال أن الشخص يصح أنه يجهل وجود سبب لإباحة فلا يجب أن يحرم من الاستفادة به ، التي كان السبب مفيداً ، فلاعبرة إطلاقاً بجهل الشخص بقيام هذا السبب ، وهذه قاعدة وقياساً عليها في حالة ما إذا كان الظرف مخففاً إذا وجد ظرف مخفف يستوى إذا كان الشخص يجهل أو يعلمه . بالنسبة للظروف المشددة سواء في حالة المساهمة أو في حالة الشخص الواحد ،

فالجنة لاتأهل الشخص ، طبعاً المقصود هنا بالظرف المشدد ، الظرف المحدد المادى إلا إذا كان يعلم الظرف ، فممنوع يحمل سلاحاً فى سرقة وهو يحمل أنه يحمل سلاحاً لا يصح أبداً مؤاخذته على الظرف المشدد ، قياساً على حالة أركان الجريمة ، وهذا من ضمن التعديلات القيمة التى أخذت بها اللجنة فى عموم المشروع كله ، كذلك من ضمن المسائل التى تذكر بالحد لهذا المشروع فيما يتعلق بتحديد سن المسؤولية بالنسبة للحدث ، هناك نص بأن لامتسولية على من لا يجاوز الخامسة عشرة من عمره حين ارتكابه للفعل المكون للجريمة .

هذا نص عظيم ولو أنه لم يسبقه بحث دقيق وجاء عرضاً . لقد كتبت على هذا النص مقالا ، هو تحديد سن المسؤولية بالنسبة للحدث ، ووجدت أن الخلاصة التى وصلت إليها اللجنة كانت من أحسن ما يمكن أن يصل إليه أى تشريع .

أولاً : من حيث السن ، حسب القانون المقارن أن سن الخامسة عشرة يكاد يكون الغالب فى التشريعات الحديثة ، بعضها يقول ١٤ سنة مثل القانون الإيطالى وبعضها يقول ١٦ سنة كالتقانون اليوغوسلافى . إن سن الخامسة عشرة معقول جداً بالنسبة للمقارنة مع التشريعات الحديثة ، ولكن الأهم من هذا صيغة النص نفسه (لا مسؤلية على من لا يجاوز الخامسة عشرة) وتنبع فى شأنه الأحكام المنصوص عليها فى قانون الأحداث) . ومشروع قانون الأحداث قد أعدته اللجنة أيضاً عقب هذا المشروع ، وهذا قضى على خلاف هام جداً موجود عندنا .

تطبيقاً لقانون العقوبات الحال ، نجد أن القانون ينص على أن الحدث الذى يرتكب جريمة بين سن الثانية عشرة والخامسة عشرة تطبق عليه فقط التدابير المقررة للأحداث وهى التسليم والارسال إلى دور التربية والتوبيخ أحياناً . الخ .

فأزاع وصل إلى محكمة النقض ، هل هذه التدابير تعتبر عقوبات ، إذا اعتبرت فعنى هذا أن الضمير مسئول منذ سن السابعة حيث تطبق هذه التدابير من سن السابعة حتى الثانية عشرة ، وعلى هذا فهو يكون مسئولاً .

أم هل لانتبر هذه التدابير عقوبات وإنما تدابير تربوية ووقاية وتعليم وتهذيب ومن ثم يكون سن المسؤولية من الثانية عشرة ؟

هذا نزاع ثار في محكمة النقض وقد قضت فيه بقضائين مختلفين متعارضين .

مرة قالت أن هذه التدابير ليست عقوبات ، وبالتالي لا يجوز الطعن بالنقض .
في الأحكام الصادرة بالإرسال إلى دور التربية على أساس أن الطعن لا يكون إلا
في الأحكام الصادرة بالمعقوبات .

ثم عدلت بعد ذلك عن هذا القضاء وقالت لا . هذه التدابير عقوبات وكل
ما هناك أنها لم ترد في المكان العادي للعقوبات الذي يشمل من المادة التاسعة وما
بعدها ، وإنما وردت في موضع آخر من قانون المعقوبات ، وهذا لا يرفع عنها صفة
العقوبة ، وبناء عليه قبلت الطعن بالنقض في كل الأحكام الصادرة بهذه التدابير
إلا إذا منعها القانون طبعا .

المشروع حسم هذه النقطة فنص على (لامتولية) بمعنى أنه رغم أنه سوف
تطبق تدابير بالنسبة للحدث من سن السابعة حتى الخامسة عشرة وقد اعتبرت كلها
مرحلة واحدة وليس فيها تفرقة كما هو الشأن في القانون الحال ، إلا أنه ليست
هناك مسئولية .

معنى هذا أن هذه التدابير ليست عقوبات وأن الحدث حتى سن الخامسة عشرة
لا يكون مسئولا طالما لا يجوز توقيع العقاب عليه .

فالنص في خلاصته ومن حيث النتيجة من أحسن النصوص .

المساهمة الجنائية فيها تقدم كبير جداً وكما قلت ربما يرجع ذلك إلى أن الأفكار
الحديثة في المساهمة الجنائية كانت حاضرة في أذهاننا ، فهناك مؤتمر عظيم عقد في
أثينا سنة ١٩٥٧ وعالج هذا الموضوع علاجاً مستفيضا ، وطبعا عندنا في السكينة
عنيا بهذا الموضوع وبعض الزملاء كتب فيه الكتب ونوقشت فيه رسائل ،
لذلك كانت أفكاره حاضرة وعليه فالنصوص التي وردت عن المساهمة الجنائية
لا غبار عليها . وقد كتبت مقالا في المجلة في هذا ووصلت إلى هذه النتائج التي
وصلت إليها اللجنة ، كانت نتائج سليمة (بعد فاعلا من يحقق بسلوكه عناصر
الجريمة) وهو الفاعل الأصلي العادي ، ثم الفقرة الثانية (بعد فاعلا

بالواسطة - وهو الفاعل المعنوي - من يحمل على ارتكاب الجريمة متفذا غير مسئول)، وهو أما غير مسئول لمجنون أو لعتة أو لآى سبب من الاسباب التى تمنع من المسؤولية . ثم الفقرة الثالثة - يعد فاعلين من يقومون مما يقصد مشترك - وهذه حصل تعليق عليها من لجنة الجامعات التى علقت على المشروع . فعلقت على قصد مشترك على أساس أن هذه هى الصورة العادية للمساهمة دون أن تطرق اللجنة إلى الدخول ، فهل يتصور الاشتراك فى الجرائم غير العمدية ؟

الفقرة تقول (يعد فاعلين من يقومون بقصد مشترك فى الأعمال المنفذة للجريمة أو التى تؤدى مباشرة لارتكابها) وهو مقياس الشروع حسب ماأخذ به مؤتمر أئينا) .

طبعاً كانت هناك مسائل لا يمكن أن يكون فيها خلاف فى الآراء وليس هذا عيباً ، والمسائل التى يكون فيها خلاف فى الآراء لا عيب أن يصدر النص على أساس رأى معين ، والمهم ألا يصدر النص أبداً وبه خطأ أو غشاً للالجام المتعارف عليه فى الفقه والقانون المقارن .

فثلاً فى صور المساعدة وصور الاشتراك ، استبقت اللجنة الصور التقليدية وهى الاتفاق والتحريض والمساعدة وأن كان فى رأى - لأن مؤتمر أئينا نفسه الذى بحث مسألة الاشتراك استبعد الاتفاق من وسائل الاشتراك ، وقد استبعد حتى التحريض لأنه اعتبر التحريض مسام أصلى ، واعتبر المسام ليس فقط فاعل أصلى وشريك وإنما معهم المحرض أيضاً - كان من رأى استبقاء التحريض كوسيلة من وسائل الاشتراك مع المساعدة ، لأن المساعدة فى القانون المقارن هى وسيلة الاشتراك الوحيدة وإلغاء الاتفاق لسبب واضح وهو أن الشريك بالاتفاق إذا اقتصر اتفاقه على مجرد الاتفاق دون التحريض أو المساعدة فلا اجتهد له ولا تأمير له على الجريمة. شخص تمام وافق مع فاعل أصلى على ارتكاب جريمة دون أن يدمرته تحريض أو مساعدة فالجريمة فى الواقع ثمرة خالصة لمجهود الفاعل الأصلى ، فى رأى أن الاتفاق لا يعتبر سبباً من الاسباب التى أدت إلى وقوع الجريمة ، وهذه هى فكرة القانون المقارن . فليس الاتفاق وسيلة من وسائل الاشتراك فى القانون الفرنسى ، ونحن عندما

وضمنا قانون سنة ١٩٨٣ لم يكن الاتفاق صورة من صور الاشتراك ، وإنما كان هناك شبه صلح بين أعضاء اللجنة ، لأنني حلت حلة شديدة على الاتفاق الجنائي ، وكما تعرفون أن هذا النص وضع في ظروف خاصة لم تتمكن فيها السلطات من أن تدين أشخاصا اتفقوا جنائيا دون أن يكون بينهم وبين الفاعل جريمة اتفاق في سنة ١٩٩٠ فوضع النص . وهذا النص محكمة النقض علقت عليه مراراً بأنه نص فيه خروج شديد على القواعد العامة وفيه افتئات على الأحكام العامة ، وأهابت بالنيابة إلا تطبقه إلا في الجرائم الخطيرة لأنه من غير المعقول أن مجرد اتفاق شخصين على سرقة قبل الشروع فيها ، يعاقب على مجرد الاتفاق الجنائي .

اللجنة وافقت على إلغاء الاتفاق الجنائي العام ولذلك لا أثر له في هذا المشروع ، ومقابل هذا اكتفى بالمعاقبة على الاتفاق الجنائي في الجرائم الخطيرة وهذا لمعايير ، فاللجنة لم ترى إلغاء الاتفاق كوسيلة من وسائل الاشتراك وهذه من المسائل التي يجب أن يعاد النظر فيها ، أما فيما عدا هذا فالتصوص سليمة ، والتصوص في غاية البساطة ، وهذا من ضمن محاسن بعض أجزاء المشروع . ولكننا ما زلنا نجد فيه تعقيدا وتطويلا ، ولو كان الأمر يبدى لاختصرت نصوص المشروع إلى نصفها ، ففيه نصوص كثيرة معقدة ولا قيمة لها ، ومقابل هذا هناك تبسيط في بعض المواضع كما سأبين فيما بعد .

إن نصوص الاشتراك جاءت مبسطة جدا وخصوصا فيما يتعلق بمرئان الظروف بين الفاعلين . بين الفاعل والشريك التي وردت عندنا في المادة ٤٠، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، وهذه كلها بسطة جدا ، بمعنى أن التصوص وطبعاً هناك نص (إذا اختلف قصد مساهم في الجريمة أو كيفية عمله بها عن قصد غيره من المساهمين وكيفية طلبهم ، عوقب كل منهم بحسب قصده وكيفية عمله) .

هذا نص مستخرج من الأحكام الموجودة ، ولكن فيه كثير من الوضوح والتبسيط والمهم أن يستفيد جميع المساهمين من الظروف المادية المختلفة ولو لم يعلم بها المساهم ولا يسأل عن الظروف المادية المشددة إلا من علم بها ، شأنها في ذلك شأن الركن تماماً ، وبعد ذلك لا تأثير للأحوال والظروف الشخصية إلا بالنسبة لمن توافرت لديه مواد كانت نافية أو مشددة أو مخففة للمسؤولية أو مانعة من العقاب .

هذه النصوص عظيمة جدا وجاءت نقيجة للبحث . إن التشريعات لا تصدر على وتيرة واحدة وخصوصا فيما يتعلق بالفرقة بين الظروف الشخصية والظروف الشخصية البحتة فيمد بحث طويل وعندنا رسالة في هذا الموضوع ، لم يصل أحد إلى الفرقة بين الظروف الشخصية والشخصي البحت أبدا ، لذلك وجدنا اختصارا لهذا ، لأن جميع الظروف الشخصية لا يتأثرها الأمن وجدبها ، وما دام يصعب أو يتعذر الفرقة بين الجميع ، فيكون الجميع لا يتأثرون إلا بظروفهم سواء كانت شخصية مثل صفه الخادم في السرقة أو شخصية محته كما يقال في حالة العود أو القراه بالنسبة للأعفاء ، كإعفاء الزوجه من إخفاء أدلة الجريمة . كلها سواء وإنما تؤثر تشديدا وتخفيفا بالنسبة لما وجد به ، وبالطبع هذا حل عظيم جدا بالنسبة للفقه المقارن في أنه يجب أن تنتهى من نظرية الاستمرار بين الشريك والفاعل والتبعية ، ولا تربط حظ الشريك بحظ الفاعل ، فكل منهم مسئول عن نفسه . أما نظرية التبعية والاستمرار فهى نظرية متقدمة الآن في الفقه ، وتخفيفا لحده هذه التبعية والاستمرار ، يلجأ إلى مثل هذه النصوص التي تجعل كل شخص مسئول بظروفه الخاصة .

نأتى بعد ذلك إلى موضوع أنا مشغل بالاطلاع فيه ، وهو موضوع العقوبات والتدابير والدفاع الاجتماعى ، وأنا شخصيا أنظر إلى أن هذا الجزء من المشروع هو أسوأ ما فى المشروع كله ، وأنا منذ شهر وأنا أقرأ فى هذا الموضوع لإعداد تقرير خاص بالتدابير الاحترازية الذى طلبه المجلس الأعلى للقنون والآداب . وأول ما قرأت ، قرأت مجموعة المقالات التى نشرت فى هذا المركز وهى مقالات كلها قيمة ، وكل كاتب تناول زاوية أو ناحية — فليس هناك تكرار — كل منهم تناول زاوية وعالجها ، ولكن كما قلت لبعض الزملاء أن هناك أعمال لم تقرأ . ربما كان لها أثر كبير فى الوصول إلى رأى سليم ، هى التدابير هل تدابير أمن أم تدابير إحترازية أو تدابير وقائية ؟ هذا الجزء من المشروع منقول وليس اجتهادا لأعضاء اللجنة ، هو منقول عن قانون العقوبات الموحد الذى وضعه الأستاذ علام واللجنة التى وضعت مشروع قانون العقوبات نقلته عن المشروع السورى والقانون السورى نقله عن القانون اللبناني ، واللبنانى أتى به من القانون البلجيكي والقانون السويسرى . الجزء منقول

كما هو ، طبعاً كان هناك بعض التمديل ولكنه كان تعديل اجتهدالم يبنى على أساس علمي إطلاقاً .

هذا الموضوع كانت لدى أفكار بصده عندما دخلت اللجنة وكنت أقول أفكارى وكنت أقاومه وقد ذكر كل هذا فى المحاضر . وكان رأي مبدئياً أن قانون العقوبات لا يتعرض أبداً للشخص إلا إذا ارتكب جريمة ، ولا يذكر فيه شيء أبداً عن رد فعل المجتمع إلا إذا وجدت جريمة . قانون العقوبات قانون جرائم وعقوبات ، فمن رأي مبدئياً إلا يتعرض للمجنون إذا ثبت حتى أنه كان وقت ارتكاب الجريمة مجنوناً أو ذا عاهة عقلية لا تعرض له . هناك فعل مكون للجريمة وليس هناك جريمة ، وأقضى ما يمكن كما هو مذكور الآن فى قانون الإجراءات الجنائية أن القاضى عندما يتبين أن الشخص كان مجنوناً أو فاقداً لقواه العقلية وقت ارتكابه الجريمة ، يأمر بإرساله إلى المحل المعد لذلك ، هذا كل ما يجب أن يكون لأن القانون خاص بالجرائم وهذه ليست جريمة وبعبارة أخرى لا تعرض أبداً للمباراة التى تتردد كثيراً ولا يجب ألا تتردد وهى عبارة الخطورة الإجرامية . شخص يظن بأنه سيرتكب جريمة ، أن لديه خطورة إجرامية كافية دون أن يرتكب جريمة ، كيف نستطيع أن نتبين أن عنده خطورة إجرامية قبل أن يرتكب جريمة ؟ الجريمة هى الدليل أو القرينة ، ليست قرينة قاطعة بأن هناك خطورة لأن هناك جرائم تحصل بالصدفة ، وقد يكون قليل من الناس جداً الذى لا يرتكب جريمة على الأقل مثلاً جريمة نقد التى لا يسلم منها كثير من الناس وهذه لا تدل على خطورة ولكن على أى حال القرينة على الخطورة هى ارتكاب الجريمة . فإذا جاء المشرع ليحمى المجتمع من خطوره خاصة كما هو الشأن فى حالة التشرد والاشتباه ، فينشئ أو يقيم تشريعا خارجا عن قانون العقوبات كما هو الشأن فى القانون الحالى ، وهذا كان رأيى ورأى السيد رئيس القضا الذى كان رئيسا للجنة القرعية وهذا رأى مسجل فى المحاضر فهذه مسألة يجب البحث والامعان فيها . هل قانون العقوبات يتعرض لحالة خطورة ليست فيها جريمة ، أنا شخصياً أميل إلى وضع التفتت فوق الحروف ، لأن المسائل القانونية تطبيقتها لا يصح أن يكون فيها اجتهد ، يجب أن أن يعرف الشخص هل القانون ينطبق أو لا ينطبق بقواعد حاسمة ليست فيها أى مرونة تؤدى إلى

بلية الأفكار أو اختلاف الآراء ، فيجب أن تكون نصوصنا حاسمة في هذه المسائل ، وأنا عندما قرأت في هذا الموضوع خصوصا بعد انتهاء بحث المشروع وجدت الآتي :

مؤتمر روما سنة ١٩٥٣ كان يبحث توحيد العقوبات والتدبير الوقائي ثم تأتي نحن في سنة ١٩٦٦ أو سنة ١٩٦٨ ونقول أن هناك عقوبات وبجائنها تدابير — هل هذا معقول ؟

وهنا أحب أن أقول أن الأستاذ جرافين عندما كتب تقريره لمؤتمر روما — وفي سويسرا بلده عندهم عقوبات وعدد قليل من التدابير ونفس الشيء موجود في يوغوسلافيا حيث يوجد ٧ تدابير فقط — سمى هذا النظام نظام الأزواج في رد فعل المجتمع بين العقوبات وبين التدابير ، وهو نفسه في نهاية المقال يذكر أن هذا نظام تحت التجربة ولا يعرف هل سيقدر له البقاء وهل ينجح ، أم أن مصيره الزوال ، ويقول أنه على كل حال فإن مؤتمر روما سوف يبحث هذا الموضوع وسيتولى كتابه التقرير العام الأستاذ جرسيني وهو من أسس المدرسة الوضعية . ولا شك أن تقريره العام سوف يثير الطريق أمام الفقهاء .

هذا يعني أن عندهم شك في نجاح هذا النظام ، ونفس جرافين وهو يتكلم عن التدابير يقول — أنا لا أعرف عندنا تدابير في قانون العقوبات السويسري وهو في كثير من الدول عبارة عن عقوبات فرعية ، وقد تكون عقوبات أصلية ، فنحن في حاجة إلى من يرشدنا عن الفرق أو الضابط بين العقوبة والتدبير .

لقد قرأت أخيرا فقط وبشيء من التأني ، المناقشات التي دارت في القسم الذي كان يبحث في توحيد العقوبة مع التدبير ، قرأت أولا تقرير جرسيني وهذا التقرير قال فيه ، أنا لا أستطيع أن أحدد الفرق بين العقوبة والتدبير فكلالهما فيه معنى الألم وكلالهما يكون بصدد ارتكاب جريمة ، وعدد كثيرا من أوجه الشبه بينهما ولم يستطع أن يحدد الفرق .

رأس هذا القسم سنة ١٩٥٣ الأستاذ كورنيل الذي كان رئيساً للجمعية الدولية قبل جرافين وأول ما فتحت المناقشة قال — أننا سوف نفتح المناقشة في موضوع هام وهو التفرقة بين التدبير والعقوبة .

لقد أخذت المناقشة ثلاث جلسات في القسم وكل جلسة استغرقت حوالي أربع ساعات ولم يستطع أحدا أن يحدد ما هو الفرق بين العقوبة والتدبير.

لما أخذ مثلا معتاد الاجرام الذي يتخذ لإزائه تدبير ، وهو إرساله إلى إصلاحية عمل ليقى فيها مدة لها حد أدنى وحد أقصى .

ما هو الفارق بين هذا التدبير وبين إرسال شخص إلى السجن ؟ إن هناك تحول كبير أو اتجاه عام نحو إنسانية العقوبة ومعاملة المسجونين معاملة طيبة ونفس الأفكار التي تقال بالنسبة للعقوبة تقال بالنسبة للتدبير فما هو الفارق إذن بين إرسال شخص إلى إصلاحية معتادى الإجرام كما كان النظام عندنا طبقا لقانون سنة ١٩٠٨ حتى سنة ١٩٦٢ وما هو الفرق بين إصلاحية الرجال التي يوضع فيها هؤلاء الأشخاص وبين أى سجن من السجون ولو كان سجننا عاما وليس بالضرورة ليما ؟

لقد تحدثوا طويلا في هذا الموضوع . ثم قام أخيراً أحد أساتذة قانون العقوبات في أمريكا اللاتينية وطلب من الأستاذ كورنيل قائلا :

لقد تحدثنا ثلاث جلسات في نقطة واحدة والمفروض أن القسم لا يجتمع أكثر من أربع جلسات . هذه النقطة هي الفرق بين العقوبة والتدبير . ولم تصل فيها إلى شيء ولعل السيد رئيس القسم يكون لديه من الخبرة والمعلومات ما يوضح به لنا معياراً للفرقة بين العقوبة والتدبير .

فكان رد الأستاذ كورنيل عليه : « تتقبل بعد ذلك إلى مسألة توحيد العقوبة والتدبير ، ولم يسطر ردا .

فالواقع أنه لا يوجد فرق بين العقوبة والتدبير بالمعنى المعروف .

جاءت اللجنة وبنت مسألة التدابير الواقية ، والتدابير الواقية قال عنها الأستاذ

مارك أنسيل في كتابه الأخير ، أن التدابير الوقائية في نظره عبارة عن التدابير التي توضع لصنفين من الناس . الشواذ والصنف الآخر هم معتادى الإجرام ، بمعنى أنها تدابير سالبة الحرية بالنسبة لهاتين الفئتين فقط ، ولكن ما الذي يقال بالنسبة لتوسع في عدد التدابير .

عندنا في المشروع عدد لا يحصى من التدابير الوقائية جزء كبير جداً تبدأ من الدفاع الاجتماعي ثم اعتياد الاجرام ثم الخطورة الاجرامية ثم بعد ذلك العقوبات الأصلية وهي العقوبات التقليدية المروفة ثم العقوبات الفرعية ثم التدابير الجنائية مثل حظر ارتياد الحانات ومنع الإقامة في مكان معين ، المراقبة ، الاختبار القضائي الإلزام بالعمل ، الإبعاد المصادرة وإغلاق المحل ثم التدابير الاجتماعية وهي تحتل أيضاً بالتدابير الجنائية ، فالمراقبة فيها مشتركة بين الاثنين وعدد كبير جداً ثم تعريف كل من هذه . وفي كثير من هذه التدابير نجد أنه لا يمكن أن تطبق إلا على جريمة واحدة أو اثنتين فثلاً عندما يقال حظر الإقامة على المحكوم عليه في مكان معين أو نشر الحكم فأين يحصل هذا ؟

حظر الإقامة عندنا غير قائم إلا في حالة واحدة هي بالنسبة للشخص الذي تمتنع مدة العقوبة بالتقادم في العقوبة الشديدة فيحظر عليه الإقامة بالنسبة للقتل والشروع فيه والعرب المفضي إلى الموت ، في مكان ارتكاب الجريمة ، خشية إغارة المجنى عليه أو أهله وإلا ارتكب جريمة عقوبتها الحبس لمدة سنة ، إلا إذا أخذ إذناً من المحافظ .

ثم جاءت لجنة مشروع قانون الاجراءات - وهذا النص موجود في قانون الاجراءات - ووافقت هذا النص وقالت أن هذا جزاء فادامت العقوبة سقطت بمرور المدة فإنه لا عمل لهذا الجزاء .

كذلك نشر الحكم موجود عندنا في قوانين خاصة مثل التمرين وتحديد الاسعار

وفي حالات ضيقة جدا ، فكان يصح أن يكتفى بذكرها في معرض الحالات الخاصة لأن العقوبة والتدبير يجب أن تكون له صفة العموم إلى حد ما .

المسألة الشائكة جداً في الفقه هي ، ما هو الفرق بين هذه التدابير كلها والمراقبة . واغلاق المحل وحظر الإقامة ... الخ وبين العقوبات الفرعية .

ما هو الفرق بين العقوبة الفرعية والتدبير الوقائي ؟

لقد قصدت بكل هذا العرض أن هذا الموضوع بالذات يحتاج إلى عناية فائقة ، وأحسن ما قرأته في هذا الموضوع هو قانون العقوبات الروسى الصادر سنة ١٩٢٦ . قانون العقوبات الروسى الصادر سنة ١٩٢٦ كان يأخذ بأفكار المدرسة الوضعية الإيطالية فلم يذكر كلمة عقوبات وإنما ذكر تدابير ، تدابير الدفاع الاجتماعى وأخذ تماماً بتماليم المدرسة الوضعية . والاسانذة كلهم عندما يعلقون على القانون الروسى سنة ١٩٢٦ يقولون أن روسيا وجدت في النظرية الوضعية منفذا لها لكي تقسط الدولة على الناس ولكي تؤمن نظام العمال والفلاحين . ما هو الدفاع الاجتماعى ؟

المقصود به بالصورة المعروفة الآن هو الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة ، ولكن الاسانذة كلهم يقولون أن روسيا قصدت بهذا الدفاع - النظام - أى أنه لغاية سياسية وليس لغاية اجتماعية .

طبعاً الروس تحسّنوا جداً خصوصاً بعد موت ستالين ، والمبادئ العلمية التى وضعت سنة ١٩٥٨ وعلى أساسها وضع قانون العقوبات الروسى سنة ١٩٦٠ ، الذى عاد إلى العقوبة ، فالعقوبات جاءت عنواناً للفصل ، ثم قسم العقوبات إلى ثلاثة أقسام وليس هناك تدابير .

فهناك قسم للعقوبات الأصلية ولا تكون إلا أصلية وهناك عقوبات قد تكون أصلية وقد تكون فرعية بالتبعية وهذه هي العقوبات الواردة عندنا تحت اسم التدابير وليس هناك سوى عقوبتين فقط لا يصح أن تكون أصلية وإنما لا بد

أن تكون فرعية هي المصادرة والتجريد من الرتب العسكرية أو التبايشين وهذه التي تكون تابعة لعقوبة أصلية .

والقانون الروسى اعتبر كل هذه الجزاءات عقوبات ، لأن المشرع الروسى لم يصل إلى وضع ضابط يحدد ما هو الفرق بين العقوبة والتدبير ، وهذا أحدث ما وضع فى التشريعات وهو أحسن نظام ، وأنا شخصيا أميل إلى هذا ، أنه لا فرق بين العقوبة والتدبير أبداً ، وإنما إذا رقى فى حالة معتاد الاجرام كما كان الشأن طبقا لقانون سنة ١٩٠٨ يمكننا أن نضع - أنه يجوز للمحكمة بدلا من توقيع عقوبه الاشغال الشاقة عليه ، أن يرسل إلى إصلاحيه . ومن الغريب جداً أن المشروع يضع هذا المعتاد بين الاجراء الذى اتخذه معه ، تدبير اجتماعى وليس تدبير جنائى رغم أنه ينص فى موضع آخر على أن هذه العقوبة فى كثير من أحكامها أو هذا التدبير فى كثير من أحكامه تسرى عليه الاحكام العامة .

هذا من الموضوعات التى تحتاج إلى إعادة نظر ، طبعاً المشروع بعض ذلك فى بعض المواضع كان متقدماً ومعنى ضاية فائقة بموضوع تحديد الموظف العام وهذا من أحسن المسائل التى عولجت فى المشروع ، إعطاء صفة الموظف العام لها ذاتية خاصة فى قانون العقوبات عن أى قانون آخر . لاذراع فى هذا ، إنه سوى الموظفين العاملين فى القطاع العام هذا من أحسن المسائل لأنه لا يوجد ما يبرر أن الموظف يؤاخذ على جريمة رشوة بينما العامل فى القطاع العام لا يؤاخذ .

كذلك من المسائل التى عالجها المشروع وتحتاج إلى وقت طويل ، وهى وضع أحكام عامة للجرائم الاقتصادية ويحدد لوائح المشروع وخصوصاً اللجنة العليا ، أنها حاولت بقدر الامكان أن الاحكام العامة فى الجرائم الاقتصادية لا تخرج كثيراً من الاحكام العامة فى القانون العام . حتى الوزير وقد كان رئيساً للجنة كان فى بعض الأحيان يرفض أى استثناء خاص بالجرائم الاقتصادية لأنه لا يجد مبرراً له ، وأنا شخصياً ، وقد كنت رغم أننى الذى وضعت مشروع هذه المسائل ، كنت أرحب كثيراً بإلغاء أى حكم استثنائى بالنسبة للجرائم الاقتصادية عن الجرائم الأخرى . فلا يؤخذ بأحكام خاصة بها إلا فى حالة الضرورة القصوى .

هذا بالنسبة للقسم العام في المشروع . أما القسم الخاص فقد كان فيه تقدم كبير جدا أيضا ، لكن التيارات أحيانا أو التأثيرات التي تحدث في هذه الحالات كانت تؤدي في أغلب الأحيان إلى إنجاح هذه المسائل .

مثلا في الرشوة والاختلاس حصل فيها بحث أثناء وضع هذه النصوص ، واللجنة أخذت بكثير من الأفكار الحديثة لكنها لم تصل إلى ما كان يجب أن تصل إليه .

مثلا عندما نبحث في الرشوة في القانون المقارن ، نجد أن اللجنة أخذت بمبدأ عظيم جدا في الرشوة وهو التفرقة ما بين الرشوة في عمل حق والرشوة في عمل غير حق .

الكثير من المخالفات المدنية أو المسائل التي كان لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مجرد تعويضات مدنية . أو أدخلها في عداد الجرائم وهي الغش في تنفيذ عقود المقاولات أو عدم تنفيذها ، فاللجنة أصلحت الكثير من هذا وحاولت أن تضع ضابطا ولو تقريبا بين نطاق الجرائم المدنية ونطاق الجزاء الجنائي ، لأن المشرع الجنائي لا يصح أن يتدخل إلا في الحالات الخطيرة ، إنما مجرد تنفيذ عقد من العقود أو غش فيه ، هذا يكفي أن يكون بصدده جزاء مدني .

تسكنت اللجنة في هذه المسائل كثيرا وألفت النصوص التي أدخلت سنة ١٩٦٢ .

كذلك من ضمن المسائل التي تذكر لهذا المشروع في القسم الخاص بصرف النظر عن الجرائم الاقتصادية الخاصة التي عملت بصناية ، لأنه أملا في إلغاء قانون الرقابة على الصرف وضع نص واحد ، بأن التهريب في النقد لا يكون جريمة ويكون جنابة إذا زادت قيمة المبلغ المهرب عن عشرة آلاف جنيه حسب التشريع المقارن . وعندما يستقر النقد عندنا وحالتنا الاقتصادية تكون في المستوى المطلوب عندئذ لا نحتاج إلى عقاب على إخراج النقد إلا إذا كان بكية ترقى إلى مصاف القول بأن هناك تهريب في رؤوس الأموال وهذه من ضمن الجرائم الاقتصادية التي وضعت واكتفاء بها في المستقبل وإلغاء قانون الرقابة على النقد الصادر سنة ١٩٤٧ .

ومن ضمن التبسيط الذي تم ، تبسيط كبير جدا في كثير من النصوص مثل الحريق العمد ، بكل النصوص الواردة في قانون العقوبات الحالي في شأن الحريق

العمد من المادة ٢٥٢ حتى المادة ٢٥٩ كلها أدمجت في نص شامل واحد ، فبدلاً من الكلام عن حريق المساكن ثم حريق المسكن من المالك ثم حريق الأجران وحريق القش كلها وضمت في نص واحد في غاية الوضوح بالنسبة للحريق العمدة وهكذا من قبل التبسيط .

هكذا امتد التبسيط إلى كل نصوص القسم الخاص .

وعلى أى حال في نهاية هذا الحديث فالشروع في تقديم بلاشك ولكنه غير كاف لأن يصدر كقانون ، فلا بد من فترة كافية لإعادة النظر فيه على ضوء هذه الملاحظات وشكراً .

* * *

الجوانب العملية

في

التحقيق الجنائي

للدكتور

حسن صادق المرصاوي

أستاذ بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

مقدمة

إذا وقع فعل بما يعده القانون جريمة فإنه يترتب عليه الإخلال بأمن المجتمع ونظامه مما يوجب تدخل الدولة في سبيل ملاحقة صاحب هذا الفعل لتبأثر قبله الإجراء المناسب الذي يتفق مع القانون . وهذا الأمر على الوجه الآنف البيان قد يبدو يسيراً ، ولكن الوصول إليه في الواقع يحتاج إلى جهد كبير ، ذلك أنه يتعين بداءة تعرف حقيقة وقوع الفعل وأنه يشكل جريمة في القانون - أوبالآقل يرجح تكوينه لجريمة - وبعد هذا تأتي مرحلة تعرف مرتكب الجريمة وإسنادها إليه ، والأدلة على مقارنته لها ، والعلم بكافة الظروف المحيطة بها ، كل هذا تمهيداً لتقديمه إلى المحاكمة ليلقى الجزاء عن الجريمة التي اقترفها .

وعلى هذا تكون الغاية من التحقيق الجنائي بوجه عام تعرف حقيقة الفعل وتكوينه لجريمة تسند إلى شخص معين ليحاكم عنها ، والغاية من التحقيق الجنائي العملي هي لإعمال القواعد التي أوردتها التحقيق الجنائي النظرى في الحقيقة والواقع وعلى سبيل المثال إذا كانت قواعد التحقيق النظرى توجب الانتقال لإثبات الحالة فإن قواعد التحقيق العملي ترسم كيفية إثبات الحالة .

وهناك فرق بين التحقيق الجنائي العملي والبوليس الفني الذى يشمل مختلف

الاجراءات التي تعين في تعرف الحقيقة بالنسبة إلى جريمة معينة ، ولكنها في هذا تستند إلى نواح عليية تحتاج إلى خبرة معينة .

ومن هذا القليل رفع بصمات الأصابع وآثار الاقدام لمضاهاتها والتخطف على البقع الدموية لتحليلها ومقارنتها وهكذا .

تقسيم :

يشمل كلامنا أربعة مباحث :

المبحث الأول . المحقق .

• الثاني : القواعد العامة في التحقيق .

• الثالث : إجراءات التحقيق .

• الرابع : التصرف في الأوراق .

المبحث الأول

المحقق

الخاصية الأولى التي ينبغي أن يتحلى بها المحقق عند مباشرته التحقيق هي الحيدة بمعنى أنه يتحرى الحق أينما كان سواء أدى إلى إقامة دليل قبل المتهم أو إلى نفي اتهام يقع على عاتقه ، فلا صالح له في الدعوى ولا مساءلة تقوم قبله - لامن الناحية الإدارية ولا من الناحية الأدبية - لو لم يفتسه الأمر برفع الدعوى على المتهم أو إدانته .

وحق يستطيع المحقق القيام برسائله يجب أن تتوافر فيه صفات معينة ، وأن يتوافر له قدر من المعلومات الخاصة . وأخيرا أن تتحدد علاقته بغيره ممن يتعاون معه على إظهار الحقيقة .

أولا : صفات المحقق

يراد بالصفات الخاصة التي تتوافر في المحقق ذلك الجانب من أخلاقه وطباعه وتصرفاته الذي يتصل بالمهمة الملقاة على عاتقه ، ومن ثم يخرج منها كل ما يتعلق

بالصفات العادية الخاصة به كأحد أفراد المجتمع ، وإن كانت طبيعة الأمور تجعل كل من الجانبين ينعكس على الآخر .

١ — والشرط الاساسى فى نجاح المحقق فى أداء رسالته هو إيمانه بها . أى أن يكون اعتقاده الذى يمتلئ به ضميرة هو أن الوصول إلى الحقيقة أعمال للعدالة ، والعدالة من صفات الله سبحانه وتعالى ، فإن آمن بها المحقق فإنه لن يخجل بواجباته مهما لاقى فى سبيلها من صعوبات .

وإيمان المحقق برسالته يقتضية ابتداء أن يجرد نفسه من كل تأثير يقع عليه من جراء الحوادث الذى يقوم على تحقيقه . وعليه أن يباشر إجراءاته على أساس أنه خالى الذهن عن أى علم سابق على أول إجراء يبدأ به ، ثم يسير فى طريقه متجها إلى سبيل الحق . فلا يجوز للمحقق أن يستمع إلى أى رواية عن الحادث فى غير جلسة التحقيق ، خشية أن يقع عليه تأثير غير مباشر بتصور معين للحادث يسيرى لإجراءاته على هداه دون أن يشعر هو بذلك . كما ينبغى عليه - لاسيما بالنسبة إلى القضايا الهامة - أن لا يجعل لما يحتمل اطلاعه عليه من الصحف أى تأثير فى تصوير مجريات الأحداث . وأهم من هذا كله ألا يلتبس فى نفسه اتجاهها معيناً فى التحقيق اعتقاداً منه أنه بهذا يرضى طرفاً فى الدعوى ، فإدام يعمل العدالة عن إيمان برسالته فلن يجد من يحاول التيل منه منفذاً يستطيع عن طريقه المساس بتصرفاته .

٢ - وعندما يقوم المحقق بتحقيق واقعة ما ، فإنه يجد الأشخاص الذين يقابلهم فى حياته العادية وقد أصبحت لهم طبيعة خاصة غير تلك التى ألف أن يراهم عليها ويرجع هذا فى الحقيقة إلى أن موقف التحقيق هو من المواقف غير العادية فى حياة الفرد فضلاً عما يتسم به من طابع الرهبة . فهو غير عادى لأن الإنسان لم يألّفه ولا يدرك بمقباته ولا ما قد ينتهى إليه أمره . ثم هو يحوى طابع الرهبة لما طبع فى نفوس الناس عن سلطات الثيابة العامة . ولما يدل مباشرتها للتحقيق من خطورة الأمر . ثم إن مكان التحقيق ومظاهره لها أثر فعال فى نفوس للتصلين به .

ولهذا ليس بغريب أن يلاحظ المحقق بعض التصرفات تبدو غير عادية من الأشخاص المائلين أمامه ، يستوى فى هذا أن يكون ذلك الشخص هو الجنى عليه

أولتهم أو أحد الشهود إثباتا أو نفيا . فقد يلحظ الاضطراب أو التلثم أو السكوت المطلق أو ضبط الأعصاب أو تورمها الشديد ،

وهذه التصرفات غير العادية تضع على عاتق المحقق عبئا أكبر هو أن يضبط أعصابه ويعود نفسه على الهدوء ويتأقن هذا بأن يؤمن بأن كل ما يلاحظه من تصرفات تبدو غير عادية إنما ترجع إلى موقف التحقيق وأنها في حقيقة الحال تعتبر طبيعية وعلى هذا لا ينبغي إطلاقا أن تكون ذات تأثير عليه في تصرفاته أو مباشرته .
للمبررات التحقيق .

ويوجب هدوء المحقق عليه أن يتحل بالصبر بمعنى أن لا يتعجل أى تصرف فإذا كان يستجوب منهما أو يسأل شاهداً لا يصيه الضجر إن تأتى في إجاباته أو تلسكاً فيها ومهدا طال به وقت التحقيق أو جهده لا يحاول أن يضع حداً له . على أنه متى رأى أن الواقعة قد انجذت أو أن أية إجراءات أخرى لا يقصد بها إلا الماطلة فإن له أن ينهيها ، هذا مادام تصرفه ليس عن ضجر أو عدم صبر .

٣ - وتميز الإجراءات الجنائية بطابع خاص هو السرعة فيها . وسرعة تصرف المحقق يكون من ناحيتين الأولى منها أن ينتهى من إجراءات السير في الدعوى أمامة في أقصر وقت ممكن . أما الناحية الأخرى فهي الخاصة بالسرعة في التصرف بالنسبة إلى كل إجراء من إجراءات التحقيق على حدة . ذلك أن هناك من الإجراءات ما لم تنفذ فوراً تضعف الفائدة من مباشرتها . ولهذا وذلك ينبغي أن لا يتردد المحقق في مباشرة الإجراء الذى يراه سليماً فيكون سريعاً وحازماً في قراره فتلا ان عرض عليه المتهم مقبوضاً عليه وجب البت في الحال بمعد استجوابه فيما إذا كان يصدر أمراً بإطلاق سراحه أو بحبسه احتياطياً :

على أنه ينبغي التنبيه إلى مسألة على جانب كبير من الأهمية ، هي أن لا تتكون في سرعة المحقق أى إهدار لحقوق المصوم أو مساس بالعدالة . فتلاحرية الشخص أو حرمة مسكنه ليست من المسائل التى يجوز الاعتداء عليها بمجرد الظواهر التى قد تكون خادعة .

٤ - ولا شك في أن ما يساعد المحقق في الوصول إلى الحقيقة هو قوة ملاحظته .

ويتأتى هذا من أن يركز انتباهه بقوة متساوية إلى كل ما يتعلق بالتحقيق من وقائع وأشخاص . فكثيرا ماتكون لبعض الوقائع أو الآثار المادية من الدلالة التى لا يرق إليها الشك ما يخالف الصورة المرسومة للحدث أو ما يساعد على تأكيد تلك الصورة بشكل قاطع كما أن ملاحظة الأشخاص بذاتهم أثناء مشولهم للتحقيق قد تنقل إلى ضمير المحقق إحساسا يقينيا بصدقهم أو كذبهم .

وأهم مجال تظهر فيه قوة الملاحظة هو المعاينة . ففى قد تكشف عن بعض الآثار المادية التى تبهى عن معنى معين لا يحتمل إلا تفسيراً واحداً يفيد فى تعرف الحقيقة ؛ وقوة ملاحظة المحقق تفيد فى أن إلمامه بكل وقائع الدعوى والتحقيق تجعله يتعرف على مدى أهمية كل دليل يطرح عليه .

وقوة ملاحظة المحقق لا بد أن ترتبط بسرعة خاطره ، إذ أن ما يلحظه لا بد وأن ترتب عليه نتائج معينة ، وتساعده سرعة الخاطر على ذلك . فساد بلحظه من جروح حديثة بوجه التهم ويبداء إلى سؤاله عنها قد تدفعه إلى الإقرار بالفعل المسند إليه . ويكفل قوة الملاحظة وسرعة الخاطر قوة الذاكرة ، فهذه الأمور الثلاثة مرتبطة ببعضها أشد الارتباط . وقوة ذاكرة المحقق تفيد فى قضية معينة بالذات . كما تفيد فى القضايا المتعددة . فإذا طال التحقيق فى واقعة معينة وتمددت صفحاته . فلا شك أن قوة ذاكرة المحقق تساعد على إتمام إجراءاته دون أن ينقطع حبل تفكيره بتقليب أوراق الملف الذى أمامه . كما أنه فى الصورة التى تعدد فيها القضايا تفيد الذاكرة القوية فى إمكان الربط بين الأحداث المختلفة لاسيما حين يكون التهم واحداً .

٥ - يحصل أحيانا أن يتحدث المحقق عن واقعة معينة يباشر إجراءاتها ؛ وذلك إما لأهمية خاصة لما أو لطرافة فيها . وقد يكون حديثه إلى زميل له أو إلى أى فرد آخر أثناء معمل أو بعد ذلك . ولا جدال فى أن مثل هذا الحديث لا يهدف به المتحدث إلى إفشاء سر التحقيق ؛ ومع هذا فقد ترتب عليه مضار كثيرة فهناك احتمال لأن يتقل الحديث - وما أسرع انتقاله - إلى من قد يستفيد بما به من معلومات ، بل إنه يسمى إلى ذلك - وعلى أساسها يرسم لما فيه مصلحتو .

سواء تعلقت بإثبات الاتهام قبل المتهم أو محاولة دفع التهمة عنه ولاشك أنه على أى الصورتين تصح الحقيقة .

على أن هناك ناحية أخرى إنسانية فى الموضوع ، فتوجيه الاتهام إلى فرد لايعنى أبداً أنه المرتكب للجريمة فهو عملاً بالقاعدة العامة يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته بحكم نهائى وانتقال توجيه الاتهام إليه قد يمس فى سمعته بل قد يضير ببعض مصالحه ، حتى أنه ليصبح من غير اليسير علاجها فيما بعد .

ومن أجل هذا كله يكون من واجب المحقق أن يقصر المعلومات التى يتلقاها خلال عمله على نفسه وحده ، وإن دعت الحاجة إلى الاستئناس برأى بعض زملائه فى شأن واقعة معينة فمن الأفضل أن يحرص على عدم الكشف عن الأشخاص المتصلين بها ؛ بمعنى أن يقتصر التساؤل على الناحية الموضوعية دون الشخصية ؛ والأمر فى طبيعته متروك لحسن سياسة المحقق فى الحديث عن الواقعة .

ثانياً : معلومات المحقق :

يمثل القانون الجنائى بوجه عام صورة حية لجانب من جوانب الحياة البشرية بما فيها من خير ومافيه من شر . فإذا كان المحقق بطبيعة عمله يتصل بهذا الجانب فإنه حتى يودى رسالة القانون فى شأنه ينبغى أن يحيط بما فيه فتتسع معلوماته بشكل عام فى نطاق دائرة تضم كل مايتصل بظاهرة الجريمة ؛ فيجب أن يكون على علم تام بأحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ، وعلى دراية بالعلوم المساعدة للقانون الجنائى . وعلى جانب كبير من الثقافة العامة .

فبالنسبة إلى قانون العقوبات ينبغى أن يلم المحقق إلماماً كافياً بالقواعد العامة التى تحكمه لاسيما مايتعلق منها بأركان الجرائم ، فإدام يباشر عمله فى نطاق واقعه جنائية معينة لزمه أن يدرك بجميع شروطها العامة .

وإذا كانت وظيفة المحقق هى التحقيق أوجب هذا أن يلم إلماماً كاملاً بالأحكام التى وردت فى قانون الإجراءات الجنائية ، لاسيما ماكان منها خاصاً بمرحلة التحقيق الابتدائى ذلك لأن طابع تلك الإجراءات هو السرعة وقد لايتيسر

له مراجعة أحكام القانون في بعض الأحيان فالمعلومات التي يتزود بها تساعده على أدله مهمته

ولما كانت الجريمة تعد ظاهرة اجتماعية وتعرف حقيقتها يقتضى بالضرورة التعرف الاحوال والظروف المحيطة بها ، وكان هدف القانون الجنائي مكافحة الجريمة ، فقد قامت إلى جواره عدة علوم حديثة تعاون في الوصول إلى ذلك الهدف بدأت معرفتها في القرن التاسع عشر ولاشك في أن إحاطة المحقق بهذه العلوم المستحدثة تساعده في حل كثير من الصعوبات التي تعترضه وتعينه على تفسير بعض الغموض الذي يصادفه .

ومن أهم العلوم المستحدثة التي ينبغي على المحقق أن يكون على دراية بها علم الإجرام وعلم العقاب . فعلم الإجرام يهدف إلى تقصى أسباب الجريمة ابتناء مكافحتها ، سواء تعلق تلك الأسباب بطبيعة تكوين الجنائي أو نفسيته أو المجتمع الذي يعيش فيه . ومن ثم يدخل فيه علم الطبائع الجنائية ويتناول دراسة الفروق من ناحية تكوينه الجنائي لمعرفة أثر هذا التكوين في قيام أسباب الجريمة . وعلم النفس الجنائي ويدرس تلك الأسباب من ناحية نفسية المجرم وعواطفه وانفعالاته . وعلم الاجتماع الجنائي ويتناول أسباب الجريمة من حيث تعلقها بالمجتمع الذي يوجد فيه الفرد . ويبحث علم العقاب في أنواع العقوبات وما يحقق غايتها بأقل قدر ممكن منها . وهو يشمل أيضا وسائل الأمن والتدابير الاحترازية التي تتخذ حيال من تثبت خطورتهم على المجتمع ولا تطبق عليهم العقوبة ، أو من يبدو خطرهم عملا على منع الجريمة قبل وقوعها .

ولما كانت الجريمة ظاهرة اجتماعية فإن من يسمى إلى تعرف حقيقتها لا بد وأن يكون ملما به مختلف الظروف المحيطة بالمجتمع ، وأن يكون على دراية بالمعلومات العامة التي تصل بالواقعة التي يقوم بتحقيقها . ويتوصل المحقق إلى هذا بتوسيع دائرة إطلاعه ، فلا يقصر قراءاته على النواحي القانونية ، بل ينوع فيها بقدر ما يسمح الوقت ، إذ أن هذا يؤدي إلى اتساع مداركه والإلمام بأطراف كل موضوع يعرض عليه .

والشاهد في حياتنا العملية — وبعبارة عن الوقائع الجنائية — أنه كلما ازدادت ثقافة الشخص وتوسعت إطلاعاته كلما صادف نجاحا أوفى في حياته ومستقبله .
وأشد الناس حاجة إلى هذه الثقافة العامة هم المحققون بسبب ما يقابلونه كل يوم من مختلف الأحداث التي تحصل بالحياة البشرية على مختلف صورها وطوائمها .

ثالثاً : معاونو المحقق :

إذا كانت المهمة الأساسية لعضو النيابة هي التحقيق ، ألا أنه في مباشرتها يحتاج إلى أن يكون على صلة بجهاز متعددة ، ففي نطاق عمله يتصل بقلم الكتاب وبرجال القضاء وفي خارج هذا النطاق هو على صلة بأفراد الضبط الإداري والقضائي وبالهامي وبغيرهم من الجهات الأخرى ، كالطب الشرعي والمصالح الحكومية المختلفة .

١ — فأداء المحقق لعمله يكمله عمل قلم الكتاب ، الأمر الذي يقتضي توافر أمرين . أولهما أن يكون على دراية كاملة بالأعمال التي يباشرها موظفو ذلك القلم كما يلزم الإشراف الفعلي على تنفيذ أوامر المحقق بمتابعة السؤال عما تم فيها والإطلاع على الإجراء الذي اتخذ والأمر الآخر هو العلاقة التي يجب أن تكون بين موظفي قلم الكتاب وبين أعضاء النيابة العامة ويجب أن تتشبع بروح من التفاهم لما فيه صالح العمل ، على أن يتوافر الحزم اللازم عند الضرورة .

٢ — وقد تولى القانون تحديد اختصاص كل من القاضي والنيابة العامة ولكن دوام التألف وحسن سير العمل يقتضي من عضو النيابة العامة أن ينظر إلى بعض التصرفات القانونية التي تصدر عن القاضي نظرة موضوعية ، فلا يجعل لها أثراً على مجريات عمله ، ولا على العلاقة القائمة على أساس من الود والتفاهم بينه وبين القاضي . وأوضح الأمثلة الحالة التي يرفض فيها القاضي مد حبس المتهم لمحتياطياً رغم طلب النيابة العامة .

٣ — الغاية التي يهدف إليها كل من عضو الضبط القضائي والمحقق واحدة ، هي الوصول إلى الحقيقة ، على أن هناك مسألة بالغة الأهمية توجب على المحقق

أن يكون حريصا أشد الحرص ، فلا تخدعة بعض ظواهر الواقعة الجنائية . ذلك أن عضو الضبط القضائي قد يتأثر بالصفة الأخرى التي له — وهي كونه أحد الأفراد المسؤولين عن الأمن — بما يجعله يسير وراء اعتقاد قد يكون خاطئا عن شخص مرتكب الجريمة . على أن هذا الأمر لا يعنى أبدا فقدان الثقة في المعلومات التي يتقدم بها أولئك الأشخاص ، وإنما هو نوع من التحرز تقتضيه العدالة في بعض الأحوال وفق ما يستشفه المحقق من طبيعة الدعوى والاثام فيها وما توصله إليه خبرته في مثل تلك الحالات .

— فإن ساور المحقق بعض الشك حول جودة المعلومات التي يلقاها تعيين عليه أن يحصها بدقة ، فإن إراد استبعادها وعدم الاعتماد عليها كدليل في الدعوى ، عليه أن يكون لبقا في تصرفه بما لا يس الجهد الذي بذله عضو الضبط القضائي ، حتى لا يفقد صدق معاوته له في مباشرته لمهام وظيفته .

٤ — من الطبيعي أن يلجأ المتهم إلى من يعينه في دفاعه عن نفسه ، أى إلى المحامى فعمل المحامى هو معاونة العدالة على أظهار الحقيقة بالوقوف إلى جانب المتهم . وعلى هذا يتعين على المحقق أن يعينه في كل ما يؤدى إلى أثبات براءة المتهم . فالمحامى بوصفه وكلاء عن المتهم قد يتقدم ببعض الطلبات التي يبنى تحقيقها أثناء السير في التحقيق . وينبغى على المحقق في تعرفه بالنسبة إليها أن يراعى عدم تعطيل سير الدعوى الجنائية من ناحية وتحقيق العدالة من ناحية أخرى ، ويتعين ألا يثبت في خلده أن المحامى إنما يسمى إلى تبرة هو كة أو إضعاف دليل الاتهام بصفة دائمة فكثيرا ما يكون موقف الاتهام واجما إلى شبهات وظنون تحيط بالشخص دون أن يكون له أى دخل فيها .

٥ — كثيرا ما يحتاج المحقق لاتمام تحقيق الدعوى التي بين يديه إلى الاتصال بجهات متعددة يستعين بخبراتها أو بمعلوماتها . وهذا يقتضيه أن يلم بوجه عام بالجهات التي قد تفيده في مباشرته لعمله وباختصاص كل جهة ، حتى يوجه إجراءاته في الوجهة الصحيحة فلا يضيع من وقته ما قد يؤدى إلى الساس بالأدلة القائمة في الدعوى على أن الإحاطة بنشاط مختلف الأجهزة القائمة في الدولة يكاد

يكون أمرا مستحيلا ، ومن ثم فهو يصدد كل واقعة على حدة يستطيع الاستماعة في توجيه إجراءاته بمعلومات الجهة التي تقدمت بيلاعها عن الجريمة . ولا شك في أنه في كثير من الأحوال يكون الاتصال الشخصي والمباشر أجدى في سرعة الوصول إلى النتيجة من مجرد المراسلات الإدارية التي تقوم بين النيابة العامة وتلك الجهات .

وفي ختام هذا الكلام نقول بأن إداء المحقق لواجبه على أكمل وجه يتوقف على أمرين هامين ، الأول منهما تعرفه لحدود حقوقه وواجباته والغاية منها حتى يكون استخدامها في الغرض الذي وضعت له . والأمر الآخر هو التفاهم المستمر بين المحقق وكل من تكون له صلة بالتحقيق في سبيل الوصول إلى غاية واحدة هي أعمال العدالة .

الباب الثاني

القواعد العامة في التحقيق

نحن بصدد الجوانب العملية للتحقيق الجنائي نتناول الناحية الخاصة بملائية التحقيق والناحية المتعلقة بتدوين التحقيق .

أولا : علانية التحقيق :

إن العلانية تعني حق الخصوم في الحضور أثناء مباشرة إجراءات التحقيق وهذا الأمر قد نظمته قانون الإجراءات الجنائية . على أن هناك بعض المسائل التي تتصل به لها أهمية عملية خاصة ، هي اختيار مكان التحقيق وحضور الخصوم أثناء التحقيق والقواعد التي تنبئ مراعاتها في معاملتهم الخصوم .

١ — والأصل أن يباشر المحقق إجراءات التحقيق في مكان عمله ، أي في ديوان النيابة التي يعمل بها ، وهذا الأمر الطبيعي لا يثير أي تساؤل في النفس أو بحث خاص ولكن من الناحية العملية تباشر الإجراءات في أعظم التضايح خطرا في غير مقر النيابة العادية . وتبدو أهمية هذا الأمر لو تخيلنا واقعة قتل أُنقل عضو النيابة العامة إلى مكان مقارفتها ، فإن الأنظار كلها تتجه إليه ترقب

حركاته . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن نفسية الجمهور تكون بإزاء الحادث ذات حساسية مرهفة ، فتفسر كل تصرف ولو غير مقصود على ما يرضى ما لديها من هوى أو ميل ، ثم ما قد يترتب على هذا من أقاويل قد تتجسم بشكل يصور فقدان الحيدة لدى عضو النيابة المحقق ، بما يصيب العدالة في الصميم . ولا شك في أن من بين ما يكون محل اعتبار الجمهور ومن بينه الخصوم هو المكان الذي يختاره المحقق لمباشرة التحقيق .

وتبدو أهمية هذا الأمر على وجه الخصوص في الريف حين ينتقل المحقق على أثر إبلاغه بالحادث إلى مكانه . والحال لا يخلو من عدة فروض . أولها أن يكون هناك مقر للشرطة في البلدة أو الناحية التي وقع فيها الحادث ، وفيه يتعين على عضو النيابة مباشرة التحقيق إبعاداً لكل مظنة . ولأنه المقر الرسمي لسلطة الأمن في المنطقة . ولكن الصورة الغالبة في العمل هو عدم وجود مثل ذلك المكان ، على أنه قد يوجد بالبلدة مقر لعمدة البلدة أو أحد الرجال المسؤولين عن الحفاظ فيها ، وفي هذه الصورة يتخذ المحقق هذا المكان مقراً للتحقيق . ومع هذا في الحالة التي يكون فيها لصاحب المكان أية صلة بطرف من أطراف الدعوى الجنائية ينبغي على المحقق — درءاً لكل شبهة — أن لا يتخذ مقراً للتحقيق . ولا مفر في هذه الحالة من اختيار أى مكان يراه المحقق مناسباً ، ولو كان منزل أحد الأهالي ، على أن ينبغي انتفاء صلة على أى وجه بكل من تتناوله الواقعة الجنائية .

واستكمالاً لعناصر الموضوع ينبغي أن تعرض لنقطة ذات أهمية خاصة ولم يتناولها الكثيرون دفعا للرجح — وإن أشير إليها أحيانا على صورة الأطراف التي تمر في حياتنا القضائية . وهذه المسألة خاصة ببعض مجاملات الضيافة التي قد تقتضيها العادات والتقاليد عندنا في الريف ، لا سيما حين يطول وقت التحقيق . وترجع أهمية المسألة إلى حساسية نفسية الجمهور وقت الحادث بما يجعله يدقق الملاحظة في كل تصرف ويبني عليه ما يشاء من الاستنتاجات التي ترضى هواه . وفي رأينا أنه يجب على المحقق أن يتأى بنفسه عنهما وأن لم تصادف ارمياحا لدى مقدمها ، فالحال لا يتعلق بمثل هذا الرضاء وإنما هو عمل ورسالة خاصة بالعدالة

وإن دعت الضرورة إلى قبولها فبالقدر وبالصورة التي لا يتطرق بسببها شك إلى نفسية المجهور .

٢ - من حق المتهم أن يكون على علم بكل مجريات التحقيق حتى يستطيع أن يدفع الاتهام المسته إلى . وكما يحضر المتهم بحضوره عاميه . فإذا كان للمتهم أكثر من عام جاز حضورهم جميعا ، فليس في القانون قيد في هذا الخصوص ، ولن يفسد تعدد المحامين عمل المحقق ، لأنه فضلا عن قيامهم بواجب معاونته العدالة فإن كلامهم وطلباتهم أثناء التحقيق تكون بإذن منه .

على أن ضرورات التحقيق قد تدعو في بعض الأحيان إلى إبعاد المتهم عن غرفة التحقيق . فإذا ما موقف الاتهام الذي يوجد فيه الشخص نجهه يضطرب وقد لا يستطيع التحكم في تصرفاته ، فيطاع الشهود مناقشا ، أو يرسل التعليقات مستكرا ، بما قد يؤدي إلى تشكك ذهن المحقق والبعد عن الوصول إلى الحقيقة . وفي حالة أخرى قد يكون المتهم من التفوذ ما يخشى منه أن يقع تأثيره على من يتناولهم التحقيق ، وفي هذا أيضا يقوم احتمال عدم تعرف الحقيقة بالنسبة إلى الجريمة . ففي هاتين الصورتين يكون للمحقق أن يأمر بإبعاد المتهم عن غرفة التحقيق بصفة مؤقتة ، بمعنى أن يتخذ هذا الإجراء بالقدر الذي تحقق به المحكمة منه .

وللدعى بالحق المدني - سواء أكان مجنيا عليه أم لم يكن - أن يحضر لإجراءات التحقيق بوصفه خصما في الدعوى ، ولا يجوز حرمانه من هذا الحق بتغير نص في القانون كما أن له حق الحضور وله أن يستعين بمحام ، بل يجوز للدعى الموكل عنه أن يحضر بمفرده في أثناء مباشرة تلك الإجراءات . أما المجنى عليه فيطبق بالنسبة إليه فيما يتعلق بحضوره وإخراجه نفس الأحكام الخاصة بالشهود . وفظلا عن هذا فإنه إن وجد احتمال تأثيره على مجريات التحقيق بسبب نفوذه مثلا - كما هو الحال بالنسبة إلى المتهم - جاز للمحقق أن يبعده عن غرفة التحقيق .

وأم ما يثار ويدعو للتساؤل هو حضور مأموري الضبط القضائي أو رجال الأمن أثناء مباشرة التحقيق . لاشك في اتصال مأموري الضبط القضائي بالدعوى

الجنائية ويعاونهم في هذا بعض رجال الضبط الإداري ، وهم في تأديتهم لواجبات وظيفتهم يساعدون النيابة العامة في تعرف الحقيقة ، وهم كذلك يعتبرون تابعين .
النيابة العامة في هذا الصدد ، ومن ثم فإنه لا جدال في صحة حضورهم من الناحية القانونية . على أن يترك لحسن تقدير المحقق من يسمح له بالحضور أثناء التحقيق ،
غلا يكون هذا إلا في نطاق الواقع وما قد تقتضيه ضرورات التحقيق . وينبغي على المحقق أن يكون قوياً للملاحظة بالنسبة إلى معاوني مأموري الضبط القضائي من رجال الضبط الإداري - حينما يكونون من أهل البلدة - لاحتقال تعدد دخولهم إلى غرفة التحقيق أو خروجهم منها بما يمثل خطورة على التحقيق يتناول ما يتم فيها من إجراءات .

واستيفاء للموضوع نعين علينا أن نتعرض للحضور أو عدم حضور رجال الصحافة أثناء التحقيق أو ترددهم على مكانه . والقاعدة المقررة هي أن العلانية في التحقيق الابتدائي علانية نسبية - أي قاصرة على الخصوم وحدهم - وهو أمر ينتهي بنا إلى القول بأنه يتمتع بصفة مطلقة عن المحقق أن يسمح بحضور مندوبي الصحف أثناء التحقيق .

— إن موقف الانتهام يضع الاضطراب غالباً في نفسية الفرد بل إن وقوع الجريمة في حد ذاته من شأنه أن يؤثر في نفسية الجمهور ويجعله متلهفاً إلى تعرف تفاصيله ودقائقه ، بل إنه يذهب في تفسير الحادث مذاهب شتى غالباً يتفق مع ميل كل فرد وهواه .

— هذه الحالة النفسية التي تصاحب الجمهور بوجه عام والخصوم على وجه الخصوص ينبغي الانفرد المحقق في جميع تصرفاته ، فيشعر بأن عيون الجميع مصوبة إليه حتى تستشف منه مآثر ومعرفة لراحته النفسية .

والقاعدة التي يلتزم بها المحقق بالنسبة إلى الحضور هي المساواة في المعاملة ، حتى بالنسبة إلى المتهم المائل أمامه ، لأنه يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته بحكم قضائي . على أن عبارة المساواة في المعاملة تحتاج إلى إيضاح يتأتى بفرض الصورة في واقعها العملي .

وأول الصور التي تعرض هي مثل التهم والمجنى عليه أمام المحقق ، وينبغي عليه أن يسوى بينهما في المعاملة ، بمعنى أن لا يصدر منه أى تصرف قد يستشف منه تحيزه لواحد منهما على الآخر ، سواء أكان المجنى عليه أم المتهم . وإذا أردنا أن نسترشد بأحكام الشريعة الإسلامية ، لوجدنا أنه قد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال « سو » بين الخصمين لحظك ولفظك . وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري يقول له « آس بين الناس في وجهك ومجلسك . وعدك ، حتى لا يطلع شريف في حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك ، كما روى أن يهوديا خاصم على بن أبي طالب إلى عمر بن الخطاب ، فقال له عمر قم يا أبا الحسن وأجلس أمام خصك ولكن مع تأثير لاح على وجهة ، فلما انتهت الخصومة قال عمر أكرهت يا علي أن تجلس أمام خصك ، فقال كلا ، ولكنى كرهت أنك لم تلحظ المساواة بيننا بقولك يا أبا الحسن (إذ الكنية تشير إلى التعظيم) .

وينبغي على المحقق أن لا يميز في المعاملة بين المتهم والمجنى عليه سواء أكان التمييز متاولا هذا أو ذاك لما له من مركز خاص في البيئة الاجتماعية . على أن هناك من التصرفات التي تملئها الانسانية ولا يمكن أن تعد تمييزا لأى الخصوم . والمساءلة متروكة لحسن تقدير المحقق وفقا لكل حالة ، تمييزا على سبيل المثال لامانع من أن يجلس المجنى عليه أو المتهم دون الآخر إذا كان مصابا أو مجهدا أو مريضا أو كبير السن ، لأن هذه الأسباب الخاصة لا تحمل أبدا على أنها نوع من التمييز .

ثانيا : تدوين التحقيق .

تقتضى القواعد العامة في الإجراءات الجنائية بوجوب تدوين التحقيق ، ذلك باعتبار ضمانا لخصوم ، فيستطيع كل منهم الرجوع إلى ما جرى فيه لينى دفاعه على أساسه وإذا كنا نتناول التحقيق العمل فمن نتكلم على التدوين من الناحية العملية ، وتقتصر هنا على الإجراءات الأولى ، باعتبار أن باقى الإجراءات المتعلقة بالتحقيق يجرى إثباتها على حقيقتها .

١ - قد يكون لما ثبت في افتتاحية المحضر أهمية بالنسبة في تقدير الدليل الذى يستخلص من الأوراق ولذا ينبغي العناية بها عناية فائقة وهى تتناول عدة بيانات نوردتها فيما يلى .

(أ) أول ما يجب العناية بإثباته هو تاريخ افتتاح المحضر ووقت افتتاحه .
ويثبت التاريخ فيه أى أيام الأسبوع قد جرى التحقيق فيها ، واليوم والشهر
والسنة بالمتوعين الميلادى والمجرى وهذا التاريخ الأخير كثيرا ما يفيد فى
تعرف حالة الضوء فى الليالى القمرية إذا كان الحادث قد وقع ليلا . وأخيراً
يجب إثبات ساعة افتتاح المحضر ، ذلك لأن حساب الزمن الفاصل بين فتح المحضر
والتبليغ الأول قد يكون له أثره فى تكوين عقيدة القاضى عن احتمال العبث بالدليل .
وأخيراً يجب ذكر مكان تحرير المحضر فكثيراً ما يفيد الخصوم من تعرف مكان
التحقيق حسب الأحوال بين ماذا كان التحقيق يجرى فى دار النيابة أو فى السجن
أو قسم الشرطة أو دار العمدة وهكذا .

(ب) ويثبت المحقق لاسمه وصفته ، وأهمية هذا البيان تبدو فى تحديد ما إذا
كان للمحقق حق مباشرة التحقيق من عدمه . فعاون النيابة لا يجوز له مباشرته
بغير نذب لذلك . ثم أن صفة المحقق تبين ماذا كان عتصا مكانيا من عدمه . ويتلو
بيان لاسم المحقق بيان لاسم كاتب التحقيق ، سواء أكان من كتاب النيابة العامة
أو آخر التدببه المحقق بعد حلف اليمين .

(ج) ويمعقب هذا لإثبات جميع الإجراءات السابقة على بدء مباشرة عضو
النيابة لإجراءات التحقيق . من تلقيه البلاغ وانتقاله إن اقتل ، ومضمون محضر
الاستدلالات إن وجد .

فيجب على المحقق أن يثبت البلاغ الذى تلقاه عن الحادث على الصورة التى
وردت إليه فكثيراً ما يستند إلى الإشارة الأولى للحادث فى الاستدلال على
إسناده إلى التهم . ويحدث هذا فى الصورة التى لا يهتم الجنى عليه فيها أحدياً تعترف
الجرمة ثم إسناده بعد ذلك إلى فرد معين أو أن يذكر بالبلاغ أن عدد الأعيمة
التي أطلقت ثلاثة ثم يثبت من المعاينة أنها أكثر أو أقل وهكذا . فقد تطلبن
المحكمة فى تكوينها لرأبها إلى ما جاء بالبلاغ الأول لاتقاء مظنة العبث به .
على أنه إن وجد خلاف بين البلاغ وبين ما ثبت فى الأوراق ينعين على المحقق
العناية باستجلاء سبب الخلاف . ومما ينبغي على المحقق مراعاته وجوب

إثبات ساعة وصول البلاغ إليه وتأثيره بذلك عليه، لأن الوقت الفاصل بين وقوع الحادث والتبليغ وبده التحقيق — على ما سبق أن أشرنا — له أثر كبير في تقدير الدليل .
وإذا انتقل المحقق إلى مكان الحادث فحينئذ يبين عليه إثبات أسماء وصفات من وجدهم هناك . فإذا قدم إليه محضر الاستدلالات المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي وجب إثبات ما ورد به بأوراق التحقيق . على أنه إذا كان مأمور الضبط ما زال قائماً بتحرير المحضر فإن هذا لا يمنع المحقق من البدء في التحقيق على أن يثبت مضمون المحضر عند تقديمه إليه .

٢ — ويجرى تحرير محضر التحقيق بمعرفة الكاتب المختص ، ولكن نحت إشراف المحقق . والاصل في المحضر أن يكون صورة صادقة لما يتم من إجراءات ، بمعنى أن يعتبر عمل الكاتب بمثابة المسجل لكل ما يدور في مكان التحقيق . هذا ما تقضى به الفواعد العامة . ولكن هل يتيسر إعمالها في التاحية العملية ؟

كثيراً ما يستعج المحقق إلى مجمل أقوال الشخص المائل أمامه — سواء أكان شاهداً أو متهماً — ليحيط علماً بالواقعة ثم يبدأ في إثبات أقواله . وليس ثمة ما يمنع من هذا ما دام ما دون بعد ذلك يتضمن فعلاً ما صدر من الشخص من أقوال ، بمعنى أن لا يغفل المحقق بعض الأقوال التي سمعها .

ومن أدق المسائل تعرف لغة الحديث التي يجري بها إثبات التحقيق بمعنى هل يجري الإثبات باللغة العربية أم باللغة العامية ؟ وهل يجوز تغيير الأسلوب الذي أدلى به الفرد أمام المحقق ؟ والإجابة على هذا السؤال يسيرة من تعرف حكمه تدوين التحقيق ، وهي تقدير أقوال من سمعت معلوماتهم أمام المحقق . وقد يكون للجهة أو الأسلوب الذي قبل معان معينة تختلف عن المعاني التي تستفاد من اللغة العربية إذا وضع القول بها . لا سيما أن هناك من الالفاظ الواحدة ذات المدلول المتعدد وفقاً لاختلاف اللهجات والتقاليد من مكان لآخر وهذا يؤدي إلى وجوب إثبات كل قول على الصورة التي قيل بها .

على أنه إذا كان الشخص الذي يسأله المحقق لا يعرف اللغة العربية ، فإنه يجوز للمحقق أن يستعين عند الضرورة — إن لم يستطع هو نفسه — بمترجم — يحلف اليمين على أداء عمله بالدقة والصدق ، وحينئذ تثبت الأسئلة والإجابة عليها باللغة العربية .

المبحث الثالث

لإجراءات التحقيق

نتناول فيما يلي الإجراءات المختلفة التي يستطيع المحقق مباشرتها مع مراعاة الترتيب الطبيعي للأمر في واقع الحياة ، من وقت تلقى البلاغ عن الجريمة حتى التصرف في الأوراق على أنه - كما هي القاعدة العامة - لا يلزم المحقق بالسير في التحقيق على وجه معين ثابت ، إنما قد يختلف الأمر من جريمة إلى أخرى ، بل من حادثة إلى حادثة والمسألة رهينة بحسن تقديره وخبرته لما يحسن البدء بمباشرة من إجراءات التحقيق .

أولاً - تلقى البلاغ :

لا يستطيع محقق النيابة أن يباشر التحقيق في جريمة معينة إلا إذا علم بها ، وهذا العلم يتأتى من تبليغ يصل إليه في شأنها . وقد يكون التبليغ مقدما من أحد أفراد الجمهور يستوى في هذا أن يكون المجنى عليه أو غيره ، وهذا قد يكون بطريق شفهي أو كتابي ، وحينئذ ينبغي على المحقق أن يتقبل البلاغ فلا يستطيع رفضه ، فإن كان شفها قام بإثباته في محضر ، وإن كان كتابيا تلقاه من المبلغ .

وقد يكون التبليغ من أحد مأموري الضبط القضائي وهو على صورة من إثنين إما إشارة مكتوبة تبلغ إلى المحقق ، أو أن يتلقى البلاغ عن طريق التليفون . وهو هنا كذلك لا يستطيع إلا أن يتلقى البلاغ ، فإن كان شفها تعين إثبات مضمونه في محضر ، ولا يختلف الوضع إذا كان المبلغ أحد الموظفين أو الجهات الحكومية أو غيرها ، فلا شك في حقهم في الإبلاغ ، وواجب على النيابة أن تتلقى البلاغ لتوجيه الوجهة التي تراها .

ومتى تلقى المحقق بلاغا عن الحادث - على أي صورة كانت - وجب عليه التصرف على أساسه فالواقعة إما أن تكون جناية أو جنحة ذات أهمية خاصة أو أن تكون جنحة بسيطة أو مخالفة أو أمراً لاجرمية فيه . فإذا كانت من النوع الأول تعين على المحقق بنفسه مباشرة الإجراءات ، وأما في النوع الآخر فستطيع أن يحيل الشكوى إلى الشرطة لفحصها ليتصرف هو على ضوء ذلك .

ولكن متى يجب على المحقق أن يقوم هو بنفسه بالتحقيق ؟ ترشد تعليمات النيابة أعضاء النيابة إلى ما ينبغي إتباعه في هذه الصورة ، وهي تمشي مع فكرة عامة مقتضاها أنه كلما كانت الجريمة ذات أهمية خاصة سواء بالنسبة إلى المتهم فيها أو المجنى عليه أو إلى موضوعها تعين على النيابة مباشرة التحقيق . وكذلك الشأن بالنسبة إلى نوع معين من الجرائم يحتاج إلى خبرة خاصة ، أو حينما تقتضك النيابة في حقيقة الصورة التي وقع فيها الحادث خلافا لما ورد في البلاغ .

ثانيا - المعاينة :

يطلق على المعاينة عادة عبارة إثبات الحالة ، والمراد بهذا إثبات حالة الأشخاص والأشياء والأمكنة ذات الصلة بالحادث .

وللمعاينة أهمية بالغة في أدلة الدعوى وفي اقتناع المحكمة ويبدو هذا في أن ماديات الواقعة يكون من المسير غالبا المبت بها . ونادرا ما تخفى الحقائق خلافا لأقوال الشهود الذين قد يتأثرون بدوافع معينة فيكذبون عن عمد أو يخطئون في التقدير فنضيق الحقيقة نتيجة لذلك . وفي كثير من الحوادث لاسيما تلك التي تتعلق بسبل المواصلات تكون المعاينة هي الدليل الأساسي ما لم يكن الوحيد في الدعوى وبقدر دقتها والعناية بمباشرتها يكون الوصول إلى الحقيقة .

ويستطيع المحقق أن يباشر للمعاينة في أى وقت من مراحل التحقيق ، أى أنه قد يبدأ إجراءاته بالمعاينة ، أو قد يباشرها في منتصف التحقيق أو متى أشرف على نهايته . والمقياس الذي يهتدى به في اختيار الوقت الملائم لمباشرتها هو القدر الذي يفيد به من نتائج المعاينة السير في إجراءات التحقيق ، وهذا أمر يختلف باختلاف الوقائع الجنائية . فمثلا إذا كانت الواقعة المبلغ عنها هي وضع النار في أموال معينة كانت المبادرة إلى المعاينة أجدى ، إذ قد تكشف عن الصورة التي وقعت بها الجريمة وتبعا للكشف عنها بالتحقيق ، هذا إلا إذا كان من غير اليسور إجراء تلك المعاينة كما إذا كانت السماء معطرة أو كان الوقت ليلا . وفي جريمة شروع في قتل - إذا كان المجنى عليه قد نقل إلى المستشفى ، قد تكون مباشرة التحقيق أسبق من إجراء المعاينة .

وفى الوقائع التى يستند فيها اتهام إلى شخص معين يبدأ أولاً بسؤاله عن التهمة ثم استجوابه تفصيلاً وفوراً ان اعترف أو بعد فترة فى حالة الإنكار ، فهل يكون من الاوفر مباشرة المعاينة قبل السؤال ؟ فى هذا الفرص ينفى التفرقة بين حالتين؛ الأولى إنكار المتهم لما يستند إليه عند سؤاله ، وحينئذ على المحقق مباشرة المعاينة ابتداء مادامت تفيده أثناء السير فى التحقيق لأن تأخير استجوابه لن يودى إلى أى مضار . بل أن مواجهته بنتيجة المعاينة قد تعود بالفائدة لإظهار الحقيقة . أما فى الحالة الأخرى التى يعترف فيها المتهم فيحسن أن يبادر المحقق إلى استجوابه ، ذلك لأنه على الأصح سوف يؤكد النتائج التى قد أسفر عنها المعاينة . ومن ناحية أخرى قد يودى تأخير استجوابه إلى العدول عن اعترافه ، وإنكار ما هو مستند إليه .

وإذا أراد المحقق مباشرة المعاينة فعليه أن يضع فى اعتباره أن عمله يقتصر على مجرد نقل صورة صحيحة وكاملة للبل الذى يقوم بمعاينته بمعنى أنه يعتبر بمثابة المسجل الذى لا يملك إضافة ولا حذفاً بالنسبة إلى ما يصل إليه . وعلى هذا الأساس يتمتع على المحقق أن يضمن محضر المعاينة أى استنتاج لما يعتقدده خاصة بالمعاينة التى باشرها وإنما يترك هذا إلى حين مناقشة من يقوم بسؤالهم أو عند المرافعة أمام المحكمة .

وعملية المعاينة ذاتها تختلف من واقعة إلى أخرى ، وعلى هذا الأساس لا يمكن وضع قاعدة عامة يهتدى بها ، وإنما يجب أن يكون فى ذهن المحقق أثناء المعاينة صورة احتمالية لوقوع الجريمة تبين منها أركانها المختلفة حتى يعنى بإثبات كل ما يتصل بها ، إذ لو خافه بعض منها أو لم يثبت بدقة فانه قد يتمنر بعد هذا تحقيق الدليل مما يودى إلى ضياع الحقيقة سواء لمصلحة المتهم أو ضد مصلحته .

وإذا أخذنا جريمة قتل على سبيل المثال ، فإنه تجب العناية بذكر الحالة التى وجدت عليها الجثة من ناحية وضعها الخاص على وجهها أو على ظهرها وموقعها . بالنسبة إلى المكان الذى وجدت به بالقىاس إلى الجهات الأصلية . ثم وصف تفصيل لما يبدى على الجثة من آثار دون المساس بها ومحاولة تبيان الإصابات التى أدت إليها ، ثم الحالة العامة للمكان الذى توجد به الجثة من ناحية بعثرة بعض

محتوياته أو وجودها مرتبة وفتحات المكان من نوافذ وأبواب وحالة كل منها ، وهكذا .

على أنه ينبغي على المحقق أن يحاطب الأمرين . الأول منها عدم المساس ببعض الأشياء التي قد توجد بها آثار تتم عن الجاني ، كبصمات أصابع أو آثار أقدام أو ملابس خاصة ، وترك رفعها جميعا الى المعنيين المختصين مع الإشارة الى ذلك في المحضر . والأمر الآخر أن لا يقطع المحقق بوصف معين لأمر شاهده يكون هناك احتمال لوجه آخر له . ويبدو هذا على سبيل المثال إذا كان اكتشاف جريمة القتل بعد فترة من وقوعها وكانت الجثة متفنتة ، فقد يصعب على المحقق تبين الإصابات الموجودة بالجثة وما بها من آثار لسوائل هل هي دماء أو إفرازات من الجثة . وهكذا .

ويجب على المحقق أن يرفع محضر المعاينة برسم تخطيطي للسكان الذي قام بمعاينته ، وهو بهذا يرفع أى شك حول دقة إثبات ماديات الواقعة ، ويبين في هذا الرسم مكان الحادث وما وجد به والمسافات المختلفة له أو يتعلق بما وجد به آثار ، مع بيان الجهات الأصلية في أسفل الرسم حتى تكون الصورة واضحة لمن يطلع عليها . وإذا تيسر المحقق أن يرفع الرسم المشار اليه والمعاينة ببعض الصور الفوتوغرافية كان هذا أوفى بالعرض .

ويحدث في بعض الأحوال أن يبدى المتهم أو الشهود أو المجنى عليه ملاحظات خاصة أثناء مباشرة المحقق للمعاينة وحينئذ يتعين إثبات تلك الملاحظات كما قيلت مع استنادها الى من قالها ، وعلى سبيل المثال أن يذكر أحد الشهود أنه كان قادما مع المجنى عليه من طريق جانبي حينما فوجئ بصوت العيار الثأرى وسقوط المجنى عليه الى جواره ، وإذا دعا الحال زيادة في الإيضاح الى بيان المكان الذي يشير اليه الشاهد في أقواله في الرسم يكون من الأفضل إثبات ذلك .

والأصل أن تتم المعاينة مرة واحدة ، ومنع هذا فقد تدعو ظروف الحال الى إعادة مباشرتها ، وليس في القانون ما يمنع المحقق من ذلك ، فثلا قد تبأشر المعاينة ليلا في بدء التحقيق ويكون الأفضل أعادتها على ضوء النهار ، أو قد يظهر أئماء

المنافسة أن المعايمة قد أغفلت بعض النقاط التي تارت أهميتها عند المناقشة لحيثند . يقوم المحقق بإعادة المعايمة استيفاء لآوجه التقص فيها ، وإن كانت إعادة المعايمة قد بوشرت في وقت لاحق للمعايمة الأولى فإنه يكون من الآوفى أن تباشري . نفس ظروف ووقت مباشرة المعايمة الأولى ، مثلا وقت معين من الليل أو النهار .

ويتصل بالمعايمة إعادة تمثيل كيفية وقوع الحادث . فإذا كانت المعايمة عبارة عن نقل صورة صامتة لمكان الحادث فإن إعادة تمثيل وقوعه تمثل نقل صورة متحركة له ، وهذا أمر يختلف بقدر اختلاف الوقائع الجنائية . ويكون في الأحوال التي يستفاد منها تبيان صدق المتهم أو كذبه بالنسبة إلى الجني عليه أو الشهود .

ثالثاً - سؤال المتهم واستجوابه :

إذا مثل المتهم أمام المحقق تعين أن يسأله عن اسمه ويثبت شخصيته . ويجب بقدر الإمكان أن يكون الاسم ثلاثياً دفعا لكل لبس . أما إثبات الشخصية فيقتضن أمرين ، الأول إثبات المعلومات الخاصة بالمتهم ، أي سنه ، وصناعته ، وعمل ميلادة ، وعمل إقامته ، وبهذا يمكن التعرف عليه . أما الأمر الآخر فهو إثبات المحاورة التي عليها المتهم ، وذلك بوصف إجمالي لهيئته وما فيها علامات ظاهرة ، ثم ملابس المتهم وما بها من آثار أو عدم وجود آثار بها ، وذلك وفقاً لأهمية هذا الأمر حسب اختلاف أنواع الحوادث . وإذا دعا الحال يجرى فحص جسم المتهم لاحتمال وجود آثار به تفيد في تعرف حقيقة الحادث ، مثلا في قضايا المشاجرات أو القتل وحالات الدفاع الشرعى وهكذا .

ويستتبع هذا في غالب الأحوال تفتيش المتهم وإثبات ما قد يوجد معه في عصر التحقيق ، فقد تفرقة التفتيش عن وجود آثار بلباس المتهم أو معه تثبت أو تنفي صلة بالجرمة .

ويبدأ المحقق بسؤال المتهم عن التهمة المسندة إليه ، وما يعبر عنه القانون بقوله يحيطه علماً بالتهمة المسندة إليه . ويتم هذا بتعريفه بالانتهام المسند إليه إجمالاً وسماع دفاعه بجملاً كذلك عنه . مثلا هل قتل فلاناً ، أو هل سرقت ماله .

فلان وهكذا . وأهمية هذا السؤال هو أنه قد يؤدي إلى توجيه المحقق لطريق من اثنين وفقاً لإنتكار المتهم لما أسند إليه أو اعترافه به .

فإن أنكر المتهم ما أسند إليه سار المحقق في إجراءات التحقيق ، مع العناية بإثبات دفاع المتهم إن أبداه ، أو إثبات أسماء الشهود الذين يستند عليهم في إنكار الاتهام ، لأن الأقوال الأولى التي تبدي في هذه المرحلة تكون ذات أثر كبير في تكوين المحكمة لرأيها في الدعوى إذا طرحت عليها أما إذا اعترف المتهم بالجريمة المستندة إليه ، فإنه يتعين على المحقق أن يبادر إلى استجوابه ، وذلك خشية من أن يؤدي التريث في مباشرة هذا الإجراء إلى عدول المتهم من اعترافه .

والاستجواب على ما هو معروف عبارة عن مناقشة المتهم في الأدلة الموجودة في الدعوى مناقشة تفصيلية قد تؤدي إلى قوله ما ليس في صالحه . وهو في هذا يختلف عن مجرد السؤال ويعتبر من آخر لإجراءات التحقيق لأنه قد يجر إلى اعتراف أو بالأقل إلى اضطراب المتهم في دفاعه بما قد يسئ إليه وتبقى أدلة الإتهام قائمة قبله .

ومناقشة المحقق للمتهم يجب أن تقدم بالمنطق وبالترتيب الطبيعي للأمور بمعنى أن يرتب المحقق في ذهنه وقائع الحادث ترتيباً فعلياً وواقعياً ، ثم يأخذ في مناقشة المتهم عنها الواحدة تلو الأخرى . بهذا لا يصيب المتهم أى اضطراب في أفكاره ويسهل على من يطالع أوراق الدعوى أن يتتبع وقائعها بشكل مبسط لا يؤدي إلى الخلط وإلى ضياع الحقيقة . وترتيب المناقشة من شأنه أن يسهل عمل المحقق ذاته ، إذ أنه بإنتهائه من إحدى النقاط يستطيع أن ينتقل إلى غيرها وهكذا فلا يستوفى بعضها ويشوب الغموض أو التقصص البعض الآخر .

وليس هناك أنواعاً معينة من الأسئلة يلتزمها المحقق ، ولكن تقديرها وطريقة توجيهها متروك لحسن تصرف المحقق . على أنه من الأفضل أن تكون الأسئلة بسيطة ومقصورة وبأسلوب سهل الفهم على المستجوب . فالأسئلة المطولة قد تدخل الخلط في ذهن المتهم أو حتى في ذهن القارئ ، على أن لا يصل قصر السؤال إلى حالة من الابتسار .

ويستوى أن تكون الأسئلة مباشرة أو غير مباشرة ، أى أن تكون منصبة على واقعة معينة بالذات أم أسئلة توصل في النهاية إلى تعرف الحقيقة عن أمر معين . واختيار أى من النوعين متروك لتقدير المحقق . وإذا أراد المحقق أن يواجه المتهم بأقوال سابقة له أو بأقوال بعض الشهود عليه أن يشير للنهم وفى المحضر إلى مكان تلك الأقوال ، مثلا إذا كانت فى محضر الاستدلالات الذى أجراه مأمور الضبط القضائى أو أمام المحقق نفسه فى جلسة أخرى وهكذا .

وينبغى على المحقق أن لا يلجأ فى الاستجواب إلى وسائل غير مشروعة ، مثلا يعد المتهم بتخفيف المسؤولية عنه أو يلجأ إلى التهديد والوعيد بالحبس أو طلب العقوبة الشديدة . ويستوى أن يتم أى الأمرين بطريقة صريحة أو بوسيلة ضمنية . ولا يصح للمحقق أن يلجأ فى تحقيقه واستجواباته للنهم إلى استخدام الأسئلة الإيقاعية والأسئلة الإيحائية . وصورة ذلك أن يزعم له كذباً أن أحد المتهمين قد اعترف بارتكابه للجريمة ، أو أن شاهداً معيناً قد شهد بالواقعة على صورة معينة . أو أن يذكر أمام المتهم أن من يعترف بأنه كان فى حالة دفاع شرعى لا مسئولية عليه وهكذا .

ويجتم على المحقق أن يلجأ إلى تعذيب المتهم من الناحية النفسية ، وأبرز ما يمثل هذا الأمر فى الاستجواب المطول . فليس هناك قدر محدد من الوقت أو عدد معيناً من الأسئلة يمكن توجيهها للمتهم ، على أن للمطابقة البشرية فى كل شأن حداً معيناً لا يمكن تجاوزه . فوقف الاتهام من شأنه أن يوقع الرهبة فى القلب ، فإذا كان الإنسان مضطرب الأعصاب زاد طول استجوابه من اضطرابه ، وإن كان هادئاً الأعصاب فقد لا يتأثر بالاستجواب مهما طال مدتة . وعلى هذا يجب أن يلاحظ المحقق الحالة التى عليها المتهم فإذا وجدته على حالة من الاضطراب والإعياء تعين عليه وقف إجراءات الاستجواب حتى يعود إليه هدوءه أو يسترد قوته . وبهذا يكون من المستحيل وضع قاعدة عامة فى شأن الاستجواب المطول الذى يعد نوعاً من العقوبات النفسية ، وإنما تترك المسألة لتقدير المحكمة التى تعرض عليها الدعوى .

وإذا اعترف المتهم بارتكابه الجريمة فإنه يجب على المحقق أن يطمئن إلى تمثيله .

الحقيقة وذلك بأن يسر في استجواب المتهم وسؤاله تفصيلاً في وقائع الدعوى ،
ليبين ما إذا هناك ترابط بين وقائعها ، أم إن الاعتراف يأتي مجرداً بغير دليل
يؤيده . وهو في هذا السبيل يحاول أن يصل إلى الأدلة المادية التي يرشد إليها المتهم
في اعترافه ، ذلك بأن مثل تلك الأدلة من شأنها تقوية ذلك الاعتراف ، وعلى
سبيل التحقيق لبحث الدوافع التي حدثت بالمتهم إلى ارتكابه الجريمة ، ذلك لأنها
في بعض الأحوال قد يكون لها أثر في ارتكاب الجريمة وبالأقل لها أثر في تقدير
العقوبة ، وهي فضلا عن هذا تضع الاطمئنان في قلب القاضي إلى صحة الاعتراف.

ويتضمن استجواب المتهم سؤاله عما يؤيد هذا الاعتراف ، لا سيما فيما يتعلق
بشهود الحادث ، ومدى علاقتهم به وسبب وجودهم بمكانه ، والقدر من الوقائع
الذي تصب شهادتهم عليه ، ثم سؤال هؤلاء الشهود تفصيلاً لاحتمال أن يكون
الاعتراف الصادر من المتهم متفقاً عليه بينهم .

فإذا اعترف المتهم بارتكابه الحادث ولكنه أوردفه ببعض التحفظات ، مثلاً أنه
حين مقارفته للجريمة كان في حالة دفاع شرعى ، وجب تحقيق هذا الدفاع لأن
إثبات هذه الحالة قد يترتب عليها رفع المساءلة الجنائية بعكس ما لو لم يقم عليها
الدليل . وإن كان المحكمة أن تأخذ بالاعتراف وتسبعت بقيام حالة الدفاع
الشرعى ، فإن هذا لا يثنى عن تحقيق قيام هذه الحالة .

وقد يتضمن اعتراف المتهم أحياناً القول بأنه لم يكن بمفرده حين مقارفته
لجريمة ، وتعتبر هذه الصورة من أدق الحالات التي تستحق من المحقق عناية
خاصة ذلك لأن المتهم إذا ما شعر أنه قد وقع في قبضة العدالة وضاق الخناق عليه
يحاول أن يوقع بغيره . وكذلك في الصورة التي ينكر هو فيها ارتكاب الجريمة
ويستد إلى غيره الاتهام . وعلى المحقق أن يتبع كل دليل في الدعوى ويرد في
أقوال المتهم المعترف للتحقق من صحته ويطنن إليه أو يطرحه .

وترد الصورة التي يعترف فيها المتهم بعد انكار أو ينكر بعد الاعتراف ،
مثلاً ينكر ارتكابه الجريمة في محضر جمع الاستدلالات ويعترف أمام المحقق أو
يحدث العكس ، ويدعو هذا الموقف إلى تحقيق سبب العدول عما اتخذته المتهم

والساعت عليه ، وذلك لاحتمال أن يكون خاضعاً لمؤثر خارجي ، لا سيما في الصورة الأولى ، فإن ادعى أن اعترافه كان تحت تأثير ظرف خاص وجب على المحقق العناية بتحقيقه إذ قد يتضح صدقه فلا تواجه المحكمة فيما بعد باعترافه ، أو يتضح كذبه فتطمئن المحكمة إلى الاعتراف وتبنى حكم الإدانة عليه . فإن ادعى أنه وقع تحت تأثير تعذيب مادي وجب التحقق من وجود آثار مجسمه أو عدم وجود أي أثر . وإن قال أنه كان خاضعاً في اعترافه لتهديد من أي نوع كان فانه يسأل عن الدليل المؤيد لقوله .

وخلاصة القول أنه في حالة اعتراف المتهم بارتكابه الجريمة ، ينبغي على المحقق أن يسير في التحقيق إلى الدرجة التي يطمئن فيها إلى أن الاعتراف يمثل الحقيقة في ارتكاب التهم للجريمة فعلاً . ذلك لأن التأخير في تحقيقه قد يؤدي إلى ضياع الدليل إذا ما أنكر المتهم أمام المحكمة الاعتراف الصادر منه .

ويجوز الإستجواب من الناحية القانونية أن يشترك الخصوم في مناقشة التهم ، فيجوز أن توجه الأسئلة من متهم آخر في الدعوى أو من المسئول عن الحقوق المدنية أو من المدعى بالحقوق المدنية ، وكما يجوز لهؤلاء التدخل في المناقشة بجوز ذلك لمن كان وكيلًا عن أي منهم . على أن هذا الحق لا يعني أن يتكلم من يشاء في أي وقت يريد ، ويوجه الأسئلة مباشرة إلى التهم المستجوب ، بل أن حسن سير التحقيق يقتضي أن يكون الاشتراك في المناقشة عن طريق المحقق . ففي انتهى المحقق من مناقشة التهم فانه يسأل الخصوم عما إذا كان لديهم أسئلة ما يرغبون في توجيهها إلى التهم . حينئذ يثبت السؤال في محضر التحقيق ويوجه إلى التهم ، على أن يشير في المحضر إلى مصدر السؤال . فإذا رأى المحقق أن السؤال لا علاقة له بموضوع الدعوى أو أنه قد قصد به الإيقاع بالمتهم أو وضعه في حرج ، كان له أن يمتنع عن توجيهه بعد إجابته ، حتى يترك لجهة المحاكمة فيما بعد تقدير أهمية السؤال .

رابعاً — سماع الشهود:

قد يكون الشاهد في الواقعة الجنائية واحداً كما قد يتعدد الشهود وينقسم

الشهود إلى فريقين شهود إيجابيات وشهود نفى . وأول ما ينبغي على المحقق تبيانه هو تحديد من من الشهود يعد من شهود الإيجابيات ومن منهم هو من شهود النفي ، ثم تثبت أسمائهم كل في ناحية ، حتى يستطيع عند سؤال كل منهم أن يعرف كيف يجرى ترتيب مناقشته ، ومنذ بداية التحقيق يتبين المحقق شهود الإيجابيات من واقع محضر الاستدلالات إن وجد ، أو على الأقل من إشارة التبليغ بالحدوث . وأما شهود النفي ففهم الذين يرد ذكرهم على لسان المتهم عند بدء سؤاله في التحقيق ويستشهد بهم على عدم مقارفته للجريمة .

على أن تطورات التحقيق قد تكشف عن وجود شهود آخرين سواء في جانب الإيجابيات أو كانوا من شهود النفي ، وعلى المحقق أن يتبع بالنسبة إليهم ما سبق بيانه . ومن الأفضل دائماً أن يثبت المحقق — لاسيما بالنسبة إلى القضايا الهامة والتحقيقات الطويلة — المكان الذي ورد به ذكر الشاهد من بين أوراق المحضر ، وإشارة بسيطة عن الواقعة التي يراد استشهادها عليها ، وبهذا يوفر المحقق على نفسه جهداً كبيراً في مراجعة الأوراق التي تعينه على توجيه الأسئلة .

وهناك بعض الشهود لا يستطيع تحديد موقفهم سلفاً ، أى اعتبارهم من شهود الإيجابيات أو من شهود النفي ، وهؤلاء أيضاً يمكن إثبات أسمائهم في مكان خاص . مع الإشارة إلى الواقع المراد سؤالهم عنها ومن استشهد بهم .

وللمحقق الحرية الكاملة في الاستجابة إلى رغبة الخصوم أو رفض طلباتهم في دعوة بعض الشهود ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى من يسعى من تلقاء نفسه إلى المحقق . على أن التساؤل يكون عن أيهما أفضل رفض دعوة الشهود أم دعوتهم الحضور ؟ والحقيقة أن لكل وجهة فائدة . ومضار ، فإذا رفض المحقق دعوة بعض الشهود فإن هذا يمنع كل محاولة لإطالة أمد التحقيق بغير جدوى ، ولكن هناك عسائرة بالمساس بحق الخصوم في الدفاع وتحقق الصورة العكسية إذا استجاب المحقق لطلبات الخصوم . وعلى هذا يكون الحل في حسن تقدير المحقق أى يسأل الطالب عن الواقعة التي يراد الاستشهاد عليها ، فإن قرر جدوى الإجراء دعا الشاهد إلى الحضور وإلا رفض الطلب .

والصورة التي تقع كثيراً في العمل هي أن ترد أسماء الشهود في ثانيا التحقيق دون أن يطلب الخصوم سماعهم ، كما إذا جاء اسم شاهد أثناء سماع أقوال شاهد معين ، فهل يلزم المحقق بدعوة كل من يرد اسمه بالمحضر ثم سماع معلوماته ؟ إن الإجابة على هذا السؤال ترجع إلى ما سبق ذكره من احتمال وجود قائمة من سماع الشاهد من عدمه وفقاً لتقدير المحقق .

وإذا انتقل المحقق فور إبلاغه بالحادث إلى مكانه لمباشرة التحقيق به ، فإن من الأولى أن يبادر بدعوة كل من يرى عللاً لسؤاله في التحقيق ، ويكون على رجال الحفظ بالمكان الذي يجري فيه التحقيق إبلاغ الشاهد الحضور ، بل وإحضاره فعلاً . وبهذا تتحقق السرعة في الإجراءات من ناحية ، واستبعاد مظنة العبث أو التلغيق بالنسبة إلى الأدلة . أما إذا كان التحقيق يجري في مقر النيابة فإنه لا مانع من توجيه الدعوة للشهود عن طريق أحد المحضرين ، ولكن من الأولى أن يكون الإبلاغ بالحضور بمعرفة رجال الأمن ، ويتم هذا بهليلغ إشارات تليفونية إلى البلاد أو الأماكن التي يوجد بها من يراد سماع أقوالهم .

والمشاهد لا يعدون أن يكون إنساناً ومن ثم فهناك احتمال لأن تقع عليه بعض المؤثرات فتحدث أثراً في نفسه ، الأمر الذي قد يؤدي إلى المساس بالحقيقة ذاتها ، ومن ثم وجب العمل بقدر الإمكان على إبعاده عما قد يؤثر عليه ، سواء قبل سؤالة أو أثناء الاستماع إلى معلوماته .

فعند ما ينتقل المحقق إلى مكان الحادث فإنه يدعو الشهود إلى الحضور سواء أكانوا من شهود الإثبات أو النفي ، وهم يتجمعون خارج غرفة التحقيق ولن يخلو الأمر في ظروف الاحداث الجنائية من أحداث وتعليقات يشاركون فيها أولاً يشاركون ولكنها بغير جدال توجد احتمال وقوع التأثير على أنفسهم . والثالثة في حيدة الشهود توجب فصل شهود الإثبات عن شهود النفي ، بل فصل شهود كل نوع الواحد منهم عن الآخر . يبدو أن هذا أمر يستحيل تحقيقه من الناحية العملية ، ومن ثم فإن المحقق يحاول بقدر الإمكان أن ينفذ رجال الحفظ بإبعاد شهود الإثبات عن شهود النفي ، وأن كان هناك ثمة شاهد له أهمية خاصة

في الدعوى فيجوز التحفظ عليه على افراد حتى تسمع معلوماته . ولا يتبقى بعد هذا الا مقدرة المحقق في استخلاص الحقيقة من واقع التحقيق الذي يباشره .

والتأثير على الشاهد قد يأتي من ناحية أخرى بداخل غرفة التحقيق وذلك إن وجد من يكون له نفوذ أو تأثير عليه أو خشية من بطشه . وقد يتمثل هذا في أحد رجال الحفظ أو المتهم ذاته أو شاهد آخر في الدعوى — حسب ظروف كل واقعة ، ولا يشترط أن يكون التأثير بصرف ظاهر ، بل أن وجود الشخص بذاته والادلاء بالمعلومات في حضوره قد يكون فيها الكفاية لإيقاع الرهبة في نفس الشاهد . وقد لا يكشف الشاهد عما يدور بنفسه ، وعلى المحقق أن يكون قوى الملاحظة في نتج تصرفات الشاهد واضطرابه وتوجيه نظرائه بمختلف ما يصدر عنه من تصرفات — لا سيما ما كان منها غريباً بلاوعى — فإن تحقق وجود التأثير على الشاهد وجب عليه العمل على إزالته وليس أمامه من سبيل سوى لإبعاد صاحب التأثير بصفة مؤقتة عن غرفة التحقيق ، مع وضع الاطمئنان في قلب الشاهد بأن المعلومات التي يدل بها لن تخرج من بين أوراق التحقيق .

ولا يقتصر الأمر على إزالة تأثير الغير ، بل ينبغي على المحقق أن يبدأ بنفسه فإن لحظ في الشاهد رهبة من موقف التحقيق ، وجب أن يلجأ إلى تهدئته ووضع السكينة في قلبه حتى يدل بأقواله وهو مطمئن إلى أنه يخضع العدالة . والواقع أنه إذا أراد المحقق الوصول إلى الحقيقة لتعين عليه أن يعرف أن الشاهد ، في غالب الأحوال ، قد سعى إلى قول الحق ، وأن أى خشية يشعر بها من جانب المحقق ، بل أية معاملة غير كريمة ، تدعوه إلى إنكار معلوماته بصفة مطلقة . وقد يفلت الجاني من العقاب إذا كان ذلك الشخص هو الشاهد الوحيد .

وينصرف الحديث على الأساس السابق إلى كيفية معاملة الشهود ، وقد سبق أن أشرنا إلى رأى الشريعة الإسلامية في معاملة الخصوم ، ولا بأس هنا من الإشارة إلى رأيها بالنسبة إلى الشهود . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أكرموا الشهود فإن الله تعالى يحبهم المحقون » ، وذهب فقهاء الشريعة إلى أنه يجب على القاضي أن لا يعبث بالشهود ، لأن ذلك يشوش عليهم عقولهم فلا يمكنهم من أداء الشهادة على وجهها .

وعلى هذا الأساس يكون توجيه الأسئلة إلى الشاهد في أسلوب هادئ ،
يعنى أن لا تتضمن وسيلة قد يحملها الشاهد على أنها نوع من التهديد ، أو على
أنه ليس على ثقة من المحقق ، لأن هذا من شأنه أن يوقع الاضطراب في نفسه
- فتضع الحقيقة ، هذا ما لم يسأله المحقق فيما يعتقد تصويراً ما للحادث . ويجب
ألا يوجه المحقق إلى الشاهد أى تلميح أو تصريح أو إشارة تفيد الاستهانة بشأنه
أو تلميح يتضمن معنى لكذبه . وعلى المحقق بأسئلته المباشرة أن يستخلص الحقيقة
- من الشاهد .

ويحدث في بعض الأحيان أن لا يتضح موقف الشخص أمام المحقق بمعنى
أن التحقيق قد يكشف عن اعتباره شاهداً أو يكشف عن أن له دوراً في ارتكاب
الجرمة ، أى متهماً فيها ، وحينئذ على المحقق أن يحلفه الجين بوصفه شاهداً أخذاً
بالأحوط ، ولن يضار بعد هذا أن أصبح متهماً . ويحدث هذا على سبيل المثال
بالنسبة إلى بلاغ يقدم به شخص ضد آخر متهماً بآية في سرقة باكره ثم يكشف
التحقيق عن كذب بلاغه فتوجه إليه تهمة البلاغ الكاذب .

وحتى تأتى الشهادة بالقائمة المرجوة منها يثمين على المحقق أن يسلك السبيل
الذى يوصله إلى ذلك الغرض . فيجب عليه أن يرسم في ذهنه لإبداء صورة
إجمالية لكيفية وقوع الحادث ، وهو يستقيها من البلاغ الذى تلقاه أو من محضر
الاستدلالات . على أن هذا لا يعنى إطلاقاً أن تثبت الصورة بأدلتها على وضع
معين يحاول إثباته ، ولكنه يغير الصورة تباعاً وفقاً لتطور ظروف التحقيق
وما تكشف عنه الأدلة .

والغاية من الصورة التى يرسمها المحقق في ذهنه هى أنه على ضوءها يستطيع أن
يوجه أسئلة وأن يرتبها ، فلا توجه الأسئلة من المحقق دون نظام معين . وليس
كل ما يرد على خاطره يبادر إلى السؤال عنه ، وإنما عليه أن يرتب الأسئلة ترتيباً
يتشى مع واقعة الحادث . وإذا كان الحادث يشتمل على عدة نقاط مختلفة وجهت
الأسئلة عن كل نقطة على حدة حتى تستوفى . وبهذا يتيسر على المحقق نفسه --
وعلى كل من يطلع على أوراق التحقيق -- أن يتابع واقعة الحادث ، فلا تضطرب
الصورة أمام مخيلته .

وأفضل أنواع الترتيب للأسئلة هو الترتيب الزمني ، لأنه الرابطة الطبيعية بين تسلسل الأحداث : فثلاً إذا افترضنا أن الواقعة هي العثور على جثة قتيل بين المزارع ، يبدأ التحقيق بسؤال من عثر بالجثة ، فيسأل عن وقت وجوده حين عثر عليها وسبب وجوده ، وكيف ثم العثور عليها والحالة التي كانت عليها ، وما فعله إزاء ذلك . فإذا سئلت زوجته ، كان ترتيب الأسئلة عن آخر وقت شاهدت القتيل ومتى بارح داره وأين كان متوجهاً ، وكيف نقل إليها خبر مصرعه وما الذي فعلته ولمن توجه الاتهام وسبب ذلك وهكذا في مختلف الجرائم . وقد يتغير الوضع من واقعة إلى أخرى ، وعلى المحقق أن يهتدى بالقاعدة السابقة .

ولا يجوز أن توجه إلى الشاهد أسئلة إيجابية أو إيقاعية . فثلاً لا يجوز أن يقال له ألم يكن فلان برفقة فلان في مكان الحادث ، وإنما يكون السؤال هل كان فلان بمفرده في مكان الحادث فإن كان الجواب أنه لم يكن بمفرده كان السؤال التالي من كان معه . كما يجتمع أن توجه إليه أقوال على أنها للشخص آخر لم تصدر منه . فلا يقال قرر الأول أنه شاهد التهم بحمل الحادث والواقع أنه لم يقل ذلك ، وأن فلانا ذكر أنك كنت معه بالمقهى ، وذلك خلافاً للحقيقة .

وقد يدل الشاهد بمعلوماته أمام المحقق ، وتأتي مخالفته لما سبق أن أدلى بها في محضر جمع الاستدلالات أو أمام المحقق في جلسة سابقة ، أو تكون مخالفة لأقوال غيره من الشهود أو الدفاع عن التهم ، ويحتاج الأمر في سبيل تعرف أصدق الروايات إلى مواجهة الشاهد بخلاف ما أدلى به أمام المحقق .

فإذا كانت المواجهة بأقوال أخرى لنفس الشاهد فإن المحقق يذكر له مضمون تلك الأقوال ، وإذا دعا الأمر يثلو عليه من أقواله الأولى الجزء الذي يراه متعارضاً مع ما أدلى به . ويثبت في محضره الصورة التي تمت بها المواجهة ، إذ قد تكون لذلك أهمية لدى المحكمة في تقدير ما يجيب به . فإذا عدل الشاهد عن أقواله الأخيرة ذكر ذلك العدول ووجب على المحقق مناقشته فيه ، وفي سبب التعارض في الأقوال . وأن أصر على قوله الأخير ذكر ذلك في المحضر ، وأن ساق تعليلاً للأقوال الأولى وجب إثباته في المحضر . وقد تم مواجهة الشاهد بأقوال غيره من الشهود أو بأقوال التهم ، وحينئذ تجرى على نفس السيرة السابقة أي يذكر

مضمون تلك الأقوال أو تلاوتها عليه وإثبات ما تسفر عنه المواجهة .

على أن المواجهة مع الغير قد تتم بصورة أخرى ، أى المواجهة الشخصية ، أى يذكر لكل فرد ما قاله الآخر وكلاهما حاضر . وقد يصير كل منهما على موقفه وحينئذ يثبت المحقق ذلك في محضره ، والمحكمة بعد هذا في حل في الأخذ بمن ترى الاطمئنان إلى قوله . فإن عدل أحدهما عن موقفه وجبت مناقشته في هذا العدول ، لاحتمال أن يكون واقعا تحت مؤثر خاص ، لا سيما من وضع المواجهة نفسه والخشية من الآخر ، بمعنى أنه ليس كل عدول يمثل الحقيقة .

ويجب على المحقق أن يكون دقيق الملاحظة حين المواجهة الشخصية ، ويثبت جميع ما يصدر من الأشخاص الذين تجرى بينهم عملية المواجهة من تصرفات أو أقوال لأنها قد تتضمن معان عدة تحصل على الثقة في أقوال دون أخرى . لاسيما في الأمور التي توجد فيها صلات معينة بين مختلف الشهود كزواج وزوجته أو أخ وأخته أو أب وابنه كما يراعى الحالة الشخصية لكل فرد ، فالرجل غير المرأة ، والكبير غير الصغير وذو النفوذ غير الإنسان البسيط وهكذا ، وعلى كل حال لا يصح أن تقلب المواجهة إلى مناقشة بين الشهود وبعضهم .

ومن حق الخصوم مناقشة الشهود على أن هذا لا يعنى أفساد الطريق على المحقق في إظهار الحقيقة ، ولكن يجب أن تجرى الأسئلة التي توجه إلى الشهود بعد انتهاء المحقق من توجيه أسئلته ، حتى لا ينقطع نسلسلها ولا يشوبها الاضطراب الذي يضع صورة الحادث . وتثبت الأسئلة التي توجه في محضر التحقيق . والاصل أن يوجهها المحقق ، ومع هذا يجوز أن يكون التوجيه مباشرة من الخصم مادامت الأسئلة تحت إشراف المحقق ، وذلك اختصارا للوقت والمجهود . على أن المحقق دائما أن يتمتع عن توجيه أى سؤال لا محل له بالنسبة إلى الواقعة وأن وجب عليه إثباته . وعلى سبيل المثال يجوز توجيه الأسئلة التي تتضمن إحراجا لا توجيه الواقعة أو مساسا بالشاهد أو بسمعته — ويلاحظ في بعض الأحيان أن أسلوب توجيه السؤال من الخصوم أو درجة ارتفاع الصوت قد يهدف بها إلى وضع الاضطراب في قلب الشاهد وهي مسألة يجعلها المحقق في اعتباره دائما فيلاحظ التوايا الخفية للسائل .

ويحدث كثيرا في الحياة العملية أن يتطوع شخص للشهادة عن وقائع لا يعلم عنها شيئا ، إما بدافع انفعال شخصي لما يعتقده حقا ، أو أنه ينصف جانباً معيناً في الدعوى ، أى الصورة التى يكون فيها الشاهد حسن التية . وهناك صورة أخرى يكون فيها الشاهد سوء التية ، أى يعلم سلفاً بأنه ما يقرره أمام المحقق يخالف الواقع ، وهو في هذه الصورة أيضاً قد يكون مدفوعاً بموامل نفسية خاصة به ، أو صالحاً معيناً يدافع عنه ، أو كسياً يبغى تحقيقه لمن حمله على ذلك . الشهادة . ومؤلا الشهود يحتاجون إلى دقة بالغة من المحقق وإلى مجهود أكبر ، ذلك لأن الاستسلام لقواهم فيه — نهلا عن ضياع وقت المحقق — أهدار للحقيقة وبراعى أن الشهادة زورا أمام جهة التحقيق الابتدائى لا تعد جريمة في القانون .

وواجب المحقق ينصب على كشف أمر مؤلا الشهود ، ويهدوه شديد ودقته . بالغة ، خشية من أن يتخذعه الظواهر وراء فكرة يستقيها من شاهد يعتد في صدقه ، ويكون هو في الواقع قد غير الحقيقة . ولا يمكن وضع قواعد عامة في كيفية كشف شهادة أولئك الشهود ، ولكن في قوة ملاحظة المحقق ودقته . ما يسهل له الأمور ، فثلا التفاضل بين أقوال الشاهد ، أو بين أقواله وأقوال غيره إلى درجة كبيرة قد تفتح الباب أمام المحقق .

ويتصل بهذا الأمر الصورة التى تتطابق فيها الشهادات بشكل يكاد يجعل منها نسخة واحدة متعددة الصور فمن المسلم به أن شهود حادثة ما يستحيل أن تصرف حواسهم — التى يتلقون عن طريقها المعلومات — إلى تعرف نفس الوقائع بذات القدر وفي صورة معينة لا تختلف . فلكل شاهد وضع معين يكون عليه وقت الحادث وأقرب ظروف الحادث إلى إحدى حواسه هو الذى يتبته إليه . وعلى هذا إذا تطابقت الشهادات أدى هذا إلى رية المحقق ، ولا يعنى هذا بصفة دائمة كذب أولئك الشهود ، وإنما يدفع الأمر بالمحقق إلى الحيلة والحذر وتلس الحقيقة والتأكد من صدق تلك الشهادات ، أو كشف كذبها .

ويقضى حسن خدمة العدالة أن يتخذ موقفا حازما من شهود الزور بمعنى أنه لو ثبت هذا الأمر في حقهم وأمكن وضعهم تحت نص من نصوص القانون وجب أن لا يفتلوا من أعمال حكمه ، وعلى سبيل المثال توجيه تهمة البلاغ للكاذب .

يوجب القانون أن يوقع الشاهد على الشهادة ، وتنتل على الشاهد أقواله قبل التوقيع عليها : على أن تلاوة تلك الأقوال قد يؤدي إلى تعطيل عمل المحقق لاسيما حين تكون الشهادة قد استغرقت وقتا طويلا ، ثم أن الثقة الموجودة في المحقق فيها الكفاية نحو الإطهشان إلى ما أثبت في المحضر . وعلى هذا لا داعي لتلاوة أقوال الشاهد ، هذا إلا إذا طالب هو صراحة تلاوتها .

خامساً - عملية الاستعراف

يدبر أمر الجريمة غالباً في الخفاء ، ولا يأتي الدليل على ارتكابها أو على مرتكبها بصفة مباشرة ، ولكنه في الكثير الغالب يأتي بطريقة غير مباشرة أي بتجميع قرائن متعددة وأدلة مختلفة تنضم إلى بعضها وتعطي صورة صحيحة للحادثة . ومن هنا جاء مبدأ افتتاع القاضي أي أنه يحكم بما يطمئن إليه ضميره غير مقيد في هذا بدليل معين من أدلة الإثبات . ومتى كان الأمر كذلك فإننا نجد أن الشهادة قد تنصب على حدث معين والإطهشان على صحته يجب التأكد من حقيقة وقوعه لاسيما إن كان مبناء الطعن أو وجد احتمال الخطأ . ويكون تبيان ذلك الأمر بإجراء عملية الاستعراف . فالاستعراف إذن يقصد به التأكد مما ساهه الشاهد بصدد حدث معين يحتمل أن يشوبه اللبس في الظروف العادية . فقد يقرر المجني عليه أنه استطاع أن يميز المتهم في الظلام من شكله أو هيئته أو سيره ، أو صوته .

وإذا كانت الغاية من الاستعراف هي التأكد من صحة الشهادة في أمر معين يحتمل أن يدخله الخطأ ، فإنه حتى نصل إلى تلك الغاية ينبغي أن نعتمد تمثيل الحادث بالصورة التي رواها المجني عليه وفي نفس الظروف ، مع مغايرة متكررة في النقطة التي يراد التأكد منها ، ليقتين إمكان تمييزه لها من عدمه . وعملية الاستعراف تتناول في الغالب تعرف الصورة أي الشكل وتعرف الصوت ونعرض لكل منهما .

(١) تعرف الصورة

حتى يكون هذا النرض مائلا في أذهائنا نفترض على سبيل المثال واقعة معينة-

أطلق عيار نارى على شخص أتماء عودته من الحقل ليلا ولم يصبه ، فحاول المجنى عليه ملاحظة الجانى لقبض عليه ولم يتمكن من ذلك ، ثم قرر فى التحقيق أن غريمه - الذى سماه - هو الذى أطلق عليه العيار ، وقد استطاع التعرف عليه من هيئة سيره وكذلك صورته حينما التفت منحرفاً فى إحدى المنحنيات .

فى مثل هذا الفرض قد لا يمكن الاطمئنان إلى أقوال المجنى عليه وحدها ، ومع هذا فهو الشاهد الوحيد فى الواقعة . والوقوف بالواقعة عند هذا الحد قد يسفر على أحد أمرين ، الأول أن تنتهى الدعوى بقرار بأن لا وجه لإقامتها أو حكم بالبراءة ، وبهذا تضع الحقيقة ، أو حكم بإدانة شخص قد يكون بريئاً لا سيما فى الصورة التى يلجأ فيها بعض الأفراد إلى انتهاز الفرصة لوجود خلاف بين عدوله وآخر فيرتكب هو الجريمة حتى تسند إلى ذلك الشخص الأخير . وعلى هذا كان من الضرورى لإجراء عملية الاستعراف ، التى قد تنتهى فى نتيجتها إلى تأييد أقوال المجنى عليه أو إلى عدم الاطمئنان إليها .

وتم عملية الاستعراف بأن يعاد تمثيل الواقعة كما رواها الشاهد بالضبط وفى نفس الظروف . ومعنى هذه العبارة الأخيرة أن يتم الإجراء فى نفس الوقت وفى ذات الظروف الجوية ، ويستعان فى هذا بمصلحة الإرساد الجوية ، التى تستطيع أن تحدد وقت التماثل بالضبط . هذا بالنسبة إلى الظروف والأحوال الطبيعية فإن وجد ضوء صناعى فعين أن يوجد كذلك . ثم يطلب من الشاهد تحديد الحالة التى كان هو عليها والحالة التى كان عليها المتهم والمسافة بينهما . ثم يحضر عدة أشخاص يتناولون مع المتهم فى الشكل والهيئة ، ويكون المتهم من بين أولئك الأشخاص ، ويعاد تمثيل الحادث من هؤلاء الأشخاص جميعاً واحداً بعد الآخر ، ويطلب إلى الشاهد تحديد من من هؤلاء هو المرتكب للجريمة . وتثبت هذه العمليات الواحدة بعد الأخرى فى المحضر .

وينبغى فى هذه الصور مراعاة عدة أمور أولها أن لا يرى الشاهد أى من هؤلاء الأشخاص قبل عملية الاستعراف ، وأن لا تكون فى هيئة المتهم أو ملابسه ما يميزه عن غيره من الأشخاص المستعرف عليهم . وبالنسبة إلى الشاهد

بالبينات يراعى منع أى اتصال به يشقه فيه المحقق سواء من رجال الحفظ أو من أحد الاهلين ، إذ قد يوحى إليه أحدهم باتجاه معين .

وثمة مسألة أخرى يتعين الالتفات إليها ، وهى الحالة النفسية التى للشاهد والمتهم أثناء عملية الاستعراف . ذلك لأن اضطراب أيهما يؤدى إلى عدم الاطمئنان إلى نتائج العملية . فمثلا اضطراب الشاهد وخوفه من الخطأ واحتمال إسناد الكذب إليه قد يصيبه بالتردد الذى يضيع الحقيقة أولا يوثق فى قوله . وكذلك فإن خشية المتهم قد توقع الاضطراب فى حركاته ، كما أنه قد يلجأ الى الإنفعال فى تصرفاته حتى لا يستطيع الشاهد التعرف عليه . وهذه الصورة هى من المواقف التى تفيد فيها قوة ملاحظة المحقق .

وزيادة فى الاطمئنان الى نتائج عملية الاستعراف فإنه يجرى تكرارها مرة أو اثنتين ويواجه المتهم والشاهد بما تسفر عنه النتيجة ، وإن تعرف الشاهد على المتهم سئل الأخير عن تعليله لهذه النتيجة . وذلك لاحتمال أن يكون هناك تعليل يخفى على المحقق يتعلق بالنتيجة .

وهناك صورة أخرى يجرى التعرف فيها على المتهم من بين آخرين داخل غرفة التحقيق فى الأحوال التى لا تدعو إلى إعادة تمثيل نفس الظروف التى وقعت فيها الحادثة . مثلا حالة ما إذا أسند إلى شخص إدراكه لجريمة سرقة فى ضوء النهار ، وأنكر المتهم مقارفتها ، واستطاع المجنى عليه أن يدلى بأوصاف المتهم . وحينئذ يعمل المحقق على إحضار عدد من الأشخاص قريبي الجسم والهيئة من المتهم ثم يعرض أولئك الأشخاص على الشاهد ليقين ما إذا كان فى مقدوره التعرف على المتهم من عدمه . ثم تعاد عملية الاستعراف أكثر من مرة كما سلف القول . ويستطيع المحقق فى كل عملية أن يغير الأشخاص الذين يعرضون على الشاهد ، وفى بعض العمليات يجعل المتهم من بين المعروضين ، وفى أخرى يكون بعيداً عن عملية العرض ويستوى أن يتم هذا فى العملية الأولى أو فى أية عملية أخرى . وفى كل الأحوال يجب أن يكون الشاهد بعيداً عن الإجراءات التى تعد لعملية العرض ويطلق على عملية الاستعراف هذه فى العمل « عملية عرض » .

(ب) تعرف الصوت :

يحدث في أحوال أخرى أن يكون أساس اسناد الاتهام إلى الشخص شهادة المجنى عليه أو أى فرد آخر بأنه استطاع تمييز المجنى عليه من سماع صوته . ويحصل هذا حينئذ تكذب بعض جرائم السرقات بالطرق العمومية ويلجأ الجناة إلى تهديد المجنى عليه ، وتكون له معرفة بالصوت الذى هدده ، أو إذا لم يكن له به سابق معرفة يكون لصوت المتكلم مميز معين يسهل به التعرف عليه من بين غيره من الأصوات . وحتى يطمئن إلى صحة ما يقرره الشاهد تباشر عملية التعرف على الصوت .

وتم عملية التعرف بأن يستحضر المحقق عدة أفراد إلى حجرة التحقيق بعد أن يكون قد أبعد الشاهد عن الغرفة ، ثم يدعو الشاهد ولا يسمح له برؤية أحد الحاضرين عملية الاستعراف . ويطلب إلى كل واحد منهم على التوالى أن يذكر ذات العبارة التى قرر الشاهد أنه سمعها من المتهم ، وعلى الشاهد أن يقرر ما إذا كان الصوت الذى سمعه وقت الحادث هو لأحد أولئك الأفراد . وتعاد هذه العملية عدة مرات ، ولا يشترط أن يكون المتهم من بين الأفراد المرشحين خلال كل العمليات .

وبعد أن تنتهى عملية المرض ويكون المحقق قد أثبت نتيجة كل تجربة فإنه يجرى مواجهة المتهم أو الشاهد حسب الأحوال بنتيجة عملية الاستعراف ويثبت أقوال كل منهما ، بل ويستطيع أن يعيد مناقشتها في ضوء تلك النتائج .

وكما سبق القول بالنسبة إلى التعرف على الصورة من وجوب ملاحظة الحالة النفسية للشاهد أو محاولة التمييز المصطنع من جانب المتهم ، فكذلك الحال بالنسبة إلى التعرف على الصوت بل هو أدعى ، ذلك لأن الافتمال أبسط ثم أن الاضطراب أقرب إلى الوقوع وأخيراً ، يجب على المحقق أن يكون في غاية اليقظة أثناء مباشرة أى عملية من عمليات الاستعراف وقد سبقت الإشارة إلى هذا . حتى لا يسمح بتدخل من جانب أى فرد له مصلحة ولو اعتبارية في أن يسير التحقيق في اتجاه معين .

التعرف على الجثة:

يحدث أحيانا أن يبلغ بغياب شخص معين ، وبعد عدة أيام يعثر على جثته فيجري عرضها على المبلغين . وقد يكون من اليسير معرفة الجثة من علامات مميزة ظاهرة فيها ، كوجود وشم باسم صاحب الجثة ، أو أوراق بلباسه لا سيما إذا كان الوقت الذى مضى بين الواقعة وبين العثور على الجثة لم يكف لإحداث تغيرات بها .

ولكن هناك حالات يكون فيها العثور على الجثة بعد فترة تكون قد أصابها فيها تغيرات عدة ، لا سيما إذا كان العثور عليها في مجارى المياه . وقد يزعم بعض الأفراد المبلغين بأن الجثة لمن سبق أن أبلغوا عن غيابه ، يريدون بذلك طمس الحقيقة بالنسبة إلى جريمة معينة ارتكبت على المجنى عليه ، وتكون وفاة صاحب الجثة التي عمر عليها ليس فيها ما يشير الشبهة ، وبذلك يتشبه أمر الجريمة ويفترون من المسئولية الجنائية . وعلى هذا يكون من واجب المحقق مراعاة الدقة الكاملة في عمليات الاستعراف على الجثث ، ولا يكتفى بمجرد تقرير المبلغين عن أن الجثة للقائم بل يجب أن يتحقق من العلامات المميزة ، ويطابق بين الأوصاف الخاصة بالجثة ، والأوصاف التي قيلت وقت الإبلاغ . وهو في هذا يستعين برجال الطب الشرعى لا سيما فيما يتعلق بحالة الجثة وملابس صاحبها وما إلى ذلك من المميزات التي توصل إلى الحقيقة .

سادسا - عمليات الخيرة

تقضى القواعد العامة بأن تكون الاستعانة بالخبير في المسائل الفنية أى المسائل التي تتطلب خبرة خاصة لا تتوفر أساسا في المحقق . فثلا تدعو الحاجة إلى الاستعانة بالطبيب الشرعى في معرفة سبب وفاة المجنى عليه ، والسلاح الذى استعمل في قتله .. وهكذا ، ولكن لا حاجة إلى الالتجاء للخبير في سبيل اجراء معانية لمحل الحادث في جريمة قتل ، بمعنى أن هناك من العمليات ما يستطيع المحقق مباشرتها بنفسه ككمياس المسافات بين المتهم والمجنى عليه وباقي الشهود في محل الحادث أو الاطلاع على مستند مزور ، أو اثبات الاصابات الظاهرة بحجم المجنى عليه . ولا يمكن وضع قاعدة محددة تفصل بين ما يستعان فيه بخبير وما يقوم به المحقق بنفسه من اجراءات .

واستعانة المحقق بالخبير تكون في حالة ما إذا أريد تعرف رأيه في مسألة معينة ، ومن ثم كان منطقيا أن يحدد له ما هو مطلوب تعرف الرأى فيه . ومع هذا يجرى المحقق مذكرة مينا فيها ذلك الامر ، ويجعل مقدمتها ملخصا بوقائع الحادث حتى يستطيع الخبير أن يكون في ذهنه صورة تقريبية عن الحادث ، ويراعى أن المذكرة المشار إليها لا ينبغي أن تشير إلى اتجاه التحقيق نحو وجهة معينة وفق الأدلة التي تظهر منه ، ولكنها تقتصر على مجرد بيان المسائل المسألة المحيطة بالحادث والتي تعطى صورة تقريبية له حتى لا يتأثر الخبير - ولو بحسن نية - باتجاه سير التحقيق . ولهذا كلما كانت المذكرة التي ترسل إلى الخبير بسيطة وموجزة كلما أدت الغرض منها .

وهناك أحوال تقضى فيها ضرورات الاستعجال بنذب الخبير لمباشرة مهمة معينة بتبليغ تليفوني كالشأن بالنسبة الى تشريح الجثث ، على أنه في هذه الصورة ترسل أيضا مذكرة بوقائع الحادث والمطلوب تعرف الرأى فيه الى الخبير حتى يستطيع أن يرسل تقريره الى المحقق .

ولا يتطلب القانون حضور المحقق أو الخصوم أثناء مباشرة الخبير لأمره .
على أن هذا لا يمنع الخصوم من ذلك الحضور إذا تيسر لهم . وهناك بعض الصور
العملية التي قد يحضرها الخصوم أثناء قيام الخبير بعمله ، وهي التي تتعلق بتشريح
الجثث أو الكشف عن إصابات الجنى عليهم فإذا حضر للمحقق أثناء مباشرة الخبير
لعمله فإنه يكفي بأن يشار إلى ذلك في محضره دون أن تذكر مراحل عمليات
الخبير ، لأن هذه العمليات يتناولها الخبير في التقرير الذي يقدمه .

وليس للمحقق أن يطلب إلى الخبير مباشرة إجراء ما على وجه معين ، لأن
كل ما هو مطلوب من الخبير هو تعرف رايه في مسألة فنية ، أما كيفية الوصول
إليها فهو أمر متروك لتقدير الخبير والإلام يكن هناك أى محل للإستعانة به على
أن هذا لا يمنع المحقق أن حضر عملية الخبرة — أن يستوضح الخبير عن بعض
الأمور التي قد تسلفت انتباهه .

وإذا انتهى الخبير من العمليات الفنية التي يباشرها فإنه يقدم تقريراً برأيه في
المسألة التي طلب إليه الإدلاء برأيه فيها .

— وعندما يصل التقرير إلى المحقق فإنه يؤشر عليه بإرفاقه بملف الدعوى
ويقوم بمراجعته . فإن رأى أن النتيجة التي خلص إليها تحقق وقائع
الدعوى فإنه يستطيع أن يتصرف على ضوءه فاما أن يتصرف في الأوراق أو يواجه
من سئلوا في التحقيق بنتيجة تقرير الخبير . أما أن رأى المحقق أن النتيجة التي
خلص إليها الخبير غير حاسمة في الدعوى ، أو أنها لم تعرض بصراحة للنقطة التي
أريد تعرف الرأى فيها ، فإن المحقق يستوفى ذلك النقص ، وهذا إما بأن يعيد
الأوراق إلى الخبير ميناً وجه النقص الذي يريد استكمالها ، أو أن يدعو الخبير
الذي باشر الأمور لمناقشته فيما انتهى إليه من رأى وبهذا يستوفى النقص .

وللمحقق أن يتدب خبيراً آخر لا بد أن رايه في أمر معين ، ويتم هذا من الناحية
العملية في إحدى صورتين ، الأولى أن يبدى الخبير المتدب رأيه صراحة في
أن إحدى نقط الدعوى تحتاج إلى تعرف رأى خبير آخر متخصص أو أن يبدى
أحد الخصوم اعتراضات فنية على رأى الخبير ويميل المحقق إلى الاطمئنان إلى

حجة تقرير الخبير أو اعتراضات الخصوم ، ويكون ذلك بنذب خبير آخر
- في الدعوى .

وليس هناك أى قيد على حق المحقق في نذب خبير آخر . ويرجع الأمر إلى
تقريره . حتى أنه إن نذب خبيراً ثانياً ، ثم وجد تعارضاً بين التقريرين فله أن
ينذب خبيراً ثالثاً لترجيح بين الرأيين أو أبداء رأيه هو شخصياً في الواقعة على
أنه ينبغي أن لا ينسى أن تقرير الخبير يعتبر استشارياً فلا يقيد العضو المحقق أو
المحكمة إذا طرحت عليها الدعوى ، بل أن اتجاه المحقق إلى الاخذ بأحد
الأراء لا يلزم المحكمة بها .

وقد خول القانون للخصوم في الدعوى تقديم تقرير من خبير استشارى ،
وهم يطلبون إلى المحقق الإطلاع على الأوراق بمعرفة الخبير حتى يستطيع
أن يقدم تقريره : وعلى المحقق ألا يرفض هذا الطلب ، لأن هذا السبيل
يعد من بين وسائل الدفاع المخلوطة للخصوم ومن بين الأوراق التى يطلع عليها
الخبير الاستشارى التقرير المقدم من الخبير الذى ندبته النيابة العامة . وليس هناك
ما يمنع النيابة العامة من مناقشة الخبير الأول فيما جاء بالتقرير الاستشارى ،
ولها أن تعلمن إلى أى من التقريرين .

وحتى لا يتعطل التصرف في الدعوى يكون للمحقق أن يمنع الخبير الاستشارى
من الإطلاع على الأوراق . ويتصور هذا من الناحية العملية إذا كان المحقق قد
باشر جميع اجراءات التحقيق في الدعوى وأعدّها للتصرف والمسألة متروكة لتقديره .
على أنه ليس من المستحب الاتجاه الى استخدام هذا الحق إلا إذا كان يترتب على
تقديم التقرير الاستشارى تعطيل حقيقى للتصرف في الدعوى .

مابعا : التفتيش

يعتبر التفتيش من أخطر الحقوق التي منحت للمحقق وذلك لمساسه بالحرريات التي تكفلها الدساتير عادة . ولهذا نجد المشرع قد وضع له ضوابط عديدة ، سواء فيها يتعلق بالسلطة التي تباشره أو تأذن بمباشرته ، والأحوال التي تجوز فيها مباشرته وشروط اتخاذ هذا الإجراء بما يمثل ضمانات للحرية الفردية أو حرمة المسكن .

وأول ما يتبادر إلى الذهن هو التساؤل عن الوقت المناسب — بالنسبة إلى مختلف إجراءات التحقيق — الذي يباشر فيه المحقق التفتيش . فهل يبدأ به أو يجريه حينما ينتهى من الإجراءات الأولى لاسيما في الصورة التي ينتقل فيها لمباشرة التحقيق في مكان الحادث والواقع أنه ليس من المقبول وضع قاعدة عامة لتطبق في جميع الحالات ، وإنما على المحقق أن يقدر أهمية مرور الوقت فيما قد يسفر عنه التفتيش من احتمال العبث بالأدلة ، ومن ناحية أخرى أهمية الآثار التي قد تترتب على مباشرة ذلك الإجراء . وتلك الأهمية تجعله يقدر في ذات الوقت ما إذا كان الأفضل أن يقوم بنفسه بمباشرة التفتيش أو يندب لإجرائه أحد أفراد الضبط القضائي .

وإذا قرر المحقق مباشرة التفتيش بنفسه فإنه يستعين في هذا بمأموري الضبط القضائي ومساعدتهم ، وعن طريقهم يتم الإرشاد عن المكان المراد تفتيشه . وعند وصول المحقق إلى ذلك المكان فإنه يأمر بمباشرة التحفظ عليه ، بمعنى أن الدخول إليه أو الخروج منه فضلا عن عدم السماح بإخراج أو إدخال أى منقول إليه ؛ هذا ما لم يكن المحقق قد أمر بمباشرة الإجراء التحفظي قبل وصوله أو مباشرة مأمور الضبط القضائي من تلقاء نفسه .

وقد يكون مأمور الضبط سبق أن باشر تفتيش المكان قبل وصول المحقق على أن هذا لا يمنع المحقق من إجراء التفتيش مرة ثانية ، فذلك مطلق حق ، لاحتمال أن تكون هناك أشياء لها أهمية في نظرة فات على مأمور الضبط القضائي

ضبطها أو إثباتها . هذا فضلا عن أن التفتيش في حد ذاته قد يحمل معنى إثبات الحالة عند العثور على أشياء تقيد في كشف الحقيقة ، اذ يطمئن المحقق الى صحة الضبط واستبعاد عنصر الاتهام من جانب أى فرد له مصلحة في اثبات ذلك ، الضبط ، سواء المتهم أو غيره .

واذا كانت اجراءات التحقيق بصفة عامة يجرى تدوينها . ألا أن التفتيش بصفة خاصة قد يكون لتدوين طريقة مباشرته أهمية بالغة . ذلك أن المشاهد الناحية العملية أن المتهم في الغالب ينكر وجود المضبوطات في مسكنه، وأنهادست عليه بقصد الاقناع به . ويكون في اثبات كيفية العثور عليها والمكان الذى وجدت به ما يفيد في كشف الحقيقة . سواء في تأييد دفاع المتهم أو تفنيده هذا الدفاع . ويكون تحرير محضر التفتيش — سواء كان من محضر التحقيق أو أفراد له محضر خاص — بإثبات موقع المكان المراد تفتيشه بالنسبة الى الجهات الأصلية وبالنسبة الى المكان الذى يقع فيه بوجه عام . ثم أقسام هذا المكان من حجرات وغير ذلك ، وموقعها الواحدة بالنسبة الى الأخرى ، وما فيها من فتحات . ثم بيان حالة كل جزء بشكل مفصل وما وجد به من منقولات فاذا كان هناك مايضبط ذكر مكان وجود الشيء على وجه الدقة والحالة التى تمر عليه بها . ويذكر أن كان الضبط في حضور المتهم أو في غير حضوره فإن كان حاضرا عرض عليه لإبداء رأيه فيه وأثبت ذلك في المحضر . وعلى المحقق أن يرفق بمحضرة تخطيطا للمكان الذى باشر تفتيشه .

ولا يتيسر في الغالب للمحقق أن يباشر بنفسه تفتيش كل المكان ، فيعاونه في هذا أو تحت إشرافه بعض أفراد الضبط القضائي ومعاونيهم وليس في القانون ما يحرم الالتجاء الى هذه الطريقة ، بل أن ضرورات العمل تقتضيها . على أنه في حالة العثور على شيء يضبط بمعرفة واحد من أولئك الأفراد وجب على المحقق أن يثبت مكان وجود ذلك الشيء ومن عثر به ، لأهمية ذلك في دليل الإثبات واقتناع المحكمة به .

ولا يفوت المحقق أثناء مباشرته للتفتيش أن الغاية منه هي البحث عن أشياء تقيد في تعرف الحقيقة بصدد الجريمة التى يجرى التحقيق فيها ، ومن ثم فانه

مباشرة التفتيش تكون في هذا النطاق . ويمتتع بصفة قاطعة التعرض لاشياء لا يحتمل أن يكون من وراء تفتيشها ما يفيد في تلك الغاية بل إنه من الواجب مراعاة أن التفتيش في ذاته فيه إنتهاك لحرمة المسكن ، فلا عمل لزيادة إثارة النفسية به بعبثة محتويات المسكن تحت ستار مباشرته . ويحرم بتاتا إتلاف أى مال أثناء التفتيش إذا كان في المقدور الاطلاع على ما به دون ذلك الاتلاف .

والتفتيش نوع من الآداب ينبعث من ضمير المحقق نظراً لما يوقعه من اضطراب في نفوس الأشخاص الموجودين بالمنزل الذي يجري تفتيشه ، وعلى المحقق مراعاة تقاليد الأفراد وحرمانهم على قدر ما يستطيع . وعلى سبيل المثال إذا كان التفتيش مباشر ليلاً — إذا لم يحدد القانون وقتاً معيناً من الليل أو النهار يجري التفتيش خلاله — وكان بالمنزل بعض السيدات أو الأطفال ، يراعى أن يكون إخراجهم من الغرف التي يوجدون بها ويدعو الحال إلى تفتيشها بغير إزعاج أو إخلال بحرمانهم مع إتخاذ الاحتياطات الواجب بعدم عبثهم بالأدلة التي يجري البحث عنها . كما أن التفتيش قد يؤدي بصفة عارضة إلى الاطلاع على أسرار خاصة لأصحاب المسكن ، وهذه لا ينبغي الإشارة إليها في المحضر أو ذكرها في أى مجال ما دام التحقيق لا يمسها بأى صورة .

هذا عن تفتيش الامكنة أما الأشخاص فإن المحقق يقوم بمباشرة ذلك التفتيش وهو ينصب دائماً على ملابس المتهم . ويستطيع في ذات الوقت أن يطلب إلى أحد أفراد الضبط القضائي مباشرة التفتيش على رأى منه . على أنه إذا كان الذي يجري تفتيشه أنثى يجب — إتباعاً لحكم القانون — أن يجري ذلك بمعرفة أنثى يندبها المحقق ، بعد أن يجري تخليفها البين ، لأنها في هذه الصورة تعتبر بمثابة شاهد في الدعوى . وكما تقول محكمة النقض — إن الغاية من ندب الأنثى هو الاطلاع على المواضع التي تعد من العورات .

والتفتيش له غاية معينة سبق أن أوضحناها ، وعلى هذا ما يتحدد ما يجوز ضبطه من الأموال ، والمضبوطات إذ لا بد أن تكون من الأموال المنقولة ، فلا تضبط العقارات . وإن أمكن وضع التحفظ عليها بالشروط المرسومة قانوناً .

فالمحقق حين ضبط مال معين عليه أن يقدر مدى إتصافه بالواقعة التي يجري تحقيقها وبالقاعدة التي يحتمل أن يحصل عليها نتيجة لذلك الضبط . فمثلا في جريمة قتل باستعمال السلاح التارى لا عمل لضبط بعض السكاكين التي توجد بالمنزل ، وفي جريمة هتك العرض تضبط الملابس التي يحتمل أن يكون الجاني أو المجنى عليه كان مرتديا لها وقت الحادث ، وهكذا في مختلف صور الجرائم . وهذه المسألة تترك لحسن تقدير المحقق متى أخذ في إعتباره الغاية من التفتيش .

ولما كان للمحقق أن يأمر بالتصرف في الاموال المضبوطة ، فإن التعرّض عند إصدار القرار مسألة واجبة ، خشية أن يتم التصرف في المال ثم يثور النزاع حول دلالته على وقائع الدعوى فإذا أرادت المحكمة التحقق من ذلك بمعاينة المضبوطات لا نجد لها ونضج الحقيقة ، سواء ببراءة مرتكب الجريمة أو القضاء بإذانة شخص برى .

ثامنا : القبض على المتهم .

أما ما يثور بالنسبة إلى القبض هو تقدير المحقق لدواعية ، فهذا الاجراء من شأنه أن يقيد حرية الفرد قبل أن يصدر حكم بإذاته . والقاعدة الأصلية تفترض في الانسان البراءة ، ولذلك كان من الامور الجوهرية أن يتطلب القانون وجوب توافر دلائل كافية على الاتهام . وهذه العبارة على بساطتها — إذا لم تستخدم وفقا لروح التشريع — تمثل خطوة كبيرة على الحرية الفردية .

وتقدير ظروف القبض ودلائل الاتهام تكون مؤقتة ، أى وقت إصدار المحقق لأمره بالقبض على المتهم . وقد يعقب أمر القبض حبس المتهم لإحتياطيا وقد يقتصر الإجراء على مجرد الامر بالقبض في حالة غياب المتهم أو هربه — فإن كان الامر بالحبس فقد يؤدي تغيير الظروف إلى أن يصدر المحقق أمرا بالإفراج المؤقت عن المتهم . ولا شك في أن المحقق يراعى عند إصداره أمر القبض حالة المتهم — فضلا عن الأدلة — من ناحية الذكورة والانوثة ، وصغر السن أو كبره ، ومركز المتهم في مجتمعه ، وحالته الاجتماعية بما يؤدي إلى إحتمال هربه من عدمه . كما يراعى خطورة الجريمة المستندة إليه .

وقد يقبض مأمور الضبط القضائي على المتهم في حالة من الأحوال التي يميز الله القانون فيها ذلك . ويجب عليه أن يسأل المتهم عما هو مستند إليه ، فإن لم يأت بما يبرئه يرسله إلى النيابة العامة التي عليها أن تستجوبه خلال أربع وعشرين ساعة ، ثم تطلق سراحه ، أو تأمر بحبسه إختياطياً .

وأحياناً يقدم مأمور الضبط القضائي محضر الاستدلالات — مع المتهم أو بدونه — إلى النيابة العامة بعد إنتهاء مدة الأربع والعشرين ساعة الأولى ، طالباً حجز المتهم لمدة أربع وعشرين ساعة أخرى ، أو تأمر النيابة العامة من تلقاء نفسها بحجز المتهم لليوم التالي ، ويبدو من هاتين الصورتين أن السند القانوني لهذا الاجراء هو ما خوله القانون للنيابة العامة من وجوب استجواب المتهم خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تسليمه إليها مقبوضاً عليه، بيد أن هذا الاجراء الذي يسير عليه العمل أحياناً لا يتفق مع روح التشريع ، لأن الغاية من الأربع والعشرين ساعة هي استجواب المتهم خلالها بمجرد أن يمثل للمتهم أمام النيابة العامة ، أما أنها تحجزه لمدة أربع وعشرين ساعة بغير استجوابه ، فهو يعتبر بمثابة استئمال الحق ، بما لا يتفق مع الضمان الواجب للحريات الفردية .

تاسماً : الحبس الاحتياطي :

يعتبر الحبس الاحتياطي إجراء مباشر استثناء من قاعدة الأصل في الانسان البراءة حتى تثبت أذاته بحكم نهائي ، وقد أوجبه الضرورة بوصفه إجراء تحقيق واجراء أمن وضماناً لتنفيذ الحكم الذي قد يصدر في الدعوى .

ومن أجل هذا وضماناً للحرية الفردية حدد المشرع الشروط الواجبة حتى يجوز للنيابة العامة أن تصدر الامر بالحبس الاحتياطي . بل زيادة في الضمان ، يجعل أمر الحبس الصادر منها نافذ المفعول لمدة أربعة أيام ، فإذا انتهت ورأت النيابة مد الحبس لأكثر من ذلك وجب عليها عرض الاوراق على القاضي الجزئي . الذي له أن يأمر بمد الحبس مدة أو مددا متعاقبة لا يزيد مقدارها على خمسة وأربعين يوماً . وإذا انتهى الحق الممنوح للقاضي الجزئي ودعت ضرورات

التحقيق إلى بقاء المتهم محبوسا احتياطيا ، عرضت الأوراق على المحكمة الابتدائية منعقدة في غرفة المشورة . ولما أن تأمر بالحبس لمدة أو مدد متعاقبة لازيد على خمسة وأربعين يوما إلى أن ينتهى التحقيق .

والذى يعنينا من الناحية العملية أن المشرع حينما خول النيابة العامة حق حبس المتهم احتياطيا أوجب أن توافر دلائل كافية على التهم ، وسبق أن عرفنا عند الكلام على حق القبض خطورة هذه العبارة عند التطبيق . ويبدو هذا بصورة أكثر جلاء بصدد الحبس الاحتياطى ، ذلك أن المحقق كثيرا ما يباذله الشعور بأن التهم المائل أمامه هو المرتكب للجريمة ولكنه يفتقد الدليل على ذلك ، فيتحرك ضميره هو نحو إعمال العدالة ولو بصفة جزئية ، ومن ثم يأمر بحبس المتهم احتياطيا ويعمل على إبقائه فى الحبس الاحتياطى طيلة فترة التحقيق أو إلى أطول فترة ممكنة ، ثم بعد هذا يخلى سبيله وينتهى أمر الدعوى بإصدار قرار بأن لا وجه لإقامتها ، أو عدم تقديم هذا التهم بالذات إلى المحاكمة .

هذا الإجراء وإن بدا محققا للعدالة إلا أنه فى منتهى الخطورة بالنسبة للحرية الفردية ، لأن الإنسان كثيرا ما تسوقه عواطفه نحو آراء ومعتقدات تكشف الأيام عن عدم صحتها . ولاشك فى أن إغلات عشرة مجرمين من العقاب خير من إدانة شخص واحد ، والحبس الاحتياطى فى الصورة التى نعرضها يكاد يكون نوعا من الإدانة التى توقعها سلطة التحقيق وعلى هذا فواجب المحقق أن يكون موضوعيا أى أن يستقى اعتقاده ويقينه من واقع الدعوى .

وليس الدلائل الكافية هى العنصر الوحيد فى التقدير عند الأمر بحبس المتهم احتياطيا ، بل - كما سلف القول فى الأمر بالقبض - هناك ظروف التهم الاجتماعية والارتباطات العائلية والمالية وخطورة الجريمة . وهذه كلها عناصر يدخلها فى تقديره عندما يصدر قرار يعلم بأنه يأتى استثناء من القاعدة الأصلية التى تقترض فى الإنسان للبراءة .

عاشرا : الإفراج المؤقت

وأهم ما يشير إليه هذا الصدد - كما هو الشأن عند إصدار الأمر بالحبس الاحتياطى -

هو الدلائل الكافية . ذلك لأنه إذا ضعفت الدلائل القائمة قبل المتهم لا يصبح هناك أى مبرر لبقائه فى الحبس الاحتياطى ، ومن ثم فنحن نعود إلى بيان مدى أهمية تقدير الدلائل بالنسبة إلى الحرية الفردية . فعلى المحقق أن يكون موضوعيا فى نظره إلى أدلة الدعوى ، دون تأثر بأى عامل نفسانى - ولو من ذات الواقعة لخطورة الجريمة - حين تقدير وجه الإفراج المؤقت من عدمه . ومن الأفضل كثيرا أن يكون أمر الإفراج صادرا من المحقق ، عن أن يرفض القاضى مد الحبس الاحتياطى .

وإذا قرر المحقق الإفراج المؤقت عن المتهم فانه بالخيار بين أن يعلق الإفراج على دفع كفالة ، أو يقرره بدون كفالة ، فاذا علق الإفراج المؤقت على دفع كفالة فاننا نجد القانون يتطلب فيها أن تكون ضامنا كافيا لحضور المتهم والوفاء بالالتزامات التى تفرض عليه . وهذا الاشتراط فى رأينا غير عملى ، لأن الإفراج بكفالة كثيرا ما يكون بالنسبة إلى أشخاص غير مقتدرين على دفعها واشراطها على هذا الوجه يكاد يكون تمجيذا لهم عن دفعها فان عجزوا فعلا لجأ وكيل النيابة إلى تخفيض المبلغ حتى أنه فى كثير من الأحوال يأمر فى النهاية بالإفراج عن المتهم بغير كفالة .

هذه الصورة العملية التى نعرضها تؤدى بنا إلى القول بوجود أن يكون وكيل النيابة حازما بين أمرين ، إما الحبس الاحتياطى لضرورة توجبه ، أو الإفراج المؤقت بغير كفالة ولا يكون الإفراج المؤقت المعلق على كفالة إلا فى أحوال استثنائية محققة .

ويموز للمحقق بعد أن يأمر بالإفراج المؤقت عن المتهم أن يأمر بحبس احتياطيا إذا قويت الدلائل ضده . وهذا الحق كما هو ظاهر معلق على وجود أدلة تقوى الاتهام الذى كان قائما من قبل . ولما كان هذا الأمر يأتى بعد حبس المتهم احتياطيا ثم الإفراج عنه مؤقتا ، فانه ليس من المستحسن الالتجاء إليه إلا حينما تدعو ضرورات قوية لمباشرة ذلك الاجراء . والمسألة فى النهاية متروكة لتقدير المحقق ومدى وعائه الحرية الفردية .

المبحث الرابع

التصرف في الأوراق

إذا انتهى التحقيق الذي يباشره المحقق فانه يقوم بعد هذا بمراجعة أوراق الدعوى تمهيداً للتصرف فيها. والمحكمة من مراجعة الأوراق هو احتمال وجود أى نقص فيه يبادر إلى إكماله أو دفاع لائى من الخصوم يعمل على تحقيقه . وعندما يستوثق من أن كل الاجراءات قد تمت فانه يسرع إلى التصرف فى الأوراق ، وذلك حتى يتحدد موقف الخصوم ولا يبقى موقعهم مطلقاً إلا إلى الفترة التى يحتاجها التحقيق فعلاً .

وتصرف النيابة فى أوراق الدعوى يكون على وجه من اثنين : أما الاحالة على المحاكمة أو إصدار قرار بأن لاوجه لإقامة الدعوى .

أولا الإحالة على المحاكمة :

يحمل عضو النيابة الدعوى على المحكمة متى رأى أن الأدلة على الاتهام كافية وأن من حسن السياسة الجنائية تقديم المتهم للمحاكمة . ذلك أنه فى بعض الاحوال قد تتوافر الأدلة الكافية ومع ذلك تصدر النيابة العامة قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية . والاساس فى إحالة الدعوى على المحكمة هو توافر أدلة كافية على الاتهام ، وهذه المسألة تستوجب قدراً كبير من العناية ومن حسن التقدير . ذلك لأن الواقعة قد تنفى فيها الأدلة بصفة مطلقة ، أو قد تكون فيها الأدلة من القوة بحيث أنها فى الواقع الطبيعى للأمور تؤدي إلى الإدانة ، أى إذا لم يطرأ ظرف جديد أمام المحكمة . ففى الحالة الاولى لاصح تقديم الدعوى للمحاكمة إطلاقاً ، وفى الحالة الاخرى يكون تقديمها واجبا .

ولكن تبدو دقة المسألة حين تفرجح الأدلة بين الإدانة والبراءة ، فكيف يختار المحقق بين تقديم المتهم للمحاكمة من عدمه ؟ وقبل الإجابة على السؤال ينبغي

استبعاد الفكرة التي تذهب إلى أنه من الأفضل للمتهم أن يعطى ببراءته من المحكمة على أن يصدر قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى من النيابة . ذلك لخطورة موقف المحاكمة في ذاته ، وما يقسم به من علانية وما يكلفه للشخص من مال ووقت وجهد . بل إن تقديم المتهم للمتهم للمحكمة لن يفلته من القول بسبق تقديمه إلى المحاكمة . وعلى هذا فكلما كان بمقدور المحقق تجنيب المتهم مشقة المحاكمة يتعين عليه إصدار قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

ويكون مقياس المحقق في الصورة المطروحة هو أن يتوافر لديه وفقا لتقديره الاحتمال الكبير بإدانة المتهم ، وإذا أخذنا بتقدير رقى لقنا أنه يجب أن يزيد احتمال الإدانة على نسبة ٥٠٪ ، ولا شك في أن خبرة المحقق وحسن تقديره لما أبلغ الأثر في القرار الذي ينتهي إليه عند التصرف في الدعوى .

وإذا رأى المحقق تقديم المتهم للمحاكمة فإنه يعطى الأوراق الوصف القانوني لها ، وهو الإجراء الذي يعبر عنه في العمل بقيد الدعوى ، أي إسناد الاتهام إلى شخص معين بأنه في تاريخ محدد بدائرة قسم معين قد ارتكب الجريمة وفقا لوصفها القانوني ، مع بيان المادة القانونية المراد تطبيقها على المتهم . ثم يؤشر في نهاية هذا القيد بتقديم القضية للجلسة التي يحددها ، ويشير إلى الشهود الذين يسمعون أمام المحكمة حتى يجرى إعلانهم قانونا بالجلسة المشار إليها . وإذا تم هذا التعرف من جانب المحقق ، وقع على عائق قلم الكتاب تنفيذه ، أي بالتأشير في الجداول الخاصة بالقيد والوصف والتصرف ، ثم تحرير نماذج التكليف بالحضور ويوقع عليها عضو النيابة ، وترسل إلى قلم المحضرين لإعلانها لذوى الشأن وعلى النيابة أن تراقب تنفيذ تصرفاتها .

وفي الحالة التي تكون فيها الواقعة المستندة إلى المتهم من الجنايات ، فإن النيابة فضلا عن القيد والوصف المشار إليهما آنفا ، تعد قائمة بأسماء شهود الإثبات ومضمون شهادة كل منهم ، حتى يتيسر لجنة الإحالة مراجعتها ووضع القائمة النهائية بأسماء الشهود الذين يسمعون أمام محكمة الجنايات .

ثانياً القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى :

تصدر النيابة العامة القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى إذا لم توجها السير فيها. ويكون هذا بصفة أساسية إذا كانت الأدلة على المتهم غير كافية أو أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون . ولكن لما أن تصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم الأهمية بمعنى أن تكون الواقعة يعاقب عليها القانون والأدلة على المتهم فيها الكفاية ، ولكن حسن السياسة الجنائية يوجب التفاضي عن ما وقع من المتهم وعدم تقديمه للمحاكمة . ويتمثل هذا عملاً في صور عديدة ، مثلاً تضارب بين إثبتين ثم صلحها ، أو مبلغ من المال بدده المتهم ثم سدده إلى المجنى عليه . وإصدار مثل هذا القرار يترك لحسن تقدير المحقق .

وأخيراً فإن القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة يتصل بما سبق أن قدمناه في شأن تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ، أى إذا لم تتوفر الأدلة الكافية على الاتهام تعين إصدار القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى. وينبغي أخيراً التنبيه إلى أن التصرفات في المسائل الجنائية تحتاج إلى قدر من الجراءة حتى لا يصيب المحقق التردد الذي يعطل أعماله المتجددة يوماً بعد آخر .

النشل عند الأحداث بمدينة القاهرة

(عرض موجز) *

إشراف

الدكتور : سيد عويس

يتضمن هذا العرض الموجز بعض الموضوعات أهمها :

- قصة البحث .
- خطة البحث ومنهجه .
- أهم نتائج البحث .
- أولا - قصة البحث :

بعد بحث النشل عند الأحداث إمتدادا للدراسة المسحية التى قام بها قسم بحوث الجريمة بالمركز عن السرقه عند الأحداث فى خلال الفترة من مارس سنة ١٩٥٧ إلى يناير سنة ١٩٦٠ . كما يعتبر حلقة فى سلسلة أكبر من البحوث والدراسات التى نرجو أن تلقى ضوءا على أنماط جناح الأحداث فى مجتمعنا المصرى المعاصر .

والبحث الحالى يهدف إلى القيام بدراسة متعمقة للنواحي الاجتماعية لبعض النشالين من الأحداث بمدينة القاهرة .

وإذا كانت للرحلة السابقة أى مرحلة الدراسة المسحية لجرائم السرقه عند الأحداث بمدينة القاهرة قد أوضحت ظاهرة السرقه بأنماطها المتغيرة ، فإن البحث

* تكونت هيئة خاصة للقيام بهذا البحث فى خلال العام العلمى للمركز (٥٩ - ١٩٦٠) بإشراف الدكتور سيد عويس وعضوية السادة أعضاء الهيئة العلمية بالمركز الدكتور سمير الجزوى والأستاذ على حسن فهى والأستاذ يوسف صبرى . . ومن خارج المركز الأستاذ عبدالعزى فتح الباب . وقد اشترك فى مراحل البحث النهائية . وبمخاضه فى كتابة التقرير النهائى الأستاذ الباحث صلاح عبدالمتعال والأستاذ الباحث المساعد على عبد الرازق جلي . . واشترك الأخيران عند عرض هذا الموجز فى الندوة العلمية التى أقامها المركز فى يوم الاثنين ٩ أكتوبر ١٩٦٧ .

الحالي يقتصر على دراسة نمط واحد من هذه الأنماط وهو النمط الأكثر شيوعاً .
وقد بدأ البحث الحالي في خلال العام العلى للركز (٥٩ - ١٩٦٠) وانتهت-
عملياته حتى كتابة التقرير النهائي في خلال العام العلى (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .

ثانياً - خطة البحث ومنهجه :

وتتضمن عناصر هذا الموضوع مايلي :

- أ - أهمية موضوع البحث .
- ب - المفاهيم التي استخدمت في البحث .
- د - الأساليب التي استخدمت في البحث .
- هـ - طبيعة البحث .

أهمية موضوع البحث :

تضح أهمية دراسة ظاهرة النشل في محيط الأحداث ، إذا تبين لنا أن الذين يرتكبونها أحداثاً ، أى بعض أعضاء المجتمع الذين لما يشبوا بعد لأنهم في مرحلة لانزال عمليات التنشئة الاجتماعية الأساسية تتم فيها . وهم .. أى الأحداث في خلال هذه المرحلة في مسيس الحاجة إلى الرعاية والاهتمام ، لأنهم سيشكلون إن عاجلاً أو آجلاً ، لو تركوا بغير هذه الرعاية والاهتمام ، خطراً كبيراً على المجتمع والملاحظ أن كل نشال يبدأ عادة عملية النشل وهو في سن الحداثة .

وتبدو أهمية دراسة موضوع هذا البحث كذلك ، إذا اتضح لنا في ضوء ظروف مجتمعنا الحالية ازدياد حجم مشكلة النشل وبخاصة في المجتمعات الحضرية . فالملاحظ أن النشالين ، سواء كانوا أحداثاً أو لساءاً أو بالغين ، يمثلون خطراً كبيراً على أمن الناس وأموالهم وعلى أنفسهم . ولنا إذا درسنا ظاهرة النشل في محيط الأحداث استطعنا أن نفهمها ، وإذا فهمناها أمكننا أن نواجهها وأن نحد منها ونسلب عليها .

ب - المفاهيم التي استخدمت في البحث :

تعتبر خطوة تحديد المفاهيم في البحوث الانسانية ، كما يعلم القارىء .

من أهم الخطوات التي لا بد منها ، ففي ضوءها يسير الباحث ، عادة ، على هدى هذا التحديد حتى لا يحدث لبس أو غموض . لذلك رأت هيئة البحث أن تضع منذ البداية تعديدا للمفاهيم التي استخدمتها في البحث .

ومن المفاهيم التي أولت هيئة البحث عنايتها بها مفاهيم الحدث ، والنشل وعملية « التفصيل » ، وصورها ، والتفود وكلها موجود في صحيفة الاستبيان (Schedule)

وقد استفادت الهيئة من التعارف القانونية الكثير . فنلاحظ أن مفهوم « النشل » كما يقننه البحث هو « اختلاس مال منقول مملوك للغير من حيازته الشخصية وهو في وعيه وإرادته الكاملين بغية تملكه » على أن يفهم معنى الاختلاس هنا على أنه الاخذ خفية .

ويلاحظ أيضا أن مفهوم « التفصيل » ، وهو مفهوم غير قانوني عرفه الباحثون من خبراتهم في محيط الأحداث النشالين ، ويعنى « محاولة بأية صورة كانت لشغل المجنى عليه بحيث يسكتل النشال تنفيذ الجريمة » .

ج - مجالات البحث .

وتتضمن هذه المجالات :

— المجال البشرى .

— المجال الجغرافى .

— المجال الرسمى .

المجال البشرى :

في ضوء خبرات أعضاء هيئة البحث وهي خبرات نظرية (خبرات ضئيلة لعدم توفر بحوث أو دراسات ، عملية كانت أو أجنبية ، في موضوع البحث) . وهي أيضاً خبرات عملية (زيارة مكتب مكافحة النشل وزيارة مؤسسات الإيداع ، ومحاكمة الأحداث ومن يقومون على هذه المؤسسات الاجتماعية ، فضلاً عن مقابلة بعض الأحداث النشالين مقابلات حرة أمكن تسجيلها على جهاز التسجيل الآلى) ذات الهيئة ، أولاً ، أن تقتصر الدراسة على الأحداث الذين

أداتهم محكمة أحداث القاهرة في جريمة سرقة .. ولا تزيد أعمارهم على (١٥) سنة وقت إجراء البحث ومن الذين أودعوا في مؤسسة دور التربية بالجيزة ، وليس عن أدبنوا وحكم بتسليمهم لتدريهم تحت المراقبة الاجتماعية (الاختبار القضائي) . وذلك لأن البحث يتطلب دراسة حالاتهم جميعاً أو دراسة هيئة ممثلة منهم دراسة شاملة .

وفي ضوء ظروف كثرة هرب هؤلاء الأحداث من المؤسسة المشار إليها رؤى إعداد دار خاصة (دار الملاحظة بوحدة مصر القديمة) تكون من نوع شديد الحراسة منعا من هروبهم ، كما رؤى أن ينحصر في نيابة الأحداث سجل ترصد فيه أسماء الأحداث النشالين بمجرد حضورهم إلى النيابة ومن ثم إختار البحث الأحداث النشالين المتهمين في سن (١٥ سنة) فأقل ومن المقيمين في مدينة القاهرة .

ولم تستطع هيئة البحث تحديد كل الأحداث المتهمين لدراستهم أو أخذ عينة ممثلة منهم لأسباب خارجة عن إرادتها ، (أنظر صعوبات البحث) ، وتمت دراسة (٢٧) حالة تجريبية ومثلها ضابطة وكان أعضاء كل من المجموعتين من المذكور وذلك لأن نسبة الأحداث النشالين ضئيلة جداً .

وقد تم اختيار المجموعة الضابطة في ضوء بعض المتغيرات أهمها : السن ، المستوى التعليمي ، مهنة الأب ، والدخل الشهري والحى الذى تقيم فيه الأسرة . وتم اختيارهم فعلا من أعضاء النوادى الاجتماعية (نادى السيدة لآبناء الشعب ، نادى كوبرى اليمون ، محلة القللى .. الخ) وقد أخذ في الاعتبار ضرورة التأكد من خلو أعضاء المجموعة الضابطة من أى سلوك انحرافى ، وذلك بالرجوع إلى الجهات الرسمية وغيرها (مكتب مكافحة النشل ، رواد النادى أو المشرفون ، المدرسة ، الوالدان) ورؤى اعتبار الشذوذ الجنسى ، ان وجد عند الحدث ، عاملا في استبعاده من أعضاء المجموعة الضابطة .

المجال الجغرافى :

اقتصرت الدراسة ، كما أوضحنا سابقا ، على بعض الأحداث النشالين المتهمين

الذين حجروا في وحدة مصر القديمة والذين يقيمون بمدينة القاهرة فقط .

المجال الزمني :

إن المجال الزمني يتحدد بفترة القيام بالعمل الميداني أي بفترة جمع البيانات عن أعضاء كل من المجموعتين التجريبية والضابطة . وقد تمت هذه العملية في خلال المدة من ٢٥ / ١٠ / ١٩٦١ إلى ٢١ / ١٢ / ١٩٦٣ .

د - الأساليب التي استخدمت في البحث :

استخدمت في هذا البحث ثلاثة أساليب هي :

- أسلوب المقابلة (الاستقبار)
 - صحيفة الاستبيان
 - الأسلوب الإحصائي
- { الجمع البيانات الواقعية
- { لمعالجة البيانات

أسلوب المقابلة :

اهتمت هيئة البحث منذ اللحظة الأولى بإجراء مقابلات حرة مع عدد من الأحداث التشالين وبعض الرجال التشالين ، وقد تم تسجيل هذه المقابلات على جهاز التسجيل الآلي . وكانت المقابلة تم بصورة جماعية على الوجه الآتي :

يقابل المشرف على هيئة البحث الحدث التشال أو البالغ التشال على حدة ، ويستمر يقابله على فقرات تتكون بينهما علاقة وثيقة . ثم يدعو المشرف الحدث لمقابلة أعضاء هيئة البحث مجتمعين ، ثم يوجه المشرف والأعضاء على التوالي أسئلة في الأغلب الاعم غير مباشرة أو استفسارات يدور معظمها حول ظروفه وحياته الأسرية والتعليمية والمهنية ، ومتى بدأ يتصل بمصابة التشل وكيف تعلم التشل ، وأسلوب التشل الذي يستخدمه ، والمواقف التي تعرض لها ، واتجاهاته نحو والديه ونحو المعلم ، (رئيس المصابة) وعلاقاته بهؤلاء وبغيرهم من رجال الشرطة والزملاء والزميلات ، وكيفية شغل أوقات فراغه . . الخ .

وكان الهدف الرئيسي من هذه المقابلات الحرة هو الاحتكاك الثقافي بالنشأين بعامة والاستفادة من البيانات التي يدلون بها في وضع بنود صحيفة الاستبيان ومتغيراتها بخاصة .

صحيفة الاستبيان

في ضوء خبرات أعضاء هيئة البحث السابقة عن بحث السرقة ضد الأحداث ، وإلى جانب خبراتهم التي استقوها من رجال مكافحة النشل ، فضلا عن نتائج المقابلات الحرة والدراسات النظرية استطاع أعضاء الهيئة أن يصمموا صحيفة الاستبيان وتضمنت الموضوعات الرئيسية التالية :

- بيانات عامة .
- بيانات عن الجريمة .
- بيانات عن الحدث وأسرته والحى الذى يقيم فيه .
- بيانات عن الجنى عليه .

بعد أن ناقش أعضاء هيئة البحث هذه البنود ومتغيراتها بالتفصيل والشمول وضمت في الصورة قبل النهائية ، ثم عرضت على إخصائى مختص لتكييفها للمعالجة الإحصائية . ثم اختبرت الصحيفة ، وفي ضوء الاختبار تم إدخال بعض التعديلات ، وما أن تأكدت الهيئة من سلامة الصحيفة وضعتها في صورتها النهائية .

وفيما يتعلق بصحيفة الاستبيان الخاصة بالمجموعة الضابطة فقد أستعين في وضعها بصحيفة استبيان المجموعة التجريبية ، مع مراعاة حذف كل ما يتعلق بالقضية والالتهم والجنى عليه . . الخ . وأضيف عليها بند خاص بالمعروف اليوى ومقداره وكيفية التصرف فيه مقابل البند الخاص بالتصرف في العائد الموجود في صحيفة الاستبيان التجريبية .

وقد تم اختيار باحثى الميدان من الاخصائين في ضوء بعض المعايير منها .
— وجود خبرة في بحث الحالات الفردية ويفضل من كانت خبرته في ميدان جناح الأحداث .

— تفضيل من هم أكثر تفوقا .

— تفضيل الذكور منهم .

— تدريبهم تدريباً كافياً في مجالات البحث وبخاصة دراسة المفاهيم المتقدمة في صحيفة الاستبيان .

الأسلوب الإحصائي :

بعد أن تمت عملية جمع البيانات لكل من المجموعتين التجريبية والضابطة ، وبعد تمت عملية مراجعتها ميدانياً ومكتبياً ، عادت إلى إدارة الإحصاء بمصلحة السجون مهمة القيام بالعمليات الإحصائية الخاصة بالبحث من ترميز وتثقيب ومراجعة للتثقيب وفرز وتبويب البطاقات واستخلاص ورصد جداول البيانات في صورتها النهائية . وأعدت إدارة الإحصاء الجداول البسيطة وما تتطلب من نسب مئوية . وقام أحد باحثي المركز بعمل كل الجداول المركبة بعد ذلك ، ثم استعانت اللجنة بخبرات إحصائي متخصص لعمل الارتباطات واختبارات الدلالة .، الخ .

وفي ضوء هذا كله تمت عملية استخراج النتائج لكل من المجموعتين التجريبية والضابطة ،

(٥) طبيعة البحث

وفي ضوء كل ما سبق يمكن القول بأن البحث الحالي قد تناول ظاهرة النشل في محيط بعض الأحداث بالوصف والتحليل الجنائي ، ويلاحظ أن مادة البحث قد جاءت كلها أو معظمها من البيانات الواقعية . وإذا كان البحث قد استخدم مجموعتين (تجريبية وضابطة) فهو لم يهدف إلى اختبار فرض أو فروض معينة تطوى على علاقة سببية أو علاقات سببية معينة ، وإنما كان هدفه الدراسة المتعمقة حتى يمكن استخراج بعض النتائج الدقيقة .

ومن ثم فإن هذا البحث يعتبر في الواقع مرحلة استطلاعية تهدف إلى وصف ظاهرة النشل وتخصيصها في محيط عدد غير كبير من الأحداث النشاليين .

(و) صعوبات البحث :

لم يبدأ البحث الحالى ولم يستكمل دون أن تعترضه بعض الصعوبات . ومهما كان نوع هذه العقبات فإن أهمها ينحصر فيما يلى :

- قصور وعدم كفاية المراجع والدوريات التى تعرض أهم البحوث المتداولة دولياً . فمعظم المراجع كانت مراجع عامة عن الجريمة أو عن جناح الأحداث .

- صعوبة مقابلة الأحداث النشالين وذلك للخوف الذى كان يملأ صدورهم .

- عدم استقرار الأحداث النشالين فى دور الإيداع ، وذلك لهروبهم منها بما دعى هيئة البحث إلى إعداد دار خاصة تضم الأحداث النشالين المتهمين الذين غالباً ما كانوا يهربون منها .

- صعوبة اختيار أعضاء المجموعة الضابطة وحتى إذا تم هذا الاختيار فإن الكثير منهم كانوا لايقون بالوعود .

- صعوبة استيفاء بعض بنود صحيفة الاستبيان فى كل من المجموعتين مثل بند السن ، وه إصابة الوالدين بأمراض عقلية ، وسجل السوابق المختص بهما ، .. الخ .

- عدم استقرار بعض باحثى الميدان فى مدينة القاهرة بما اضطر هيئة البحث إلى اختيار آخرين وإعادة تدريبهم .

- صغر حجم العينة الأمر الذى لم تستطيع هيئة البحث معه عمل الارتباطات الضرورية بين البنود المختلفة أو متغيراتها .

ثالثاً : أهم نتائج البحث

تضمن أهم نتائج البحث النتائج المتعلقة بالموضوعات الآتية :

(١) الجريمة : نوعها ، ومكان وقوعها وزمن ارتكابها وأسلوب ارتكابها ودوافعها ودور المجنى عليه فيها والأشياء المروقة وقيمتها ثم الأحداث العائدين .

(ب) الحدث : محل الميلاد ، والسن ، ولسم الشهرة ، والجنسية ، وطفولة الحدث ، وعمل إقامته ، ومستواه التعليمي ، والمهنة ، ورفاق الحدث . ثم شغل أوقات الفراغ .

(ج) أسرة الحدث : حجم الأسرة ، وحياة الوالدين أو وفاتها ، والموطن الأصلي ، والمستوى التعليمي للوالدين ومهنتها وأمراضها وموقفهما لإزاء جريمة الحدث ، وبديلو الوالدين والأخوة والأخوات ، والمستوى الاقتصادي للأسرة وتصلح الأسرة البنات ثم تصدعها النفس .

(د) مسكن الأسرة والحلى الذى يوجد فيه .

وإذا حاولنا أن نلخص أهم النتائج السابقة يمكن القول بأن أكثر من نصف حالات مجموعة البحث تعتبر جرائم سرقة والباقي شروع فى سرقة ، وأن من اعترف من الأحداث بجريمة السرقة (النشل) فى محضر التحقيق كانوا بنسبة الذين لم يعترفوا بها . وقد احتلت أقسام السيدة زينب وروض الفرج والظاهر المكان الأول من حيث وقوع جرائم السرقة (النشل) ، وقد وجد أن فترة الثلاثين الأخيرين من الشهر وقع فيها أغلب جرائم النشل . وكان يوم السبت من أيام الأسبوع هو أكثر الأيام من حيث الجرائم . ووقع أغلب الجرائم فى فترة المساء وكان أغلب الممتلكات التى نشتك نفودا .. بعضه كان محفوظا داخل شىء يحتويه كالمحافظ وبعضه لم يكن كذلك . أما الأشياء الأخرى مثل المصوغات أو الحلى أو الساعات والأقلام الحبر فكانت نسبة سرقتها أقل نسبيا من سرقة النفود ، وكان أغلب الأشياء المسروقة ، نفودا كانت أو أشياء عينية موضوعة فى الجيوب الخارجية لللباس كالجيب الجانبي لفستان أو البالطو أو التاير أو جيب البنطلون الجانبي أو الجلباب أو جيب الجاكتة الخارجى العلوى . وتلى الجيوب الخارجية من حيث التعرض للسرقة شنت اليد ، أما أقل الأماكن تعرضا للسرقة فهو جيب البنطلون والحساس ، ويلاحظ أن أغلب حالات النشل بالنسبة لوضع السرقة من ملابس المحنى عليه قد تم بالاشتراك مع آخرين يقومون عادة بعملية التفتيل ، وأكثر من تلك الحالات قد ادعوا أنهم قاموا بالنشل بمفردهم ، وكان معامل الإقتران كبيرا بين دور الحدث فى الجريمة ،

وحاله أتماء القبض عليه . وكان الأسلوب الغالب على ارتكاب الجريمة هو استخدام اليد فقط ؛ وقلت نسبة استخدام المشرط . وانضح من البحث أن أهم دوافع ارتكاب الجريمة هو حاجة المحدث إلى إشباع الصغور بالانتماء الذي يفتقده في الأسرة ومن ثم فهو يتسنى إلى جماعة النشالين التي تسارع بإشباع حاجاته المادية والنفسية وبخاصة إذا توسم فيه زعيمها قدرا من الذكاء والشجاعة والإقدام . وقد أبلغ أكثر من ثلثي المجنى عليهم في حالات نشل المجموعة التجريبية من حادث النشل . وكان أغلب هؤلاء من أبناء الجمهورية العربية . كما كان أكثر من نصفهم من الإناث ويقع أكثر من نصفهم في فئة العمر (من ١٩ - ٤٠) وكان موطن نحو ثلثي المجنى عليهم مدينة القاهرة ، كما كان ثلثهم من الموظفين . وبلى هؤلاء أصحاب المهن الحرة والمعامل ثم الفلاحين . وكان أكثر من ثلثهم يحملون شهادات عليية مثل الابتدائية أو الاعدادية أو الثانوية العامة أو مؤهل عال . وقد تعرض نحو ثلثي المجنى عليهم للنشل قبل ذلك من مرة إلى ثلاث مرات ولم توجد علاقة قط بين المجنى عليهم وبين الاحداث النشالين . وقد أمكن تقدير قيمة أغلب المرسوقات التي تراوحت بين ٩٠ جنيه إلى أقل من ١٠ جنيه ، على أن أغلب هذه الأشياء التي تم نشلها لم يتمكن أغلب أحداث المجموعة التجريبية من حيازتها حيث كانت نسبة من سلوا المرسوق بعد حيازته إلى أحداث آخرين أو إلى المعلمين ، أكبر من نسبة من احتفظوا بالمرسوق لأنفسهم ، وعلى هذه النسبة نسبة من سلوا المرسوق إلى والديهم أو بديلها ، وكان من الصعب التعرف على أغلب سوابق الاحداث النشالين ويرجع هذا إلى اتحال الحدث أكثر من اسم وقد ثبت عود أكثر من نصف الاحداث إلى ارتكاب جرائم النشل من مرتين إلى إحدى عشرة مرة ، وأن متوسط العود إلى النشل هو ست مرات . وأن نحو ثلثي الاحداث النشالين سبق أن قبض عليهم في قضايا التشرذ . فقد ثبتت العلاقة واضحة بين نمطى الجناح (النشل والتشرذ) لدى أعضاء المجموعة التجريبية إذ كان معامل الاقتران كبيرا بينهما .

وقد إضـح أن غالبية الأحداث من مواليد القاهرة (أكثر من النصف) وقلت نسبة مواليد الجيزة وامـابة ، وقد وقمت أعمار الأحداث (المجموعتين) في فئة العمر (١٣ - ١٥) . وقد إضـح أن نحو ثلث أعضاء المجموعة التجريبية يطلق عليهم أسماء شهرة بينما كانت نسبة من يطلق عليهم أسماء شهرة بين أعضاء المجموعة الضابطة أقل من ذلك . واتضح أن أعضاء المجموعتين من أبناء الجمهورية العربية وأغلبهم من المسلمين . وقد إضـح كذلك أن كل آباء المجموعة الضابطة كانوا يرغبون في إنجاب الحدث بينما قلت النسبة بين آباء الأحداث في المجموعة التجريبية . وكان أغلب ولادة الأحداث في المجموعتين طبيعية وأن كانت النسبة بين أعضاء المجموعة الضابطة أكبر منها لدى أعضاء المجموعة التجريبية . واتضح أن نسبة من كانت ولادتهم غير طبيعية في المجموعة التجريبية أقل منها لدى أعضاء المجموعة الضابطة وإن كانت هذه النسبة ضئيلة جدا . وقد اتضح أن معامل التوافق بين تطور نمو الحدث من ناحية التسنين وتطور نموه من ناحية تعلم المشي كبير نسبيا في المجموعتين وإن كان في الضابطة أكبر منه في التجريبية ، وأن معامل التوافق بين تطور النمو عند المشي وتعلم الكلام كبير كذلك في المجموعتين وأن كان في التجريبية أكبر منه في الضابطة . واتضح أن أغلب أحداث المجموعتين كانوا يقيمون مع والديهم الذين يعيشان معا في فترة الخمس السنوات الأولى من حياة الطفل ، وإن كانت نسبة هؤلاء في المجموعة الضابطة أكبر منها في المجموعة التجريبية .

واتضح أن أغلب أعضاء المجموعتين قد سبق إلحاقهم بمدارس ، وإن كانت النسبة في المجموعة التجريبية أكبر منها في الضابطة ، وأن أكثر من نصف أحداث المجموعة التجريبية انتشرت بينهم الأمية بعد ذلك ، بينما بلغت هذه النسبة نحو أقل من ثلث أعضاء المجموعة الضابطة . وأن أغلب تلاميذ المجموعة التجريبية لم يستطيعوا مواصلة الدراسة بعد السنة الرابعة من المرحلة الأولى وهذه نسبة ضئيلة في المجموعة الضابطة ، واتضح أن معامل الاقتران بين من تركوا المدرسة من تلاميذ المجموعة التجريبية ووفاء الأب كبيرا في هذه المجموعة . واتضح أن أكثر من نصف أعضاء المجموعة الضابطة وأن نحو ثلث الأحداث النشالين

كانوا يلتحقون بعمل وقت إجراء البحث . وأن أغلب العاملين كانوا يعملون في أعمال نصف فنية (طباعة ، طلاء معادن ، لسيج ، تجارة ... إلخ) . وكان من يعملون من أعضاء المجموعة التجريبية يعملون أكثر ما يعملون في أعمال الخدمات (كراء ، تصليح دراجات ، مطاعم ، بيع ...) . وأن متوسط المدة التي قضاها الحدث في العمل الأخير الذي كان ملتصقا به قبل إرتكاب الجريمة في التجريبية وعند إجراء البحث في الضابطة ، أكبر في الضابطة منه في التجريبية . وزادت نسبة من اشتغلوا في عملين مختلفين أو أكثر في المجموعة التجريبية عنها في المجموعة الضابطة . وكان أحداث المجموعتين لم يرافق ، وكان الرفاق من نفس النوع وممثلهم من نفس العمر وإن كانت نسبة من هم أكبر من سن الحدث في التجريبية أكبر منها في الضابطة . واتضح أن أغلبية رفاق المجموعتين يقيمون في نفس الحى . وإن كانت النسبة في المجموعة الضابطة أكبر منها في المجموعة التجريبية .

اتضح أن متوسط حجم الأسرة في المجموعتين أعلى من متوسط حجم الأسرة لمدينة القاهرة . وكان أغلب آباء أعضاء المجموعتين على قيد الحياة وإن كانت النسبة في المجموعة الضابطة أكبر منها في التجريبية أحياء . وكانت غالبية أمهات أعضاء المجموعة التجريبية أحياء بينما كان كل أمهات أعضاء المجموعة الضابطة أحياء . وقد إتضح أن متوسط سن الأب عند الوفاة في المجموعة الضابطة أكبر منه في المجموعة التجريبية . وبالنسبة للموطن الاصل لآباء أعضاء المجموعتين يلاحظ إزدياد نسبة مواليد القاهرة منهم في المجموعة الضابطة (أكثر من النصف) . عنها في المجموعة التجريبية وأن نحو ثلثي آباء المجموعة التجريبية مقابل أكثر من الثلث قليلا من آباء أعضاء المجموعة الضابطة كانوا أميين . وكان أغلب الأمهات في المجموعتين أميات ، بينما زادت نسبة غير الأميات في الضابطة عنها في التجريبية بنسبة طفيفة . وكان أكثر من ثلث آباء أحداث المجموعة الضابطة من أصحاب الحرف الصناعية وهي نسبة أكبر من نسبة آباء أحداث المجموعة التجريبية الذين يشتغلون في هذه الحرف . أما نسبة آباء أحداث المجموعة التجريبية الذين يشتغلون في أعمال الخدمات فقد بلغت أكثر من الثلث . وقد إتضح أن نسبة

الامهات اللاتي يعلنن ترداد بصورة واضحة في المجموعة التجريبية عن مشيئتها في الضابطة . وقد اتضح أن . إنحاء الوالدين في حالة وجودهما على قيد الحياة نحو ارتكاب جريمة الحدث كان عموماً قد اتضح أن أغلب الآباء والامهات كانوا يعلنون بارتكاب الحدث لجرائم النشل وإن كانت نسبة الامهات اللاتي يعلنن أكبر من نسبة الآباء . وكانت نسبة من لا يكتزنون بسلوك الحدث سواء ارتكب الجريمة أو لم يرتكبها ومن يشجعون الحدث على النشل أكبر عند الآباء عنها عند الامهات . وقد تساوت نسبة من لهم بديل للاب وكذلك من لهم بديلة للام في كل من المجموعتين ، وإن كانت النسبة بوجه عام منخفضة . ويقل متوسط عدد الإخوة في المجموعة التجريبية .

وقد اتضح أن متوسط الدخل الشهري لأسر الأحداث النشالين نحو ١١٧٠ جنيه في المجموعة التجريبية مقابل نحو ١٢١٤ جنيه في المجموعة الضابطة . وقد اتضح أن متوسط سن الاب عند وفاة ٥٤١٨ عاماً تقريباً في المجموعة الضابطة ، و ٤٦٤٢ عاماً في المجموعة التجريبية ، وأن غالبية امهات أعضاء المجموعة التجريبية كن أحياء بينما كان كل امهات المجموعة الضابطة أحياء . وأن متوسط سن الأحداث عند وفاة الاب كان نحو ٩٤ أعوام في المجموعة التجريبية مقابل ٧١ أعوام في المجموعة الضابطة . وتزداد بوضوح نسبة تصدغ الأسرة عن طريق انفصال الابوين في المجموعة التجريبية عنها في الضابطة . وكان الطلاق سبباً لانفصال الابوين في كل حالات أسر المجموعة الضابطة التي حدث فيها انفصال ، بينما كان سبباً في نحو ثلاثة أرباع حالات أسر المجموعة التجريبية . وكان سجن الاب لمدة طويلة سبباً في رفع حالات الانفصال في المجموعة التجريبية ، ولم تكن حالات النزاع بين الوالدين أو بديلهما واضحة في أغلب الحالات في كل من المجموعتين .

* * *

أن أغلب أسر أحداث المجموعتين يستأجرون المسكن الذي يقيمون فيه ، وأن متوسط لهيب الفرد في المجموعة التجريبية من الغرف نحو (٢٣) مقابل

(٢٧) في المجموعة الضابطة . وأن نسبة من يستخدمون مطلبها مستقلا من أسر المجموعة الضابطة تزداد بوضوح عنها في أسر المجموعة التجريبية . وأن نسبة مساكن أسر المجموعة الضابطة التي يوجد فيها مرحاض خاص مستقل تفوق نسبة مساكن أسر المجموعة التجريبية . وأن نسبة أسر المجموعة الضابطة التي تستخدم الإضاءة بالكهرباء تزداد بوضوح عن مثيلتها في المجموعة التجريبية . وتزداد بوضوح نسبة وجود خرائب في الحى الذى يسكنه الاحداث في المجموعة التجريبية عنها في المجموعة الضابطة . وانضح أن أغلب أحياء أسر المجموعتين يوجد فيها أكوام قاذورات في الشوارع كما يوجد فيها مقاهى أو بارات أو دور لللاهى ، وإن كانت النسبة في المجموعة التجريبية أكبر منها في الضابطة . وأن نسبة كبيرة من أحياء أسر المجموعتين توجد فيها محلات تجارية أو ورش ، وإن كانت هذه النسبة في أحياء أسر المجموعة الضابطة أكبر منها في التجريبية . ويلاحظ أن أغلب أحياء أسر المجموعتين على اتصال بأحياء المدينة الأخرى وقريبة من المواصلات .

الدفاع الاجتماعي

و

خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

السيد بس المير

د . محمد إبراهيم زبير

باحث بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجناية

خبير بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجناية

مقدمة

هناك خطر مائل يهدد بصورة دائمة المجتمعات النامية ، وهذا الخطر يمكن أن نطلق عليه خطر التقليد الاعمى للمجتمعات المتقدمة . وإذا كان هذا له خطورته في مجالات عديدة . إلا أنه يبرز بوجه خاص بالنسبة للسياسات الجنائية . ويمكن القول أن السياسة الجنائية في مجتمع معين — بوجه عام — تترجم الواقع الاقتصادي والاجتماعي والقيم الحلقية السائدة في هذا المجتمع . وإذا كان الامر كذلك فإنه ينبغي الحذر من التأثر بالسياسات الجنائية الاجنبية . فهذه السياسات تحتاج إلى نظرة تقديرية فاحصة ، تكشف عن أصولها التاريخية ، وتبرز للسلمات الفلسفية والايديولوجية التي ترتكز عليها .

وتبدو أهمية ذلك كله في الموضوع الذي نعرض له اليوم عن الدفاع الاجتماعي وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل هذه الاعتبارات التي أشرنا إليها حالا ، هي التي أسلت علينا خطتنا في معالجة الموضوع . فعركة الدفاع الاجتماعي من ناحية ، حركة ثار بشأنها جدل شديد بين المتخصصين في العلوم الجنائية ، بين مؤيد ومعارض ، لأسباب عدة .

وهي بمن ناحية أخرى نشأت في الغرب نتيجة تطورات أيديولوجية وتاريخية واجتماعية معينة . ومن ثم يبدو نقل هذه الحركة بمخايفها لتطبيق مبادئها في الوطن العربي ، مسلك يبدو بعيداً تمام البعد عن الاعتبارات العلمية وعن الاعتبارات الايديولوجية التي تدين بها البلاد العربية التقدمية .

وهكذا وضحت الحاجة إلى دراسة نقدية فاحصة في هذه الحركة ، لكي تكون الأساس الصلب الذي نبني عليه مناقشتنا لصلة الدفاع الاجتماعي بخط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . .

ومن ناحية أخرى نجد أن موضوع التنمية الاقتصادية موضوع خلافى هو الآخر ، كثرت بشأنه الأحكام التي كثيرا ما كانت تلبس بغايات أيديولوجية واضحة . لذلك بدت الحاجة إلى دراسة للتنمية الاقتصادية من وجهة النظر السيولوجية لكي نكشف في جلاء عن العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع .

وهكذا قسمنا الدراسة إلى قسمين رئيسيين ، في القسم الأول قدمنا نظرة نقدية للدفاع الاجتماعي ، وفي القسم الثاني عرضنا للتنمية الاقتصادية من وجهة النظر السيولوجية وناقشنا ثلاث موضوعات أساسية . بدأنا أولاً بتحديد الإطار الاجتماعي للتنمية الاقتصادية حتى يكون ذلك أساساً متيناً نبني عليه مناقشتنا بعد ذلك للمشكلات الاجتماعية المصاحبة للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي - وهي التي تحتاج إلى جهود الدفاع الاجتماعي - ثم أخيراً موضوع سياسة الدفاع الاجتماعي وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

القسم الاول : نظرة نقدية لحركة الدفاع الاجتماعى

ما من شك فى أن لفظ « الدفاع الاجتماعى » لا يعد جديدا على الفكر القانونى على الرغم من أن البعض يحاول أن ينظم منه سياسة واتجاها جديدا فى مجال قانون العقوبات . وعلى الرغم من أن هذا اللفظ قد استخدم أكثر من مرة من رواد المدرسة الوضعية وبصفة خاصة فرى Ferri إلا أن مدلوله لم يتحدد بصورة واضحة — على الرغم من أن هذه الصورة مازالت قائمة — قبل ظهور كتابات كل من جراماتيكا ومارك آنسل . وسنرى فيما بعد كيف أن النظرة الواقعية التى سار عليها جراماتيكا والتى وجدت هجوما شديدا من الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى ومن مارك آنسل نفسه هى الطريق السلم الذى كان يجب تطويره من أتباع سياسة الدفاع الاجتماعى . المهم أن فكرة الدفاع الاجتماعى تلتبس بتعاليم المدرسة الوضعية ، وتلتبس أيضا بالنظريات الفلسفية السابقة واللاحقة والتى نادى بها هوبز وهيجل وماركس ولينين . وهذه المعانى المختلفة لفكرة الدفاع الاجتماعى هى فى الواقع تطور للدفاع الاجتماعى باعتباره تنظيما اجتماعيا قانونيا — ولهذا صار من المناسب تحديد مضمون الدفاع الاجتماعى فى نظريته الفردية التى ترى وجوب ألا يكون النشاط التشريعى للدولة نتيجة للصراع بينها وبين الفرد بل يجب أن يكون هذا النشاط موجها بصورة دائمة نحو فائدة هذا الأخير (١) . وهذا النشاط الذى تمارسه الدولة لخدمة ومصلحة الأفراد لا يجب أن يكون مجرد إصدار أوامر ونواهى ، ولكن يجب على الدولة أن تمارس هذا النشاط بحيث يكون معبرا عن فعل إيجابى يمثل أساسا تلك المصلحة .

وهذا المضمون الفردي للدفاع الاجتماعي سوف نراه وخاصة من وجهة نظر الدول الاشتراكية مجرد إنعكاس للترعة الفردية في تحديد هدف ووظيفة القاعدة القانونية وبصفة عامة هدف ووظيفة القانون . ولذا لا بد من معرفة هل لتيار الدفاع الاجتماعي نظرة اجتماعية ؟ وما هو موقف التشريعات الاشتراكية من الدفاع الاجتماعي ؟

١ - حركة الدفاع الاجتماعي

تمددت المعاني التي أعطيت لفكرة الدفاع الاجتماعي ، ويرجع ذلك إلى الغموض الذي لازم هذا التيار الجديد خلال فترة تطوره . وقد يكون السبب الأساسي لذلك الغموض هو قوة المدرسة الوضعية في ذلك الحين التي سادت على غالبية التشريعات الأوروبية وأمريكا اللاتينية بحيث لم تجد فكرة الدفاع الاجتماعي في أيامها الأولى صدى يجذب إليها الاتباع . ونحن نعرف أن فليو جراميتكا يعدد الرائد الأول لفكرة الدفاع الاجتماعي ، وهو الذي واجه الضغوط المديدة من أتباع المدرسة الوضعية (من أمثال بيتيول Bettiol وجرسييني Grispigni وألتافيللا Altavilla) . وإذا ما تعمسنا هذه المعاني المختلفة نجد أن المعنى الأول الذي كان يعطى لفكرة الدفاع الاجتماعي ينصب أساساً على مبدأ وجوب حماية المجتمع من الجريمة (٢) فإذا كان هناك انتهاك لقواعد الآمرة الناهية التي ينص عليها المشرع في رسام قنين العقوبات ، فلا بد أن تثار ضرورة هامة أمام المجتمع وهي ضرورة الدفاع الاجتماعي .

وهذا المعنى يعد في الواقع الخطوة الأولى لتيار فكرة الدفاع الاجتماعي . ويبدو واضحاً لدى كل من فرى Ferri في إيطاليا وفيدال ومانول Vidal & Mannol في فرنسا وكذلك عند برنز Prins ذاته . وقد تلى هذه الخطوة الأولى خطوة أخرى لتحرر بصورة أكبر من أثر المدرسة التقليدية الحديثة فكان هناك المعنى الثاني للدفاع الاجتماعي والذي قوامه أن الدفاع

(2) Marc Ancel = La defence Sociale Nouvelle. 1955, p. 24.

الاجتماعى ما هو إلا رد فعل النظام الاجتماعى السائد على الجريمة التى تهدد حياة وصحة السكان الاجتماعى الحى . ولهذا يقال أن قانون العقوبات وقانون الدفاع الاجتماعى لا يمكن أن يكونا شيئا مختلفان : فالدفاع الاجتماعى يهدف إلى المستقبل ولهذا فإن المجتمع فى حاجة للدفاع عن نفسه (٣) .

وجاء التطور الطبيعى الذى يعتد بفكرة عامة واسعة شاملة للدفاع الاجتماعى . وذلك على اعتبار أن الدفاع الاجتماعى فرع النظام القانونى الذى يعمل على تحقيق هدف غاى قوامه العمل على توافق الفرد مع المجتمع وذلك عن طريق إعادة اقلته على الحياة الاجتماعية (٤) . والنتيجة المنطقية لذلك هو أنه يترك قانون العقوبات مكانه لقانون الدفاع الاجتماعى . ولهذا يجب معاملة السلوك الإنسانى فى كافة فروع القانون على وتيرة واحدة بحيث تودى هذه المعاملة إلى سد الحاجات الاجتماعية المختلفة . إن وظيفة القانون ليست حماية الاموال من وجهة النظر الموضوعية بل هى تقوية قيم الشخصية الانسانية فى حياة المجتمع .

ووجه هذا المعنى الثالث بنقد شديد وضجة كبرى ظهر أثرها واضحا فى أعمال المؤتمر الدول للدفاع الاجتماعى الذى عقد فى أنفريس عام ١٩٥٤ .

وتزعم هذه الحملة مارك آنسل حيث نادى بفكرة الدفاع الاجتماعى الجديد . فالدفاع الاجتماعى الجديد لا يوجب على الفقيه أو رجل القانون أن يختار بين قانون العقوبات وقانون الدفاع الاجتماعى ، بل على العكس يرى احتواء الدفاع الاجتماعى فى إطار جديد لقانون العقوبات (٥) . إن الدفاع الاجتماعى الجديد يفترض وجود فكرة عامة لقانون العقوبات لا تهدف إلى توقيع الجزاء عن خطأ وقع من الفرد أو ترتيب رد فعل على انتهاك قاعدة قانونية ، ولكن وظيفة قانون العقوبات هى حماية المجتمع .

(3) Romagnosi = Genesi del diritto penale, 1791 .

(4) F. Grammatica = Principes op. cit, p. 28 .

(5) Jean Graven = Droit pénal et Défence Sociale. Revue
Penale Suisse, Fas. I. 1955, p. 29 - 30 .

وهكذا فإن الدفاع الاجتماعى الجديد ما هو إلا تحريك لسياسة جنائية تهدف إلى نشاط تنظيمى لإعادة أقلية الفرد على الحياة الاجتماعية .

ونجد اليوم حركة الدفاع الاجتماعى ممثلة فى أجهزة المنظمة الدولية للأمم المتحدة . فى عام ١٩٦٤ عهد إلى اللجنة الاجتماعية فى المجلس الاجتماعى والاقتصادى مهمة منع الجريمة ومعاملة الأحداث ، وقد مارست هذه اللجنة نشاطها تحت اسم «برنامج الدفاع الاجتماعى» (٦) . ويمتثل لفظ الدفاع الاجتماعى بالنسبة للأمم المتحدة ممثلاً لذلك الجهاز الذى يعمل على :

- ١ - تطوير سياسة جنائية دولية ذات أهداف اجتماعية وبرنامج عملى .
- ٢ - تنظيم النشاط الضرورى لتحقيق هذه السياسة على المستوى الدولى .
- ٣ - تقديم المساعدة الفنية الضرورية لكى يمكن أن تكون هذه السياسة ذات فعالية .
- ٤ - نشر المعلومات عن الدفاع الاجتماعى .
- ٥ - تحديد وتحريك التنظيم الفنى والإدارى المناسب لتحقيق هذه الأهداف السابقة .

وإذا ما حللنا الهدف الأول نجد أنه يرى إلى اعتبار مسألة منع الجريمة ومعاملة المذنبين مشكلة اجتماعية . ويختلف هذا الاتجاه عن إتجاه بعض الهيئات والمنظمات الأخرى التى ترمى إلى اعتبار هذا المجال قانونياً بحتاً . ولا يعنى بطبيعة الحال الاعتماد على الأساليب والمناهج الاجتماعية فقط ، بل استخدام المناهج والأساليب الأخرى فى العلوم الإنسانية . ولقد ظهر اهتمام قسم الدفاع الاجتماعى واضحاً فى برنامج الذى ينصب أساساً على إعادة التثذيب الاجتماعى للجرم ، وعلى الوظيفة الاجتماعية للعقوبة بحيث يكون من الضرورى مواجهه مثل هذه المشاكل فى إطار السياسة الاجتماعية . وهنا لا يهدف نشاط قسم الدفاع الاجتماعى

(6) F. Ferracuti = Il Ruolo della difesa sociale nella Nazioni Unite, Scuola Positiva . 1964 , p. 33.

إلى إيقاع برامج محددة لمنع الجريمة ، بل وضع سياسة عامة لبرنامج يضع في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية الهامة . ومن هنا نجد أن معنى الدفاع الاجتماعي عند الأمم المتحدة ينصب على كونها « حركة (Mouvement) ، وسياسة جنائية ولكنها حركة مرتبطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المعتبر (٧) .
ومن المنطقي في هذا الشأن ألا تسبغ الأمم المتحدة على حركة الدفاع الاجتماعي صفة النظرية Doctrine ولهذا فإن هذه الحركة لا تمثل بالنسبة للمنظمة الدولية سوى اتجاهها مجردا أساسه عاملان :

الاول : تحديد الاطار العام الذي يمكن أن تسير تشريعات الدول على هده لتحقيق أهداف الدفاع الاجتماعي .

الثاني : أن الهدف الاساسي للسياسة العقابية هي منع الجريمة ومعاملة المذنبين (٨) .

وكون الدفاع الاجتماعي « حركة » (٩) لايعني بالضرورة إلغاء تقنين العقوبات على النحو الذي ينادى به جرمانيكا . فالمعايير العامة لهذه الحركة يمكن تقنينها ما دامت ترمى إلى هدف محدد وسيلته القاعدة القانونية . إن هذه الحركة وتلك السياسة تعتمد على فكرتين أساسيتين :

(١) وجوب أن تترك العقوبة مكانها لتدابير إجتماعية التي تهدف إلى الدفاع والتهذيب والتثقيف .

(ب) أن يكون تطبيق هذه التدابير على أساس تقدير مدى معاداة الفرد للمجتمع .

(7) F . Grammatica : La Mouvement de défense Social , Bulletin de la Soc. Inter. de défense sociale N. 4, 1959 p. 3.

(٨) انظر تطور فكره الدفاع الاجتماعي في الأمم المتحدة :

Marc Ancel : La Défence op. cit. p. 119 - 120 .

(٩) انظر في ذلك ما ذكره فيليبو جرمانيكا في الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي

محت عنوان :

لماذا قلنا « حركة » ؟ ص ٢٠٠ ، في مقاله المبادئ الأساسية لفكرة الدفاع الاجتماعي

ص ١٩٤ .

وعلى هذا يكون من المفيد التكلم عن ركبي حركة الدفاع الاجتماعى
ألا وهما : العادة للجمع ، والتدابير الاجتماعية .

(١) المادة للجمع :

من المعروف أن المدرسة الوضعية قد ركزت اهتمامها على المذهب ووضعت
المسئولية الجنائية Antigiuridicità أساسا لمعاملته العقابية . ولقد ركزت حركة
الدفاع الاجتماعى فى شقها الأول عند جراتيكا على المسئولية الاجتماعية ، وفى
شقها الجديد عند مارك النسل على المسئولية الإنسانية Responsabilité Humaine

إن الدفاع الاجتماعى يقع للمعايير الذاتية Subjectivisation ويعمل على موافقة
النظام الرسمى بنمايات تمثل فى الأقلية الاجتماعية لفرد . وتوجب هذه الضرورة
معيار والمسئولية الجنائية ، للربطة بالضرر والاعتدال على فكرة (الاجتماعية)
أو (المعادة للجمع) والتي تمثل تقديرا شخصيا نفسيا لمرتكب الفعل الذى يجرمه
القانون (١٠) . ويحتاج هذا القول إلى نوع من الإيضاح ، فن المعروف أن
التشريعات الجنائية تعتمد فى تحريمها على تحديد لطبيعة الخطر أو الضرر الناتج
عن السلوك المجرم ، وكذلك على درجة كل منهما . ان كل انتهاك للقواعد القانونية
التي تنظم جرائم أمن الدولة أو الجرائم الاقتصادية أو الجرائم التي تعد اعتداء
على الأشخاص أو الجرائم الخاصة بالأموال تمثل درجة مرتبطة بالخطر أو
الضرر الذى يتضمنه الفعل ذاته . وعلى هذا يكون تحديد العقوبة فى هذا المجال
الآخر على أساس موضوعى Objective بحث .

ولقد علمت المدرسة الوضعية على تأكيد معنى الضرر والخطر وتحديد معناها
على أوسع نطاق ، إلا أن هذا الاتجاه يحتاج إلى تحول جذرى واقعى .
وهذا التحول معياره الذاتية ، وهذا يعنى قبل كل شئ رد معيار التقدير
القانونى إلى شخصية الجانى التي ينبغي أن يحكم عليها على ضوء قيمتها الخاصة .
ولا ينبغي رد هذا المعيار إلى التسامح التي ترتبت على الفعل ذى المضمون

الموضوعى للجريمة ، فهذا المضمون ينظر إليه فقط كمصدر من عناصر تقدير « الشخصية » .

ويمكن سبغ الصفة « الذاتية » على التشريع الذى يتبع تعاليم الدفاع الاجتماعى بطريقتين :

الأول : أن يعمد التشريع على تحسين حال الأفراد أو بصفة خاصة على أقلية المخاطبين بالقاعدة القانونية على الحياة الاجتماعية .

الثانية . التركيز على العنصر « الذاتى » أو « النفسى » الذى يعتمد عليه التشريع بصورة كاملة عند تقدير « المادة للمجتمع » وتطبيق « التدابير » الواقية المانعة والمعروفة باسم تدابير الدفاع الاجتماعى .

ولقد حاول البعض التشكيك فى الصفة الواقعية « للمادة للمجتمع » على أساس أنها فكرة غامضة ، وأنه فى توجيه النقد إلى النظم المعمول بها فى التشريعات الحالية لا يجب أن تنزع تلك الأفكار الجديدة التى لها سمة « التابو » ، والتى يكون من الصعب فهمها (١١) . ويرى هذا الاتجاه أن المشاعر الفردية والاجتماعية تشكل حقيقة سيكولوجية واجتماعية يجب أن توضع فى الاعتبار وبصفة خاصة عندما يكون من الممكن استخدامها لتحقيق أهداف السياسة الجنائية .

إلا أن هذا الاتجاه هو فى الواقع محاولة توفيقية هدفها الهروب من النقد الذى يوجه إلى التكييفات الجديدة للسلوك الجانح على اعتبار أنه سلوك غير سوى أو سلوك لا اجتماعى أو سلوك معادى للمجتمع . وإذا كان الهدف هو تجنب الصفة القانونية المذهبية الجارمة التى تعتمد فى غالبية الأحوال على « الافتراضات القانونية Fiction مثل المنع العام والمنع الخاص ، الردع العام والردع الخاص فلا مجال إذن سوى الالتصاق بالواقع الحى وتحديد المعايير الاجتماعية التى على أساسها يكون تحديد التكيف القانونى السليم .

(ب) التدابير الاجتماعية :

لم تظهر فكرة الإصلاح والتقويم إلا بعد الصراع العنيف الذى نشب بين الاتجاه التقليدى فى تكيف العقوبة وبين الدفاع المدرسة الإيطالية عن التدابير

(11) Marc Ancel = La Défense Sociale Modern .. op. cit p. 225-

الاحترازية (١٢) ، وجاءت حركة الدفاع الاجتماعى وركزت إهتمامها على وجوب إتباع نظام موحد للعقوبة والتدابير الاحترازية تحت تسمية عامة هى ، تدابير الدفاع الاجتماعى ، (١٣) . والسبب الجوهرى الذى دعى أصحاب الدفاع الاجتماعى السير فى هذا الطريق أن طبيعة نظام الدفاع الاجتماعى تتناق مع طبيعة مبدأ الشرعية ، كما وأنه من الضرورى أن تكون مرحلة تطبيق القواعد القانونية وكذلك مرحلة تنفيذ العقاب قضائية . وفى هذا التفاعل بين عدم إتباع مبدأ الشرعية والإشراف القضائى تبدو واضحة تلك السلطة التقديرية للقاضى المؤسسة على نتائج الدراسات العلمية للعوامل التى أدت بالفرد إلى أن يكون معاديا للمجتمع . ولهذا ينادى جرماتيكاً بإلغاء العقوبة فى مجموعها وتحويل التدابير الاحترازية التى توجد فى التشريعات المعاصرة وكذلك تدابير الشرطة الإدارية وتدابير المنع إلى تدابير الدفاع الاجتماعى ، التى ترى تبعاً لطبيعتها وتبعاً لنظم تنفيذها إلى إعادة أقلية الجانى على الحياة الاجتماعية (١٤) .

وتحديد التدابير الاجتماعية يتطلب وجوب دراسة شخصية الجانى وهو الامر الذى يؤدى بالتالى إلى وجوب إتخاذ المواقف التالية :

(أ) يجب أن تكون الدعوى الجنائية مؤسسة على دراسة لشخصية الجانى لا لمجرد محاكمة الفرد عن فعل ارتكبه .

(ب) أن تتطلب السياسة الجنائية من القضاة الجنائى معرفة الجانى معرفة دقيقة .

(١٢) أنظر الانتقادات التى وجهت للعقوبة فى د . محمد إبراهيم زيد ، التدابير الاحترازية القضائية ، المجلد الجنائى القومى ، المجلد الأول ، المجلد السابع ، ١٩٦٥ ، صفحة ٩ .

(١٣) أنظر كذلك فى 167 . op cit . Grammatica = Principes ... وكذلك تقرير الدكتور حسن علام الذى قدم لندوة التدابير الاحترازية بعنوان « نحو نظام موحد لجزاءات الجنائى » صفحة ٧ - ٨ .

(١٤) المرجع السابق ، صفحة ١٧٧ .

(١٥) أنظر Marc Ancel = La Défence op. cit. 242

(ج) لا يمكن تحقيق مثل هذه الأهداف بدون أن تكون هناك محاولة لتعديل الإجراءات الجنائية التقليدية (١٦) .

(د) وعلى أساس ذلك يكون هناك مجال للفرقة التقليدية بين المرحلة السابقة على الحكم والمرحلة التالية عليه أى بين الدعوى الأصلية والتنفيذ (١٧) .

وقد نادى مارك آنسل في تقرير له بعنوان « التدابير الاحترازية في المسائل الجنائية » ، بالتدابير الإجتماعية (١٨) التى يمكن تلخيصها فيما يلى . -

أولاً : تدابير الإبعاد :

وهى نوعان : سالبة للحرية مثل : التنى للمجرمين المعتادين والعائدين الإيداع فى سجن المعتادين والعائدين . ومقيدة للحرية مثل : إبعاد الأجنبي حظر الإقامة فى مكان معين - التسليم أو الإبعاد إلى الوطن الاصلى .

ثانياً : التدابير العلاجية أو التثقيفية :

وهى كذلك ثلاثة أنواع : سالبة للحرية مثل : إيداع المذنبين - إيداع المجرمين السيكوباتيين والمرضى بمرض عقلى - إيداع المصابين بالصمم أو البكم الإيداع فى محل للعمل . والنوع الثانى مقيد للحرية مثل : الإختبار القضائى الحرية المشروطة - العمل الإجبارى - مراقبة الشرطة - أو المراقبة من جهاز متخصص - إطلاق السراح مع الإشراف - تثقيف المشردين بواسطة الشرطة . أما النوع الثالث فهى تدابير لا تقرر قيداً على الحرية مثل : الإدانة المشروطة - إطلاق السراح مع تعليق النطق بالحكم - إطلاق السراح بدون شروط - والوعد بحسن السير والسلوك - الرعاية اللاحقة .

(١٦) أنظر الدعوى الجنائية فى مقالنا بعنوان « الجوانب الطبية والتاريخية لاستخدام الأساليب الفنية فى التحقيق الجنائى » ، المجلة الجنائية ، القومية ، العدد الثالث ، المجلد العاشر ، نوفمبر ١٩٦٧ ، صفحة ٤٤١ وما بعدها .

(١٧) أنظر كذلك تقريرنا المقدم إلى ندوة العقوبة والتدابير الاحترازية الذى نظمه المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية بعنوان : « دعوى التدابير الاحترازية » ، ص ٥ وما بعدها .

(١٨) ورد النص على هذا التقرير فى كتاب جرامشيكاء، المرجع السابق ، صفحة ١٨١-١٨٢ .

ثالثاً : تدابير خاصة بالأحداث والشباب الجانح :

وهي ثلاثة أنواع : النوع الأول سالب الحرية مثل : الإرسال إلى الإصلاحية ، النظام البورستالي ، السجون المدرسية ، مؤسسات التثقيف التي تعتمد على الرقابة والإشراف . أما النوع الثاني فهي مقيدة الحرية مثل : الحجز في عطلات نهاية الأسبوع ، دور الضيافة ، المؤسسات المفتوحة ، دور الشباب ، الاختبار القضائي ، الحرية المراقبة ، الوضع تحت رعاية مؤسسة خيرية ، التسليم للأسرة . ويتكون النوع الثالث من تدابير لا تقرر قيوداً على الحرية مثل : تأجيل التعلق بالحكم التسليم للأسرة بدون ضمان أو ضمان .

رابعا - التدابير المانعة

وهي أربعة أنواع : النوع الأول تدابير سالبة الحرية مثل : حجز الشخص الذي يهدد بارتكاب جريمة خطيرة . أما النوع الثاني فهي تدابير مقيدة للحرية مثل : حظر التردد على بعض الأماكن ، العزل من وظيفة عامة ، حظر ممارسة بعض المهن ، حظر شراء المشروبات الكحولية خلال فترة معينة . والتدابير المانعة من النوع الثالث هي : تدابير ذات صفة نفسية مثل التعقيم والإخضاع . والنوع الأخير من هذه التدابير المانعة هي تدابير مالية مثل : إغلاق محل ، التنبية بحسن السير والسلوك ، المصادرة .

٢ - الدفاع الاجتماعي والإشرافية

يحاول أصحاب حركة الدفاع الاجتماعي عدم ربط فلسفة الدفاع الاجتماعي بالمادية التاريخية ويسبقون عليها صفة الإنسانية ، إذ أن تعاليم هذه الحركة لا يمكن أن تتطور إلا في نطاق إسباغ الصفة الإنسانية بصورة مضطردة على قانون العقوبات ، الذي يتعمق عليه الالتجاء إلى تقوية وتنمية جميع القيم الإنسانية لدى الفرد . وتعمل هذه الحركة من جهة أخرى على ضمان حرية الحقوق المرتبطة بكيان الفرد الإنساني تبعاً لما جاء في « ميثاق حقوق الإنسان » (١٩) وعلى الرغم من أن

بعض رولد حركة الدفاع الاجتماعى يرى أن هذه الحركة القانونية والإنسانية الجديدة لاعلاقة لها بالمرءة ، بالدفاع الاجتماعى ، ، ذا الصبغة البوليسية والمربط ارتباطا كبيرا بالدولة سواء عند هوبز وانجلز وأوماركس ولينين (٢٠) إلا أن جناهم الجديد يرى أن بعض الدول الاشتراكية ذات الآفاق المفتوحة قد استطاعت أن تدرك حركة الدفاع الاجتماعى . إن الدفاع الاجتماعى لا يصطدم بالأيديولوجية التى تنجر من المذهبية بحيث لاترى إلى استبعاد وإرهاب الأفراد فى المجتمع (٢١) . ويرى مارك آنسل أن رجوع الدول الاشتراكية إلى مبدأ الشرعية قد بدا وكأنه عدم ثقة بالعلوم الاجتماعية ولذلك وجب على رجال القانون السوفيتى أن يرجعوا عن تلك النظرة الكلاسيكية الجديدة للشرعية ، ومثل هذا الاتجاه الواجب السير عليه سوف يؤكد فى المجال العلمى حقيقة التمايش السلبى (٢٢) . ويؤكد مارك آنسل كذلك أن التشريع الجنائى اليوغوسلافى ، وهو التشريع الذى يقف فى مركز وسط بين النظام السوفيتى والنظام الغربى ، قد سمح لأفكار الدفاع الاجتماعى بالتسرب إلى مجال لايمس المجال الأسمى لهذه الأفكار (٢٣) .

وإذا ما بحثنا عن موضوع الحماية فى قانون العقوبات اليوغوسلافى نجد أن هدف القانون هو حماية الفرد ومصالحه وحقوقه الشخصية الفردية علاوة على حماية حقوق ومصالح المجتمع الإشتراكي . ووحدة موضوع الحماية هنا (الفرد والمجتمع) هى صفة مميزة للتشريعات الاشتراكية . والمشرع الاشتراكي فى القانون اليوغوسلافى يعبر فى الواقع عن فكرتين أساسيتين (٢٤) : —

الأولى : تتكون من الاهتمام بالفرد والمجتمع كموضوع للحماية ضد أى نشاط إجرامى .

٢٠ — المرجع السابق ص ١٣

٢١ — أنظر مارك آنسل ، للمرجع السابق ص ٣٤١ — ٣٤٢

٢٢ — ماك آنسل للمرجع السابق ، ص ٣٤١ — ٣٤٢

٢٣ — المرجع السابق ص ١٢٥

(24) M. Ancel & N. Szrentic : Le Droit penale nouveau de la Yougoslavie : Institut du Droit Comparé de l'université de Paris . Vol. II , 1962 , p- 67.

الثانية : أن الفرد والمجتمع هما على قدم المساواة في الحماية ، إذ أن الفقه اليوغسلافي يرى أن تفضيل المجتمع على الفرد ماهر إلا تأكيد السلطات المطلقة والبيروقراطية .

وقد أثرت سمة التفصيل هذه على موضوعات الحماية التي يقرها قانون العقوبات . في القسم الخاص إذ تعلقت بالفرد ومصالحه وحقوقه الفردية والاجتماعية ، بل وحقوقه العامة المشتركة مع المواطنين جميعا . ولهذا اكتسب القسم الخاص في قانون العقوبات اليوغسلافي سمات كل من التقنينات الجنائية التقليدية وتقنين الدول الاشتراكية . كما أن الشرع اليوغسلافي في معاملته لمن يرتكب الجريمة أو السلوك الاعترافي يضع في إعتباره سد الاحتياجات التي نص عليها في المادة ٣ . منه وهي :

(١) منع كل نشاط يشكل خطراً اجتماعيا .

(ب) الحيلولة بين الجاني وبين العود إلى الجريمة وتغيير الأوضاع بما يضمن إعادة تنقيفه .

(ج) العمل على توفير البرامج التثقيفية التي تحت مجموع المواطنين على عدم الوقوع في هاوية الجريمة .

(د) ممارسة النشاط التثقيف بالنسبة لمجموع المواطنين وذلك بغية إحترام قواعد الأخلاق الاشتراكية واحترام النظام الاشتراكي .

ويحاول مارك آنسل أيضا أن يبحث عن تأثير حركة الدفاع الاجتماعي في تشريعات الشرق الأوسط : في لبنان وسوريا وج . ع . م . ويؤكد أن الدفاع الاجتماعي الجديد وبصفة خاصة في الدول التي تتجهاد في سبيل تكوين إشتراكية أصيلة لها ، بعد إنعكاسها لمحاولة صبح قانون العقوبات بالعصبة الاشتراكية . بحيث يصبح قانونا حديثاً إنسانياً (٢٠) .

وإذا ما وضعنا الإيدولوجية جانبا، سواء كانت أيديولوجية رأسمالية أم إيديولوجية اشتراكية نجد أن حركة الدفاع الاجتماعى لاتهتم فى مجال القيم سوى بالقيم الإنسانية وتلك التى تربط بكيان الفرد باعتباره إنسانا .

وهنا يثور السؤالين التاليين : ما هى القيم الإنسانية من وجهة نظر أصحاب الدفاع الاجتماعى ؟ وهل تعيد التشريعات الاشتراكية بالقيم الإنسانية وخاصة تلك المرتبطة بالفرد باعتباره إنسانا ؟

يرى أصحاب الدفاع الاجتماعى أن المراد بالقيم الإنسانية تلك المرتبطة بقيم الديانة والثقافة المسيحية . أما تلك القيم المرتبطة بالفرد باعتباره إنسانا فهى الحقوق الإنسانية التى وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . وما من شك فى أن ربط القيم الإنسانية بدين معين قد يبدو فيه روح التصف والتحيى، ومن الجلى أن القواعد الدينية التى تحكم علاقة الفرد بربه تختلف عن القواعد الاجتماعية التى تحكم العلاقات فى المجتمع (٢٦) . ولا ينفى ذلك عدم الاعتراف بالدين وما به من قيم إنسانية ولكن قد يكون من الأوفق عدم ربط حركة اجتماعية بديانة معينة . ولكى يكون لهذه الحركة مجال فى المستقبل يجب أن تقس بحيث تتضمن القيم الإنسانية العامة دون تفرقة بين الجنس أو العنصر أو الدين . ولهذا نرى أن ربط الدفاع الاجتماعى بالنزعة الإنسانية والثقافة العامة قد يكون أوفق من ربطه بالقيم والثقافة الإنسانية التى ورد ذكرها فى بيئة خاصة وفى مجال خاص . ويمكن تعريف هذه النزعة الإنسانية بأنها الاعتقاد فى وحدة الجنس الإنسانى وقدرة الإنسان على إصلاح نفسه معتمدا فى ذلك على

(٢٦) د . محمد إبراهيم زيد محاضرات فى مادة التشريعات الاجتماعية فى المجتمع الإشتراى

العربى . محاضرات غير منشورة ، صفحہ ٣٠ — ٣١ .

جهوده الخاصة (٢٧) . أو حاجة الإنسان للحصول على دلالة لحياته لكي يتكامل بشخصيته حول وجهة نظر الوجود مقسفة ولكي يبحث عن منهج نهائي وثابت يساعده في حل مشكلاته . (٢٨) وهذا ما يؤكد مارك آنسل نفسه حين ذكر أن دول الشرق الأوسط تسعى لصنع تشريعاتها بالصيغة الاشتراكية بحيث يصبح لها قانون إنساني حديث .

وإذا ما انتقلنا إلى الحقوق الإنسانية التي ترتبط بالفرد باعتباره إنسانا ، نجد أن ميثاق الأمم المتحدة قد نص في المادة الأولى فقرة ٣ على احترام الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية بحيث تشمل الجميع دون إستثناء بلافارقة من أجل الناصر أو الجنسية أو السلطة أو الدين . ويتضمن إعلان حقوق الإنسان نوعين من الحقوق : حقوق مدنية سياسية ، وحقوق إجتماعية واقتصادية . فالمادة الأولى والثانية من الإعلان تنص على أن جميع الأفراد قد ولدوا أحراراً وهم متساوون في الحقوق ، وأن كل فرد له صلاحية الحقوق جميعا والحريات جميعها دون تفرقة بسبب الدين أو اللغة أو الجنس . . . إلخ .

واهتمت المواد ٢ - ٢١ بالحقوق المدنية والسياسية ويمكن تلخيصها فيما يلي :-

حق الحياة - الحرية والاستقرار - المساواة في الحماية أمام القانون
الحق في عاظم عادلة - حرية الحركة والاقامة - الحق في الجنسية - الحق في الملكية - حرية الفكر والعقيدة - حرية التعبير - حرية الإجتاع - حرية الإشتراك في حكم البلاد .

ونصت المواد من ٢٢ - ٢٧ على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وهي :

الحق في الضمان الاجتماعي - الحق في العمل - الحق في الحصول على أجر متساو

(٢٧) أنظر في ذلك مقدمه : Erich Fromm : Socialist Humanism 1965, p. Vii - Xiii.

(28) Colias Lamoni : Umanism as a philosophy 1952, p. 7-8 .

للمعمل للتساوى - الحق في الحصول على أجر عادل - الحق في إنشاء نقابات الحق في الراحة في أوقات الفراغ - الحق في تحديد ساعات العمل - الحق في مستوى المعيشة كاف للحفاظ على الصحة والرفاهية للفرد والأسرة - الحق في حصول الأم والطفل على الرعاية - الحق في التعليم . ولقد صار الاعتقاد بأن إعلان حقوق الإنسان قد صيغ لكي يحدد أهدافا والالتزامات تتقيد بها الدول . وأما هذا التفسير للنزاع بين الكتلتين الشرقية والغربية . وأما التساؤل : هل إذا ما صرح أحد الأعضاء بانضمامه إلى الإعلان الخاص بحقوق الإنسان أن يقع على عاتقه التزام بمسيرة تشريعه لهذه المبادئ ؟ وماذا سيكون عليه الحال لو رفضت إحدى الدول إجراء ذلك ؟ وما هو الجهاز الذى سيوفر الحماية لهذه الحقوق ؟ ترى الكتلة الاشتراكية أن المشكلة غير مستحبة الحل إذا ما وضع في الاعتبار أن الإعلان الدولى ما هو إلا اتفاقية دولية ، وأن انضمام إحدى الدول إلى اتفاقية دولية لا يجب أن يؤثر على سيادتها واستقلالها ، ويكون على الدولة التى تنضم إلى الاتفاقية تحديد الالتزامات التى تفرضها على مواطنيها بحيث تتطابق هذه للعامة مع واقعها الاقتصادى والاجتماعى . وعلى هذا تلتزم الدول بتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فور التصديق عليها بل يكون التزامها على سبيل التدرج فسمى الدولة إلى تنفيذ هذه الحقوق تدريجيا بإرادتها حتى لا تضطرب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وعلى هذا لا يكون لإعمال الحقوق في المجال الداخلى إلا عن طريق أفراد الدولة صاحبة الشأن بإصدار قانون تنفيذى لها . ونتيجة لذلك لا يجب أن تتضمن الإتفاقيات الدولية نصوصا تقرر أجهزة فوق الدول تقوم على تطبيق وتنفيذ الحقوق الإنسانية أو يكون لهذه الأجهزة أية اختصاصات تشريعية أو قضائية أو إدارية (٢٩) . إن وظيفة إعلان حقوق الإنسان تتلخص في تشجيع الدول على حماية الحقوق الإنسانية عن طريق محاولة نابعة من

ذاتها بحيث لا تتوفر ضمانات أخرى تستمد من مصادر أخرى غير المصادر الداخلية للدولة . نخلص من ذلك إذن أن إعلان حقوق الإنسان ماهو إلا تحديد للإطار الموضوعى الذى يجب على الدول السير فى نطاقه بالنسبة للحقوق الإنسانية علاوة على الإجراءات التى تضمن هذا الإطار وهو الأمر الذى توافق عليه الدول الإشتراكية . والسبب فى معارضة هذه الدول لوجود جهاز يقف على مستوى أعلى من مستوى الدول هو أن الدول الإستعمارية تحاول أن تبسط نفوذها وسيطرتها عن طريق الأحلاف والتفسيرات المفرضة للأفكار والمبادئ الدولية .

وفى رأى إذن أن الدفاع الاجتماعى ماهو إلا حركة وسياسة تشريعية يلجئ النظر إليها إذا ما أريد تطبيقها على الواقع العربى باعتبارها تهدف إلى سد حاجات الأفراد فى إطار الحاجة الاجتماعية بحيث تتطابق هذه المعاملة مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية .

القسم الثاني : التنمية الاقتصادية

من وجهة النظر السوسيولوجية

لا يمكن في الواقع مناقشة موضوع الدفاع الاجتماعي وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغير تحديد عدة نقاط مرجعية تكون أشبه بالركائز النظرية التي تهض عليها المناقشة . كل ذلك مع وضع الحيز المقدر لهذه الدراسة موضع الاعتبار .

والحقيقة أن كثيرا من الباحثين الذين تعرضوا لموضوع التنمية الاقتصادية وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية المختلفة لم يسنوا بتحديد الاطار النظرى الذى ينطلقون منه ، على ما فى ذلك من أهمية قصوى .

والدفاع الاجتماعى بحسبانه حركة ذات مضمون محدد تهدف إلى التأثير على السياسات الجنائية المعاصرة لتوجيهها وجهات محددة ، لا يمكن الحديث عن علاقتها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغير وضع التنمية الاقتصادية فى إطارها الصحيح من وجهة النظر التاريخية والسولوجية معا .

وحين يتم هذا التحديد يصبح الحديث ميسرا عن إمكانية تطبيق حركة الدفاع الاجتماعى وعن مجالاته المختلفة ، فى ضوء المعرفة المحددة بالمشكلات الاجتماعية العديدة التى عادة ماتصاحب التنمية الاقتصادية .

على ضوء ماسبق حرصنا فى تمهيد سريع على أن نضع التنمية الاقتصادية وضعبها الصحيح فى إطار التطور التاريخى للفكر الاقتصادى للمعاصر ، ثم بدأنا بتحديد الإطار الاجتماعى للتنمية الاقتصادية فى الوطن العربى ، ثم أخيرا سياسة الدفاع الاجتماعى وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

التمية الاقتصادية والفكر الاقتصادى :

لا يمكن فى الواقع الحديث عن الاطار الاجتماعى للتمية الاقتصادية بنبر إلقاء نظرة سريعة على تكون الفكر الاقتصادى ، ذلك أن هذا الفكر سيطر عليه تياران رئيسيان : الأول كان يفسر الحقيقة الاقتصادية مبتدأ من الفرد ، واعتماداً إياه فى الاعتبار لتحديد الاهداف التى يرمى تحقيقها ، ومن ثم اهتم بدراسة دوافع السلوك عند الفرد ، والثانى كان يفسر الحقيقة الاقتصادية مبتدأ من الجماعة ، وهو بائى كان يركز - على عكس التيار السابق - على ما يعلق عليه اليوم « الكميات الكلية ، Quantité globale والواقع أن مصطلحى الاقتصاد الجزئى Micro-Economie والاقتصاد الكلى Macro-Economie والذين أصبحا اليوم من المصطلحات الأساسية فى التحليل الاقتصادى ، يبران غير تعبير عن التضاد الرئيسى بين التيارين السابقين (٣٠)

وإذا قبلنا ما هو سائد بأن الاقتصاد السياسى ولد على أيدى الفيزيوقراط قرابة منتصف القرن الثامن عشر ، فإنه يبدو أن التياران كانا يتبادلان السيطرة والسيادة واحداً إثر الآخر . فالفيزيوقراط هم الذين ابتدعوا دراسات الاقتصاد الكلى . ولكن سرعان ما جاءت بعدهم المدرسة الكلاسيكية وخصوصاً مع جان باتست سائى ، وجعلت الغلبة للتيار الفردى المفرق فى الفردية ، والذى ظل فترة طويلة مذهباً جامداً يركز عليه علم الاقتصاد الرسمى على الأقل . ذلك أنه على هامش هذا التيار كان يوجد مفكرون مثل كارل ماركس الذى أعطى شكلاً جديداً لدراسات الاقتصاد الكلى . ومع ذلك فلم يصل المجهود العلمى لماركس إلى مداه الحقيقى الاقرابة نهاية القرن التاسع عشر وجاء بعد ذلك فالراس Valras الذى ركز على مصطلح « التوازن العام » ، وإن كان إنجماه لا يختلف إلا جزئياً مع أصحاب الاتجاه الفردى . وعقبه سيمياند Simiand الذى اقترح إنشاء « اقتصاد تجريبي » وأعلن الحرب ضد النزعة الفردية وبخاصة ضد مناهجها .

(30) Voir : L'homme, j. & weiller . J. , Economie Politique et Sociologie Economique , dans : Gurvitch , G. , Traité de Sociologie , T. I. , Paris : P. U. F. 1962, p. 347 - 382.

وبغير أن ندخل في تفاصيل أكثر يمكن القول أن القرن العشرين لم يركز في اهتمامه حول الخلافات المنهجية ، وإنما اهتم أساساً بموضوع علم الاقتصاد ، ونزع بطريقة حاسمة نحو الاقتصاد الكلى . وقد تم ذلك عن طريق رافدين : الأول منهما تراث كارل ماركس ، والثاني نظريات كينز . بالرغم من أنه لا يمكن التأكيد أن كل الاقتصاديين أصبحوا يشايعون آراء ماركس أو كينز إلا أنه يمكن التأكيد بأن النزعة الفردية قد قضى عليها تماماً وأصبح الإتجاه السائد هو التركيز على الاقتصاد الكلى .

وخلاصة ذلك كله أن مفهوم الاقتصاد الكلى الذى أصبح سائداً في عالم اليوم يركز أساساً على مشكلات التنمية الخاصة بالمجتمع الكلى . وهو يولى الاعتبار الاجتماعي بالنسبة لكل اهتمام ويبدو أثر ذلك في منهج علم الاقتصاد وفي مضمونه على السواء .

غير أن مفهوم « الاقتصاد الكلى » بذاته لا يستطيع تحديد نوعية أى نظام اقتصادى محدد ، بعبارة أخرى كون هذا المفهوم قد انحدر للفكر الاقتصادى في القرن العشرين من رافدين ، أعمال ماركس وأعمال كينز قد أدت إلى وجود اتجاهين أساسيين : اتجاه اشتراكى ، واتجاه ليبرالى موجه لإن صبح التعبير . وقد أدى الاتجاه الاشتراكى إلى نمو مفهوم التخطيط الاقتصادى المركزى كأحد المبادئ الأساسية للتنمية الاقتصادية ، وأدى الاتجاه الليبرالى الموجه إلى نمو مفاهيم جديدة تهدف لإنقاذ النظام الرأسمالى من أزماره الراهنة عن طريق ابتداء تخطيط رأسمالى أو رسم الحدود لتدخل الدولة - بقدر محدود - في توجيه الاقتصاد لخدمة المصالح الرأسمالية أولاً وأخيراً (٣١) .

وهكذا وضحت الإبعاد الحقيقية أمام الشعوب الرامية إلى الثورة الشاملة على التخلف بكل صوره وأشكاله ، الثغاف والإجتماعى والاقتصادى . ولم يعد أمام

(٣١) أظهر في ذلك منافته بالغة الأهمية حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالى

لتوجيهه :

(32) Ferry T. H., The Economy Under Law , Center for the Study of Democratic Institutions , Santa Barbara , California , 1960.

هذه الشعوب سوى اتباع الطريق غير الرأسمالي في التنمية ، ومعنى ذلك إنتاج أسلوب التخطيط المركزي كأداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

غير أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد إجراءات اقتصادية تغير في الهيكل الإقتصادى التقليدى لبلد من البلاد ، بل هي تؤثر على كافة قطاعات المجتمع . والواقع أنه لكي نفهم كيف تؤثر التنمية الاقتصادية على الاسواق الثقافية والاجتماعية فلا بد لنا من تبني إطار نظري مرجعي يساعد على هذا الفهم .

أولاً - الإطار الاجتماعي للتنمية الاقتصادية .

يمكننا في هذا الصدد أن نتمتع على الإطار الذي اقترحه ويلبرت مور (٣٣) وهو يتكون من أربع مستويات ، وبالرغم من أنها متداخلة إلا أنه يمكن تمييزها كل على حدة .

المستوى الأول - الإيديولوجية

وهذا المستوى يعنى بالأهداف العامة للمجتمع ، وبالقيم النهائية التي يحاول الوصول إليها .

والواقع أن القيم التي تسمى الى تحقيقها المجتمعات الإنسانية كانت موضوعاً هاماً لاهتم به العلماء الاجتماعيون الذين ركزوا على الوظيفة التكاملية التي تقوم بها القيم غير أن هذا الإهتمام الم شروع من جانب العلماء الاجتماعيين يتجاوز حدوده إذا ما نظر إلى مثل هذه القيم بحسبانها غير قابلة للتغير . وتصبح بالتالى حواجز ضخمة تقف أمام قبول أى تجديد اجتماعي يشتمل في تطبيق وسائل جديدة لإدارة الإقتصاد القوي على سبيل المثال .

(33) See : Moore M. E., The Social framework of economic development , in Bsaibanti , R. & Spengler , J. (editors) Tradition, Values, and Socio-Economic development, London : Cambridge university Press, 1961 , 57 - 82 .

ويكفي أن نذكر بهذا الصدد محاولة كثير من العلماء القريبين التأكيد أن المجتمعات النامية لا يمكن أن تنجح فيها التنمية الاقتصادية وذلك لسيادة القيم التقليدية فيها ، والتي لا ترحب بأى جديد مستحدث .

وخلاصة ذلك كله أن التنمية الاقتصادية تحدث صراعا بين القيم في المجتمع الذي يراد تنميته بين القوى الاجتماعية التي ترحب بالجديد وتدفعه حتى مدها ، وبين تلك القوى الرجعية التي تقاوم التنمية وتقف في سبيلها . غير أن هذا الصراع لا يمكن أن يستمر أبدا ، ولأغاق التنمية الاقتصادية فعلا ، إذ لابد أن يتوافر في لحظة زمنية معينة حد أدنى من الاتفاق على القيم ، فذلك ضرورة نظرية لأي نظام إجتماعى قادر على الصمود والبقاء .

هذا هو المستوى الأول الذى يفتنى وضعه في الاعتبار حين نحدد الإطار الإجتماعى للتنمية الاقتصادية .

المستوى الثانى : النظم الاجتماعية

١ — ويعنى هذا المستوى بالمركبات المعيارية Normative Complexes التى تصل بالوظائف الرئيسية التى تقوم بها النظم الاجتماعية المختلفة .

ويمكن القول أن أهم هذه النظم هو النظام الاقتصادى ومكوناته الأساسية التى تتمثل فى الملكية : التعديلات التى تدخل على مفهومها وتحديداتها والصور الجديدة التى تطرأ عليها ، والعمل بكل ما يلحق العمالة من تغيرات وما يعدهه ذلك من تأثير على البطالة وارتفاع مستوى الدخول وزيادة الاستهلاك ، وكذلك فى التبادل والصور المختلفة التى يتخذها .

٢ — غير أن هناك نظما إجتماعية أخرى بالغة الأهمية فى تأثيرها على سير واطراد عملية التنمية الاقتصادية مثل النظام السياسى وثنائاته أو اهتزازة من ناحية ، ونوعية المؤسسات السياسية التى يقيمها من ناحية أخرى ، من ناحية البناء والوظيفة وأثر ذلك كله على التنمية الاقتصادية .

ولاشك أن العلم والتكنولوجيا يعتمد عليها الإنتاج الاقتصادى الحديث .

اعتمادا رئيسيا . والعلم - كسقى ثقافى - يعتمد على نظم التعليم ، ومؤسسات البحوث التى ينبغى أن تعتمد على المعايير أو القيم التى تدرس على حل المشكلات على أساس عقلى سواء كان ذلك فى العالم الطبيعى أو الاجتماعى .

٣ - وتؤدى التنمية الاقتصادية إلى نشوء طرق جديدة للتدرج الاجتماعى ومعنى ذلك أن يتفق المجتمع على إنشاء وسائل مستحدثة لتقويم والجواز والمكافأة . ولاشك أن التنمية الاقتصادية تمر لمرحلة قصيرة أو طويلة - حسب ظروف كل مجتمع - فى فترة انتقالية تدخل فيها معارك عديدة مع الانساق المنافسة للتدرج الاجتماعى مثل الأصل السلالى والعلاقات الأسرية الرجعية ، والمراكز الرجعية فى المجتمعات الزراعية .

والذى يحدث فى المراحل الأولى من التصنيع هو ظهور ونمو جماعات مبنية جديدة ، ولكن يصحب ذلك نمو تمييزات طبقية جديدة مبنية على طرق جديدة من التنظيم الإنتاجى .

وكل هذا يحدث تغييرات جوهرية فى بناء النظم الاجتماعية وخصوصا ذلك التغيير فى معايير الحصول على المكانة فى المجتمع .

٤ - غير أن أهم ظاهرة فى هذا الميدان هى ما يطلق عليه تنظيم التغيير وتخطيطه (٣٣) . ومن المعروف أنه فى أغلب المجتمعات فى العالم كان يتم تغير غير مقصود كرد فعل للأزمات الطبيعية والاجتماعية . ولكن أصبح من أهم مظاهر المجتمعات الصناعية أن قدراً كبيراً من التغير الاجتماعى بما فيه التغير الاقتصادى أصبح يتم عن قصد . وهذا يتصل اتصالاً وثيقاً بالمعايير التى تحكم العلم والتكنولوجيا ، وإذا نظرنا للوضع من وجهة النظر التاريخية نجد أن التغير كميّار أو كفاءة كان من عمل المخترعين وأصحاب المشروعات .

أما فى العالم المعاصر فالمصدر الأول التحول فى النظم الاجتماعية أصبح الآن

(33) See : Bennis , W, denne, K, Chin, R : The planning of change, E. Y, Rinchart and Winstón, 1961.

يتم بواسطة الدولة . وهو يمتد بالتدريج لأكثر الجوانب خصوصية من الانساق الاجتماعية . ذلك أن قبول وتبني الروح العقلية في كل جوانب السلوك الاجتماعي أصبح مصاحبا ضروريا لنمو الاقتصادى . ويمكن أن نضرب في هذا المجال مثلا تنظيم الأسرة واهتمام الحكومات في البلاد النامية به كعامل أساسى يساعد على لإنجاح التنمية الاقتصادية .

ولذا كان كل ماسبق عن تنظيم التغيير وتخطيطه صحيحا على وجه العموم ، إلا أنه ينبغي أن نلفت النظر إلى أن شمول تنظيم التغيير وفاعليته وتوجيهه لمصلحة الشعب لا يظهر إلا في المجتمعات الاشتراكية التى تعتمد على التخطيط المركزى ، أما في البلاد الرأسمالية فلا يتم هذا التغيير إلا في حدود الحفاظ على المصالح الرأسمالية المستتلة .

المستوى الثالث : الجانب التطبيقى لنظم الاجتماعية :

ولذا كنا في المستوى الثانى تحدثنا عن النظم الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية على سبيل التجريد ، فإتينا في هذا المستوى سنتحدث عن هذه النظم الاجتماعية ذاتها ، ولكن من الزاوية التى تتجسم فيها ملامحها في ميدان الحياة الواقعية حيث يتخذ ذلك شكل الانساق الفرعية للجسمة في المجتمع .

ذلك أن مركبات النظم الاجتماعية تترجم إلى نماذج من الأفعال المحددة التى يمكن ملاحظتها بصورة موضوعية .

ومن أهم هذه الجوانب التطبيقية التى يمكن ملاحظتها ما يأتى :

١ - تنظيم العمل في المجتمع على أسس عملية .

٢ - ازدياد نسبة التحضر وإنشاء مبان سكنية جديدة بوفرة ، وما يصاحب ذلك من تغييرات اجتماعية واسعة المدى تؤثر في التنمية الاقتصادية وتتأثر بها في نفس الوقت .

٣ - نشوء أشكال جديدة من التجمعات الاختيارية .

٤ - تغييرات في نمط الأسرة التقليدية ، وذلك لما هو مشاهد من أن الانساق الاقتصادية المعاصرة تميل - في المدى الطويل - إلى إضعاف علاقات القرابة

المتدة. وهذا أحد نواتج الحراك في الإقامة، والحراك المبنى بين الأجيال المختلفة وفى داخل كل جيل .

٥ — ظهور نسق الأسرة الصغيرة وما يرتب على ذلك من مشكلات عديدة .
أسرية واجتماعية .

٦ — زياده السكان والامية البالغة الى تولى لتطعيم الأسرة .

هذه هى بعض الجوانب التطبيقية للنظم الاجتماعية التى ينبغى وضعها موضع الاعتبار ، سقناها على سبيل المثال لا الحصر .

المستوى الرابع : الدافعية عند الأفراد

ويعنى هذا المستوى بترجمة ما تقضى به النظم الاجتماعية (المستوى الثانى) وجوانبها التطبيقية (المستوى الثالث) الى سلوك ، مع ملاحظة أنه فى هذا المستوى لا يعنى فى المقام الاول بالشخصية الفردية كنسق ، ولكن يعنى بالفعل المدفوع .
Motivated action كأداة للعلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية وتغيرها .

ويمكن القول أن الدوافع الإنسانية - أو على الأقل - هذه التى لها اتصال وثيق بالسلوك الاقتصادى هى إلى حد كبير نتاج التنشئة الاجتماعية ، ولى ذلك فإنه يمكن النظر إليها ببساطة على أنها الوجه الآخر للنظم الاجتماعية والتنظيمات التى ناقشناها من قبل . ومبررات فصلها والنظر لها على استقلال هى :

١ — حتى فى أشد الانساق الاجتماعية لإحكاما تتضمن القيم والنظم وغيرها من المنظمات بعض الحرية فى الاختيار والتجديد .

٢ — نادرا ما تنتج عملية التنشئة الاجتماعية مطابقة فى الانساق الاجتماعية .

والواقع أن أهم ما تنبئ معالجته هنا هو عملية التنشئة الاجتماعية للبالغين فى الجوانب السلوكية لنمو الاقتصادى . ونعنى بذلك أنه قبل إقامة التقاليد الصناعية واتقائها من جيل إلى جيل فينبغى أن نهتم بعملية صراع المعايير التقليدية وضروب السلوك القديمة .

ومن الموضوعات التي تستحق اهتماما كبيرا موضوع التعليم والمهارات والتقاليد الصناعية . ذلك أن فكرة الحراك اللهي بين الأجيال تمد في أغلب المجتمعات غير الصناعية فكرة سقيمة وليس لها ما يبررها . والنمو الاقتصادي المستمر يعتمد على القبول الدافعي لهذه الفكرة ، وترجمتها إلى طموح لتعليم العام ولل مهارات المتخصصة المحددة .

ومن ناحية أخرى أظهرت البحوث التجريبية التي أجريت لقياس رضا العامل عن عمله ومستوى إنتاجيته ، أهمية إحساسه بالمشاركة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات . وقد تكون يوغوسلافيا في مقدمة البلاد الاشتراكية التي تبنت أسلوب الإدارة الذاتية في إدارة النشاط الاقتصادي وأدى إلى نتائج بالغة القيمة . (٣٤)

على ضوء هذا الإطار الاجتماعي للتنمية الاقتصادية يمكن لنا أن نتأقش المشكلاب الاجتماعية المصاحبة للتنمية في الوطن العربي .

ثانيا : المشكلات الاجتماعية المصاحبة للتنمية في الوطن العربي .

من الأمور البالغة الأهمية التأكيد بأن ظاهرة التغير التي تشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية الانسانية ، تبدو واضحة ظاهرة في بعض المود دون الأخرى . كل ذلك مع التسليم بأن التغير في المجتمع الإنساني ظاهرة دائمة ، ففي كل لحظة نجد أن ضروب التجديد تتصارع مع العادات الراسخة القديمة . (٣٥)

وبما لاشك فيه أن الوطن العربي بوجه عام يمر بمرحلة تغير ثقافي واسع المدى

(34) Lefbvre, H., Problèmes théoriques de l'autogestion : dans Autogestion, chaier No. 1., décembre 1966, 59 - 70.

(35) See : Herskovits, M. J. Economic change and cultural dynamics, in : Tradition , Values and socio-Economic development, op. cit., 114 - 138 .

ظهرت آثاره واضحت معاله وتعمق مجراه في السنين الأخيرة . وأم عامل يؤثر في ديناميات التغير الثقافي في الوطن العربي هو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتطرح هذه العملية عديدا من الأسئلة لعل أهمها . ماهو مدى قبول أو رفض الثقافة العربية المعاصرة لصور التجديد التي تصاحب عادة ، وتترتب على التنمية الاقتصادية ؟ بعبارة أخرى ماهي المشكلات المصاحبة للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي وماهى نوعيتها وماهى الحلول المقترحة للتغلب عليها .

وضع المشكلة :

ينبغى وضع الأسئلة المثارة السابقة وضعها النظرى السليم . ذلك أننا نجد أنه من الأفكار الأساسية التي يكاد الإجماع يتفق عليها ، بصدد دراسة التنمية الاقتصادية، فكرة تذهب إلى أن المجتمعات المتقدمة تختلف عن المجتمعات المتخلفة أساساً، على أساس أن الأولى تتميز بالاقتصاد المنظم العقلاني ، في حين أن الثانية تسودها التقاليد . وهذه التفرقة يمكن تاريخياً ردها إلى ما كس فيبر ، وفي بعض الأحيان يمكن ردها إلى علماء إجتاع سابقين عليه .

والواقع أنه يسود التراث العلمى الرأى الذى يذهب إلى أن التقاليد عامل معرقل للنمو الاقتصادى وأن من يريد التقدم عليه أن يتحرر من التقاليد .

ومن الغريب — كما يذهب إلى ذلك بحق هو سيلتز — أن عاملاً كهذا له وقعه الحاسم على التنمية الاقتصادية لم يلق حتى الآن ما يستحقه من الدراسة المفصلة . (٣٦)

فهل كل التقاليد تتشابه في وقعها وتأثيرها على النمو الاقتصادى ؟ .
وإذا كان من المنطق عليه أن التقاليد تساعد على الاستقرار ، ألا يمكن أن نجد بعض الفوائد لتقاليد في موقف سريع التمييز الاقتصادية حينما يكون خطر التفكك الاجتماعى موجوداً ؟

(36) See : Hoselitz, B. I. , Tradition and Economic Growth, Ibid., 84 — 113 .

وأخيرا هل من الحكمة أن نشترط توافر مجتمع بلا تقاليد ، وألا يمكن القول بأنه في مرحلة من مراحل النمو الاجتماعي والاقتصادي ، فإن ممارسة العقلانية أو التفكير الرشيد في حد ذاته في بعض ميادين الفعل الاجتماعي ، تصبح تقليدا من التقاليد ؟

هذه الأسئلة كلها سنلجس مدى أهميتها حين نعرض عرضاً وجيزاً للوضع في الوطن العربي .

— مشكلات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي :

كون الوطن العربي يمر — كما سبق أن ذكرنا — بمرحلة تغير ثقافي عميقة تكشف عنها تنمية اقتصادية واسعة مسألة لا إختلاف فيها. فالمؤشرات الموضوعية التي يمكن أن تشهد على صدق ذلك عديدة وأهمها ، ارتفاع مستوى دخول الأفراد ، لتوسع نطاق التعليم والخدمات الصحية وتحسن مستوياتها ، إمتداد حركة التصنيع والتطور الآلي ، إستصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي ، تحسن خدمات النقل والمواصلات ، إزدياد إنتاج واستهلاك السلع الزراعية والصناعية والطاقة من حرارية وكهربائية ، واتساع مدى الخدمات الثقافية والفنية .

وإذا عرضنا لمشكلات ، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي على ضوء الإطار الاجتماعي الذي سبق أن عرضناه ، نجد أنه بالنسبة لمستوى الأيديولوجية فإن قوى التجديد في المجتمع العربي وخاصة في البلاد التقدمية ، تعد قد كسبت الجولة ضد القوى الرجعية والمحافظة . ويظهر ذلك واضحا في قبول الجماهير المريضة وتحمسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحسبانها هدفا رئيسيا ينبغي التفضل في سبيل تحقيقه . بمباراة أخرى لم تقف — في هذا المجال — قيم ثقافية قديمة موقف العداء إزاء التغيرات العميقة التي تأخذ سيطرا في أرجاء الوطن العربي .

غير أن الموقف قد يتغير جزئيا إذا هبطنا من مستوى الأيديولوجية إلى مستوى النظم الاجتماعية ومستوى الجانب التطبيقي منها ، وأخيراً إلى مستوى الدافعية . يبدو ذلك إذا ما ألحنا للمشكلات المتعلقة بالإصلاح الزراعي وعملية التصنيع

ومفهوم المائلة (٣٧) .

الاصلاح الزراعى :

يرتبط الاصلاح الزراعى بالتنمية الريفية ، لان الاول يتعدى فى مدلوله مجرد تقسيم الملكيات الكبيرة وتوفير السلفيات الزراعية . فهو يشمل أيضا على إجراءات جذرية فى تنظيم الإنتاج والتوزيع وبشكل عام فى توزيع الملكية وإتخاذ القرارات الهامة فى القطاع الريفى .

وإذا نظر للوضع فى ج . ع . م . حيث سقط الاقطاع وحلت الدولة بأجهزتها مكانه ، يمكن القول أن رغبة الفلاحين فى تحسن أوضاعهم المعيشية والمالية كانت أقوى بكثير من صلابة الأعراف والعادات والمواقف التقليدية . وتشير بعض الدراسات إلى أن الفلاح قد أبدى قدرة ظاهرة على سرعة التكيف مع الأوضاع الجديدة حين كان الحافز المادى واضحا .

وإن كان ذلك لا ينفى وجود كثير من السلبيات فى المجال الزراعى ، غير أن هذه السلبيات لا ترقى إلى مستوى عارضة التجديد فى أشكال الملكية وفى نظم الإنتاج الزراعى .

ولعل ذلك كله يؤكد التشكك الذى أبداه هوسيلتز والذى ذكرناه من قبل فى صحة المسلمات النظرية الفرية بشأن التقاليد كمعوق للتنمية الاقتصادية .
عملية التصنيع :

لا شك أن عملية التصنيع تستدعى تغيير مفهوم الإنسان عن الطبيعة وعن الزمن . هذا التغيير الجذرى هو الذى يجعل مقاومة الثقافة للتغيير فى هذا المجال أقوى منها فى حالة الإصلاح الزراعى . غير أنه يمكن القول بأن التكيف بين الثقافة وبين نمط السلوك القروى والجماعى الذى يتطلبه التصنيع يزداد قوة ووضوحا فى معظم أنحاء العالم العربى . وإن كان هذا لا ينفى عده سلبيات تعرقل من عملية التنمية الاقتصادية لعل أهمها مايلى :

(٣٧) أنظر فى هذا الصدد : يوسف عبد الله صايغ ، للثقافة الثقافية فى سبيل التنمية الاقتصادية عندنا ، مجلة حوار ، السنة الثانية ، العدد الأول ، نوفمبر وديسمبر ١٩٦٣ ،

١ - التردد في قبول التغيير في موقع أو قواعد السلطة في العلاقة ، من قواعد هرمية أو تسلسلية تقوم على علاقة النسب والدم ، إلى قواعد فنية وتكنيكية يقوم تسلسل السلطة فيها على علاقة صناعية بجهة .

٢ — عدم المبالاة بالوقت والاستهانة بالدقة في المواعيد وفي توقيت البرامج .
٣ — بطء الانتقال في سلم التقدم في نوعية الريادة الاقتصادية من أسلوب الخدس في إتخاذ القرارات إلى الأسلوب العقلاني الذي يعتمد على البحوث والدراسات والاحصاءات الدقيقة .

٤ — بطء المجتمع العربي عامة في الانتقال من موقف يقول بقدرية حدوث الأحداث إلى آخر يقول بعملية تكنيكية واقتصادية .

مفهوم العائلة :

يوجه الباحثون في علم الاجتماع وغيرهم إهتماماً كبيراً بمفهوم العائلة ودورها ومكانتها خلال مجرى عجلة التنمية الاقتصادية ، وينصب الإهتمام على المسائل الرئيسية الآتية :

١ — حجم العائلة ، تماسك العائلة ، أثر تماسك العائلة على حراك أعضائها واستعدادهم للتقل ، وأخيراً رد الفعل لسلطة العائلة وتماسكها .

ويمكن القول أنه من حيث الحجم تتجه العائلة نحو نسق الأسرة الصغيرة كما سبق أن ذكرنا ، وتبدو مسألة تنظيم الأسرة بالغة الأهمية في هذا الصدد . وقد ضعف تماسك العائلة وزادت ذرجة السيولة والحركة بين أفرادها .

ومن ناحية السلطة لم يعد الأبناء يخضعون خضوعاً أعمى كما كان الحال سابقاً لسلطة رب العائلة ، وتأثير ذلك كله في اختيار المهنة ، والحراك المهني وغير ذلك من أمور هامة .

وخلاصة ذلك كله أن الثقافة العربية لم تكن عاملاً معوقاً من مجرى عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي . ولكن مع ذلك ينبغي الإهتمام الشديد بالمشكلات

المعاداة التي عادة ماتصاحب التنمية الاقتصادية وهذا ما ستناقشه في الفقرة التالية -

ثانياً : سياسة الدفاع الاجتماعي وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إن مفهوم الدفاع الاجتماعي في نظرنا لا ينبغي له أن يركز تركيزاً شديداً على الفرد ، كما تذهب إلى ذلك حركة الدفاع الاجتماعي الجديد - التي يترعها مارك آيسل - وإنما ينبغي أن تقيم التوازن بين مصلحة المجتمع وبين إصلاح الفرد . ومقتضى هذا النظر أن السياسات الجنائية يجب عليها أن تهاجم الانحراف في مواطنه حتى تتم الوقاية من السلوك الاجرامى بصورة دائمة . فذلك من شأنه أن يقي المجتمع من ناحية ، ويؤدى على المدى البعيد إلى منع قيام الشخصية الإجرامية .

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : ماهى المجالات التي يمكن للدفاع الاجتماعي أن يقوم بدر فعال فيها من شأنه أن يقي من الجريمة والانحراف ؟

لو اعتمدنا على الإطار الاجتماعي للتنمية الاقتصادية الذى سبق لنا أن عرضنا له بالتفصيل قىما سبق ، فإنه يمكننا القول أن التغيرات التي تلحق بالأنظمة الاجتماعية من ناحية وبجوانبها التطبيقية من ناحية أخرى هى التي ستحدد الدافعية في سلوك الأفراد .

وهكذا نجد أن التنمية الاقتصادية لا بد أن تغير من نظام التعليم العام والفنى . ولو أخذ في الاعتبار الاهتمام بالتعليم المنهني ، فإنه من شأن ذلك أن يعطى الفرصة لآلاف الأحداث والشبان لكي يتلقوا قسطاً معقولاً من التعليم يكفل لهم الاستفادة من مزايا التصنيع بالحصول على أعمال منتظمة ، ويتقاضون عن ذلك أجوراً معتدلة . وكل ذلك سيؤدى في النهاية إلى الوقاية من الانحراف وهو هدف أصيل من أهداف الدفاع الاجتماعي .

وقد أشرنا إلى أن الأسرة كنظام اجتماعي تلحقها تغيرات عديدة منها ما يتعلق بضمف السلطة الأبوية ، ومرونة الحراك بين أعضائها ، والاتجاه نحو اختفاء نمط

الأسرة الممتدة ليفسح الطريق لمحوط الأسرة الصغيرة ، وكل هذه التغيرات في حاجة شديدة إلى سياسات اجتماعية رشيدة تتجاوب هذه التغيرات وتستمد لها بالاجرامات المناسبة التي تحمي الأسرة والطفولة .

ومما لاشك فيه أن تكافؤ الفرص أمام المواطنين في المجتمع ، وحق كل مواطن في أن يجد عملاً يتناسب مع إمكانياته وقدراته من شأنه أن يمد الباب أمام البطالة التي تترك آثارها السيئة على سلوك الأفراد ، وعلى توفير الظروف المناسبة للانحراف .

غير أن ذلك كله لا يحدى ، إلا إذا حاول القانون أن يتكيف تكيفاً مناسباً مع الأوضاع الجديدة حتى لا يبقى جامداً مصراً على إجراءات عتيقة بالية لم تعد تجدى في مجتمع متغير ، تنشأ فيه كل يوم علاقات اجتماعية جديدة ، تحتاج إلى فهم واقعي يحاول - ما أمكن - الموازنة بين مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد (٣٨)

والواقع من الأمر ، أن السياسات الاجتماعية التي توضع في مجتمع يمر بمرحلة التنمية الاقتصادية لا بد لها - إن أريد منها أن تكون فعالة ومؤثرة - من أن تنبأ بالتغير قبل حدوثه حتى تستعد له ، بدلاً من أن تنتظر حدوث التغيرات ثم تحاول بعد ذلك تلافي الآثار الناجمة عنها .

وعلى ذلك ، فهذه السياسات لا بد أن تنهض على سند وفير من البيانات العلمية التي لا تتوفر إلا بالقيام ببحوث اجتماعية واسعة المدى تحاول فيها القياس المستمر للتغيرات الثقافية والاجتماعية ، ومدى ما تؤدي إليه هذه التغيرات من تغيرات في سلوك الأفراد والدوافع الكامنة وراء هذا السلوك .

(٣٨) انظر بصدد هذه النقطة :

L'évolution sociale et La criminalité, Troisième congrès des nations unies pour la prévention du crime et le traitement des delinquants, 1955, p. 15 .

والواقع أن موضوع التغيير الثقافى والاجتماعى من الموضوعات الأساسية التى تهتم بها كثير من المجتمعات فى الوقت الراهن . ومرد هذا الاهتمام أن التغيير بما يصاحبه من تغييرات ثائية ووظيفية فى أنساق المجتمع الرئيسية الثقافية والاجتماعية ، جذير بأن يؤثر تأثيراً فعالاً على النظم الاجتماعية الرئيسية الرئيسية فى المجتمع . ومن ثم تبدو الحاجة إلى اتباع سياسة جنائية مرتبة تقوم على مبادئ الدفاع الاجتماعى — كما حددنا مفهومه فى القسم الأول من الدراسة — فذلك من شأنه أن يجعل هذه السياسة بعيدة عن الجمود وعن التزمّت لمبادئ معينة محددة . فالتحدى الذى يفرض نفسه اليوم أمام السياسات الجنائية على اختلافها هو كيفية موازنة التشريعات الجنائية مع تطور صور السلوك الإجرامى والانحراف فى المجتمع ، هذا التطور الذى ينجم فى العادة عن التطور الاجتماعى بوجه عام وعن التطور الاقتصادى والتنمية الاقتصادية بشكل خاص .

وإذا كان القانون الجنائى فى كثير من المجتمعات قد ركز طويلاً على وظيفته الرادعة ، فإن تبنى حركة الدفاع الاجتماعى من شأنه أن يجعل بؤرة التركيز تتحول من الردع إلى الوقاية . وإذا فهمت الوقاية فهماً صحيحاً فإن ذلك يجعلها تختلط باختلاطاً شديداً بإجراءات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، التى ترسم وتوضع لكى تنفذ على مستوى المجتمع كله . وكل ذلك من شأنه أن يغير تغييراً جوهرياً وعميقاً من مفهوم وبناء ووظيفة القانون الجنائى التقليدى . وهذا من شأنه أيضاً أن يترك آثاره العميقة على علم الإجرام وعلى علم العقاب .

وإذا كان قد انضغ من العرض السابق تشابك عمليات التنمية الاقتصادية مع المشكلات الاجتماعية المصاحبة لها ، مع سياسة الدفاع الاجتماعى التى يرمى منها أن تقوم بدورها الفعال من الحد من آثارها ، فإنه يمكن القول فى النهاية أن مجالات الدفاع الاجتماعى حين تتفاعل فى وحدة واحدة فإنها تشكل لنا تلك الحركة التى تهدف إلى سسد حاجات الأفراد فى إطار المصلحة

الاجتماعية (٣٩) ، هذه المصلحة التي تتغير تغيرا واسعا المدى وفق الايديولوجية السائدة في كل مجتمع .

ومن ثم يمكن لنا أن نخلص إلى أن حركة الدفاع الاجتماعي وإن كان يمكن أن تكون لها بعض السمات البالغة العمومية ، ألا أنها نسبية في الزمان والمكان . وهذا أمر منطقي ، مادامت منطق كل مرة في سياق اجتماعي تحدده مواضع بالغة الاختلاف بين مجتمع وآخر .

(٣٩) أنظر صدد فكرة المعاملة وسد حاجات الأفراد :

Institutions serving delinquent children : guides & goals,
Children Bureau Publications, 1962, p. 5.

DEFENSE SOCIALE ET DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE

par

Dr. M. I. Zeid — E. Yassin

Le mouvement de Défense sociale a donné lieu à tant d'interprétations et de controverses. C'est pourquoi, , il serait téméraire — selon notre avis — d'en adopter et appliquer dans le monde arabe sans examen critique .

A vrai dire , la défense sociale est une politique criminelle individualiste . Elle prétend défendre les intérêts de l'individu contre l'arbitraire de l'Etat . Mais quelle individu ? et quelle Etat ? et dans quelle société ?

L'illustre juriste polonaise le professeur Stanialas Rappaport a raison quand il a demandé à Gramatica : Défense sociale ? mais de quelle Société ? Il ajoutait : "un individu antisocial ? pour qui ? une défense sociale ? De quoi ? Et contre qui" ?

La réponse de Gramatica : " Défense de toutes les Sociétés, est un peu convaincante. Il ne fait que emphasiser le caractère idealiste et individualiste de cette mouvement .

En ce qui concerne les rapports de developpement économique et le Défense sociale, il faut analyser d'abord la notion même de developpement économique du point de vue sociologique. Nous pouvons adopter le cadre de reference qui était formulé a cet égard par le sociologue américaine Wilbert Moore .

Selon Moore , il y a quatre niveaux : D'abord , il y a l'idéologie , deuxièmement se trouve les institutions sociales , troisièmement , l'aspect pratique des institutions sociales , et quatrièmement les motivation des individus .

Ou pent bien comprendre les difficultés de developpement économique dans le monde Arabe, si nous appliquons cet cadre

de reference. Contrairement au opinion repandu parmi la plupart des sociologues étrangers, les traditions dans le monde arabe, ne constituaient pas des difficultés insurmontables .

Nous avons conclue notre étude, par l'affirmation que pour appliquer La politeque criminelle de Défense sociale en monde arabe d'une manière rationnelle , il faut d'abord , réaliser un heureux équilibre entre la société et l'individu selon les principes de Socialisme. Edifier une politique criminelle , a priori , sur des critères universels , se présente donc comme une entreprise téméraire .

Il nous a donc semblé plus sage de prendre comme point de départ la connaissance approfondie de problemes sociaux posé par le développement économique en monde Arabe , de chercher les caractères propres de notre société, puis d'examiner par quels moyens il est possible de defendre les interêts de la : société contre la délinquance et le crime.

قام السيد ضياء الدين داود وزير الشؤون
الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة المركز القومي
لبحوث الاجتماعية الجنائية بتسليم شهادات التخرج
لسادة وكلاء النائب العام وضباط الشرطة
وإخصائي وزارة الداخلية الذين إشتراكوا
في البرامج التدريبية التي نظمتها المركز في العام
العلمي ١٩٦٧/١٩٦٨ .

الشهادة في القضايا الجنائية

بمبحث ميداني

في علم الاجتماع القانوني

السيريس

باحث بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

تعد نظرية الإثبات في القانون من الموضوعات البالغة الأهمية ، التي لقيت عناية الفقهاء والباحثين في فروع من العلم متعددة . ففي كل الدعاوى ، وأيا كانت جهة القضاء التي تنظر الدعوى ، جنائية كانت أو مدنية أو إدارية أو تأديبية ، - تتطلب احتياجات السلم الاجتماعي وأمن المواطنين واطمئنانهم ، أن يكون لإثبات كل المزاعم أو المطالب أو الاتهامات المختلفة محوطا بضمانات ، وخاصة لشروط معينة ، حتى يمكن تجنب تعدد الدعاوى التي لاتنهض على أسس متينة . وكذلك - حتى يمكن القضاء على الأخطاء أو التقليل منها ما أمكن على الأقل .

ويمكن القول أن طرق الوصول إلى الحقيقة ليست لانهائية . ومن ثم يبدو أنه يمكن الرجوع في كل الاجراءات لنفس طرق الإثبات وفي ظل نفس الشروط . فكل الخبرة الإنسانية ، وكل المعارف الإنسانية التي سمحت بتحديد أنسب الطرق لاكتشاف الحقيقة أمام هيئات العدالة وتعدد قواعدها ، لها دائما نفس القيمة أيا كانت طبيعة القضاء ، وأيا كان الهدف منه .

ومع ذلك ، فنظرية الإثبات تتخذ في القانون والعمل معا صيغة خاصة حسب نوع القضاء . وهكذا فهناك مجال لتأكيد ذاتية نظرية الإثبات في القانون .

الجنايا (١). وكذلك في القانون الإداري (٢)، وفي القانون المدنى .
وإذا كان فقهاء القانون قد عتوا منذ قديم ببحث أصول نظرية الإثبات وتطبيقاتها في القانون ، فإن العلماء والباحثين في فروع العلوم الأخرى التي تتصل بالقانون الجنائى كعلم كشف الجريمة (٣) ، وعلم النفس القضائى (٤) قد أسهموا في هذا المجال ببحوث ودراسات بالغة القيمة . وبحوث هانز جروس في كشف الجريمة ، وبحوث جورف في علم النفس القضائى مشهورة في العالم كله .

وبالرغم من ذلك فالشهادة لم تلق عناية كافية - على ما نعلم - من الباحثين في علم الاجتماع القانونى . ولعل مرد ذلك إلى أن هذا العلم نفسه حديث نسبيا ، ولم تجر في ميدانه بحوث ميدانية عديدة حتى الآن . لذلك فكرنا في إجراء بحث ميدانى موضوعه ، الشهادة في القضايا الجنائية ، وأعدنا لذلك خطة بحث مبدئية ، على أمل أن يوافق المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على إجرائه حين يحين لذلك الوقت المناسب . ثم كلفت من المركز بالإشراف على خمسة من السادة

(١) انظر في ذاتية الإثبات في القانون الجنائى :

Patarin , J., Le particularisme de la Théorie des preuves en Droit pénal , in : Stefani, G., quelques aspects de l'autonomie de Droit pénal. Paris : Dalloz 1956, 7 — 76

(٢) انظر في نظرية الإثبات والعربية الإدارية :

Rabie, H., A, La théorie de la preuve et la légalité administrative in : Al Qanon wal 1 Qtisad, No 2., XXXVI année , 1966, 38 — 90.

(٣) انظر في الشهادة من وجهة نظر علم كشف الجريمة :

Gross , H., Manuel d'instruction Judiciaire, I. I, 71 et ss.

(٤) انظر في ذلك من كتب جورف المعروفة :

Gorphe, L'appréciation des preuves en justice, Paris : Sirey , 1947.

حوكلاء النائب العام في إجراء بحث جماعى يقومون به في إطار البرنامج التدريبى لهم (١) ، وهم السادة الأستاذة : على حسن عشاوى ، وعمدوح محمود الحرقانى ، وعطيه عبد الرؤوف أبوشوشه ، ومحمد السيد الحواس ، وعبد الحميد فريد حامد .

وقد انتهزت هذه الفرصة وعرضت عليهم خطة البحث التى أعدتها فتحتمسوا لفكرة البحث ولقيام به كفريق متكامل . وفى خلال اجتماعات عديدة أخذت فكرة البحث تتبلور . وإن كان الوقت الذى استطاعوا تخصيصه له وسط مشاغلم العملية الجديدة لم يسمح إلا بتحقيق ثلاثة جوانب من جوانب البحث الأساسية ، الجانب الأول هو إجراء دراسة نظرية شاملة للشهادة من وجهة النظر التاريخيه والقانونية المقارنة ، والاجتماعية والنفسية . والجانب الثانى هو تجميع الخبرات الواقعية عن الشهادة عند السادة وكلاء النائب العام . وقد تم بالفعل إعداد استشارة لهذا الغرض ، سترد التفاصيل المنهجية عنها فى البحث . والجانب الثالث ، هو تحليل مضمون عينه من القضايا الجنائية ، لدراسة الشهادة وأمناطها .

وقد سار العمل فى البحث على أساس تعاؤنى سليم . وكان لحماس أعضاء الفريق للبحث وللجهودات الكبيرة المشرفة التى بذلوها أكبر الأثر فى إعداد البحث بهذه الصورة . وقد وزعت جوانب البحث المختلفة بالصورة الآتية :

— قام الأستاذ على حسن عشاوى بكتابة تقرير فرعى عن د الشهادة كدليل من أدلة الإثبات الجنائية ، تعرض فيه لمرض تاريخى وقانونى مقارن ، ثم درس الشهادة فى الشريعة الإسلامية دراسة تفصيليه .

— وقدم الأستاذ محمد السيد الحواس تقريراً فرعياً عن د التنظيم القانونى للشهادة ، تناول فيه بالدراسة التفصيلية كل ما يتعلق بالشهادة والشاهد .

— وقدم الأستاذ عطيه عبد الرؤوف أبوشوشه تقريراً فرعياً عن الشهادة ووعى المصيرين بالعدالة ، وعن الشهادة وتخصص القاضى الجنائى .

— وقدم الأستاذ عمدوح محمود الحرقانى تقريراً فرعياً عن الجوانب النفسية

(١) البرنامج التدريبى السادة وكلاء النائب العام الذى عقد بالمركز القوى البحوث الاجتماعية والجنائية الدورة الرابعة من فبراير إلى مايو ١٩٦٨ .

والاجتماعية للشهادة . وقدم الأستاذ عبد الحميد فريد حامد تقريراً فرعياً عن أحكام القضا المتعلقة بالشهادة ، كما قام بتحليل مضمون خمس قضايا جنائية على ضوء الإطار النظري للبحث .

وقام كاتب المقال - بصفته مشرفاً على البحث - بوضع خطة البحث الميداني الأصلية ، وبتصميم استشارة الخبراء الواقعية ، وبتجليل البيانات وعرضها ، ووضع أخيراً خطة كتابة التقرير للنهائي للبحث .

ولابد لنا من الإشارة إلى أن البحث في صورته التي قدم بها للمركز ، حيث نوقش مناقشة علمية ، لا يمثل سوى دراسة استطلاعية في خطواتها الأولى لموضوع بالغ الأهمية من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني . وهو « الشهادة في القضايا الجنائية » . وما من شك في أنه لو أتيح لفريق البحث فسحة من الوقت أكثر اتساعاً ، لاستطاع تحقيق الأهداف الأملية للمشروع كما وردت في الخطة الأصلية .

والمقال الحالي يعتمد على تقريرنا الذي كتبناه عن الجانب الميداني وتضمنه البحث الأصلي الذي يقع في ١٥٠ صفحة (١) . وقد اهتمنا فيه بمعرض خطة البحث الأصلية ، وعرض وتحليل خبرات عينة من السادة وكلاء النائب العام بصدد الشهادة .

وأخيراً لابد لي في نهاية هذه المقدمة من أن أشيد بالزملاء أعضاء فريق البحث ، فقد كان لاهتمامهم الشديد بالبحث ، ولتعاونهم في أدائه على مستوى رفيع من السلوك العلمي والشخصي ، أثره الكبير في إخراج البحث إلى حيز الوجود .

والواقع أن التعاون بين باحثي للمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية

(١) يضم البحث الأصل مقدمة تضمنت التعريف بعلم الاجتماع القانوني وخطة البحث ، وثلاثة أقسام . القسم الأول : الشهادة كدليل من أدلة الإثبات الجنائية ، ويتضمن عرضاً نظرياً شمل الجوانب التاريخية والقانونية للمقارنة للشهادة مع تركيز خاص على المبرمة الإسلامية . ودراسة قانونية تفصيلية عن التنظيم القانوني للشهادة . ثم اختتم هذا القسم بمعرض للجوانب الإجتماعية والنفسية للشهادة . أما القسم الثاني فقد أفرد لعرض وتحليل خبرات وكلاء النائب العام ، وخصص القسم الثالث والآخر لتحليل مضمون أربع قضايا جنائية تحليلية وجيزاً .

وبين نخبة من السادة وكلاء النائب العام أعضاء هذا البحث ، ليثبت أن تلاحم الخبرات العملية مع الخبرات العملية ، يمكن أن يرقى أحسن الرقار .

فلتأمل أن يدوم هذا التعاون وأن ينمو ويزدهر ، حتى يمكن تطوير القانون على أساس البحث العلمى ، ليصبح أكثر اتفاقاً مع أهداف المجتمع وظروفه .
خطة الدراسة :

سنعرض فى ثلاثة فصول للموضوعات الآتية : الإطار النظرى للبحث ، مسح خبرات عينة من وكلاء النائب العام بصدد الشهادة ، وأخيراً عرض نتائج البحث ومناقشتها .

الفصل الأول

الإطار النظرى للبحث

تعريف وجيز بعلم الاجتماع القانونى ومجالاته وأهميته -
الشهادة فى القضايا الجنائية - البحث الحالى : أهدافه
ومجالاته ومنهجه .

أولاً - تعريف وجيز بعلم الاجتماع القانونى ومجالاته وأهميته (١)

١ - تعريف علم الاجتماع القانونى .

بالرغم من الاعتراف السائد بين الباحثين بتزايف الظواهر الاجتماعية ، إلا أنه يمكن القول أيضاً أن لكل ظاهرة اجتماعية جوانب متعددة اقتصادية وأخلاقية وقانونية ، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف علم الاجتماع القانونى بأنه « العلم الذى يدرس الجانب القانونى من الظواهر الاجتماعية باستخدام مناهج وأدوات البحث السائدة فى علم الاجتماع بالإضافة إلى مناهج وأدوات بحث خاصة به ، وتتفق مع طبيعة موضوعه .

(١) الفرض من هذا التعريف الوجيز وضع البحث فى إطاره المرجعى الصحيح ، وليس التعمق فى دراسة هذا الموضوع . راجع بصدد عرض أكثر تفصيلاً مقالنا : مدخل للشكلات الأساسية فى علم الاجتماع القانونى ، المجلة الاجتماعية القومية ؛ مجلد عدد ٢ ، مايو ١٩٦٨ ، ١٥٣ - ١٥٧ .

٢ - صلة علم الاجتماع القانوني بعلم الاجتماع وبالقانون :

(أ) صلة علم الاجتماع والقانوني بعلم الاجتماع :

من المتفق عليه أن علم الاجتماع القانوني أحد الفروع المتميزة لعلم الاجتماع العام . ويرد هذا التميز إلى أن القانون - بالرغم من تشابكه مع باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى - يمكن جملة موضوعا مباشرا للدراسة العلمية . ويشهد على تميز علم الاجتماع القانوني أنه - من وجهة النظر المنهجية - قد نمت مناهج وأساليب بحث خاصة به ، من أهمها التحليل المنظم لاحكام المحاكم من وجهة النظر السوسولوجية . (١)

(ب) صلة علم الاجتماع القانوني بالقانون :

ما هي الصلة بين علم الاجتماع القانوني والقانون ، وذلك إذا ما أخذنا القانون بمعناه الفقهي المعروف ؟ الواقع أن هناك نواحي اختلاف أساسية بين علم الاجتماع القانوني وبين القانون ، كما أن هناك نواحي اتفاق . ويمكن بإيجاز القول أن نواحي الاتفاق الأساسية لا تكمن في كون القانون يدرس أساسا التشريع المحلي ، وأن علم الاجتماع القانوني قد لا يتقيد بالتشريع المحلي ، وقد يبسط مجال دراساته لتمتد إلى القوانين في المجتمعات الإنسانية المعاصرة . فالقانون يدرس أيضاً التشريعات الأجنبية ، وذلك عن طريق استماتته بفروع أخرى من القانون تساعد على ذلك . وهذه الفروع هي : القانون الروماني ، وقوانين القانون .

ومن ناحية أخرى لا يمكن القول أن نواحي الاختلاف بين علم الاجتماع القانوني والقانون ترد إلى أن القانون يدرس القاعدة القانونية والنظم القانونية أساسا في ذاتها ، في حين أن علم الاجتماع القانوني يبحث عن الأسباب الاجتماعية التي تحيط بنشأة القاعدة القانونية وأيضاً عن الآثار الاجتماعية التي تحدثها القاعدة القانونية في المجتمع .

(١) أنظر بهذا السدد دراسة بالنسبة الأهمية : Charnay, J. P.,

Sur une méthode de Sociologie Juridique : L' exploitation de la Jursisprudence, in : Annales, no. 3 , mai - Juin, 1962 , 513 — 527, no. 4., Juillet — août 1962. 734—754.

ذلك أن علم الاجتماع القانوني يدرس القاعدة القانونية أيضاً في ذاتها . كما أن القانون لا يستطيع إطلاقاً أن يتجاهل العوامل الاجتماعية .

وعلى ذلك يمكن القول أن نواحي الاختلاف الأساسية ترد إلى اختلاف زاوية النظر في علم الاجتماع القانوني عنه في القانون .

ذلك أن ما يدرسه القانون باعتباره قاعدة ، يدرسه علم الاجتماع القانوني باعتباره ظاهرة .

فالفكرة الأساسية في علم الاجتماع القانوني أن القانون يمكن النظر إليه باعتباره سلسلة من الظواهر بكل ما تعنيه كلمة الظاهرة من معنى ، وعلى ذلك فعلم الاجتماع القانوني يدرس القانون بطريقة موضوعية ومن الخارج .

وهذا ما لا يستطيعه الفقيه القانوني الذي هو بحكم تعريفه يمد أحد عناصر النظام القانوني التي لا تفصل عنه ، وهو بالتالي لا يستطيع - في الغالب - أن يفصل عن هذا النظام ويدرسه من الخارج ، مادام يمد جزءاً متكاملًا مع النظام القانوني يؤثر فيه نفسه بأرائه ، ودور الفقه في نمو القانون وتشكيله معروف .

ولكن هذا كله لا ينفى الحدود المشتركة بين علم الاجتماع القانوني وبين القانون . ذلك أن القانون المقارن وتاريخ القانون يحيطان بعلم الاجتماع القانوني من ناحية ، والأنثروبولوجيا القانونية تحيط به من جانب آخر .

٢ — أهمية دراسات علم الاجتماع القانوني :

الأهمية العلمية والتطبيقية :

تعدد دراسات علم الاجتماع القانوني تفسيراً علمياً لقانون . وليس معنى هذا أن هذه الدراسات تمد قوانين علمية عامة تعدد نشأة واختفاء الظواهر القانونية ، ويرد ذلك إلى أنه في نطاق العلوم الاجتماعية ليس من السهل التوصل إلى قوانين علمية .

ولكن الذي لا شك فيه أن علم الاجتماع القانوني يساعد على فهم القانون .

وهذا الفهم منناه اكتشاف العلاقات ذات الدلالة بين الفسيات والوسائل وبين البواعث والأفعال .

فعل سبيل المثال لا الحصر مشكلة كشكلة تعديل قوانين الأحوال الشخصية ، يمكن لعلم الاجتماع القانوني أن يسم في جعلها عملية منتجة ، عن طريق إجراء دراسات اجتماعية ميدانية تكشف على الطبيعة مختلف الجوانب التي تشملها قوانين الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وأبوة وبنوة وحضانة ، وتمطى بالتالى للشرعين المادة العلمية المحققة التي تسمح لهم بالصياغة العملية لهذه التشريعات بما يتفق مع التغير الاجتماعى الذى أنتج آثاره فى المجتمع .

هذا عن الأهمية العلمية لدراسات علم الاجتماع القانوني التي تمدنا بمعرفة علمية عن الظواهر القانونية وكيفية عملها . غير أن لهذه الدراسات أهمية أخرى تطبيقية . وعلى هذا فيمكن القول أن لدراسات علم الاجتماع القانوني أهمية علمية بحتة . لأنها تمدنا بمعرفة علمية عن الظواهر القانونية وكيفية عملها . ومن ناحية أخرى لها أهمية تطبيقية بالغة الأهمية في كونها تساعد على صياغة التشريعات بطريقة علمية .

٤ -- المجالات الأساسية لبحوث علم الاجتماع القانوني :

يمكن القول أن هذه المجالات تنحصر في أربع مجالات رئيسية :

- عملية صياغة التشريعات .

- عملية إصدار الأحكام القضائية .

- عملية قياس الآثار الاجتماعية للتشريعات

وعملية دراسة العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها في المجتمع .

ونتناول كل مجال من هذه المجالات بشيء من التفصيل .

١ - عملية صياغة التشريعات :

أشرنا فيما سبق إلى أهمية استمالة المشرع الحديث بدراسات علم الاجتماع القانوني ، حتى يستعين بها على فهم الواقع الاجتماعى المعقد ، وحتى يخرج للتشريع أكثر ما يكون اتفقا مع المصالح الحقيقية للناظرين به من ناحية ، ومع المثل العليا للمجتمع من ناحية أخرى .

ب — عملية إصدار الاحكام القضائية :

إذا تمت دراسات في ميدان علم الاجتماع القانوني ، تناولت بالبحث الظواهر القانونية المختلفة في المجتمع المصري فيمكن أن تكون هذه الدراسات بعد نشرها ، أداة فعالة تساعد المحاكم على إصدار أحكام تبنى على معرفة ودراية كاملة بكل الظروف الاجتماعية التي تحيط بالتشريعات .

فقانون مثلاً مثل القانون الذي يراد له أن يحكم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، لا يمكن في تطبيقه أن تجسد المحاكم التفسير القانوني للنصوص ، بقدر ما ينبغي أن يضاف لذلك كل الظروف الاجتماعية التي تحيط به في التطبيق ، ودراسات علم الاجتماع القانوني بمفردها هي التي يمكن أن تفيد في هذا الصدد .

ج — عملية قياس الآثار الاجتماعية للتشريعات :

تبدو هذه أهمية هذه العملية أكثر ما تبدو في مجتمعنا الاشتراكي . فالتشريع لم يعد وسيلة لطبقة مستغلة لتفريق الطبقات ، وإنما أصبح ترجمة للفعل السياسي الاشتراكية التي يؤمن بها المجتمع ، وشم تبدو أهمية قياس الآثار الاجتماعية للتشريعات ، حتى تعدل هذه التشريعات إذا ما تبين أنه ظهرت فيها جوانب سلبية حين طبقت في المجتمع .

د — دراسة العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها في المجتمع :

ولا ريب أن هذه الدراسة بالغة الأهمية في مجتمع يريد العدالة أن تسود العلاقات بين الحاكمين والمحكومين من ناحية ، وبين المحكومين وبين بعضهم من ناحية أخرى (١) .

(١) أنظر بهذا الصدد دراسة هامة حاولت أن تقوم بمسح تقييمي لكل الدراسات التي أجريت في هذا المجال في الولايات المتحدة الأمريكية :

Remington, F. J. , Criminal Justice research, in : J. Crim. Law . Crim. , Pol. Sc. , V 51 , No. 1 , May — June, 1960 - 7 — 18.

ثانيا - الشهادة في القضايا الجنائية

١ - للشروع الاصل للبحث :

مشروع بحث ميداني *

(في علم الاجتماع القانوني)

أدلة الاثبات أمام المحاكم الجنائية

(١) الشهادة القضائية أمام المحاكم الجنائية

(مسح احصائي ودراسة حالات)

مقدم

١ - من الحقائق التي ليس هناك مجال للخلاف بشأنها أن علم الاجتماع القانوني علم متميز من فروع علم الاجتماع العام . وهو يحكم موضوعه - أي الدراسة السوسيولوجية للقانون باعتباره ظاهرة اجتماعية - قد جذب إليه باحثين من ميدانيين : القانون وعلم الاجتماع . بعبارة أخرى الباحثون في هذا العلم هم أحد فئتين : قانونيون ذوو اتجاه اجتماعي ، أو اجتماعيون ذوو اهتمام خاص بالقانون كظاهرة قانونية . ومن نوابغ الباحثين المعاصرين في الفئة الأولى الأستاذ كاربونييه استاذ القانون المدني وعلم الاجتماع القانوني بجامعة باريس ، والذي اشتهر بأبحاثه عن « فعالية » القاعدة القانونية وعدم فعاليتها ،^(١) ومن مشاهير الباحثين في الفئة الثانية الأستاذ الراحل جورج جبيرفتش عالم الاجتماع الفرنسي صاحب المؤلفات والبحوث العديدة في هذا العلم ، ولعل أهمها على الإطلاق نظريته في القانون الإجتماعي^(٢).

وإذا كان علم الاجتماع القانوني قد اهتم اهتماما شديدا في أول نشأته بالمناقشات

* قدم هذا المشروع للتركز في ٢ فبراير ١٩٦٨ .

(١) أنظر محاضراته في علم الاجتماع القانوني :

Carbonnier, J., Sociologie Juridique, Paris .

(٢) أنظر كتابه الأساسي في الموضوع :

Gurvitch, G., Sociology of Law, London, 3 ed, 1953.

النظرية عن العلاقة بين القانون والمجتمع ، أى بمقاربة أخرى عن الإطار المرجعى لخصمه ، وإذا كان قد ركز فى فترة تالية - على الدراسات النظرية التى تعرضت لكثير من الظواهر القانونية ، إلا أنه بدأ فى الفترة الأخيرة بتجه نحو الدراسة الميدانية الواقعية ، مستخدما فى ذلك مناهج البحث وأدواته المعروفة فى العلوم الإجتماعية ، ويسير الآن فى هذا الاتجاه باحثون عديدون فى فرنسا وأمريكا .

ولسنا فى الواقع بحاجة إلى الإفاحة فى أهمية دراسات علم الاجتماع القانونى من وجهة النظر الأكاديمية والتطبيقية بالنسبة لمجتمعنا الإشتراكى ، فقد سبق لنا أن فصلنا الحديث عن ذلك فى الصفحات السابقة .

٢ - وقد آثرنا أن نخطو الخطوة الأولى وبطريقة عملية لإرساء قواعد علم الاجتماع القانونى فى المركز القوى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، وذلك بأن تقرر فى التقييم يبحث متعدد المراحل موضوعه « أدلة الإثبات أمام المحاكم الجنائية » ، وترد أهمية هذا الموضوع إلى أن الأحكام القضائية الجنائية لا بد لها أن تعتمد على أدلة الإثبات المتعددة ، سواء للحكم بالإدانة أو بالبراءة . وإذا كانت نظرية الإثبات قد لعبت غاية من الغاية فى القانون الذى اهتم بإبراز إطارها وحدودها . إلا أنه لم يجر حتى الآن فى مجتمعنا - على ما نعلم - أى دراسة سوسيولوجية قانونية لأدلة الإثبات المختلفة . ومن المعروف أن الأدلة الإثباتية ست صور رئيسية هى :

(١) الإنتقال والمعاينة .

(ب) تدب الخبراء .

(ج) الدليل الكتابي .

(د) الشهادة .

(هـ) الاستجواب .

(و) الاعتراف .

ومع تسليمنا بأهمية بحث كل هذه الصور من صور أدلة الإثبات ، إلا أننا فضلنا أن نبدأ بدراسة « الشهادة » ، وذلك على أساس أن هناك شواهد على أنها - إذا قورنت بأدلة الإثبات الأخرى فى القضايا الجنائية - نجدها الغالبة .

ومن ناحية أخرى نرجو أن تتوفر لنا من هذا البحث الخبرة المنهجية والعملية الكافية ، ونحن بصدد ميدان جديد لكي نبحث بعد ذلك بأقصور أدلة الإثبات . وعلى ذلك فهذا المشروع المقترح الذي تقدمه سيتركز أساسا على :

« الشهادة القضائية أمام المحاكم الجنائية »

أولا : الإطار النظري للبحث :

نقطة البداية في البحث ، هي أنه لا بد أن يصدر عن تصور كامل ومحدد لنظرية الإثبات باعتبار أن الشهادة مجرد صورة من صور أدلة الإثبات .

وبالنسبة لنظرية الإثبات ، فإتأ نرى أن لها خمسة جوانب رئيسية ، وهذه الجوانب الخمسة لا بد للبحث في الشهادة - بالتالي - من أن يركز عليها . هذه الجوانب هي :

١ - علاقة نظرية الإثبات بنظرية المعرفة من وجهة النظر الفلسفية . ومن المعروف أن هناك اتجاهات عديدة في نظرية المعرفة ، ومن ثم يبدو أن اعتناق اتجاه محدد من بينها من شأنه أن يؤثر على مفهوم نظرية الإثبات عند الباحث ، وعلى بحوثه عن الشهادة بالتالي .

٢ - تصنيف أدلة الإثبات :

وينبغي إجراء تصنيف دقيق لأدلة الإثبات ، وفي ذلك ضمان لدقة البحث وسلامته المنهجية . ويرى بعض العلماء أن هذه الأدلة تقسم إلى فئات ثلاث أساسية : أدلة إثبات إتهامية وأدلة إثبات تبريرية ، أدلة إثبات أولية وأدلة إثبات ثانوية ، وأدلة إثبات مباشرة وأدلة إثبات غير مباشرة . وبطبيق ذلك على الشهادة يصبح عندنا ثلاث فئات منها :

(١) شهادة إتهامية وشهادة تبريرية .

(ب) شهادة أولية وشهادة ثانوية .

(٣) شهادة مباشرة وشهادة غير مباشرة .

٣ — مضمون أدلة الإثبات :

من المهم بيان الموضوع الذى تقع عليه أدلة الإثبات . هذا الموضوع يمكن أن ينقسم إلى خمس نقاط أساسية :

(١) وقوع الفعل الإجرامى .

(ب) إثم الفاعل .

(٣) الظروف المؤثرة على درجة ونوع مسئولية المتهم .

(د) طبيعة وأبعاد الضرر الناجم عن الجريمة .

(هـ) الظروف التى سهلت وقوع الجريمة .

وهذه النقاط الخمس تعد هى أيضاً مضمون الشهادة .

٤ — موضوعية أدلة الإثبات :

وتبحث هنا الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية التى تؤثر على موضوعية أدلة الإثبات ، وكذلك الضمانات التى يحددها القانون لكفالة هذه الموضوعية ومن ثم نبحت هنا تأثير هذه الظروف المختلفة على موضوعية الشهادة وضماناتها .

لذلك يبحث عن هذه الموضوعية بالنظر إلى الخصائص الفردية للشهود المختلفين وسماتهم الشخصية ومن وجهة النظر السيكولوجية والاجتماعية على السواء .

٥ - تقدير أدلة الإثبات :

من المعروف أن تقدير أدلة الإثبات يخضع للقاضى الجنائى ، الذى يفحصها ويصدر حكمه بشأنها وفق إقتاعه بها .

ومن المهم هنا بحث الظروف والملابسات ، وبمباراة أدق تحديد المتغيرات التي تؤثر في تقدير القضاة الجنائيين لأدلة الإثبات المختلفة ، سواء كانت هذه المتغيرات متعلقة بنوعية أدلة الإثبات ذاتها ، أو باتجاهات وقيم القضاة ، التي تؤثر ولاشك عليهم وهم يحدد نظر القضايا الجنا وإصدار الأحكام بشأنها .

وبطبيق ذلك على موضوعنا ، فنبحث تقدير الشهادة والمتغيرات المختلفة التي تتعلق بهذا التقدير .

ثانياً : منهج البحث وأدواته :

هذه الدراسة التي تقترح القيام بها دراسة استطلاعية ، بحكم أنه لا تتوفر لدينا معلومات كافية عن الظاهرة محل الدراسة . ويمكن القول أنه سيكون للبحث مستويين متميزين : مستوى مسحي ، ومستوى متعمق .

(أ) المسح :

إجراء مسح بالعينة لعدد من القضايا الجنائية المختلفة (جنح وجنايات) التي تصدر فيها أحكام نهائية ، وذلك لمعرفة : عدد القضايا التي كانت فيها الشهادة أساساً للحكم ، ومتوسط عدد الشهود في كل قضية ، وتصنيف الشهود بحسب الخصوم في كل قضية ، وأخيراً تصنيف الشهادات في كل قضية بحسب التصنيف الثلاثي الذي أشرنا له من قبل ، وتحديد مضمون كل شهادة حسب النقاط التي أشرنا إليها . وسيستخدم في المسح أسلوب تحليل المضمون .

وستساعد البيانات التي ستوفر من المسح في معرفة طبيعة ونوعية الشهادة أمام المحاكم الجنائية المصرية ، مما سيساعد في إرضاح معالم الشك الثاني .

(ب) الدراسة المتعمقة : (دراسة حالات)

في هذا المستوى الثاني ستدرس ثلاثة أنواع من الحالات دراسة متعمقة :

— حالات من القضايا الجنائية الهامة :

سنختار عدداً من القضايا الجنائية الهامة التي تتعلق باعتداءات على مصالح قانونية مختلفة (قتل أو جرح أو عاهة مستديمة — سرقة — اختلاس — جرائم جنسية . . . إلخ) وذلك لمعرفة هل الشهادة بالنسبة لكل نمط من أنماط الجرائم سمات خاصة تميزها عن الشهادة بالنسبة لبق الأنماط ؟

— حالات من الشهود :

تختار عينه من الشهود في قضايا جنائية مختلفة ويراعى تحديد علاقة كل منهم بالخصوم في الدعوى ، لبحث كل الظروف الاجتماعية المتعلقة بالشهادة .

وقد تجرى على بعضهم دراسات سيكولوجية متعمقة تتعلق بالإدراك والذاكرة وسرعة رد الفعل وغير ذلك من متغيرات الشخصية ، والتي ستؤثر البيانات التي ستوفر عن هذه الجوانب علم النفس القضائي . وكل ذلك سيؤدي إلى تقدير مدى موضوعية الشهادة .

— حالات من القضاة :

تختار عينه من القضاة الجنائيين لمعرفة لإتجاهاتهم بالنسبة لمرتكبي الجرائم المختلفة (قتل — سرقة — اختلاس ونصب — جرائم جنسية — جرائم أمن دولة . . إلخ) . وبالنسبة للشهادة كدليل من أدلة الإثبات ، والعوامل التي تؤثر في تشكيل إقتناعهم بالشهادة أو رفضها . وهذه البيانات ستساعدنا في فهم العوامل المختلفة الموضوعية والذاتية التي تؤثر على تقدير الشهادة .

وغنى عن البيان أنه سيستخدم في مستويات البحث المختلفة ، أدوات بحث مناسبة لكي تحقق أهداف البحث .

ثالثا : مجال البحث :

١ — المجال الزمنى : يحدد المجال الزمنى للبحث فيما يتعلق بالمسح الإحصائى بالمينة بسنة قضائية كاملة تبدأ ببداية البحث ، أما بالنسبة للدراسة المتعمقة فلا يمكن تحديد موعد بدايتها مسبقا .

٢ — المجال الجغرافى ، بحكم كون الدراسة استطلاعية ستركز البحث أولا فى القاهرة والجيزة .

رابعا : إجراءات تنفيذ البحث :

١ - إجراء مسح للتراث المنشور فى موضوع نظرية الإثبات الجنائى ، لتحديد وصياغة الاطار النظرى للبحث . ويتوقع أن تستغرق هذه العملية ٦ شهور على الأقل ، وتعد فى أثنائها أيضا الإجراءات اللازمة للقيام بالمسح الإحصائى .

٢ — يجرى اتصال بوزارة العدل لتسهيل إجراء البحث .

٣ — إجراء اتصالات غير رسمية مع عدد من القضاة الجنائين وإقناعهم بفسكرة البحث ، وقد يستفاد فى هذه الاتصالات بنادى القضاة ، باعتبارة مؤسسة ثقافية تجمع أعضاء الهيئة القضائية .

خامسا : إحتياجات البحث :

يحتاج البحث لتنفيذه فى المرحلة الاولى (الستة شهور الاولى) إلى ثلاثة من الباحثين الذين يهتمون ببحوث علم الاجتماع القانونى .

وسيستعان فى المرحلة الثانية بعدد من الباحثين الاجتماعيين لبعض الوقت . سيحدد عددهم فيما بعد كما يتوقع الاستعانة ببحررات عدد من الإحصائيين النفسيين للدراسة السيكولوجية التى ستجرى على الشهود .

خاتمة :

عرضنا فيما سبق مشروع بحث مقترح لبحث الشهادة القضائية أمام المحاكم الجنائية كدراسة ميدانية في علم الاجتماع القانوني . وهو يمثل في الواقع أول حلقة من سلسلة بحوث نرجو أن نقوم بها في موضوع أعم هو : « أدلة الإثبات أمام المحاكم الجنائية » .

وعلى ذلك نأمل أن تنبئه بحوث أخرى تشمل دراسة أدلة الإثبات الآتية بحسب أهميتها في نظرنا : الاعتراف ، الاستجواب ، الدليل الكتابي ، تدب الخبراء ، وأخيراً الانتقال والمعاينة .

ونتوقع بناء على النتائج العلمية التي ستوفر من هذه السلسلة من البحوث ، أن يعاد النظر في الصياغة التقليدية لنظرية الإثبات الجنائي ، التي صيغت على أساس قانوني بحت . ولا شك أن تحديد العوامل المختلفة ، الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأدلة الإثبات كما تمارس وتطبق في المجتمع المصري المعاصر ، سيكون من شأنها إدخال البعد الاجتماعي في نظرية الإثبات القانونية ووضعه موضع الاعتبار . ولا غرابة في ذلك ، فبحث وضع القانون في الإطار الاجتماعي ، هدف أصيل من أهداف علم الاجتماع القانوني ، هذه الأهداف التي إن تعددت إلا أنها ترمى جميعا في النهاية إلى المواءمة بين القانون والمجتمع ، حتى لا يبقى قانونا جامدا في مجتمع متغير .

(ب) تصنيف أدلة الإثبات الجنائية :

إن تصنيف أدلة الإثبات القضائية يساعد على استخدامها بطريقة سليمة . بهدف إظهار الحقيقة ، ومن ناحية أخرى يساعد هذا التصنيف على تحليلها . وفهمها لأغراض البحث العلمي (١) .

(١) إيمدنا في هذا التصنيف على مؤلف الأستاذ تروسوف :

Troussov, A., Introduction a la théorie de la preuve judiciaire; Moscou : Editions en langues Etrangères , 1957 , 48 - 60 .

ويمكن القول أن أدلة الإثبات تنقسم إلى فئات ثلاث :

- ١ - أدلة إثبات تبريئة وأدلة إثبات اتهامية .
- ٢ - أدلة إثبات أولية وأدلة إثبات ثانوية .
- ٣ - أدلة إثبات مباشرة وأدلة إثبات غير مباشرة .

ولسنا في حاجة للإفاضة في تعريف أدلة الإثبات التبريئة التي جرى العرف في مصر على تسميتها أدلة التني ، وأدلة الإثبات الاتهامية التي جرى العرف أيضاً على تسميتها أدلة الإثبات ، لأن الفروق بينها واضحة .

الأدلة الأولية والأدلة الثانوية :

ان تقسيم أدلة الإثبات إلى أولية وثانوية ينهض على أساس خصائص مصادر المعلومات عن الوقائع .

ويطلق على أدلة الإثبات أنها أولية إذا كانت قد جاءت من مصادر أولية . وأشبه ذلك شهادة شهود الرؤية ، واعتراف المتهم ، وكذلك الوثائق والمستندات الرسمية أو غير الرسمية الموثوق بصحتها .

ويطلق على أدلة الإثبات أنها ثانوية إذا كانت الأدلة لم تجيء من مصادر أولية، وتعكس معلومات حصل عليها من مصادر أخرى . ومن أمثلتها صور أو نسخ من الوثائق الرسمية ، وإقرارات الشهود المتعلقة بأقوال أو اعترافات صدرت من أشخاص آخرين .

وهكذا يمكن القول أن أساس تقسيم أدلة الإثبات إلى أولية وثانوية يرجع إلى الاختلاف في مصادر المعلومات بالنسبة لكل فئة منهما .

وأهمية هذا التقسيم هو المقارنة التي تحدث دائماً في العمل بين الأدلة الأولية والأدلة الثانوية ، هذه الأدلة (الثانوية) التي تساعد على تجميع الوقائع ليس عبر المصادر مباشرة وإنما من خلال مصادر أخرى ، وهذا بذاته ما يسمي بمضاعفة خطر تشوه الحقيقة ، ويدفع المحققين والمحكمة بالتسالي أن يفضلوا عليها الأدلة الأولية ،

وليس معنى ذلك إمكان تجاهل الأدلة الثانوية ، بل إن خصائصها هذه تدفع إلى مزيد من التحقق من صحتها . وحين يفترق إلى المصادر الأولية لأدلة الإثبات ، أو حينما يكون الوصول إلى هذه المصادر بالغ الصعوبة والمشقة ، فإنه يمكن مع ذلك إصدار الحكم على المتهم بالاستناد إلى أدلة الإثبات الثانوية فقط .

ويمكن القول أن لأدلة الإثبات الثانوية دورا بالغ الأهمية يضاف إلى دورها العادى ويبدو ذلك من جانبين :

١ — تساعد أدلة الإثبات الثانوية في كثير من الحالات على العثور على آثار أدلة إثبات أخرى ، وخصوصا أدلة الإثبات الأولية . فمثلا إقرارات الشهود المتعلقة بأقوال أو اعترافات صدرت من أشخاص آخرين ، يمكن أن تسمح بذكر أسماء هؤلاء الأشخاص ، ومن ثم يمكن استجوابهم ويؤدي ذلك بالتالى إلى اكتشاف مصادر معلومات إضافية لمعرفة الوقائع تماما .

٢ — تسهم أدلة الإثبات الثانوية في التحقق من صحة أدلة الإثبات الأخرى . وذلك بمقارنة المعلومات المتحصلة من كل دليل .

الأدلة المباشرة والأدلة غير المباشرة :

يمكن القول أن تقسيم أدلة الإثبات إلى أدلة مباشرة وأدلة غير مباشرة ترد أساسا إلى العلاقات المحددة بين أدلة الإثبات من ناحية وبين الحادثة من ناحية أخرى .

ويطلق على أدلة الإثبات أنها مباشرة إذا ما تعلقت مباشرة بالحادثة ، بعبارة أخرى إذا كانت تثبت وقائع لها أهمية قانونية متعلقة بالقضية الجنائية .

وأمثلة ذلك إقرارات شهود الرؤية ، اعترافات المتهم على شركائه في ارتكاب الفعل الجرامى ، أو بشأن الأفعال الإجرامية التى ارتكبها بمفرده .

ويطلق على أدلة الإثبات أنها غير مباشرة إذا كانت لا تتعلق بالحادث مباشرة ، وإنما تقدم معلومات فقط عن الظروف التى وقعت فيها الحادثة ، والتي يمكن عن

طريق ربطها ببعض استنتاج وقائع لها أهمية قانونية وذات صلة بالقضية .
وهكذا فتقسم أدلة الإثبات إلى مباشرة وغير مباشرة يتعلق بمصادر الأدلة ،
وبالوقائع التي تنصب عليها الأدلة على السواء .

وقد بذلت محاولات عديدة في الفقه القانوني بفرض الحصر الشامل لكل أدلة
الإثبات غير المباشرة الجنائية . ويدعو أن الوصول إلى مثل هذا الحصر الشامل
مسألة غير يسيرة . وليس أمامنا - إذن - سوى أن نقنع بقائمة تقريبية . ونجد أولاً
قائمة بالأشياء التي عادة ما تعتبر أدلة إثبات غير مباشرة مثل :

- ١ - الأشياء التي ساعدت على ارتكاب الجريمة (سكين . مسدس . . الخ)
 - ٢ - آثار الجريمة أو آثار المجرم (بصمات المجرم ، آثار أقدامه في مكان
الجريمة) .
 - ٤ - الأشياء التي كانت موضوعاً لفعل الإجرام (أشياء مسروقة ، مستندات
مزورة) .
 - ٤ - نواتج الفعل الإجرامى (النقود المزيفة مثلاً) .
 - ٥ - كل الأشياء التي تركها المجرم على مسرح الجريمة (قاذورات ، أضرار
سقطت من ملبسه) .
 - ٦ - الأشياء التي ساعدت على إخفاء الجريمة (مثلاً ، المجرم الذى قتل زوجته
وفى سبيل إخفاء الواقعة عن أبيها ومعارفها يرسل لهم خطابات مزورة باعتبارها
صادرة منها) .
- ويمكن أيضاً أن تعتبر أدلة غير مباشرة وقائع مثل :
- ١ - حيازة أشياء متعلقة بالجريمة (السلاح الذى استخدم فى الجريمة ، أشياء
سُرقت لحظة وقوع الجريمة . الخ)
 - ٢ - تواجد المتهم الثابت فى مكان الجريمة لحظة وقوعها .
 - ٣ - وجود بواعث يثبت على الشك فى ارتكاب الجريمة .

٤ - كل ضروب الظروف والملايسات التي سبقت ارتكاب الجريمة أو عقبتها أو اتصلت بصورة أو بأخرى بآثارها (التغير الواضح مثلا لمستوى معيشة المتهم عقب ارتكاب الجريمة ، الانفاق ببذخ للتمهم بسرقة والذي لا يتناسب مع إمكانياته الواردة المعروفة) .

وهذه بعض الوقائع التي لا تكون أدلة إثبات غير مباشرة على إنه الفاعل وإن كانت تعتبر كذلك أحيانا على سبيل الخطأ :

١ - وقائع تشبه الوقائع المتعلقة بالجريمة ، ولكن بدون أى علاقة ثابتة . ليس من المشروع على سبيل المثال ، اعتبار دليل إثبات غير مباشر ارتكاب جرائم مشابهة بنفس الطريقة التي ارتكبت بها الجريمة محل البحث ، أو مجرد وقوعها في نفس المكان . فمثل هذه المشابهة قد توحى فقط للتحقق بالتسلسل الممكن للجريمة المرتكبة .

٢ - الوقائع التي تلقى ظلا سينا على شخصية المتهم ، مثل تاريخه الاجرامى السابق ، أو عدم أخلاقيه سلوكه .

فهذه وقائع غير مقبولة كأدلة إثبات اتهامية ، وهذه الوقائع لا يعتد بها القضاة في توقيع العقوبة نوعا وبما إلا حين يثبت فعلا إثم المتهم .

٣ - سلوك المتهم أثناء التحقيق المبدئي أو أثناء نظر القضية ، فرضه مثلا الإعتراف بوقائع معينة ، أو لجوئه إلى اعترافات متناقضة أو كاذبة ، مثل هذا السلوك وإن كان يشهد حقا على طريقة غير سليمة في الدفاع ، إلا أنها لا يمكن القول أنها ترقى إلى مرتبة الدليل الاتهامي غير المباشر . إذ أن الخبرة العملية تثبت في هذا الصدد أن الأشخاص الأبرياء أنفسهم كثيرا ما يسلكون بنفس الطريقة .

ثالثا : البحث الحالي : أهدافه ومنهجه ومجالاته :

من الواضح أن المشروع الأصلي للبحث وحسب ماورد فيه ، يحتاج إلى وقت وإلى جهود بشرية لم يتح لها أن تتوفر . ومن ثم أدخلت على المشروع عدة تعديلات تناولت الموضوع نفسه . فأصبح الشهادة في القضايا الجنائية بدلا من الشهادة

القضائية أمام المحاكم الجنائية . ومن شأن هذا التعديل أن يغير من مجال البحث وحدوده .

وقد وقع فريق البحث بمسح لترات المنشور باللغة العربية - وهو قليل - إذ لم تتح إمكانيات أعضاء الفريق ولا وقتهم الرجوع لترات العلم المنشور باللغة الفرنسية والإنجليزية ، بالرغم من أنه كان تحت يد فريق البحث عدد لا بأس به من المراجع الأساسية في الموضوع .

كذلك عدل الفريق عن بحث حالات من القضاة ومن الشهود . وعلى ذلك تعددت أهداف البحث الحالي فيما يلي :

١ - تجميع وتحليل الخبرات الواقعية لعينة من وكلاء النائب العام ، بغرض الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والنفسية والقانونية والإدارية التي تعيق أداء الشهادة في القضايا الجنائية .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف صممت استمارة لجميع الخبرات الواقعية من السادة وكلاء النائب العام ، وطبقت على ٢٥ وكيلًا للنائب العام (١) .

٢ - اختبار مدى صلاحية أسلوب تحليل المضمون في بحوث علم الاجتماع القانوني بوجه عام ، وفي بحث الشهادة في القضايا الجنائية بوجه خاص ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف حلل مضمون أربع قضايا جنائية مختلفة على ضوء الإطار النظري للبحث .

وستنصر في المقال الحالي على عرض النتائج التي توفرت من تطبيق استمارة الخبرات الواقعية على وكلاء النائب العام ، على أن نعرض لنتائج تحليل مضمون القضايا الجنائية في دراسة مقبلة .

(١) أنظر نص الاستمارة في نهاية البحث .

الفصل الثاني

تحليل خبرات عينة من وكلاء النائب العام بصدد الشهادة

تكوين أداة البحث — تقارير الخبرات الواقعية
استمارة الخبرات الواقعية

عرضنا فيما سبق في الفصل الأول من هذا المقال المشروع الاصل لبحث الشهادة القضائية أمام المحاكم الجنائية ، ثم تحدثنا عن البحث الحالي وحدوده ، باعتباره محاولة لتحقيق بعض الأهداف التي حددت في المشروع الاصل . وقد اقتضى ضيق الوقت المحدد لانتهاه من البحث ، أن يعدل فريق البحث في كثير من جوانب المشروع الاصل . فالجانب النظري من البحث وإن أحاط بالجوانب الأساسية لشهادة الجنائية من وجهة النظر التاريخية والقانونية المقارنة والنفسية والاجتماعية ، إلا أنه لا يعد عرضاً متعمقاً لكل هذه الجوانب ، ومن ناحية أخرى قنع فريق البحث بالنسبة للجانب الميداني من البحث بتكوين استمارة لتجميع الخبرات الواقعية من عينة من السادة وكلاء النائب العام بصدد الشهادة ، ثم اهتم الفريق بعرض وجيز لمضمون عدد محدود من القضايا الجنائية .

وتحدث فيما يلي عن تكوين أداة البحث ، فنعرض لتقارير الخبرات الواقعية التي كانت أحد المصادر التي بنيت على أساسها الاستمارة ، ثم نصف الاستمارة نفسها وصفاً منهجياً .

(١) تقارير الخبرات الواقعية :

١ — مسح الخبرة من وجهة النظر المنهجية :

رأى المشرف على البحث أن خير بداية لبحث موضوع الشهادة في القضايا الجنائية ، وهو موضوع يبحث لأول مرة من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني في

الجمهورية العربية المتحدة ، القيام بما يطلق عليه بمصطلحات مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مسح الخبرة ، The experience survey

ومن المعروف أن كثيرا من الناس يحصلون على خبرات متعددة وهم ينهضون بأعباء وظائفيهم ، ونادرا ما تدون هذه الخبرات ، مع أنها قد تكون بالغة القيمة ، وقد تلقى أضواء قوية على خفايا كثير من المشكلات . فضباط الشرطة والاختصاصيون الاجتماعيون والأطباء العقليون والقضاة وكلاء التائب العام ، لنسبهم - فيما يتعلق بمجالات علمهم - خبرات ثرية ولاشك ، يستطيع الباحث في العلوم الاجتماعية أن يستفيد منها ، وهو بصدد دراسة لمشكلة أو مشكلات معينة . وعلى هذا فالهدف من مسح الخبرة هو الحصول بطريقة منظمة على خبرات عدد من ذوي الخبرة بموضوع ما ، والتأليف بينها في كل مقتضى (١) . ويرى كتاب مناهج البحث أن الفرض من مسح ذوي الخبرة ، هو الحصول على استبصارات فيما يتعلق بالعلاقة بين التجارب ، أكثر منه الحصول على صورة دقيقة للأوضاع الراهنة . فالباحث هنا يجرى وراء الأفكار المروحية والاستبصارات القيّدة ، وليس وراء بيانات إحصائية .

ومن بين الموجهات الهامة بصدد هذا النوع من المسوح ، أنه ليس من الضروري أن تكون عينة ذوي الخبرة عشوائية ، فليس الفرض الحصول على تمثيمات على ضوء البيانات التي تتوفر من سؤالهم .

ومن ناحية أخرى ينبغي على الباحث قبل القيام بأي محاولة منظمة لجمع خبرات ذوي الخبرة ، أن تكون لديه أفكار أولية عن الموضوعات الهامة في الميدان . وأحد المصادر الرئيسية لهذه الأفكار هو مسح التراث المتعلق بالمشكلة محل البحث .

والحقيقة أننا وضمنا كل هذه الموجهات المنهجية الهامة موضع الاعتبار ونحن بصدد إجراء هذا المسح المحدود لوكلاء التائب العام . فقد اطلعنا على عدد لا بأس به من المراجع الأساسية في موضوع أدلة الإثبات الجنائية قبل القيام بالبحث .

(١) أنظر في تفصيل هذا الموضوع : د. جمال زكي ، السيد يس ، أسس البحث الاجتماعي . القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٢ ، ص ٧٨ وما بعدها .

وتفبغى الإشارة هنا إلى الاستفادة الهامة التى استفدناها من كتاب الأستاذ الروسى تروز ، مدخل لنظرية الإثبات القانونية ، نشر موسكو ، ١٩٥٧ . فقد استوحينا من هذا المرجع الهام الاطار النظرى للبحث ، الذى عن طريقة استطعنا تحديد المشكلات الرئيسية التى عادة ما تثار بصدد الشهادة الجنائية .

غير أن الخبرة النظرية التى تتوافر من الإطلاع على المراجع ، لا تمكنفى فى حد ذاتها ، وإنما ينبغي إكمالها عن طريق تجميع الخبرة الواقعية من أصحابها . وهكذا نشأت فكرة تقارير الخبرات الواقعية .

وقد طلب المشرف على البحث من كل عضو من أعضاء الفريق ، أن يكتب تقريراً — مفصلاً ما أمكن — عن خبراته الواقعية بصدد الشهادة الجنائية ، مدعمة بالأمثلة والأحكام . وقد قدم ثلاثة من أعضاء الفريق هذه التقارير وهم الأساتذة وكلاء النائب العام : على حسن عثمانى ، وعمد السيد الحواس ، وعبد الحميد فريد حامد . ويتكون كل تقرير من حوالى أربع صفحات فولسكاب فى المتوسط .

وقد احتوت هذه التقارير على مادة بالغة الأهمية ، لأنها ألقت الأضواء على الشهادة الجنائية والظروف التى تحيط بها فى التطبيق ، وفى الواقع المصرى . ولفتت النظر إلى جوانب عديدة قانونية وقضائية وشرطية وإدارية واجتماعية . كثيراً ما تؤثر على الشهادة الجنائية وأدائها .

وقد كلف المشرف على البحث أحد أعضاء الفريق ممن لم يقدموا تقريراً عن خبراتهم الواقعية ، أن يقوم بمهمة تلخيص هذه التقارير الثلاثة فى تقرير واحد ، يركز فيه أهم الجوانب التى احتوتها التقارير ، وذلك حتى يمكن الاستفادة منه فى تصميم استمارة الخبرات الواقعية (١) .

ولما كان المقام لا يتسع لعرض التقارير الثلاثة بنصها ، فإننا نقتنع هنا بعرض التقرير الشامل الذى يلخص هذه التقارير ، حتى يعطى ذلك صورة حية للخبرات

(١) قام بهذه المهمة الأستاذ عطية أبو شوشة .

الواقعية لعدد من السادة وكلاء النائب العام . والواقع أن المشرف على البحث قد استفاد استفادة كبيرة من تحليل هذه التقارير ، لأنها ساعدته في تصميم إستمارة العبارات الواقعية .

٢ — تحليل التقارير :

الشهادة دليل من أدلة الالتماس في القانون الجنائي ، وإذا كان الاعتراف هو سيد الأدلة فإن الشهادة لا تقل مرتبة عنه . إذ كثيرا ما يكون للشهادة وخاصة تلك التي يدل بها فور وقوع الحادث أكبر الأثر في القضاء بالادانة أو بالبراءة ، وغالبا ما تقوم بدور الدليل في الدعوى بمفردها ودون أن يستند لها دليل آخر . ومن أجل ذلك عنى المشرع بتنظيمها وإساحتها بضمانات نص عليها في قانون الاجراءات بغية البعد بها عن كل ما يحتمل التأثير فيها .

ولما كانت الشهادة من أهم الأدلة التي يمكن بها الوصول إلى الحقيقة ومعرفة القائل ، فقد وجب على المحقق عند سؤال الشاهد التثبت من صدق أقواله ومناقشته ، وأخذ ما يقرره بحمطة وحذر . إذ أن كذبه أمر متوقع في كثير من الأحيان ، جريا وراء مصلحة يبني الحصول عليها ، أو نتيجة نزاع سابق ، أو لصله قرابة بينه وبين المتهم فيعتمد الشاهد في مثل هذه الأحوال إلى الشهادة بما يناهض الحقيقة ، ليحقق أى من الأغراض سالفة الذكر ، فيؤثر ذلك على الشهادة فتضحي بعيدة عن الواقع .

(١) عيوب الاجراءات القانونية والادارية من وجهة النظر التطبيقية المحيطة بالشهادة :

لقد كشف التطبيق العملي عن العيوب التي تؤثر تأميرا مباشرا على الشهادة . منها ما نص عليه المشرع في القانونين ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك ، ٨٠ سنة ١٩٤٧ . المعدل بشأن النقد من تخصيص مكافآت مالية تحصل لسلتها إلى ٤٠٪ من المال المضبوط المرشد بنورجال الشرطة الذين اشتركوا في إجراءات الضبط والتفتيش . وعلى ذلك فإن رغبة القور بالمكافأة قد تدفعهم إلى افتعال وإسطناع قضايا تهريب النقد ، بل وإرتكاب تزوير في محاضر الضبط التي يمررونها . ويبدو ذلك من جرهم

الشديد على الحكم بالادانة ، وإشراك أكبر عدد من رجال الضبطية في إجراءات الضبط والتفتيش دون مسابىق لإشتراك حقيقى فيها، ليحصل على نصيب فى المكافأة المقررة .

ومن الأمثلة التى يمكن أن تساق فى هذا الصدد :

١ — قضية تلخص فى أن أحد موظفى الجمارك أبلغ أنه أثناء تفتيش حقائب أحد القادمين من الخارج « وهو شخص سودانى الجنسية » عثر بداخلها على ثلاثين كيلو من الذهب كانت مخبأة بها ، ولما سئل المتهم أنكر مقررأ أن كل ماحدث هو أنه أبلغ هذا الموظف فور مشوله أمامه بما معه من ذهب وأبلغه أنه يرغب فى إرساله إلى جمارك السودان طبقا لنظام « التزويت » المسموح به قانونا. إلا أن هذا الموظف خدعه بأن طلب منه ملء الإقرار المحركى دون ذكر شيء. عن هذا الذهب الذى سيثبت فى استمارة خاصة بمسائل « التزويت » . وقد قام الموظف سالف الذكر بالإبلاغ على النحو السابق بيانه. وقد حكمت المحكمة ببراءة هذا المتهم مقررة فى أسباب حكمها أنها تطعن إلى أقواله بعد أن أحاطت بإجراءات الضبط والتفتيش التى قام بها رجاله حرس الجمارك الريبة والشك حيث أن شاغلهم كان هو الحصول على المكافأة .

٢ — وهناك قضية أخرى نفيد أن قضايا التقدير كثيرا ما تكون من نسج خيال رجال الشرطة جريا وراء المكافأة المقررة فى القانون لمن يتولى إجراءات الضبط والتفتيش. وهذه القضية تحت رقم ٤٢٤ سنة ١٩٦٥ مالية اسكندرية . وقد جاء بحجياتها بعد الحكم بالبراءة أنه « لايفوت المحكمة أن تتوه بأسفها لما يشوب إجراءات الضبط والتفتيش التى اتخذها المقدم والرائد . . . من زيف واصطناع ومجافاة الحقيقة والواقع ، وترى أن الدافع لها على ذلك لايمدو أن يكون حرصهما على الحصول بأى طريق على المكافأة المالية التى قررها المشرع فى الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل، وهى سياسة تشريعية معيبة ، يجدر بالمشرع أن يعدل عنها، حتى لايتكون لرجل الضبط مصلحة شخصية أو فائدة مالية من وراء الاجراءات التى يتخذها ، مما قد يدفعه إلى التفتيق والاصطناع . .

٢ - والحكم الثالث في هذا الصدد صادر من محكمة الشئون المالية والتجارية بالإسكندرية في القضية رقم ٧٤٢٤ سنة ١٩٦٥ جنح العطارين ، وقد جاء بأسبابه بعد الحكم براءة التهم ما مفاده أنه بالإضافة إلى ما شاب إجراءات الضبط والتفتيش من بطلان لا تظلمن المحكمة إلى سلامة الاجراءات التي يتخذها المقدم... بالذات إذ سبق للمحكمة أن تبينت في القضية رقم ٥٦٧٣ سنة ١٩٦٥ جنح العطارين أن هذا الشاهد قد قبض على المتهمين في تلك الجلسة قبل ساعات من صدور إذن إدارة النقد وبالتالي إذن النيابة العامة خلافا لما أثبتته في هذا الخصوص بحضره ، وأبطلت بناء على ذلك الاجراءات وما أسفرت عنه ، وقد أهدرت على ذلك أقوال هذا الضابط ومرافقيه من الضباط وأقوال المرشد الذي اعتبرته المحكمة صنعة لهم صراحة .

٤ - وهناك أحكام عديدة في قضايا المخدرات كان حرص رجل الضبط على المكافأة المالية من جهة ، وعلى الحكم بالادانة من جهة أخرى ، من الأساليب الأساسية في اهتزاز ثقة القاضي الشهادة ، بصورة لا يطمئن معها إلى أقوال الشهود فيطرح الشهادة كدليل في الدعوى ويرفضها مهما كانت قيمتها .

٥ - ومن العيوب الادارية حرص وزارة الداخلية ومديريات الأمن على إظهار نشاطها في مكافحة الجريمة بصفة عامة وفي جرمي المخدرات والسلاح بصفة خاصة ، وامتداد هذا الحرص إلى رجال الضبطية القضائية بالمراكز والأقسام . فيندفعون وراء الرغبة في الاكتسار من أرقام الجنايات بصورة تدفع إلى الاصطناع وخلق الدليل ، الذي يعتمد أساسا في مثل هذين النوعين من القضايا على الشهادة والشهادة وحدها . مما يؤدي إلى رفضها وطرحها وعدم الثقة فيها ، بعكس ما كان يجب أن يكون . خصوصا وأن الشاهد فيها غالبا ما يكون ضابطا بل وضابطا يحمل رتبة تدعو إلى احترام وتصديق كل ما يقسم على الشهادة به لارفضه .

٦ - ومن العيوب الادارية أيضا محاسبة بل والإلحاح في محاسبة رجال الضبط عن الجرائم المقيدة ضد مجهول ، بصورة يحرص معها رجال الضبط على إيجاد فاعل أيا كان هذا الفاعل ، لكل جريمة تقع ، وأيا كان سبيله إلى ذلك ، حتى ولو كلفه الأمر اصطناع الدليل ، أو التزوير في محضره ، أو تعرض نفسه إلى الشهادة على نحو

يخالف الحقيقة والواقع ولا يمكن أن تكون علائقه القاضي واطمئنانه .

(ب) عيوب الشاهد الشخصية من وجهة النظر التطبيقية المحيطة بالشهادة :

وتوجد عيوب شخصية في الشاهد نفسه سواء كانت راجعة إلى الرغبة من المجنى عليه في الانتقام من الجاني ، أو كان السبب هو مرض نفسى مثلا اعترى الشاهد فأثر على شهادته، أو كان الرغبة من جانب شاهد النفي مثلا في عدم إقحام نفسه كشاهد في القضية، أو خوفه من قول الحقيقة تحت تأثير الخوف من الشرطة، التي تتدخل من قبل المحرص على إثبات التهمة لتأثير على شهود النفي بالذات . ومن الأمثلة الواقعية التي يمكن أن تساق في هذا الخصوص مايلي :

١ — وهي القضية الأولى من التقرير الثاني والتي تلخص في أنه رغبة من جانب المجنى عليه في الانتقام من الجاني ، اصططع الأول جريمة شروع في قتل بإطلاق النار على دابته تدعيًا لذلك الاتهام ، وقد ثبتت براءة الجاني .

٢ — وقضية أخرى حاولت المجنى عليها ووالدها إلصاق جنائية هتك عرض بشاب ثبتت في النهاية براءته، رغم ما ورد على لسان الشهود من أقوال أقسموا على صحتها .

٣ — وعكس القضية السابقة قضية دليل الإثبات الوحيد فيها أقوال المجنى عليها التي لم تبلغ العاشرة من عمرها ، وكيف أن صغر سنها ومضى أكثر من سنة ونصف على الواقعة وقت إحالتها إلى النيابة العامة لم يمنعا اقتناع النيابة العامة والمحكمة واطمئنانهما إلى هذه الشهادة من مثل تلك الشهادة .

٤ — والقضية الأخيرة تلخص في أن إبنايتهم والده بمباشرة شقيقته معاشرة الأزواج . وقد ثبت في النهاية أن كل ما ذكره هذا الشاهد إنما كان من نسج خياله نتيجة إصابته بمرض نفسى يصور له الأمور بالصورة التي يتصورها في خياله وكأنها تعيش معه في الواقع، مما يدفعه إلى تصديقها والإصرار عليها كنتيجة حتمية لتأثير مثل هذا المرض النفسى على صاحبه .

(٢) الظروف العامة التي تؤثر على الشهادة من وجهة النظر الموضوعية والتطبيقية :

لا شك في أن الشهادة تختلف من شخص لآخر. فمن المتصور أنه لو أن شخصين أو أكثر شاهدوا واقعة معينة، أن يختلف كل منهم عن الآخر في تفاصيل شهادته. ومرجح ذلك لاختلاف تركيز الحواس لكل منهم واختلاف التسجيل الذهني - إن صح هذا التعبير - بين كل منهم. وتقدير مثل هذا الاختلاف إنما يرجع إلى المحكمة ومدى اطمئنانها إلى ما يقرره الشهود، فتطرح الشهادة أو تقبلها. فقد قبل المحكمة الشهادة رغم اختلاف الشهود فيما بينهم في بعض الجزئيات، في الوقت الذي ترفض فيه شهادة الشهود في قضية ما رغم إتساقها بصورة قد تصل إلى حد التسجيل على نحو يحيط بكل جزئية من الجزئيات، التي لو اختلفوا فيها لكان ذلك أمراً طبيعياً. إلا أن هذا الاتساق قد يكون سبباً في إلقاء ظل من الشك الذي يوحى بالاصطناع والتلفيق. ويظهر هذا بصورة واضحة في قضايا التورين، والتسميرة. وإن كان يمكن الرد على ذلك بأن الاتفاق في الشهادة مطلوب في مثل هذه القضايا التي يستعد لها الشهود ويقصدونها وذلك بعكس الأحوال الأخرى، والتي غالباً ما يحضر الشاهد الواقعة المجرمة حضورياً عرضياً. وفي جميع الأحوال من الضروري وزن الشهادة بمقياس مدى اتفاقها مع العقل والمنطق وما يجري عليه طبيعة الأمور.

وبالنسبة لشاهد التني الذي يستعين به المتهم بقصة منه في نفي التهمة والرد على ماقرره شاهد الإثبات، إلا أنه في كثير من الأحيان إن لم يكن في أغلبها تأتي هذه الشهادة غبية لآمال الجاني بل وعلى خلاف مايعلمه هذا الشاهد ويعرف أنه الحقيقة. ويظهر ذلك في جميع أنواع القضايا بصفة عامة وفي قضايا المخدرات بصفة خاصة. ومرجح ذلك إلى أن هؤلاء الشهود يستعدون عن طريق رجال الضبط بما لهم من مصلحة في تدعيم ماسبق أن قرروه كشهود للإثبات. وهي التي تدفعهم إلى تلقين مثل هؤلاء الشهود بما يتفق وشهادتهم بالوعد والوعيد، ولا تجدى معهم محاولات المحقق وجهوده المضنية للوصول إلى الحقيقة.

هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من الشهود يجمعون عن التقدم للإدلاء بشهادتهم وهذه عادة متأصلة في المجتمع، إيماناً بغيره، أو خوفاً مما يلقونه.

من عت وإرهاق نفسى ومادى فى المراحل الثلاثة ، أمام الشرطة والنيابة والمحكمة .
خصوصا أمام الجهة الأولى حيث لا يجد من الاحترام والتقدير وسعة الصدر ،
والامراع فى سماع ما يريد إبداءه ما يدفعه إلى التقدم للإدلاء بشهادته .

وفى النهاية قد تتأثر شهادة الشهود بظروف البيئة وتقاليدها ، التى قد تحول فى .
كثير من الأحيان دون ذكر الحقيقة كاملة ، وبالصورة اللازمة للحكم بالادانة . ويظهر
ذلك جليسا فى قضايا هناك العرض والاعتصاب ، فهى تشين الجنى عليه - ذكرنا
كان أو أمي - أكثر مما تشين الجانى بصورة تجعل الأول عن التفصيل اللازم .
لثبوت الواقعة وتحمل الجنى عليه أو الشهود حتى عن مجرد الإبلاغ قولاً منهم ،
« إن الله سار » ، حتى إذا حصل الإبلاغ فكثيرا ما ينحجل المذكورين عن تصوير
ما شاهدوه تفصيلا على النحو اللازم فى مثل هذه القضايا .

(ب) استمارة الخبرات الواقعية لوكلاء النائب العام

١ - الاعتبارات التى روعيت فى وضع الاستمارة :

راعينا فى وضع استمارة الخبرات الواقعية لوكلاء النائب العام بصدد الشهادة .
فى القضايا الجنائية عدة اعتبارات من أهمها :

التركيز على الأوضاع الموجودة فعلا بصدد الشهادة فى القضايا الجنائية . لأن
اهتمامنا ليس منصبا فقط على العلاقات النظرية بين المتغيرات ، ولكن بكيف تفصح
هذه المتغيرات عن نفسها فى الواقع الحى ، لكى يمكن على المدى الطويل ، وبمدآن
يستكمل البحث ، لإقترح توصيات لإحداث تغييرات متعددة سواء فى التنظيم القانونى .
الشهادة ، أو ما يحيط بها من ظروف إدارية أو بوليسية أو غيرها .

وبالرغم من حرصنا على ألا نكتفى بالإجابات العامة وسعينا وراء مزيد من
التفاصيل ، إلا أننا آثرنا عدم التعمق فى كثير من الموضوعات ، حتى لا يزيد عدد
أسئلة الاستمارة عن العدد المعقول ، وعلى أمل أن يستكمل البحث فى المستقبل .

٢ - وصف منهجى للاستمارة :

تتكون استمارة الخبرات الواقعية من خمسة وستين سؤالاً متوالياً . وقد وردت .

الأسئلة وفق ترتيب معين للموضوعات الأساسية التي تشملها الاستشارة، وهي بالإضافة لعدد من البيانات الأولية، سبع موضوعات على الترتيب التالي :

- (أ) الشهادة وأعراضها ٧ أسئلة
- (ب) تصنيف الشهادة ٤ ٥
- (ج) موضوعية الشهادة ١٥ سؤالاً
- (د) ضمانات موضوعية الشهادة ٣ أسئلة
- (هـ) الجوانب النفسية للشهادة ٥ أسئلة
- (و) تقدير الشهادة ١٠ أسئلة
- (ز) عن الشاهد ٨ أسئلة

ومن بين هذه الأسئلة ستة وثلاثين سؤالاً مغلقاً، وثلاثة وعشرين سؤالاً مفتوحاً (١).

والأسئلة المغلقة هي الأسئلة الآتية :

- ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٧ ،
٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٤ ،
٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ،
٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ .

أما الأسئلة المفتوحة فهي الأسئلة الآتية :

- ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ،
٣٣ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ،
٦٣ ، ٦٥ .

(١) راجع صدد الفقرة بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة من وجهة النظر المنهجية : جمال زكي حواليد يس ، أسس البحث الاجتماعي ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ وما بعدها.

٣ - مشكلة الثبات والصدق :

من الطبيعي أن تثار بصدد أى استمارة بحث مسألة ثبات وصدق الاستمارة . وقد سبق لنا في الواقع أن ناقشنا بإفاضة موضوع الثبات والصدق في العلوم الاجتماعية في كتابنا أسس البحث الاجتماعي (١) . وخصنا في النهاية إلى أن الحاجة لثبات والصدق في البحوث الاجتماعية لا تبدو ملحة إلحاحا بالنسبة للبحوث السيكولوجية . فالقياس النفسى الذى يصمم بفرض تطبيقه آلاف المرات ، يبدو قياس الثبات والصدق بالنسبة له مسألة جوهرية . أما بالنسبة لاستمارة مقابلة في بحث اجتماعى مثلا ، ففى تودى الغرض منها بمجرد جمع البيانات . ولذلك لا يجد الباحثون ضرورة لازمة تدفعهم لبذل الوقت الطويل والمجهود الشاق لتقنينها .

والحقيقة أنه إذا كانت إجراءات حساب الثبات مسألة يسيرة من الناحية المنهجية ، إلا أن مسألة حساب الصدق مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد .

وعلى أى الأحوال ، فن المتفق عليه بين المؤلفين في مناهج البحث ، أنه إذا أعوزت الباحثة الوسائل المنهجية للتحقق من صدق أداة البحث ، فيبغى عليه أن يبذل في إعدادها جهداً مناسباً قبل تطبيقها ، حتى يضمن أن يتحرر من مصادر الخطأ والتحيز الشائعة .

غير أن أهم من ذلك كله ، أننا بصدد أداة لتجميع الخبرات الواقعية من عينة من السادة وكلاء النائب العام بصورة منظمة ، وليس هناك اتجاه لتعميم على ضوء البيانات التى توفرت منها ، لأن الدراسة تعد دراسة استطلاعية في مراحلها الأولى . أو هى إن شئنا تميراً آخر ، قد يحدد بالدقة نوعها ، هى دراسة صياغية تهدف أولاً إلى معرفة أنسب وسيلة لصياغة مشكلة البحث ، وهى للشهادة في القضاء الجنائية من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى .

٤ - تطبيق الاستمارة :

أجاب على أسئلة الاستمارة ٢٥ وكلاء من وكلاء النائب العام . من بين هؤلاء ٢٠ وكلاء ممن يتابعون البرنامج التدريبى للسادة وكلاء النائب العام ، وثلاثة

وكلاء نيابة ممن يتابعون برنامجاً خاصاً في المباحث الجنائية في المركز ، واثنين آخرين قبلاً الإجابة على أسئلة الاستشارة . ولم يتح ضيق الوقت أمام فريق البحث تطبيقها على عدد أكبر من السادة وكلاء النائب العام .

الفصل الثالث

عرض نتائج البحث ومناقشتها

أهمية أسلوب مسح الخبرة - عرض نتائج البحث
تؤكد النتائج التي توفرت من تطبيق استشارة الخبرات الواقعية لوكلاء النائب العام ، أهمية أسلوب مسح الخبرة ، في مجال بحوث علم الاجتماع القانوني . فالبيانات العديدة التي جمعت عن مختلف جوانب الشهادة في القضايا الجنائية ، تاتي أضواء عديدة على الجوانب الاجتماعية والنفسية والإدارية والبوليسية ، التي تحيط بأداء الشهادة . ولم يكن ممكناً الحصول على هذه البيانات بغير إتباع هذا الأسلوب .

وإذا كان صغر حجم العينة التي طبقت عليها استشارة الخبرات الواقعية (٢٥ وكيلاً للنائب العام) يمنحنا من التعميم ، إلا أنه يمكن القول أن النتائج تعطي اتجاهات عامة ، لا توقع أن تختلف كثيراً عما هي عليه الآن إذا كبر حجم العينة . ويبدو أن هذا التوقع يظل على مستوى الفرض إلى أن تطبق الاستشارة على عينات كبيرة ، لنرى ماذا سيكون الشكل النهائي للنتائج .

وسنناقش في هذا الفصل أهم البيانات التي توفرت من البحث ، لإلقاء الأضواء على بعض النتائج الهامة . والحقيقة أن ضيق الوقت لم يتح لفريق البحث التحليل الإحصائي لكافة البيانات التي توفرت من الاستشارة . وإذا ذلك لم نجد مفرأ من أن نقتصر في هذه المرحلة بتفريغ البيانات الواردة من الاجابات على الأسئلة المتعلقة فقط من الاستشارة ، على أساس أن الأسئلة المفتوحة تحتاج إلى جهد خاص في معالجة بياناتها كي تصلح لتحليل الإحصائي الآلي (١)

(١) من المبدبر بالإشارة أن الأسئلة المتعلقة هي الأسئلة الرئيسية في الاستشارة ، إذ أن أغلب الأسئلة المفتوحة أسئلة متصقة أو مبرارية .

غير أننا سنستفيد من بعض بيانات الأسئلة المفتوحة لتدعيم العرض الكمي للبيانات التي توافرت على الأسئلة المغلقة من واقع الاستمارات نفسها . وسنستمد في خطة عرضنا ومناقشتنا للبيانات على الترتيب الوارد في الاستمارة للجواب الأساسية للشهادة .

١ - الشهادة وأنماطها :

لعل أول ما يلفت النظر أن السؤال رقم (٧) الخاص بسؤال المجيب هل يرى أن عدد القضايا الجنائية التي قامت الإدانة فيها أساسا على الشهادة تمثل أغلبية بين القضايا التي مرت به ، جاءت الإجابة عليه بنعم بنسبة ١٠٠٪ .

ومعنى ذلك تأكيد بالغ الوضوح ، للاختيار الذي أجريناه من أول لحظة في المشروع الأصلي للبحث . فقد آثرنا أن نختار من بين أدلة الإثبات الجنائية المتعددة التي نهدف إلى دراستها واحدا إثر الآخر ، الشهادة بالذات ، على أساس أن هناك شواهد تذهب إلى أنها الغالب الاعتماد عليها في الادانة بين أدلة الاثبات . وهذا ما يذهب إليه بعض فقهاء الاجراءات الجنائية (١) .

وهذا الاجماع الصادر عن محققين مارسوا التحقيق الجنائي فترة ليست قصيرة من الزمان ، له دلالاته بغير شك ، على أهمية الشهادة كدليل من أدلة الاثبات الجنائية وكوضوع للدراسة العلمية بالتالي .

وقد رأت غالبية المجيبين ٥٦٪ أن الشهادة بالنسبة لكل نمط من أنماط الجرائم سمات خاصة تميزها عن باقي الجرائم .

ومن بين الأمثلة التي ضربت لتحديد هذه السمات الشهادة في الجرائم الجنسية وتميزها عن الشهادة في باقي الجرائم . ورأى صاحب هذه الاجابة أن سبب ذلك أن الشاهد فاعل فيها (استمارة رقم ٣) .

وفي مثال آخر أن الشهادة في جرائم المخدرات وغش المواد الغذائية تتخذ طابعا

(١) أنظر دكتور حسن المصفاوي ، أصول الاجراءات الجنائية ، الإسكندرية : منشأة المعارف ١٩٦٤ ، ٤٠٣ - ٤٠٤

خاصا وذلك ، بسبب إثبات وقائع محددة في محاضر جمع الاستدلالات ، (استمارة رقم ٢) .

وأضاف يجيب آخر إلى ماسبق جريمة القتل العمد وعامة في الوجه القتل حيث يعتمد الشاهد إلى ذكر أوصاف محددة للجاني وأوصاف السلاح المستعمل ، والأبعاد والمستويات . (استمارة رقم ٩)

ومن المهم الإشارة إلى أن بعض المجيبين أشاروا إلى جوانب مختلفة لأسباب غير الشهادة في بعض أنماط الجرائم . بعضهم مثلا (استمارة رقم ١٩) اهتم بصفة الشاهد . وفي رأيه أن الشهادة في جرائم السرقة قد تكون من أى شخص ، وكذلك القتل . أما في جرائم الاختلاس فتكون من أشخاص فنيين ، (ونفس الإجابة استمارة رقم ٢٠) .

ثانيا - تصنيف الشهادة :

ونجد من ناحية أخرى إجماعا على أن الشهادة المباشرة أصدق في الإثبات من الشهادة غير المباشرة (نسبة ١٠٠٪ من المجيبين) . والواقع أن القانون يسوى بين الشهادة المباشرة وغير المباشرة ولا يعطى للأولى أولوية على الثانية . ولكن هذا الاتجاه لإزاء عدم الاعتماد بالشهادة السماعية ، من شأنه أن يعطى للشهادة المباشرة من الوجهة العلمية ثقلا أكبر .

وفيما يتعلق بتصنيف الشهادة يمكن القول أن الشهادة الاتهامية والشهادة التبرئيتية تعد من بين التصنيفات الهامة للشهادة . وهى التى درج العمل على تسميتها شهادة الإثبات وشهادة التفى . وقد أجاب ٣٦٪ من المجيبين بأنهم يميلون إلى تكذيب شهود التفى ، فى حين أجاب ٦٠٪ منهم إلى أنهم لا يميلون إلى تكذيبهم . وينبذ ربط الإجابة على هذا السؤال بالإجابة على السؤال التالى وهو : هل تميل إلى تصديق شهود الإثبات ؟ أجاب ٩٨٪ من المجيبين بأنهم يميلون إلى تصديقهم وأجاب ٣٢٪ بأنهم لا يميلون إلى تصديقهم .

على ضوء نتائج هذين السؤالين يمكن القول أن اتجاه وكلاء النائب العام واضح فى انحيازهم بوجه عام إلى شهود الإثبات ، وفى عدم اعتمادهم المسبق بشهود

الثني. وهذا الاتجاه على أى الأحوال يتفق مع الوظيفة التى استقرت لقيادة فى العمل، وهى السعى نحو إثبات الاتهام وإقامة الدعوى الجنائية .

ولعل هذا يلفت النظر إلى مساوىء الجمع فى سلطة واحدة بين التحقيق والاثام ويؤيد من رافع الشواهد العملية أهمية وضرورة نظام قاضى التحقيق لكفالة تطبيق أمثل للمدالة .

ثالثاً - موضوعية الشهادة

أجابت غالبية المجيبين (٨٨ ٪) بأن هناك من واقع خبراتهم ظروف اجتماعية تؤثر على موضوعية الشهادة . وحين سئلوا عن ماهى هذه الظروف الاجتماعية ، جاءت إجابات بعض المجيبين عامة مثل . الظروف البيئية والثقافية والاجتماعية . (استمارة رقم ١ ، ٢ على سبيل المثال) .

واكن زاد التفصيل والتحديد فى إجابات بعض المجيبين الآخرين . فقالوا أن هذه الظروف الاجتماعية التى تؤثر على موضوعية الشهادة هى :

- الظروف الاسرية ، وعلاقات المداقة ، وعلاقات الجوار (استمارة رقم ٤) .
- الفقر ، والحرف من أرباب العائلات وذوى السطوة ، والتأثر ومدى الاقتناع به (استمارة رقم ٥)
- مستوى الثقافة (استمارة رقم ٧)
- الحالة الاقتصادية (استمارة رقم ٨)
- التخلف الثقافى (استمارة رقم ٩)
- الشهادة بين الفروع والاصول (استمارة رقم ١١)
- علاقة القرابة (استمارة رقم ١٣)
- التسلط فى العمل (استمارة رقم ١٤)
- الانحلال الاسرى (استمارة رقم ١٤)
- صلة الشاهد بالمتهم ويطبقته الاجتماعية (استمارة رقم ١٧)
- التأثير على الشاهد من رجال الامن (استمارة رقم ١٩)
- الترابط الاسرى (استمارة رقم ٢٠)

٥. الانحياز الطائفي (استمارة رقم ٢٠)

والحقيقة أن كل هذه الظروف الاجتماعية التي رأى المجيبون أنها تؤثر على موضوعية الشهادة ، لم تكن ليكشف عنها الستار إذا كان السؤال مغلقاً . ولكن كون السؤال كان مفتوحاً ، أتاح ذلك للمجيبين الحرية الكافية في تحديد هذه الظروف . ولا شك أنه يمكن الاستفادة من الاجابة على هذا السؤال في المراحل القادمة من البحث .

وننتقل بعد ذلك للشهادة في الريف وفي الحضر . والافتراض الاساسي عندنا هنا أن طبيعة تكون المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ، واختلافها ، قد يؤثر بالتالي في الشهادة بصورة أو بأخرى . وقد رأى غالبية المجيبين ٧٢٪ أن الشهادة في الريف تختلف عنها في الحضر في حين رأى ٢٨٪ منهم أنها لا تختلف . وقد يكون من المهم أن نعرض لبعض إجابات المجيبين عن ماهي جوانب الاختلاف . رأى البعض أن هذه الجوانب تتركز فيما يلي .

— موضوعية الشهادة ودقتها في الحضر (استمارة رقم ١ ، ٣)

— احتمال عدم الصدق قائم في الريف نظراً لازدياد العلاقة بين النهم والشهود . (استمارة رقم ٤)

— شاهد المدينة تتوافر لديه عناصر ثقافية تنصب على الإدلاء بالحقيقة ، خلافاً للريف ، فالغالب أن المنصرية القبلية تؤثر على الشهادة . ، أن المدينة الافراد فيها غير مرتبطين ذات الارتباط الكافي في القرية . (استمارة رقم ٦) .

— لأن أهالي الريف يعتبرون أسرة واحدة فإن الجمالة تدفعهم إلى تنيير شهاداتهم .

— الخوف من رجال الشرطة والنيابة يدفعهم إلى الخوف وقد لا يقولون الحقيقة . (استمارة رقم ٧) .

— وعى الريفيين الساذج بالقانون يدفعهم إلى الرجة من السلطة مما يؤثر على صدق شهاداتهم . (استمارة رقم ٨) .

— في الريف يكون الشاهد أكثر ميلا لقول الحقيقة . (استمارة رقم ١١)

— في الحضر قد تكون في عارولة الشاهد أن يظهر بمظهر العالم المتقف ما يضعب للمضنون الحقيقي للشهادة . (استمارة رقم ١٤)

والحقيقة أنه تكفي هنا هذه العينة من المتغيرات . غير أنه ينبغي أن نلفت النظر إلى إجماع عدد كبير من المحققين على أن التماسك الأسرى في الريف يؤثر تأثيراً كبيراً على أداء الشهادة . ومن ناحية أخرى هناك اختلافات في الرأي بشأن مدى صدق شهادة الحضرى والريفى . ففى الوقت الذى تشكك فيه كثيرون فى شهادة الريفى ، رأى البعض أن الريفى يميل إلى الصدق فى شهادته .

وعلى أى الأحوال لا يتسع المجال لاستخلاص كافة الدلالات السوسولوجية من الإجابات السابقة .

نأتى بعد ذلك لموضوع المكافآت المالية التى تصرف لرجال الضبطية القضائية وتأثيرها على شهادتهم . وقد لفت نظرنا لهذا الموضوع ، ماجاء بشأنه فى تقارير الخبرات الواقعية التى تحدثنا عنها من قبل . وقد رأى ٨٤ ٪ من المحققين أن هذه المكافآت تؤثر فعلاً على موضوعية شهادات رجال الضبطية القضائية ، ورأى ٨ ٪ منهم أنها لا تؤثر .

ويضيق المجال عن عرض الإجابات التفصيلية عن السؤال رقم (٢٥) وهو الخاص بكيف يحدث هذا التأثير .

ورأى ٧٦ ٪ من المحققين أن ارتباط الضبطية القضائية بالضبطية الإدارية يؤثر على موضوعية الشهادة ، فى حين رأى ٢٠ ٪ أنه لا يؤثر . كما رأت غالبية المحققين (٨٨ ٪) أن النظام الصارم لمحاسبة أفراد الضبطية القضائية على نشاطهم فى الضبط يؤدى إلى التأثير على موضوعية شهادتهم فى القضايا الجنائية .

وعلى العموم يمكن القول أن غالبية المحققين ٧٢ ٪ يرون أن استدعاء الشهود عن طريق رجال الشرطة يؤثر على موضوعية شهادتهم .

رابعا : طعنات موضوعية الشهادة :

رأى ٧٦ ٪ من المحققين أن حلف اليمين له أثر على منع الشاهد من الكذب . ورأى ٦٤ ٪ من المحققين أن النص الخاص بالعقاب على الشهادة الزور لا يطبق فى العمل .

خامسا : الجوانب النفسية للشهادة

رأى ٧٦٪ من المجيبين أن أخطاء الحواس والإدراك تؤثر تأميرا كبيرا على الشهادة .

وظهر أن ٧٤٪ من المجيبين صادفوا شهودا تبين أنهم مصابون باضطراب نفسي أو عقل .

سادسا : تقدير الشهادة

رأى ٦٨٪ من المجيبين أنهم يمكنهم بسهولة كشف الشهادة الملققة . وتبين أن ٦٠٪ من المجيبين تؤثر عليهم ملاحح الوجه أثناء أداء الشهادة . فحين أن ٤٪ فقط من المجيبين ذكروا أن الانفعالات والبكاء والانهيار المصحب أثناء أداء الشهادة يؤثر عليهم .

وتبين أن ٥٦٪ من المجيبين يؤثر المستوى التعليمي للشاهد عليهم . أما المستوى الاقتصادي للشاهد فقد أجابت الغالبية (٨٨٪) أنه لا يؤثر عليهم .

وبالنسبة للمستوى الوظيفي للشاهد أجاب ٧٨٪ أنه لا يؤثر عليهم ، و ٣٤٪ أجابوا بأنه لا يؤثر عليهم .

سابعا : عن الشاهد

أجابت الغالبية ٩٢٪ أنهم سبق لهم أن استمعوا إلى شهادة أطفال صغار . وأجاب ٦٤٪ منهم أنها كانت تسطيعهم إحساسا بالثقة .

ورأى ٦٠٪ من المجيبين أن شهادة الرجل لا تختلف بوجه عام عن شهادة المرأة .

ورأى ٦٠٪ أيضا أن شهادة الشبان بوجه عام لا تختلف عن شهادة كبار السن .

ورأى ٦٨٪ من المجيبين أن شهادة الفتيات لا تختلف بوجه عام عن شهادة للزوجات .

وتبين أن ٥٣٪ من المجيبين صادفوا حالات شهد فيها أب أو أم ضد تأنيبهم .

خاتمة

يتبين من العرض السابق لأهم نتائج البحث أن موضوع الشهادة في القضايا الجنائية من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني موضوع خصب، يمكن أن يؤدي بحث مختلف جوانبه إلى نتائج بالغة الأهمية .

والبحث الذي قنا به ، يعد من أوائل البحوث الميدانية في علم الاجتماع القانوني في الجمهورية العربية المتحدة . ونقطة الانطلاق في بحث مختلف المشكلات التي يزخر بها عالم القانون ينبغي في - نظرنا - أن تبدأ من علم الاجتماع القانوني، الذي ينبغي أن يكون بمثابة الإطار المرجعي الأساسي الذي ترد له كل المفاهيم والمناهج والأدوات والتفسيرات . ومادمنابحث عن كيفية عمل القاعدة القانونية في التطبيق ، فليس هناك من سبيل سوى التزول إلى الواقع الاجتماعي الثقافي نفسه الذي تتفاعل معه القاعدة القانونية ، للكشف عن كافة المتغيرات التي تتشابك بالتطبيق القانوني ، لمحاولة الوصول إلى التفسير الملى الظواهر القانونية . ومن شأن هذا التفسير أن يجعلنا نفهم أولا الظواهر القانونية والقوانين العملية التي تحكمها ، وهذا يتيح لنا ثانيا أن نعمل على تغييرها لكي تتفق والمثل العليا التي يقبناها المجتمع .

ولعل السؤال الرئيسي الذي ينبغي أن تثيره في خاتمة هذا المقال ماذا كشف لنا هذا البحث بصدد الشهادة في القضايا الجنائية ؟

الواقع أن أهم كشف توصل له هذا البحث أن التنظيم القانوني للشهادة شيء وممارستها في الواقع شيء آخر .

وإذا كان التنظيم القانوني للشهادة كان يكفى بمعالجته دائما باتباع أسلوب الشرح على المتون ، فإن ممارسة الشهادة في الواقع لا يمكن الكشف عنه إلا بتطبيق مناهج وأدوات البحث في العلوم الاجتماعية . ولعل بحث الشهادة الجنائية كما

تمارس في الواقع يتيح الفرصة - بعد أن تجري سلسلة من البحوث على جوانبه المختلفة - لتغيير التنظيم القانوني للشهادة على أساس علمي . فقد مضى المبدأ الذي كانت تصاغ فيه القوانين صياغة ممكنة بحتة ، لانتقل بالا إلى الواقع الاجتماعي الثقافي بكل ما يضطرم به من ظواهر .

ان هذا البحث الذي قنا به ليس سوى الخطوة الأولى في دراسة استطلاعية عن الشهادة في القضايا الجنائية ، ونرجو أن تتابع خطوات هذا البحث حتى تكتمل حلقاته ، لنبدأ بعد ذلك بحث دليل آخر من أدلة الإلزام الجنائية .

ولعل هذه السلسلة من البحوث ، ندم اقتراحنا الذي تقدمنا به للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في فبراير ١٩٦٨ ، لإنشاء وحدة خاصة ببحوث علم الاجتماع القانوني ، حتى تتابع ركب التقدم العالمي في ميدان البحث العلمي للظواهر الاجتماعية .

مراجع

- ١ - السيد يس ، مدخل للشكلات الأساسية في علم الاجتماع القانوني ، المجلة الاجتماعية القومية ، عهد ، عدد ٢ ، مايو ١٩٦٨ ، ١٥٣ - ١٧٥ .
- ٢ - د. جمال زكي ، السيد يس ، أسس البحث الاجتماعي ، القاهرة . دار الفكر العربي ، ١٩٦٣ .
- ٣ - د. حسن صادق المرصاوي ، أصول الإجراءات الجنائية ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٤ .
- 4 - Carbonnier, J., Sociologie Juridique, Cours dactylographiées Paris : association corporative des étudiants en Droit, sans date .
- 5 - Charnay, J. P., Sur une méthode de Sociologie Juridique: L'exploitation de la Jurisprudence , in : Annales , no 3., Mai - Juin , 1965, 513 - 527 , no. 4., Juilluct - Aout 1965 , 734 - 754 .
- 6 - Gorphe, F., L'appréciation des preuves en justice. Paris : Sirey , 1947.
- 7 - Gross ,H., Manuel pratique d'instruction Judiciaire, Paris : marchal & Billard , 1899, T. I.
- 8 - Gurivtch, G., Sociology of Law, London , 3 ed. 1953.
- 9 - Locard, E., Traité de Criminalistique, Lyon : Desvigne , 1940 . T. 7.
- 10 - Patarin, J., le particularisme de la théorie des preuves en Droit pénal, in : Stefani, G. et Al., Quelques aspects de l'autonomie du Droit pénal , Paris : Dalloz 1958 .
- 11 - Rabie, H. A., la théorie de la preuve et la légalité administrative , in : AL Qanon Wal IQ tidad , No 2. XXXVI Année , 1966 , 38 - 90 .
- 12 - Remington, F. J. Criminal Justice research, in : J. Crim. Law Crim. pol. Sc. V. 51, no 1., May - June 1960, 7-18.
- 13 - Troussov , A., Introduction a la théorie de la preuve Judiciaires Moscow , Editions en langues Ettangers, 1957 .

(ملحق)

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

الشهادة في القضايا الجنائية

(بحث ميداني في علم الاجتماع القانوني)

استمارة

تجميع الخبرات الواقعية

لسادة وكلاء النائب العام

عن

الشهادة في القضايا الجنائية

هذه البيانات سرية ولن تستخدم إلا
لأغراض البحث العلمي

رقم الاستمارة	تاريخ ملئها

السيد الزميل :

تهدف هذه الاستشارة إلى تسجيل خبرات السادة وكلاء النائب العام بشأن الشهادة كدليل من أدلة الإثبات الجنائية .

ولاشك أنه توفرت لديك خبرات عديدة ومتنوعة كمحقق مارس التحقيق في مناطق عديدة . ولا بد أن بعض هذه الخبرات يتعلق بالشهادة والظروف الاجتماعية والقانونية ، والإدارية التي تحيط بها وبأدائها .

ونحن تأمل — في سبيل إجراء بحث علمي عن الشهادة من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني — أن تسجل لنا بأكبر قدر من الدقة والتفصيل خبراتك في هذا الموضوع .

إن فريق البحث من زملائك وكلاء النائب العام يرجون تعاونك واهتمامك، بالإجابة الواضحة على أسئلة الاستشارة .

بيانات أولية :

يوم شهر سنة

— — —

١ — السن :

قرية مدينة محافظة

— — —

٢ — محل الميلاد :

٣ — سنة التخرج والكلية :

٤ — تاريخ العمل كوكيل نيابة :

٥ — الوظائف الأخرى التي شغلها قبل العمل كوكيل نيابة :

٦ — البلاد التي عملت فيها وكيلًا للنيابة منذ تخرجك :

(أ) في محافظات الوجه البحرى :

(ب) في محافظات الوجه القبلى :

أولا : الشهادة وأنماطها :

٧ — هل ترى من واقع خبرتك أن عدد القضايا الجنائية التى قامت الإدانة فيها أساسا على الشهادة تمثل أغلبية بين القضايا التى مرت بك ؟

نعم () لا ()

٨ — هل ترى من واقع خبرتك أن الشهادة بالنسبة لكل نمط من أنماط الجرائم مثلا . قتل — سرقة — جرائم جنسية — اختلاس — جرائم مالية ، سمات أخرى خاصة تميزها عن باقى الأنماط ؟

نعم () لا ()

— من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤالى ٩ ، ١٠ :

٩ — لضرب لنا مثلا على ذلك عددا فيه هذه السمات :

١٠ — ماهو سبب تميز الشهادة بالنسبة لكل نمط من أنماط الجرائم ؟

١١ — هل هناك جرائم معينة تتخذ فيها الشهادة طابعا نمطيا ؟

نعم () لا ()

— من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤالى ١٢ ، ١٣ .

١٢ — ماهى هذه الجرائم ؟

١٣ — كيف تتخذ الشهادة فيها طابعا نمطيا ؟

ثانيا : تصنيف الشهادة :

١٤ — أهما أصدق فى الإثبات من واقع خبرتك ، الشهادة المباشرة أم الشهادة غير المباشرة ، السامعة ؟

المباشرة () غير المباشرة ()

١٥ — هل تميل إلى تكذيب شهود النفى ؟ نعم () لا ()

١٦ — هل تميل إلى تصديق شهود الإثبات ؟ نعم () لا ()

١٧ — كيف ترجح بين شهود النفى وشهود الإثبات ؟

ثالثا : موضوعية الشهادة :

١٨ — هل هناك من واقع خبرتك ظروف اجتماعية تؤثر على موضوعية

الشهادة ؟

-- من يجب بنعم يواصل الإجابة سؤال ١٩ :

١٩ — ما هي هذه الظروف الاجتماعية ؟

٢٠ — هل تختلف الشهادة في الريف عنها في الحضر ؟ نعم () لا ()

-- من يجب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٢١ :

٢١ — ما هي مظاهر هذا الاختلاف ؟

٢٢ — هل تختلف الشهادة بحسب البيئات الاجتماعية ؟ نعم () لا ()

-- من يجب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٢٣ :

٢٣ — ما هي مظاهر هذا الاختلاف ؟

٢٤ — هل يؤثر نظام المكافآت المالية التي تصرف لرجال الضبطية القضائية

على موضوعية شهاداتهم ؟

نعم () لا ()

-- من يجب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٢٥ - ٢٦ :

٢٥ — كيف يتم هذا التأثير ؟

٢٦ — أذكر حالة واقعية مرت بك :

٢٧ — هل يؤثر ارتباط الضبطية القضائية بالضبطية الادارية على موضوعية

الشهادة ؟ نعم () لا ()

٢٨ - هل يؤدي النظام الصارم لمحاسبة أفراد الضبطية القضائية على نشاطهم في الضبط إلى التأثير على موضوعية شهاداتهم في القضايا الجنائية ؟

نعم () لا ()

٢٩ - هل استدعاء الشهود عن طريق رجال الشرطة يؤثر على موضوعية شهاداتهم ؟

نعم () لا ()

٣٠ - هل هناك أوضاع تطبيقية قانونية أو إدارية أو بوليسية أو غيرها تؤثر على موضوعية الشهاده ؟

نعم () لا ()

- من يجب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٣١ :

٣١ - ماهي هذه الأوضاع بالتفصيل ؟

٣٢ هل سبق أن صادقتك حالة واقعية لثق فيها بعض أفراد الضبطية القضائية :
أو الادارية تهمة لشخص أو لأشخاص ؟

نعم () لا ()

- من يجب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٣٣ :

٣٣ - أسرد هذه الحالة بالتفصيل :

رابعا : ضمانات موضوعية الشهادة :

٣٤ - هل تعتقد من واقع خبرتك أن حلف اليمين له أثر على منع الشاهد من الكذب ؟

نعم () لا ()

٣٥ - هل يطبق في العمل النص الخاص بمقوبة الشهادة الزور ؟

نعم () لا ()

٣٦ - هل قابلك في العمل حالات عديدة امتعت عن أداء الشهادة ؟

نعم () لا ()

خامساً : الجوانب النفسية للشهادة :

٣٧ - هل تؤثر أخطاء الحواس والادراك تأثيراً كبيراً على الشهادة من .

واقع خبرتك ؟ نعم () لا ()

٣٨ - هل مرت بك حالات واقعية أدت فيها أخطاء الحواس والإدراك

إلى الحكم ظلماً على متهم برىء ؟ نعم () لا ()

٣٩ - هل حدث لك مرة أن صادفت شاهداً تبين لك أنه مصاب باضطراب .

نفسى أو عقلى ؟ نعم () لا ()

- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٤٠ ، ٤١ :

٤٠ - ما هي ظروف هذه القضية :

٤١ - وكيف تصرفت مع هذا الشاهد ؟

سادساً : تقدير الشهادة :

٤٢ - ما هي العوامل والظروف التي تجعلك تشك في شهادة شاهد من الشهود ؟

٤٣ - ما هي العوامل والظروف التي تجعلك تثق في شهادة شاهد من الشهود ؟

٤٤ - هل تستطيع بسهولة كشف الشهادة الملفقة ؟ نعم () لا ()

- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٤٥ :

٤٥ - كيف ؟

٤٦ - هل للملامح الوجه أثناء أداء الشهادة تأثير عليك بالنسبة للشك أو .

الثقة فيها ؟ نعم () لا ()

٤٧ - هل تحدث الانفعالات (البكاء - الانقياس العصبى .. الخ) أثناء أداء .

الشهادة تأثيراً عليك ؟ نعم () لا ()

- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٤٨ :

٤٨ - وهل هذا التأثير يكون غالباً في اتجاه التصديق أو التكذيب أو تختلف

المسألة بحسب كل حالة ؟

- الصدق () الكذب () بحسب كل حالة ()
- ٤٩ - من واقع خبرتك ، هل للمستوى التعليمي للشاهد تأثير عليك فيما يتعلق
بالثقة أو الشك في شهادته ؟
نعم () لا ()
- ٥٠ - هل المستوى الاقتصادي للشاهد تأثير عليك فيما يتعلق بالثقة أو الشك
في شهادته ؟
نعم () لا ()
- ٥١ - هل المستوى الوطني للشاهد (رئيس - مأمور - موظف كبير -
موظف صغير) تأثير عليك فيما يتعلق بالثقة في شهادته ؟
نعم () لا ()

سأبدا : عن الشاهد :

- ٥٢ - هل سبق لك أن استمعت إلى شهادة أطفال صغار ؟
نعم () لا ()
- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٥٣ :
- ٥٣ - هل كانت شهادتهم بوجه عام تعطيك الإحساس بالثقة فيها ؟
نعم () لا ()
- ٥٤ - هل تختلف شهادة الرجل بوجه عام عن شهادة المرأة ؟ نعم () لا ()
- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٥٥ :
- ٥٥ - ماهي الجوانب الرئيسية للاختلاف ؟
- ٥٦ - من واقع خبرتك هل تختلف شهادة الشبان بوجه عام عن شهادة كبار
السن ؟ نعم () لا ()
- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٥٧ :
- ٥٧ - ما هي أوجه الاختلاف الرئيسية ؟
- ٥٨ - هل تختلف شهادة القنليات بوجه عام عن شهادة المزوجات ؟
نعم () لا ()

- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٥٩ :

٥٩ - ما هي أوجه الاختلاف الرئيسية ؟

٦٠ - هل صادفتك حالات شهد فيها ابن ضد أبوه أو أمه ؟

نعم () لا ()

- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٦١ :

٦١ - ما هي بوجه عام ظروف مثل هذه الشهادة ؟

٦٢ - هل صادفتك حالات شهد فيها أب أو أم ضد أبنائهم ؟

نعم () لا ()

- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٦٣ :

٦٣ - ما هي بوجه عام ظروف مثل هذه الشهادة ؟

٦٤ - هل لديك خبرات أو آراء أخرى يصدد الشهادة لم تشملها الأسئلة السابقة وتريد تسجيلها ؟

نعم () لا ()

- من يجيب بنعم يواصل الإجابة على سؤال ٦٥ :

٦٥ - نرجو أن تسجل هذه الخبرات أو الآراء بالتفصيل .

Le Témoignage
Dans les Procès Criminels
(Recherche Empirique en Sociologie juridique)

par

E. Yassin, LLB. LL.M.,
Chargé de Recherch, C.N.R.S.C.,
Le Caire, R.A.U.

Introduction :

Dans tout procès il semble que les besoins de la paix sociale et la sécurité des citoyens exigent que la preuve de ces diverses allégations soit entourée de garanties et subordonnée à certaines conditions afin d'éviter la multiplication des procès mal fondés et d'éliminer ou de réduire les risques d'erreur. (1)

C'est pourquoi on peut dire que le problème de la preuve est commun aux juridictions pénales et aux juridictions civiles. Mais les conséquences de la preuve dans les procès pénales sont sans doute plus dangereuses . Il est bien connu que les sanctions pénales peuvent atteindre l'homme dans sa vie, dans son honneur , ou dans sa liberté .

Le témoignage est considéré la plus importante preuve dans les procès pénales. C'est pourquoi il était l'objet des plusieurs recherches mené dans les domaines de Criminalistique , de Psychologie judiciaire , et avant tout de Droit pénal.

Cependant , Il n' y a pas beaucoup des recherches sur le témoignage dans les procès criminelles du point de vue de la Sociologie Juridique . L'explication peut résider dans le simple raison que la Sociologie Juridique lui — même est un discipline jeune, il est encore dans son début. Il faut poser ces fondements méthodologiques avant de mener les recherches empiriques sur le terrain (2) .

A. But de recherche :

Le présent recherche essaye de répondre à quelques questions importantes du point de vue sociologique : Quelles sont les conditions sociales , culturelles , administratives , et legales qui affectent le témoignage dans les procès criminelles en R.A.U.?

Il a été développé un plan de travail détaillé , pour mener une série d'études et recherches sur ce sujet . L'auteur a profité des efforts de cinq membres de parquet qui sont conduit sous sa direction une étude théorique sur le témoignage, pour exécuter le plan de travail déjà élaboré . Cette étude a été faite dans le cadre d'une programme d'entraînement destinée aux membres de parquet, et organisé par le C. N. R. S. C., pendant la période février — Mai 1967. Mais à cause de défaut de temps et de possibilités, il a été jugé raisonnable de limiter le domaine de recherches . Ainsi , on a délimiter le but de recherche dans l'interrogation d'une échantillon restreinte des membres de parquet afin de collecter d'une manière systématique leur expériences sur le témoignage dans les procès criminelles .

B. Méthode

(i) Mise au point du questionnaire utilisé :

L'étude présente est une étude pilote. IL a été jugé souhaitable de commencer par la collection des expériences obtenu par les membres de l'équipe de recherche (5 membres de parquet). Concernant le témoignage dans les procès criminelles. Ces rapports des expériences ont été utilisé pour la mise au point d'une questionnaire , destiné à servir comme moyen d'investigation .

Le Questionnaire portait sur les sujets principaux suivants :

- 1— Renseignements personnels .
- 2— Les types de témoignage.
- 3— Classifications de témoignage.
- 4— Objectivité de témoignage.

- 5 — Garanties d'objectivité de témoignage.
- 6 — Les aspects psychologiques de témoignage.
- 7 — L'appréciation de témoignage.
- 8 — Le témoin.

(ii) Sujets :

Le questionnaire a été appliquée aux vingt cinq membres de parquet .

C. Resultats

Le travail dont rend le présente article apporte des réponses interressantes à un certain nombre de questions relatives aux aspects sociaux , Culturelles , adiministratives, et légaux de la témoignage dans les procès criminelles en Egypte. (3) Par contre , bien d'autre questions demeurent toujours sans réponse. Il faut encourager un autre recherch approfondi faisant appel à des moyens normalisé d'exploration , et à des techniques appropriées d'analyse pour dépasser le stade des impressions subjectives et aboutir à des resultats fondés sur les faits.

Notes

1— Voir : Patarin , J., Le particularisme de la théorie des preuves en Droit pénal in : Stefani , G. (éditeur) , quelques aspects de l'autonomie du Droit pénal , Paris : Dalloz , 1956 .
7 — 116.

2— A cet égard , nous considerons que l'étude remarquable de M.J.P. Charnay sur « Une méthode ds Sociologie Juridique » publié dans : Annales , No. 3 & 4, 1965 , 513 — 527 , 739 — 754 , nous donne beaucoup des suggestions utiles .

Voir aussi son ouvrage important : La vie musulmane en Algérie , (d'après la jurisprudence de la première moitié du XX' siècle , Paris : P. U. F. 1965 .

(3) Le manque d'espace ne nous permettons pas d'exposer même à titre d'exemple les importantes resultats . Nous espérons de le faire dans un prochain article .

رضاء الزوج مقبلاً بالزنا

تمليق على حكم محكمة التقض (النائرة الجزائية)
في ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ في الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ قضايا

للككتور إدوار غالى الرهبي

النائب بإدارة قضايا الحكومة

المبادئ :

١ - الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي يذبحى عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمتا الاعتداء على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقتلتي في أركانهما وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقاً لرسالتها . ولا يصح التمسك على الحكم بقبول الدعوى الجنائية والفصل فيها بشيخ بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

٢ - المحكمة التي تنيهاها الشارع من غلبه النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم إذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم زوجها ورضاه مما يسقط عنه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

الوقائع والأسباب :

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٢/٩/٧ بدائرة بندر المنيا :
أولا - المتهم الأول : (١) اعتادت عارسة الدعارة (٢) أدارت منزلا
للدعارة . ثانياً - المتهم الثاني : أدار منزلا للدعارة . وطلبت معاقبتهما بالمواد
١٨ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة المنيا الجزئية قضت
حضورياً في ١٩٦٣/٤/١٣ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر
مع الشغل ووضعاً تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من إتمام تنفيذ
عقوبة الحبس في المسكان الذي يحده وزير الداخلية ، وكفالة مائتي قرش لوقف
تنفيذ عقوبة الحبس وذلك عن التهمة الأولى وبراءتها من التهمة الثانية . وحبس
المتهم الثاني ستة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه ووضعاً تحت مراقبة الشرطة لمدة
سنة تبدأ من نهاية تنفيذ عقوبة الحبس في المسكان الذي يحده وزير الداخلية
ولإغلاق المحل ومصادرة الأثاث والأمتعة الموجودة وكفالة مائتي قرش لوقف
تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية -
بيئة إستئنافية - قضت حضورياً في ١٩٦٤/١٠/٢٧ بقبول الاستئناف شكلاً
وفي الموضوع رفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم
بطريق التفض .

وكان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعة الأولى بجرمة الاعتياد
على عارسة الدعارة وأدان زوجها الطاعن الثاني بجرمة إدارة منزل للدعارة قد
قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب كما أخطأ في تطبيق القانون . . .
ولو صحت الواقعة المستندة إلى الطاعة الأولى فهي جريمة زنا لا ترفع الدعوى
الجنائية عنها إلا باذن من الزوج .

وبعد أن إستعرضت المحكمة واقعات الدعوى كما وردت بالحكم الابتدائي
المتردد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، انتهت إلى أنه حصل أقوال شاهد الإلزام
بمبالا تناقض فيه وخطئ في منطق سائق إلى إطمئناؤه إلى صدقها لانساقها
وما أسفر عنه التفتيش من ضبط الطاعن الثاني جالساً في ردة المسكن بينما زوجته

(الطاعنة الأولى) والشاهد المذكور في إحدى الغرف مستلقين متجاورين ومتحدرين من كل ملابسهما .

أما ما أثاره الطاعنان في خصوص تكييفهما الواقعة على أنها تطوى على جريمة زنا لم ياذن الزوج بإقامة الدعوى عنها ، فقد ردت المحكمة على هذا الدفاع مقررّة المبادئ السابق ذكرها .

وانتهت المحكمة إلى أن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين وفرضه موضوعاً .

التعليق :

١ - إن نصوص قانون العقوبات تهدف إلى حماية المصالح المختلفة ، سواء كانت مصالح مادية أو معنوية . فثلا المصالح الاقتصادية يحميها البابان الثامن والتاسع من الكتاب الثالث (المواد ٣١١ وما بعدها) وذلك بالمعاقبة على السرقة الاغتصاب والفضائل ، والمصالح الدينية يحميها الباب الحادى عشر من الكتاب الثانى (المواد ١٦٠ وما بعدها) بالمعاقبة على الجنح المتعلقة بالأديان ، والمصالح الأخلاقية يحميها الباب الرابع من الكتاب الثالث (المواد ٣٦٧ وما بعدها) بالمعاقبة على تلك العرض وفساد الأخلاق والمصالح السياسية يحميها البابان الأول والثانى من الكتاب الثانى (المواد ٧٧ وما بعدها) بالمعاقبة على الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج والداخل ، وهكذا الشأن بالنسبة لساير نصوص قانون العقوبات .

والنظرة السطحية لنصوص هذا القانون قد توحي بأنها مقررة لحماية حقوق الأفراد ومنافعهم ، وإن تضمنت نصوصاً قليلة لحماية الدولة والهيئات العامة ، وبالتالي فقانون العقوبات يعتبر فرعاً من القانون الخاص ، وبعبارة أخرى فإن المصلحة إذا كانت خاصة فإن النص الذى يحميها يمسد من نصوص القانون الخاص .

والصحيح هو أن المصالح التى يحميها قانون العقوبات ليست مصالح خاصة ، بل هى مصالح عامة ، وهذا ظاهر بوضوح بالنسبة للمصالح غير المتعلقة بالأفراد

كالنصوص التي تسمى أمن الحكومة من جهة الخارج والداخل . ولكن الامر يحتاج إلى بيان بالنسبة للمصالح المتعلقة بالأفراد ، فالتنظرة المدققة للحماية التي يقررها قانون العقوبات لهذه المصالح تؤدي بنا إلى القول بأن القانون لا يقف عند المصالح الفردية وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فيحمي المصلحة العامة الجماعة (١) . فثلاً لا يقصد بتجريم السرقة حماية مصلحة فردية لصاحب المال ، ولا يقصد بتجريم القتل والضرب حماية القتل أو المضروب فحسب ، وإنما المقصود بذلك حماية حق الملكية وحق الحياة وحق الانسان في سلامة جسمه ، وذلك تأميناً للمجتمع (٢) . ولو كان قانون العقوبات يحمي حقوقاً خاصة للأفراد لكان ذلك تكراراً للحماية التي يقررها القانون الخاص لهذه الحقوق (٣) ، ولترتب على ذلك أيضاً أن يكون لصاحب الحق أن يتصرف فيه وأن يتنازل بالتالي عن الحماية التي يقررها القانون له ، وهذا غير جائز ، فالقاتل يعاقب ولو ارتكب القتل بناء على طلب القتل ، وكذلك يعاقب السارق ولو رد الأموال المسروقة أو تنازل عنها صاحبها ، ومرد ذلك أن الاعتداء على حق الحياة أو حق الملكية هو المقصود بالحماية المقررة بنصوص قانون العقوبات بغض النظر عن تصرف المجنى عليه . كما أن الروابط القانونية التي تنشأها الجريمة لا تقوم بين الجاني والمجنى عليه ، وإنما بين الجاني والمجتمع ممثلاً في النيابة العامة والقاضي ممثلاً للدولة كشخص قانوني ، ولذلك فالدعوى التي تقيمها النيابة العامة باسم المجتمع تسمى بالدعوى العمومية ، ولا تملك النيابة العامة أن تتنازل عنها أو تتصلح فيها ، كما لا يجوز للقاضي أن يرتب على ذلك أمراً ، بل عليه أن ينظر الدعوى ويحكم فيها على مقتضى أحكام القانون (٤) .

وإذاً فـ قانون العقوبات هو — بحق — فرع من القانون العام ، لأنه ينظم

(1) Tullio Delorqu : la lio pénale et son application, cours de doctorat 1956 p. 123.

(٢) محمود محمود مصطفى — شرح قانون العقوبات — القسم العام — طبعه سادسه سنه ١٩٦٤ بند ٢ ص ٤ . (٣) ديلوجو — المرجع السابق — بند ٣٦ ص ١٢٣ .

(٤) محمود مصطفى — المرجع السابق — بند ٢ ص ٤

الروابط بين الدولة باعتبارها صاحبة السلطان وبين الأفراد من حيث استقرار الأمن وحفظ النظام ، فالدولة - والدولة وحدها - هي التي تتدخل لمعاقبة الجاني على فعله الذي أضر بالمصلحة العامة (١) .

٢ - وقد اعترض على ذلك بأنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية في بعض الجرائم إلا بناء على شكوى من المجنى عليه ، كما في جريمة الزنا ، والسرقة بين الأصول والفروع والأزواج ، والفعل الفاضح غير العلني مع امرأة والقذف والسب والامتناع عن دفع النفقة ، إلى غير ذلك من الحالات الواردة على سبيل الحصر في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية . ولتقدم الشكوى الحق في التنازل عنها فتقضي بذلك الدعوى الجنائية (مادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية) ، وقد يستفاد من اشتراط تقديم الشكوى في هذه الجرائم أن قانون العقوبات يحمي بهذه النصوص حقوقاً خاصة للأفراد .

ويمكن الرد على هذا الاعتراض بأن اشتراط تقديم الشكوى لا يرجع إلى الطبيعة الخاصة للحق المعتدى عليه . لحق الشكوى حق عام شخصي *droit public subjectif* مستقل عن الحماية التي يقررها النص الجنائي (٢) . لجريمة الزنا مثلاً تمس الأسرة وهي نواة المجتمع ، ولم يقصد المشرع بتجريمها مصلحة مباشرة للزوج المجنى عليه ، أما اشتراط تقديم الشكوى في مثل هذه الجرائم ، فيرجع إلى أحد سببين : إما لأن علنية الخصومة الجنائية قد ينشأ عنها ضرر للمجنى عليه أشد من الضرر الذي أحدثته الجريمة نفسها ، كما هي الحال في الزنا والفعل الفاضح غير العلني مع المرأة ، وإما لأن الضرر الذي أصاب المصلحة العامة ضئيل لدرجة أن الدولة تمتنع عن معاقبة

(1) Pierre Bouzat : *Traité Theoriques et pratique de droit penale* , 1951 , p. 2. H. Donnedien de vahres . *Traité de droit Criminel et de legislation pénale comparée* 1947 , p. 1

وذهب فريق من الشراح إلى أن نصوص قانون العقوبات ذات طبيعة مختلطة (أنظر ديلوجو

للرجع السابق - بند ٣٦ ص ١٢٢

(٢) وللوجو - المرجع السابق - بند ٣٦ ص ١٢٥

الجناني طالما أن المجنى عليه لم يقدم شكواه كما هي الحال في السب والسرقة بين الأصول والفروع والأزواج والامتناع عن دفع النفقة (١) .

ويجب التحرز من الخلط بين سلطة الدولة في توقيع العقاب وسلطانها في مباشرة الدعوى العمومية ، فسلطة الدولة في توقيع العقاب تنشأ من تاريخ ارتكاب الجريمة إذ منذ هذا التاريخ يحق للدولة اتخاذ كافة الإجراءات لمباشرة الدعوى العمومية كوسيلة لممارسة سلطانها العقابية (٢) . واشترط تقديم الشكوى لا يفيد سلطة الدولة في توقيع العقاب وإنما يقيد سلطانها في مباشرة الدعوى العمومية . وهذا ظاهر بوضوح من نص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية التي يجرى نصها على أنه « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو وكيله الخاص » ، إذ يتضح من هذا النص أن الجزاء الذي يقرره القانون لمخالفة هذا النص هو جزاء إجرائي يتمثل في عدم قبول الدعوى العمومية (٣) . أما سلطة الدولة في توقيع العقاب فلا تمسها الشكوى ، بل تظل هذه السلطة قائمة من وقت ارتكاب الجريمة (٤) .

٣ - كذلك اعترض بأن رضا المجنى عليه يبيح أفعالا تعد جرائم (٥) ، وهذا يعني أن قانون العقوبات يحمي حقوقا خاصة للأفراد . وهذا الاعتراض

(١) ديلوجو - المرجع السابق بند ٣٦ ص ١٢٥ - أنظر أيضاً رسالتنا في صحيفة المحكم الجنائي أمام القضاء المدني سنة ١٩٦٠ - بند ٣ ص ٤

(٢) ديلوجو - المرجع السابق - بند ٤٠ ص ١٧٢ ، عادل عازر - النظرية العامة في ظروف الجريمة . رسالة دكتوراه سنة ١٩٦٧ - جامعة القاهرة - ص ٩٤

(٣) ديلوجو - المرجع السابق - بند ٤٠ ص ١٦٩ ، عادل طازر - المرجع السابق - ص ٩٥ - أنظر أيضاً نص المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية .

(٤) ولا يجوز الخلط بين طبيعة الشكوى وطبيعة التنازل عنها ، فالتنازل عن الشكوى مادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية « حق مستقل عن حق تقديم الشكوى » ، يقرر القانون للمجنى عليه ويختبره من الأسباب المسطحة لسلطة الدولة في العقاب .

مردود بأن شكل الحماية التي يقرها قانون العقوبات للصالح المختلفة ليس واحداً فهناك مصالح بحسبها القانون حماية ذاتية Subjective بمعنى أن الاعتداء عليها لا عقاب عليه إلا إذا كان ضد إرادة صاحبها invite domino وهناك مصالح أخرى يحميها قانون العقوبات حماية موضوعية objective بمعنى أن الاعتداء عليها يجب العقاب عليه حتى ولو وقع برضاء المجنى عليه ، فثلاً إذا أتلّف شخص شيئاً برضاء صاحبه ، فإن هذا الفعل لا يكون جريمة : لأن حق الملكية يحميه قانون العقوبات حماية ذاتية . وعلى العكس من ذلك إذا وقع القتل بناء على طلب القتل والحاجة للتخلص من الآم مبرحة ، فإن القتل يعد جريمة على الرغم من ذلك ، لأن الحياة البشرية يحميها قانون العقوبات حماية موضوعية (١) .

٤ - وذهب رأى إلى أن الحماية التي يقرها قانون العقوبات للحقوق الزوجية حماية ذاتية ، بمعنى أن رضاء الزوج مقدماً بزنا زوجته يسقط حقه في تقديم الشكوى ضدها ، فقضت محكمة مصر الكلية بأن جريمة الزنا هي في الحقيقة والواقع جريمة في حق الزوج المثلوم شرفه ، فإذا ثبت أن الزوج كان يسمح لزوجته بالزنا بل إنه قد اتخذ الزواج حرفه ينبغي من ورائها العيش مما تكسبه زوجته من البغاء فإن مثل هذا الزوج لا يصح أى يعتبر زوجاً حقيقة ، بل هو زوج شكلاً ، لأنه فرط في أهم حق من حقوقه وهو اختصاص الزوج بزوجته ، وما دام قد تنازل عن هذا الحق الأساسى المقرر أصلاً لحفظ كيان العائلة وضبط النسب ، فلا يصح بعد ذلك أن يعترف به كزوج ولا يبقى له من الزوجية سوى ورقة عقد الزواج ، أما زوجته فمعتبر في حكم غير المتزوجة ، ولا يقبل منه كزوج أن يطلب محاكمة زوجته أو أحد شركائها إذا زنت ، وإلا كان هذا الحق متروكاً لاهوائه يتخذه وسيلة لسلب أموال الزوجة وشركائها كلما عن له ذلك بواسطة تهديدهم بالفضيحة (٢) .

(١) ديلوجو - السابق - ١٦ ص ٣٥ .

(٢) محكمة مصر الكلية في ٩ مارس سنة ١٩٤١ - مجلة النظامة ص ٢١ رقم ٥٣٦ ص ١٠٣٩ - أنظر أيضاً حكم محكمة المواسكى الجزئية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ مجلة الحقوق ص ١٦ ص ٢٧٥ .

وبهذا المعنى أخذت المادة ٤٣٣ / ٢ من مشروع قانون العقوبات الموحد
فصت على أن . لا تقبل الشكوى من الزوج الذى تم الزنا برضاه أو إذا رضى
بإستئناف الحياة الزوجية ، ١

لذلك تنص المادة ٥٦١ من قانون العقوبات الايطالى على عدم معاقبة الزوجة
إذا كان الزوج قد حرّضها أو دفعها إلى الفسق أو إستفاد بأية طريقة كانت من
إرتكابها الفسق .

• - ولعل الصحيح أن حقوق الزوجية يحجبها قانون العقوبات حماية موضوعية
بمعنى أن رضاه المجنى عليه لا يبيح الفعل ، ولا يمنع من قيام جريمة الزنا ، وبناء
عليه لحقوق الزوجية ليست من الحقوق التى يجوز التصرف فيها ، وبالتالي فلا اعتداء
عليها لا يصححه سبق رضاه الزوج المجنى عليه بزنا زوجته ، فالمصلحة العامة
في صيانة الحقوق الزوجية تلو على المصلحة الخاصة للزوج المجنى عليه ، وإذا
كان القانون يعلق رفع الدعوى العمومية على شكوى الزوج ، المجنى عليه فمرد
ذلك أن مصلحة الأسرة نفسها - وهى نواة المجتمع - قد تقتضى ذلك ، فترك
للزوج تقدير هذه المصلحة (١) .

(١) عمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - طبعة تاسعة سنة ١٩٥٤ -
٥٥٤ ص ٧٦ - أظن أيضاً قضى جنائى فى ١٩ ماي سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية - ج
٥ رقم ٢٥٩ ص ٤٧١ وجاء بهذا الحكم أن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم
تس المجتمع لا فيها من إخلال بواجبات الزواج الذى هو قوام الأسرة والنظام الذى تمش فيه
الجماعة ، ولكن لا كانت هذه الجريمة تأذى بها فى ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته
فقد رأى الشارع فى سبيل رعايه هذه المصلحة أن يوجب رضاه الزوج من رفع الدعوى العمومية
بها ، وإذا كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان المتعين عدم التوسع فيه وقصره
على الحالة الواردة بها النص ، وهذا يقتضى إعتبار الدعوى التى ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى
العمومية فى جميع الوجوه إلا ما تناوله الاستثناء فى الحدود المرسومة له ، أى فيما عدا البلاغ
وتقديمه والتنازل عنه وإذن ففى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى
تجرى فيها جميع الأحكام المقررة لتحقيق الابتدائى وتسرى عليها إجراءات المحاكمة
ولا يجوز تركها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدنى .

٦ - ويستفاد من الحكم عمل التعليق أن القيد الوارد على حرية النياحة العامة - في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الزنا يرتفع إذا ما ثبت رضاه الزوج مقدماً بزنا زوجته ، بمعنى أن رفع الدعوى الجنائية لا ينوقف على شكوى الزوج ، بل يحق لثياحة العامة أن ترفع الدعوى الجنائية على الرغم من أن الزوج لم يتقدم بشكوى ضد زوجته التي رضى بزناها إذ أن المصلحة العامة تقتضى ذلك ، وما دامت النياحة العامة تملك رفع الدعوى في هذه الحالة فلا يوجد ما يمنع الزوج الذي رضى بزنا زوجته من تقديم الشكوى ضدها ، ولكن عمل التعليق لم يقرر ذلك صراحة ، ولكن هذا المعنى مستفاد من سياق الأسباب التي انتهت فيها المحكمة العليا إلى رفض الطعن .

ومن ناحية أخرى فليس في القانون المصرى ما يحرم الزوج المنجنى عليه من تقديم الشكوى حتى إذا كان قد رضى بالزنا عند وقوعه (١) . ونرى أن يتدخل الشرع بالنص على ذلك صراحة منعاً لكل لبس .

أما بالنسبة لدعوى التمييز المرفوعة من الزوج فيتمين الحكم برفضها ، إذا ما ثبت رضاه مقدماً بالزنا ، عملاً بقاعدة أن الرضا لا ينشأ عنه ضرر *Volenti non fit injuria* وهذا ما ذهب إليه القضاء الفرنسى (٢) .

٧ - ويذهب الفقه الفرنسى إلى أن رضاه الزوج لا يبيح الزنا ، ولا يحرم الزوج من حق الشكوى ، وكل ما فى الأمر أن المحكمة تجدد فيه ظرفاً قضائياً يدعو إلى تخفيف العقاب (٣) .

(١) محمود مصطفى - المرجع السابق - بند ٥٤ ص ٧٦ .

(٢) محكمة بيزانسون في ٢٤ يولية سنة ١٨٨٩ سرى ١٨٨٩ - ٢ - ١٩٠ وسنغير إلى هذا الحكم فيما بعد .

(3) Emile Garçon , Code pénal annoté , nouvelle édition refondue et mise à jour par Merce! Rousselet , Maurice Pâtin et Marc Ancel , Tome Deuxième . art. 336 et 337 No 122 et 123 p. 292 - Chauveau Adolphe et Faustin Hélie , Théorie du code pénal , 6e éd. Paris 1887 T. IV No 1647 p. 385 - Jousse , Traité de la justice criminelle de France , T. III 171 p. 236 .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة جنح السين بأن تواطؤ الزوج مع زوجته ورضائه مقدماً بزناها لا يجعل شكواه ضدها غير مقبولة (٤) . وقضت محكمة بيزنسون بأن جريمة الزنا تعد إخلالاً بواجبات الزواج الذي يعد أحد الأسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ، وبناء عليه فإن النيابة العامة تملك مباشرة الدعوى العمومية بشأن هذه الجريمة بمجرد تقديم الشكوى من الزوج المني عليه ، ولو كان هذا الأخير قد تواطأ مع زوجته على زناها ، إذ لا يجوز للزوجة أن تعتبر هذا التواطؤ عذراً يعضيها من العقاب ، ومن غير المنطقي أن يقال إن تواطؤ الزوج يبيح جريمة الزنا أو يحو خطأ المتهمين (٥) .

(٤) محكمة جنح السين في ٨ يناير سنة ١٩٢٠ - دالوز ١٩٢١ - ٢ - ١٦ وقال المحكمة في أسباب هذا الحكم :

Attendu que l'indignité du mari n'est prévue que per l'art. 339 c. pén. : que le mort n'ayant pas été convaincu sur la plainte de sa femme d'entretenir une concubine dans le domicile conjugal, conserve la faculté de dénoncer l'adultère de sa femme . alors même qu' en fait il serait démontré qu'il a encouragé par son attitude ou par ses conseils l'inconduite de celle - ci .

(٥) محكمة بيزنسون Besançon في ٢٤ يوليوسنة ١٨٨٩سبى ١٨٨٩ - ٢ - ١٩٠ وجاء بأسباب هذا الحكم :

Considerant que , si l'adultère ne peut être dénoncé que par le mari, et que, si le désistement de ce dernier suspend le cours d'action, ces dispositions particulières ne concernent que le mode de la poursuite au l'exécution de la peine , mais qu'elles n'en font pas une sorte de délit privé contré le mari , que l'adultère, en effet, n'en constitue pas moins encore un délit ordinaire, puisqu, il porte atteinte au mariage. qui est une des bases de l'ordre social : que le ministère public, dès lors, a la mission de poursuivre la répression de ce délit tant qu'il se trouve saisi par la plainte du mari, qu'il suit également de la que la connivence de dernier aux débordements de sa femme ne peut être invoquée par elle comme une excuse : ... Considerant . d'ailleurs. qu' il serait contraire à toute logique de décider que la connivence des mari peut feire disparaître le délit d'adultère et effacer la culpabilité des prévenus ..

٨ — وحتى المصالح التي يحميها قانون العقوبات حماية ذاتية تمد مصالح عامة،
فالقانون عندما يعاقب على الائتلاف لا يحمي حقاً خاصاً لصاحب الشيء ،
ولنما يحمي المصلحة العامة المتعلقة بوجوب احترام حق الملكية ، أما إباحة
الفعل بناء على رضا المجنى عليه فأساسه أن الرضاء في هذه الحالة يحول دون
الإضرار بالمصلحة العامة التي يحميها قانون العقوبات (١) .

وعما يؤكد هذا النظر أن رضا المجنى عليه يجب أن يكون قبل وقوع الفعل
الممكن للجريمة ، أما الرضاء اللاحق فلا ينتج أثراً ، وهذا يدل على أن المصلحة
التي يحميها قانون العقوبات ليست مصلحة خاصة ، وإلا كان رضا المجنى عليه
اللاحق على وقوع الفعل يحوو المسؤولية الجنائية (٢) . والامر على خلاف ذلك
بالنسبة للمسؤولية المدنية ، فالشخص المضروب يستطيع أن يتنازل عن دعوى
التعويض في أى وقت يشاء (٣) .

وقد أصدر محكمة كان caen في عام واحد حكيتين متناقضتين : أولهما صدر في أول
فبراير سنة ١٨٥٥ والثاني في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٥٥ . وقد ذهبت في الحكم الأول إلى
استعانة محكمة الزوجة في حالة رضا زوجها مقدماً بالزنا ، ولكنها في الحكم الثاني قضت
بإمكان هذه المحكمة (سرى ١٩٥٦ - ٧ - ٣٤٥ - ٣٤٨) .

(١) ديولوجو - المرجع السابق - بند ٣٦ ص ١٢٦

(٢) أنظر رسالتنا سالفه الذكر - بند ٤ ص ٦

(٣) ديولوجو - المرجع السابق - بند ٣٦ ص ١٢٧ ، روجر روبير - المثال
السابق - ص ٢٠٠

٩ - وخلاصة القول أن قانون العقوبات فرع من القانون العام ، وجميع
-نصوصه تحمى مصالح عامة ، حتى الجرائم التي يتوقف رفع الدعوى العمومية فيها
-على شكوى المجنى عليه . وبالنسبة لجريمة الزنا فإن رضا الزوج مقدما بزنا
-زوجته لا يبيح الفعل ولا يحرمه من حق تقديم الشكوى ، لأن الحقوق الزوجية
-يحميها قانون العقوبات حماية موضوعية ، وبالتالي فلا يؤثر في قيام الجريمة سبق
-رضا الزوج بزنا زوجته .

صدر خيراً :

العدد الثالث — المجلد الخامس « سبتمبر ١٩٦٨ »

من

« المجلة الاجتماعية القومية »

متضمنة البحوث والمقالات التالية :

- الشخصية المصرية والشخصية العراقية .
 - دور الجامعات في اعداد النخبة المثقفة : دراسة مقارنة لجامعتي الأزهر والقاهرة .
 - ديناميكية القيادات في الجماعة .
 - دراسة تجريبية في كيفية تخفيض مستوى القلق .
 - النظرية الاجتماعية : مصادرها وأصولها .
 - الريف والحضر في المجتمع المصري .
- وغیرها من المواد .

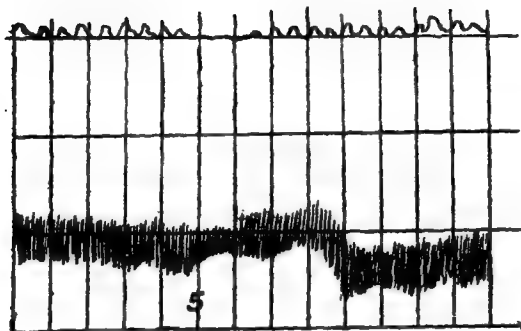


Figure 3 : Reaction in pulse, blood pressure and respiration to No 5 before pentothal injection .

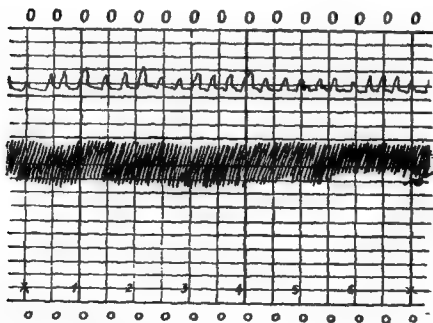


Figure 4 : Disappearance of any reaction in the tracing after pentothal injection .

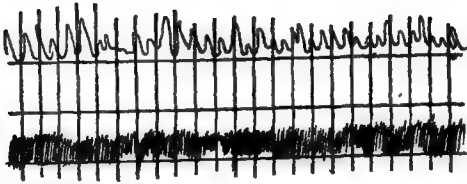


Figure 1 : Normal Basic Tracing

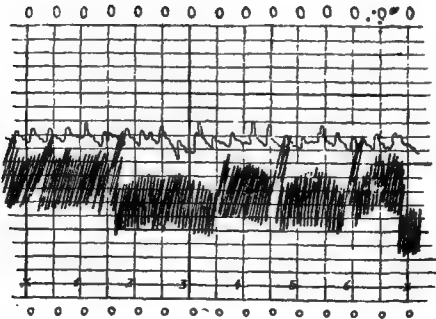


Figure 2 : Basic Tracing showing irregularities of pulse ,
blood pressure and respiration due to emotional
disturbances .

- 4 — El - Sherif, A, 1965, Further technique for lie detection and interrogation . The second U. A. R. symposium on criminalistics .
- 5 — Mueller , C. O. W., 1961. The law relating to police interrogation , privileges and limitations , J. Crim. L. U. and P. S., 52, 11 .
- 6 — Shagass, C., 1964, Sedation threshold, a Neurophysiological tool for psychosomatic research , in psychopathology , a source book , (Ed. Reed, C. F., Alexader , I. E. and Tomkins , S. S.) Wiley, New York .
- 7 — Sherif Y. A. and Bahnasawy , M., 1963 . Narcoanalysis (truth serum) in medicolegl practice. the second U. A. R. conferance on crime prevention .

hold the truth, e. g. by fear of punishment on confession, there will be stronger reasons for expecting more negative results .

An interesting point was the fact that after pentothal administration , four patients at least could lie without the clinical and deceptographic signs of tension that were encountered before—hand . In these patients the sedative effect of pentothal masked the manifestations of anxiety associated with lying, and therefore, pentethal was not only useless for the purpose of lie—detection, but it also abolished the cues that helped in lie—detection by other methods : the deceptogram and clinical judgement . The present investigation , therefore , does not recommend the use of pentothal as a “ truth serum” .

Summary and Conclusions

Eight volunteers were tested for the lie—detecting effect of pentothal. The investigation tried to assess the effect of pentothal as a “ truth serum ” in the absence, as far as possible , of suggestive questions and motivating rewards. Six volunteers gave reliably negative results and two gave positive results of doubtful significance . The significance of these results is discussed and the suggestion is made that, in addition to the ethical and legal objections to the use of pentothel as a “ truth serum ”, its effect per se does not recommend its use as a “ truth serum”.

REERNCES

- 1 — Abdel Meguid, S.C., 1963, Narcoanalysis, the psychological point of view, the second U. A. R. conferance on crime prevention .
- 2 — El - Assal , G . , 1963 Narcoanalysis (truth serum) in medicolegal practice , the second U. A. R. conferance on crime prevention .
- 3 — El - Gaaly , A . , 1965 , Narcoanalysis (truth serum) in medicolegal practice, the second U. A. R. symposium on criminalistics .

by the electroencephalographic criteria employed by Shagass in addition to the clinical medico-psychological criteria . However, the apparatus required could not be made available for the experiments at the National Center for Social and Criminological Research because of the technical administrative difficulties involved .

The unification of the procedure , place , and researchers involved in the experiment renders it homogeneous and minimises the personal and interpersonal influences . Thus , the same words and sentences were used to explain the procedure to the candidates and the same sort of sheets , envelopes, pencils and cards were administered , and every patient was finally sent off to the clinic he came from after being told the result of his testing by this experiment.

In the deceptogram, the usual signs of alterations in the rate and/or depth and height of pulse-pressure and respiration tracings were considered and the results were considered positive if findings were encountered in any of the attempts and not necessarily in all of them . The testing was carried out in triples for the car number , roof - colour and body - colour to detect lying in telling them, and if the deceptogram was helpful in at least one of them, the result was considered positive for lie - detection .

The results of handwriting examination before and after lying proved disappointing. Apparently the effects of lying are too subtle to manifest themselves in a detectable way in the lying individual's handwriting . After pentothal the handwriting showed the expected slurring and sloping associated with the pentothal - induced alteration in consciousness and coordination .

The negative results obtained in this experiment in the absence of any motivating reward for holding back the truth after pentothal , points strongly in the direction of uselessness of pentothal as a " truth serum " once its administration is uncompanied by the suggestive and | or confidence — inspiring effect of the set-up. When the individual is motivated to

Results

It can be seen that pentothal was not really helpful in revealing the truth of the patients' choice. Case No. 1 was not given clear instructions and the patient said he understood he was supposed to hold back information only during part II of the experiment, and therefore he deliberately let out the correct answer when interrogated during part III. No. deceptogram could be recorded for this case in part III because of technical difficulties. Also, case No. 3 was clinically judged to be lying when interrogated, during part II, about the particular number of the chosen car and therefore, the apparently positive result of pentothal administration in part III has in fact introduced nothing new.

The deceptogram was useful in detecting lying in four cases. In three of these, the record was repeated after pentothal and to the surprise of the investigators, the signs that helped in deceptographic lie detection before pentothal were no longer found after the injection. In case 3 tension signs associated with lying disappeared after pentothal.

Handwriting studies did not help in lie detection.

Discussion

This experiment represents an attempt to test the effect of pentothal as a "truth serum" divorced as far as possible from the atmosphere of suggestions by, and confidence in, the interrogators.

The method used and the criteria employed were clearly detailed to bring out to the reader and researcher a clear picture of the experiment. The method used for pentothal administration has been in employment by other workers (e. g. Shagass) using other barbiturates for a length of time sufficient to make it the reliable and standardised method. Greater precision could have been obtained if the critical point at which the pentothal injection was terminated

RESULTS

The results of this study are shown in the following table :

Case No.	1	2	3	4	5	6	7	8
Age :	19	24	20	30	29	22	20	25
Occupation :	Student	Taxi driver	Electrician	Painter	Clerk	Student	Student	Weaver
Body weight :	46 kg.	55 kg.	53 kg.	70 kg.	52 kg.	65 kg.	65 kg.	52 kg.
<u>Part II</u>								
Deceitogram :	+	+	+	-	-	+	-	-
Clinical judgement :	-	-	+	-	-	-	-	-
<u>Part III</u>								
Pentothal dose :	90 mg.	165 mg.	150 mg.	105 mg.	75 mg.	98 mg.	65 mg.	75 mg.
Direct questioning :	+	-	+	-	-	-	-	-
Deceitogram :	not done	-	-	-	-	-	-	-
Clinical judgement :	-	-	-	-	-	-	-	-

In this table, the sign + indicates ability to detect lying and the sign - indicates failure to detect lying.

The deceptogram was full of signs of diffuse anxiety, which however, had no localising value, i. e. the deceptographic signs were not focal enough to indicate the point at which this candidate was withholding information. The deceptogram was therefore considered negative, Lying could not be inferred from clinical observation for the manifestations of tension either.

In order to reach the critical point of relaxation with pentothal, 75 mg. were given intravenously, but direct questioning failed to reveal the information held back. Moreover, interestingly enough, the deceptogram taken after pentothal was completely free of the anxiety manifestations that overwhelmed the pre-pentothal record.

presenting with headache associated with chronic sinus trouble, single .

His handwriting centered around his school life and his holidays.

The deceptogram could detect the point of lying when he was asked about the number of the chosen car, but not when subsequently questioned about the chosen car, body colour and roof colour . Pentothal (98 mg.) did not help on direct questioning as a means of revealing the information held back. In addition , pentothal masked the deceptographic signs previously encountered.

Clinical judgment was not helpful in detecting the lying in this candidate .

Case No. 7

Mr. A. F. A. , seen on 18|3|1967 , aged 20 , a secondary school student , body weight 65 kg. , blood pressure 115|80 presented with pain due to sciatic nerve irritation by an old fracture of the left femur, single .

He wrote about the accident that led to fracture of his left femur .

The deceptogram and clinical judgment were of no help in detection of lying before or after pentothal in this candidate . He also resisted telling the truth and continued to hold information after being relaxed by the intravenous administration of 65 mg. of pentothal. This case , like cases 4 & 5 proved to be resistant to all means of lie-detection employed in this experiment .

Case No. 8

Mr. A. M. Al. , seen on 30|5|1967 , aged 25 , a weaver , body weight 52 kg., blood pressure 130|80, presenting with right sided sciatic pain , married but has no children .

This candidate wrote about his physical illness at length.

questioning, the lying point was therefore obvious to everybody without any special investigation with pentothal or the deceptogram. Thus pentothal in this case introduced nothing new.

Case No. 4

Mr. A. M. E. seen on 4|2|1967 . aged 30 , a painter , body weight 70 kg. , blood pressure 180 | 80 , presenting with right-sided facial palsy (Bell's palsy) , married and has two children .

He wrote about his visit to the National Centre for Social and Criminological Research for the purpose of undergoing this experiment and how he felt happy to be able to take part in it .

The deceptogram was not helpful in lie - detection in this case , nor could pentothal or clinical judgment . This patient had 105 mg. pentothal and was fully relaxed yet, the results of pentothal administration were not helpful.

Case No. 5

Mr. F. M. M. , seen on 4|3|1967 , aged 29 , a clerk , body weight 52 kg. blood pressure 110|75, presenting with rheumatic pains, married and has three children.

In his writing , he described his home life and also talked about the pains in his limb joints .

The deceptogram could not detect lying while this candidate held the truth . He showed no clinical signs of tension in association with lying . 57 mg. pentothal made him well relaxed but failed to reveal what he was lying about . The deceptogram after pentothal , again failed to indicate the lying point.

Case No. 6

Mr. K. M. K. , seen on 11|3|1967, aged 22, a secondary school student, body weight 65 kg. , blood pressure 130|90.

In the samples of handwriting he discussed his driving career.

The deceptogram helped in pointing out the number , body colour and roof colour of the chosen car drawing .

After 165 mg. pentothal , the critical point was reached and the injection was discontinued . When the patient was questioned at this point, he continued to hold back the truth and did not reveal any information pointing to the chosen card.

The deceptogram done after pentothal failed to reveal the signs that helped in the initial deceptographic detection of the lying point .

This patient never showed any sign that could be taken as clinical indication of the tension that might associate with lying or holding the required information .

Case No. 3

Mr. M. A. A. seen on 21/1/1967 , aged 20 , an electrician , body weight 53 kg. , blood pressure 135/80. presenting with rheumatic pains, married and has three children .

His handwriting samples revolved around his family and occupations .

The deceptogram indicated the number of the chosen card but not the roof colour or body colour of the car drawing in question .

After the administration of 150 mg. of pentothal, the patient did not reveal the relevant information in spite of reaching the critical point . This patient showed clinical signs of tension (e. g. jaw clenching and unclenching and fiddling movements) while holding the truth . After pentothal , the deceptographic signs associated with lying disappeared , although direct questioning was followed by releasing the information previously held back . In this patient , however , it was clinically obvious in all stages of the experiment that he was tensed up with the information he was holding during

Case No. 1

Mr. F. A. S., seen on 31/12/1966 . aged 19.

A student at the High Institute of Cooperative Studies, body weight 64 kg., blood pressure 120/80 , presenting with rheumatic pains , single (never married) .

In the sample of handwriting he wrote about his early development and school life .

His deceptogram before pentothal pointed to the chosen card when he was questioned about the number, roof colour and body colour of the car concerned. He did not show any clinical signs of tension while lying .

He had 90 mg. pentothal before reaching the critical point, whereupon direct questioning led to his admitting the number of the chosen card . This candidate , however, told the experimenters that he understood he was supposed to hold the truth only during the part of the test that preceded the injection . This drew the attention of the experimenters to make their instructions more clear and explicit for subsequent candidates .

Because of the unreliability of this case, it could have been excluded from the series, but the investigators wish to convey to those interested in this subject an exact picture of what has taken place throughout the experiment .

For this case no deceptogram was done in part III because of technical difficulties .

Case No. 2

Mr. A. M. A., seen on 7/1/1967, aged 24, a taxidriver, body weight 55 kg., blood pressure 130/85, presenting with right sciatic pain , single .

Copy of investigation sheet 11

أولاً : المينات الأساسية :

- ١ — وزن الجسم
- ٢ — الضغط
- ٣ — عينة الخط
- ٤ — عينة تسجيل جهاز كشف الكذب — التسجيل الكهربائي
- الضغط والتبضع
- ٥ — الحالة النفسية

ثانياً : المحاولة الأولى :

اختبار المريض بموقف يتطلب الكذب لاختبار تأثير الكذب على :

- ١ — الحالة النفسية
- ٢ — عينة الكتابة
- ٣ — جهاز كشف الكذب — التسجيل الكهربائي
- الضغط والتبضع

ثالثاً : المحاولة الثانية : كمية البنتونال المعطاة :

إعطاء كمية البنتونال على حسب وزن المريض بمعدل نصف مجم لكل كيلو جرام من وزن الجسم في الحقيقة حتى استرخاء المريض تماماً واختبار البيانات التي نحصل عليها عند كذب المريض في الموقف المعطى له بالمحاولة الأولى لمعرفة التأثير على :

- ١ — الحالة النفسية
- ٢ — عينة الدم — البروتينات الحاملة
- ٣ — عينة الكتابة
- ٤ — الاستجابة للبنتونال عند سؤال المريض — التنفس
- ٥ — جهاز كشف الكذب — التسجيل الكهربائي
- الضغط والتبضع

ملاحظات أخرى .

Copy of investigation sheet 1

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
وحدة البحوث البيولوجية

استمارة استطلاعية

لبحث تقييم جهاز كشف الكذب ومصل الحقيقة

رقم مسلسل

التاريخ

بيانات أولية :

١ - الاسم

٢ - السن

٣ - المهنة (عمل فنى — عمل غير فنى)

٤ - محل الميلاد

٥ - محل الإقامة الحال

٦ - الحالة الاجتماعية (أعزب - متزوج - مطلق - ارمل)

٧ - المستوى الثقافي (أمي - يقرأ ويكتب - مؤهل متوسط .. مؤهل عال)

٨ - أقرار الشخص بالموافقة على عمل التجربة .

إقرار

أقر أنا الموقع ادناؤه وأنا بكامل قواى العقلية أنى موافق على إجراء تجربة
كشف الكذب ومصل الحقيقة .

الإضاء

التاريخ / / ١٩

the candidate's choice found out to validate the results of clinical judgement and deceptographic recording (before and after pentothal) as well as the effect of direct questioning after dentothal .

The candidate was instructed to hold , throughout the experiment, all information concerning the number, roof colour and body colour of the chosen car as he is interrogated while confronted by the cards one after the other. After the candidate made his choice, another deceptographic recording was obtained. During the recording the patient was asked whether the chosen car had the number 1. 2. . . . etc . . . ; whether its roof was coloured white, yellow, . . . etc . . . and whether its body colour was blue, green . . . etc . while confronted with the card showing the data in question , the candidate' s answer was expected to be a consistent denial (lying) by saying "No" to all questions according to the instructions of the investigators . Another sample of handwriting was obtained after the patient lied and withheld information concerning the choice of the card during the recording .

Part 3 :

Pentothal injection data .

The injection solution was made up so that 1 ml. contained 0. 5 mg/kg body weight. 1 ml. given as rapidly as possible at the beginning of every 60—second interval until the candidate became relaxed and his speech slurred , a modification of Shagass' sedation threshold technique. The total injection dose was noted . The candidate was directly questioned about his choice when the pentothal effect was manifest to test the value of pentothal in lie detection. Then the candidate was questioned again while a third deceptographic recording was obtained as in Part 2 of the experiment .

A final sample of handwriting was obtained .

During part 2 and part 3 of the experiment, the candidate was indirectly observed with the help of a side mirror to detect the clinical signs of tension that could indicate the point of lying and therefore, suggest the chosen card .

At the end of each experiment, the envelope was opened and

University Hospital to the National Centre for Social and Criminological Research and each of them was accompanied by a relative or a friend of his .

Methods

The investigation was conducted at the National Centre for Social & Criminological Research , Cairo. The experiment was explained to each candidate before his written consent was obtained . He was clinically examined to exclude organic cerebral disease and his medicopsychological condition discussed by the investigators to consider fitness for the experiment . The patient was weighed to determine the amount of sodium pentothal necessary for preparing the injection .

The experimental procedure was simplified to limit the number of questions and maintain a superficial relation to patients avoiding suggestions and motivation as far as possible . None of the investigators was involved in the treatment of these patients before the experiment .

The experiment consisted of three parts :

Part 1 :

Basic data .

A sample of the patient's handwriting was obtained, he was asked to write a few lines on whatever came to his mind. Pulse and respiration tracings of a three — channel deceptographic recording were also obtained .

Part 2 :

The lying test data .

A series of six numbered cards showing two — colour car drawings were introduced to each volunteer . He was to choose one of them and record its number as well as the colours of its roof and body in a separate sheet which he then folded and sealed off in an envelope .

The investigators didn't know the contents of the envelope which was kept sealed until the end of the experiment

the high proportion of positive results does not necessarily mirror the results expected in a real criminal investigation. In criminal investigations as well as in the experimental situations that try to mimic them, the candidates are often overwhelmed with suggestions in the tone, quality, nature and content of the questions used in interrogation and this by itself may affect the answers obtained (El-Aasal & Abdel Meguid).

The purpose of the present study is to explore the lie-detecting value of pentothal as such and compare it to the lie detecting effect of the Deceptogram and Handwriting investigations. The use of the Deceptogram in this direction has been reviewed in a previous investigation (El Sherif), whereas the use of Arabic Handwriting for the purpose of lie detection presented a raw area for exploration.

Case Material

The cases studied were volunteers from the the Neurological out-patient clinic at Manial University Hospital. Each candidate had to satisfy the following criteria :

- 1 — Male sex .
- 2 — Age from 18—40 years .
- 3 — Ability to read & write, .
- 4 — Absence of psychosis , epilepsy & serious organic disease .

They were cases presenting with mild physical symptoms . Eight volunteers were included in this study . Thier ages ranged from 19—30 years (mean 23. 6 years) . Education—wise, five of them passed their intermediate education examintions , two could just read & write, one was receiving education at a high institute. Occupationwise, four were skilled labourers, three were students and one had a clerical job

Free transport was provided for these patients from Manial

be deferred to a later stage and the suggestion was made to carry out this part on psychiatric patients, having their unconscious material uncovered by pentothal, where responders and non-responders are known to exist.

The investigators prepared the item sheet to be administered to every candidate to standardise the procedure and file the results. One patient was investigated at a time to make sure that the whole procedure is carried out with reasonable accuracy under no pressure of time; the various steps took 2 — 3 hours per patient.

Introduction

The use of drugs as truth sera has been generally struck down as a measure that cannot be utilised by legal authorities because of the related ethical aspects (Mueller). Apart from these issues, the reliability of these drugs for removal of inhibitions and eliciting confessions has been a debatable issue, for some subjects retain their ability to lie or conceal information in spite of "truth sera" (Sherif and Bahnasawi).

Therefore, it would help to know whether these drugs are worth consideration as a tool in criminal investigation within the legal and ethical bounds. In doing so, we should exclude the proportion of positive results attributable to the set-up in which the drug is administered rather than to the pharmacological effect of the drug itself. Thus, El-Gaaly found a high proportion of positive results in a sample investigated by pentothal as a "truth serum", but his setting provided a high degree of confidence of patients in the physician administering pentothal in contrast to the conditions prevalent during a real criminal investigation. Also, his financial reward for non-confessing behaviour seems to have offered a much weaker motivation to lie than the expected punishment on confession in a crime setting, and therefore

one during and after the study and shaped their final formulation.

Drs. Fakhr El-Islam and B. Allam considered the medical side of the investigation. The materiel and equipment necessary for the study were organised including facilities for resuscitation of individuals undergoing the experiment should this be required in case of delayed recovery after pentothal injection. Dr. Fakhr El-Islam undertook the choice of patients suitable for the experiment from Prof. Y. Taber's Neurological outpatient clinic in accordance with the specifications detailed below. After their consent to undergo the experiment he accompanied them to the National Centre for Social and Criminalogical Research, assessed their medicopsychological condition form, suitability for pentothal administration and observed them clinically throughout the experiment. He injected the candidates with pentothal in the specified method detailed below and supervised their recovery from the effect of injection.

Dr. A. El-Sherif obtained official permission to carry out the experiment from the Prosecutor General to cover the legal side of the investigation. He examined these candidates handwritings and their deceptographic recordings throughout the experiment to provide the "control" part of the study as the base-line in relation to which the results of pentothal action are going to be validated.

Dr. B. Allam, in addition to his active engagement and interest in preparation for the experiment, started to carry out a biochemical study parallel to the lie-detection studies in the experiment using the same candidates. This side-study aimed at finding out whether there is any biochemical basis for the distinction between pentothal-responders and pentothal-non-responders, i. e. whether the blood level and protein-binding of the drug were different in these two groups. However because of technical difficulties, this part of the experiment had to

THE EFFECT OF PENTOTHAL AS "TRUTH SERUM"

A CONTROLLED STUDY

By

Prof. Y. Taher M.D., D.P.M. & N., Prof. of
Neurology University of Cairo.

Dr. M. Fakh El- Eslam M.R.C.P. , D.P.M. ,
Lecturer in Psychiatry University of Cairo

Dr. A. El-Sherif, Ph. D. , Head of Biological
Section, N.C.S.C.R. *

Dr. B.F. Allam Ph. D. , Researcher, Biological
Section , N.C.S.C.R.

Forward

The idea behind this investigation arose from the conflicting views on the subject of the use of drugs in criminal investigation , both in the national and international spheres . For the purpose of planning this study, several meetings have been held at the National Centre for Social and Criminological Research , Cairo , including Prof. Y. Taher as supervisor of the research and Drs. Fakh El-Islam , A. El-Sherif and B. Allam as the research workers .

It was decided that, for the experiment to have any validity, it should be controlled , i. e. the effect of the drug used (pentothal) should be compared to that of other agents that could be used for criminal investigation under the same circumstances for the same persons . Participation of various contributors in the study was therefore arranged as follows :

Prof. Dr. Y. Taher supervised the activities of various participants and organised the sequence of events in the experiment , directing action where it is compatible with proper control of the experiment . He discussed the findings one by

* The National Centre for Social and Criminological Research.

- (5) Theines, C . H . and Haley , T . J . : Clinical Toxicology .
1964, p. 214 .
- (6) Danbolt , N . and Burchhardt , W . : Arch : Dermatol .
Syphillis, 171, 252, 1935 .
- (7) Durrans, Th. H. Solvents, p. 62 .
- (8) Smyth, H. F. and Smyth , H. F , Jr. : J. Ind. Hyg. 10 :
261, 1928 .
- (9) Chapman, E. M. : J. Ind. Hyg. Toxicol. 23, 277, 1941 .
- (10) Nelson, K. W., Ege, J. F. Jr., Ross, ., Woodman , L. E.
and Silverman, L. : J. Ind. Hyg. Toxicol. 25 : 282 : 1943.

Case Report

From our experience, Dr. Aida's own two children were poisoned with turpentine recently. The older boy was then 21½ years old; the younger was only one

We were in the process of painting the apartment. Turpentine was placed in a "Cocacola" bottle. Out of curiosity the older boy wanted to taste that new colourless "coke drink" and he just had a sip of turpentine, which was immediately followed by severe coughing nausea and vomiting. Just reaching the kitchen to prepare him a solution of sodium bicarbonate to help washing the stomach, we were shocked to hear the second child starting coughing and vomiting. As usual, imitating his older brother blindly, in an instance, he too had a sip of the coke bottle. The exact amount taken by each could not be accurately estimated. Although both had their stomach evacuated immediately and were given milk as a demulcent and an injection of penicillin as a prophylactic measure, yet the younger boy started to show, within a few hours, signs of pneumonia with sever dyspnoea, slight temperature together with drowsiness. The next day, there was complete anuria which remained for 24 hours. Improvement started on the 4th day and made a full recovery in 10 days. Whereas, the older boy could well stand the intoxication except for some colicky pain complained of colic the 3rd day which was releaved by antispasmodics.

REFERENCES

- (1) Jacobziner, H, & Raylin, H. W. : Archives of Pediatrics, September, 1961, p. 351.
- (2) Fairhall, L. T., Industrial toxicology, 1957, p. 354.
- (3) Ethel Browning : Toxic solvents, 1953, p. 75.
- (4) Brookes, V, J., Poison, 1958, p. 108.

air caused nose and throat irritation in several people and 175 ppm was intolerable in the majority (10) .

Treatment :

Rapid evacuation is necessary by dilution and and elimination of the toxic material , by gastric lavage with tap water , saline or sodium bicarbonate . Aspiration should be avoided as much as possible. Saline cathartics with sodium or magnesium sulphate and large amounts of fluids are administered by mouth to promote diuresis. It is also advisable to use demulcents such as milk and egg—white .

Morphine and its derivatives should not be administered in order not to aggravate the possible respiratory depression but sedation may be needed for pain .

In cases of severe depression stimulants such as caffeine may be helpful .

Because of its wide spread use in industry it is readily available practically in every home , often not in its original container and within easy reach of unsuspecting children .

In statistics made by Jacobziner, it was found that of the total number of incidents from March 9, 1955 to July , 1961 . 77. 5% occurred in children under 5 years of age , 67 . 1% in males; 32 . 9% in females , thus a marked male preponderance was noted. In 55. 6% the offending agent was not in the original container. In 25. 7% of the cases the patients were known to be symptom—free . In cases where there were symptoms , the most common noted was burning in mouth and throat in almost one—third of the cases . Dyspnoea was reported in 19% of the cases and 13% suffered from coughing and choking spells . 93% of the patients received treatment at a hospital either in the emergency room, out—patient or in the inpatient services. The average length of stay was from 1 to 4 days . Nearly 13% of the patients hospitalized, required 5—8 days of hospital care.

also occur. Respirations become slow and broncho—pneumonia and pulmonary oedema may also develop. The pupils may become dilated and non—reactive. There may also be painful urination, haematuria, albuminuria and a glycosuria due to the affection of the kidneys. In terminal cases death is due to respiratory failure. The characteristic odour of turpentine is usually present both in breath and vomitus (1).

The inhalation of turpentine vapour in high concentration causes rapid breathing, palpitation, vertigo, convulsions and other nervous disturbances and may be followed by bronchitis and nephritis (2).

When applied to the skin as a rubifacient, it may cause redness, itching, warmth, blisters, smarting and burns. The vesication produced is very painful and heals slowly (6).

Chronic poisoning with Turpentine :

Various reports have been made of chronic poisoning due to inhalation of turpentine vapour over a long period. Some reported that prolonged contact with low concentrations is comparatively harmless. Exposure to high concentrations causes giddiness, drowsiness, nausea, colic, but the symptoms are of short duration. 750 ppm cause smarting of the eyes, headache, nausea, dizziness and acceleration of pulse (3 & 7).

Smyth & Smyth, in testing the effect of turpentine on animals at a concentration of 715 ppm found no significant blood changes, nor any pathology indicating that this concentration was unsafe (8).

Chapman could find no evidence of chronic renal injury in rats exposed to the fumes of turpentine over a long period of time and concludes that neither turpentine nor paints act as a renal irritant predisposing the human kidney to glomerular nephritis (9).

Nelson & his associates found that 75 ppm of turpentine in

an adult. Maximum allowable working concentration is 100 ppm (4) .

Toxic effects :

It exerts both a systemic and a local irritant action . It is quickly absorbed from the skin, gastrointestinal and respiratory tracts . Its absorption is reported to have a damaging effect on the kidneys. It causes tubular necrosis evidenced by high incidence of nephritis in painters. Moreover, urethritis is commonly seen among painters due to excretion of turpentine by the kidneys .

It has been found that turpentine has some narcotic effect. It may cause severe skin irritation and has been also noticed that in some cases it causes parenchymatous degeneration of the liver (5) .

Absorption and excretion :

It can be absorbed by the skin to the extent of producing symptoms of intoxication. Its chief path of absorption, however, is by the lungs. It is eliminated partly by the lungs, partly by the urine, in combination with glucuronic acid. The urine has a characteristic odour of " violets " (3) .

Signs and symptoms of acute poisoning :

In severe cases giddiness, noises in the head, mental confusion and excitement and disturbances of vision may , though rarely , be followed by death . Such fatal cases have occurred where the workman has been employed in varnishing the interior of closed containers .

When taken internally , the most common symptoms are burning in the mouth and throat , oesophagus and stomach , abdominal pains , colic and diarrhea , fever with rapid and thready pulse . Dyspnoea , cyanosis and clammy skin are not uncommon . In severe cases, excitement, delirium , headache , ataxia , vertigo , giddiness , stupor, convulsions and coma may

TURPENTINE POISONING (C 10 H 16)

WITH CASE REPORT

By

Y. A. Sherif, F.R.C.P.E. * A. F. Guirguis, M.D. *

Turpentine is an oleoresin, a derivative of the various species of *Pinus*. Turpentine oil or spirits of turpentine is manufactured by the steam distillation of the sticky resinous secretion. The mixture varies considerably in composition, since it consists of a variety of terpenes, pinene, dipentene, sylvestrene and a number of other minor constituents. The chief ingredient however is a pinene.

The distillate is colourless, and has a characteristic odour and taste. The odour is perhaps due to the peroxides which are formed in the solution by autoxidation in air. Turpentine oil is almost insoluble in water but it will enter in a mixture with alcohol and ether. It is classed as a better solvent than certain petroleum solvents but not so good as the hydrogenated petroleum solvents boiling in the range of 150 to 200 °C.

It is widely used in industry as a paint solvent or thinner in the manufacture of shoe creams and polishing waxes, in the rubber industry, as a cleaner of fabric and printing type and rollers for oil extraction and in the manufacture of synthetic camphor and terpinol. Moreover, it is used therapeutically externally for rheumatic pains and internally for treatment of parasitic infestations, as an expectorant and as an abortifacient (1, 2, 3)

Toxic dose :

As little as a teaspoonful has killed a child, 6 oz. killed

* Medicolegal Dept. Faculty of Medicine — Ain Shams University - Cairo

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Index

<u>Researches & Articles :</u>	<u>Page-</u>
Penal Law Project : prof. Dr. M. Moustafa	437
Practical Aspects in Criminal Investigation :	
Dr. H. El - Marsafawy	459
Juvenile Pick - Pocketing in Cairo : Dr. S. Eweis	509
Social Defense and Socio - economic Planning :	
Dr. Zeid. , M. & Said Yasin	523
Testimony in Criminal Cases : Said Yasin	561

Notes :

Adultry with Consent : Dr. E. Eldahaby	615
--	-----

Articles (in Foreign Languages)

Pentothal as Truth Serum : Dr. Y. Taher, Dr. Fakhr El-Eslam, Dr. A. El-Sherif and Dr. B. F. Allam . . .	648
Terpentine Poisoning : Dr. Y. Sherif & Dr. A. Gerges.	654

وَالرَّعِيَّةُ الْخَيْرُ لِلطَّبَاغَةِ
كَامِلٌ مَصْنَعٌ وَأَرْبَعَةٌ
تَلْفُون ٩٠٤١٢٣

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of The Board
Mr. Dya Dawood
Minister of Social Affairs

Members of the Board :

Dr. Gaber Abdel-Rahman	Sheikh Moh. Abou Zahra
Dr. Aassan El Saaty	Mr. M. Abdel-Salam
Mr. H. Awad Brekey	Mr. Moh. Fathi
General Abbas Kotb	General Mahmud Abdel-Rehim
Mr. Abd ElFatth M. Hassan	M. Abdel Moneim ElMaghraby
Mr. Lotfi Ali Ahmed	Dr. Mokhtar Hamza

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P. O. Cairo

Editor - in - chief
Dr. MOKHTAR HAMZA

Assistant Editor
Dr. Moqamed Zeid

Secretaries of Editorial Staff
Essam El - Miligui **M. Nour Farabat**

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly
March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center For
Social and Criminological
Research, U.A.R.

- Penal Law Project .
- Practical Aspects in Criminal Investigation .
- Juvenile Pick - pocketing
- Social defense and Socio-economic Planification .
- Testimony in Criminal cases
- Terpentim Poisoning .
- Pentothal as Truth Serum





Bibliotheca Alexandrina



0535434